

# الْإِنْصَافُ

في مسائل الخلاف  
بين النحويين: البصريين، والكوفيين

---

## تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات  
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي  
المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

---

ومعه كتاب

الأُتُصَافُ، من الإنصاف

## تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الأول

الطبعة الرابعة : في شعبان ١٣٨٠ — فبراير ١٩٦١  
تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشرح والتفصيل

---

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بِجَزْءٍ  
لصاحبها : مصطفى محمد

---

جميع حق الطبع محفوظ لمحققه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، الذى بعثه الله بالحنيفية الواضحة والدين القويم ، فهَدَى الناس من الضلالة وبَصَّرَهُم من العمى وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، وعلى آله مصابيح الظلام وهُدَاة الأنام ، وصَحْبُه القادة المَغَاوِير أُولَى الآراء الراجحة والحُجَج الواضحة والمنهاج المستقيم ، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سُنَّه إلى يوم الدين .

وأما بعد ؛ فإني منذ أكثر من خمسة عشر عاما كنت قد عُيْتُ بتخريج كتاب « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين » الذى صنفه الإمام الحجة والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد ، الأنبارى ، النحوى ، المولود فى سنة ٥١٣ ، والمتوفى فى سنة ٥٧٧ من الهجرة ، بعد أن قرأت بعض مسائله لأبنائى من طلبة الدراسات العليا فى كلية اللغة العربية إحدى كليات الجامع الأزهر ، وعَلَّقْتُ عليه تعليقات ذات شأن ، ثم رأيت أن أذيع الكتاب مع شرحى عليه الذى أسميته « الانتصاف ، من الإنصاف » ليكون بين يَدَي قراء العربية « كتاب لطيف ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّ البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة »<sup>(١)</sup> ، وكان أن قَدِّمْتُ الكتاب للنشر ، ولكن أزمة الورق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وقفت حائلا منيعا بين نشر الكتاب مع شرحى عليه ، وكنت بين اثنتين : إما أن أنشر الكتاب وحده وأترك شرحى الذى

---

(١) من كلام مؤلف « الإنصاف » فى وصف كتابه .

كَابَدْتُ فِيهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مِنَ الْجُهِدِ وَالْعَنَاءِ ، وَإِنَّمَا أَنْ أتركهما جميعاً حتى يأذن الله بنشرهما معا ، وترددت كثيراً فيما عسى أن أختار من هاتين الخلتين ، وصَحَّ العزم آخر الأمر على أن أَرْضَى بنشر كتاب «الإنصاف» غُفْلاً مما كتبت عليه ؛ رغبة في أن يعرفه قراء العربية وَيَرَوْا أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ مَا صَنَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي فَنُونِ العربية ، فيقبلوا عليه ويرتاحوا له . وظهر الكتاب كما أراد الناشرون ، فإذا أمثال العلماء يَرْضَوْنَ عنه ويجدون فيه طلبة طالما تَأَقَّتْ إِلَيْهَا أَنْفُسُهُمْ ، وإذا هم يقبلون على قراءته ويستنجزون الوعد بإخراج «الانتصاف» معه .

وهأنذا أعود إلى أوراقى التى كنت كتبتها يومئذٍ فأختار منها ما لا أجد مناصاً من إذاعته مما يؤيد رأياً أو يدفع رأياً ، ومما يشرح شاهداً أو يذكر شاهداً من أشباه ما ذكره المؤلف وأمثاله ، أو مما يقوّى حُجَّتَهُ ويؤيدها ، أو مما يقع حجة للخصم الآخر عليه ، أو مما يوجّه الشاهد على غير ما رآه ، ونحو ذلك مما ستقف عليه إن شاء الله تعالى ، وقد تركتُ كثيراً مما كنت أعددته وقت القراءة الأولى مخافة اللَّئَالِ وَالسَّأَمِ ، ولعلّى عائد إلى هذا الذى تركته اليوم فَبَاسِطٌ فِيهِ الْقَوْلَ وَنَاشِرُهُ ، والله المسئول أن يوفق إلى ذلك ويهيئ له أسبابه ، ويدفع عنه موانعه ، إنه ولىّ الإجابة ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير .

وقد وضعت لكل مسألة عنواناً وجعلته بين قوسين معقوفين هكذا [ ] .

اللهم إنك تعلم ما نخفى وما نعلن ، وما يخفى عليك شيء فى الأرض ولا فى السماء ، ربِّ اجعلنى ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، ربِّ اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ، ربِّ تقبل منى واقبلنى ، وتجاوز عنى ، إنك أنت البرّ الرؤوف الرحيم ؟

كتبه المعتز بالله

محمد بن عبد الله بن عبد الحميد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام ، العالم ، الزاهد ، كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري وفقه الله :

الحمد لله الملك الحق المبين ، والصلاة [ والسلام ] على صفوته النبي العربي المبعوث بالدين المتين ، وعلى آله وأصحابه وعترته البررة المتقين .

وبعد ؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين على علم العربية ، بالمدرسة النظامية - عمر الله مبانيها ! ورحم الله بانيها ! - سألوني أن أخلص لهم كتاباً لطيفاً ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون أول كتاب <sup>(١)</sup> صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب ، وأُلف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا أُلّف عليه أحد من الخلف . فتَوَخَّيْتُ <sup>(٢)</sup> إجابَتَهُمْ على وفقِ مسألتهم ، وتَحَرَّيْتُ إسعافهم لتحقيق طَلِبَتِهِمْ ؛ وفتحت في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قَصَدْتُ إليه ؛ فَلَلهُ تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب .

---

(١) يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري ، تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس المبرد والزجاج ، والتوفي في سنة ٣٣٨ (أى قبل مولد المؤلف بنحو ١٦٥ عاماً) قد أُلّف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين ، وسماه « المبهج » . ولعل المؤلف لم يطلع عليه ، ولم يسمع به .

(٢) توخيت : قصدت .

## ١ - مسألة

[الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الشُّمُو - وهو العُلُو - .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [٢] قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْمَ في اللغة هو العَلَامَة ، والأَسْمُ وَسْمٌ على المسمَّى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلَّ على المسمى ؛ فصار كالوَسْم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسمُ سِمَةٌ تُوضَعُ على الشيء يعرف بها . والأصلُ في اسم وَسْم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْمٍ ، وزيدت الهَمْزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف ، ووزنه لمُعْلٌ ؛ لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الشُّمُو لأن الشُّمُو في اللغة هو العُلُو ، يقال : سَمًا يَسْمُو سُمُوًا ، إذا عَلَا ، ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوها ، والاسم يَعْلُو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد : الاسم ما دلَّ على مسمًى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لا في التحديد ، فلما سَمَّا الاسمُ على مُسَمَّاهُ وَعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من الشُّمُو ، لا من الوَسْم .

---

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (س م و) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٢٦ طأوربة) وكتاب «أسرار العربية» لصاحب الإنصاف (ص ٣ ليدن) وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد رقم ٥ بتحقيقنا)

ومنه من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام<sup>(١)</sup> - التي هي الاسم والفعل والحرف - لها ثلاثُ مَرَاتِبَ ؛ فمنها ما يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه وهو الاسمُ ، نحو « الله رَبُّنَا ، ومحمدٌ نَبِيُّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالاسم وعنه ، ومنها ما يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذهبَ زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالفعل ، ولو أخبرتَ عنه فقلت « ذهبَ ضَرَبَ » ، وانطلقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِنْ ، وَلَنْ ، وَلَمْ ، وَبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما [ الاسم ] على الفعل والحرف : أى عَلَا ، فدلَّ على أنه من السُّمُو . والأصلُ فيه سِمُو على وزنِ فَعْلٍ<sup>(٢)</sup> - بكسر

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة، واقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضيف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بأل إلى المعدود المقترن بها أيضاً مذهب كوفي يرى المحققون من النحاة أنه بمعزل عن السماع والقياس

(٢) اعلم أولاً أن العرب قد قلوا « اسم » بكسر همزة الوصل وبضمها أيضاً ، وقالوا « سم » بكسر السين وضمها أيضاً وجعل حركات الإعراب على الميم ، وقالوا « سما » مقصوراً على مثال هدى وتقى وضحى ، وستأتى هذه اللغات مع الشواهد التي ساقها المؤلف ، ثم اعلم أن النحاة قد اختلفوا في وزن « سمو » على مذهب البصريين ؛ فمنهم من قال : أصله سمو - بكسر السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح حمل ووجدع ، ومن المعتل قنو ، فمن حذف الواو ولم يعوض من المحذوف شيئاً أبقى السين على كسرتها التي كانت لها ، ومن حذف الواو وعوض من المحذوف همزة الوصل ألقى كسرة السين على الهمزة فصارت السين ساكنة ، ومنهم من قال : أصله سمو - بضم السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح قفل وقرط ، ومن المعتل عضو ، فمن حذف الواو ولم يعوض أبقى ضمة السين على حالها ، ومن حذف الواو وعوض منها همزة الوصل ألقى ضمة السين على =

الفاء وسكون العين - لحذفت اللام التى هى الواو وجعلت الهمزة عَوْضاً عنها ، ووزنه إفعُ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسم لأن الوَسم فى اللغة العلامة ، والاسم وَسمٌ على المسمّى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ [ ٣ ] ، وهذه الصناعة لفظية ؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة فى أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء<sup>(١)</sup> ، ألا ترى

= الهمزة ، ثم اعلم أن جمع الاسم على «أسماء» لا يقوى أحدهذين الرأيين ولا يرشحه ، وذلك لأن أفعالا من أوزان الجموع يكون لفعل المكسور أوله الساكن ثانياً كما يكون لفعل المضموم أوله الساكن ثانياً الصحيح والمعتل فى ذلك سواء ، فأنت تقول : أحمال ، وأجذاع ، وأقناء ، وأقفال ، وأقراط ، وأعضاء

(١) اعلم أولاً أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحياناً ، وحذفوا لام الكلمة أحياناً أخرى ، وأن هذا الحذف قد يكون لعلّة تصريفية ، وقد يكون اعتباراً لا لعلّة تصريفية اقتضته ولا لسبب أوجه إلا مجرد التخفيف ، وأنهم قد يحذفون ويعوضون من المحذوف شيئاً ، وقد يحذفون ولا يعوضون من المحذوف شيئاً أصلاً ، فأما المحذوف لعلّة تصريفية فلا نريد أن نتعرض له لأنه مبين فى كتب التصريف بعلله وأسبابه التى اقتضته ، وأما الحذف لغير علّة تصريفية استوجبه فهو موضوع حديثنا الآن ؛ إذ كانت كلمة « اسم » من هذا النوع ، فنقول : أما حذف الفاء لغير علّة مع عدم التعويض عنها فنحو « سم » على مذهب الكوفيين الذين يقولون إن أصله « وسم » لحذفت الواو التى هى فاء الكلمة بدون علّة اقتضت هذا الحذف ولم يعوض من هذا المحذوف شيئاً أصلاً ، وأما حذف الفاء من غير علّة تصريفية مع التعويض عنها فنحو « اسم » على مذهب الكوفيين أيضاً ، فقد حذفت الواو التى هى فاء الكلمة وعوض عنها همزة الوصل فى مكانها ، ونحو « لدة » =

أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوْ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا :  
 أَبْنُ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدَ لم يُعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله  
 فلم يقولوا إَعْدُ ، وإنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَّةٌ ؛ لأن القياس  
 فيما حُذِفَ منه لأمه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن  
 يُعَوَّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم  
 ما حذف فاؤه وعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لأمه

= للترب المساوى في السن فإن أصله ولد بدليل أنه من الولادة ، و«حشة» اسم للأرض  
 الموحشة التي لا أنيس فيها فإن أصله من الوحش ، و « رقة » اسم للفضة فإن أصله  
 واوى الفاء بدليل الورق بفتح الواو وكسر الراء بمعناه ، ونحوه « جهة » اسم للمكان  
 الذي تتوجه إليه ، فإن الاشتقاق يدل على أن أصله من واوى الفاء نحو الوجهة والتوجه  
 وتوجهت تلقاء كذا ، وما أشبه ذلك . وأما ما حذف لأمه اعتباطا ولم يعوض منها شيء  
 فنحو غد ، ويد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وحم ، ومنه « سم » عند البصريين الذين  
 يقولون : إن أصله « سمو » فحذف الواو ولم يعوض منها شيء ، وأما ما حذف لأمه  
 اعتباطا وعوض منها شيء فنحو « اسم » عند البصريين أيضا ؛ فقد حذف لأمه وهى الواو  
 وعوض منها همزة الوصل ، ونظيره « ابن » فإن أصله « بنو » فحذف لأمه اعتباطا  
 وعوض منها همزة الوصل ، ومن ذلك « سنة » و « شفة » و « عزة » و « ثبة »  
 و « كرة » و « عضة » و « ثبة » و « إرة » وأخواتها ، فقد حذف لامات هذه الكلمات وعوض  
 من هذه اللام تاء التأنيث في مكان المحذوف . وأما بسطنا لك هذا الموضوع لتعلم أنه ليس هناك  
 ضابط لا ينجرم للحذف والتعويض ، ثم نقول : حاصل الوجه الأول مما رده المُرَّلف على ما ذهب  
 إليه الكوفيون أنه إذا عوض حرف من حرف لزم أن يكون حرف العوض في غير مكان  
 الحرف المعوض منه ، وللكوفيين أن يمنعوا ذلك ، وأن يقولوا : لا ، بل يجوز الأمران  
 جميعا : أن يكون العوض في مكان المعوض منه ، وأن يكون حرف العوض في غير مكان  
 الحرف المعوض منه ، وقد عرفت أمثلة ذلك في محذوف الفاء وفي محذوف اللام ، كما  
 عرفت فساد قول المؤلف « كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لأمه وعوض بالهاء في آخره » .

وَعُوْضٌ بِالْهَاءِ فِي آخِرِهِ <sup>(١)</sup> ، فَلَمَّا وَجَدْنَا فِي أَوَّلِ « اسْم » هَمْزَةَ التَّعْوِيزِ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَحْذُوفُ اللَّامِ ، لَا مَحْذُوفُ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى مَالِهِ نَظِيرُ أَوَّلِيٍّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ لَا مِنَ الْوَسْمِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْكَ تَقُولُ « أُسْمِيْتُهُ » وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الْوَسْمِ لَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ « وَسَمْتُهُ » فَلَمَّا لَمْ تَقُلْ إِلَّا « أُسْمِيْتُ » دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ السُّمُوِّ ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ « أُسْمَوْتُ » <sup>(٢)</sup> ، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ اللَّامُ لَمَّا وَقَعَتْ رَابِعَةً قَلَبْتَ يَاءَ ، كَمَا قَالُوا : أَعْلَيْتُ ، وَأَدْعَيْتُ ، وَالْأَصْلُ : أَعْلَوْتُ ، وَأَدْعَوْتُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَتْ الْوَاوُ رَابِعَةً قَلَبْتَ يَاءَ ، فَكَذَلِكَ هَا هُنَا .

وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ تُقَلَّبَ الْوَاوُ يَاءَ رَابِعَةً مِنْ هَذَا النَّحْوِ حَمْلًا لِلْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ ، وَالْمَضَارِعُ يُجِبُ قَلْبُ الْوَاوِ فِيهِ يَاءَ نَحْوِ « يُعْلِي ، وَيُدْعِي ، وَيُسْمِي » وَالْأَصْلُ فِيهِ « يُعْلَوُ ، وَيُدْعَوُ ، وَيُسَمَوُ » وَإِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُهَا يَاءَ فِي الْمَضَارِعِ لَوْقُوعِهَا سَاكِنَةً

(١) قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ وَجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا حَذَفَ لَامَهُ وَعَوَّضَ بِالْهَاءِ فِي آخِرِهِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ : عَزَا ، وَعَضَا ، وَإِرَا - بِكسر أوائلهن وفتح ثانيهن مخففا - ومثل : كَرَا ، وَقَلَا ، وَثَبَا - بضم أوائلهن وفتح ثانيهن مخففا - ومثل : سَنَا ، وَشَفَا - بفتح أولهما وثانيهما - كَمَا وَجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا حَذَفَتْ فَأَوْهَ وَعَوَّضَ مِنْهَا اِتِّئَا فِي آخِرِهِ نَحْوُ لَدَا وَرَقَا وَحَشَا وَجْهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ ، وَنَحْوُ عَدَا وَزَنَا وَهَبَا وَصَفَا وَجَدَا مِنَ الْمَصَادِرِ .

(٢) لِلْكُوفِيِّينَ أَنْ يَدْعُوا أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ قَدْ حَصَلَ فِيهَا قَلْبُ مَكَانِي ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا أَوَّلُ الْأَمْرِ « أَوْسَمْتُ » عَلَى وَزْنِ أَفْعَلْتُ ، ثُمَّ تَقَالُوا الْوَاوُ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ فَقَالُوا « أَسْمَوْتُ » عَلَى وَزْنِ أَفْعَلْتُ ، ثُمَّ قَلَبُوا هَذِهِ الْوَاوَ - بَعْدَ أَنْ صَارَتْ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ - يَاءَ ، فَصَارَتْ « أَسْمِيْتُ » وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ نَفَسَهَا يَحْيِيُونَ عَنِ الْوُجُوهِ الْآتِيَةِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مَوْفُقُ الدِّينِ ابْنِ يَعِيشَ إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ « فَإِنْ ادَّعَى الْقَلْبُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ ؛ فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ وَعَنْهُ مَدْرُوحَةٌ » اهـ .



مكسورا<sup>(١)</sup> ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِيقَات ، ومِيعَاد ، ومِيزَان ، والأصل : مِوقَات ، ومِوَعَاد ، ومِوَزَان ؛ لأنه من الوَقْتُ ، والوَعْد ، والوِزْن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ما قبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك ها هنا . وإنما حملوا الماضي على المضارع مُرَاعَاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والحفاظة على أن تجرى الأبوابُ على سَنَنِ واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع [ ء ] على الماضي إذا اتصل به ضميرُ جماعة النسوة نحو « تَضَرَّبْنَ » وحذفوا الهمزة من أخوات « أَكْرِمُ » نحو « نُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » والأصل فيه « نُؤْ كْرِم ، وتُؤْ كْرِم ، ويُؤْ كْرِم » كما قال :

١ — \* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْ كَرِمَا \*

(١) في كلام المؤلف ما يدل على أنه يشترط لقلب الواو ياء أن تكون هذه الواو ساكنة ، وليس ذلك بمستقيم على إطلاقه ؛ فإن الواو المتطرفة — أى الواقعة في آخر الكلمة — تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ، مطلقاً ، أى سواء أكانت ساكنة أم متحركة بل هي لا تكون ساكنة في آخر الكلمة — إلا لعارض لا دخل له في قلبها — وذلك ، من قبل أن آخر الكلم المتمكنة هو محل الإعراب ، وانظر إلى قولهم « رضى » وهو فعل ماض من الرضوان ، فإن أصل يائه واو مفتوحة ، وانظر إلى قولهم « غزى » و « دعى » بالبناء للمفعول ؛ فإن أصل يائهما الواو ، بدليل قولهم : دعاه يدعوه ، وغزاه يغزوه ، وقد انقلبت واوها ياء لمجرد كونها طرفاً مكسوراً ما قبلها ، ثم انظر بعد ذلك إلى قولهم « الداعى ، والغازى ، والراضى » فإنك ستجد أن أصل هذه الياءات واو ، بدليل الاشتقاق الذى أشرنا إليه ، وقد انقلبت الواو في الكلمات الثلاث ياء لوقوعها في آخر الكلمة وكسر ما قبلها وأما سكون هذه الكلمات في حالة الرفع وحالة الجر فلعلة أخرى ، وهي استتقال الضمة والكسرة على الواو والياء ، والذي يؤكد لك ذلك أن هذه الواوات تنقلب ياء في حالة النصب أيضاً مع ظهور الفتحة على الواو وعلى الياء .

وإنما يشترط سكون الواو مع انكسار ما قبلها لقلبها ياء إذا كانت في وسط الكلمة نحو مِيعَاد ومِيقَات ومِيزَان ، وقد بين المؤلف أصل هذه الكلمات .

١ — هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي حيان الفقهسى ، ومع كثرة ترديد =

حملا على أَكْرَمُ . وإنما حذف إحدى الهمزتين من « أَكْرَم » لأن الأصل فيه « أَأْ كْرَم » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداها تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُ ، نحو « أَعِدُ ، وَنَعِدُ ، وَتَعِدُ » والأصل فيها : أَوْعِدُ ، وَنَوْعِدُ ، وَتَوْعِدُ ، حملا على يَعِدُ ، وإنما حذف الواو من « يَعِد » لوقوعها بين <sup>(١)</sup> ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر

النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإن لم أقف له على سابق أو لواحق ، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٨٠) والأشمونى (رقم ١٢٥٢) وانظره في اللسان أيضا (ك ر م) وقوله « أهل » معناه مستحق وذو أهلية ، و « يؤكرم » بالبناء للمجهول ، وأراد يكرم . والشاهد فيه قوله « يؤكرم » فإن هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل ، لكنها مخالفة للاستعمال المتعقب ، لأنهم يحذفون الهمزة من مضارع أفعّل كأكرم وأورد وأوفى وذلك لأنهم استقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة في قولهم « أَأْ كْرَم » وحملوا « نؤكرم » و « تؤكرم » و « يؤكرم » على البدوء بهمزة المضارعة قصد إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة ، وإن لم يكن في البدوء بالنون والياء واثناء من الثقل مثل ما في البدوء بالهمزة ، وقد عاود هذا الراجز الأصل المهجور حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول خطام المجاشعي ، وانظره في اللسان (ث ف ي) :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلِّينَ غَيْرُ خَطَامٍ وَرَمَادٍ كِنَفَيْنِ  
\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْنَفَيْنِ \*

(١) جملة ما يشترط لحذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويؤام وكما في نحو يوعد ويولد ويوزن - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشدد أزرها وتمنعها من تسلط الياء عليها .

والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويوضؤ ، أو كانت مفتوحة نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعد ويوفي - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن الفتحة التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلها فلا تتقوى بها الياء .

والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في اسم نحو يوعيد - على مثال يقطين من الوعد - لم تحذف الواو .

أخواتها عليها في الحذف ، كُلُّ ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نَفَرَة الاختلاف ،  
فكذلك ها هنا حلوا الماضي على المضارع ، وبل أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة  
بالقلب أَفَيْسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس  
الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب ،  
فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو «تَغَارَيْتُ» و«تَرَجَّيْتُ» وإن لم تقلب ياء في  
المضارع لأن الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رَجَّيت ، فزيدت التاء فيهما  
لتدلَّ على المطاوعة ، وغازيت ورجَّيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ، ألا ترى  
أنك تقول في المضارع : أَغَارِي ، وَأَرْجِي ، فكذلك في الماضي ، وإذا لزم هذا القلب  
قبل الزيادة في «غازيت أَغَارِي» و«رجَّيت أَرْجِي» فكذلك بعد الزيادة في تغازيت  
وترجَّيت ، حملا لتغازيت على غازيت ، وترجَّيتُ على رَجَّيتُ ، مراعاة للتشاكل ،  
وفراراً من نَفَرَة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره «سُمِّيَّ» ولو كان مشتقاً من الوَسْمِ  
لكان يجب أن تقول في تصغيره «وُسِّمَ» كما يجب أن تقول في تصغير زَيْنَةٍ :  
وُزَيْنَةٌ ، وفي تصغير عِدَّة : وُعَيْدَةٌ ؛ لأن التصغير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم  
يجز أن يقال إلا سُمِّيَّ دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ ، لا من الوَسْمِ .

والأصل في سَمِيٍّ : سُمِّيُو ، إلا أنه لما اجتمعت [هـ] الياء والواو والسابق منهما ساكن  
قلبو الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيِّدٌ وَجِيْدٌ وَهَيِّنٌ وَمَيِّتٌ . والأصل  
فيه : سَيُّودٌ وَجَيُّودٌ وَهَيَّوْنٌ وَمَيَّوْتٌ ؛ لأنه من السُّودد والجودة والهوان والموت ، إلا أنه  
لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبو الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ،  
وكذلك أيضاً قالوا : طَوَيْتُ طَيًّا ، وَلَوَيْتُ لَيًّا ، وَشَوَيْتُ شَيًّْا ، والأصل فيه :  
طَوِيًّا وَلَوِيًّا وَشَوِيًّا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبو  
الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى

الواو لأن الياء أخف من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسيره « أسماء <sup>(١)</sup> » ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ؛ فلما لم يجوز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السم ، لا من الوسم .

والأصل في أسماء أسماء ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سماء ، وكساء ، ورجاء ، ونجاء . والأصل فيه : سماء ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سموت وكسوت ورجوت ونجوت ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومنه من قال <sup>(٢)</sup> : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة - والحرف الساكن حاجز غير حصين - لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو <sup>(٣)</sup> وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سماء ، وعلاء ، ودعاء ، وغزأ ، والأصل فيها سموّ وعلوّ ودعوّ وغزوّ ؛ لقولهم : سموت وعلوت ودعوت وغزوت ،

(١) وقد جمعوا « أسماء » على « أسامي » بتشديد الياء - وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي منقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أسماء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منهما ساكناً قبلوا الواو ياء ثم أدغموا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامي » وتحذف هذه الياء الخفيفة في حالتي الرفع والجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسام ماتليق بغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانا

(٢) ينسب العلامة رضى الدين في شرح الشافية هذا الرأي إلى حذاق الصرفين

(٣) الصواب أن يقال « قد وليتها الواو »

إلا أنه لَمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت أَلِفًا ، فكذلك ها هنا قلبوا الواو في أَسْمَاءٍ أَلِفًا ، فاجتمع فيه أَلِفَان : أَلِف زائدة ، وأَلِف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبَت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة هَمْزَةً لا لتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أَقْرَبُ الحروف إليها ؛ لأن الهمزة هَوَائِيَّةٌ كما أن الألف هَوَائِيَّةٌ ، فلما كانت أَقْرَبَ الحروف إليها ؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

[ ٦ ] والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمِّي ، على مثال عَلِيٍّ ، والأصل فيه سُمُو ، إلا أنهم قلبوا الواو منه أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار سُمِّي ، قال الشاعر :

٢ — وَاللَّهُ أَشْمَاكَ سُمِّي مُبَارَكًا    آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِثَارَكَ

٢ — هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني — نسبة إلى القناني بفتح القاف وهو جبل لبنى أسد فيه ماء يسمى العسيلة — وقد أنشده في اللسان ( س م و ) وأنشده ابن يعيش ، وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥ بتحقيقنا ) و « أشماك » أراد ألهمك أنك أن يسموك ، و « سما » أى اسما « مباركا » أى ذا بركة « آثرَكَ » ميزك واختصك ، و « إيثارك » هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، ويجوز أن يكون هذا الضمير فاعل المصدر ، كما يجوز أن يكون مفعوله ؛ فعلى الأول يكون المعنى : آثرَكَ الله بهذا الاسم المبارك إيثاراً مثل إيثارك أنت الناس بالمعروف والعطاء ، وعلى الوجه الثانى يكون المعنى : آثرَكَ الله بالاسم المبارك إيثاراً مثل إيثاره إياك بالفضل ومكارم الأخلاق . والاستشهاد به في قوله « سما » فقد زعم المؤلف أن هذه الكلمة مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، وعلى هذا يكون نصبها بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، كما تقول : استيقظت ضحى ، واتقيت تقى ، واتبعت هدى ، ولكن هذا الذى ذكره المؤلف ليس بمتعين ، فإنه يجوز أن تكون كلمة « سما » في هذا البيت قد جاءت على لغة من يقول « سم » بكسر السين أو ضمها وآخره صحيح مثل غد وى دم وأب وأخ ، ويكون منصوباً بمنونا كما تقول : أزورك غداً ، واتخذت عندك يدا ، وقد أرقّت =

وفيه خمس لغات : اسم بكسر الهمزة ، وأسم بضمها ، وسِم بكسر السين ،  
وسُم بضمها . قال الشاعر :

٣ — وَعَامِنَا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهُ      يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابِ سُمُهُ<sup>(٢)</sup>  
\* مُبْتَرِكًا لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحَمُهُ \*

وقال :

٤ — بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهُ      قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَعْلَمُهُ<sup>(٣)</sup>  
ويروى سُمُهُ بضم السين ، وسُمِّي على وزن عُلِّي ، على ما بينا . والله أعلم .

=دما ، وما أشبه ذلك ، ومتى جاز في هذا الشاهد هذان الوجهان لم يصلح أن يكون دليلا  
على إحدى اللغتين بعينها ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما  
يقولون ، ونظير هذا البيت في احتمال اللغتين ما أنشده أبو العباس :

فدع عنك ذكر اللهو ، واعمد بمدحة      خير معد كلها حيثما اتمى  
لأعظمها قدراً ، وأكرمها أبا ،      وأحسنها وجهاً ، وأعلنها سما

والذي يتعين أن يكون مقصوراً ما حكاه صاحب الإفصاح من قول بعضهم « ماسماك »  
فإنه قد أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصوراً ؛ إذ لو كان عنده صحيح  
الآخر كيد وغد لقال « ماسمك » بضم الميم ، فتأمل ذلك .

٣ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور أنشدها كلها صاحب اللسان ( ق ر ض  
ب — برك — س م و ) من غير عزو ، وأنشد موفق الدين ابن يعيش أولها وثانيها من  
غير عزو أيضاً ، وأنشدهما ابن جنى في شرح تصريف المازني ( ٦٠ / ١ ) وتقول « قرضب  
الرجل فهو قرضاب » إذا أكل شيئاً يابساً ، وتقول « رجل مبترك » إذا كان معتمداً  
على الشيء ملحاً فيه ، يريد أنهم ظنوا في مقدم العام أنه سيكون عام رخاء ، فإذا هو يكون  
عام شدة وجذب ، يلج على أموالم بالإفناء حتى يأتي عليها ، والاستشهاد فيه بقوله « سمه »  
وهو يروى بكسر السين وضمها ، فيكون دليلاً على أن من العرب من يقول في الاسم  
« سم » بخذف لامه من غير تعويض ومعاملة معاملته الصحيح الآخر كعد ويد ودم وأخ  
وَأَب ، وذلك ظاهر .

٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما ابن منظور في اللسان ( س م و ) ،

## ٢ — مسألة

[ الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ]<sup>(١)</sup>

ذهب السكوفيون إلى أن الأسماء الستة الْمُعْتَلَّة - وهى : أبوكَ ، وأخوكَ ، وحوكَ ، وهنوكَ ، وفوكَ ، وذومال - مُعْرَبَةٌ من مكانين . وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولين . وذهب فى القول الثانى إلى أنها ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائلُ الإعرابِ ، كالواو والألف والياء فى التثنية والجمع ، وليست بلام الفعل . وذهب على بن عيسى الرِّبَعِيُّ إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب . وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء<sup>(٢)</sup> حرفُ الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات .

= وأنشدهما موفق الدين ابن يعيش من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى فى شرح تصريف المازنى ( ٦٠/١ ) وحكى فى اللسان روايتهما عن ابن برى عن أبى زيد ، وقال : إنهما لرجل من كلب ، لكن الرواية هناك هكذا :

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ      وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ  
\* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّهَ \*

والاستشهاد به فى قوله « سمه » وهو نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى ( ٣٦/١ - ٤٣ بتحقيقنا ) وأوضح المسالك ( الشواهد ٦ - ٩ بتحقيقنا ) وشرح التوضيح للشيخ خالد ( ٧٢/١ - ٧٧ بولاق ) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري ( ص ٦٠ - ٦٣ أوربة ) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٢٣/١ وما بعدها ) .

(٢) الباء : أراد الباء التى فى قولك « جاء أبوك » ومعنى كونها حرف الإعراب أن الإعراب واقع عليها ، يعنى أنها مرفوعة بالضمّة الظاهرة التى على الباء والواو للإشباع .

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك - من غير واو ولا ألف ولا ياء - كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة<sup>(١)</sup> .

وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبأك ، ورأيت [ ٧ ] أبأك ، ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً ، قال الشاعر :

هـ - إنَّ أبأها وأبأ أبأها قد بلغا في المجد غايتها

ويحكى عن الإمام أبى حنيفة أنه سئل عن إنسان رعى إنساناً بجحر فقتله : هل يجب عليه القود ؟ فقال : لا ، ولورماه بأبأ قبيس - بالألف ، على هذه اللغة - لأن أصله أبو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها إضعافاً لها ، كما

(١) وقد جاء على هذه اللغة قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم  
وقول الآخر :

سوى أبك الأعلى وأن محمداً علا كل عال يابن عم محمد

هـ - هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، وهما من شواهد الأشموني ( رقم ١٦ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٩ ) وابن عقيل ( رقم ٦ ) وابن يعيش ( ص ٦٢ ) والشاهد فيه قوله « أبأها » وأنت ترى أنه قد ذكر الأب بالألف ثلاث مرات في البيت الأول فأما في المرتين الأولى والثانية فلا تتعين في واحدة منهما لغة من يجيء بالأسماء الستة بالألف في الأحوال كلها ، بل يجوز أن يكون الراجز قد جاء بالكلمتين على هذه اللغة ، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغة المشهورة عند جبهة العرب ، وذلك لأن الكلمتين في موضع النصب لكون الأولى اسم إن والثانية معطوفة على اسم إن ، وفي حالة النصب تستوى لغة التمام ولغة القصر ، أما الكلمة الثالثة فتتعين فيها لغة القصر بسبب كونها في موضع الجر وقد أتى بها بالألف ، والأولى أن تحمل الأولى والثانية على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة ؛ ليكون الكلام جارياً على مهيع واحد .



قالوا : عَصًا ، وَقَفًا ، وأصله عَصَوْ وَقَفَوْ ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفًا ، فكذلك ها هنا .

والذى يعتمد عليه فى الثُّبُوتِ عليه فى الثُّبُوتِ أهلُ الكوفة والبصرة القولان الأولان ؛ فهذا منتهى القول فى تفصيل المذاهب واللغات ؛ فلنبداً بذكر الحُجَجِ والاستدلالات :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التى هى الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أَبٌ لَكَ ، ورأيتَ أَبًا لَكَ ، ومررتَ بِأَبٍ لَكَ ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أَبَوٌ ، فاستقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو ؛ فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجبر ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أَبوك ، وفى النصب : رأيتَ أَباك ، وفى الجر : مررتَ بِأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ؛ لأن الحركة التى تكون إعراباً للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعراباً له فى حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيتَ غلاماً ، ومررتَ بِغلامٍ ، فإذا أضفته قلت : هذا غلامُكَ ، ورأيتَ غلامَكَ ، ومررتَ بِغلامِكَ ؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التى كانت إعراباً له فى حال الإفراد هى بعينها إعراباً له فى حال الإضافة ، فكذلك ها هنا ، والذى يدلُّ على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ؛ بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة [ ٨ ] والياء علامة للجبر ، فدل على أنه معرب من مكانين <sup>(١)</sup> .

(١) ونظير هذا ما قالوه فى امرئٍ وابنٍ ؛ فإنه يقال « جاء امرؤٌ » بضم كل من الراء والهمزة ، ومنه قوله تعالى : ( إن امرؤٌ هالكٌ ) ويقال « رأيت امرأً » بفتح كل من =

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها ، تكثيراً لها ، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان ؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا « إنه معرب من مكان واحد » لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى - وهو الفصل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك - وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتى تأنيث في كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات ، وإن كان الأصل فيه مسلمات وصالحات ؛ لأن كل واحدة من التائين تدلُّ على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما ؛ فكذلك ها هنا .

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان<sup>(١)</sup> ، فبأن أن ما ذهبنا

= الرأء والهمزة ، ومنه قول الله تعالى ( ما كان أبوك امرأ سوء ) وقول الشاعر :

إن امرأ غره منكى واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

ويقال « مررت بامرئ » بكسر كل من الرأء والهمزة ، ومنه قول الله جل ذكره

( لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ) وكذلك يصنعون مع « ابنم »

(١) قد حدثناك حديث صنيع العرب فى « امرئ » و « ابنم » وأنهم - فى ظاهر

الأمر - يعربونها من مكانين : الحرف الآخر ، والحرف الذى قبل الآخر ، فللكوفيين أن يقولوا : لانسلم أن هذا لانظير له فى كلام العرب ، بل له نظير من الصحيح الآخر وهو امرؤ وابنم ، فإننا رأينا العرب تعربها من مكانين .

إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، والمصيرُ إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ؛ لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندى فاسد ؛ لأن الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بيننا ؛ فلو جوزنا أن يُجمع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدّى ذلك إلى التناقض ؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدل الرفع على الفاعلية [ ٩ ] والنصب على المفعولية ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحدُ الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرقُ بينهما ، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب<sup>(١)</sup> ، ولكنها دلائل الإعراب ، فقال : لأنها لو كانت حروف إعرابٍ كالدال من « زيد » والراء من « عمرو » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ذهب زيد ، وانطلق عمرو » لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب ، فلما كان

(١) قد حكى المؤلف هذا القول أحد قولين لأبي الحسن الأخفش ، والعلامة أبو الحسن الأشموني يحكى القولين وينسبهما إلى هشام ، وهو هشام بن معاوية أحد أصحاب الكسائي كما سماه المؤلف ابن الأنباري في المسألة الحادية عشرة من هذا الكتاب .

ها هنا هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب ، وليست بحروف إعراب .

وهذا القول فاسد ؛ لأننا نقول : لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها ؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنها آخر الكلمة ، فيقول هذا القول إلى قول الأكرين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدى إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية ، فسنين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، مستقصى في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

فأما من ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب ؛ فقال : لأن الأصل في قولك هذا أبوه « هذا أبوه » فاستنقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها <sup>(١)</sup> ، وبقيت الواو على حالها ، فكان فيه نقل بلا قلب ، والأصل في قولك رأيت أباه « رأيت أبوه » فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقابت ألفا ؛ فكان فيه قلب بلا نقل ، والأصل في قولك مررت بأبيك « مررت بأبوك » فاستنقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها <sup>(٢)</sup> ، فقلبت الواو ياء لسكونها <sup>(٣)</sup> وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب .

(١) حكى العلامة ابن مالك في شرح التسهيل أنك إذا قلت « هذا أبو زيد » فأصله « أبو زيد » بفتح الباء وضم الواو للإعراب ، ثم أتبت الباء للواو فضمت ، فصار الباء والواو جميعا مضمومين ، ثم استنقلت الضمة على الواو وحذفت ، وهذا أدق مما ذكره المؤلف ؛ قلوا : لأن نقل الحركة إلى حرف متحرك غير معهود ، ويقال مثل ذلك في حالة الجر . (٢) انظر الهامشة ١ في ص ١١

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ؛ فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ؛ فدل على أن الباء حرف الإعراب [١٠] ، وأن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف - التي هي الواو والألف والياء - فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة ، وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم ، قال الشاعر في إشباع الضمة :

٦ — اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَقُّتِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُورٌ<sup>(١)</sup>

٦ — أنشد ابن منظور هذين البيتين في اللسان (شرى) وأنشد أولهما في (صور) من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى في سر الصناعة (٢٩/١) من غير عزو أيضاً ، وأنشدهما الرضى ، وقد شرحهما البغدادي في الخزانة (٥٨/١ بولاق) ولم يعزهما ، وكلهم يروى البيتين ببعض اختلاف في بعض ألفاظهما ، وسننبه عليه ، وصور : جمع أصور ، وهو وصف فعله صور يصور صوراً — على مثال فرح يفرح فرحاً — ومعناه المائل العين ، وروى ابن منظور « وأنتى حوثماً يشرى الهوى بصرى » وحثماً : لغة في حيثما ، و « يشرى » مضارع أشراه إلى ناحية كذا بمعنى أماله ، وهو بمعنى « يثنى » في رواية المؤلف ، يريد أنه كان دائماً التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتعج في التفاته إلى الجهة التي يسلكها أحبته ، ومحل الاستشهاد قوله « فأنظور » فإنه أراد « فأنظر » لكنه لما كان محتاجاً إلى الواو في القافية أشبع الضمة التي على الظاء فنشأت الواو . وأقول : قال أبو الطيب المتنبي :

ويطعمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل

وضبط الشراح قوله « التوراب » بفتح التاء وسكون الواو ، ثم راحوا ينددون بها ويقولون : إنه يخترع لكلام العرب أوزاناً لم يقولوها ، ولو أنهم ضبطوا الكلمة بضم التاء لوجدوا لها مساعداً ونظائر في كلام من يحتجون بكلامه ويخرجونه ، فإن العرب يقولون « اتراب » بضم التاء بزنة العراب ، ثم إذا أشبعت التاء نشأت واو مثل واو « أنظور » .

وَأَنْتَنِي حَيْثُمَا يَنْتَنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ  
أراد « فَأَنْظُرُ » فأشبع الضم ، فنشأت الواو ، وقال الآخر :

٧ — هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ  
أراد « لَمْ تَهْجُ » ، وقال الآخر :

٨ — \* كَأَنَّ فِي أَنْبِيَائِهَا الْقَرَنُفُولُ \* —

٧ — نسب جماعة هذا البيت إلى أبي عمرو بن العلاء ، يقوله للفرزدق الشاعر ، وكان الفرزدق قد هجاه ثم اعتذره ، والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٤٤ ) و « زبان » بفتح الزاي وتشديد الباء اسم رجل ، وقد ذكر المجد في انقاموس جماعة ممن تسموا بهذا الاسم منهم أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي اللغوي المقيي . قيل : هذا اسمه ، وقيل : بل لقبه واسمه العريان أو يحيى ، والاستشهاد به في قوله « لَمْ تَهْجُو » فإن حق العربية عليه أن يقول « لَمْ تَهْجِ » بحذف الواو التي هي لام الفعل ، لأن الفعل المضارع المعتل اللام يحزم بحذف لامه ، وللعلماء في تخريج مثل ذلك رأيان : أولهما أن هذه الواو هي لام الفعل التي يحذفها جمهرة العرب من المضارع في حالة الجزم ، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر ، والرأى الثاني هو الذي ذكره المؤلف هنا ، وتلخيصه أن الواو التي هي لام الكلمة قد حذفت ، وأما هذه الواو فإنها واو أخرى نشأت عن إشباع ضمة الجيم ، نظير الواو في « أَنْظُرُ » في الشاهد السابق ، وانظر الشاهدين ١١ و ١٧ .

٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشد ابن منظور في اللسان ( قرن ف ل ) رجزين كل واحد منها يشتمل على هذا البيت مع مغايرة طفيفة ، أما أول الرجزين فقول الراجز :

وا ، بأبي ثورك ذاك المعسول      كَأَنَّ فِي أَنْبِيَائِهِ الْقَرَنُفُولُ  
وأما الثاني فقول الآخر :

خود أناة كالهاة عطلول      كَأَنَّ فِي أَنْبِيَائِهَا الْقَرَنُفُولُ  
و « الْقَرَنُفُولُ » هو القرنفل الذي ورد في قول امرئ القيس :

إذا قامتا تضوع المسك منها      نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

أراد «القرنفل» وقال الشاعر في إشباع الفتحة :

٩ — وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ

أراد «بمنتزح» فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقال الآخر :

١٠ — أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ يَا نَاقَتَا مَا جُئْتَ مِنْ بَحَالِ

= يريد الراجز أن يصف ثغر هذه الجارية الناعمة التي يتغزل فيها بأنه طيب الريح جميل النكهة ، ومحل الاستشهاد فيه قوله «القرنفول» فإن أصل الكلمة «القرنفل» فلما اضطر إلى الواو لإقامة الوزن الذي بنى عليه رجزه أشبع ضمة الفاء فنشأت الواو عن هذا الإشباع .

٩ — هذا البيت من كلام ابن هرمة ، واسمه إبراهيم بن علي ، شاعر من مخضري الدولتين الأموية والعباسية ، وهو من كلمة يرثى فيها ابنه ، وقد أنشده ابن منظور (نزع) ونسبه إليه ، وأنشده ابن جني في سر الصناعة ( ٢٩/١ ) وقال قبل إنشاده « وأنشدنا أبو علي لابن هرمة يرثى ابنه » اه ، و « منتزح » مصدر ميمي فعله « انتزح ينتزح » أى بعد ، وتقول « أنت بمنتزح من كذا » تريد أنت يبعد منه ، وأنت في مكان بعيد منه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بمنتزح » فإن أصله « بمنتزح » لكنه لما اضطر لإقامة وزن البيت أشبع فتحة الزاي فنشأت عن هذا الإشباع ألف .

١٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور ( ل ل ل ) من غير عزو . و « الكلكال » والكلكل : الصدر من كل شيء ، وقيل : هو باطن الزور ، وقيل : هو ما بين اترقوتين ، وقوله « ياناقتا » هو ناقة مضاف لياء المتكلم ، وقد قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم قلب الياء ألفا ، وقد جاء في لسان العرب « ياناقتي » على الأصل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الكلكال » فإن أصله « الكلكل » كما هو الوارد في قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل

لكن الراجز لما اضطر أشبع فتحة الكاف الثانية فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، كما أن راجزا آخر — وهو منظور بن مرثد الأسدي — اضطر إلى تضعيف اللام الأخيرة فقال :

كأن مهواها على الكلكل موضع كفي راهب يصلي

أراد « الكَنكَل » ، وقال الآخر :

١١- إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَقَ

أراد « ولا تَرْضَاهَا » ، وقال عنتره :

١٢- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِى غَضُوبِ جَسْرَةٍ

زِيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ

١١- هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور ( رضى ) من غير عزو ، وقوله « لا ترضاها » معناه لا تتطلب رضاها ، وقوله « ولا تملق » أصله لا تملق ، لحذف إحدى التاءين ، ومعناه لا تتكلف الملق لها ، والاستسهاد به فى قوله « ولا ترضاها » فقد كان من حق العربية عليه أن يقول « ولا ترضاها » فيكون الفعل المضارع مجزوما بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وللعلماء فى هذه الألف قولان : أحدهما أن هذه الألف هى لام الكلمة التى كان يجب عليه حذفها للجازم ، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتفى بحذف الحركة فى الفعل الصحيح الآخر ، والقول الثانى : أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم ، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد ، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وقد ذكرنا هذين الرأيين فى شرح الشاهد ( رقم ٧ ) وانظر أيضا الشاهد ١٧ .

ونظير هذين البيتين قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

فإن قوله « كأن لم ترى » يجرى فيه الرأيان اللذين ذكرناهما ، ويزيد هذا البيت وجها ثالثا ، وحاصله أن قوله « ترى » بفتح التاء والراء وسكون الياء ، وهذه الياء هى ياء المؤنثة المخاطبة ، وليست لام الكلمة ولا ألف إشباع ، وكأنه بعد أن ذكر ضحكها منه التفت إليها فقال مخاطبا لها : كأنك لم ترى قبل هذه المرة أسيرا يمانيا .

١٢- هذا البيت — كما قال المؤلف — لعنتره بن شداد العبسى ، من قصيدته المعلقة المشهورة ، وهو من شواهد الرضى ، وقد شرحه البغدادى فى الحزانة ( ٥٩/١ ) وقوله « ينباع » معناه ينبع ، تقول « نبع الماء ، والعرق ، ونحوهما ، ينبع » من باب فتح يفتح ، ويأتى أيضا من بابى نصر وضرب — إذا خرج ، والذفرى — بكسر الهمزة وسكون الفاء — العظم الذى خلف الأذن ، و « غضوب » هى الناقة =



أراد « يَنْبَع » . وقال الشاعر في إشباع الكسرة :

١٣ — تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ  
نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

= « جسة » الطويلة العظيمة الجسم ، و « زيافة » هي السريعة السير ، و « الفنيق » الفحل المكرم الذي لا يؤذى لكرامته على أهله ، و « المكدم » الفحل القوي ، وقالوا « بعير مكدم » يريدون أنه غليظ شديد ، وقالوا أيضا « قدح مكدم » يريدون أن زجاجة غليظ ، والاستشهاد به في قوله « ينباع » فإن أصله — على ما قال المؤلف — ينبع ، مثل يقطع ويفتح ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع فتحة الباء فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، وعلى هذا يكون وزن ينباع يفعال ، وهذا أحد وجهين للنحاة في هذه الكلمة ، والثاني أن الياء المضارعة كما في الرأي الأول ، لكن النون التي بعدها ليست أصلا ، ولكنها زائدة ، والحروف الأصلية هي الباء وما بعدها ، وأصل هذه الألف ياء ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزن ينباع على هذا ينفعل ، مثل ينقاد وينداح ، وهذا بعيد لا يقره الاشتقاق ولا المعنى المراد .

ونظير هذه الشواهد التي أئرها المؤلف لإشباع الفتحة حتى تنشأ ألف قول الراجز :

أعوذ بالله من العقرب السائلات عقد الأذنان  
أراد « العقرب » فأشبع فتحة الراء فنشأت ألف ، ومثله قول الراجز الآخر وأنشده ابن منظور ( درهم ) .

لو أن عندي مائتي درهم لجاز في آفاقها خاتمي  
أراد « مائتي درهم » فأشبع فتحة الهاء فنشأت ألف ، ومثل ذلك في قوله « خاتمي » فانه أراد « خاتمي » فأشبع فتحة التاء فتولدت ألف ، ونظيره قول الراجز الآخر ، وأنشده ابن منظور أيضا ( خ ت م ) لبعض بني عقيل :

لئن كان ما حدثه اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا  
وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعرمن الحاتم صغرى شماليا  
أراد أن يقول « وأعرمن الحاتم » فأشبع فتحة التاء فتولدت من ذلك الإشباع ألف  
١٣ — هذا البيت من كلام الفرزدق هام بن غالب ، وقد أنشده ابن منظور ( صرف — درهم ) منسوبه ، وأنشده ابن جني في سر الصناعة ( ٢٨/١ ) وهو من شواهد =

أراد « الدراهم » و « الصيارف » فأشبع الكسرة فنشأت الباء ، ويحتمل أن يكون الدراهم جمع درههم ، ولا يحتمل الصيارف هذا الاحتمال ، وقال الآخر :  
 ١٤ — كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوَّةٍ عَلَى عَجَلٍ مِّنِّي أَطَاطِيهِ شِيَالِي<sup>(١)</sup>

= سيويه (١٠/١) وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧ بتحقيقنا) والأشموقي (رقم ٦٨٩ بتحقيقنا) وابن عقيل (رقم ٢٥٣ بتحقيقنا) وقوله « تنفي » معناه تطرد وتبعد ، و « يداها » أى يدا الناقة التى يصفها ، و « هاجرة » هى الوقت حين ينتصف النهار ويشد الحر ، و « تنقاد » أحد مصادر نقد الدراهم ينقدها نقدا ؛ إذا ميز رديثها من جيدها ، و « الصيارف » جمع صيرف - بوزن جعفر - وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض . والاستشهاد به فى قوله « الدراهم » و « الصيارف » فإن الأصل الدراهم والصيارف ، فأشبع كسرة الهاء فى الدراهم وكسرة الراء فى الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء ، وهذا تام الدلالة فى الصيارف ، أما فى الدراهم فقد يقال : إنه جمع درهم لادرهم - كما نبه إليه المؤلف - فالإشباع والتوليد فى المفرد ، والخطب فى ذلك سهل ، ونظير ذلك قول ابن مقبل .

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألت بنا يوما ملات

فقلت والراء تخطيه عطيته أوفى عطيته إباى ميثات

أراد أن يقول « ميثات » فأشبع كسرة الميم فتولدت ياء ، وقد استباح الشعراء المحدثون لأنفسهم أن يرتكبوا مثل هذه الضرورات ، فقال أحد الخالدين شاعرى سيف الدولة الحمدانى :

خولتنا شمسا وبدرا أشرفت بهما لدينا الظلمة الخنديس

فإنه أراد أن يقول « الخندس » فأشبع كسرة الدال فتولدت ياء ، والخندس : الشديد الظلام

١٤ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) . وقوله « فَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ » هى العقاب اللينة الجناح ، وذلك أسهل لطيرانها ، و « لقوة » بفتح اللام أو كسرهما ، مع سكون القاف فيهما - هى الخفيفة السريعة . يصف ناقته التى ارتحلها بالسرعة ، فشبهها بالعقاب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « شِيَالِي » فإن أصلها شاملى ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع كسرة الشين فتولدت ياء ، وهذه إحدى روايتين فى هذه الكلمة فى هذا البيت ، والرواية الأخرى =

أراد « شَمَالِي » ، وقال الآخر :

١٥ — كَمَا نَزَلْنَا نَضَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَا جِيلُ

أراد « المَرَا جِلَّ » ، وقال الآخر :

١٦ — لَا عَهْدَ لِي بِنِيضَآلٍ أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِ

أراد « بِنِيضَآلٍ » ، وقال الآخر :

= « أَطَاطِيءُ شِمَالِي » والشمال لغة في الشمال ، ومن العلماء من يجعل الشمال بالياء لغة أخرى في الشمال ، ومن العلماء من ينكر أنها لغة ويذهب إلى ماذهب المؤلف إليه من أن الشاعر اضطر فأشبع الكسرة ، والخطب في ذلك سهل ؛ فإن الذي أثبتها لغة اعتمد على قول هذا الشاعر أو مثله ممن يستشهد بقوله .

١٥ — هذا البيت لعبد بن الطيب ، من قصيدة له ثابتة في المفضليات (الفضلية ٢٦) وقد أنشد هذا البيت ابن عبد ربه في العقد الفريد (١٩٢/١) وله عنده قصة ، والأخبية : جمع خباء — بوزن كساء وأكسية ، ورداء وأردية — والمراجيل : جمع مرجل ، وهو القدر التي يطبخ فيها الطعام ، يقول : إنهم حين خطوا رحلهم أسرعوا فبحروا الذبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم ، يصف أنفسهم بالكرم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « المراجيل » فإن أصله المراجل ؛ لأنه جمع مرجل على وزن منبر ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة الجيم فتولدت عنها ياء .

١٦ — هذان بيتان من الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (ن ض ل) غير معزو ، والنيضال : مصدر « ناضله يناضله » إذا باراه في الرمي ، و « الشن » القرية الصغيرة ، والبال : أي البالي .

ومحل الاستشهاد بهذا الشاهد قوله « بنيضال » فإنه مصدر ناضله كما بينالك ، والأصل أن يقول « بنضال » كما تقول : قاتل قتالا ومقاتلة ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة النون فتولدت ياء ، وهذا الذي حكاه المؤلف في هذه الكلمة هو رأى أبي العباس ثعلب ، وأما مسيو به فإنه ذهب إلى أن مصدر الفعل الذي على فاعل كقاتل وشارك يأتي على فعال بكسر الفاء غالبا ، وربما جاء على فيعال بزيادة ياء بعد انفاء تقابل الألف الزائدة في الفعل لتلا يكونوا قد تركوا من حروف الفعل شيئا .

١٧ — أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبْسُونُ بَنِي زِيَادٍ  
أراد « أَلَمْ يَأْتِكَ » فأشبع الكسرة فنشأت الياء .

وإشباعُ الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ في كلامهم<sup>(١)</sup> ،  
فكذلك هاهنا .

١٧ — هذا البيت من كلام قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وقد أنشده ابن منظور  
(أتى) منسوبا إليه ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٤٣) وابن هشام في أوضح  
المسالك (رقم ٢٠) وفي معنى اللبيب (رقم ١٥٦ بتحقيقنا) والأنباء : جمع نبأ ، وهو  
كالخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار ، وتنمى : تزيد وتكثر ،  
وهو من يابى ضرب ونصر ، واللبون : الإبل ذوات اللبن ، وبنو زياد : هم الكلمة من  
الرجال الربيع وعمازة وقيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأمه  
فاطمة بنت الخرشب الأثمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلا للربيع بن زياد في قصة  
مشهورة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أَلَمْ يَأْتِكَ » فإن « يأتى » فعل مضارع معتل  
الآخر ، وقد دخل عليه الجازم ، وجمهرة العرب يحذفون حرف العلة - وهو هنا  
الياء - فيقولون « أَلَمْ يَأْتِكَ » وللعلماء في هذه الياء رأيان : أحدهما أنها لام الفعل ، وأن  
الشاعر اكتفى بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر ؛ فيكون « يأتى » مجزوما  
وعلامه جزمه السكون ، والرأى الثانى أن الشاعر جزم « يأتى » بحذف حرف العلة كما  
يصنع جمهرة العرب ، إلا أنه اضطر لإقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولدت عنها ياء ،  
فهذه الياء إشباع وليست لام الكلمة ، وهذا الرأى الأخير هو الذى ذهب إليه  
المؤلف ، قال ابن منظور « وأما قول قيس بن زهير العبسي أَلَمْ يَأْتِكَ ... فإنما أثبت الياء  
ولم يحذفها للجزم ضرورة ، وردة إلى أصله ، قال المازنى : ويجوز فى الشعر أن تقول :  
زيد يرمىك برفع الياء ، ويفزوك برفع الواو ، وهذا قاضى بالتونين ، فتجرى الحرف  
المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه فى الأسماء والأفعال جميعاً لأنه الأصل »  
اه . وكلام المازنى هو الرأى الأول الذى ذكرناه لك ، وقد ذكرنا مثلهما فى شرح  
الشاهدين ١١٧٧ . فتأمل والله يرشدك .

(١) وربما عكسوا ذلك ، فقطعوا المدة وحذفوا حرف العلة اكتفاء بالحركة المناسبة  
له ، ومن ذلك ما أنشده سيويه (١ / ٩) :

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإمد =

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أشدوه من الأبيات، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وها هنا بالإجماع تقول في حال الاختيار : هَذَا أَبُوكَ ، ورَأَيْتُ أَبَاكَ ، ومررت بِأبيكَ ؛ وكذلك سائرُها ، فَذَلَّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب ، على ما سنبين في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الأفراد فكذلك في حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب في حال الأفراد هو الباء ؛ لأن اللام التي هي الواو من « أبو » لما حُذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة ؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات رَدُّوا اللام في الإضافة ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت

= فإنه أراد أن يقول « كنواحي ريش حمامة » فحذف الياء اعتماداً على الكسرة التي قبلها أن تدل عليها ، ومثل قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ١٨ ) :  
في كلت رجلها سلامي واحده كلتاها قد قرنت بزائده

فإنه أراد أن يقول « في كلتا رجلها » فحذف الألف ، واكتفى بالفتحة التي قبلها أن تكون مرشداً إليها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت لما قلنا في المسألة ( رقم ٦٢ ) وذكر معه نظائر ، وأعاد مع أمثاله في المسألة ( رقم ٧٢ ) فارتقب مايجيء هناك .

آخر الكلمة وتخرج [١٢] ما قبلها عن تلك الصفة ؛ لأنه قد صار بمنزلة حَشَوِ  
الكلمة ؛ فكذلك ها هنا ، وبَلْ أُولَى ؛ فإن تاء التأنيث زائدة على بناء  
الاسم وليست أصلية ، وحرف العلة ها هنا أَصْلِيٌّ في بناء الاسم وليس زائداً ،  
وإذا تَرَكْ ما قبل الزائد حَشَوْا فَلَأَنْ يترك ما قبل الأَصْلِي حَشَوْا كان ذلك  
من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها  
تكون إعراباً له في حال الإضافة نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك » قلنا : إنما تكون  
الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً ، نحو « هذا غلام ،  
وهذا غلامك » وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فيهما ؛ فلا يُقَاسُ أحدهما على  
الآخر ، وإن ادَّعَوْا أن حرف الإعراب فيهما واحد - على خلاف التحقيق من  
مذهبهم - وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة ، وأنه والحركة مَزِيدَانِ  
للإعراب ، فقد بينا أن ذلك لا نظير له في كلامهم ، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة ،  
وأوضحنا فسادها بما يغني عن الإعادة .

وأما قولهم « تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدلُّ على  
أنها حركات إعراب » قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب ؛ لأنها إنما تغيرت  
تَوَاطُّةً للحروف التي بعدها ؛ لأنها من جنسها ، كما قلنا في الجمع السالم نحو « مسلمون  
ومسلمين » فإن ضمة الميم في الرفع تتغير إلى الكسرة في حال الجر والنصب ، وليس  
ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة تَوَاطُّةً للواو ، والكسرة تَوَاطُّةً للياء ،  
فكذلك ها هنا ، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا  
على أن هذه الحروف - التي هي الواو والألف والياء - تدل على الرفع  
والنصب والجر الذي هو جملة الإعراب ؛ فلا حاجة إلى أن يكون معرباً من  
مكان آخر .

وأما قولهم « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها » قلنا : هذا ينتقض بقدٍ ويَدٍ ودمٍ ؛ فإنها قليلة الحروف [ و ] لاتعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان » قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعرابٍ واحدٍ ، فصار الإعرابُ الزائد لغير فائدة ، والحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة ؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام ، والله أعلم .

### [ ١٣ ] — مسألة

[ القول في إعراب المثني والجمع على حدّه ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيُّون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قطرُبُ بن المُستنير ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع .

أما الكوفيُّون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزَيْدَانِ ، ورأيت الزَيْدَيْنِ ، ومررت

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ( ١٦٠/٢ ) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفضل ( ص ٦٣ و ٥٨٨ أوربة ) وشرح الأشموني ( ٤٤/١ ) — بتحقيقنا ( وحاشية الصبان ( ٨٠/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٧٧/١ بولاق ) ( ٣ — الإنصاف ١ )

بالزَيْدَيْنِ . وَذَهَبَ الزَيْدُونَ ، وَرَأَيْتَ الزَيْدَيْنِ ، وَمررت بالزَيْدَيْنِ ، فَتَغْيِيرُ كَتَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ ، نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتَ زَيْدًا ، وَمررت بِزَيْدٍ » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا تَغْيِيرُ كَتَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِعْرَابٌ بِمَنْزِلَةِ الحَرَكَاتِ ، وَلَوْ كَانَتْ حُرُوفَ إِعْرَابٍ لَمَا جَازَ أَنْ تَتَغْيَرَ ذَوَاتُهَا عَنْ حَالِهَا ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الإِعْرَابِ لَا تَتَغْيَرُ ذَوَاتُهَا عَنْ حَالِهَا ، فَلَمَّا تَغْيِيرُ تَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا ؛ وَلِهَذَا سَمَاهَا سَبِيوِيَةً حُرُوفَ الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا الحُرُوفُ الَّتِي أُعْرِبَ الْأَسْمُ بِهَا ، كَمَا يُقَالُ : حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ - أَيْ الحَرَكَاتُ الَّتِي أُعْرِبَ الْأَسْمُ بِهَا - وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ الْأَلْفَ فِي التَّثْنِيَةِ رَفْعًا فَقَالَ : يَكُونُ فِي الرِّفْعِ أَلْفًا ، وَجَعَلَ الْيَاءَ فِيهَا جَرًّا فَقَالَ : يَكُونُ فِي الْجَرِّ يَاءٌ مُفْتَوْحًا مَاقْبَلُهَا ، وَجَعَلَ الْيَاءَ أَيْضًا نَصْبًا حَمَلًا عَلَى الْجَرِّ فَقَالَ : وَيَكُونُ فِي النَّصْبِ كَذَلِكَ ، وَهَكَذَا جَعَلَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي الْجَمْعِ رَفْعًا وَجَرًّا وَنَصْبًا ، وَالرِّفْعَ وَالْجَرَ وَالنَّصْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِعْرَابًا ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِعْرَابٌ .

قَالُوا : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ « إِنْ هَذَا يُؤْدِي إِلَى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا لِاحْرَفِ إِعْرَابٍ لَهُ وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ » لِأَنَّا نَقُولُ هُنَا : إِنَّمَا لَا يَجُوزُ فِيمَا يَكُونُ إِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَةِ لَا بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَدْخُلُ فِي الْحَرْفِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُعْرَبًا بِالْحَرْفِ ، لِأَنَّ [١٤] الْحَرْفَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَرْفِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ - وَهِيَ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ يَا امْرَأَتُ - فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُعْرَبَةً بِالْحَرْفِ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَرْفٌ إِعْرَابٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ عَلَامَةُ الرِّفْعِ كَالضَّمَّةِ فِي تَضْرِبٍ ؟ وَإِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ مُعْرَبَةً وَلَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا لِأَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحَرْفِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ مُعْرَبًا وَلَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحَرْفِ .

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ وَلَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ لِأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ إِنَّمَا زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ يَدُلُّ عَلَى مُفْرَدٍ ؛ فَإِذَا زِيدَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ دَلَّتْ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؟ فَلَمَّا زِيدَتْ بِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ صَارَتْ مِنْ تَمَامِ صِيغَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي وُضِعَتْ لَذَلِكَ الْمَعْنَى ؛ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ



في قائمة والألف في حُبْلَى ، وكما أن التاء والألف حرفاً إعرابٍ فكذلك هذه الحروف هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلَّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك « قام زيدٌ » وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالـدال من « زيد » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت « قام زيدٌ » من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت « رجلان » علم أنه رفع ؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد ، وذلك لأن قولهم « إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو في غيرها ؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف ، لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مَبْنِيَّةً ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين : أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير [١٥] حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم . والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما . وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنها مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زِيدت

على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فنزلاً منزلة ماركب من الاسمين نحو «خمسَ عَشَرَ» وما أشبهه .

وهذا القول أيضاً يفسد من وجهين ؛ أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدلاً على معنيهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يُشَبَّهَا بماركب من شيئين منفصلين كخمسَ عشر وما أشبهه ، والوجه الثاني : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرها باختلاف العوامل فيها ؛ لأن المبنى مالا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلما اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لامبنيان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تَغْيَرُ الحركاتِ » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ : ( إِنَّ هَذَا نِ سَاحِرًا نِ ) على لغة بنى الحارث بن كعب ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللَّبْسِ ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب الزيدان العمران » لوقع الالتباسُ ، وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو « ضَرَبَ موسى عيسى » ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورا ، وكذلك التوكيد ؛ بخلاف المثني والمجموع ؛ لأنه من شرط وصف المثني أن يكون مثني ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً<sup>(١)</sup> ، وكذلك التوكيد ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ؛

(١) لكن لا يلزم أن يكون وصف جمع المذكر جمعا مذكرا ؛ بل يجوز أن يكون جمع تكسير نحو « هؤلاء الزيدون الأفاضل » فيزول عنه اللبس بالوصف ، وزواله بالتوكيد ظاهر ؛ فلم يتم الفرق .

والذى يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يُخِلَّ سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلُ بمعنى الكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من [١٦] الاسم نحو « قام زيدٌ ، ورأيت زيدٌ ، ومررت بزيدٌ » لم يخلُ بمعنى الاسم ، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلُ بمعنى التثنية والجمع ؟ فلما أخلَّ سقوطُ هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع بخلاف الحركات دلَّ على أنها ليست بإعراب كالحركات .

والوجه الثانى : أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع ؛ لأن لها خاصية لا تكون في غيرها استحَقًا من أجلها التغير ، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات - نحو « رَحَى ، وَعَصَا ، وَحُبْلَى ، وَبُشْرَى » - له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رَحَى وَعَصَا : جَمَلٌ وَجَبَلٌ ، ونظير حُبْلَى وَبُشْرَى : حمراء وصحراء ، وأما التثنية وهذا الجمع الذى على حدها ، فلا نظير لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع ، فعوضا من فقد النظير الدالَّ على مثل إعرابها تَغَيَّرَ هذه الحروف فيهما .

والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ؛ فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابا ، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة « أنا ، وأنت » في حال الرفع ، و « إياى ، وإياك » في حال النصب ، وتقول في المتصلة « مررت بك » فتكون السكاف في موضع جر وهى اسم مخاطب ، و « رأيتك » فتكون في موضع نصب ، وتقول « قتت ، وقعدت » فتكون التاء في موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعرابا .

وأما قولهم « إن سيبويه سماها حروفَ الأعرابِ » قلنا : هذا حجة عليكم ؛ لأن حروف الإعراب هى أواخر الكلم ، وهذه الحروف هى أواخر الكلم ؛

فكانت حروف الإعراب ، قولهم « إنما سماها حروف الإعراب » ، لأنها التي أغرب الاسمُ بها ، كما تقول : حركات الإعراب » قلنا : هذا خلاف الظاهر : فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة ، نحو الدال من « زيد » والراء من « عمرو » لا على الحرف الذي يكون إعراباً للكلمة ، ألا ترى أن الحمسة الأمثلة أعربت بالحرف ، ولا حرف إعراب لها ؟

وأما قولهم « إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعاً وجرّاً ونصباً إلى آخر ما ذكره » قلنا : معنى قوله « يكون في الرفع ألفا ، ويكون في الجرب ياء ، وفي النصب كذلك » أى أنه يقع موقع المرفوع ، وإن لم يكن مرفوعاً ، [ ١٧ ] ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجروراً ، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوباً ، كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن شئ منها مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة ؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل فيه الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربية « حروف الزوائد عشرة يحجمها لا أنسيتموه » وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ، ألا ترى أن اللام أصلية في « جَبَلٍ ، وَجَمَلٍ » كما هي زائدة في « زَيْدٌ ، وَعَبْدٌ » وكذلك سائرهما ، ثم سُميت بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك هاهنا ؛ فدلّ على أنها حروف الإعراب ، والذي يدل على أنها ليست هي الإعراب أنا لو قلنا إنها هي الإعراب لأدّى إلى أن يكون معرب لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له .

قولهم : « هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معرباً بالحركة أو

معرباً بالحرف ، فأما الخمسة<sup>(١)</sup> أمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهي الألف في « يفعلان » والواو في « يفعلون » والياء في « تفعلين » فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأننا لو قَدَّرْنَا لها حرف إعراب لم يَحُلْ : إما أن يكون اللام ، أو الضمير ، أو النون ؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم ؛ فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل<sup>(٢)</sup> ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضاً أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير في الحقيقة ليس جزءاً من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع ؛ لأنه فاعل ؛ فلا يجوز أن يكون إعراباً لكلمة أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء وجمعها ؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست كحرف من الفعل ، وإنما هي بمنزلة [١٨] الحركة التي هي الضمة ، ولهذا تحذف في الجزم والنصب ، ولا يَحُلْ حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخلَّ حذفها بمعنى الفعل ، ولما كان الإعراب جارياً عليها ؛ فلذلك لم يحز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في التثنية والجمع ؛ فإنها بمنزلة حروفها ، ويختلُّ معناها بحذفها ؛ فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بيننا ، والله أعلم .

(١) هذا التعبير غير جائز عند البصريين والكوفيين جميعاً ؛ والصواب أن يقال « فأما خمسة الأمثلة » .

(٢) للتخلص من التقاء الساكنين : اللام حالة الجزم ، والألف أو الواو أو الياء اللأى هن ضمائر الفاعلين .

## ٤ — مسألة

[هل يجوز جمعُ العلمِ المؤنثِ بالتاء جمعَ المذكر السالم؟] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طَلْحَة وطلّحون ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلّحون - بالفتح - كما قالوا « أرَضُون » حملاً على أرَضَاتٍ ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه في التقدير جمع طَلَح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرفٍ من الكلمة ، قال الشاعر :

— ١٨ — \* وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ \*

فكسّره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ؛ والذي يدل على صحة مذهبنا أننا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بجمّراء أو حُبْلَى لجمعته بالواو والنون فقلت « حمراؤون ، وحُبْلَوْن » ولا خلاف أن ما في آخره ألف التانيث أشدّ تمكناً في التانيث مما في آخره تاء التانيث ؛ لأن ألف التانيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تُخْرِجِ الكلمة من تذكير إلى تانيث ، وتاء التانيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التانيث ، ولهذا المعنى قام التانيث بالألف في منع الصرف مقام

(١) هذه المسألة تأتي في أثناء مباحث جمع المذكر السالم في المراجع التي أُلْعِنَا إليها

١٨ — لم أقف لهذا البيت — مع طویل البحث — على نسبة ، ولا تكملة ، ولا وجدت أحداً أثر غيره المؤلف ، والاستشهاد به في قوله « الأعقاب » فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل ، وهو يجمع على أقفال .

شيثين ، بخلاف التانيث بالتاء ، وإذا [١٩] جاز أن يجمع بالواو والنون ما فى آخره ألف التانيث - وهى أو كدُ من التاء — فَلَأَن يَحْجُزَ ذَلِكَ فِيمَا آخِرُهُ التَّاءُ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جَوَزَنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط فى الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم « أَرْضُ وَأَرْضُونَ » وكما حركت العين من أَرْضُونَ بالفتح حملا على أَرْضَاتٍ فكَذَلِكَ حركت العين من « الطَّلَحُونَ » حملا على الطَّلَحَاتِ ؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعْلَةٌ » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلَاتٍ » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن فى الواحد علامة التانيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا إنه يحوز أن يجمع بالواو والنون لأدَّى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يحوز ، ولهذا إذا وَصَفُوا المذكر بالْمَوْث فَقَالُوا « رَجُلٌ رَّبْعَةٌ » جمعه بلا خلاف فقالوا « رَبْعَاتٍ » ولم يقولوا : رَبْعُونَ ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم فى جمع طلحة « طَلَحَاتٍ » وفى جمع هُبَيْرَةَ « هُبَيْرَاتٍ » قال الشاعر :

١٩ — رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْسِنَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ (١)

١٩ — هذا البيت من كلام عبید الله بن قیس الرقیات ، من كلمة له يقولها فى طلحة بن عبد الله ابن خلف الحزاعى ، وقد أنشده ابن منظور ( ط ل ح ) وقد اختلف فى سبب تسميته « طلمة الطلحات » فقيل : كان كريما وإنه زوج مائة عربى بمائة عريية وأمهرهن من ماله ، فولد لكل واحد ولد فسماه طلحة ، فأضيف إليهم ؛ لأن يده كانت السبب فيهم ، وقيل : بل لأن أمه صفية بنت الحارث بن طلحة ، واسم عمها طلحة ، واسم أخيها طلحة ، فلما اكتنفه هؤلاء الطلحات أضافوه إليهم .

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهَيَّيرون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوماً من جهة النقل فوجب أن لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في التقدير جمع طَلَحٍ » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ، لأننا إِيَّاهُ نَجْمَعُ ، وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم ؛ فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسماً لمذكر ؛ لثلاثيكون بمنزلة ما سُمِّيَ به ولا علامة فيه ، فالتاء في جمعه مكان التاء في واحده .

وأما ما استشهدوا به من قوله :

\* وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم \* [١٨]

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه .

وأما قولهم « إنا أجمعنا على أنك لو سميت [٢٠] رجلاً بحمراء وحُبْلَى لقلت في جمعه : حَمْرًا وَوَنَ وَحُبْلَوْنَ - إلى آخر ما قدرُوا » قلنا : إنما جمع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بَدَلٍ ، لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت منزلة بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تُعَوِّضَ بعلامة تأنيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هي بمنزلة اسم ضمٍّ إلى اسمٍ ، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها .

وأما قول ابن كيسان « إن التاء تسقط في الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة بتقديرها ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلمة « مسلمات » وصالحة « صالحات » إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع



حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث ، ولا يجمع فى اسم واحد علامتا تأنيث ، فحذفوا الأولى فقالوا « مسلمات ، وصالحات » وكان حذف الأولى أولى لأن فى الثانية زيادة معنى ، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على التأنيث والجمع ، وهى حرف الإعراب ، فلما كان فى الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى ، فهى وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ فصار هذا بمنزلة ما حذف الالتقاء الساكنين ؛ فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً ، فيكذلك هاهنا . وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا فى حكم الثابت فينبغى أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله « الطَّلْحُون » لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يَسْلَمَ فيه لفظُ الواحدِ فى حروفه وحركاته ، والفتح قد أُدْخِلَ فى جمع التصحيح تكسيراً .

فأما قوله « إن العين حركت من أَرْضُونِ بالفتح حملاً على أَرْضَاتِ » قلنا : لا نسلم ، وإنما غُيِّرَ فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جمع على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غَيَّرُوا فيه لفظَ الواحدِ تعويضاً عن حذف تاء التأنيث [ ٢١ ] منه تخصيصاً له بشئ لا يكون فى سائر أخواته ، مع أن هذا التعويض تعويضٌ جوازٍ ، لا تعويضٌ وجوبٍ ، ألا ترى أنهم لا يقولون فى جمع شَمْسٍ شَمْسُون ولا فى جمع قِدْرٍ قِدْرُون ، فلما كان هذا الجمع فى أرض على خلاف الأصل أُدْخِلَ فيه ضربٌ من التغيير ؛ ففتحت العين منه إشعاراً بأنه جُمِعَ بالواو والنون على خلاف الأصل ، فأما إذا جمع مَنْ يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المُنَابَةِ ؛ لأن جَمْعَهُ بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض ؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك فى

أرضون ، ويُخَرَّجُ على هذا حذفُ التاء وفتح العين من طَلَّحَات : أما حذف التاء فلأنَّ التاء الثانية صارت عوضاً عنها لأنَّهالتأنيث كما أنَّهالتأنيث ، وأما أنَّه لم يُحذف من غير عوض ، فبأنَّ الفرقُ ؛ وأما فتح العين فلاجل الفصل بين الاسم والصفة ، فإن ما كان على فَعْلَةٍ من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قَصَعَات وَجَفَنَات ، وما كان صفة فإنه لا تحرك منه العين نحو خَدَلَات وَصَعَبَات . وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التغير ، ألا ترى أنه لا يُفَرَّقُ فيه بين الاسم والصفة ؛ فلا يقال في الأسم بالفتح نحو عَمَرُونَ وَبَكْرُونَ ، وإنما يقال بالسكون نحو عَمَرُونَ وَبَكْرُونَ ، كما يقال في الصفة نحو خَدَلُونَ وَصَعَبُونَ ؛ فبأنَّ الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٥ - مسألة

[ القولُ في رافع المبتدأ ورافع الخبر ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفعُ بالابتداء ، وأما الخبر فاختلَفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا [ ٢٢ ] المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا

(١) انظر في هذه المسألة : تصرّح الشيخ خالد ( ١٨٩/١ بولاق ) وشرح الأشموني ( ٢٥٤/١ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان عليه ( ١٨٦/١ بولاق ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٣١ ليدن ) وابن عقيل ( ١٧٤/١ بتحقيقنا ) وقد قال بعد ذكر المذاهب : « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه » .

ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد منهما صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : ( أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ) فنصب أياما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأياما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقال تعالى : ( أينما تكونوا يدرككم الموت ) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأياما ، وقال تعالى : ( فأينما تولوا فثم وجه الله ) إلى غير ذلك من المواضع <sup>(١)</sup> ، فكذاك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتداً يرتفع بالابتداء ، لأننا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله أسم يرتفعه ، وكذلك ما قبله إلى مالا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً كما يقال « حضرَ زيد قائماً » وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنما نغنى بالابتداء التعرّى من العوامل اللفظية ،

(١) هي عند التأمل موضع واحد ، ولكن أمثله متعددة ، ويجمع الكل أن بعض أسماء الشرط تعمل في الشرط والجواب جميعاً ، والجواب أو الشرط يعمل فيها .

لأننا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً . والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يتبدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية [٢٣] لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا . وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و « إن » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك ها هنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند

وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تُسخَّن الماء بواسطة القِدْرِ والخطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .

وهذا أيضاً ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، كقوله [ ٢٤ ] « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو مُنْزَلُ مَنْزِلَتِهِ ، كقوله « زيد الشمسُ حُسنًا ، وعمرو الأسدُ شدةً » أى يتنزل منزلته ، وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أى يتنزل مَنْزِلَتُهُ في الفقه ، قال الله تعالى : ( وَأَرْوَاهُ مِمَّا شَاءُوا ) أى تَنْزَلُ مَنْزِلَتِهِمْ في الحرمة والتحريم ؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ؟ ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدٌ العاقلُ » ، وذهب عمرو الظريفُ » أن العاقل في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل في الخبر » فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بُدَّ له من الآخر ولا ينفكُّ عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدّى إلى مُحال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك مُحال ، وما يؤدى إلى المحال محال .

والوجه الثانى : أن العامل فى الشىء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : « كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملاً فى الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم [ فيه ] من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أَيْاماً وأَيْنا مجزوم بأَيْاما وأَيْنا ، وإنما هو مجزوم بـإِنْ ، وأَيْاما وأَيْنا نابا عن إِنْ لفظاً ، وإن لم يعمل شيئاً .

والوجه الثانى : أنا نسلم أنها نابت عن إِنْ لفظاً وعملاً ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعمل من وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما ما هنا فلا خلاف أن المبتدأ والمبر نحو [٢٥] : « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما فى الاسمية ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة - إلى آخر ما قرروا » قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة [ عن التعرى ] عن العوامل اللفظية .

قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرى عن العوامل اللفظية فهو إذاً

عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً « قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دلياننا بما يُعْنَى عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون « يرتفع بتعريضه من العوامل الناصبة والجازمة » ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّيجَ عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرّيجَ عاملاً في الاسم المبتدأ .

وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم « زيد منطلق » لم رفعوا زيدا<sup>(١)</sup> ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعرّيته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يُظْهَر ، قال له الفراء : فثله إذاً ، فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يُظْهَر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : « زيد ضربته » لم رفعتم<sup>(١)</sup> زيدا ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت « زيد منطلق » رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في « زيد منطلق » لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في « ضربته » ففي محل النصب ، فكيف ترفع الأسم ؟ فقال الفراء : لانرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : مامعنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر ، قال الجرمي : أظْهَره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فرّرت منه . فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آتية ، وسئل الجرمي ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطاناً .

(١) لعل أصل العبارة « بم رفعوا زيدا ؟ » وكذلك « بم رفعتم زيدا ؟ »  
( ٤ — الإنصاف ١ )

وأما قولهم « إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك [ ٢٦ ] موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديرًا ، فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مُقدِّمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير . وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها :

فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو « مَنْ ، ومَنْ » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعل عارضة منعت من ظهوره ، وهى شبه الحرف<sup>(١)</sup> أو تضمّن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها - نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون - فإننا لانحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرِّقْع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعَدَمُ عَمَلِهِ في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم

(١) المراد شبه الحرف ههنا الشبه الوضعي ، بدليل ذكره الشبه المعنوي بعده .



عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السَّيْفَ يقطع في محلٍّ ولا يقطع في محلٍّ آخر؟! وعدم قطعه في محل لا يقبل القَطْعَ لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبُوهِ في الحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدمُ عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم .

### [ ٢٧ ] ٦ — مسألة

[ في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحلَّ ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أَمَامَكَ زَيْدٌ » ، وفي الدار عمرو » وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحدِ قوليهِ وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك « أَمَامَكَ زَيْدٌ » ، وفي الدار عمرو » حَلَّ أَمَامَكَ زَيْدٌ ، وحلَّ في الدار عمرو » ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع

---

(١) انظر في هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام ( ص ٤٢٣ بتحقيقنا ) وانظر في بعض ما ذكره المؤلف شروح الألفية في مبحث وقوع الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ( التصريح للشيخ خالد ١ / ١٩٨ وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٩٣ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٨٣ ) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري ( ص ١٠٨ أوربة ) .

بالفعل . والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيمويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صفةً لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده « أن » التي في تقدير المصدر ؛ فالخبر كقوله تعالى : ( فأولئك لهم جزاء الضعفاء ) فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك « مررت برجل صالح في الدار أبوه » ، والحال كقولك « مررت بزيد في الدار أبوه » وعلى ذلك قوله تعالى : ( وآتيناه الإنجيل فيه هُدًى ونورٌ ) [ فهدى ونور ] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : ( ومصدقاً لما بين يديه ) فعطف ( مصدقاً ) على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف ، والصلة كقوله تعالى : ( ومن عنده علم الكتاب ) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : ( أفي الله شك ) ، وحرف النفي كقولك : « ما في الدار أحدٌ » وأن كقوله تعالى : ( ومن آياته أنك ترى الأرض فائاً وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قدر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا [٢٨] يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول « إن أملك زيدا ، وظننت خلقتك عمراً » ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبطل عمله ، كما لا يجوز أن تقول « إن يقوم

عمرا ، وظننت ينطلق بكرا » فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : ( إن لدينا أنكالا وجهيا ) ولم يُرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه .

والثاني : أنه لو كان عاملا لوجب أن يُرفع به الاسم في قولك « بك زيد مأخوذ » وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك .

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين :

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده » ليس بصحيح ؛ لأن الحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب الحل في نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى « زيد » فنصبه .

وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع الاسم في قولك : بك زيد مأخوذ » ليس بصحيح ، وذلك لأن « بك » مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا « في الدار زيد » إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاما .

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم « إنه اجتمع في الحل نصبان : نصب الحل في نفسه ، ونصب العامل » قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت « أكرمت زيدا وأعطيت عمرا العاقلين » لم يحز أن تنصبه على الوصف ؛ لأنك تجعله منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذاك ها هنا .

والوجه الثاني : أن النصب الذي فاض من الحل إلى الاسم لا يخلو : إما أن يكون نصب الحل ، أو نصب العامل ؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوب

بالظرف ، وهذا مالا يقول به أحد ؛ لأنه لا دليل عليه ، وإن قلتم إنه نصَّبُ العامل فقد صح قولنا : إن العامل يتعدَّاه إلى ما بعده ويُبطل عمله .

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني : قولهم « إن يكَّ مع [ ٢٩ ] الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولك في الدار إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد » فباطل أيضاً ؛ وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفرقُ بينهما في هذا المعنى ، ألا ترى أن قولك « ضاربٌ زيدٌ » لا يفيد ، و« سار زيد » يفيد ، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر ، فكذلك كان ينبغي أن يكون هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو : حلَّ أمامك زيد ، وحلَّ في الدار عمرو ؛ فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه » قلنا : لانسلم ؛ أنَّ التقدير في الفعل التقديم ، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير ؛ وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل ؛ لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم ، ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأً بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول « عمراً زيدٌ ضاربٌ » ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على معمول ، فكذلك هاهنا ، والذي يدل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير والاسم في تقدير التقديم مسألتان ؛ إحداها : أنك تقول « في داره زيد » ولو كان كما زعمت لأدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز ، والثانية : أنا أجمعنا على أنه إذا قال « في داره زيد قائم » فإن زيدا لا يرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندهم بقائم ، وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدماً على زيد لوجب أن لا يلغى .

وأما قولهم « إنَّ الفعل غير مطلوب » قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدَّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب ، وذلك لا يجوز ، وسنبين فساد ذلك في موضعه .

وأما قولهم « إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفعُ إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذى حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام — إلى غير ذلك » فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فَرَجَحَ جانبه على الابتداء، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذى حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهامِ أو حرفِ النفي، فالخبر كقولك « زيد قائم أبوه » والصفة كقولك « مهرت [ ٣٠ ] برجل كريم أخوه » والحال كقولك « جاءني زيد ضاحكاً وجهه » والصلة كقولك « رأيت الذهابَ غلامه » والمعتمد على الهمزة نحو « أَذَاهِبُ أَخَوَاكَ » وحرف النفي نحو « ما قائمُ غلامك » وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فهذا غلبَ جانبُ تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، والله أعلم.

## ٧ — مسألة

[ القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً<sup>(٢)</sup> يتضمن ضميراً

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني (١ / ٢٦٠ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١ / ١٩١ بولاق) والنوحي للشيخ خالد (١ / ١٩١ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش (ص ١٠٦ أوربة) وشرح رضى الدين على الكافية (١ / ٨٦).

(٢) أراد المؤلف بالاسم المحض: الاسم الجامد، ووجهه أن الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل، فهو مشوب برأحة الفعل، أما الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه، وسيتضح ذلك من كلام المؤلف غاية الاضاح، وقد جاءت هذه العبارة في كلام موفق الدين ابن يعيش وفسرها بما ذكرنا، في الموضع الذى دللناك عليه، ونصه «وأما القسم اثنى — وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار — وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو زيد أخوك وعمرو غلامك؛ فهذا لا يتحمل الضمير، لأنه اسم محض عار من الوصفية» اهـ.

يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » وإليه ذهب على بن عيسى الرَّمَّانِيُّ من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .  
وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو « زيد قائم ، وعمرو حسن » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك « زيد أخوك » في معنى زيد قريبك ، و « عمرو غلامك » في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميراً ، وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مُشَابِهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو « ضارب ، وقاتل ، وحسن ، وكريم » وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دل عليه زيد ، وليس فيه دلالة على الفعل ، فكذلك إذا قلت « عمرو غلامك » كان غلامك دليلاً على الشخص الذي دل عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه [ ٣١ ] ، كما لا يجوز في زيد وعمرو .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسماً محضاً لأنه في معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك في معنى قريبك ، وغلامك في معنى خادمك » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك

وخادمك متحملاً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معنى ، وهو الأصل في تحمل الضمائر ، ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل ، ألا ترى أن « خَادِم » على وزن « يَخْدُم » في حركته وسكونه وأن فيه حروف خَدَمَ الذى هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف قَرَبَ الذى هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضمير ، فأما أخوك وغلأمك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهاً بالفعل ، ألا ترى أن حروف « أخوك ، وغلأمك » عارية من حروف الفعل الذى هو قَرَبَ وَخَدَمَ ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، ألا ترى أن الْمَصْدَرَ إنما عَمَلَ عَمَلَ الْفِعْلِ نحو « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنًا » لتضمنه حُرُوفُهُ ، فلو أقت ضمير المصدر مقامه فقلت « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنًا وهو عمراً قبيحاً » لم يحز وإن كان ضمير المصدر في معناه<sup>(١)</sup> ؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه ، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل ؛ فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا : إنما جاز أن يتحمل نحو « قريبك ، وخادمك » الضمير لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يحز ذلك في نحو « أخوك » و « غلأمك » لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم .

## ٨ — مسألة

[ القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك « هند زيد ضاربتة » هي « لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه (١) هذه مسألة خلافية بين الفريقين ، وما كان ينبغى أن يحتج عليهم بما هو مذهبه دون مذهبهم

(٢) انظر نفس المراجع التي ذكرناها لك في المسألة السابقة ؛ فإن هذه المسألة من تنمة المسألة السابقة .

يُحِبُّ إِبرازَه . وأَجْعُوا عَلَى أَنَّ الضمير في اسم الفاعل إِذا جَرى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ لا يُحِبُّ إِبرازَه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أَنَّهُ لا يُحِبُّ [ ٣٢ ] إِبرازَه في اسم الفاعل إِذا جَرى عَلَى غير مَنْ هُوَ لَهُ أَنَّهُ قد جاء عن العرب أَنَّهُم قد استعملوه بترك إِبرازَه فيه إِذا جَرى عَلَى غير مَنْ هُوَ لَهُ ، قال الشاعر :

٢٠ — وَإِنْ أَمَرْتُ أُسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ      مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاةً وَبَيْدَاءَ سَمَاقٍ  
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ      وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَفَّقُ

فترك إِبراز الضمير ، ولو أَبْرزَه لقال « محقوقة أنتِ » وقال الآخر :

٢٠ — هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشد أولهما رضي الدين في باب الحال ، وأنشدهما معا في باب الضمير ، وانظر الخزانة ( ٥٥١ / ١ ) وقد أنشدها ابن منظور ( ح ق ) منسوبين إليه . و « أُسْرَى » سار ليلا ، وموماة : أي صحراء واسعة ، والبيداء : هي الصحراء أيضا ، سموها بذلك لأن سالكها يبدي فيها ، أي يهلك ، وسموها أيضا مفازة من الفوز تفاؤلا لسالكها بأن ينجو من الهلكة ، وسملق : أي قفر لانبات فيها ، ويقال للرجل : أنت حقيق أن تفعل كذا ، وأنت محقوق أن تفعله ، ويقال للمرأة : أنت حقيقه لذلك ، وأنت محقوقة أن تفعل ذلك ، ومعنى ذلك أنت جديرة وخليقة وحرية ، والمراد أَنَّهُ يلزمك فعله لأن فعله حق من الحقوق التي لزمك . والاستشهاد به في قوله « لمحقوقة » فإن هذه الكلمة وقعت خبرا لأن في أول البيتين ، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ، نعى أَنَّهُ وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبرا عنه ، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه ، ولو أَبْرزَه لقال : لمحقوقة أنت ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يبرز دل على أَن إِبرازَه ليس بضربة لازب ، وسيأتي للمؤلف فيما يلي إخراج هذا الشاهد عن أصل المسألة فيجعل قوله لمحقوقة مبتدأ خبره المصدر المؤول من « أن تستجيب » أو مبتدأ و « أن تستجيب » فاعل أغنى عن خبر المبتدأ وسننبه على ذلك هناك .



٢١ — يَرَى أَرْبَاعَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَىءُ الْحَدِيدِ عَلَى الْكُمَاةِ .  
فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هم » فلما أضمره ولم يبرزه دلَّ على جوازه ، ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هو له لشبه الفعل ، وهو مُشَابِه له إذا جرى على غير من هو له ، كما إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فَرَعٌ على الفعل في تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يُضْمَرُ فيما شَابَهَ منها الفعل كاسم الفاعل نحو « ضارب ، وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حَسَن ، وشَدِيد » وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة — إذا جرى على مَنْ هو له ، وإذا جرى على غير مَنْ هو له — لأدَّى ذلك إلى التسوية

٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة ولا تكملة ، ولا وجدت من أنشده غير المؤلف . والأرباق : جمع ربق — بكسر الراء وقد تفتح ، والباء ساكنة — وأصله الحبل والحلقة التي تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع ، ومتقليديها : أى جاعليها في أعناقهم في موضع القلادة ، والكُماة : جمع كُمى ، وهو الشجاع التكمى ، أى المستر الذي غطى وجهه ، وكانوا يفعلون ذلك إذا كان عليهم ثارات ، مخافة أن يتلس أحد أعدائهم غفلتهم فيقتك بهم ، والاستشهاد في البيت بقوله « متقليديها » فإن هذه الكلمة قد وقعت في هذا البيت مفعولا ثانيا ل ترى ، وأنت خير أن أصل المفعول الثانى لأرى خبر مبتدأ ، وأن المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر ، وأنت ترى أن الخبر جار على غير مبتدئه ، لأن « متقليديها » وصف للابسى ماعبر عنه بالأرباق ، لا للأرباق نفسها ، ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال « متقليديها هم » فدل ذلك على أن إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له ليس واجبا لامعدى عنه .

بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تَنَحَّطُ عن درجة الأصول ، فقلنا : إنه إذا جرى على غير مَنْ هو له يجب إبراز الضمير ؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له لأننا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد أخوه ضارب » وجملت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ، ويلتبس عليه ذلك ؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس ؛ فوجب إبرازه ؛ لأنه به يحل إفهام السامع ورفع الالتباس ؛ ويخرج [ ٣٣ ] على هذا إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد ضاربٌ غلامه » لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد ؛ إذ كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه ، فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

\* لَمَحَقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ \* [ ٢٠ ]

فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنه محمول عندنا على الاتِّساع والحذف ، والتقدير فيه : لمحقوقه بك أن تستجيبى دعاءه<sup>(١)</sup> ، وإذا جاز أن يُحْمَلَ البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به .

(١) يريد أن قول الشاعر « لمحقوقه » ليس خبر « إن » على ما ذكر الكوفيون حتى يكون جارياً على غير من هو له وليس معه ضمير بارز ، وإنما هو مبتدأ ، وقوله « أن تستجيبى » محتمل وجهين : الأول أن يكون خبر ذلك المبتدأ ، فتكون هذه الجملة في محل رفع خبر إن ، وكأن الشاعر قد قل : لجدير بك استجابة دعائه ، فليس في « لمحقوقه » ضمير عائد على غير من جرى عليه ، والوجه الثاني : أن يكون قوله « أن تستجيبى » في =

وأما البيت الثانى ، وهو قول الآخر :

\* تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا \* [٢١]

فلا حُجَّةَ لهم فيه أيضاً ؛ لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مُقَامَهُ ، كما قال تعالى : ( وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ) أى : أهلَ القريةِ ، وقال تعالى : ( وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ) ومنه قولهم « الليلةُ الهِلَالُ » أى : طلوعُ الهلالِ ؛ لأن ظروف الزمان لاتكون أخباراً عن الجُنْثِ . قال الشاعر :

٢٢ — وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسَطَ أَهْلِهِ  
كَهْلِكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ

= تأويل مصدر مرفوع يقع نائب فاعل لمحقوقة أغنى عن خبره ، ويكون « لمحقوقة » خبر إن ، لكنه غير متحمل للضمير أصلاً ، لابرزا ولا مستتراً ، لأنه قد رفع اسماً ظاهراً ، غير أن هذا الاسم الظاهر ليس صريحاً ، بل هو اسم مؤول من الحرف المصدرى والفعل .

٢٢ -- هذا البيت من كلام الخطيئة ، وهو من شواهد سيوبه ( ١٠٩/١ ) . والمنايا : جمع منية ، وهى الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، وفعلها « منى الله الأمر بمنى » على مثال قضاء يقضيه ، ومعناه قدره وهياً له الأسباب ، سى الموت بذلك لأنه من تقدير الله تعالى ، والحاضر : الحى العظيم أو القوم ، وقال ابن سيده : هو الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم ، ومنه قول الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل سامره فى الصواهل والرايات والعكر

والاستشهاد بالبيت فى قوله « ميت وسط أهله » فإن هذه الكلمة خبر عن قوله « شر المنايا » وأنت تعلم أن الخبر يجب أن يكون عين مبتدئه ، وهذا الخبر ليس عين مبتدئه ، فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف يصح معه الكلام ويتم به الخبر ما وجب فيه ، والتقدير : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، هذا أصل الكلام ، فحذف المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتقاعه .

أى منية ميت . وقال الآخر :  
 ٢٣ — وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خُلَالَتهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ ؟  
 أى : كَحَلَالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ ، وقال الآخر :

٢٤ — أَكُلَّ عَامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ يُقْفَحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ ؟

٢٣ — هذا البيت من كلام النابغة الجعدي ، وهو من شواهد سيويه ( ١١٠/١ )  
 وقد أنشده ابن منظور ( خ ل ل ) ثالث ثلاثة أبيات ونسبها إليه ، والبيتان قبله هما :  
 أدوم على العهد مادام لى إذا كذبت خلة الخلب  
 وبعض الأخلاء عند البلاء والرزء أروغ من ثعلب  
 والخلة — بضم الخاء — والحلالة — بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها — والخلولة ،  
 كل ذلك يقال على الصداقة المختصة التى ليس فيها خال ، تكون فى عفاف الحب  
 ودعارته ، والخب : من الخلابه — بكسر الخاء — وهى الخديعة باللسان ، والأخلاء :  
 جمع خليل ، وهو الصديق ، وأبو مرحب : كنية الظل ، وهو سريع التحول ، وقيل :  
 هى كنية عرقوب الذى يضرب به المثل فى خلف الوعد ، والذى قيل فيه : مواعيد عرقوب .  
 والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأبى مرحب » فإن هذا الجار والمجرور خبر لأصبح ،  
 واسمها هو قوله خلالاته ، وأصل معمولى أصبح مبتدأ وخبر ، ولا يصلح أن يكون « كأبى  
 مرحب » خبرا عن الحلالة التى هى الصداقة ؛ لأن هذا الخبر ليس هو عين المبتدأ ، فلزم  
 أن يكون ثمة مضاف محذوف وأن أصل الكلام : أصبحت خلالاته كحلاله أبى مرحب ، على  
 نحو ما بيناه فى البيت السابق .

٢٤ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٦٥/١ ) ولم ينسب فى أصل الكتاب ولا  
 فى شرح شواهد للأعلم ، وهو أيضا من شواهد الرضى ( ٨٤/١ ) وقد شرحه  
 البغدادى فى الحزانة ( ١٩٦/١ ) والأشئونى ( رقم ١٤٥ ) وقد نسبته قوم  
 إلى زجل من ضبة ، ولم يعينوه ، وقال البغدادى : هو لقيس بن حصين بن يزيد  
 الحارثى ، والنعم — بفتح النون والعين جميعا — اسم جنس لفظه مفرد ومعناه  
 جمع ، ونظيره غنم وبقر ، قال انمراء : هو مفرد لا يؤنث ، يقال : هذا نعم وارد ، وقال  
 الهروى : النعم والأنعام يذكران ويؤنثان ، وقال الراغب : النعم مخنص بالإبل ، والأنعام =

أى : إحرأزُ نَعَمْ . وقال الآخر :

٢٥ — كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سَلَى نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ

= يقال للابل والبقر وانغم ، ويلقحه مضارع ألحق الفحل الناقة ؛ إذا أجلبها، وتتجنونه: أى تستولدونه ، يريد أنهم يكثرّون من شن الغارات فيأخذون ممن يغيرون عليه النوق الحوامل فتلد عندهم . والاستشهاد بالبيت في قوله « أكل عام نعم » فإن قوله « كل عام » ظرف زمان متعلق بمحذوف يقع خبرا مقدما ، وقوله « نعم » مبتدأ مؤخر ، والنعم : اسم من الأسماء الدالة على الذات ، ومن المقرر عند النحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات ، وللتخلص من ذلك قدر المؤلف مضافا هو اسم معنى يكون هو المبتدأ وأصل الكلام عنده : أكل عام إحرأز نعم ، وقد تبعه في هذا التقدير ابن صاحب الألفية ، وقدره الرضى : أكل عام حواية نعم ، وقوم يقدرونه : أكل عام نهب نعم ، والخطب في ذلك سهل ؛ فإن هؤلاء جميعا يسيرون في فلك واحد ، وخلاصته أنه لا بد من تقدير مضاف يكون اسم معنى ، وهذا أحد وجهين في هذا البيت ، والوجه اثنى لأبى العباس البرد ، وخلاصته أنه يتعين تقدير المضاف إذا كان اسم الذات الواقع مبتدأ مخبرا عنه بظرف زمان ليس له تجدد وحدث مرة بعد مرة ، أما إذا كان له تجدد وحدث مرة بعد مرة فلا يلزم تقدير مضاف يكون اسم معنى ، والكلام هنا من هذا القبيل ، وانظر إلى قول ابن مالك فى التسهيل « ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، مالم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافة اسم معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا » اهـ .

٢٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت (س ل ل) ولم ينسبه، وأنشده فى (رقوق) ونسبه إلى النابغة، وحكى عن ابن برى نسبته إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلى. وهو من شواهد سيديه (١٠٩/١) والغدير: القطعة من الماء يغادرها السيل، أى يتركها، فهو فعل بمعنى مفعول مشتق من المغادرة على تقدير طرح الحروف الزائدة، والغدير- بالعين المهملة والذال المعجمة- الحال، وسلى - بكسر السين وتشديد اللام - اسم موضع بالأهواز كثير التمر، وقاق : أى صوت ، وبلد قفار : أى خالية موحشة ، وأصل القفار جمع قفر - بالفتح - لكنه توهم سعة البلد وجعل كل جزء منها بلدا فوصف البلد - وهو فى الأصل مفرد - بالجمع على هذا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن عذيرهم نعام » فإن الخبر فى هذه الجملة ليس =

أى : كأن عذيرهم عذيرُ نعماء . والعذير : الحال ، والحالُ لا يشبَّهُ بالنعام - وقال الآخر :

٢٦ - قَلِيلٌ عَيْبُهُ ، وَالْعَيْبُ جَمٌّ وَلَكِنَّ الْغِنَى رَبٌّ غَفُورٌ

[ ٣٤ ] أى : ولكن الغنى غنى رب غفور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحصَى ؛ فعلى هذا يكون قد أجرى قوله « متقليديها » - وهو اسم الفاعل - على ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير .

= هو عين المبتدأ ، ولهذا كان الكلام على تقدير مضاف يتم به كون الخبر هو المبتدأ ، وأصل الكلام : كأن عذيرهم عذيرُ نعماء ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت « أراد عذير نعماء ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومعناه أى كأن حالهم في الهزيمة حال نعماء تغدو مذعورة » اهـ .

٢٦ - لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به . والجمل - بفتح الجيم وتشديد الميم - الكثير . وقد زعم المؤلف أن قول الشاعر « ولكن الغنى رب » على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ولكن الغنى غنى رب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الأول أن كلمة « رب » ههنا معناها المصلح ، فإنك تقول « رب فلان الشيء يربه » تعنى أنه أصلحه ، ومن ذلك قول الشاعر :

رب الذى يأتى من العرف أنه إذا سئل المعروف زاد وتما

ومعنى قول الشاعر « ولكن الغنى رب غفور » ولكن الغنى مصلح لفساد أموره سائر مساويه ، وهذا معنى مستقيم من غير تقدير ، والوجه الثانى : أنا نسلم جدلا أن كلمة الرب على المعنى الذى تبادر إلى ذهن المؤلف ، لكن لا نسلم مع ذلك أن الكلام يحتاج إلى تقدير المضاف ، بل تقدير المضاف يفسد المعنى ، وذلك لأن الشاعر يريد تشبيه الغنى بالرب الغفور ، والمعنى على هذا أن الناس يرون عيوب الرجل الغنى قليلة ولو كانت أكثر من زبد البحر ، وذلك لأن غناه يغطى عليها ويسترها ، وتأمل ذلك جيدا ، ولا تكن أسير التقليد .

وأما قولهم « إن الإضمار في اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير مَنْ هو له » قلنا : فلكونه فَرَعًا على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي إليه تركُّ الإبراز من اللَّبْسِ على ما بينا ، والله أعلم .

## ٩ — مسألة

[ القول في تقديم الخبر على المبتدأ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ [ فالمفرد ] نحو « قائم زيد ، وذهب عمرو » والجملة نحو « أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تُقدِّمَ ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت « قائم زيد » كان في قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت « أبوه قائم زيد » كانت الهاء في أبوه ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١١٢ وما يليها ط أوربة ) وشرح الرضى على الكافية ( ٨٧/١ وما يليها ) وحاشية الصبان على الأشموني ( ٢٠٢/١ بولاق ) وشرح الأشموني ( ٢٨١/١ وما بعدها بتحقيقنا ) والتوضيح ( ٢٠٣/١ وما بعدها بولاق ) ( ٥ — الإنصاف ١ )

« فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ » وَقَوْلُهُمْ « فِي أَكْفَانِهِ لَفَّ الْمِيتُ » وَ « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » وَحِكْمِي سِيدُوِيهِ « تَمِيْمِيٌّ أَنَا » فَقَدْ تَقَدَّمَ الضَّمِيرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهَا : الْحَكَمُ يُؤْتَى فِي بَيْتِهِ ، وَالْمِيتُ لَفَّ فِي أَكْفَانِهِ ، وَمَنْ يَشْنُوكَ مَشْنُوهُ ، وَأَنَا تَمِيْمِيٌّ ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ فَنَجُو مَاقَالَ الشَّاعِرُ :

٢٧ — بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

[٣٥] وَيُرْوَى « الْأَكْرَامُ » وَتَقْدِيرُهُ : بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونًا . وَقَالَ الْآخَرُ :

٢٨ — فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَجِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهْرَى فَمَاحٍ

٢٧ — يَنْسَبُ قَوْمُ هَذَا الْبَيْتِ لِلْفَرَزْدَقِ هَامُ بْنُ غَالِبٍ ، وَادَّكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِشْهَادِ الْعُلَمَاءِ بِهِ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ وَالْبَلَاغَةِ وَانْفِرَاطِ ، وَأَلْفَاظِهِ وَمَعْنَاهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ . وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ الرُّضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٨٧/١) وَالْأَشْمُونِي فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ (رَقْم ١٥٣) وَابْنُ هِشَامٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ (رَقْم ٧١ بِتَحْقِيقِنَا) وَفِي مَغْنَى اللَّيْبِ (رَقْم ٧٠٢ بِتَحْقِيقِنَا) وَالْاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي قَوْلِهِ « بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا » فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ — وَهُوَ قَوْلُهُ بَنُونًا — عَلَى الْمُبْتَدَأِ — وَهُوَ قَوْلُهُ بَنُو أَبْنَائِنَا — وَقَدْ اسْتَسَاغَ الشَّاعِرُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مَعَ كَوْنِهِمَا فِي رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ التَّعْرِيفِ وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَ لَوْ جُودَ قَرِينَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ مَرشُدَةٌ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَإِلَى الْخَبَرِ ، مَعْنَى أَحَدُهُمَا لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ وَالْآخَرُ لِلْإِخْبَارِ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرِيدُ تَشْبِيْهُ أَبْنَاءِ الْأَبْنَاءِ بِالْأَبْنَاءِ ، فِي الْحُبِّ وَالْعُطْفِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَسَرَّبَ إِلَى فَهْمِ أَحَدٍ أَنْ غَرَضُهُ تَشْبِيْهُ الْأَبْنَاءِ بِأَبْنَاءِ الْأَبْنَاءِ ، فَإِنَّ أَصْلَ الْحُبِّ وَالْحَنَانِ وَالْعُطْفِ لِلْأَبْنَاءِ وَالْغَرَضُ إِثْبَاتُ أَنَّ أَبْنَاءَ الْأَبْنَاءِ مِثْلُهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، لَا الْعَكْسُ .

٢٨ — هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ مَالِكِ بْنِ خَالِدِ الْهَذَلِيِّ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ (ق م ح) وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ « فَتَى مَا » مَعْنَاهُ فَتَى أَى فَتَى ، فَمَا هَذِهِ صِفَةُ لَفْتَى ، وَالشَّيْءُ عِنْدَهُمْ مَنْ الْجَدْبُ وَالْفَحْطُ ، وَلِهَذَا يَكُونُ الْكَرَمُ فِيهِ نَادِرًا ، وَمَنْ يَطْعَمُ قَلِيلًا ، وَهُوَ مَمْدُوحٌ أَشَدَّ الْمَدْحِ ، وَقَوْلُهُ « حَب » هُوَ بَضْمُ الْحَاءِ — مِثْلُ نَعَمَ فِي الْمَدْحِ ، وَشَهْرًا قَمَاحَ — بَضْمُ الْقَافِ بِزَنْةٍ غَرَابٍ أَوْ بِكْسَرِهَا بِزَنْةٍ لَتَابَ — هُمَا كَانُونُ الْأَوَّلِ وَكَانُونُ الثَّانِي ، سَمُوهُمَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا يَكْرَهُ فِيهَا =



وتقديره : ابنُ الأغر فَتَى ما إذا شَتَوْنَا ، وقال الشَّمَآخ :

٢٩ — كَلَّا يَوْمَى طَوَالَةَ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَرَحُ الظَّنُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله « وَصَلُ أَرَوَى » مبتدأ ، و « ظَنُونٌ » خبره ، و « كَلَّا يَوْمَى طَوَالَةَ » ظرف يتعلق بـ « ظَنُونٌ » الذي هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ؛ فلو لم يحز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى

== شرب الماء ، وقد قالوا « قح البعير ، وقامح » إذا رفع رأسه عند الحوض وامتنع من الشرب ، والاستشهاد به في قوله « فتى ما ابن الأغر » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدم فيها الخبر على مبتدئه ، ولا يجوز لك أن تجعل المتقدم — وهو قوله فتى ما — مبتدأ ، والتأخر — وهو قوله ابن الأغر — خبرا عنه ، وذلك لأن المتقدم نكرة والتأخر معرفة ، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغ ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه يكون مجهولا للمخاطب حتى يفيد الكلام فائدة جديدة لم تكن عنده قبل الكلام .

٢٩ — هذا البيت للشماخ بن ضرار العطفاني — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور ( ط و ل ) وأنشده ياقوت في معجم البلدان ( ط و ا ل ) . وطوالة — بضم الطاء وفتح الواو مخففة — قال ياقوت : موضع يرقان فيه بئر ، وقال نصر : بئر في ديار فزارة لبنى مرة وغطفان ، وأروى : من أسماء النساء ، وظنون : مظنون غير مقطوع به ، ومطرح — بضم الميم وتشديد الطاء مفتوحة — مصدر ميمي بمعنى الاطراح . والاستشهاد به في قوله « كَلَّا يَوْمَى طَوَالَةَ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونٌ » فإن قوله « وَصَلُ أَرَوَى » مبتدأ ، وقوله « ظَنُونٌ » خبر المبتدأ ، وقد تقدم المبتدأ وتأخر الخبر على ما هو الأصل فيهما ، ولكن قوله « كَلَّا يَوْمَى طَوَالَةَ » ظرف متعلق بظنون الذي هو الخبر ، وقد تقدم هذا الظرف على المبتدأ كما هو ظاهر ، وقد استقر عند النحاة أن تقديم المعمول يدل على أن العامل فيه يجوز أن يتقدم فيكون في موضع هذا المعمول ، فلما تقدم الظرف وهو معمول الخبر دل على أن الخبر العامل في هذا الظرف يجوز أن يقع في الموضع الذي وقع فيه الظرف .

أَنك لو قلت « القتال زيدا حين تأتي » فنصبت زيدا بتأتى لم يحز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على « حين » فتقول : القتال تأتي حين ؛ فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعاً كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن المعمول تبع العامل ، فلا يفوقه في التصرف ، بل أَجَلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعُهُ ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدّمنا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجمل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية الْمُعْدَلَةِ ، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو جَوَزْنَا تقديمه لأَدَّى ذلك إلى أن تُقَدِّمَ ضمير الاسم على ظاهره » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير ، وإذا كان مقدما لفظا متأخراً تقديرًا ، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضرار ؛ ولهذا جاز بالإجماع « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » إذا جعلت زيدا فاعلا وغلّامه مفعولا ؛ لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير ؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً [ ٣٦ ] لفظا ؛ لأن موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير ، قال زهير :

٣٠ — مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا      يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

وقال الأعشى :

٣١ — أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ

ويروى « ذَا يَزَنَ » .

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر « كان » على اسمها ، نحو « كان قائماً زيد » وإن كان قد قُدِّمَ فيه ضميرُ الاسمِ على ظاهره ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولهذا لو فقد هذا التقدير

= فيها هرم بن سنان المرى . وقوله « على علاته » المراد منه على كل حال ، ومن ذلك قول زهير أيضاً :

إن البخيل ملوم حيث كان ولـ كـن الجواد على علاته هرم

و « السباحة » الجود والعطاء ، تقول : سمح - بوزن كرم - سماحا ، وسماحة وسموحة وهو رجل سمح : أى جواد كريم . والندى : الكرم ، والخلق : الطبيعة والسجية . والاستشهاد بالبيت في قوله « علاته » فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى هرم ، وهو متأخر في اللفظ عن الضمير ، ونظير ذلك في البيت الآخر الذى أنشدناه ، وذلك يدل على أن العرب ما كانوا يرون بأساً في الإتيان بضمير الغيبة قبل مرجعه في بعض المواضع ، وقد جاءوا بذلك في النثر أيضاً ، ومنه قولهم في مثل « في بيته يؤتى الحكم » وقولهم « فى أ كفانه لف الميت » وقد ذكرها المؤلف

٣١ — هذا البيت من كلام أبى بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس - كما قال المؤلف - من كلمة له ثابتة في ديوانه ( ص ١٣ ط فينا ) وذو يزن - بفتح الياء والزاي جميعاً - ملك من ملوك حمير ، وإليه تنسب الرماح اليزنية ، ويقال : يزن اسم موضع في اليمن ، أضيف إليه ذو ، فصار معناه صاحب يزن ، وأطلق على هذا الملك ، ونظيره : ذو رعين - بزنة المصغر - وذو جدن ، أى صاحب رعين وصاحب جدن ، وهما قصران . والاستشهاد بالبيت في قوله « بيته » فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى ذى يزن ، وهو متأخر عن الضمير ، وذلك يدل على أن العرب كانوا يرون أنه يجوز في بعض المواضع أن يكون مرجع ضمير الغائب متأخراً عن ذلك الضمير ، ومتى كانوا يرون ذلك جائزاً بطل قول الكوفيين إن تقديم الخبر يشتمل على محذور وهو تقدم ضمير الغائب على مرجعه ؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا واضح إن شاء الله

من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » إذا جعلت غلامه فاعلاً وزيداً مفعولاً ؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عُدِلَ بالشئ عن الموضع الذي يستحقه ، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك . وها هنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ » فجعلت غلامه مفعولاً وزيداً فاعلاً ، فأما قوله تعالى : ( وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ) فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربه إبراهيم ، فيكون إضماراً قبل الذكر كقولك : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » إلا أن بينهما فرقاً ، وذلك لأن قولك « ضرب غلامه زيداً » تقدّم فيه ضميرُ الاسم على ظاهره لفظاً وتقديراً ، وقوله تعالى : ( وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ) تقدّم فيه ضميرُ الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً ، والضمير متى تقدّم تقديراً لا لفظاً أو تقدّم لفظاً لا تقديراً فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدّم عليه لفظاً وتقديراً ، والله أعلم .

## ١٠ — مسألة

[ القولُ في العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « لَوْلَا » ترفع الاسم بعدها ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٧ و ٤/٤٠ بولاق) والتصریح للشيخ خالد (١/٢١٢ و ٢/٣٣٠ بولاق) ومغنی اللیب لابن هشام (ص ٢٧٢ بتحقیقنا) وشرح موفق الدین ابن عییش علی مفصل الزخشری (ص ١١٦ أوربة) وشرح الرضی علی الکافیة (١/٩٣)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : [ ٣٧ ] إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظاهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير فى قولك «لولا زيدٌ لأكرمك» لو لم يعنى زيد من إكرامك لأكرمك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا «لأ» على «لَوْ» فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولهم «أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك» والتقدير فيه : أن كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، قال الشاعر :

٣٢ — أبا خراشةً أما أنتَ ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ

والتقدير فيه : أن كنتَ ذا نفر ، لحذف الفعل ، وزاد «ما» على أن عوضاً عن الفعل ، كما كانت الألف فى اليماني<sup>(٢)</sup> عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، والذى يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها ؛ لثلا يُجمع بين العوض

٣٢ — هذا البيت للعباس بن مرداس السلمى ، وقد أنشده سيبويه ( ١٤٨/١ ) وابن منظور ( ض ب ع ) ونسبه له ، وهو من شواهد الأثمنى ( رقم ٢٠٧ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم ٩٧ ) وابن عقيل ( رقم ٧٤ ) وأبو خراشة : كنية خفاف بن ندبة أحد أغربة العرب ، وقد أسلم وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما ، وقيل : شهد فتح مكة . وذا نفر : يريد به ذار هط كثير العدد ، وأصل الضبع الحيوان المعروف ثم استعير للسمة المحبذة ، يقول : إن كنت تفخر علينا بكثرة عدد قومك ، فإنه لا يغرك فى ذلك ؛ لأن قومي لم تكن قلتهم بسبب موتهم فى انقحط والمجاعة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «أما أنت» فإن أصل هذه العبارة «أن كنت» لحذفت كان ثم عوض عنها «ما» وأدغمت ميم ما فى نون أن ، فناب هذا الحرف الذى هو ما مناب فعل هو كان ، قالوا : وإذا ناب منابه أدى ما كان الفعل يؤديه ، وقد كان هذا الفعل يرفع الاسم الذى بعده ، فما رافعة له ، وقد أوضح المؤلف هذا الكلام .

(١) اليماني : نسبة إلى اليمن ، وأصل القياس أن يقال «يعنى» بلفظ النسب إليه مضافاً إليه ياء مشددة ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها ألفاً بعد الميم ، ونظيره قولهم شام فى النسبة إلى الشام

والمعوض ، ونحن وإن اختلفنا في أن « أن » هاهنا هل هي بمعنى إن الشرطية أو أنها في تقدير لأن فما اختلفنا في أن « ما » عوض عن الفعل ، وكذلك أيضاً قولهم « إِمَّا لَا فاعِل هذا » تقديره : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالبُ بها ، فيمتنع منها ، فيَقْنَعُ منه ببعضها ، فيقال له « إِمَّا لَا فاعِل هذا » أى : إن لم تفعل ما يلزمك فافْعَلْ هذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت « ما » على « إن » عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذي يدل على أنها صارت عوضاً عن الفعل أنه يجوز إِمَالَتُهَا فيقال « إِمَّا لَا » بالإمالة كما أمالوا « بلى » و « يا » في النداء ، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إِمَالَتُهَا ؛ لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إِمَالَتُهَا هاهنا دل على أنها كافية من الفعل ، كما كانت « بلى » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضاً قالوا « مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ » وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر :

٣٣ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِنِدٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ

أراد : وإلا تطلقها يعْلُ ، وكذلك قالوا « حِينَئِذٍ الْآنَ » تقديره : واسْمَعْ الْآنَ ،

٣٣ — هذا البيت من كلام الأحموس ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصارى ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ١٠٩٠ ) وأوضح المسالك ( رقم ٥١٦ ) ومعنى اللبيب ( رقم ٩٠٥ ) وابن عقيل ( رقم ٣٤٥ ) وقوله « طلقها » أمر من التطلق وهو فصح عمرو الزواج وحل العصمة « ند » أى مكافئ ، ويروى « بكفاء » وهو بضم الكاف وسكون الفاء وآخره همزة — المساوى في نسب وغيره مما تعتبره السريعة صفات لازمة للتكاثر بين الزوجين « مفروق » الفرق — بزنة المجلس والمقعد — وسط الرأس « الحسام » السيف ، والاستشهاد به في قوله « وإلا » فإن هذه الكلمة مؤلفة من حرفين أولهما إن الشرطية ، والثاني لالنافية ، وقد حذف فعل الشرط ، وأصل الكلام : وإن لا تطلقها يعْلُ — إلخ .

ومعناه أن ذا كرا ذكر شيئاً فيما مضى يستدعى في الحال مثله فقال له المخاطب «حينئذٍ الآن» أى : كان الذى تذكره حينئذٍ ، واسمع الآن ، أودع الآن ذكره أو [٣٨] نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا «ما أغفله عنك شيئاً» وتقديره : انظر شيئاً ، كأن قائلًا قال «ليس بغافل عنى» فقال الحبيب : ما أغفله عنك شيئاً ، أى انظر شيئاً ، خذف . والحذف فى كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحصى ؛ فدل على أن الفعل محذوف هاهنا بعد «لولا» وأنه اكتفى بلولا ، على ما بينا ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بها .

والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن «أن» إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك «لولا أن زيدا ذهب لأكرمك» ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ؛ فلما وجب الفتح دل على صحة مما ذهبنا إليه . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون «لَوْلا» وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر :

٣٤ — قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَأْرَهَا : هَلَّا رَمَيْتَ بِيَعُضِ الْأَسْهَمِ السُّودِ

٣٤ — أنشد ابن يعيش هذين البيتين ، ونسبهما إلى الجوح ، وأنشدهما الرضى من غير عزو ، وشرحهما البغدادى فى الحزانة ٢٢١/١ ، وأنشدهما ابن منظور (عذر) ونسبهما للجوح الظفرى ، ثم قال : «يقال : هذا الشعر لراشد بن عبد ربه ، وكان اسمه غاوي ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشدا» اهـ ، وأمامة اسم امرأة ، والأسهم السود : يقال هى كناية عن الأسطر المكتوبة ، يعنى هلا كتبت لى كتابا ، ويقال : الأسهم السود نظر مقلتيه ، وكلا هذين التفسيرين مما لا أستسيغه ، ولا هو مما يلتئم مع البيت التالى ، وحددت : معناه حرمت ومنعت وفارقت الجد والحظ ، والعذرى — بضم العين وسكون الذال — المَعْدرة ، واستشهاد المؤلف بهذا البيت للبصريين فى قوله «لولا حددت» حيث دخلت لولا على الفعل ، وقد دخلت على الاسم فى شواهد كثيرة ، وذلك يدل على أنها ليست مختصة بالاسم ولا هى مختصة =

لَا دَرَّ دَرُّكَ ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّثْتُ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودٍ

فقال «لولا حُدِّثْتُ» فأدخلها على الفعل ؛ فدلَّ على أنها لا تختص ؛ فوجب أن لا تكون عاملةً ، وإذا لم تكن عاملةً وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء .  
والذى يدل على أنه ليس مرفوعاً بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتهُ  
أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعْطَفَ عليها بولاً ؛ لأن الجحدَ يُعْطَفُ عليه بولاً ، قال الله تعالى : ( وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظلماتُ وَلَا النُّورُ ، وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ، وما يستوى الأحياء ولا الأمواتُ )  
ثم قال الشاعر :

= بالدخول على الفعل ، بل تدخل على كل واحد من القبيلين ، ومتى سلم أنها ليست مختصة بأحد القبيلين لم تكن عاملة ؛ لأن من المقرر عندهم أن كل حرف مشترك لا يعمل في أحد القبيلين ، وهذا الكلام متوض من ثلاثة أوجه : الأول أنا لا نسلم أن «لولا» في هذا الشاهد هي لولا التي تقول نحن يا معشر الكوفيين إنها ترفع الاسم الذي يليها ، بل هي مؤلفة من حرفين الأول لو التي هي حرف امتناع لامتناع واثاني لا النافية ، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف ، وسيأتي في شرح الشاهد ٣٧ كلام على هذا الوجه ، والوجه الثاني : نسلم أن «لولا» التي في هذا الشاهد هي لولا التي وقع الخلاف بينها وبينكم بشأنها ، لكن لا نسلم أنها داخلة على الفعل في اللفظ والتقدير جميعاً ، بل هي داخلة على الاسم عند التحقيق ، وذلك أن الكلام على تقدير أن المصدرية التي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم ، وأصل الكلام لولا أن حدثت ، فحذف الشاعر أن وهو ينويها ، والتقدير : لولا الحد ، أي لولا المنع والحрман ، وحذف أن المصدرية مع نيتها واقع في كلام العرب ، والوجه الثالث : أنا لا نسلم ما أصلتموه من القاعدة القائلة إن الحرف المشترك لا يعمل في أحد القبيلين ، فكم من الحروف المشتركة وهو عامل ، مثل ما ولا النافيتين ، وبعض الحروف المختصة لا يعمل شيئاً مثل أل ، فالقاعدة غير مطردة ولا منعكسة .



٣٥ — فَمَا الدُّنْيَا بِيَاقَاةٍ لِحَيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ

قوله « بياقاة » أراد بياقية ؛ فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيء ، وقال الآخر :

٣٦ — وَمَا الدُّنْيَا بِيَاقِيَةٍ يَحْزَنُ أَجَلٌ ، لَا ، لَا ، وَلَا بَرِخَاءَ بِالِ

فلما لم يحزن أن يقال « لولا أخوك ولا أبوك » دلّ على فساد ما ذهبوا إليه .

والصحيحُ ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما [٣٩] قولهم « إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا حرف غير مختص » قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان

٣٥ — قول الشاعر « بياقاة » أراد بياقية ، اسم فاعل من البقاء ، ولغة جهمرة العرب تقتضى بقاء هذه الياء على حالها مثل راغية وثاغية وراضية وحامية ؛ لأنهم لا يقلبون الواو والياء المتحركين ألفاً إلا أن يكون ما قبلهما مفتوحاً نحو سما وعدا وغدا وبدا ونحو الندى والهدى والتقى ؛ فإن انكسر ما قبلها أو انضم سلمتا نحو العوض والحيل والسور ، وإنما يقلبها لمجرد تحركها طيء وحدهم ، وقد ورد عنهم في كل فعل واوى اللام أو يأتى اللام وهو مكسور العين قلب واوه أو يائه ألفاً فيقولون : رضا وبقي وحيا بفتح العين وقلب اللام ألفاً ، وجمهور العرب يقولون : رضى وبقي وحي بكسر العين وبقاء الياء إن كانت اللام ياء أو قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما في نحو رضى . والاستشهاد بالبيت في قوله « ولاحى — إلخ » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « فما الدنيا — إلخ » والمعطوف عليه منفي بما ؛ فلزم إدخال حرف النفي الذى هو لا على المعطوف بعد واو العطف .

٣٦ — أصل الرخاء سعة العيش ، وفعله من أبواب كرم ودعا وسعى ورضى ، وهو راح ورخى ، ويقولون « فلان رخى البال » يريدون أنه في نعمة وأنه واسع الحال ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولا برخاء بال » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « يحزن » وقد قرن بواو العطف حرف النفي كما ترى .

مختصاً ، ولكن لانسلم أن لولا غير مختص . قولهم « إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

\* لَوْلا حُدِثْتُ وَلَا عُذِرْتُ لِمَحْدُودٍ \* [٣٤]

فأدخلها على الفعل « قلنا : لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع « لا » كما هي مركبة مع لا في قولك « لولا زيداً كرمك » وإنما لو حرفٌ باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و « لا » معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم ولم أحدّ ، وهذا كقوله تعالى : ( فلا اقتحم العقبة ) أى : لم يقتحم العقبة ، وكقوله تعالى : ( فلا صدق ولا صلى ) أى : لم يصدق ولم يصل ، وكقول الشاعر :

٣٧ — إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

٣٧ — أنشد هذا البيت ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٤٠٦ ) وقال قبل إنشاده « وقال أبو خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت » وأنشده ابن منظور ( ل م م ) ونسبه إلى أمية بن أبى الصلت ، ثم قال « قال ابن برى : الشعر لأمية بن أبى الصلت ، قال : وذكر عبد الرحمن عن عمه ( الأصمى ) عن يعقوب عن مسلم بن أبى طرفة الهذلى ، قال : مر أبو خراش يسعى بين الصفا والمروة وهو يقول :

لا هم هذا خامس إن تما أتمه الله ، وقد أتما

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما » اه

وتقول « ألم الرجل » إذا أتى بصغار الذنوب ، مأخوذ من اللهم وهو صغار الذنوب ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لا ألما » فإن المؤلف زعم أن لا في هذا البيت بمعنى لم ، والماضى بمعنى المضارع ، وكأن الشاعر قد قال « وأى عبد لك لم يأت بصغار الذنوب ، والسر في ذلك هو أن النجاة يرون أن لا النافية إذا دخلت على فعل ماض لفظاً ومعنى وجب تكرارها ، مثل ما في قوله تعالى : ( فلا صدق ولا صلى ) ومثل ما جاء في الحديث « فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » ومثل قول الهذلى « كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل » :

وكقول الآخر :

\* وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلَاهُ \*

— ٣٨

= فإن كان الفعل ماضى اللفظ دون المعنى لم يجب التكرار ، نحو قول الشاعر :

حسب المحبين في الدنيا عذابهم      تالله لا عذبتهم بعدها سقر  
فإن عذاب سقر مستقبل لا سابق ، ومن هذا الباب فعل الدعاء نحو قولهم  
« لافض الله فاك » وقول الشاعر :

لا بارك الله في العوانى ! هل      يتن إلا لمن مطلب ؟

فلما ورد على النحاة بيت الشاهد والبيت الذي يليه ( رقم ٣٨ ) وقول السفاح  
ابن بكير اليربوعي :

من يك لاساء قد ساءنى      ترك أئينيك إلى غير راع

وذلك من قبل أن لا النافية في قوله الشاعر « لا ألسا » وقول الآخر « لافعله »  
وقول الثالث « لا ساء » قد دخلت على أفعال ماضية في اللفظ والمعنى — لما رأى  
النحاة ذلك انطلقوا يلتمسون لأنفسهم مخرجا ، فأما المؤلف فقد سمعت كلامه ، وأما قوم  
آخرون فقد زعموا في بعض ذلك أن « لا » مكررة في المعنى وإن لم تتكرر في اللفظ ،  
ومن أمثلة ذلك ما قلناه الزمخشري في قوله تعالى ( فلا اقتحم العقبة ) قال « فإن قلت :  
قلما تقع لا الداخلة على الماضى إلا مكررة ؛ فما لها لم تكرر في الكلام الأوضح ؟ قلت :  
هى متكررة في المعنى ؛ لأن المعنى : فلانك رقبة ولا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر  
العقبة بذلك » اهـ ، وتفسير العقبة هو قوله تعالى ( وما أدراك ما العقبة ؟ فك رقبة ،  
أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتما ) وذهب قوم في الشواهد التي ذكرناها إلى أنها شاذة  
لا يقاس عليها ولا تنبنى عليها قاعدة .

٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده ابن منظور  
( زنى ) ولم يعزه ، وقد استشهد به رضى الدين في شرح الكافية في باب حروف  
الجر ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٢٢٨/٤ ) ونسبه لشهاب بن العيف ، وهو أيضا  
من شواهد الكشف في تفسير سورة البلد ، ومن شواهد مغنى اللبيب ( رقم ٤٠٥ )  
وقبله قول الراجز :

لاهم إن الحارث بن جله      زنى على أبيه ثم قتله

=

\* وكان في جاراته لا عهد له \*

أى : لم يفعله ، فكذلك ها هنا قوله « لولا حُدِثْتُ » أى لو لم أُحَدِّثْ ؛ فدلَّ على أن «لولا» هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف ، فدلَّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا .  
وأما قولهم « لو كانت لولا هى العاملة لأن التقدير لو لم يمنعنى زيد لكان فيها معنى الجُحْدِ ، فكان ينبغى أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا إلى آخر ما قرروه » قلنا : إنما لم يحز ذلك لأن «لولا» مركبة من لو ولا ، فلما ركبتا خرجت لو من حدها ولا من الجُحْدِ ؛ إذ ركبتا فصيرتا حرفاً واحداً ؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا فى « لولا » بمعنى التحضيض ، ولوَمَا وألَّا وما أشبهه ، وكذلك ها هنا ؛ فلهذا لم يحز العطف عليها بولا ، والله أعلم .

## مسألة ١١ [٤٠] —

[ القول فى عامل النَّصْبِ فى المفعول ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصْبُ الفعلُ والفاعلُ جميعاً ، نحو « ضربَ زيدٌ عمرًا » . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونصَّ هشام

= وقوله « زنى على أبيه » يروى بتخفيف النون ويروى بتشديدها ، ومعناها ضيق على أبيه ، وقال ابن هشام « أصله زنى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف ، وأُنبأ على عن الباء » اهـ ، وهو تكلف لا مبرر له ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « لافعله » حيث دخلت لا النافية على الفعل الماضى لفظاً ومعنى ولم تتكرر ، والمؤلف يذكر أن لا بمعنى لم والماضى بمعنى المضارع ، على نحو ما أسلفناه لك فى شرح الشاهد السابق .

(١) انظر فى شرح هذه المسألة : شرح المفصل ( ص ١٥٣ ) وشرح الكافية ( ١١٥ / ١ ) وأسرار العريضة للمؤلف ( ص ٣٧ ط ليدن ) والتصریح للشيخ خالد الأزهرى ( ٣٧٤ / ١ بولاق ) .

ابن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت « ظننت زيدا قائماً » تنصب زيدا بالتاء وقائماً بالظن . وذهب خَلَفُ الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل ، لفظاً أو تقديرًا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

الأول : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

والوجه الثاني : أنه يُسَكَّنُ لَامُ الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ ، نحو « ضَرَبْتُ ، وَذَهَبْتُ » لثلاثي مجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لامُ الفعل لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التانيث ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

والوجه الرابع : أنهم قالوا « حَبَّذَا » فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزلة شيء واحد ، وحُكِمَ على موضعه بالرفع على الابتداء .

والوجه الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ « كُنْتِي » فأنبتوا التاء<sup>(١)</sup>

(١) مثل ما في قول الشاعر :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجنا

ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعلِ منزلةَ حرفٍ من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .  
والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت منطلق » فألغوا ظننت ، ولولا أن  
الجملة من الفعل [ ٤١ ] والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما  
يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قِفَا » على التثنية ؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ ،  
قال الله تعالى : ( أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ) فَنَنِي وَإِنْ كَانَ الْخُطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مَالِكٌ  
خَازِنُ النَّارِ ؛ لأن المعنى : أَلْقِ أَلْقِ ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل  
على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا  
بعدهما ؛ دَلَّ على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ لئنه  
يعملان في الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما . والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون  
الناصبُ للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصبُ للمفعول لكان يجب  
أن يليه ، ولا يجوز أن يُفصلَ بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس  
هو العامل فيه وحده ، وإنما العاملُ فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل  
دون الفاعل وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، أما الفاعل فلا  
تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على  
أصله في الاسمية ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة مالا تأثير له في  
العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصب للمفعول  
الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما - إلى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لا يدل  
على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ،

وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه » قلنا : هذا يبطل بآن ؛ فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال « إن في الدار لزيدا ، وإن عندك لعمراً » قال الله سبحانه : ( إن في ذلك لآية ) وقال [ ٤٢ ] تعالى : ( إن لدينا أنكالا ) فنصب الاسم بآن وإن لم تله فكذلك ها هنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه في العمل - فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى ، على أنا نقول : إن الفعل قد ولي المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عمالين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول ؛ لزيادته على حروف المعاني ؛ فتقديره تقدير ماعمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بان أنه قد وليه العامل <sup>(١)</sup> ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحرر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسم فاعله نحو « ضُرب زيد » لعدم معنى الفاعلية ، وأن يُنصب الاسم في نحو « مات زيد » لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يُسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو « مات زيد » لمع عدم معنى الفاعلية ؛ دل على فساد ما ذهب إليه . والله أعلم .

(١) كذا ، ولعل الصواب « بان أنه قد وليه المفعول » .

## ١٢ — مسألة

[ القول في ناصب الاسم المشغول عنه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذلك لأن المَكْنَى — الذى هو الهاء العائد — هو الأولُ فى المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوبا به ، كما قالوا « أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن فى الذى ظهر دلالة عليه ، مجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبلة ما يدل عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المَكْنَى هو الأول [٤٣] فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به كقولهم : أكرمت أباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن انتصاب زيد فى قولهم « أكرمت أباك زيدا » على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن البدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل لإمتاخرا عن المبدل منه ، وأما هاهنا فقد تقدم

(١) انظر فى هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (١/٣٥٠ بولاق) وحاشية الصبان

على الأشموني (٢/٥٧ وما بعدها) وشرح المفصل (ص ١٩٨ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١/١٤٨) .



زيد على الهاء ؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على البديل منه ، على أننا نقول : إن العامل في البديل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البديل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البديل كما أظهر في المبدل منه ، قال الله تعالى : ( قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ) فقلوه ( لمن آمن منهم ) بدل من قوله ( للذين استضعفوا ) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه ، وقال تعالى : ( ولولا أن يكون الناس أمةً واحدةً لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سققاً من فضة ) فقلوه ( لبيوتهم ) بدل من قوله ( لمن يكفر بالرحمن ) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه ، فدلّ على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه ، والله أعلم .

### ١٣ — مسألة

[ القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو « أكرمني وأكرمّ زيداً ، وأكرمّ وأكرمّني زيدٌ » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً ، قال امرؤ القيس :

(١) انظر في شرح هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني ( ٨٧/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٣٨٦/١ بولاق ) وشرح الأشموني ( ٣١٠/٢ بتحقيقنا ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ( ص ٩٤ أوربة ) وشرح الرضى على الكافية ( ٧٠/١ )

٣٩ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ  
كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

٣٩ - البيت كما قال المؤلف من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ؛  
مطلبها قوله :

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي ؟  
وقد استشهد بالبيت رضى الدين في باب التنارع ، وشرحه البغدادى ( ١٥٨/١ )  
وابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٤١٧ بتحقيقنا ) وفي شرح قطراندى ( رقم ٨١ ) والأشونى  
( رقم ٤٠٧ ) وسيدويه ( ٤١/١ ) وابن يعشر ( ص ٩٥ ) وسيدكر المؤلف فيما يلى البيت اتالى  
لهذا البيت من القصيدة ، و« لو » حرف شرط يدل على امتناع الشرط ، وفهم الامتناع  
منه كالبديى ، فإن كل من سمع قاتلاً يقول « لو كان كذا » أو « لو فعل فلان كذا »  
فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه لو أن تعقبه  
بحرف الاستدراك داخل على فعل الشرط منقياً لفظاً أو معنى ، تقول « لو جاءنى  
أكرمته ، لكنه لم يجرى » ومنه قول الشاعر :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس يخلد  
وقول الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ، ولكنه لم يطر  
ومثلها قول الحماسى أيضاً ، وهو قريط بن أنيف أحد بنى العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبل بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا  
ثم قال بعد ذلك :

لكن قومى وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شىء وإن هانا

وذلك أن معنى هذا البيت الأخير : لكننى لست من مازن ، ونظير هذا قول الله  
عالى : ( ولو أراكم كثيراً لفشتم وتنارعتم فى الأمر ، ولكن الله سلم ) ومن هنا  
تعلم أن قول الشلوين وابن هشام الحضر اوى : إن « لو » لا يدل على امتناع شرط ولا جوابه  
ولكنه يدل على التعليق فى الماضى - كلام غير مستقيم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله  
« كفانى ولم أطلب قليل من المال » فإن المؤلف نقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن  
هذا البيت من باب التنارع لتقديم فعلى على اسم واحد ، وقد أعمل الشاعر أول =

فَأَعْمَلَ الْفَعْلَ الْأَوَّلَ ، ولو أعمل الثانى لنصب « قليلا » وذلك لم يروه أحد ، وقال رجل من بنى أسد :

٤٠ — [ ٤٤ ] فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيداً  
وَسُؤِلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا الشُّوْالَا

= الفعلان — وهو قوله « كفانى » — فى الاسم المتأخر فرغه به ، والدليل على ذلك أنه لو أعمل الثانى وهو أطلب لنصب الاسم به ؛ لأنه يطلب مفعولا ، وهذا الكلام غير صحيح ؛ لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه ، وفى هذا البيت لا يتم ذلك ؛ فإنك لو قلت : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاما متناقضا لا محصول له ، وإنما يتم معنى بيت امرئ القيس إذا قدرت لقوله « ولم أطلب » مفعولا يدل عليه البيت بعده ، وتقديره « ولم أطلب الملك » وإذا انحل البيت إلى قولك : ولو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك ، كان كلاما صحيحا مقبولا ، ولم أجد من المؤلفين من بين ذلك بيانا شافيا كافيا كابن هشام فى كتابه شرح قطر الندى ، فارجع إليه إن شئت .

٤٠ — هذان البيتان من كلام المرار الأسدى ، وهما من شواهد سيويه ( ٤٠ / ١ ) والهوى : العشق ، وعميد : أى فادح يهبط صاحبه ويدنقه ويسقمه ، فعيل بمعنى فاعل ، وأصله قولهم « عمده المرض » أى أضناه وأوجعه ، و « نغى » مضارع « غنى بالمكان » من مثال رضى ؛ أى أقام فيه وتوطنه ، ومنه سى منزل القوم ومحل إقامتهم المعنى ، والخرد — بضم الخاء والراء جميعا — جمع خريدة ، وهى المرأة الحية الطويلة السكوت ، أو هى البكر التى لم تمس ، والحدال — بكسر الخاء — جمع خدلة — بفتح فسكون — وهى الغليظة الساق المستديرتها ، والاستشهاد بالبيتين فى قوله « ونرى يقتدنا الخرد الحدالا » حيث كانت هذه العبارة من باب التنازع لتقدم فعلين هما نرى ويقتاد ، وتأخر معمول هو الخرد الحدال ، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول فى هذا المعمول بدليل أنه نصبه وأتى بضميره معمولاً للفعل الثانى وهو نون النسوة ، ولو أنه أعمل الفعل الثانى لقال : نرى يقتادنا الخرد الحدال ، فيرفع المعمول على أنه فاعل ليققاد ويخذف ضميره لكون الأول يطلب =

وَقَدْ نَفَنَى بِهَا وَزَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا  
فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ « الخرد الخدالا » ولو أعمل الفعل الثاني لقال :  
« تقتادنا الخردُ الخدالُ » بالرفع ، وقال الآخر :

٤١ — وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلُ لَيْلَى سَمِعَتْ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْغُرَابَا

فَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْغُرَابَ ، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع .  
وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابقُ الفعلِ الثاني ، وهو صالح للعمل  
كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مَبْدُوءًا به كان إِعْمَالُهُ أَوْلَى ؛ لقوة الابتداء

= معمولاً فضلاً ، وهذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى ، وهو مذهب الكوفيين ،  
والحق أن هذه الشواهد كلها لا تدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز ، وهو  
ملا يختلف فيه أحد ، فأما أولويته فلا .

٤١ — تحمل آل ليلي : وضعوا حمولهم وهموا بالارتحال ، والبين - بالفتح - البعد  
والفراق . والاستشهاد بالبيت في قوله « سمعت بينهم نعب الغرابا » فإن هذه العبارة  
من باب الاشتغال ، حيث تقدم عاملان - وهما سمعت ، ونعب - وتأخر عنهما معمول واحد  
وهو قوله الغراب - والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله ، والثاني يطلبه فاعلاً لانه فعل  
لازم ولم يستوف فاعله ظاهراً ، وقد أعمل الشاعر العامل الأول في هذا المعمول فنصبه به ،  
ولو أنه أعمل العامل الثاني لرفعه ، فكان يقول « سمعت بينهم نعب الغراب » وقد زعم الكوفيون  
أن هذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى من إعمال العامل الثاني ، ولكن الحقيقة  
أن هذا الشاهد ونحوه يدل على جواز إعمال العامل الأول ، فأما الدلالة على أولوية ذلك فلا  
دلالة للبيت ولا لغيره عليه ، وورود شواهد أخرى فيها إعمال العامل الثاني دون الأول  
يدل على جواز إعمال الثاني ، ولا يستطيع أحد أن يدعى أنها تدل على أولويته ، فليكن  
المقرر أن إعمال الأول جائز وإعمال الثاني جائز أيضاً ، وليس إعمال أحدهما بأولى من  
إعمال الآخر ، وستأتي لهذا الكلام بقية مع الشواهد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨  
ونظير هذا قول رباح الزنجي :

إن الفرزدق صخرة عادية طالت ، فليس تنالها الأجيالا

يريد طالت الأجيال ، أي غلبتها في الطول ، فليس تنالها الأجيال

والعناية به ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة ، نحو « ظننت زيدا قائماً » بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو « زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت » وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان زيد قائماً » بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو « زيد كان قائم » فدل على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدى إلى الإضمار قبل الذّكر ، والإضمار قبل الذّكر لا يجوز فى كلامهم .  
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : ( آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ) فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : ( هاؤم اقرؤا كتابيه ) فأعمل الثانى وهو اقرؤا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرؤه ، وجاء فى الحديث « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدًا ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

٤٢ — وَلَكِنْ نَصَفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ

بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

٤٢ — هذا البيت كما قال المؤلف للفرزدق هام بن غالب ، وهو من شواهد سيويه ( ٣٩ / ١ ) وابن يعيش ( ص ٩٤ ) وهو فى ديوان الفرزدق ( ص ٨٤٤ ) ثانى بيتين ، والبيت الذى قبله هو قوله :

وليس بعدل أن سببت مجاشعا بأبأى الشم الكرام الحضارم

وقوله فيما روى المؤلف « ولكن نصفا » أى إنصافا وعدلا ، وفى الديوان « ولكن عدلا » وقوله « بنو عبد شمس من مناف وهاشم » لبس بمستقيم ؛ فإن هاشما ليس بابن عبد شمس ، وإنما هو ابن عبد مناف ، وقد جاء الفرزدق بهذه العبارة على وجهها الصحيح مرارا ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك :

فَأَعْمَلَ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ « سَبَيْت وَسَبُونِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » بِنَصْبِ  
« بَنِي » وَإِظْهَارِ الضَّمِيرِ فِي سَبْنِي ، وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ :

٤٣ - وَكُنْتَا مُدَمَّامَةً كَأَنَّ مَتُونَهَا  
جَرَى فَوْقَهَا وَأَسْتَشَعَرَتْ لَوْ أَنَّ مُذْهَبَ

= وَإِنْ لَكُمْ عِصَا أَلْفُ غَصُونِهِ لَهُ ظِلٌّ يَبْقَى عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ قَصِيدَةِ يَهُجُو فِيهَا أَحَدُ بَنِي بَاهِلَةَ :

وَهَلْ فِي مَعْدٍ مِنْ كِفَاءٍ نَعْدُهُ لَنَا غَيْرَ بَيْتِي عَبْدَ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ قَصِيدَةِ يَهُجُو فِيهَا بَاهِلَةَ وَبَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَجَرِيرًا :

وَلَوْ سُئِلَتْ مَنْ كَفَّوْا الشَّمْسُ أَوْمَاتٌ إِلَى ابْنِي مَنَافٍ عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ « سَبَيْت وَسَبْنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ » فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ

بَابِ الْإِشْتِغَالِ حَيْثُ تَقْدُمُ فِيهَا عَامِلَانِ - وَهِيَ قَوْلُهُ سَبَيْتَ وَقَوْلُهُ سَبْنِي - وَتَأْخُرُ عَنْهُمَا

مَعْمُولٌ وَاحِدٌ هُوَ قَوْلُهُ « بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ » وَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا وَالثَّانِي يَطْلُبُهُ فَاعِلًا ،

وَقَدْ أَعْمَلَ فِيهِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَنَّهُ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ « سَبَيْتَ وَسَبُونِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » وَهَذَا

يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْعَامِلِ الثَّانِي فِي بَابِ التَّنَازُعِ جَائِزٌ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلِ لَا يَدُلُّ

عَلَى أَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ ؛ وَإِذَا كَانَتْ الشُّوَاهِدُ الْوَارِدَةُ عَنِ الْعَرَبِ الْحَاجِّ

بِكَلَامِهِمْ قَدْ أَعْمَلَ الْعَامِلِ الْأَوَّلَ فِي بَعْضِهَا وَأَعْمَلَ الْعَامِلِ الثَّانِي فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ ، فَقَدْ تَكَافَأَ

الْعَامِلَانِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ ، وَلَمْ يَبْقَ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى مِنْ أُخْرَاهُ ، فَأَمَّا سَبْقُ الْأَوَّلِ صَاحِبِهِ

وَقَرَبُ الْآخَرِ مِنَ الْمَعْمُولِ فَلَا يَفِيدُ ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَعْمَلُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى الْمَعْمُولِ

وَمُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، وَتَعْمَلُ مُتَّصِلَةً بِمَعْمُولِهَا وَمُنْفَصِلَةً مِنْهُ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاقِعٌ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ ،

وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِمَّا لَا طَائِلَ لَهُ

٤٣ - هَذَا الْبَيْتُ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - مِنْ قَصِيدَةِ لُطْفِيلِ بْنِ كَعْبٍ الْغَنَوِيِّ ، وَهُوَ

مِنْ شُعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَدْ اشتهر بوصف الخيل ، حَتَّى قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ : مَنْ

أَرَادَ أَنْ يَتَعَلَّمَ رُكُوبَ الْخَيْلِ فَلْيَرْوِ شِعْرَ لُطْفِيلٍ ، وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي وَصْفِ الْخَيْلِ أَيْضًا ،

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ( ٣٩/١ ) وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ( ص ٩٤ ) وَالْأَشْثُمُونِيُّ ( رَقْمُ ٤١٦ )

وَالْكَمْتُ : جَمْعُ أَكْمَتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَفْرَدُ مُسْتَعْمَلًا ، وَإِنَّمَا الْمُسْتَعْمَلُ « كَمَيْتٌ » =

[ ٤٥ ] وقال الآخر ، وهو رجل من بَاهِلَةَ :

٤٤ — وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ

= بزنة المصغر — قال شارح الجمل: الكمية من الأسماء المصغرة التى لا تكبير لها ، وهو مصغر أ كمت تصغير الترخيم بمنزلة حميد من أحمد غير أن أ كمت لم يستعمل ، والكمية: الذى لونه الحمرة يخالطها سواد ، ومدامة : شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم ، والمتون : جمع متن ، وهو الظهر ، وجرى : سال ، واستشعرت لون مذهب : جعلت هذا اللون شعارها ، وأصل الشعار — بزنة الكتاب — العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلى الجسد من الثياب ، والمذهب — بزنة المكرم — الموه بالذهب . والاستشهاد به فى قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن هذا الكلام من باب التنازع ؛ فقد تقدم عاملان — وهما قوله جرى وقوله استشعرت — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله لون مذهب — وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المعمول ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى منهما فى لفظ المعمول ، ولو أعمل الأول منهما لرفع « لون مذهب » لأن الأول يطلبه فاعلا ، ولأنى بضمير المعمول بارزا مع العامل الثانى ، فكان يقول : جرى فوقها واستشعرت لون مذهب .

٤٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه أيضا (٣٩/١) ولم يزد فى نسبه عما نقله المؤلف ، وتغنى به : مضارع « غنى بالمكان يغنى — على مثال رضى رضى » أى أقام ، وتصبى الحليم : تورثه الصبوة ، وهى الميل إلى شهوات الصبا وملذاته . والاستشهاد به فى قوله « أرى تغنى به سيفانة » فإن هذه العبارة من باب التنازع لتقدم عاملين — وهما قوله أرى وقوله تغنى به — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله سيفانة — وأول العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا ، وثانيهما يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى هذا المعمول ؛ بدليل مجيئه مرفوعا ، ونظير هذه الشواهد فى إعمال العامل الثانى قول الشاعر :  
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكُن فى الغيب أحفظ للود  
وقول الآخر :

هوينى وهويت الغايات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى  
وقول الآخر :

جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إننى لغير جميل من خليلي مهمل =

وقال الآخر :

٤٥ — قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

== ثم نقول : قد تبين لك أن كلام العرب قد جاء بإعمال أول العاملين في لفظ المعمول المتأخر عنهما ، وإعمال العامل الثاني في لفظه أيضاً ، ومن إعمال العامل الأول الشواهد التي استدلت بها الكوفيون ، ومن إعمال الثاني الشواهد التي استدلت بها البصريون ؛ فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ؛ لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما ، وكل ما هنالك أنه يبقى سؤال ، وهو هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدماً وقد طلب المعمول قبل أن يطلبه الثاني ، أم العامل الثاني أولى لكونه أقرب إلى المعمول ومجاوراً له ، وأما العامل الأول فهو مفصول من المعمول بالعامل الثاني على الأقل ؟ ولا نرى لك أن تحاول ترجيح إحدى هاتين القضيتين ؛ فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس ، لا من الاستعمال العربي .

٤٥ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٤١١ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢٤١ ) ومخطوط : اسم المفعول من قولك « مطل المدين دأته يطله — من باب نصر — » وذلك إذا لواء يدينه وسوف في قضائه ولم يؤده ، و « معنى » اسم المفعول من قولك « عني الأمر الفلاني فلانا — بتضعيف عين الفعل وهي النون هنا — » وذلك إذا شق عليه الأمر وكان سببا في عنائه وشقوته ، والاستشهاد في هذا البيت في موضعين : الأول في قوله « قضى كل ذي دين فوق غريمه » فإن هذه العبارة من باب التنازع ، فقد تقدم عاملان — وهما قوله « قضى » وقوله « وفي » — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله « غريمه » — وكل واحد من العاملين المتقدمين يطلب المعمول المتأخر مفعولاً ، وقد أعمل الشاعر المعمول الثاني منهما في لفظ المعمول ، والدليل على أنه أعمل الثاني هنا أنه لم يصل ضمير المعمول بالعامل الثاني ، لأنه لو كان قد أعمل الأول لوجب أن يقول « قضى كل ذي دين فوفاه غريمه » على أن يكون تقدير الكلام : قضى كل ذي دين غريمه فوفاه ، والموضع الثاني من موضعي استشهاد المؤلف بالبيت قوله « مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا » فإن ظاهر هذه العبارة أنها من باب التنازع ؛ لتقدم عاملين — وهما قوله « مَمْطُولٌ » وقوله « معنى » — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله « غريمها » — وكل واحد من هذين العاملين =



= يطلبه نائب فاعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم مفعول على ما بينا ، وأنت تعلم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول . وقد اغتر المؤلف بهذا الظاهر ؛ فخلل إليه أن العبارة من باب التنازع ، وأن الشاعر قد أعمل العامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل العامل الأول لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ؛ فيكون « هو » نائب فاعل معنى ، وغريمها : نائب فاعل ممطول ، فإن قلت : فلماذا لا يكون فى « معنى » ضمير مستتر جوازا تقديره هو ويكون هذا الضمير نائب فاعل معنى على تقدير إعمال ممطول فى لفظ المعمول المتأخر ؟ فالجواب على هذا أن نقول : إن قوله « وعزة » مبتدأ ، وخبره قوله « ممطول » والممطول وصف الغريم لا وصف عزة ، فقد جرى ضمير الخبر على غير مبتدئه ، وإذا جرى ضمير الخبر على غير المبتدأ وجب إبراز ذلك الضمير ، هكذا خيل للمؤلف ، وهو كلام منقوض من ثلاثة أوجه ؛ الوجه الأول : أن وجوب إبراز الضمير من الخبر إذا جرى هذا الضمير على غير مبتدئه هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه لا يجب إبراز الضمير من الوصف إذا جرى على غير موصوفه ، كما بينه المؤلف نفسه فى المسألة رقم ٨ السابقة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحز أن يحتج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين كما هو مقرر فى علم الجدل ، والوجه الثانى : أن الشاعر لو كان قد أعمل العامل الثانى لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها ، فيبرز الضمير المستكن فى الخبر الأول لنفس السبب الذى احتج به على الكوفيين ، وهو أن الضمير المستكن فى الخبر جار على غير مبتدئه ، وهذا الاحتجاج ملازم للبصريين لأنه مذهبهم وغير ملازم للكوفيين لأنهم لا يذهبون إليه كما قدمنا ، والوجه الثالث — وهو مترتب على الوجهين السابقين — أن النحارير من العلماء كابن مالك رحمه الله ذهبوا إلى أن هذه العبارة لبست من باب التنازع أصلا ؛ لأنه لا يصح أن يكون الشاعر قد أعمل العامل الأول كما لا يصح أن يكون قد أعمل العامل الثانى ؛ لأنه لو أعمل أحدهما أيا كان لوجب على مذهب البصريين أن يبرز ضمير المعمول مع العامل الذى لم يعمل فى لفظ المعمول لكونه جاريا على غير من هو له ، وعلى هذا يكون قوله « عزة » مبتدأ أول وقوله « غريمها » مبتدأ ثانيا ، وقوله « ممطول » خبر المبتدأ الثانى تقدم عليه ، وقوله « معنى » خبرا ثانيا للمبتدأ الثانى ، وحيلة المبتدأ الثانى وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ =

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدها « وَفَى » ولو أعمل الأول لقال : وَفَاهُ ، والثانى « مُعْنَى » ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد مُعْنَى ؛ فيقول « وعزة ممطول معنى هو غريمها » وتقديره : وعزة ممطول غريمها مُعْنَى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة ، وهو فعل الغريم ؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له ، وأسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وَجَبَ إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دَلَّ على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بيننا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له مستقصى فى موضعه .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نَقْضُ معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : « خشت بصدرة وصدّر زيد » فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس فى إعمالها نَقْضُ معنى ؛ فكان إعمالها أولى .

والذى يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : « جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ » فأجروا خَرِبٌ على ضَبٍّ ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فهاهنا أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ [٣٩]

= الأول ، ومن هذا تعلم أن الاسمين المتقدمين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — ليسا عاملين لأنهما خبران ، والاسم المتأخر — وهو قوله « غريمها » — ليس معمولاً ؛ لأنه مبتدأ ، والمبتدأ ليس معمولاً لخبره إلا على قول ضعيف ، وكان الشاعر قد قال : وعزة غريمها ممطول معنى .

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه [ ٤٦ ] ليس لأذى معيشة ، وتارةً يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض ؛ والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى . وأما قول الآخر :

وقد نفى بهما ونرى عسورا بها يَقْتَضِنَا الْخَرَدَ الْخِلْدَالَ [ ٤٠ ]

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

[ وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى ] سمعت بينهم نعب الغرابا [ ٤١ ]

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله .

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم وإن كانوا يُعْنَوْنَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوارِ أكثر ، على ما بينا فى دليلنا .

وأما قولهم « لو أعملنا الثانى لأدّى إلى الإضرار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا ها هنا الإضرار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على الحذف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : ( والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : ( أن الله يرى من المشركين ورسوله )

فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ؛ لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك ، قال ضابئ البرمجي .

٤٦ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْمَهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

٤٦ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لضابئ بن الحارث البرجي ، وقد استشهد به سيويه ( ٣٨/١ ) وابن هشام في معنى الليب ( رقم ٧٣٥ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ١٤٢ ) والأشموني ( رقم ٢٧٤ ) وقوله « رحله » هو هنا بمعنى منزله ، ويروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل : أهله وقومه الأقربون ، و « قيار » ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم حمل الشاعر ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس الشاعر ، والاستشهاد بالبيت في قوله « إني وقيار لغريب » حيث ذكر الشاعر إن واسمها ، ثم ذكر مبتدأ مرفوعا ، وهو قوله « وقيار » وذكر بعد ذلك خبر إن وهو قوله « لغريب » وحذف خبر المبتدأ — وهو قوله « وقيار » — لأن معرفة هذا الخبر المحذوف لا تسر على سامع هذا الكلام ، بل هو متبادر إلى ذهنه من غير تكلف ولا مشقة ، وأصل الكلام : إني لغريب وقيار كذلك ، أو غريب ، أو مثلي ، أو ما أشبه هذا ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « لغريب » خبرا لقوله « وقيار » لوجود لام الابتداء في هذا الخبر ، ولأن الابتداء تدخل في خبر إن ، ولا تدخل في خبر المبتدأ إلا شذوذا ، كما لا يجوز أن يكون قوله « وقيار » معطوفا على اسم إن ، وذلك من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم إن منصوب ، وهذا مرفوع ، ومن شرط صحة العطف اتفاق المتعاطفين في الإعراب ، والوجه الثاني : أن الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم إن المنصوب لكون اسم إن مبتدأ في الأصل والمبتدأ مرفوع ، إنما جوزوا ذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال إن معمولها الاسم والخبر كما في قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجبية والأب

فقد جاء بالاسم المرفوع — وهو قوله « والأب » — بعد أن أوفي جملة إن حقها ، والوجه الثالث : أنا لو جربنا على القول المرجوح الذي يجوز مجيء الاسم المرفوع معطوفا على اسم إن باعتبار أصله ولو لم تستوف إن معمولها ؛ لم يجز لنا في هذا البيت أن نعطف قوله « وقيار » على اسم إن ؛ لأنه لو عطف على اسم إن لوجب أن يقال : إني وقيار بها لغريبان ، لأنه حينئذ يكون خبرا عن اثنين .

- فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال دِرْهَمُ بن زيد الأنصارى :
- ٤٧ — نَحْنُ بَمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بَمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
- [٤٧] واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :
- ٤٨ — إِنِّى ضَمِنتُ لِمَنْ أَنَا بِي مَا جِئْتِ وَأَبِى ، فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ

٤٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٣٨/١ ) ومغنى اللبيب لابن هشام ( رقم ٨٧٣ ) وشواهد إيضاح القزوينى ( رقم ٩٥ بتحقيقنا ) وليس هو لدرهم بن زيد الأنصارى كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم ، والاستشهاد به فى قوله « نحن وأنت راض » فإن قوله « نحن » مبتدأ ، وخبره محذوف ، وقوله « وأنت » مبتدأ آخر ، وخبره هو قوله « راض » وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلالة خبر المبتدأ الذى بعده عليه ، وتقدير الكلام : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك ، ولا يجوز أن يكون قوله « راض » خبرا عن المبتدأ المتقدم وحده ، ولا أن يكون خبرا عن « نحن » و « أنت » جميعا ، لكون هذا الخبر مفردا ، ولا ينجر بالفرد عن الجمع ، ونظير هذا البيت فى حذف خبر السابق وذكر خبر الثانى قول الشاعر :

خليلى هل طب فإنى وأتما — وإن لم تبوحا بالهوى دنفان ؟

فإن قوله « دنفان » يتعين أن يكون خبرا عن « أتما » ولا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها ، ولا أن يكون خبرا لإن والاسم المرفوع بعدهما معا ، وذلك لأن « دنفان » مثنى واسم إن مفرد ، وهو مع الاسم المرفوع بعده جمع ، ولا يجوز أن ينجر بالمثنى عن المفرد ولا عن الجمع .

٤٨ — لم أجد هذا البيت فى نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة ، وهو من شواهد سيبويه ( ٣٨/١ ) ومفرداته ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح ، والاستشهاد به فى قوله « فكنت وكان غير غدور » فإن المؤلف قد زعم أن قوله « غير غدور » خبر لكان الثانية ، وأن الشاعر قد حذف خبر كان الأولى ارتكانا على انقها المعنى وأن السامع سيفهم أن أصل الكلام فكنت غير غدور وكان غير غدور ، لحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه ، فصار كما جاء فى كلام الشاعر ، اكن الذى ذكره للمؤلف ليس بالزعم ، بل يجوز أن يكون المذكور هو خبر كان الأولى ، وأن الشاعر قد حذف خبر =

فاستغنى بجبر الثاني عن الأول ، والشواهدُ على هذا النحو كثيرةٌ ؛ فدلَّ على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : ( حتى تَوَارَتْ بالحجاب ) يعني الشمس وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : ( كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ) يعني الأرض ، وكما قال الشاعر :

٤٩ — عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي : أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعني الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال ، فَلَانْ يجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغي أن لا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، فدلَّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

= كان الثانية لدلالة خبر الأولى عليه ، بل هذا — وهو أن يكون المذكور خبر كان الأولى والمخدوف هو خبر كان الثانية — هو الأولى ؛ لأنه هو الأكثر دورانا على ألسنة العرب وهذا في المواضع التي يحتمل الكلام فيها الوجهين جميعاً كما في هذا البيت ، أما المكان الذي يتعين فيه أحد الأمرين كالشواهد السابقة فإن الكلام يحمل على ما يتعين فيه ، وهذه اللفظة ترجح مذهب الكوفيين في كون العامل المتقدم أولى بالإعمال في لفظ المعمول ، نغني فيما لو احتمل الكلام إعمال كل منهما ، فتنبه لذلك .

٤٩ — هذا البيت هو البيت التاسع والثلاثون من معلقة طرفة بن العبد البكري ، وهو من أبيات في وصف ناقته . وقوله « على مثلها » يريد على مثل هذه الناقة الموصوفة ، وأمضى : أى أسير ، وقوله « ألا ليتني أفديك منها » الضمير عائد إلى الفلاة أى الصحراء وقد أتى بضمير الفلاة وإن لم يجر لها ذكر في الكلام قبل هذا ؛ لأن المراد يفهم من سياق الكلام ، ونظيره كما قال المؤلف قوله تعالى : ( حتى توارت بالحجاب ) فإن المراد والله أعلم حتى توارت الشمس وراء الأفق ، فأضمر في الفعل ضميراً يعود إلى الشمس وإن لم يجر لها ذكر في الكلام ارتكانا على أن السامع سيفهم المقصود ويعرف المراد من سياق الكلام ، وقول طرفة « ألا ليتني — إلخ » واقع موقع قوله : إنا هالكون لأن السير في هذه الصحراء شاق عسير لا يتيسر لأحد أن يمضي فيه ويستمر عليه

## ١٤ — مسألة

[ القول في نعم وبئس ، أفعلان هما أم أئمان ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعَمْ ، وَبِئْسَ » اسمان مُبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بنِعَمْ الرجلُ » قال حسان بن ثابت :

٥٠ — أَلَسْتُ بُنِعَمْ الْجَارُ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ      أَخَاقِلَةٌ أَوْ مُعَدِمٌ لِمَالٍ مُصْرِمًا

(١) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد ( ١١٧/٢ بولاق ) وشرح الأشموني ( ١٩٢/٤ وما بعدها بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ٢٣/٣ بولاق ) وشرح رضى الدين على الكافية ( ٢٨٩/٢ وما بعدها ) وشرح موفق الدين بن بعيش على الفصل ( ص ١٠٢٨ أوربة ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٤١ ط ليدن ) وشرحنا على شرح قطر الندى لابن هشام ( ص ٢٧ ط سنة ١٩٥٩ ) وشرح ابن عقيل على الألفية ( ١٢٧/٢ بتحقيقنا ) .

٥٠ — هذا البيت كما قال المؤلف — لحسان بن ثابت الأنصارى ، والجار : أراد به ههنا الذى يستجير به الناس من الفقر والحاجة فيزلون فى حماه ويستظلون بظله ويجعلون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته — ببناء الفعل للعلوم : أى يجعل القل يألف بيته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأخو القلة : الفقير الذى لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذى لا يجد شيئاً ، وأصله من الصرم الذى هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقة مصرمة ، التى انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شئ فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بنعم الجار » فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهر هذه العبارة فزعموا أن « نعم » = ( ٧ — الإنصاف ١ )

وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ « نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسَ الْعَيْرِ » وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ الْفَرَاءِ

= اسم بمعنى المدح بدليل دخول حرف الجر عليه ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، وربما استدلوا بقول الراجز :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

والبصريون يقولون : إن نعم وبئس فعلا جامدان ، بدليل دخول تاء التأنيث عليهما ، في نحو قوله صلى الله عليه وسلم « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » وأنت تقول : بئست المرأة حمالة الخطب ، وبدليل اقتران ضمائر الرفع المتصلة بهما ، تقول : نعم ، ونعموا ، وضمائر الرفع المتصلة لا تقترب من الأفعال ، وأما حرف الجر فقد يدخل في اللفظ على الفعل وعلى الحرف أيضا ، لكنه في التقدير داخل على الاسم ، فمثال دخوله على الفعل المتفق على فعليته قول الراجز ( انظر الشاهد رقم ٦٤ الآتي ) :

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا محالط الليان جانبه

ومثال دخوله على الحرف قولك « عجبت من أن تلعب » والفريقان متفقان على مجيء مثل ذلك عن العرب ، وهما أيضا متفقان على أن هذا الظاهر غير مرضي ، وأن الباء في قول الراجز « بنام صاحبه » لا بد أن تكون داخلة في التقدير على اسم محذوف ، وتقدير الكلام والله ما لي بليل مقول فيه نام صاحبه ، فمدخول الباء في البيت جملة تقع مقول قول محذوف ، وهذا القول المحذوف صفة لوصف محذوف أيضا ، وهذا الموصوف المحذوف هو مدخول الباء عند التحقيق ، فإذا كان هذا تأويل الفريقين في قول الراجز « بنام صاحبه » فليكن هو تأويل قول حسان « بنعم الجار » أي بجار مقول فيه نعم الجار ، وليكن هو تأويل قول الآخر « بنعم طير » إن سلمنا صحة هذه الرواية ، أي بطير مقول فيه نعم طير ، لكن هذه الرواية غير صحيحة ، والرواية الصحيحة « بنعم طير » بضم النون وسكون الميم - وهي رواية الكسائي ، وإذا كان دخول حرف الجر في ظاهر اللفظ على كلة لا يدل دلالة قاطعة على كونها اسما ، وكذلك غير حرف الجر من الحروف التي قلنا : إنها من خصائص الأسماء كحروف النداء ، وقد رأينا الاستعمال العربي الدائع يصل تاء التأنيث وضمائر الرفع الساكنة بكلمتي نعم وبئس من غير ضرورة ولا حاجة إلى تأويل ؛ فليكن الصحيح في هذه المسألة هو مذهب البصريين ، فاعرف ذلك .



أن أعرايبا بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرَتْهَا بكاء ، وِثْرُهَا سرقة » فأدخلوا عليهما حرف [٤٨] المحفّض ، ودُخُولُ حرفِ الحُفْضِ يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

• ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يا نِعَمَ المولى ويا نِعَمَ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا لما تَوَجَّه نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به - والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت - فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه ، كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السامى والحسن البصرى وحמיד الأعرج : ( أَلَا يَا اسْجُدُوا اللَّهَ ) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل :

٥١ — أَلَا يَا اسْمَى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيًّا نَاعِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

٥١ — هذا البيت كما قال المؤلف من كلام الأخطل التغلبي ، واسمه غياث بن الغوث ، وقد أنشده ابن منظور ( ع دى ) ونسبه إليه ، وقوله « عدى » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف ، وقد روى في بيت الأخطل هذا اللفظ بكسر العين وضمها ، وأنكر الأصمعي الضم إلا أن تقول « عداة » بالتاء في آخره ، وقوله « آخر الدهر » منصوب على تقدير نزع الحافض ، وأصله إلى آخر الدهر ، فحذف الحرف وأوصل الاسم الذى يشبه الفعل إلى المجرور فنصبه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ألا يا اسمى » فإن الفريقين الكوفيين والبصريين متفقون على أن « يا » حرف نداء ، وعلى أن حرف النداء مما يختص بالدخول على الاسم ، وقد دخل في هذا البيت على ما هو فعل أمر بالاتفاق ، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف ، وكأنه قد قال : ألا يا هند ، اسمى ، يا هند هند بنى بكر ، ونظير ذلك مما لم ينشده المؤلف قول الآخر :

أَلَا يَا اسْمَى ذَاتَ الدِّمَا يَجِجُ وَالْعَقْدُ      وَذَاتُ الثَّيَايَا الْغَرَّ وَالْفَاحِمُ الْجَعْدُ =

وقال الآخر ، وهو ذو الرُّمَّةِ :

٥٢ — أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارِمَى عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجَرُ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقال الآخر ، وهو المرقش :

٥٣ — أَلَا يَا أَسْمَى لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا

وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَضْلُكَ دَائِمًا

= وقول الكوفيين «إن هذا خاص بما إذا وقع بعد حرف النداء فعل أمر» غير صحيح فقد دخلت «يا» في اللفظ على أفعال غير فعل الأمر، وعلى الحرف أيضا، نحو قول الراجز :

يا ليتنى وأنت يالميس في بلدة ليس بها أنيس  
وقول الآخر :

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورعا  
وقول الآخر :

يا ليت أنا ضمنا سفينه حتى يعود الوصل كينونه  
وقول الآخر :

يا رب مثلك في النساء غريرة ييضاء قد متمتها بطلاق

وقد ورد مثل ذلك في أفصح الكلام ، فمن دخول « يا » على فعل الأمر قول الله تعالى : ( ألا يا اسجدوا لله ) ومن دخول « يا » على الحرف قوله سبحانه : ( يا ليتنى مت قبل هذا ) وقوله ( يا ليتنا نرد ولا نكذب ) وقوله : ( يا ليتنى كنت معهم ) وقوله : ( يا ليت قومي يعلمون ) .

٥٢ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد

الاشموني ( رقم ١١ ) وابن هشام في المغنى ( رقم ٤٠٢ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٨٢ ) وابن عقيل ( رقم ٦٢ ) والبلى - بكسر الباء مقصورا - مصدر بلى الثوب ونحوه يبلى بلاء وبلى ؛ إذ ارت وقدم ، ومنها : اسم الفاعل من قولك انهل المطر ، أى انسكب وانصب ، والجرجاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا ، والقطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله « يا اسلمى » حيث دخل حرف النداء في اللفظ على الفعل المنفق على فعليته ، ولم يخرج ذلك عن الفعلية ؛ لأن الكلام على تقدير اسم يدخل يا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا دارمية اسلمى دارمى - إلخ ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

٥٣ — هذا البيت كما قال المؤلف للمرقش ، والصرم - بالفتح وبالضم أيضا - المهجران والقطعية وبت أواصر الحبة والألفة ، و«فاطما» أراد يا فاطمة ، فحذف حرف النداء =

وقال الآخر :

٥٤ - أَلَا يَا أَسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينًا تَحِيَّةً مِنْ أُمْسَى إِلَيْكَ حَزِينًا

وقال الآخر ، وهو الكُمَيْتُ :

٥٥ - أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءٍ مِنْ تَرْبِ

أَلَا يَا أَسْلَمِي حُيَّيتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي

= ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به في قوله «ألا يا اسلمي» حيث دخل حرف النداء - وهو «يا» - في اللفظ على فعل متفق على فعليته ، وقد اتفق الفريقان على أن حرف النداء مما يختص به الاسم . فلزمهم أن يقدروا اسما يكون حرف النداء داخلا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا فاطمة اسلمي لا صرم لي - إلخ ، وهذا مما يؤنس بان يكون قول حسان بن ثابت «ألست بنعم الجار» الذي استدل به الكوفيون على أن نعم اسم - ليس مما يصح التمسك به ؛ لان الباء داخلة على اسم مقدر ، وأصل الكلام : ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، على ما قررناه سابقا .

٥٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وطمعني : أراد يا ظعينة ، بحذف حرف النداء ورخم الاسم المنادى بحذف التاء ، وجاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى فتحة النون التي كانت لها قبل الحذف ، وهذه الألف للاطلاق ، والظعينة : المرأة ما دامت في الهودج ، وقد تطلق على المرأة مطلقا ، وتحية : يجوز فيه النصب على أن يكون مفعولا مطلقا عامله محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : أحبك تحية ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قال : هذه تحية - إلخ ، والاستشهاد به في قوله «يا اسلمي» حيث اقترن حرف النداء - وهو «يا» - بكلمة وقع الإجماع على أنها فعل ؛ فدل على أن اقتران حرف النداء في اللفظ بكلمة ما لا يقطع بأنها اسم ، ويكون نظير ذلك أن اقتران حرف الجر بالكلمة لا يدل دلالة قاطعة على أن هذه الكلمة اسم ؛ لجواز أن يكون مدخول حرف الجر محذوفا من اللفظ ، كما أن مدخول حرف النداء في هذا البيت محذوف .

٥٥ - هذا البيت - كما قال المؤلف - من كلام الكميث بن زيد الأسدي ، والترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يساويك في سنك . والاستشهاد بالبيت في قوله «يا اسلمي» والقول فيه كالقول في الأبيات السابقة .

وقال الآخر ، وهو العجاجُ :

٥٦ — يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ أَسْلَمَى بِسْمِمْ وَعَنْ يَمِينِ سَمِمْ

وقال الآخر :

٥٧ — أَمْسَلَمْ يَا أَسْمَعَ يَا بَنَى كُلَّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الْأَرْضِ

[٤٩] أراد « يا هذا أسمع » . وقال الآخر :

٥٨ — وَقَالَتْ : أَلَا يَا أَسْمَعَ نَعِظُكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ : سَمِيعًا فَانْطِقِي وَأَصِيدِي

أراد « وقالت يا هذا اسمع » لحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

٥٦ — هذان بيتان من الرجز المشطور للعجاج بن ربيعة ، الراجز المشهور ، وقد أنشدها ابن منظور ( س م م ) ونسبهما إليه ، ووقع عنده « بسمسم أو عن يمين سمسم » وسمسم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة ، وفيها يقول طفيل الغنوي :

أسف على الأفلاج أئمن صوبه وأيسره يعلو مخارم سمسم

وموطن الاستشهاد قوله « يا سلمى » حيث اقترن حرف النداء بكلمة اتفق الفريقان على أنها فعل ، فكان مما لا بد منه تقدير اسم يقترن به حرف النداء ليصح قولهم : إن حرف النداء مما يختص بالأسماء ، وقد أرشد العجاج نفسه إلى هذا الاسم المقدّر ، فأنت تراه قد قال في صدر الشاهد « يادار سلمى » ثم قال « يا سلمى » فكأنه قال : يادار سلمى يادار سلمى سلمى ثم سلمى « والكلام فيه كالكلام فيما مر من الآيات

٥٧ — ورد هذا البيت في اللسان ( ن ف ض ) منسوباً إلى أبي نخيلة ، وقوله « أمسلم » الهمزة فيه لنداء القريب ، ومسلم — بفتح الميم الأولى — مرخم مسلمة ، وقوله « يا جبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة وتزعزعها أعاصير الاضطرابات ، أخذه من قوله تعالى : ( وألقى في الأرض رواسي أن تمتد بك ) . والاستشهاد بالبيت في قوله « يا اسمع » فإن حرف النداء — وهو « يا » — قد اقترن في هذه العبارة بكلمة اتفق الطرفان جميعاً على أنها فعل — وهي قوله « اسمع » — والكلام فيه نظير ما قلناه فيما قبله ، ورواية اللسان « أمسلم إني يا ابن — إلخ » ولا شاهد فيها .

٥٨ — وهذا البيت مما لم نثرله على نسبة إلى قائل معين ، وقوله « نعظك » مجزوم في جواب الأمر السابق عليه ، وكأنه قال : إن تسمع نعظك ، والخطبة — بضم =

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطبٌ ، والمأمور مخاطبٌ ، فحذفوا الأول من المخاطبتين اكتفاء بالثاني عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعلُ أمرٍ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ؛ فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى ، ولذلك لا يكاد يُوجَدُ في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : ( يا أيها الناس ضُربَ مثلاً ) شَفَعَهُ الأمرُ في قوله : ( فاستمعوا له ) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعَمَ خبر ؛ فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً .

١١ ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أسير »

= الخاء وتشديد الطاء — شبه القصة ، وهو أيضا الأمر ، ويقال : سمته خطة سوء ، وقال تأبط شرا :

هما خططنا إما إسار ومنة وإمامد ، واقتل بالحر أجدر  
وقوله « فقلت سميعا » ينتصب على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أو على أنه حال حذف عامله ، وتقدير الكلام : وجدتني سميعا ، أو لقيتني سميعا ، ونحو ذلك . والاستشهاد بالبيت في قوله « ألا يا سمع » والقول فيه كالقول في نظائره من الأبيات السابقة ونحوها . وكلها يدل على أن اقتران علامة من العلامات الدالة على اسمية الكلمة في اللفظ لا يدل دلالة قاطعة على اسميتها في اللفظ وفي التقدير جميعا ، فلا اقتران في اللفظ وحده غير كاف في القطع باسمية الكلمة ؛ لجواز أن يكون قد حذف من الكلام شيء يكون هو المقترب بهذه العلامة ، كما كان اقتران حرف النداء في هذه الشواهد واقتران حرف الجر في بيت حسان غير دليل على اسمية ما دخل عليه حرف النداء وحرف الجر ؛ لأن الكلام على تقدير محذوف البتة .

ولا « نعم الرجل غداً » وكذلك أيضاً لا تقول « بُس الرجل أمس » ولا « بُس الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب « نعيم الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلُ البتة ، فدلَّ على أنهما أَسْمَان ، وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلا ان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نِعْمًا رجلين ، ونِعْمُوا رجالا » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعم الرجل ، وبُس الغلام » والمضمر في نحو « نعم رجلاً زيد ، وبُس غلاماً [٥٠] عمرو » فدلَّ على أنهما فعلا .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلا ان اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة ، وبُسَّت الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعدَّاه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء يختص بها الفعل » ليس بصحيح ؛ لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم « رُبَّتْ ، وثُمَّتْ ، ولَاتَ » في قوله تعالى : ( فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ) قال الشاعر :

٥٩ — مَاوِيَّ بَلْ رُبَّمَا غَارَةٌ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

٥٩ — هذا البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ، وبروى صدره \* ماوى ياربتما غارة \* وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢١٦ ) وأنشده ابن منظور ( رب ب ) . والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أى أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللذعة » مأخوذ من قولك « لذعته النار تلذعه » من باب قطع - أى أحرقت ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتسكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لتترب الماء . وموطن الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « ربنا » حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقتنر إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد ، ونظير اقتران تاء التأنيث برب في هذا البيت اقترانها بها في قول الآخر وأنشده ابن منظور :

وربت سائل عنى حفى أعارت عينه أم لم تعارا

وبعض الكوفيين ينشد هذه الأبيات ونحوها لنقض دليل البصريين الذى استدلوأ به على أن نعم وبئس فعلان ، فيقولون : أنتم تستدلون على أن نعم وبئس فعلان باقتران كل واحدة من هاتين الكلمتين بتاء التأنيث ، وتزعمون أن تاء التأنيث مختصة بالدخول على الأفعال ، ولكننا لا نسلم أن كل ما تدخل عليه تاء التأنيث يكون فعلا ، بدليل أن هذه التاء قد دخلت على « ثم » وهو حرف عطف بالإجماع ، كما دخلت على « لا » وهو حرف نفى بالإجماع ، ودخلت على « رب » ونحن وأنتم متفقون على أنه ليس فعلا ، فيكون هذا نظير ما نقضتم به مذهبنا حيث قلتم : إن دخول حرف الجر على الكلمة لا يكون دليلا قاطعا على اسمية الكلمة ؛ لأن حرف الجر قد دخل في اللفظ على الفعل وعلى الحرف وإن حرف النداء الذى هو من خصائص الأسماء قد دخل في اللفظ على الفعل المتفق على فعليته وعلى الحرف المتفق على حرفيته ، وإذن فلم يتم دليلكم كما لم يتم دليلنا ، فما المرجح لمذهبكم على مذهبنا ؟ . وهذا كلام ظاهره صحيح ، ولكنه عند البحث والتحقيق لا ينهض ولا يستقيم ، ويبان ذلك من ثلاثة أوجه : الوجه الأول أن تاء التأنيث =

وقال الآخر :

٦٠ — مُتِمَّتْ قُمْنًا إِلَى جُرْدٍ مُسَوِّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لَا يَدِينُنَا مَنَادِيلٌ<sup>(١)</sup>

= التي تلحق الفعل والتي هي خاصة من خصائصه ساكنة ، تقول : قامت ، وقعدت ، وأقامت ، وسافرت ، فتجد تاء التأنيث اللاحقة لهذه الأفعال ساكنة ، بخلاف تاء التأنيث في ثمت وفي رب وت في لات ، فإنها متحركة مفتوحة ، فلما اختلفت التاء في هذه الكلمات عن التاء اللاحقة للأفعال دل على أنها ليست هي التاء التي نجعلها خاصة من خصائص الأفعال ، بدليل أننا نقول : إن تاء التأنيث المختصة بالأفعال هي تاء التأنيث الساكنة ، والوجه الثاني : أن تاء التأنيث اللاحقة للأفعال والتي هي خاصة من خصائص الفعل الماضي إنما تلحق الفعل لتدل على أن فاعله مؤنث ؛ فأنت تقول : قامت هند ، وقعدت فاطمة ، وأقامت سلمى ، وسافرت سعدى ، فتأتى بهذه انتاء ألبتة مع الفاعل المؤنث للفرق بين فعل المذكر وفعل المؤنث ؛ لأن بعض الأسماء يشترك في التسمية بها المذكر والمؤنث فلا يكفي ذكر هذه الأسماء من غير تأنيث الفعل للدلالة على أن المراد بها مؤنث ، أما التاء اللاحقة لرب ومم ولا فليست بهذه المنزلة ، بل المراد بها تأنيث اللفظ ، فلتكن انتاء التي هي من خصائص الأفعال هي التاء الدالة على تأنيث الفاعل الذي يسند الفعل المقترن بها إليه ، والوجه الثالث : أنا نقول : إن لحاق هذه التاء لهذه الحروف شاذ عن انقياس بالإجماع منا ومنكم ، والحكم فيما عدا هذه الكلمات المحفوظة المعروفة باق على أصله لا ينقضه شيء .

٦٠ — هذا البيت من قصيدة مستجادة لعبدة بن الطيب ، وهو شاعر مخضرم ، وقصيدته التي منها بيت الشاهد هي المفضلية رقم ٢٦ ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلمة ، والأعراف : جمع عرف - بالضم - وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والمناديل : جمع منديل ، وهو الذي تمسح به يديك من وضو الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلمة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بثم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف ، وقد بينا وجه الاستشهاد بذلك في شرح البيت السابق ، ونظير بيت عبدة هذا في اقتران ثم بقاء التأنيث قول شمر بن عمرو الحنفي ، وهو من شعر الأصمعيات :

ولقد مررت على اللثيم يسبنى فمضيت ثمت قلت : لا يعينى =



فلحاقها بالحرف يُبْطِل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتها هذه التاء كما لحقت رُبَّتْ وُثِمَتْ . هـذا على أن نعم وبئس لا تلزمها التاء بوقوع المؤنث بعدها كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة ، وقعد الجارية » لا يجوز في سَعَةِ الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حَسَنٌ في سَعَةِ الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذى ذكره ساقط ، وأما التاء التى اتصلت (رُبَّتْ وُثِمَتْ) وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التى فى نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن التاء فى « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل ، كما لحقت فى قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل ، والتاء فى « ربت ، وُثِمَتْ » لحقت لتأنيث الحرف ؛ لا لتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتْ رجلٌ أَهَنْتُ » كما تقول « رُبَّتْ امرأةٌ أَكْرَمْتُ » ولو كانت كالتاء فى نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر فى قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء فى رُبَّتْ [ ٥١ ] مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ، وأما « لَاتَ » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هى كلمة على حياها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب

= وقول الآخر وأنشده ابن منظور ( ب ي ع — ث م م ) :

\* ثَمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيعَ الشَّجَاعِ \*

وقول عمر بن أبى ربيعة ( د ٢٥٨ بتحقيقنا ) :

اسأليه ثَمَّتَ استمعى أينما أحق بالظلم ؟

من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربت وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن ؛ أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ؛ فاحتج بأنه سأل أبا فقمس الأسدي عنها فقال : « وَلَاه » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في رُبَّتْ وَثُمَّتْ ، ولا بمنزلة التاء في نعمت وبُست ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في ( لات حين ) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ؛ فيقولون : « فعلت هذا تَحِينَ كذا ، وتَأَوَّانَ كذا ، وتَأَلَّانَ » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعدي :

٦١ — الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ      وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ

٦١ — هذا البيت لأبي وجزة كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ي ن ) عن ابن سيده وعن الجوهري ، ونسبه في المرتين لأبي وجزة ، وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

العاطفون تحين مامن عاطف      والسبغون يدا إذا ما أنعموا  
والمانعون من المضيفة جارهم      والحاملون إذا العشرة تغرم  
واللاحقون جفانهم قمع الذرى      والمطعمون زمان أين المطعم

والاستشهاد بالبيت في قوله « العاطفون تحين » وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما — وهو الذي ذكره المؤلف ههنا — أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وأصل هذا الرأى لأبي زيد ، زعم أنه سمع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل بعض الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء » اهـ . والرأى الثاني : أن هذه التاء زائدة في قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفون تَحِينَ — إلخ » وقد ذكر هذا الرأى ابن سيده بعد أن ذكر الرأى الأول عن أبي زيد ، قال : « وقيل : أراد العاطفونه ، فأجراه في الوصل على حد ما يكون عليه في الوقف ، وذلك أنه يقال في الوقف : هؤلاء مسلمونه ، وضاربونه ، فتلحق الهاء لبيان حركة النون كما أنشدوا :  
أهكذا ياطيب تفعلونه      أعللا ونحن منهلونه =

وقال أبو زيد الطائي :

٦٢ — طَابُوا صُاحِبَنَا وَلَا تَأَوَّنِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

= فصار التقدير : العاطفونه ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث ، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاء ، كما تقول : هذا طلحة ، فإذا وصلت صارت الهاء تاء فقلت : هذا طلحتنا ، فعلى هذا قل : العاطفونة ، وفتحت التاء كما فتحت في آخر رب ت وثمت وذيت وكيت « اه . وقال ابن برى في بيت أبي وجزة : « هذه الهاء هي هاء السكت اضطر إلى تحركها ، قال : ومثله :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما» اه وزيد أن نبين لك أن هذه الهاء في قول أبي وجزة « العاطفونه » وفي تمثيل ابن سيده بقوله « هؤلاء مسلمونه » و « ضاربونه » ليست هاء ضمير الغائب على ما قد يتسرب إلى ذهنك ، وذلك أن هذه الهاءات لو كانت ضمائر لكان الاسم مضافا إليها ، فكان يجب أن تحذف النون التي تلي علامة الإعراب وهي الواو في كل هذه الأمثلة ، لما تعرف من أنه يحذف للاضافة تنوين الاسم المفرد ونون المثني وجمع المذكر السالم ، فتنبه لهذا ، على أن من هذه المثل ما لا يتعدى بنفسه مثل « الآمرونه » في البيت الذي أنشده ابن برى ، وإنما يتعدى بالباء إلى المأمور به ، فتقول : أمرته بكذا ، ولا تقول : أمرته كذا ، إلا على التوسع كما جاء في قول الشاعر :

أمرتك الخير ، فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

٦٢ — هذا البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد مغنى اللبيب ( رقم ٤١٦ ) وشواهد الأشموني ( رقم ٢٢٩ ) والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ؛ أحدهما : أنها مزيدة على لالتافية ، وأنها نظير التاء في رب ت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأى الثاني أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن قليل : تالآن ، وقيل : تلان ، على ما رواه أبو زيد ، وقد ذكرنا ذلك في شرح الشاهد السابق ( رقم ٦١ ) وهذا هو الوجه الذي روى المؤلف البيت في هذا الموضع لتقريره . ثم إن في جر « أوان » أربعة آراء للعلماء ، الاول : أن « لات » في هذا ونحوه عاملة الجر ، وكلمة « أوان » مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وتنوينها تنوين التكمين الذي يلحق الأسماء العربية ، وهذا رأى الفراء ، ولا يجرى إلا على أن التاء متصلة بلا ، والرأى الثاني : أن « لات » =

وقال الآخر :

٦٣ - نَوَلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جَمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا

واحتجَّ بمحدث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقبَ عثمان فقال له « اذهب بها تَالَانِ إِلَى أَصْحَابِكَ » واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تَحِينَ) فدلَّ على ما قلناه .

= ههنا حرف نفي يعمل عمل إن ويدل على نفي الجنس ، و « أوان » في هذا البيت مبنى لا معرب ، وبناءؤه على السكون الذي هو الأصل في المبنيات ، ولكنه لما اجتمع ساكنان : سكون البناء ، وسكون الألف السابقة ، كسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ثم نون للضرورة ، والرأى الثالث : أن « لات » حرف نفي ، و « أوان » مبنى على الكسر تشبيها له بنزال ونحوه لأنه على وزنه ، وتنوينه للضرورة أيضا ، وهذان الرأيان يجريان على أن التاء مزيدة على « لات » ويجريان أيضا على أن التاء مزيدة على أوان ، وعليه يكون العامل هو « لا » النافية للجنس ، والرأى الرابع : أن تكون « لا » نافية ، والتاء مزيدة على « أوان » وتأوان : مجرور بحرف جر محذوف ، وحرف الجر هو من الاستغراقية ، وكأنه قال : لا من أوان صلح لهم ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع .

٦٣ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ي ن) ولم يعزه لقائل معين ، و « نولى » أصل معناه أعطى وامنحى ، وأراد هنا صلينى وكفى عن الهجر ، وما يؤدي هذا المعنى ، والنأى : البعد والفراق ، و « جمانا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « جمانة » فرخمه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تالانا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله وفي حديث ابن عمر « اذهب بها تالآن معك » قال أبو زيد : سمعت من يقول « حسبك تالان » يريد الآن ، فزاد التاء ، وقال ابن سيده في بيت الشاهد : أراد الآن ، فزاد التاء ، وألقى حركة الهمزة على ما قبلها . اهـ .

وقولهم « إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و « قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يحز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أى جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم » أى [٥٢] الدراهم والدنانير ، وكقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : ( لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ) أراد الناس ، وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجمع يجوز تذكرُ أفعالها وتأنيثُها ؛ فلهذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث من حذفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة » ، وما قام إلا الجارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية .

قلنا : هذا مُسَلَّمٌ ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شَحْمًا » في قولك « تَقَقَّأ الكَبْشُ شَحْمًا » غيرُ فاعِلٍ ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قعدَ إلا المرأة » تنبيهاً على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة ها هنا

توجب بناءهما . وهذا تمسكٌ باستصحابِ الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

\* أَلَسْتُ بِنِعَمَ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتَهُ \* [٥٠]

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير ، وقول الآخر : والله ما هي بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، قال الراجز :

٦٤ — وَاللَّهِ مَا كَلَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ وَلَا مُحَاطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

٦٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ن و م) ولم يغزه ، وهو من شواهد الأثموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) وابن هشام في شرح قطر الندى (رقم ٨) والرضي في باب أفعال المدح ، وانظر الخزانة (١٠٦/٤) ويروى صدره :

\* والله ما زيد بنام صاحبه \*

والليان - بفتح اللام والياء جميعا - أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين لنا وليانا ؛ إذا سهل . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بنام » حيث دخل حرف الجر - وهو الباء - على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون معمولاً لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن نعم وبئس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً ؛ لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره مؤلف الكتاب في هذا البيت أحد رأيين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاية ابن منظور ، وخلاصته أن « نام » ليس فعلاً باقياً على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علماً ، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل ، وأنت خير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تضاف إليها الأسماء كما قال الشاعر :

[٥٣] ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجوز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

\* أَلَسْتُ بِنَعَمٍ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ \* [٥٠]

ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بئس العير » [ نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير ] وكذلك التقدير في قول الآخر « والله ما هي بنعم المولودة » والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله ما ليلى بايلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : ( أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ) أى دُرُوعاً سابغاتٍ ، وكقوله تعالى : ( وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ ) أى المِلَّةَ القيمة ؛ فصار التقدير فيها أَلَسْتُ بِمَقُولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقولٍ فيه بئس العير ، وما هي بمَقُولٍ فيها نعم المولودة ، وما ليلى بِمَقُولٍ فيه نام صاحبه ، ثم حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكىَّ بها مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيراً كما يذكرك كثيراً ، قال الله تعالى : ( وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ

= كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَسْكَحُونَهَا بنى شاب قرناها تصر وتخلب

فقول الشاعر هنا « نام صاحبه » مثل قول الشاعر « شاب قرناها » وهذا التخريج إنما ذهب إليه من روى في بيت الشاهد \* والله ما زيد بنام صاحبه \* فكأنه قال : ما زيد بهذا الرجل المسمى نام صاحبه ، إلا أن قوله بعد ذلك « ولا محالط الليان » لا يلتئم مع الكلام السابق ، على هذا التخريج ، فإنه يسأل : على م يعطف قوله « ولا محالط الليان » ؟ فإنه لا يجوز حينئذ أن يعطف على « نام صاحبه » لكونه في هذه الحالة ليس صفة ، إلا إذا لحظت معناه الأول قبل أن يصير علماً ، ولهذا استبعد جماعة من العلماء أن يكون « نام صاحبه » في هذا البيت علماً .

مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ) أى يقولون : ما نعبدهم ، وقال تعالى :  
 ( الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ  
 وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ) أى : يقولون  
 ربنا ، وقال تعالى : ( وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ )  
 أى يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : ( وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ  
 الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ) أى يقولون : ربنا ؛ وقال تعالى :  
 ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) أى يقال لهم :  
 أ كفرتم ، وقال تعالى : ( فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ) أى تقولون :  
 إنا لمغرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره  
 حذفوا الصفة التي هي مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً  
 على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت [٥٤] داخلةً على  
 غيره تقديراً في قوله :

٦٥ — مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ ،  
 وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرُ

٦٥ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب  
 (رقم ٢٦٦) والأشموني (رقم ٧٩١ بتحقيقنا) وشواهد الرضى ، وقال البغدادى (٣١٢/٢)  
 «لم يعرف له قائل» والسهم : واحد السهام ، وهى النبال ، وهو أيضاً حجر يوضع فوق باب  
 بيت بينى لاصطياد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء  
 — بفتح فسكون — القوس إذا كانت واسعة المقبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والضمير  
 المستتر في «ترمى» راجع على الكبداء التى هى القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رميةً وأكثرهم  
 إصابةً للهدف ، والاستشهاد بالبيت في قوله «بكفى كان من أرمى البشر» حيث حذف =



\* جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ \*

أى : بِكَفِّيْ رَجُلٍ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ، فحذف الموصوف الذى هو « رجل » وأقام الجملة بمقامه ، ف وقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديرًا ، فكذلك ها هنا : دخل حرفُ الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلاً على غيره تقديرًا .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصَفًا فى نحو قوله :

\* جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطَّ \* — ٦٦

= الموصوف وأبقى صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذى يضاف قوله « بكفى » إليه ، وأما الصفة فى جملة « كان من أرمى البشر » ويجوز لك أن تعتبر « كان » زائدة لاتعمل شيئاً ؛ لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جازاً ومجروراً وهما النعت ومنعوتة ، وعلى هذا يكون قوله « من أرمى البشر » جازاً ومجروراً متعلّقاً بمحذوف نعت للنعوت المحذوف .

٦٦ — ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلاً عساهم أن يجيئوه بقره ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بتنا بحسان ومعزاه تظ      تلحس أذنيه ، وحينا تمتخط  
مازلت أسى بينهم وألتبط      حتى إذا جن الظلام واختلط  
\* جاءوا بمذق هل رأيت الذُّبَّ قَطَّ \*

وقد أنشده ابن منظور (ضى ح) ولم يعزه إلى معين ، والبيت من شواهد الأشونى (رقم ٨٧٤) وابن عقيل (رقم ٢٨٧) وأوضح المسالك (رقم ٢٩٤) ومنغى اللبيب (رقم ٤٠٨) والرضى فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت ، وشرحه البغدادى (٢٧٥/١) . وحسان : جعله البغدادى اسم رجل ، وقيل : هو موضع بين دير العاقول وواسط ، والصواب ما قلّه البغدادى ؛ لقوله فيما بعد « تلحس أذنيه » وتظ : تصوت ، وجن الظلام : ستر كل شيء ، والمذق : اللبن إذا كثر خلطه بالماء ، ويروى « بضيح » وهى الرواية التى حكها المؤلف ، والضّيح - بفتح الضاد وسكون الياء -

فقوله « هل رأيت الذئب قط » جملة استفهامية في موضع وصفٍ لضريحٍ ، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال: جاءوا بضريحٍ يقول مَنْ رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالا في قوله :

٦٧ — بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسُ أَمْرَسِ  
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ ، وَإِمَّا أَقْعَنْسِ

== هو اللبن الرقيق الذى خلط كثيراً بالماء ، ومحل الاستشهاد بالبيت في قوله « بضريح هل رأيت - إلخ » فإن ظاهر هذه العبارة يفيد أن الجملة الإنشائية - وهى جملة الاستفهام التى هى قوله « هل رأيت الذئب قط » - قد وقعت نعتاً للنكرة التى هى قوله « مذق » أو « ضيخ » ولما كان العلماء جميعاً متفقين على أن الجملة الإنشائية لا يجوز أن تقع نعتاً للنكرة فإنهم اتفقوا جميعاً على أن هذا الظاهر في هذا البيت ونحوه غير مراد ، ومن أجل ذلك اتفقوا على أن جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر هو الذى يقع نعتاً لهذه النكرة ، وأصل الكلام : جاءوا بضريح مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

٦٧ — أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ق ع س - م ر س ) ولم يعزها إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أَمْرَس » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الجبل يمرس مرسا » وهو أن يقع الجبل في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أَمْرَسَ الجبل يمرسه ، مثل أكرمته يكرمه » إذا أعاده إلى موضعه وتأمر من ذلك فتقول « أَمْرَسَ جبلك ، على مثال أكرم ضيفك » أى أعده إلى مجراه ، والقعو - بفتح القاف وسكون العين المهملة - هو أحد خشبتين يكتفان البكرة وفيهما المحور ، وهما قعوان ، وقيل : القعوان الحديدتان اللتان تجرى البكرة بينهما ، وقال الأصمى : إذا كان ما تجرى البكرة وتدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعو ، واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَقْعَنْسِ » قال ابن منظور : إن استقى المستقى ببكرة فوق جبلها في غير موضعه قيل له : أَمْرَسَ ، أى أعد جبلك إلى موضعه ، وإن كان يستقى بغير البكرة ومتع حتى أوجعه ظهره فيقال له : اقعنسس واجذب الدلو ، والاستشهاد ==

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس ، ذمّ مقاما يقال له ذلك فيه ،  
و « أمرس » أعيد الحبل إلى موضعه من البكرة .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أما كتبها لسعة اللغة ؛ وحسن ذلك ما ذكرناه  
من إضمار القول ؛ فدلّ على أن ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة  
يُسند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير » فنقول : المقصود  
بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرفُ النداء فعلَ أمر »  
فليس بصحيح ؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى في امتناع مجيء كل  
واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسمٌ يتوجه النداء إليه ، والذي

= بالبيت في قوله « بئس مقام الشيخ أمرس أمرس » فإن قوله « أمرس » جملة إنشائية  
لكونها مؤلفة من فعل أمر وفاعله وهو الضمير المستتر فيه وجوباً ، وقد وقعت هذه  
الجملة حالا في ظاهر الأمر ، وما كان العلماء لا يحيزون مجيء الجملة الإنشائية حالا ،  
إلا من لا يعتد بقوله ، فقد جعلوا هذه الجملة معمولة لعامل محذوف هو الذى يقع حالا ،  
وتقدير الكلام : بئس مقام الشيخ مقولا فيه : أمرس أمرس ، وصاحب الحال هو  
قوله « الشيخ » المضاف إليه ، وفي كلام ابن منظور ما يفيد أن هذه الجملة الإنشائية  
معمولة لعامل محذوف يقع نعتا لمخصوص بالذم ، وكأنه قال : بئس مقام الشيخ مقام مقول  
له فيه أمرس أمرس ، وهو كلام مستقيم ؛ فإن مجيء بئس وفاعلهما في أول الكلام يرشح  
لمجيء المخصوص بالذم ؛ لأنه هو الذى جرت عادتهم في هذا الأسلوب أن يأتوا به ، ولو  
قلت : إن هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع تمييزاً ، وإن التقدير : بئس مقام الشيخ مقاما  
مقولا له فيه أمرس أمرس ، لم تكن قد أبعدت ، والاستشهاد على أية هذه الأحوال  
الثلاثة جار مؤد للغرض الذى يريد المؤلف ، فإنه يقصد إلى أن يقول : إن من سنن  
العرب في كلامهم أن يحذفوا الكلمة من الكلام وخاصة ما كان من مادة القول - وهم  
يريدونها ، وإن ذلك واقع في أساليب كثيرة من أساليبهم .

يدلُّ على أنه لافرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف  
المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء [٥٥] بتقدير حذف المنادى ،  
قال الشاعر :

٦٨ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَنْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد : ياهؤلاء لعنة الله على سمان ، وقال الآخر :

٦٩ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلِ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخُزْمِ

٦٨ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ٦٢٠ ) وهو من  
شواهد سيويه ( ٣٢٠ / ١ ) وابن يعش ( ص ١١٧٣ ) . والاستشهاد به في قوله « يالجنة  
الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار  
والمحروور الذي هو قوله « على سمان » وذلك مبنى على أن الرواية برفع « لعنة الله »  
فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى  
يا أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : ياهؤلاء أستدعى لعنة الله ، ويكون الجار والمحروور  
متعلقا باللجنة ، وهذا أحد تخرجات ثلاثة في البيت ، والتخريج الثاني : أن تعتبر « يا »  
لمجرد التنبيه ، والثالث - ولا يتم إلا على رواية النصب - أن تكون اللعنة نفسها هي  
المنادى ، وكأنه قال : يالجنة الله انصبي على سمان ، كما نودي الأسف في قوله تعالى :  
( يا أسفا على يوسف ) وكما نوديت الحسرة في قوله تعالى : ( يا حسرة على العباد ) وفي  
قوله سبحانه ( يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله )

٦٩ — هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، ودارة أمه ، وقد أنشده  
ابن منظور ( خ ز م ) ونسبه إليه . والرقم - بفتح الراء والقاف جميعا - جمع رقعة ، والرقعة :  
نبات يقال إنه الحجازي ، وقيل : الرقعة من العشب العظيم تنبت متسطحة وهي من أول  
العشب خروجا ، تنبت في السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحмир : جمع  
حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء ، وقيل أبو النجم :

\* نبسح كلاب الشاء عن وقيرها \*

والخزيم - بضم الخاء والزاي جميعا - جمع خزيمة ، وهي البقرة ، والاستشهاد به  
في قوله « يالجنة الله » وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

وقال الآخر :

٧٠ — يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنَى السَّعَلَاتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ

أراد بالنات الناسَ فحول السين تاء ، وقال الآخر :

٧١ — يَا قَاتَلَ اللَّهُ صَبِيئَانَا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

٧٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لعلاء بن أرقم الشكري أحد

شعراء الجاهلية ، وهما من شواهد شرح الرضى على شافية ابن الحاجب ( رقم ٢٢٣ )

وشرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش ( ص ١٣٨٠ أوربة ) وقد أنشدهما مع ثالث

ابن منظور تبعاً للجوهري ( ن و ت - س ي ن ) ونسبهما في المرتين لعلاء بن أرقم ،

والرواية عنده - وهى المشهورة فى كتب الصرف - هكذا :

يا قبح الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

\* غير أعفاء ولا أكيات \*

و « قبح الله فلانا » أى نحاه وأبعده عن الخير ، ويروى « يا قاتل الله » وهو دعاء

بالمهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهمله - أنثى الغول ، ويقال : هى

ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة فأقامت دهرها فى بنى تميم

وأولدها عمرو وأولادا ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولوجعلته

معطوفا عليه بعاطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و « النات » أراد به الناس ،

و « أكيات » أراد به الأكياس : جمع كيس ، وهو الحاذق الفطن . ومحل الاستشهاد به

ههنا قوله « يا قبح الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان

على أن المنادى لا يكون جملة ؛ فلزمهما جميعا أن يقدرأ اسما مفردا ليكون هو المنادى بهذا

الحرف ، وأصل الكلام عندهم : يا قوم قبح الله ، أو يا هؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك .

وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه ، والثانى أن « يا » ههنا حرف تنبيه ، لا حرف

نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية ، ونظير هذا البيت قول جرير :

يا حبذا جبل الريان من بلدنا وحبذا ساكن الريان من كانا

وقول الفرزدق :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

٧١ — هذا البيت للقتال الكلابى ، واسمه عبيد بن المضر جى ، وقد أنشده ابن

منظور ( ه ن ب ر ) ونسبه إليه ، وأنشد بعده :

==

وهي جملة خبرية ، فدلَّ على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم « يَا نِعَمَ الْمَوْلَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرِ » .  
والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمْلَ لا تُنَادَى ؛ وأجمعنا على أن « نِعَمَ الرَّجُلِ » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولنا « يا زيد منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يا نعم الرجل » إلا على تقدير حذف المنادى على ما بيننا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى » قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : ( يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ) وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَفِئَكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ) وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ؟ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

= من كل أعلم مشقوق وتيرته لم يوف خمسة أشبار بشار .  
وقال بعد إنشاد البيتين « وروى ياقبج الله ضبعانا ، وفي شعره : من زند لها حارى ، والحارى : الناقص ، والوارى : السمين ، والأعلم : المشقوق الشفة العليا ، والوتيرة : إطار الشفة ، وأبو الهنبر : الضبعان ، ثم قال : وأم الهنبر : الضبع ، وقيل : هي الحمارة الأهلية ، والهنبر - بوزن الخنصر ، بكسر أول وثالثه - ولد الضبع ، ويقال الهنبر الجحش » اهـ . ومحل الاستشهاد قوله « يقاتل الله - إلخ » واقول فيه كالتقول في الشاهد السابق .

آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ ؟ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( يَا أَبَتِ لِمَ تَقْبِذُ مَا لَا [٥٦] يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ) ، وقال تعالى في موضع آخر : ( وَيَا قَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ) إلى غير ذلك من المواضع ؛ فإذا كثرت مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ في الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ؛ فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا ببس الغلام غداً ، ولا يجوز تصرفهما » فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي ، وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « ببس » موضوع لغاية الذم ؛ فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في المدح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرَّجُلِ » فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب ، وهي رواية شاذة ، ولئن صحت فليس فيها حجة ؛ لأن نَعِيمَ أصله نَعِمَ على وزن فعل - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ  
نَفَى الدَّرَاهِمِ - تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ [١٣]

أراد الدراهم والصيارف ، والذي يدل على أن أصل نَعِمَ نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - على الأصل ، ونَعَمَ - بفتح النون وسكون العين - ونَعِمَ - بكسر النون والعين - ونَعِمَ - بكسر النون وسكون العين .

فمن قال نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وخلف ( فَنَعِمًا ) - بفتح النون وكسر العين - وكما قال طرفة :

٧٢ — مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ

٧٢ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكري (د ٧٣) وقد أنشده الرضى في شرح الكافية (٢٩٠/٢) وشرحه البغدادي في الخزانة (١٠١/٤) وابن منظور في اللسان (ن ع م) وقد اختلفت الرواية في صدر هذا البيت اختلافا كثيرا ؛ فيروى :  
\* ما أقلت قدم ناعلها \*

وهى رواية المؤلف هنا ، وىروى :

\* ما أقلت قدماى إنهم \*

وهى رواية ابن منظور ، وىروى :

\* ما أقلت قدماى إنهم \*

وعلى الروايتين الأخيرتين يكون مفعول أقلت محذوفا ، والتقدير : ما أقلتنى قدماى ، أو ما أقلتنى قدماى ، و« ما » مصدرية ظرفية ، وأقلت : معناه حملت أورفعت ، واقدم - بالتحريك - الرجل ، والناعل : لا بس النعل ، وجملة « إنهم نعم الساعون - الخ » للتعليل ، والساعون : جمع ساع ، والأمر المبر : الذى يعجز الناس عن دفعه ؛ لأنه يفوق طاقتهم ويزيد على قدر ما يحتملونه ، وىروى :

\* نعم الساعون فى القوم الشطر \*

والشطر - بضم الشين والطاء جميعا - جمع شطير ، ويراد به هنا الغرباء ، وأصل الشطير الناحية ، وسمى الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ فى ناحية من نواحي الأرض ، والاستشهاد به فى قوله « نعم الساعون » حيث استعمل هذا الفعل على ماهو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين ، على مثال علم وفهم وضحك ، وإنما قالوا فيه « نعم » بكسر النون وسكون العين للتخفيف ، وذلك أن حرف الحلق فى ذاته ثقيل ، والكسرة ثقيلة أيضا ، ولهذا يفر العرب فى كل كلمة ثلاثية مفتوحة الأول مكسورة الثانى إذا كان الحرف الثانى من حروف الحلق - وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء - إلى تغيير هذه الزنة إلى واحد من ثلاثة أوزان : الأول أن يسكنوا الحرف المكسور ويقوا ماعدها على حاله ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس - بفتح أوائل هذه الأفعال وسكون ثانيها ، والثانى : أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن يتقلوا كسرتة إلى الحرف الأول ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس - بكسر أوائل هذه الكلمات وسكون ثانيها - والثالث : أن يبقوا الثانى مكسورا على حاله ، ويكسروا =



وَمَنْ قَالَ نَعَمْ — بفتح النون وسكون العين — حذف كسرة العين ،  
 كقراءة يحيى بن وثَّابٍ ( فَنَعَمْ عُقْبَى الدَّارِ ) بفتح النون وسكون العين ، وكما  
 قال الشاعر :

٧٣ — فَإِنْ أَهْجُهُ يَصْجَرُ كَمَا صَجَرَ بَازِلٌ  
 مِنْ الْأُذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

== الأول إتباعا لثانيه ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبئس — بكسر أوائل هذه  
 الكلمات وكسر ثانيها أيضا ، فإن قلت : فقد ذكرت أن الكسرة ثقيلة ، وهم إنما خرجوا  
 بهذا النوع من الكلمات عن أوزانها الأصلية إلى أوزان أخرى غير أصلية قصدا إلى  
 التخفيف ، وفرارا من الثقل الذى جلبه أمران : كون ثانى الكلمة من حروف الحلق المستقلة  
 التى يشبه النطق بها التروع ، وكون هذا الحرف مكسورا ، فكيف يحيثون بكسرة  
 أخرى وهى ثقيلة فيزيدوا الكلمة ثقلا ؟ فالجواب عن هذا أن من أسباب الثقل  
 الخروج من الشيء إلى ما يخالفه ؛ ففي « نعم » بكسر النون والعين جميعا نوع من الثقل  
 ونوع من التخفيف ، أما الثقل فنأجم عن الكسر ، وأما التخفيف فننشؤه أن اللسان  
 حين ينطق بالنون مكسورة ثم يأتى بالعين مكسورة أيضا قد خرج من شيء إلى ما يشبهه  
 ويوائمه فليس بحاجة إلى تغيير ضغطه وحركته ، أما حين ينتقل من النون المفتوحة إلى  
 العين المكسورة فإنه ينتقل من الشيء إلى ما يغايره ويخالفه فهو مضطر إلى أن يغير  
 ضغطه وحركته ؛ فلهذا كان نعم بكسر أوله وثانيه أخف من نعم بفتح أوله وكسر ثانيه ،  
 فاعرف ذلك وتنبه له والله يرشدك .

٧٣ — هذا البيت للأخطل التغلبي ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل ، وقد  
 أنشده صاحب اللسان ( ض ج ر ) وصاحب الكشف في تفسير سورة النساء ( ١ / ١٨٣ )  
 بولاق ( وضجر — بوزن علم فى الأصل ، وخفف هنا بإسكان ثانيه — أى قلق  
 وتبرم وضائق نفسه ، والبازل : من الجمال الذى انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه  
 التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء ، والأدم : الأسمر اللون ، ودبرت : أصله  
 بوزن فرح ، وخفف هنا بإسكان ثانيه ، ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد فى الوزن  
 وفى المعنى ، وصفحته : جانباه ، وغاربه : أعلاه ، والاستنهاد به فى قوله « ضجر »  
 وقوله « دبرت » فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الاول مكسور الثانى ،  
 وقد خففه الشاعر بإسكان ثانيه ؛ لأن الكسرة كما قلنا ثقيلة وهم يطلبون التخفيف =

أراد « ضَجَرَ ، وَدَبَّرَتْ » فحذف ، وقال الآخر :  
٧٤ — إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشَبَتْ لَهُ الْأُظْفَارُ تَرُكْ لَهُ الْمَدَارُ

أراد « نَشَبَتْ ، وَتَرُكْ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :  
٧٥ — \* هَيَّجَهَا نَضْحٌ مِّنَ الطَّلِّ سَحَرٌ \*

[٥٧] وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرَ  
لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ أَنْعَصَرَ

= ما أمكن ، ولهذا لو كان ثاني الكلمة اثنائية مفتوحا مثل كتب وضرب ونصر لم يلجئوا إلى تخفيفها بإسكان ثانيها ؛ لأن الفتحة في نفسها خفيفة وأول الفعل مفتوح فالخفة حاصلة ، فلا يرون أن بهم حاجة إلى تغيير زنة الكلمة .

٧٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهدرت : أصله قولهم « هدر البعير » إذا ردد صوته في حنجرتة ، والشقاشق : جمع شقشقة — بكسر الشينين جميعا — وأصله شيء كالرئة يخرج البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذي يخطب فيجيد : هدرت شقشقته ، وهدرت شقشقه ، وخطب أمير المؤمنين على بن أبي طالب خطبة مشتملة على كثير من الحكم ، فقال له ابن عباس : لو اضطردت خطبتك من حيث أفضيت ، فقال له : هيات ، تلك شقشقة هدرت ثم قرت ، وسما هذه الخطبة « الشقشقية » بسبب هذه العبارة ، وقالوا « فلان شقشقة قومه » يريدون أنه شريفهم وفصيحتهم ، ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين — ومعناه علقته ، وقد خففه ههنا بإسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر ، وهو ما يجري عليه غالبا . والاستشهاء بالبيت في قوله « ونشبت » وقوله « ترك » فإن أصل الفعل الأول مكسور الشين مبني للمعلوم فسكن الشاعر شينه قصدا إلى التخفيف ، وأصل الفعل الثاني « ترك » بضم أوله وكسر ثانيه مبني للمجهول ، فسكن الراء للتخفيف أيضا .

٧٥ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور قائلها أبو النجم العجلي كما قال المؤلف وقد أنشد ثالثها — وفيه محل الاستشهاد — ابن منظور (ع ص ر) ونسبه إلى أبي النجم ، والنضج — بالفتح — أصله رشاش الماء ، والطل : المطر الضعيف ، واندى — بفتح النون مقصورا — المطر ، والبان : شجر سبط القوام لين الورق يشبه به =

أراد «عَصِرَ» وقال الآخر :

٧٦ — \* رُجِمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ \*

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

٧٧ — \* وَنُفِخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا \*

أراد «وَنُفِخُوا» .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون والعين - كسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة ( الحمد لله ) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة ( الحمد لله ) بضم اللام اتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم «مِنْتِنِ» بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً «مُنْتِنِ» بضم التاء اتباعاً لضمة الميم .

= قدود الحسان ، له زهرة طيبة الريح ، والمسك معروف ، والاستشهاد بالبيت في قوله «عصر» فإن أصله بضم العين وكسر الصاد ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الصاد .

٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ورجم : فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى اقتل في مواضع كثيرة ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «رجم» وقد بينا وجهه .

٧٧ — هذا عجز بيت من كلام القطامي ، وصدره قوله :

\* ألم يخز التفريق جند كسرى \*

وقد أنشده ابن منظور ( ن ف خ ) ونسبه للقطامي ، والمدائن : جمع مدينة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « ونفخوا » فإن أصله فعل ماض مبني للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - إلى النون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها نَعِمَ عَلَى وزن فَعِلَ ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِلَ من من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَعِذْ وَفِئْذِ وَفِئْذِ وَفِئْذِ ، والفعل نحو : قد شَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الأسمية ؛ فدل على أنهما فعلان لا اسمان ، والله أعلم .

## ١٥ - مسألة

[ القول في « أَفْعَلْ » في التعجب ، اسمٌ هو أو فعل ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أن أَفْعَلْ في التعجب نحو « ما أَحْسَنَ زيداً » اسمٌ . وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسمٌ أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب ( م ل ح ) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفصل ( ١٠٤١ ) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٢٨٥/٢ ) وشرح الأشموني ( ١٦٧/٤ ) بتحقيقنا وحاشية الصبان ( ١٦/٣ بولاق ) والتصريح للشيخ خالد ( ١٠٨/٢ بولاق ) ومغنى اللبيب لابن هشام ( ص ٦٨٢ بتحقيقنا ) وسر العربية ( ٤٧ )

[ ٥٨ ] ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يَدْخُلُه التصغير ،  
والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

٧٨ - يَآمَأُ أُمَيْلِحَ غَزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَاوِيَّائِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ  
فَأُمَيْلِحَ : تصغير أُمَاح ، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وَسَعَةِ الكلام .

٧٨ - استشهد بهذا البيت كثير من النحاة وأهل اللغة منهم ابن منظور ( م ل ح ) وابن  
يعيش ( ص ١٠٤٢ ) والأشعري ( رقم ٧٣٥ ) وابن هشام في المغني ( رقم ٩٣٧ ) والرضي ،  
وشرحه البغدادى في الخزانة ( ١ / ٤٥٠ و ٩٥ ) ، وقد عثرت به ثلثي ثلاثة أبيات في دمية القصر  
للبارخزي ( ص ٢٩ ط حلب ) وقد نسبها إلى بدوى اسمه كاهل الثقفي . والغزلان : جمع  
غزال ، وأصله ولد الظبية ، ويشبه العرب به حسان النساء ، وشدن : أصله قولهم  
« شدن الظبي يشدن شدونا - من باب قعد » إذا قوى وترعرع واستغنى عن أمه ،  
وهؤلاء : تصغير هؤلاء على غير قياس ، والضال : الصدر البري ، واحدته ضالة ، والسمر -  
بفتح السين وضم الميم - شجر الطلح ، واحدته سمرة ، والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله  
« أُمَيْلِحَ » فإنه تصغير أُمَاح ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ، ولهذا قال الكوفيون  
إن صيغة أفعل في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون  
ذلك ، ويقولون إن تصغير « أُمَاح » في هذا البيت شاذ ، ألا ترى هذا الشاعر قد صغر  
هؤلاء في نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء العربية ؛ فهذا  
وجه ، ومنهم من يسلك في الرد مسلكا آخر ، فيقول : إن صيغة التعجب لما أشبهت  
صيغة التفضيل في الوزن وكان فعل التعجب - مع ذلك - جامدا أعطوا فعل التعجب حكم  
اسم التفضيل ؛ فأجازوا تصغيره ، وقد ذكر ذلك ابن منظور في اللسان وابن هشام في  
المغني - قال ابن هشام في المغني ، « الثالث - مما أعطى حكم الشيء لمشايبته له لفظا  
ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ؛ فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر  
لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب  
لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، وقول :

\* يَامَا أُمَيْلِحَ غَزْلَانَا . . . \*

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه « اهـ .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة » ، وضارع الاسم ، فلحقه التصغير « لأننا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزمنا طريقة واحدة ، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما ، وأبلغ من هذا النقض وأوكدُ مثال «أفعلُ به» في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة ، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصحَّ عينه نحو « ما أقومُه » ، ولأُبيعهُ » كما تصح العين في الاسم في نحو « هذا أقومُ منك ، وأبيعُ منك » ولو أنه فعلٌ كما زعمتم لوجب أن تُعلَّ عينه بقلبها ألفاً ، كما قلبت من الفعل في نحو : قامَ وباعَ وأقامَ وأباعَ في قولهم « أبعْتُ الشيء » إذا عرَّضْتَه للبيع ، وإذا كان قد أُجرى مُجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجود والتصغير وجب أن يكون اسماً .

والذي يدلُّ على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شيء أحسنَ زيداً قولهم « ما أعظمَ الله » ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظمَ الله ، والله تعالى عظيمٌ لا يجعلُ جاعلٍ ، وقال الشاعر :

٧٩ — ما أقدرَ الله أن يُدنيَ عليَّ شحطٍ من دأره الحزنُ ممن دأره صولُ

٧٩ — هذا البيت من كلمة لحنديج بن حنديج المرى يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وهي من شعر حماسة أبي تمام (انظر شرح المزمقي ص ١٨٢٨) ، والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٤١) واشحط — بفتح الشين والحاء جميعاً — هو البعد ، و « الحزن » بفتح الحاء وسكون الزاي — موضع بعينه ، وفي بلاد العرب موضعان بهذا الاسم : أحدهما حزن بن يربوع ، والثاني ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعداً في بلاد نجد ، وصول : مدينة من بلاد الحزر في نواحي باب الأبواب ، والاستشهاد به هنا في قوله « ما أقدر الله » فإن بعض الكوفيين زعم أن مثل هذه العبارة تدل على أن أفعل في التعجب ليس فعلاً ؛ إذ لو كان فعلاً لسكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله ، ويكون لفظ الجلالة منصوباً بهذا الفعل ، فيكون المعنى : شيء أقدر (هو ، أي ذلك الشيء) الله تعالى ، أي جعله قادراً =

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : نَحْنُ أَقْدَرُ اللَّهِ ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية ، نحو « مَا أَحْسَنَتْنِي عِنْدَكَ ، وَمَا أَظْرَفَنِي فِي عَيْنِكَ ، وَمَا أَغْلَفَنِي فِي ظَنِّكَ » ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول في الفعل « أَرَشِدْنِي ، وَأُسْعِدْنِي ، وَأُبْعِدْنِي » ولا تقول في الاسم « مُرْشِدُنِي » ولا « مُسْعِدُنِي » فأما قوله :

— ٨٠ — \* وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ \*

== وقد قام الدليل العقلي والنقلي على أن الله تعالى قادر من غير جعل جاعل ، فيكون هذا المعنى باطلا ، وإنما أدى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفعل في باب التعجب فعل ، فوجب ألا نصير إليه .

٨٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذِيانٍ يَحْمِلُنِي \*

وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في شرح الكافية ، في باب الإضافة ، وفي باب المضمرات ، وشرحه البغدادي في خزنة الأدب ( ١٨٥/٢ بولاق ) وأنشده أبو العباس البرد في الكامل ثالث خمسة أبيات ، وقال قبل إنشادها « أَنشَدْنَا أَبُو حَمَلٍ السَّعْدِيُّ » . و « أَلَا » في أول البيت حرف دال على العرض ، و « فَتَى » منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : أَلَا تَرَوْنِي فَتَى ، و « بَنِي ذِيانٍ » أراد بنى ذيان بن بغض بن ريث بن غطفان ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، و « يَحْمِلُنِي » أراد يعطينى دابة تحملنى إلى المكان الذى أقصده ، و « حَمَالٍ » صيغة مبالغة لحامل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « حَامِلُنِي » حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء التكلم ، وذلك شاذ ، والقياس أن يقرن الاسم بياء التكلم من غير توسيط النون بينهما ، سواء أكان هذا الاسم جامداً نحو : غلامى وكتابى ودارى ، أم كان مشتقا نحو : حاملى وضاربى ومكتوبى ومضروبى وما أشبه ذلك ؛ لأن النون إنما توسطت بين الفعل وباء التكلم لأن باء التكلم تستوجب كسر ما قبلها ، ولما كان الفعل لا يدخله الجر ، وكان الكسر أخا الجر ؛ تحاوا =

فمن الشاذ الذي لا يُلتفتُ إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على [٥٩] الفعل لِتَقِيَّ آخره من الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فَالْآنُ يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ؛ فلو لم يكن أفعال في التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو « قَدَنِي وَقَطَنِي » أي حَسَنِي ، قال الشاعر :

٨١ — اَمْتَلًا الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطَنِي مَهْلًا ، رُوَيْدًا ، قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي  
ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ها هنا .

= أن يقرنوا الفعل بياء المتكلم ؛ لثلاثين كسر آخره فيدخلوا عليه ما ليس منه في شيء ، لكن الجر يدخل على الأسماء بغير نكير ، فلم يجدوا أنفسهم محتاجين إلى نون الوقاية معه حين يضيفونه إلى ياء المتكلم ، هذا ، والرواية عند أبي العباس المبرد « وليس يحملني . . . » وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لاشذوذ فيه ؛ لأن نون الوقاية حينئذ متوسطة بين الفعل والياء كما هو الأصل .

٨١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس (قطط) ، ومن النجاة : الأشموني (رقم ٦٣) وابن الناظم ، وابن يعيش (ص ٤٤٣ و ٣١٨) . وقوله « امتلأ الخوض وقال » أطلق القول ههنا على ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، و « قطنِي » هو اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يكفى ، و « مهلا » هو مصدر نائب عن الفعل ، تقول : مهلا يا رجل ، ومهلا يا رجلا ، ومهلا يا رجلا ، وتقول في التأنيث كذلك ، يلفظ واحد ، والمراد أمهل وتريث ولا تعجل و « رويدا » يأتي على واحد من أربعة أوجه : الأول أن يكون اسم فعل بمعنى أرود ، أى أمهل ، والثاني أن يكون مصدرا نائبا عن فعله كالذى قلناه في مهلا ، والثالث أن يقع صفة كما تقول : ساروا سيرا رويدا ، والرابع أن يقع حالا كما تقول : ساروا رويدا =



وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قَدَنِي ، وَقَطَنِي » من الشاذ الذي لا يعرج عليه ؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مَنِي وَعَنِي ، وإنما حَسَنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول « قَدَك من كذا ، وَقَطَك من كذا » أي اكَتَفَ به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ؛ فلذلك حَسَنَ دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قالوا « قَطِي وَقَدِي » من غير نون كما قالوا « قَطَنِي وَقَدَنِي » بالنون ، قال الشاعر :

٨٢ — قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي      لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُنَاجِدِ

== بحذف المصدر الذي نصبته على المفعولية المطلقة في الاستعمال الثالث . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « قَطَنِي » حيث وصل نون الوقاية بقط عندما أراد أن يضيفه إلى ياء التكمال وليس « قط » فعلا ؛ فيدل ذلك على أن نون الوقاية قد تلحق ببعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض ههنا المحافظة على سكون « قط » حتى لا يذهب ما بني عليه اللفظ وهو السكون ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لحاق نون الوقاية لكلمة من الكلمات دالا على أن هذه الكلمة فعل ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٨٢ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد رواهما الجوهري في الصحاح ( ل ح د ) ونسبهما لحيد بن ثور الهلالي ، وقال ابن منظور ( ل ح د ) بعد أن رواهما عن الجوهري : « قال ابن برى : البيت المذكور لحيد بن ثور هو لحيد الأرقط ، وليس هو لحيد بن ثور كما زعم الجوهري » اه . ورواهما ابن منظور ( خ ب ب - ق د د ) منسوبين لحيد الأرقط ، وأنشدهما ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٤٤٢ ) ونسبهما لأبي جحدة ، وهما من شواهد سيويه ( ٣٨٧/١ ) وشواهد رضى الدين في شرح الكافية ، والأثنونى ( رقم ٦٢ ) وقد قال البغدادى في خزانة الأدب ( ٤٥٣/٢ ) : « ذل ابن المستوفى : ولم أر البيت الأول في ديوانه ( يريد ديوان حميد الأرقط ) وكذلك أورد الآيات القالى في أماليه ، ولم يورد بيت :

\* قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي \*

اه . المقصود من كلام البغدادى ، وقد تأتى اسما بمعنى حسب ، وأنى اسم فعل بمعنى يكفى ، مثل قط في الوجهين ، و « الحببيين » يروى بصورة الثنى وبصورة جمع المذكر السالم ، فأما روايته بصورة المثنى فقليل : عنى عبدالله بن الزبير بن العوام الذى كان قد خرج على دولة مروان بن الحكم وتملك الحجازين وابنه خبيب بن عبدالله بن الزبير ، وقيل : ==

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال « مأ كَرَمِي » بحذف النون كما يقال « مأ كَرَمِي » كما يقال « قَدَنِي ، وَقَدِي » فلمالم يحز ذلك بآن الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : <sup>(١)</sup>الدليل على أن أفعلَ في التعجب فعلٌ أنه ينصب المعارف والسكرات ، وأفعلُ إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك « زيد أ كَبُرُ منك سناً ، وأ كثر منك علماً » ولو قلت « زيد أ كبر منك السن ، أو أ كثر منك العلم » لم يحز ، ولما جاز أن يقال « مأ كبر السن له ، وما أ كثر العلم له » دل على أنه فعل .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قد ادعيتم أن أفعلَ إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة ، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

== عنى عبدالله وأخاه مصعب بن الزبير ، وأما روايته بصورة جمع المذكر السالم فالمعنى به عبدالله وشيعته كلهم ، وقوله :

\* ليس الإمام بالشحيح الملحد \*

يروى في مكانه :

\* ليس أميرى بالشحيح الملحد \*

والشحيح : البخيل ، وكان عبدالله بن الزبير متهما بالبخل ، والملحد : مأخوذ من قولهم : « ألحد فلان في الحرم » إذا استحل حرمة واتهكها . والاستشهاد بالبيت في قوله « قَدَنِي » وقوله : « قَدِي » فقد وصل الشاعر « قد » بنون الوقاية في المرة الأولى عندما أضاف الكلمة إلى ياء التكلم ، ولم يأت بهذه النون في المرة الثانية ، وهذا يدل على أن الوجهين جائزان في هذه الكلمة ، أما اقترانها بالنون فلقصده المحافظة على ما بنيت عليه الكلمة وهو السكون ، وأما حذف النون فلكون الكلمة اسماً ، وفي هذا الكلام مقال لنا ذكرناه في شرحنا المطول على شرح أبي الحسن الأشموني ( ١١٢/١ ) وما بعدها فارجع إليه هناك .

٨٣ — فَمَا قَوَّمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ  
وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

[٦٠] فنصب الرّقَابَ بالشُّعْرِ ، وهو جمع أشعرَ ، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعفُ من واحدٍ ؛ لأن الجمع يُبَاعِدُه عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بُعِدَ عن مشابهة الفعل بُعِدَ عن العمل ، وإذا عمل جمع أفعلَ مع بُعْدِه عن العمل ؛ فالواحد أولى أن يعمل ، وقال الآخر :

٨٣ — هذا البيت من قصيدة للحارث بن ظالم المري ، وكان قد فتك بخالد بن جعفر بن كلاب وهو في جوار النعمان بن المنذر ثم هرب يستجير القبائل ، والبيت من شواهد سيويه ( ١٠٣/١ ) وابن يعيش ( ص ٨٤٣ ) والأشموني ( رقم ٧٢٩ ) وقوله « شعلبة بن بكر » المحفوظ « شعلبة بن سعد » وكذلك هو في رواية سيويه وابن يعيش ، وكذلك هو في نسب ثعلبة ؛ فإنه ثعلبة بن سعد بن ذيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، وفزارة هو فزارة بن ذيان أخو سعد بن ذيان أبي ثعلبة ، والشاعر في هذا البيت يتنقّى من بني سعد بن ذيان ، والشعر — بضم الشين وسكون العين — جمع أشعر، والأشعر: الكثير الشعر ، والرقاب : جمع رقبة ، والعرب ترى من علامات الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ، ويسمون ذلك الغمم ، وقال في ذلك شاعرهم :

ولا تنكحى إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الشعر الرقابا » حيث نصب قوله « الرقابا » بقوله « الشعر » والشعر جمع أشعر وهو هنا صفة مشبهة ، واتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالفعلولة ، وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضا أن يكون انتصابه على التمييز ، وذلك لأن الكوفيين يجوزون أن يحىء التمييز معرفة ، فأما علماء البصرة فلكونهم يوجبون كون التمييز نكرة لم يحيزوا انتصاب « الرقاب » في هذا البيت على التمييز ، فأعرف هذا ، ويروى في هذه العبارة « الشعرى رقابا » بتجريد المعمول من أل ، والبصريون لا يرون بأسا في نصبه حينئذ على التمييز ، وقد روى سيويه البيت بالروایتين جميعا .

٨٤ — وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فنصب الظهر بأجب ، وقال الآخر :

٨٥ — وَلَقَدْ أَغْتَدَى وَمَا صَقَعَ الدِّيكُ عَلَى أَدْهِمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلَ

فنصب الصَّهِيلَ بأجش ، فبطل ما أدعيتموه .

٨٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيويه ( ١٠٠/١ )

وابن يعيش (ص ٨٤١) و الأشموني (رقم ٧٢٢) والرضى ، وشرحه البغدادى فى الحزانة ( ٩٥ / ٤ ) وقبل بيت الشاهد قوله :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام  
وقوله « ربيع الناس » شبه الملك النعمان بالربيع الذى تترادف فيه الخيرات لكثرة  
عطائه ووفرة بره ، و « البلد الحرام » شبهه أيضا بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأهن  
من كل مخافة وفى كنفه يلجأ الاجئون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم بسوء ، وقوله  
« بذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الدال المعجمة — عقبه وما يأتى فى وأخاره ،  
و « أجب الظهر » مقطوع الظهر كأنه جمل قد قطع سنامه ، ويقال : بعير أجب ، وناقاة  
جباء ؛ إذا كان قد قطع سنامهما . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أجب الظهر » وهذه  
العبارة تروى على ثلاثة أوجه : برفع الظهر ، وتخرىج هذه الرواية أن تجعل الظهر فاعلا  
لأجب ، وينصب الظهر ، وتخرىج هذه الرواية أن تجعل فاعل الصفة التى هى أجب ضميرا  
مستترا وتنصب الظهر على أنه مشبه بالفعول به ، وهذه الرواية هى محل الخلاف بين  
الكوفيين والبصريين ، وبجر الظهر ، وتخرىج هذه الرواية أن يكون أجب مضافا والظهر  
مضافا إليه . والوجه الأول قبيح ، والثانى ضعيف ، والثالث حسن .

٨٥ — لم أعر على نسبة هذا البيت إلى قاتل معين ، وقوله « أغتدى » معناه  
أخرج فى وقت الغداة ، والغداة — بفتح الغين — ما بين انبثاق الفجر وطلوع الشمس ،  
ويقال « غدية » بوزن قضية ، و « غدوة » بضم فسكون ، وربما قيل « غدية » بضم الغين  
وفتح الدال ، وهو تصغير الغدوة أو الغداة ، ومراد الشاعر أنه يخرج من داره مبكرا ،  
وقوله « وما صقع الديك » معناه صاح ، وهذا تأكيد لما استفيد من معنى « أغتدى »  
وقوله « على أدهم » أراد على فرس أدهم ، وهو الذى لونه الدهمة ، والدهمة — بضم  
الدال وسكون الهاء — لون قريب من الأسود ، و « أجش » الغليظ الصوت من  
الإنسان والحيل ، وقال النجاشي :

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما بيتُ الحارث بن ظالم :

\* وَلَا بَفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا \* [٨٣]

فقد روى « الشُّعْرَى رِقَابًا » حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم ننكر صحة ما روّيته ، فلا حجة لكم فيه ؛ لأنه من باب « الحسن الوجّه » ، والحسان الوجوه » وقد قالوا « الحسن الوجّه » بنصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل ، كما قالوا « الضاربُ الرجل » بالجر تشبيهاً بـ « الحسن الوجّه » وقد ذهب بعضُ البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه ، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء .

= ونجى ابن حرب ساج ذو علالة أجش هزيم ، والرماح دوانى  
ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أجش الصهيل » حيث نصب الصهيل بقوله أجش ، وأجش  
هذاففة مشبهة ، ومعمولها مقترن بالألف واللام ، وبه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن  
يتنصب بعد « أفعل » كل من المعرفة والنكرة ، وقد سوى المؤلف في التثيل والاستشهاد  
بين أفعل الذى هو اسم تفضيل وأفعل الذى هو صفة مشبهة ؛ فهو يمثل أولاً بقوله  
« زيد أكبر منك سناً ، وأكبر منك علماً » ثم يستشهد بأجب الظهر ، والشعر الرقابا ،  
وأجش الصهيل ، ثم يلزم الكوفيّين الحجة بأن المنصوب فى هذه الشواهد منصوب على  
التشبيه بالمفعول به ، لا على التمييز ، وكأنه ينكر أن يكون التمييز مقترناً بأل ، وقد ورد  
التمييز مقترناً بأل من غير أن يكون العامل أفعل التفضيل ولا أفعل الصفة المشبهة ، وذلك  
فى قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ولكن البصريين لم يرقهم أن يحىء هذا البيت ونحوه على غير ما أصلوا من القواعد ،  
فذهبوا إلى أن « ال » فى « طبت النفس » زائدة ، وليست معرفة ؛ فيكون على  
ما ذهبوا إليه مدخول أل نكرة كالحجود منها ، وهذا هو المسلك الذى سلكوه  
فى هذه الشواهد .

وأما قولُ النابغة :

\* أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ \* [٨٤]

بفتحهما فقد رُوِيَ « أَجَبَ الظَّهْرُ » بجرهما ، ورُوِيَ « أَجَبَ الظَّهْرُ » برفع الظهر لأنه فاعل ، والتقدير فيه عندنا : أَجَبَ الظَّهْرُ منه ، وعندكم الألف واللام قامةً مقامَ الضمير العائد ؛ فلا حجة لكم في هذا البيت ، والجرّ فيهما هو القياس ، وإن صحت رواية النص ؛ فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا في البيت الأول ، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين ، وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به ؛ لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة ، فإذا عمل [٦١] في معرفة ، وإنما عمل في نكرة ، والخلاف ما وقع في أن « أَفْعَلَ » تعمل في النكرة ، وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة .

وأما قول الآخر :

\* عَلَى أَذْهِمَ أَحْشَى الصَّهْبِيلَا \* [٨٥]

فالوجه جرّ « الصهيبلا » إلا أنه نَصَبَ على التشبيه بالمفعول ، أو على زيادة الألف واللام على ما قدّمنا .

ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادّعىتموه في هذه الأبيات ، وأجريناهما في ذلك مُجْرَى « ما أحسن الرجل » فهل يمكنكم أن توجدونا أَفْعَلَ وصفا نَصَبَ اسما مضمرا أو علما أو اسما من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أَفْعَلَ في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دلّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الأسمية .

(٤)

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعلٌ ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان

أَتَبَّما لارتفع لكونه خبرا لِـ «ما» على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخرُهُ دل على أنه فعل ماض .

اعترضوا على هذا من وجهين ؛ أحدهما : أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا آخر أَفْعَل في التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب . والثاني : أنهم قالوا : إنما فتح آخر أَفْعَل في التعجب لأنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعجب : لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والمداء والعطف والتشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وَضَمَّنُوا معناه هذا الكلامَ استحقَّ البناء ، ونظير هذا أسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به فكذلك ها هنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم « إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أَفْعَل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب » فجردُ دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، فكذلك ها هنا ولأن التعجب إخبار يهتم الصدق والكذب ، [٦٢] والاستفهام استخبار لا يهتم الصدق والكذب ؛ فلا يصح أن يكون أصلا له .

وأما قولهم « إنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به » ؛ فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك وَضَمَّنُوا « ما » معنى حرفه فبنوها ، كما ضَمَّنُوا « ما » الاستفهامية معنى الهمزة ، وَضَمَّنُوا « ما » الشرطية معنى إن التي وضعت للشرط ، وبنوها وإن لم يكن للكلمة

التي بعدها تعلق بالبناء ؛ فكذلك مابعد « ما » التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ،  
فبان بذلك فسادُ اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعلٌ ماضٍ على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف » قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ؛ فإننا أجمعنا على أن « ليس ، وعسى » فعلان ، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين ؛ أحدهما : أنهم لما لم يَصْعَوْا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف ؛ لتكون أمانةً للمعنى الذى أرادوه ، وأنه مضمن معنى ليس فى أصله ، والثانى - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضى ، ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتتمل الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكاً ، وأما قولهم « ما أُمْلِحَ ما يُخْرَجُ هذا الغلام ، وما أطُولَ ما يكون هذا » فلا يقال ذلك حتى يرى فيه تحيلاً ذلك ، فذلك ما رأيت فى وقتك على ما يكون بعد ذلك ، فكأنك قد شاهدته موجوداً ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكرهه لأنه لا يختص زماناً بعينه ؛ فلهذا منَعُوهُ من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا فى « ليس ، وعسى » .

وأما قولهم « إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء » فقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الأسماء ؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رَجُلٌ ، والتقليل كقولك دُرِيَّهَمَات ، والتقريب كقولك قُبَيْلُ المغرب ، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم « أَصِيْحَابِي أَصِيْحَابِي » والتعظيم [٦٣] كقول الشاعر :



٨٦ — وَكَلُّهُ أَنْاسٌ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دَوِيهِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت ، والتمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة : « أنا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ ، وَعُذَيْقُهَا الْمُرَجَّبُ » فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى ، من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رَفَضُوا المصدر وآثروا تصغيره صَغَرُوا الفعل لفظاً ، ووجهوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يجر له ذكر ، قال الله تعالى : ( ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله

٨٦ — هذا البيت من كلام لييد بن ربيعة العامري ، وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٧٠٩ ) والمحقق رضى الدين في شرح شافية ابن الحاجب ( رقم ٣٨ ) . والأناس : هو أصل الناس ، وحذفت الهمزة من الأناس للتخفيف ، وهذا عند من يرى أن الناس مأخوذ من الأنس ، ومن العلماء من يذهب إلى الناس مأخوذ من النوس ومعناه الحركة ، ومنهم من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النسيان ، و « سوف » في هذا الوضع للتحقيق والتأكيد ، و « دويهية » تصغير داهية ، وأصل الداهية المصيبة من مصائب الدهر ، وأراد بها ههنا الموت ، ويروى في مكانه « خويجة » وهو مصغر الخوخة — بفتح الخاءين وسكون الواو بينهما — والمراد بالمصغر الداهية أيضاً ، وقوله « تصفر منها الأنامل » أراد بالأنامل ههنا الأظفار ؛ لأنها هي التي تصفر بالموت ، والاستشهاد بالبيت في قوله « دويهية » فإن تصغير هذه الكلمة عند علماء الكوفة للتعظيم ، لا للتحقير ، وقد حقق العلامة رضى الدين أن تصغير هذه الكلمة للتحقير ، لا للتعظيم كما زعمه الكوفيون ، وكذلك قال ابن يعيش وفبره بقوله « فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام » اهـ

من فضله هو خيراً لهم ) قوله ( هو ) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً ؛ لدلالة ( ييخلون ) عليه ، ومنه قولهم « مَنْ كذب كان شراً له » أى كان الكذبُ شراً له ، ومنه قول الشاعر :

٨٧ — إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ ، وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

٨٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده رضى الدين فى شرح الكافية ( ٤/٢ ) وذكر البغدادى فى الخزانة ( ٣٨٤/٢ ) أن جماعة من النحاة أنشدوه منهم ابن جنى فى إعراب الحماسة والفراء فى معانى القرآن وتعلب فى أماليه ، ولم يعزه واحد منهم ، وزجر — بالبناء للمجهول — ويروى « إذا نهى السفه » ومتعلق الزجر أو النهى عام ، والتقدير : إذا زجر عن شىء ما ، أو إذا نهى عن شىء ما ، والسفيه : وصف من السفه ، وهو الطيش والحق ورقة العقل ، وجرى : سارع ، ومفعول « خالف » محذوف للعلم به ، وتقدير الكلام : خالف زاجره أو خالف ناهيه ، وحمله « والسفيه إلى خلاف » للتذليل ، والمعنى : ومن شأن السفه وديدنه وطبعه مخالفة ناصحه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « جرى إليه » فإن مرجع الضمير المجرور محلاً يلى لم يتقدم صريحاً فى الكلام ، ولكن تقدم الوصف الدال عليه وهو قوله « السفه » فإن هذه الكلمة دالة على الذات والحدث الذى تتصف به وهو السفه ، فاكتمى الشاعر بتقدم المرجع فى ضمن الوصف ، ونظيره قوله تعالى : ( ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم ) فإن « هو » فى هذه الآية راجع إلى البخل المستفاد من « ييخلون » ولم يتقدم ذكر البخل صراحة ، وقوله تعالى : ( اعدلوا هو أقرب للتقوى ) فإن « هو » راجع إلى العدل ، ولم يتقدم ذكر العدل صراحة ولكنه تقدم فى ضمن قوله « اعدلوا » لأن الفعل يدل على الحدث والزمان كما هو معلوم ، ونظيرها قوله جلت كلمته : ( الذين قل لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيماناً ) فإن فاعل « زادهم » ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحة ، وإنما تقدم فى ضمن الفعل الذى هو قوله « قال لهم الناس » ونظير ذلك أيضاً قوله تباركت أسمائه : ( وإن تشكروا يرضه لكم ) أى يرض الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة ، ولكنه تقدم فى ضمن قوله سبحانه ( وإن تشكروا ) .

يريد جَرَى إلى السَّفَه ، وهذا كثير في كلامهم : فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يَجْرَ له ذكر استغناء بذكر فعله ، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظَ الفعل إلى مصدره وإن لم يَجْرَ له ذكر ، ونظيرُ هذا إضاقتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى : ( هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ؛ فالتقدير فيه : هذا يَوْمٌ تَفْعَلُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ، وإنما خصوا أسماء الزمان <sup>(١)</sup> بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفاقا في كونهما عَرَضَيْنِ ، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل ، وكما أن هذه الإضافة لفظية ، فكذلك التصغيرُ اللاحقُ فعلُ التعجبِ لفظيٌّ ، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد [ ٦٤ ] بها ، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به .

والوجه الثاني : إنما دخله التصغير حملا على باب أفعَل الذي للمفاضلة ؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول « ما أَحْسَنَ زيداً » لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول « زيد أحسنُ القومِ » فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضُّله عليهم ؛ فوجود هذه المشابهة بينهما جاز « ما أحسن زيداً ، وما أميلح غزلاً » كما تقول : « غلمانك أحسنُ الغلمان ، وغزلائك أميلحُ الغزлан » ولهذا المشابهة حملوا « أفعَل منك » و « هو أفعَلُ القومِ » على قولهم « ما أفعَله » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما ما امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أعرجُ منك » ولا « أعرجُ القومِ » لأنك لا تقول « ما أعرجه » وتقول « هو أقيح عرجاً منك » و « هو أقيح القوم عرجاً » كما تقول « ما أقيح

(١) أضيف بعض أسماء المكان أيضاً إلى الجملة الفعلية ، ومنه قوله تعالى ( الله أعلم حيث يجعل رسالاته ) .

عَرَجَهُ » وكذلك لا تقول « هو أحسن منك حسنا » فتؤكد به بذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول « ما أحسن زيدا حسنا » فأما قواهم « ألجَّ لَجَاجَةً مِنَ الْخُنْفَسَاءِ » وما أشبهه فنصوب على التمييز .

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه أُلْزِمَ طريقةً واحدة ، فأشبهه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، وَحُمِلَ الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا ؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلا .

وأما ما ذكره من « ليس ، وعسى » فالكلام عليه من أربعة أَوْجُهٍ : أحدها : أن « ليس ، وعسى » وإن كانا قد أشبهها فعل التعجب في سَلْبِ التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين ؛ أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر ، كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، فبعْدًا عن شبه الاسم ، وأقل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

والثاني : أن « ليس ، وعسى » وَصِلًا بضمائر المتكلمين والمحيطين والغائبين ، نحو : لست ولستم وليسوا ، وعسيت وعسيتم وعسوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة ، وأقل في التعجب أُلْزِمَ ضمير الغيبة لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف وألزم [٦٥] هذا الفعل في الإضمار وجهاً واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما .

والثالث : أن « ليس ، وعسى » لا مصدر لهما من افظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به ، والتصغير هاهنا في الحقيقة للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب ؛ فإن له مصدرا من لفظه نحو الحسن والملاحة وإن

لم يكن جاريا عليه على ما يقتضيه القياس ، فقام تصغيره مقامَ تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما .

والرابع : أن « ليس ، وعسى » لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعَلَهُ على أفعَلَ الذي للمفاضلة ؛ فيحمل « ما أحسنهم » على قولهم « هو أحسنهم » فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم ، كان أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب ؛ فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم « إن ذلك لم يسمع من العرب » قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : اتصال الضمير بهما إلى حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم « نعمارجلين ، ونعموارجالا » والثاني : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف ، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدا من الاسم ؛ فلهذا لم يحز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على ما بينا ، وأما مثال « أفعِلْ به » فإنما لم يحز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أُصْبِعْ ؛ وهي لغة رديئة في أُصْبِعْ - وفيها سبع لغات : فُصِّحَ هُنَّ إصْبِعْ - بكسر الهمزة وفتح الباء - ثم أُصْبِعْ - بضم الهمزة وفتح الباء - ثم أُصْبِعْ - بفتح الهمزة والباء - ثم أُصْبِعْ - بضم الهمزة والباء - ثم إصْبِعْ - بكسر الهمزة والباء - ثم أُصْبِعْ - بفتح الهمزة وكسر الباء - ثم أصبوع - وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة بأعده ذلك من الاسم ، فلم يحز فيه التصغير . ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يَحْضُهُ أحدُ الأسباب المانعة من الصرف ، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل [٦٦]

لجميعه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعل  
يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء ، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر ، والأمر يختص به  
الفعل ، فأما ما جاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر نحو «صَهْ، وَمَهْ» وما أشبه ذلك فإنه  
أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر ، وإنما فعلوا ذلك توخياً للاختصار لئلا  
يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في الفعل نحو «اسْكُنُوا ،  
واسْكُنُوا ، واسْكُنْ» وما أشبه ذلك .

وأما قولهم « الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في « ما أَقْوَمَهُ ، وما أْبَيْعَهُ »  
قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحمله على باب أَفْعَلَ  
الذي للمفاضلة ، فصحيح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن أُلْزِمَ طريقة  
واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التي  
لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ، ولم تخرج  
بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء ؛ فكذلك ها هنا : تصحيح العين في نحو :  
« ما أَقْوَمَهُ ، وما أْبَيْعَهُ » لا يخرج عن أن يكون فعلاً ، على أن تصحيحه غير مستنكر  
في كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم : أَغْيَلَتِ المرأةُ ،  
وَأَغْيَمَتِ السماءُ ، وَاسْتَنْوَقَ الجملُ ، وَاسْتَنْتَيْسَتِ الشاةُ ، وَاسْتَحْوَذَ يستحوذُ .  
قال الله تعالى : ( اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان ) وقال تعالى : ( أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عليكم  
ونمنعكم من المؤمنين ) وقد قرأ الحسن البصري : ( حتى إذا أَخَذَتِ الأرضُ  
زخرفها وأزَيَّنَتْ ) على وزن أَفْعَلَتْ ، ونحو قولهم : اسْتَصَوَّبْتُ ، وَأَجَوَدْتُ ،  
وَأَطْيَيْتُ ، وَأَطَوَلْتُ ، قال الشاعر :

٨٨ — صَدَدْتُ وَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ ، وَقَلَّمَا

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

== ولم يعزه ، وقد استشهد به سيويه (١٢/١ و ٥٩٩) وقد نسب في صدر الكتاب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ونسب في شواهد الأعم إلى المرار الفقعي كما ذكرنا ، ومن استشهد به ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٥١٤) ورضي الدين في شرح الكافية (٣٢٠/٢) وانظر خزائن البغدادي (٢٨٧/٤) وابن يعيش (ص ١٤١٧) وقوله « صددت » معناه أعرضت ، و« أطولت » كان قياسه أن يقول « أطلت » بحذف العين التي هي الواو ؛ لأن هذه الواو تنقلب ألفا في الفعل ، تقول : أطال ، وأقام ، وأفاء ، وأفاد ، وأنال ، وأمال ، وما أشبه ذلك ، فإذا وصلت تاء الضمير بالفعل حذفت هذه الألفات فقلت : أطلت ، وأقت ، وأفأت ، وأقدت ، وأنلت ، وأملت ، وذلك لأن آخر الفعل يسكن عند اتصال الضمائر المتحركة به ، فيلتقي ساكنان : الألف المنقلبة عن الواو أو الياء ، وآخر الفعل ، فتحذف الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، هذه لغة جمهرة العرب ، ومن العرب من لا يقلب حرف العلة ألفا ، بل يقيه على أصله في صيغة أفعل وصيغة استفعل ، فيقول : أغيمت السماء ، وأغيل الصبي ، واستنيست الشاة ، واستنوق الجمل ، فإذا اتصل الفعل بالضمير المتحرك على هذه اللغة لم يلتق ساكنان فيبقى الفعل على حاله ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه الكلمة ، وانظر كتابنا « دروس التصريف ص ١٦٤ » . والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « أطولت » حيث صحت عين الفعل مع أن قياس نظائرها أن تغل بقلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الاتصال بالضمائر المتحركة ، في لغة جمهرة العرب ، على ما بينا ، وقد أتى الشاعر بهذا الفعل على أصله من غير أن يقلب أو يحذف ، والعلماء يختلفون في هذا وأشباهه ؛ فمنهم من يقول : هو شاذ يحفظ ماسمعه منه ولا يقاس عليه ، ومنهم من يقول : هو لغة جماعة من العرب ، يجوز القياس عليها ، وفي قول الشاعر « وقما وصال — إلخ » شاهد آخر للنحاة ، وذلك حيث اتصلت « ما » بقل ، واعلم أو لا أن « ما » هذه متصل بثلاثة أفعال — وهي قل ، وطال ، وكثر — تقول : قلما كان ذلك ، وطالما نهيتك عن الشر ، وكثر ما أرشدتك ، هذا هو الأصل ، نعي أنه إذا اتصلت « ما » بواحد من هذه الأفعال الثلاثة كفته عن طلب الفاعل ووليه الفعل ، وربما وليه الاسم المرفوع كما في هذا البيت ، وللعلماء ، في ذلك الأسلوب أربعة أقوال : الأول أن « ما » كافة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره ما بعده ، وهذا =

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهها على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذى لا يتصرف ؟  
فإن قالوا : التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ ، وتصحيح أفعَل في التعجب قياس مطرد .

قلنا : قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح « حَوَلَ ، وَعَوَرَ ، وَصَيَدَ » حملا على « أَحْوَلَ ، وَاغْوَرَ ، وَاصْيَدَ » وكذلك جاء [ ٦٧ ] التصحيح أيضاً في قولهم « اجْتَوَرُوا ، وَاغْتَوَنُوا » حملا على « تَجَاوَرُوا ، وَتَعَاوَنُوا » فكذلك أيضاً ها هنا : حمل « مَا أَقْوَمُهُ وَمَا أُبْيِعُهُ » على « هَذَا أَقْوَمُ مِنْكَ ، وَأُبْيِعُ مِنْكَ » ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالأسمية لتصحيحه ؛ لأن أفعِلَ به قد جاء مصححاً وهو فعل ، كما أن التصحيح في قولهم « أَقْوَمُ بِهِ ، وَأُبْيِعُ بِهِ » لا يخرج به عن كونه فعلا ، فكذلك التصحيح في ما أفعَله لا يخرج به عن كونه فعلا .

وأما قولهم « لو كان التقدير فيه شيء أحسنَ زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظمَ الله شيء أعظمَ الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل » قلنا : معنى قولهم شيء أعظمَ الله أى وَصَفَهُ بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبُرَتْ كَبِيراً ، وَعَظُمَتْ عظيماً ، أى وَصَفَتْهُ بالكبرياء والعظمة ، لا صَيَّرَتْهُ

---

هو ما ذهب إليه سيويه ، وجعل ذلك من ضرورات الشعر ، والثانى أن « ما » هذه زائدة لا كافة ، والاسم المرفوع بعدها فاعل ، وكأن الشاعر قد قال : قل وصال يدوم على طول الصدود ، والثالث : أن « ما » كافة أيضاً ، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر ، وكأنه قد قال : قلما يدوم وصال على طول الصدود ، وهو مذهب ذهب إليه الأعم الشتمرى ، والرابع أن « ما » حينئذ كافة أيضاً ، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر ، وهذا مذهب كوفى ؛ لأنهم هم الذين يجوزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم .



كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا ، ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ : أحدها أن يُعْنَى بالشيء مَنْ يعظمه من عباده ، والثاني : أن يُعْنَى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته ، والثالث : أن يُعْنَى به نفسه ، أى أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً ، فرقا بينه وبين خلقه .

وَحِكِيَّ أَنَّ بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قَدِمَ من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة ، وقال : التقدير في قولهم « ما أَحْسَنَ زيداً » شيء أحسن زيداً ، فقليل له : ما تقول في قولنا « ما أعظم الله ؟ » فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله تعالى عظيم لا يَجْعَلُ جاعل ، ثم سَحَبُوهُ من الحلقة وأخرجوه ، فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا « شيء أعظم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيم ، لا على معنى شيء أعظمه ؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ، ألا ترى أن « عسى ، ولعل » فيها طَرَفٌ من الشك ، ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك ، وكذلك الامتحان يحمل منا على معانٍ تستحيل في حقه سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يُحْصَى كثرةً ، فكذلك ها هنا : يكون المراد بقولهم « ما أعظم الله » الإخبار أنه [ ٦٨ ] عظيم ، لا شيء جعله عظيماً لاستحالة ؛ وإن كان ذلك يقدَّر في غيره لجوازه وعدم استحالة .

وأما قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَذْنِي عَلَى شَحَطٍ

مَنْ دَارَهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارَهُ صَوْلُ [ ٧٩ ]

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة ، كقوله تعالى : ( فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ) فجاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً ؛ لأمتناع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير : « ما أعظمَ الله » على ما بينا ، والله أعلم .

## ١٦ — مسألة

[ القول في جواز التعجب من البياض والسواد ، دون غيرها من الألوان ] (١) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضُهُ ، وهذا الشعر ما أسودَهُ . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل ، والقياس :  
أما النقل فقد قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش ( ص ٨٤٧ و ١٠٤٦ ) وشرح كافيه ابن الحاجب للرضي ( ١٩٨/٢ ) وأسرار العربية لصاحب الإنصاف ( ص ٥١ ليدن ) وقد بنى رضي الدين الكلام على أنه لا يبنى اسم التفضيل من فعل الألوان ، جعل « أبيضهم ، وأسودهم » أفعال تفضيل ، وأنت ترى المؤلف يبنى الكلام على أنه لا يبنى فعل التعجب من الفعل الدال على الألوان ، ثم يستشهد بالشواهد التي تشتمل على أفعال التفضيل ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأنك تعلم أن كل ما يشترط في صوغ أفعال التفضيل هو بعينه يشترط في اشتقاق صيغ التعجب ، وقد ذكر المؤلف نفسه ذلك ، ثم انظر شرح الأشموني ( ٢٥٤/٤ بتحقيقنا ) وحاشية انصاف ( ٣/١٩ و ٣٧ ) والتصريح للشيخ خالد ( ١١٣/٢ ) - ١١٦ بولاق ) ولسان العرب ( ب ي ض )

٨٩ — إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ

فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

وَجْهُ الاحتجاج أنه قال « أَيْضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أفعلهم » جاز في « ما أفعله ، وأفعل به » لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

٩٠ — جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضُ تَقْطَعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ

٨٩ — روى صاحب اللسان ( ب ي ض ) هذا البيت كما رواه المؤلف ، ولم يعزه لقائل معين ، ورواه ابن عيش ( ص ٨٤٧ و ١٠٤٦ ) كذلك من غير عزو ، ورواه في مجمع الأمثال ( ٨١ / ١ بتحقيقنا ) ونسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد البكري من أبيات بهجو فيها عمرو بن هند الملك ، لكنني رجعت إلى ديوان طرفة فوجدت فيه ( ص ١٥ ) أبياتاً بهجو فيها عمرو بن هند فيها كلمته التي يستشهد بها المؤلف ، لكن رواية هذا البيت على غير ما جاء في اللسان وفي كلام المؤلف ، وهي هكذا :

أنت ابن هند فأخبر من أبوك إذا لا يصلح الملك إلا كل بذاخ  
إن قلت نصر فنصر كان شرفي قدما ، وأيضهم سربال طباح

وقوله « إذا الرجال شتوا » أى صاروا في زمان الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجذب ، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون ، وقوله « فأنت أبيضهم سربال طباح » معناه أن ثياب طباحك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض تقيه من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل . والاستشهاد بالبيت في قوله « أبيضهم » حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض ، وهذا مما يحيزه الكوفيون ، ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للمنع ؛ فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أفعل التفضيل وصيغى التعجب من الألوان أن الألوان من المعانى اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتى أفعال الألوان على أحد مثالين : أولهما افعل — بتشديد اللام — نحو ابيض واسود ، والثانى افعال — بزيادة ألف بعد العين وتشديد اللام — نحو ادهام وايباض واسود وما أشبه ذلك .

٩٠ — نسب البغدادى نقلا عن ابن هشام اللخمي ( ٤٨٣ / ٣ ) هذا الرجز إلى =

## \* أبيضُ من أختِ بني أباض \*

فقال « أبيض » وهو أفعِل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعِل من كذا جاز في ما أفعَله وأفعِل به ؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعَله لا يجوز فيه أفعِل من كذا ، وكذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفعَله جاز فيه أفعِل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر ، دلَّ على أنهما بمنزلة واحدة ، [ ٦٩ ] وكذلك القول في « أفعِل به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعَله من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلاً الألوان ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والصفهية

= رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده رضى الدين في شرح الكافية ( ١٩٩/٢ ) وابن يعيش ( ٨٤٧ و ١٠٤٦ ) وابن منظور ( ب ي ض ) والميداني في مجمع الأمثال ( ٨١/١ بتحقيقنا ) ولم يعزه أحد منهم إلى قائل معين ، والدرع - بكسر فسكون - القميص ، والفضاض : الواسع ، ويروى بدل البيت الأول

## \* جارية في رمضان الماضى \*

ومعنى قوله « تقطع الحديث بالإيماض » أن القوم إذا كانوا يتخذون فأومضت تركوا الحديث واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها ، وبنو أباض - بفتح الهمزة - قوم اشتهروا بياض ألوانهم . والاستشهاد بالبيت في قوله « أبيض » حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض ، وهو يشهد للكوفيين الذين يحيزون مجيء أفعِل التفضيل وصيغى التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان لكونهما أصلاً الألوان كلها ، والبصريون يمنون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون « أفعِل » في مثل قول هذا الراجز صفة مشبهة لا أفعِل تفضيل ، وقد ذكر ذلك المؤلف وابن يعيش في الموضعين اللذين أرشدناك إليهما من شرحه على المفصل

ونظير ذلك قول أبى الطيب المتنبي يذم الشيب :

أبعد بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسود فى عيني من الظلم

والشُّبْهَةُ والكُھْبَةُ إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للالوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصليهما ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما فَعَلَه » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرها من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أَفْعَلْ نحو أَحْمَرَ واصْفَرَ واخْضَرَ وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فحرت تجرى أعضائه ، وأى علتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع ؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

❖ فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالُ طِبَاخٍ ❖ [ ٨٩ ]

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

٩١ — يَقُولُ الْخَنَازُورُ بَغْضَ الْعُجَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعِ

٩١ — هذان البيتان من كلام ذي الخرق الطهوي ، وليسا متتاليين في كلامه كما قد يظن من صنيع المؤلف ، بل بين أولهما وثانيهما بيتان ، وقد استشهد بالبيت الأول رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزنة ( ١٥ / ١ و ٤٨٨ / ٢ ) وأنشده ابن منظور ( ج ٤ ) مع بيت سابق عليه ونسبهما لذى الخرق ، وأنشده مرة أخرى ( لوم ) وذكر له نظائر كثيرة ، وأنشده الأشمونى ( ١٧١ / ١ بتحقيقنا ) واستشهد به ابن هشام فى المغنى ( رقم ٦٨ ) وقد روى أبو زيد فى نوادره ( ص ٦٦ و ٦٧ ) سبعة أبيات يقع أول هذين البيتين ثانيا ، ويقع ثانى البيتين خامسا ، والحنى : الفاحش من الكلام ، وأبغض : أفعل تفضيل من البغض ، وفعله أبغض فلان إلى ، وتقول : ما أبغضنى إلى فلان ؛ إذا كان هو البغض لك ، وقالوا : ما أبغضنى لفلان ؛ إذا كنت البغض له ، والعجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم : الحيوان =

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُجْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

فأذخل الألف واللام على الفعل؁ وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً؁ فكذلك ها هنا؁ وإنما جاء هذا لضرورة الشعر؁ والضرورة لا يقاس عليها؁ كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مدِّ المقصور على أصلكم؁ وعلى ذلك سائر الضرورات؁ ولا يدل جوازه فى الضرورة على جوازه فى غير الضرورة؁ فكذلك ها هنا؁ فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

\* أبيض من أخت بنى أباض \* [٩٠]

[٧٠] والوجه الثانى : أن يكون قوله « فانت أبيضهم » أفعلى الذى مؤثته فعلاً كقولك أبيض وبيضاء؁ ولم يقع الكلام فيه؁ وإنما وقع الكلام فى أفعلى الذى يراد به المفاضلة نحو « هذا أحسن منه وجهاً؁ وهو أحسن القوم وجهاً » فكأنه قال مُبَيِّضُهُمْ؁ فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم؁ وهذا هو

= الذى لا ينطق؁ والأعجم من الإنسان الذى فى كلامه عجمة؁ شبهوه بالحيوان الأعجم؁ واليجدع : الذى يقطع أنفه؁ أو أذنه؁ أو يده؁ أو شفته؁ كل ذلك يقال؁ واليربوع : دوية تحفر الأرض؁ والناقعاء : حجر يكتمه اليربوع ويستره ويظهر حجراً آخر غيره؁ وقوله « بالشيخة » هو بالحاء المعجمة رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد وحفظه؁ واليتقصع : أراد الذى يتقصع؁ وتقول « تقصع اليربوع » إذا دخل فى قاصعائه؁ والقاصعاء : حجر آخر من جرة اليربوع . والاستشهاد بالبيت الأول فى قوله « اليجدع » والاستشهاد بالبيت الثانى فى قوله « اليتقصع » فإنه أراد الذى يجدع والذى يتقصع؁ فوصل آل الموصولة بالفعل المضارع؁ وقد اتفق الفريقان على أن وصل ال الموصولة بالفعل المضارع شاذ؁ هكذا قال المؤلف؁ لكن الذى نعرفه أن من الكوفيين قوماً يجيزون ذلك فى الاختيار؁ وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين؁ فقال : إن ذلك قليل لاشاذ؁ وانظر التصريح للشيخ خالد الأزهرى (١٦٩/١) وشرح الأشمولى بتحقيقنا (١٧١/١) فقد ذكرنا ثمة كثيراً من الشواهد؁ وحاشية الصبان (١٦١/١) بولاق

الجواب عن قول الآخر \* أبيضُ من أختِ بنى أباض \* [٩٠] ومعناه : فى درعها جسد مبيض من أخت بنى أباض ، ويكون « من أخت » هاهنا فى موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيضُ كأنَّ من أخت ، كقولهم « أنت كريمٌ من بنى فلان » ونحوه قول الشاعر :

٩٢ — وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ  
شَهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَا كَرُهُ

٩٢ — أنشد البغدادى هذا البيت فى الحزاة ( ٣ / ٤٨٥ بلاق ) والشريف المرتضى فى أماليه ( ٣١٧ / ٢ ) وذكر أن ابن جنى استشهد به ، ولم يعزه أحدهما إلى معين ، والشهاب : النجم ، وبدا : أى ظهر ، والليل داج : أى مظلم . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وأبيض من ماء الحديد » فإن « أبيض » فى هذه العبارة ليس أفعَل تفضيل ، لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست من التى تدخل على المفضول فى نحو قولك : فلان أكرم خلقاً من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأظهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بأبيض ، بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كأن من ماء الحديد ، أى مأخوذوه صنوع من ماء الحديد ، والكلام فى وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتى صفة مشبهة كما فى هذا البيت وفى الشاهد الذى يليه فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض فى قول الراجز :

\* أبيض من أخت بنى أباض \*

وفى البيت المنسوب إلى طرفة :

\* . . . أبيضهم سربال طباخ \*

وأسود فى قول المتنبي الذى أنشدناه لك :

\* . . . أسود فى عيني من الظلم \*

صفة مشبهة أيضاً ، وكأن المتنبي قد قل : لأنت مسود فى عيني ، ولأنت من الظلم ؛ وكأن طرفة قد قل : أنت مبيضهم سربال طباخ ، وكأن الراجز قد قل : جسد مبيض كأن من أخت بنى أباض ، وقد اتفق مع المؤلف على هذا التخريج ابن يعيش والشريف المرتضى والحريرى فى درة الغواص ، وكلهم تابعون لابن جنى . ويقول أبو رجاء : إنه ليس من =

فقوله « مِنْ ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره وأبيض كائنٌ من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

٩٣ — لَمَّا دَعَانِي السَّمْعَرِيُّ أَجَبْتُهُ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلِ

= المنكر أن يجيء وزن أفعل من البياض والسواد وغيرها من الألوان ومن غير الألوان صفة مشبهة ، تقول : فلان أبيض اللون ، وفلان أسود ، أو أخضر ، أو أصفر ، وتقول : فلان أبيض البطن ، وفلان أجب الظهر ، وفلان أوجد دهره ، ومالا يحصى من المثل ، ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي أيضاً :

يلقاك مرتدياً بأحمر من دم ذهبته بخضرتة الطلي والأكبد  
ومن ذلك قول أبي تمام :

له منظر في العين أبيض ناصع ولكنه في القلب أسود أسفع  
وقد قال المفسرون في قوله تعالى : ( وهو أهون عليه ) : إن « أهون » في هذه الآية بمعنى هين ، كما قالوا في قول معن بن أوس :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تغدو النية أول  
إن « أوجل » هنا صفة مشبهة وليست أفعل تفضيل ، أقول: نحن لانكر أن هذا الوزن يأتي صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شيء على شيء ، كما لانكر أن من هذه البابة قول الشاعر :

\* وأبيض من ماء الحديد كأنه \*

ومامعه من الأبيات ، لكننا لانستطيع أن نستسغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز :

\* أبيض من أخت بني أباض \*

مع قول الرواة الموثوق بهم : إن نساء بني أباض مشهورات ببياض ألوانهن ؛ وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم ، ولو كان القائل به ابن جني ومن تبعه من فحولة النحاة .

٩٣ — أنشد ابن بعيش ( ص ١٠٤٦ ) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل ،

والظاهر أن « السمعري » هنا اسم رجل ، وأصل السمعري الرمح ، منسوب إلى رجل كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته ردينة ، فأحياناً ينسبون الرماح إليه فيقولون : رمح سمعري ، ورمح سميرية ، وأحياناً يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديني ، أو =



وأما قولهم « إنما جَوَزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يحز أن يستعمل منها « ما أفعله » ، وأفعل منه « لأنها لازمت تحالها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم الزم ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ؛ فإذا لم يحز مما كان متركباً منها لملازمته الحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم

## ١٧ — مسألة

[ القول في تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليهن ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من [٧١] الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « ما زال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وَبَيَّانٌ أَنَّ الفاعل حاله في الفعل

= رماح ردينية ، وأحياناً ينسبونه إلى مكانهم فيقولون : خطي ، والقول في الاستشهاد بهذا البيت كالذي ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٧) وشرح الأشموني (١/ ٣٥٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/ ٢٢٤) والتصريح للشيخ خالد (١/ ٢٣٦ بولاق) وشرح موفق الدين بن يعيش على الفصل (ص ١٠١٥) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/ ٢٦٧) .

متطاوله ، والذي يدل على أنه ليس بنفى أن « زَالَ » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً ، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضداً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي نحو « ما انتفى » صار موجباً ؛ فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك « مازال » ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها ، ولذلك لم يقولوا « مازال زيدٌ إلّا قائماً » كما لم يقولوا « كان زيدٌ إلّا قائماً » لأن « إلّا » إنما يؤتى بها لنقض النفي ، كقولك « ما مررتُ إلّا بزيد ، وما ضربتُ إلّا زيداً » نفيت المرور والضرب أولاً ، وأدخلت « إلّا » فأثبتتهما لزيد ، وأبطلت النفي ونقضته ، ولهذا إذا قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال ، كما أن ليس تنفي الحال ؛ فإذا دخلت « إلّا » عليها أبطلت معنى النفي ، فزال شبهها بليس ، فبطل عملها ؛ فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ؛ ألا ترى أنك لو قلت « مررتُ إلّا بأحد » لم يحجز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعرى الكلام منه محال ، فدلّ على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيدٌ إلّا قائماً » فكذلك لا يقال « مازال زيدٌ إلّا قائماً » فأما قول الشاعر :

٩٤ — حَرَّاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

٩٤ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيبويه (٤٢٨/١) والرحشري وابن عيش (١٠١٠) والرضي (٢٧٥/٢) والأشموني (رقم ٢١٠) وانظر خزائن الأدب (٤/٩٩: بولاق) والحراجيج: جمع حرجوج، وأحرجيج وهي هنا الناقة الضامرة الهزيلة، ومناخة: اسم المفعول المؤنث من قولك «أناخ الرجل =

== يعيره أو ناقته « إذا أبركها ، والحسف - بالفتح - الجوع ، وذلك أن يبيت على غير علف ، وكان الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء يخطئان ذا الرمة في هذا البيت ؛ لأنه أدخل حرف الاستثناء - وهو إلا - على خبر تنفك ، وقد خلص العلماء ذا الرمة من هذا الخطأ ، ولهم في ذلك التخلص خمسة أوجه ؛ الأول أن الرواية ليست كما زعم أبو عمرو والأصمعي ، وليس التالي لقوله « ما تنفك » هو إلا التي هي حرف استثناء ، بل هو « آلا » بمد الألف ، والآل : الشخص ، وذلك نظير قول ذي الرمة نفسه في كلمة أخرى :

فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخاطن وصرن آلا

ويروى أن ذا الرمة لما نبه إلى الخطأ فطن له وقال : أنا لم أقل « إلا مناخة » وإنما قلت « ما تنفك آلا مناخة » وعلى هذا الوجه يكون قوله « آلا » خبر تنفك ، ومناخة صفة ، وحينئذ يسأل عن وجه تأنيث الصفة مع أن الموصوف مذكر ، والجواب عن ذلك أن الآل - وهو الشخص - يطلق على المذكر والمؤنث كالشخص الذي هو بمعناه ، ولما كان المراد هنا النوق أنث الصفة ، وهذا تخريج قد ذكره كثير من العلماء ، وقد سمعت أنه يروى عن ذي الرمة نفسه ، والتخريج الثاني : أن « تنفك » هنا تامة ، وليست ناقصة ، والتي يمنع دخول إلا عليها هي الناقصة ، وهذا تخريج ذكره الفراء في معاني القرآن ، ونسبه المؤلف إلى الكسائي ، وذكره الأعمش في شرح شواهد سيويه ، والتخريج الثالث : أن تجعل تنفك ناقصة لكن لا يكون « مناخة » خبرها ، بل خبرها هو متعلق الجار والمجرور الذي هو قوله « على الحسف » وعلى هذا الوجه يكون قوله « مناخة » حالا ، وكأنه قد قال : ما تنفك كائنة على الحسف إلا في حال كونها مناخة ، وقد ذكر هذا التخريج الأعمش أيضا ، والتخريج الرابع : أن تكون تنفك ناقصة أيضا ، ولكن يكون خبرها محذوفا ، و « مناخة » حال ، و « على الحسف » يتعلق بمناخة ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : ما تنفك مقيمة في أوطانها إلا في إحدى حالتين : الأولى أن تكون مناخة على الحسف والثانية أن نرمى بها بلداً قفراً ، وهذا التوجيه قد ذكره الزمخشري ، والتوجيه الخامس : أن تجعل « تنفك » ناقصة ، و « مناخة » خبرها ، ولكن « إلا » ليست للاستثناء ، بل هي حرف زائد لا يدل على معنى ، والمتنع إنما هو دخول إلا الدالة على الاستثناء على خبر « تنفك » وهذا التخريج - كما قل ابن يعيش - للمازني ، وتبعه أبو على الفارسي في بعض كتبه ، ونسبه ابن هشام في مغني اللبيب إلى الأصمعي وابن جني ، وفي هذا القدر غناء أي غناء.

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يروى « ما تنفك آلاً »  
مناخة « والآل : الشخص ؛ يقال « هذا آلٌ قد بدا » أى شخصٌ ؛ وبه سمى  
الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

٩٥ — \* كَأَنَّنَا رَعْنُ قَفٍّ يَرْفَعُ الْآلَا \*

٩٥ — هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدي ، وصدره قوله :

\* حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا \*

وتعدى فوارسنا : أى تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن -  
بفتح الراء وسكون العين - أنف الجبل ، والقف - بضم القاف وتشديد الفاء - الجبل ،  
غير أنه ليس بطويل في السماء ، والآل : الذى تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع  
الشخص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الآل » ومعناه ماذكرنا  
يريد المؤلف أن الذى فى بيت ذى الرمة هو « الآل » كالذى فى هذا البيت ، وقد تقدم  
بيانه ، وقد تبين لك من تفسيرنا للآل وجه قول المؤلف « وهو من القلوب » يعنى أن  
المعروف أن الآل هو الذى يرفع الشخص ، وقد جاء فى هذا البيت أن رعن القف  
يرفع الآل ، فرعن القف فى ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجارى على  
أسنة العرب أن تجعل الآل رافعا والشخص الذى منها رعن القف مرفوعة ، قال ابن  
منظور بعد أن أنشد البيت « أراذ يرفعه الآل ، قلبه » وقد أنكر ابن سيده القلب فى  
هذا البيت ، وزعم أن كل واحد من رعن القف والآل يصلح أن يكون رافعا ويصلح كذلك  
أن يكون مرفوعا ، قل : « وجه كون الفاعل فيه مرفوعا والمفعول منصوبا باسم صحيح  
مقول به ، وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرؤى فيه ظهر به الآل إلى مرآة  
العين ظهورا لولا هذا الرعن لم بين للعين بيانه إذا كان فيه ، ألا ترى أن الآل إذا برق  
للبرص رافعا شخصه كان أبدي للنظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يراه فيزداد بالصورة  
التي حملها سفورا ، وفي مسرح الطرف تجليا وظهورا ؟ فإن قلت : فقد قال الأعشى :

\* إذ يرفع الآل رأس الكلب فارفعنا \*

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول ، قيل : ليس فى هذا أكثر من أن  
هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره ليس بجائز ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما جاءنى =

أى يرفعهُ الآلُ ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثانى : أنه يروى « ما تنفك إلا مناخَةً » [٧٢] بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روى بالنصب ، ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر « ما تنفك » وإنما خبرها « على الحسف » فكأنه قال : ما تنفك على الحسف ، أى تُظلم إلا أن تنبأ . والوجه الرابع : أنه جعل « ما تنفك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول « انفكت يده » فتوم فيها التام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفي ، والنفي له صَدْرُ الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صَدْرَ الكلام ، والسّر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتى قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام « زيداً أَضْرَبْتَ » لم يحز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك ها هنا ؛ إذا قلت « قائماً ما زال زيدٌ » ينبغى أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما زال ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً » قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنما كما أجمعنا على أن « ما زال » ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجابٌ و « ما » نفي ؛ بدليل أننا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان

غير زيد ، وإنما فى هذا دليل على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم يعرض للأخبار بإثبات محيى له أو نفيه عنه ؛ فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضاً لم يحىء « اه كلامه بحروفه .

الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدّر الكلام كالأستفهام .

وأما « ما دام » فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لأن « ما » فيها مصدرية لانافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « لا أفعل هذا ما دام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زمنَ دوام زيد قائماً ، كقولك « جئتكَ مقدّم الحاج » ، وخفوق النجم « أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن ، وأقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت « ما » فى « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

### [٧٣] ١٨ — مسألة

[القول فى تقديم خبر « ليس » عليها] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص <sup>(٢)</sup> . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف ( ص ٥٨ ليدن ) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٢٧٦/٢ ) وشرح موفق الدين بن يعيش على الفصل ( ص ١٠١٦ ) والأشمونى ( ٣٥٥/١ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ٢٢٥/١ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٢٥/١ بولاق ) .

(٢) يريد أنه لا يوجد فى كتاب سيبويه نص فى هذا الموضوع ، لابلجواز ولا بالانع .

(٣) الذى ذكره النحاة أن القائلين بامتناع تقديم خبر ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والمتأخرون من البصريين ، وقد اختار هذا رأى شيخ المحققين ابن مالك فقال فى الخلاصة ( الألفية ) :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفه ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكُنْ ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه . فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله ؛ فلماذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذي يدل على هذا أن « ليس » في معنى ما ؛ لأن ليس تنفى الحال كما أن ماتنفي الحال ، وكما أن مالا يتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين مَنْ يُغَلَّبُ عليها الحرفية ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : « ليس الطيبُ إلا المسكُ » فرفع الطيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك ، فقال : « عليه رجلاً ليسى » فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال في لست « لَيْسْتُ » ألا ترى أنك تقول في صَيْدِ البعيرُ « صَيْدَ البعير » فلو أدخلت عليه التاء لقلت « صَيْدْتُ » فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يردَّ هاهنا إلى الأصل — وهو الكسر — دل على أن المَغْلَبَ عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في

\* ومنع سبق خبر ليس اصطفي \*

وأن الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين ، والفراء ، وتبعهم ابن برهان ، والزمخشري ، والشاويين ، وابن عصفور ، وهم من التأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالباً .

اللغة التى لا يعملون فيها « ما » ؛ فلا [ ٧٤ ] يعملون ليس فى شىء ، وتكون كحرف من حروف النفى ؛ فيقولون : ليس زيد منطلق ، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية فى الدلالة على أنها حرف فهى كافية فى الدلالة على إيجابها فى شبه الحرف ، وهذا مالا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها مؤغلة فى شبه الحرف فينبغى أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر مجرود فلا يتقدم على الفعل الذى جرده على ما بيننا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) وجهُ الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس ، فإن قوله ( يوم يأتيهم ) يتعلق بمصروف ، وقد قدّمه على ليس ، ولو لم يحز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يحز أن تقول « زيدا أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيدا » فلو لم يحز تقديم « مصروف » الذى هو خبر ليس على ليس ، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذى يدل على ذلك أن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل ، بدليل إلحاق الضائر وتاء التانيث الساكنة بها ، وهى تعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وعلى هذا تخرج « نعم وبئس ، وفعلُ التعجب وعسى » حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما « نعم ، وبئس » فإنهما لا يعملان فى المعارف الأعلام ، بخلاف « ليس » فنقصنا عن رتبته ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضر فيه ، ولا تلحقه أيضاً تاء التانيث ، بخلاف « ليس » فنقص عن رتبته ، وأما « عسى » وإن كانت تلحقها الضائر وتاء التانيث كليس ، إلا أنها لا تعمل فى جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا « أن » مع الفعل نحو « عسى زيد أن يقوم » ولوقلت « عسى زيد القيام » لم يحز ؛ فأما قولهم فى المثل « عسى الغويّر



أَبُو سَا « فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصاً بخلاف « ليس » نقصت عن رتبة ليس ؛ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس « ليس » على [٧٥] ما فى امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن ليس تخالف ما ، بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو « ليس قائماً زيد » ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها ؛ فلا يقال : « ما قائماً زيد » وإذا جاز أن تخالف ليس « ما » فى جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : ( ألا يوم يأتهم ليس مصرُوفاً عنهم ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأننا لا نسلم أن ( يوم ) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : ( هذا يوم ينفعُ الصادقين صدقُهم ) فإن ( يوم ) فى موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : ( ليس مصروفاً عنهم ) وتقديره : يلزمهم يوم يأتهم العذاب ؛ لقوله تعالى : ( ولئن أخرنا عنهم العذابَ إلى أمةٍ معدودةٍ ليقولنَّ ما يخبسهُ ) .

وأما قولهم « إن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة » قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل فى الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه ، و « ليس » فعلٌ غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ؛ فذعن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية ، وسَلَبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف ؛

فاعتبرنا الأصل بالأصل ، والوصف بالوصف . والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب وقتل وشم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفة أثبت لها أصلُ الغعل ووصفهُ ؛ فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو « عمرا ضَرَبَ زيدٌ » وكذلك سائرُها ، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونِعَمَ وبِئْسَ وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل ؛ فلم يحز تقديم معمولها عليها فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما » قلنا : قد [ ٧٦ ] يناوجه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحد منهما لنفي الحال كالأخر .

وقولهم « إن ليس تخالف ما ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، بخلاف ما » قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مُعَايَرَةٌ في بعض أحكامه .

قولهم « فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن « ليس » أخذت شيها من كان ؛ لأنها فعل كما أنها فعل ، وشيها من ما لأنها تنفي الحال كما أنها تنفي الحال ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شيها من كان وشيها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ما ؛ لأنها فعل وما حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يحز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان ؛ لأنها لا تتصرف وكان تتصرف ، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

## ١٩ — مسألة

[القول في العامل في الخبر بعد « ما » النافية للنصب<sup>(١)</sup>]

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر ، وذلك لأن القياس في « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو « ما زيد قائم » وتارة يدخل على الفعل ، نحو « ما يقوم زيد » فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ؛ ولهذا كانت مهملة غير معاملة في لغة بني تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بآيس من جهة المعنى ، وهو [٧٧] شبه ضعيف فلم يَقَوِ على العمل في الخبر كما عملت آيس ؛ لأن آيس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل « ما زيد قائم » فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ، ولهذا لم يحز النصب إذا قُدِّم الخبر ، نحو « ما قائم زيد » أو دخل حرف الاستثناء

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٩) وتصريح الشيخ خالد (٢/٢٣٦) وكتاب سيوييه (١/٢٨) وحاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٤ بولاق)

نحو « ما زيد إلا قائم » لأنه لا يحسن دخول الباء معهما ؛ فلا يقال « ما بقاءم زيدٌ ، وما زيدٌ إلا بقاءم » فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس ؛ فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعملُ ليس الرفعُ والنصبُ ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويُقَوَّى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجرى مجراه ؛ لأنهم يُجْرُونَ الشيءَ مُجْرَى الشيءِ إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبهَ الفعل من وجهين أُجْرِيَ مُجْرَاهُ في منع الجر والتنوين ، فكذلك ها هنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليهما على ما بيننا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن القياس يقتضي أن لا تعمل » قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لفظة القرآن ، قال الله تعالى : ( مَا هَذَا بَشَرًا ) وقال تعالى : ( مَا هُنَّ أَمْهَانِهِمْ ) .

عند

قولهم « إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف ، فلم يقدروا أن يعمل في الخبر » قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنها قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصلَ بينها وبين معمولها بـ « إن » الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب [ ٧٨ ] أن تعمل في جميع هذه المواضع .

وأما دعواهم أن الأصل « ما زيد بقائم » فلا نسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أدخلت لوجهين ؛ أحدهما : أنها أدخلت تأكيداً للنفي ، والثاني : ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إن ؛ لأن ما تنفي ما تثبتته إن ، فجعلت الباء في خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتكون بإزاء اللام في نحو « إن زيداً لقائم » كما جعلت السين جوابَ كنْ ، ألا ترى أنك تقول « لن يفعل » فيكون الجواب « سيفعل » وكذلك جعلت قد جوابَ لمّا ، ألا ترى أنك تقول « لمّا يفعل » فيكون الجواب « قد فعل » ولو حذف لما فقلت « يفعل » لكان الجواب « فعل » من غير قد ؛ فدل على أن قد جوابُ لمّا ، فكذلك ها هنا .

وقولهم « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصباتُ الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعرابٌ ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها ، كقولك « كفى بالله شهيداً ، وكفى بالله نصيراً » ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيداً ، وكفى الله نصيراً ، بالرفع ، كما قال رجل من الأزد :

٩٦ — لَمَّا تَعَيَّأَ بِالْقُلُوصِ وَرَحَلِهَا كَفَى اللَّهَ كَعْبًا مَا تَعَيَّأَ بِهِ كَعْبُ

٩٦ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وتعيأ - بوزن تقضى وتركى - ومثله تعايا - مثل تعاضى وتقاضى - وأعيأ - مثل أهدى وأبقى - وتقول : أعيأ عليه الأمر ، وتعيأ ، وتعايا ؛ إذا بهظه وأنقله وأعجزه والقُلُوص - بفتح القاف - الناقة ، ومحل الاستنهاد به قوله « كفى الله كعباً » فإن المؤلف قد زعم أن « كفى » في هذه العبارة هي التي يقترن فاعلها بالباء الزائدة غالباً ، وقد يحىء فاعلها غير مقترن بالباء كما في هذا البيت والذي يليه ، وهو انتقال نظر من =

وقال عَبْدُ بَنِي الْحَسَّاسِ :

٩٧- عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

= المؤلف ، ويان ذلك أن « كفى » على ثلاثة أضرب : الأول أن يكون بمعنى حسب ، وهذه قاصرة لا تتعدى وهي التي يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) والثاني أن تكون بمعنى وفي فتتعدى إلى اثنين ، ولا يقترن فاعلها بالباء ، نحو قول الله تعالى : ( وكفى الله المؤمنين القتال ) ونحو قوله سبحانه : ( فسيفكهم الله ) والثالث أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، فتتعدى إلى واحد ولا يقترن فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قول الشاعر :

قليل منك يكفيني ، ولكن قليلك لا يقال له قليل  
وأنت إذا تأملت أدنى تأمل تبين لك أن « كفى » في البيت الذي استشهد به المؤلف من الضرب الثاني الذي تكون فيه بمعنى وفي وتتعدى إلى مفعولين ، وهذه - كما قلنا لك - لا يقترن فاعلها بالباء الزائدة لا في الغالب ولا في القليل ، وسبحان الذي تنزه عن السهو والغفلة ، وانظر - بعد ذلك - شرح الشاهد ١٠٢ الآتي .

٩٧ - هذا البيت لسحيم عبد بن الحساس ، وهو من شواهد ابن يعيش ( ص ١٠٨٦ و ١١٤٨ ) والأشونى ( رقم ٧٣٦ بتحقيقنا ) ومعنى اللبيب ( رقم ١٥٣ بتحقيقنا ) وأوضح المسالك لابن هشام ( رقم ٣٧٩ ) وعميرة : اسم امرأة ، وتجهزت : أى اتخذت جهاز سفره وأعدته وهياته ، وغاديا : اسم فاعل فعله غدا يغدو غدوا - مثل سما يسمو سما - وذلك إذا سار في وقت الغداة ، والعدة - ومثلها الغدوة - الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ويرى في مكانه « غازيا » وقوله « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر بن الخطاب سمع هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك ، والاستبهاد بهذا البيت في قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » التي هي فعل قاصر لا يتعدى إلى مفعول وتدل على معنى حسب ، وسقوطها في هذه العبارة يدل على أن الباء ليست واجبة في فاعل هذا الفعل ، بخلاف اقتران الباء بفاعل « أفعل » في التعجب نحو « أكرم يزيد ، وأعظم به » فإنها لازمة لا يجوز سقوطها .

وقال الآخر :

٩٨ — أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَلَّ بَرُّ كُهُ كَنَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بِي كَافِيَا

وكذلك قالوا « بحسبك زيد ، وما جاني من أحد » وقال الشاعر :

٩٩ — بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ بُدَّتْ أَخْزَمَ كُلَّهَا

لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمٌ

٩٨ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأعان على الدهر : كان معه ينصره ويناوتني ، وأصل البرك - بفتح الباء وسكون الراء - الإبل الكثيرة ، أو الباركة ، ومنه قول متمم بن نويرة :

إذا شارف منهن قامت ورجعت حيننا فأبكي شجوها البرك أجمعا

والاستشهاد بالبيت في قوله « كفى الدهر كافيا » حيث جاء بفعل كفى التي بمعنى حسب غير مقترن بالباء الزائدة على نحو ما أوضحناه لك في البيتين السابقين .

٩٩ — هذا البيت ثالث أربعة أبيات رواها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزاها التبريزي ولا المرزوقي في شرحهما ، وحسبك : أى كافيك ومجزئك ومغنيك ، وسدت : فعل ماض من السيادة ، وهى الرياسة ، وأخزم : رهط حاتم ، قال المرزوقي ( ص ١٤٦٨ ) : « والمعنى : كافيك أن ترأست على أخزم - وأخزم رهط حاتم - ثم أزرى برياسته وبهم فقال : ولكل طائفة من الناس رؤساء وعمد ، وهذا يجري مجرى الالتفات ، كأنه بعد ما قال ذلك التفت إلى من حوله يؤنسهم ويقول : ليس ذا بمنكر فلكل قوم من يسوسهم ويدعمهم » اهـ . والاستشهاد بالبيت في قوله « بحسبك » حيث زيدت الباء في المبتدأ الذى هو حسب الذى بمعنى كافيك ، وخبره هو المصدر المؤول من أن الخففة وما وليها ، وكأنه قال : كافيك سيادتك أخزم كلها ، والباء لا تزداد في المبتدأ إلا أن يكون المبتدأ هو لفظ حسب ، ولهذا البيت نظائر كثيرة في النثر والنظم ، فمن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكرا » وقوله « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دينا » وقوله صلوات الله عليه : « بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا إلا من عصمه الله » وفي مثل من أمثال العرب « بحسبها أن تمتدق رعاؤها »

وقال الآخر :

١٠٠ — بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

[٧٩] وقال الآخر :

١٠١ — وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَانًا أَسْأَلُهَا أَعَيْتَ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

١٠٠ — هذا البيت من كلام الأشعر الرقبان الأسدي وهو أحد شعراء الجاهلية.

يهجو ابن عمه واسمه رضوان ، وقد رواه ثاني أربعة أبيات ابن منظور في لسان العرب (ض ر ر) وأنشده ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و ١١٩٠) وأنشده الميداني في مجمع الأمثال (١/٦٦ بتحقيقنا) والمضر - بضم الميم وكسر الضاد - الذي يروح عليه ضرة من المال، والضرة - بفتح الضاد وتشديد الراء - الكثير من المال ، وقيل : هو الكثير من الماشية خاصة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بحسبك أن يعلموا » ومعناه كافيك علم القوم ، وذلك حيث زاد الباء في المبتدأ الذي هو لفظ حسب ، على نحو ما ذكرناه في الشاهد السابق ، وانظر في هذا الموضوع بحثا وإفيا لنا في شرحنا على شرح الأشموني (١/٢٣٧) .

١٠١ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها :

يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

وقوله « وقفت فيها أصيلا » الأصيلان : تصغير الأصيلان الذي هو جمع أصيل ، والأصيل : هو الوقت قريب غروب الشمس ، ويروى في مكان هذا « وقفت فيها أصيلا كي أسألكي » كما يروى « وقفت فيها طويلا » وقوله « أعت جوابا » يروى في مكانه « عيت جوابا » بتضعيف الياء ، والمراد على كل حال أنها عجزت عن الجواب ولم تجب عما سألتها عنه ، والربع : الدار ، أو هو خاص بما ينزل فيه القوم أيام الربيع ، والاستشهاد بالبيت في قوله « وما بالربع من أحد » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، أما الخبر فهو الجار والمجرور المقدم الذي هو قوله « بالربع » وأما المبتدأ فهو قوله « أحد » وقد أدخل على هذا المبتدأ من الزائدة ، ونظير ذلك قول الله تعالى : ( فما منكم من أحد عنه حاجزين ) وقوله جلت كلمته : ( فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ) وقول وجهية بنت أوس الضبية :

ومالي إن أحببت أرض عشيرتي وأبغضت طرفاء القصية من ذنب =



وقال الآخر :

١٠٢ — أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْخَوَادِثُ جَمَّةٌ  
بأنَّ امرأَ القيسِ بنَ تَمْلِكٍ يَبْقَرَا

= فإن قولها « ذنب » في آخر البيت مبتدأ دخلت عليه « من » الزائدة ، وخبره هو الجار والمجرور في أول البيت الذي هو قولها « لى » ونظير ذلك قول شاعر الحماسة :  
ومالى من ذنب إليهم علمته سوى أننى قد قلت : يأسرحة اسلمى  
و « من » تزداد على المبتدأ بشرطين : الأول أن يكون المبتدأ نكرة ، والثانى أن يتقدم عليها نفي أو استفهام بهل خاصة ، وهذان الشرطان مستكملان فيما ذكرنا لك من الشواهد ، وانظر بحثا مستفيضا لنا في شرحنا على شرح الأشموني ( ٢٤٠/١ )

١٠٢ — قد استشهد بهذا البيت الزمخشري في الفصل وابن يعيش في شرحه ( ص ١٠٨٦ ) والرضى في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي ( ٤ / ١٦١ ) وابن جنى في شرح تصريف المازني ( ٨٤/١ ) وابن منظور في لسان العرب ( بقر ) وكل واحد منهم نسبها إلى امرئ القيس ، وقد راجعت نسخ ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي برواية الأصمعي وشرح الأعلام الشنتمري فلم أجد هذا البيت في قصيدته التي مطلعها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قوفرعرا

ولكنني وجدت في زيادته التي زادها الطوسي والسكري وابن النحاس في هذه القصيدة ، وقوله « يبقرا » مأخوذ من قولهم « يبقر الرجل » إذا هاجر من أرض إلى أرض ، وأخرج إلى حيث لا يدري ، أو نزل الحضرو أقام هناك وترك قومه بالبادية ، وخص بعضهم به العراق قاله ابن منظور ، وفي شرح الفصل « وقيل : إذا ذهب إلى الشام » اه ، وقال ابن منظور بعد أن ذكر هذه المعاني كلها « وقول امرئ القيس يحتمل جميع ذلك » اه . والاستشهاد بالبيت في قوله « بأن امرأ القيس — إلخ » فإن المصدر المنسبك من أن المؤكدة واسمها وخبرها في موضع رفع على أنه فاعل أتى في قوله « أتاها » وقد زاد الباء في هذا الفاعل وزيادة الباء في الفاعل على ثلاثة أضرب : الأول زيادة واجبة ، وذلك في فاعل أفعل في التعجب نحو أجمل بكرم الأخلاق ، والثاني زيادة غالبة ، وذلك في فاعل كفي القاصر الذي بمعنى حسب ، وقد أوضحنا ذلك في شرح الشاهد رقم ٩٦ ، والثالث زيادة شاذة كما في الشاهد =

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا « حُسْبُكَ زَيْد ، وما جاءني أَحَدٌ » بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوباً ؛ فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دَلَّ على فساد ما ادَّعَوْهُ ، والله أعلم .

## ٢٠ — مسألة

[ القول في تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ آكِلًا » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه ؛ فإن كانت « ما » رَدًّا لخبر كانت بمنزلة لم ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال في الخبر « زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامُكَ » فتردُّ عليه نافيةً « ما زيد آكلا طعامك » فمن هذا الوجه يجوز التقديم ؛ فتقول « طَعَامُكَ ما زيد آكلا » فإن كان جواباً للقسم إذا قال « والله ما زيد بآكلٍ طَعَامُكَ » كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم وَلَنْ ولا ؛ لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو « زَيْدًا لم أضرب ، وعمرًا لن أكرم ، وبشرًا لا أخرج » فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن

= الذي نحن بصدده شرحه وكما في قول قيس بن زهير العبسي وهو الشاهد رقم ١٧ السابق :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

«ما» معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل ؛ فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا : «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما بمنزلة لم ولن ولا » قلنا [٨٠] لا نسلم ؛ لأن « ما » يليها الاسم والفعل ، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل ؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل ، وأما لا فإنما جاز التقديم معها - وإن كانت يليها الاسم والفعل - لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنك تقول : « جئت بلا شيء » فيعمل ما قبله فيما بعده ؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله ، فبان الفرق بينهما .

وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل - من أنه إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم ، وإن كانت جواباً للقسم لم يحز - ففساد ؛ لأن ما في كلا القسمين نافية ؛ فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً ؛ لما بينا ، والله أعلم .

## ٢١ - مسألة

[ القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز « مَاطَعَامَكَ أَكَلْ إِلَّا زَيْدٌ » .  
وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين .

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد ( ١ / ٣٤٢ ) وحاشية الصبان على الأشموني ( ٢ / ٤٤ وما بعدها ) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلّا ؛ لأن التقدير فيه : ما أكلَ أحدٌ طعامَكَ إلا زيدٌ ، والذي يدل على ذلك قولهم « ما أخرجَ إلا هَندٌ ، وما ذهبَ إلا دَعْدٌ » ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ، ويدل عليه أيضاً أن « إلا » بأبها الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذى بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكلَ أحدٌ طعامَكَ إلا زيد ، إلا أنه أكتفى بالفعل من « أحد » فصار بمنزلة ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن « زيد » مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم « عَمراً ضَرَبَ زَيْدٌ » [٨١] وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل ألا يكون زيد هو الفاعل ؛ لأن التقدير : ما أكلَ أحدٌ طعامَكَ إلا زَيْدٌ » قلنا : لا نسلم أن « أحداً » مقدّر من جهة اللفظ ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن « عَرَقاً » فى قولهم « تَصَبَّبَ زيدَ عَرَقاً » فاعلٌ معنًى ، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ، ولهذا لم تثبت علامة التانيث فى قولهم « ما أخرجَ إلا هَندٌ ، وما ذهبَ إلا دَعدٌ » وما أشبه ذلك ، على أنه قد حذف علامة التانيث الحقيقى مع الفصل فى قولهم « حَضَرَ القاضى اليومَ امرأةٌ » وقال الشاعر :

١٠٣ — إِنَّ أَمْرًا عَرَّهْ مِنْكَنَّ وَاحِدَةً      بَعْدَى وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ

١٠٣ — هذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ٣٦٥) وقد استشهد به ابن الناطم فى باب الفاعل من شرحه على ألفية والده ابن مالك ، وابن هشام فى شرح شذور الذهب =

وقال الآخر :

١٠٤ — لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى قِمَعٍ اسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ  
فقال « وَلَدَ » ولم يقل « ولدت » .

وأما قولهم « إنه اكتفى بالفعل من أحد » قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام ما بعد « إلا » حين حذفته مقامه ، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » = ( رقم ٧٩ ) وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيويه ، ولكني بحثت كتاب سيويه من أوله إلى آخره فلم أجده فيه . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « غره واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو « غره » مع أن فاعله - وهو قوله « واحدة » - مؤنث حقيق التأنيث ؛ فإنه في الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : غرة منكن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل الحقيقي التأنيث أن تلزم في فعله التاء ، والذي جراً هذا الشاعر على حذف التاء هو الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو الضمير المتصل وبالجار والمجرور - وهو قوله « منكن » - وهذا مما يحيزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك الذي يقول في الألفية :

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو « أُنِيَ القاضى بنت الواقف »

١٠٤ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجريز بن عطية بن الخطفي يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٣٦٤ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢١٣ ) والأخطل : تصغير الأخطل ، وأصل الأخطل وصف بمعنى الفحاش الكثير الخطل ، ثم لُفِّظ به الشاعر المشهور ؛ وقوله « على قمع استها » يروى في مكانه « على باب استها » والصلب - بضم الصاد واللام جميعاً - جمع صليب ، ووزانه وزان سرير وسرر « وشام » جمع شامة ، وهى العلامة ، والاستشهاد به في قوله « ولد الأخطل أم سوء » فإن هذه جملة من فعل ماض هو « ولد » وفاعل مؤنث وهو « أم » ولم يصل به تاء التأنيث ، وقد علم أن الفعل الذي يسند إلى فاعل مؤنث حقيق التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التى للتأنيث إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء في هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذي هو قوله « الأخطل » وقد بينا مثل ذلك في الشاهد السابق .

وَأُعْطِيَ عَمْرُو دَرَهَمًا ، وَكُسِيَ عَمْرُو قَمِيصًا » وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعلُ مَجْرَى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول : « دَرَهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ ، وَقَمِيصًا كُسِيَ عَمْرُو » .

ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه ، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه ؛ فينبغي أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفه ، والله أعلم .

## ٢٢ — مسألة

[ القول في رافع الخبر بعد « إِنَّ » المؤكدة ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إِنَّ » وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو « إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .  
أما الكوفيون [٨٢] فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً غليه فهي أضعفُ منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعفَ من الأصل ؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر ، جَرِيًّا على القياس في حَطِّ الفروع عن الأصول ؛ لأننا لو أعملناه عمله لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها . والذي يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٠/١) والتصريح للشيخ خالد (٢٥٣/١ بولاق) .

١٠٥ — لَا تَثْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا  
فَنَصَّبَ بـ «إِذْنُ» .

والذي يدلُّ على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها  
واكتفى به ، كقولهم « إِنَّ بِكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ » كأنها رضىت بالصفة لضعفها ،  
وقد روى أن ناساً قالوا : « إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذٌ » فلم تعمل « إِنَّ » لضعفها ؛  
فدلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر ،  
وذلك لأنها قويتْ مشابعتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما

١٠٥ — لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور  
( ش ط ر ) ولم يعزه ، وأنشده الرضى في شرح الكافية في نواصب المضارع ، وشرحه  
البغدادى في الخزانة ( ٥٧٤/٣ ) والأشموني ( رقم ١٠١٣ ) وابن هشام في المغنى ( رقم ٢١ )  
وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٩٦ ) . والشطير - بفتح الشين - مثل الغريب والبعيد في  
الوزن وفي المعنى ، وأهلك : معناه أموت ، وأطير : معناه الأصلى أذهب بعيداً ، أو  
أحلق في الجو . والاستشهاد به في قوله « إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ » حيث نصب الفعل المضارع  
الذى هو قوله « أَهْلِكَ » بعد إذن الذى هو حرف جواب ، مع أن إذن في ظاهر اللفظ  
غير واقعة في صدر الكلام ، بل هى مسبوقة يائى ، وقد أخذ جماعة من النحاة بظاهر  
اللفظ وحكموا بأن جملة « إذن أهلك » في محل رفع خبر إن ، وقالوا : إن نصب المضارع  
بعد إذن هنا ضرورة من ضرورات الشعر ، فأما المحققون من النحاة فقد أجروا نصب  
المضارع في هذا البيت على القياس ، وذكروا أن شرط النصب متحقق ، وأن « إذن »  
واقعة في صدر الجملة ، وييان ذلك أن خبر إن محذوف ، وأن جملة « إذن أهلك » مستأنفة  
وتقدير الكلام : إني لا أستطيع ذلك إذن أهلك أو أطيرا ، وقد ذكر الفراء في عدة  
مواضع من تفسيره أن « إذن » إذا وقعت بعد « إن » وقعت بعدها مضارع جاز في  
هذا المضارع الرفع والنصب ، وأن كل واحد منهما لغة من لغات العرب ، وأن ذلك  
مختص بوقوعها بعد إن ، وقد ذكر المؤلف في رده تقدير خبر إن محذوفاً .

من خمسة أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبنىٌ على الفتح ، والثالث : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو « إني ، وكأني » كما تدخل على الفعل نحو « أعطاني ، وأكرمني » وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ؛ فعني « إنَّ ، وأنَّ » حَقَّقَتْ ، ومعنى « كأن » شَبَّهَتْ ، ومعنى « لكن » استدرَكْتُ ، ومعنى « ليت » تَمَنَّيْتُ ، ومعنى « لعل » تَرَجَّيْتُ ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوعُ مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قُدِّمَ على المرفوع لأن عمل « إنَّ » فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ؛ فالزموا الفرع الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدم التصرف فيها لا يدل [ ٨٣ ] على الحرفية ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف ، نحو « نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحَبَّذَا » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الأحرف إنما نصبَتْ لشبه الفعل ؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر ؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع » قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عَمِلَ لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عَمَلَهُ ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ، تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوه عمراً .

والذي يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فَصَلَتْ بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : ( إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ) و ( إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ ) وما أشبه ذلك ، على أننا قد عملنا بمقتضى



كونها فَرْعًا ؛ فإنما ألزمتها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نُجَوِّزْ فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لثلاثي مجرى مجرى الفعل فيسوّى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قُدِّمَ ها هنا المنصوبُ وآخر المرفوعُ حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل والمحطاطها عن رتبته .

وقولهم « إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها » فاسدٌ ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ؛ فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ؛ فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال .

وأما قولهم « الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدء به كقول الشاعر :

\* إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا \* [ ١٠٥ ]

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن هذا شاذ ؛ فلا يكون فيه حجة ، والثاني : أن الخبر ها هنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أدلُّ ، إذن أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا ، وحُذِفَ الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف ، فإذا دخلت على الخبر ، والثالث : أن يكون جعل [ ٨٤ ] « إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا » في موضع الخبر ، كقولك « إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ » فشبّه إِذْنُ بَلَنْ ، وإن كانت لن لا يلغى في حالٍ بخلاف إذن .

وأما قولهم « إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ » فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد ، وإنه بك زيد مأخوذ ، كما قال الراعي :

- ١٠٦ — فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً  
وَأِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعًا  
أراد فلو أنه حُقَّ ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محلا ، وقال الأعشى :  
١٠٧ — إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتٍ حَسًّا  
نَ أَلُمُّهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

١٠٦ — هذا البيت للرأى كما قال المؤلف ، وقد أنشده سيويه (٤٣٩/١) وكذلك أنشده ابن منظور (س رح) وأنشده البغدادي في الخزانة (٣٨١/٤) نقلا عن ابن عصفور في كتاب الضرائر ، و«لو» ههنا للتمنى ، وحق : أى ثبت ، و«سرح» في هذا البيت اسم رجل ، والاستشهاد بالبيت في قوله «ولو أن حق اليوم منكم» حيث وقع الفعل الماضى — الذى هو قوله «حق» — بعد إن المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، فى ظاهر اللفظ ، ولو أبقي الكلام على ظاهره لكان كلاما فاسدا ؛ لأن «إن» المشددة وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وأن تعمل فيها النصب والرفع ، إلا إذا اقترنت بهن «ما» فإن اقترنت بهن «ما» جاز دخولها على الجمل الفعلية . ولم تقتزن «ما» يان فى هذا البيت ، فوجب أن يكون ثمت محذوفاً يقدر دخول إن عليه لى يصح الكلام ، وقد قدر بعض العلماء أن المحذوف فى هذا البيت ضمير الشأن والقصة ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو أنه (أى الحال والشأن) حق اليوم منكم إقامة ، فيكون اسم إن هو هذا الضمير وخبرها هو الجملة الفعلية ، وقدره جماعة آخرون ضمير خطاب ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : ولو أنكم حق اليوم منكم إقامة ، والعلماء يجعلون التقدير الثانى خيرا من التقدير الأول ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد الرضى :

كأن على عرينه وجبينه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

أراد كأنه (أى الحال والشأن) أقام على عرينه وجبينه شعاع الشمس ، ومثلها

قول الآخر :

فلا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإن به ثأى الأمور وترأب

أراد فإنه (أى الحال والشأن) ثأى به الأمور — أى تصلح — وترأب ، ونظير

ذلك البيتان الآتيان برقى ١١٠ و ١١١ .

١٠٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها =

وقال أميّة بن أبي الصلت :

١٠٨ — وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ  
بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَلُ

= أبا الأشعث بن قيس الكندي ، وهو من شواهد سيويه (٤٣٩/١) وشواهد الرضى في شرح السكافية ، وقد شرحه البغدادى في الحزانة (٤٦٣/٣) وشواهد ابن يعش في شرح المفصل (ص ٤٣٥ أوربة ) وحسان : أحد تبابعة اليمن ، والاستشهاد بالبيت في قوله « إن من لام — إلخ » فإن « من » التي دخلت عليها « إن » في هذا البيت شرطية تطلب فعلين أحدهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ؛ والدليل على أنها شرطية أن الجواب الذي هو قوله « أله » وما عطف عليه مجزومان ، ومن المعلوم أن أسماء الشرط لها صدر الكلام ، نغنى أنه لا يجوز أن تقع إلا في أول الجملة التي هي منها ، وعلى هذا لا يجوز أن تكون « من » هذه اسما لأن ، وقد خرج العلماء هذا الكلام على تقدير ضمير الشأن والحال ، وعلى أن يكون هذا الضمير المقدر هو اسم إن ، وتكون « من » الشرطية مبتدأ ، وخبره هو جملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا ، ونحن نرجح الثالث ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن .

ونظير هذا البيت قول الأخطل التغلبي :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وظباء  
والتقدير فيه : إنه ( أى الحال والشأن ) من يدخل الكنيسة — إلخ .  
هذا البيت الأعشى يروى :

\* من يلقي على بنى بنت حسان \*

وهذا هو الموجود في ديوانه ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله .

١٠٨ — هذا البيت كما قال المؤلف لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيويه (٤٣٩/١) وينوبه : مضارع نابه الأمر ، أى نزل به ، والأعزل : الذى ليس معه سلاح . يقول : من لم يتخذ لنوازل الدهر العدة قبل أن تنزل به ، فإنها ستدهمه وتنزل به في الوقت الذى لا يكون معه من عدد الدفاع شيء فلا ينجو منها ، يرغب في أن يتبصر =

وقال الآخر :

١٠٩ - فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

= الإنسان العواقب ويهيئ نفسه للملاقاة المصائب وهو قادر على حلها. والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكن من لا يلق أمرا - إلخ » فإن « من » في هذا الكلام شرطية ، بدليل أنها جازمت الشرط الذي هو قوله « يلق » بحذف الألف وجزمت الجواب الذي هو قوله « ينزل به » بالسكون ، وقد علمنا أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ، نعى أنها لا بد أن تصدر جملتها فلا يتقدم عليها شيء من جملتها ولا العامل فيها ، وقد تقدم على « من » الشرطية في هذا البيت « لكن » ومن أجل هذا قال العلماء : إن اسم لكن في هذا البيت ضمير الشأن محذوف ، وإن « من » مبتدأ خبره مابعد على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لكن ، وعلى هذا تكون « من » واقعة في صدر جملتها نظير ما ذكرناه في الشاهد ١٠٧ .

١٠٩ - هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ، وقد أنشده ابن منظور ( ش ف ر ) وسينويه ( ٢٨٢ / ١ ) ورضي الدين في باب إن وأخواتها من شرح الكافية ، وهو باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٣٧٨ / ٤ ) ورواه ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١١٣٨ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٤٨٦ ) وكلهم يروى قافيته على الوجه الذى رواها المؤلف عليه ، والصواب في إنشاده :  
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجيا غلاظا مشافره

والمشفر - بوزن المنبر أو المقعد - للبعير مثل الشفة للإنسان ، والاستشهاد بالبيت على الرواية التى ذكرها النحاة في قوله « ولكن زنجي » حيث حذف اسم لكن ، وهو غير ضمير الشأن ، والتقدير : ولكنك زنجي غليظ المشافر ، وحذف اسم لكن وأخواتها لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن ، والاسم المقدر في هذا البيت ضمير المخاطب على ما عرفت ، ولهذا رأى العلماء أن الحذف في هذا البيت ضرورة ، وقد رواه ابن منظور « ولكن زنجيا » بالنصب فيكون المحذوف هو خير لكن ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، قال الأعم : « الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر ، وحذف اسم لكن ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجي ، ويجوز نصب زنجي بلكن على إضمار =

وقال الآخر :

١١٠ — فَلَيْتَ دَفَعْتَ إِلَيَّْ سَاعَةً

فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِي بَالٍ

= الخبر ، وهو أقيس ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قراتي « اه كلامه .  
ونظير هذا البيت ما أنشده سيويه :

فما كنت ضفاطا ، ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

والضفاط : الذي يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضا المسافر على الحمار من قرية إلى قرية ، والطالب : الذي يطلب الإبل الضالة ، كأنه نزل عن راحلته لأمر فظن قوم أنه يقضى حاجته ، فقال ذلك . والاستشهاد به في قوله « ولكن طالبا » حيث حذف خبر لكن وذكر اسمها ، وتقدير الكلام : ولكن طالبا أناخ قليلا أنا ، قال سيويه « النصب أجود ؛ لأنه لو أراد إضمارا لحذف ولجعل المضمّر مبتدأ ، كقولك : ما أنت صالحا ، ولكن طالح » اه ، والكلام واضح إن شاء الله .

ومثل هذا البيت قول الآخر وهو من شواهد الأشموني ( رقم ١٤١ ) :

فأما ائقتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

التقدير : ولكن سيرا في عراض المواكب لكم ، مثلا ، ومن العلماء من يجعل التقدير : ولكنكم تسرون سيرا في عراض المواكب ، ولا داعي له ؛ لأنه يلزم عليه تكثير المحذوف ، ومتى أمكن تقليل المحذوف كان هو الأمثل ، ومثله قول الآخر :

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صيرها

تقديره على ما ترجح : ولكن لهم أعجازا — إلخ

١١٠ — أنشد ابن منظور ( ب و ل ) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، والبال : الحال والشأن ، ومحل الشاهد فيه قوله « فليت دفعته لهم » حيث وقع الفعل بعد ليت ، وقد علمنا أن « ليت » من الأدوات المختصة بالدخول على الجملة الاسمية فتصب المبتدأ وترفع الخبر ، ومن أجل هذا جعل النحاة اسم ليت في هذا البيت محذوفا ، وتقدير الكلام : فليت دفعته لهم — إلخ ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جملة في محل رفع خبر ليت ، ولا يكون الفعل واقعا عند التحقيق بعد ليت ؛ لأن الواقع بعد ليت هو =

وقال الآخر :

١١١ — فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرَكَ كُلَّهُ

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أُرْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوَى

= اسمها المقدر ، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال ، وتقدير الكلام حينئذ : فليت ( أى الحال والشأن ) دفعت لهم - إلخ ، ولكن ما ذكرناه أولاً أمثل من هذا ، للغة التي ذكرناها في شرح الشاهد رقم ١٠٦ ، ومن العلماء من يجعل نظير هذا قول جميل بن معمر :

ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهر تولى بابئين يعود

وذلك إذا رويت « أيام » بالرفع على الابتداء ، وخبره قوله « جديد » فإن اسم ليت حينئذ يكون محذوفاً مقدراً بضمير الشأن ، وكأنه قال : ألا ليت ( أى الحال والشأن ) أيام الصفاء جديد ، فأعرف ذلك .

١١١ — هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص التقي يقولها

في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، وقد روى هذه القصيدة أبو على القالى في أماليه ( ٦٨/١ ط دار الكتب ) وأبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ( ١٠٠/١١ بولاق ) والبغدادى في خزانة الأدب ( ٤٩٦/١ ) نقلاً عن أبي على الفارسي في المسائل البصرية ، وقد استشهد الرضى بعدة أبيات من هذه القصيدة ، واستشهد بالبيت الذى استشهد به المؤلف ههنا في باب « الحروف المشبهة بالفعل » وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٣٩٠/٤ ) والكفاف - بفتح الكاف بزنة السحاب - الذى لا يزيد عن قدر الحاجة ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وارتوى : أراد به شرب ، ومرتوى : اسم انفاعل من قولهم « ارتوى فلان » إذا طلب الرى وذهب العطش ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله « ليت كفافاً كان خيرك » فإن هذه العبارة - على ما ذكر المؤلف - تحتمل وجهين : الأول أن يكون قوله كفافاً خبر كان تقدم عليها وعلى اسمها جميعاً ، وأصل الكلام : ليت كان خيرك كفافاً ، وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد أولى « ليت » في الظاهر الفعل الذى هو كان ، وقد علمنا أن « ليت » مختصة بالجلل الاسمية ، ولهذا يجب على هذا الوجه تقدير اسم ليت إما ضمير شأن وإما ضمير مخاطب ؛ فعلى الأول يكون تقدير الكلام =

أراد « ليتَه » إن جعلتَ « كَفَافًا » خيرَ كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه :  
ليتَه كان خيرك وشرك كفافاً عني ، أو مكفوفين عني : لأن الكفاف مصدر فيقع  
على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجل عَدْلٌ ورِضًا ، ورجلان عَدْلٌ ورِضًا ،  
وقوم عَدْلٌ ورِضًا ، وما أشبه ذلك ، وإن جعلتَ « كَفَافًا » منصوبًا بليت لم يكن  
من هذا الباب ، والأول أجود .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل  
فى الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفة  
الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل فى الخبر الرفع كما عملت  
فى الاسم النصب على ما بينا ، والله أعلم .

### [٨٥] — ٢٣ — مسألة

[ القول فى العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر ،

= ليت هو (أى الحال والشأن) كان خيرك كفافا ، وعلى الثانى يكون التقدير : فليتك كان  
خيرك كفافا ، والوجه الثانى من الوجهين اللذين تحتلهما العبارة أن يكون قوله « كفافا »  
اسم ليت ، وجملة كان فى محل رفع خبر ليت ، واسم كان على هذا الوجه ضمير مستتر  
فيها يعود على كفاف ، ويكون « خيرك » بالنصب على أنه خبر كان ، وقوله « عني » على  
هذا الوجه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « خيرك » أى : ليت كفافا  
يكون (هو) خيرك منفصلا عني ، ولا يجوز لك أن ترفع « خيرك » على أنه فاعل كان  
وهى تامة ، وتجعل « كفافا » اسم ليت وخبرها جملة كان وفاعلها ؛ لأن جملة كان  
حينئذ تصير خالية من رابط يربطها باسم ليت ، فاعرف ذلك كله وتنبه له ، وللعلماء فى  
شرح هذا البيت كلام طويل أعرضنا عنه

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد وحاشية يس الحمصى عليه ( ٢٧٢/١ )  
وما بعدها ) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ( ١ / ٢٦٥ وما بعدها ) وشرح ابن يعين  
على الفصل ( ص ١١٢٢ — ١١٢٧ ) وشرح الكافية لرضى الدين ( ٣٢٧/٢ — ٣٣٠ )

واختلفوا بعد ذلك ؛ فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل « إِنَّ » أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : « إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَان ، وَإِنَّكَ وَبَكْرٌ مُنْطَلِقَان » . وذهب أبو زكرياء يحيى ابن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عملُ إِنَّ . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على جواز ذلك النقلُ والقياسُ :  
أما النقل فقد قال الله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى ) وَجْهُ الدليل أنه عَطَفَ (الصابثون) على موضع « إِنَّ » قبل تمام الخبر - وهو قوله : ( مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) - وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » وقد ذكره سيبويه <sup>(١)</sup> في كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو « لَارَجُلٌ وَامْرَأَةٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » فكذلك مع « إِنَّ » لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إِنًَّ للاثبات ولا للنفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أننا أجمعنا على أنه يجوز العطفُ على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن « إِنَّ » لا تعمل في الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ فلا إحالة إِذَنْ ؛ لأنه إنما كانت المسألة تَقْسُدُ أَنْ لَوْ قُلْنَا إِنْ « إِنَّ » هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ؛ فصَحَّ ما ذهبنا إليه .

(١) قال سيبويه « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » فذكر سيبويه لهذا المثال لا يدل على جوازه ، وكيف يدل على ذلك وهو ينص على غلطه ؟ وسيدكر ذلك المؤلف في ص ١٩١ .



وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت « إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَاتِمَانِ » وجب أن يكون « زيد » مرفوعا [٨٦] بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا في خبر « زيد » وتكون « إن » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ؛ فلو قلنا « إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر » لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ ) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا نقول : في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابثون والنصاري كذلك ، كما قال الشاعر :

١١٢ — غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً  
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحُمْرُ

١١٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١١٢٧ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٢٠٥ بتحقيقنا ) ، وابن أصرم : هو حصين كما سيذكره بعد ، والعبيطات : جمع عبيطه — بفتح العين — وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام ، ومحل الاستشهاد في قوله « والحمر » . واعلم أولا أن قوله « أحلت لابن أصرم طعنة عبيطات السدائف والحمر » يروى على وجهين : الأول بنصب « طعنة » ورفع كل من « عبيطات » و « الحمر » والوجه الثانى : رفع « طعنة » ونصب عبيطات بالكسرة نيابة عن الفتحة ورفع « الحمر » وهذه الرواية هى التى يقصدها المؤلف ههنا ، فأما الرواية الأولى فتخرج على أن « طعنة » مفعول به فى اللفظ وإن كان فاعلا فى المعنى ، و « عبيطات » فاعل فى اللفظ وإن كان مفعولا به فى المعنى ، و « الحمر » معطوف على عبيطات السدائف ، وقد أتى الشاعر على هذه الرواية — بالفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا على طريقة من قل : خرق الثوب السمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقد صرح ابن مالك بأن العرب قد يدعوهم ظهور المعنى إلى أن يغيروا من إعراب الفاعل فينصبوه وإعراب المفعول فيرفعوه ، وأما تخريج الرواية الثانية فقد اختلف النحاة فيه ، فمنهم من ذهب إلى أن « طعنة » فاعل أحلت مرفوع بالضمه الظاهرة ، و « عبيطات » =

رفع « انتمز » على الاستثناف ، فكأنه قال : والتمز كذلك . وقال الآخر :  
 ١١٣ — وَعَضُّ زَمَانٍ يَأْبَنُ مَرَّوَانَ لَمْ يَدَعْ  
 مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

= مفعول به ، و«التمز» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق ، وتقدير الكلام :  
 أحلت الطعنة عبيطات السدائف وحلت التمز ، ويروى أن الكسائي سئل في حضرة  
 يونس بن حبيب عن توجيه رفع التمز في هذا البيت ، فقال الكسائي : يرتفع بإضمار  
 فعل ، أى وحلت له التمز ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت  
 الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات ، على جعل الفاعل مفعولا في اللفظ . ومنهم  
 من جعل قوله « التمز » مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : والتمز كذلك ، وهذا هو الذى  
 أراده المؤلف ههنا ، وهو الذى وجه به البيت ابن يعيش في شرح المفصل .

١١٣ — وهذا البيت أيضاً من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به رضى الدين في  
 شرح الكافية في باب حروف العطف ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٢ / ٣٤٧ بولاق )  
 وأنشده ابن منظور ( س ح ت — ج ل ف ) ونسبه إليه في المرتين ، وأنشده ابن جنى في  
 الخصائص ( ٩٩ / ١ ) ، وهو من قصيدة من قصائد النقاظ ، وأولها قوله :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ويروى أن الفرزدق أنشده هذه القصيدة لعبد الله بن إسحاق ، فلما بلغ البيت المستشهد  
 به قال له عبد الله : علام رفعت « أو مجلف » فقال الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك !  
 علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا . ولم يدع : أى لم يترك ، والمسحت — بضم أوله على  
 زنة اسم المفعول — هو المستأصل الذى فنى كله ولم يبق منه شيء ، والمجلف — بالجيم ، على  
 زنة المعظم — الذى قد ذهب أكثره وبقى منه شيء يسير . واعلم قبل كل شيء أن أصل  
 الرواية في هذا البيت على ما رواها المؤلف بنصب « مسحتا » ورفع « مجلف » وقد  
 تكلم العلماء في ذلك فأطالوا وقالوا فأكثروا وتعبوا في طلب الحيلة ولم يأتوا بشيء  
 يرتضى ، هكذا قال ابن قتيبة ، وقال الزمخشري كلاما قريبا منه ، ونحن نذكر لك أربعة  
 تخريجات لهذه الرواية الأصلية ، التخريج الأول : أن قوله « مجلف » مبتدأ حذف خبره  
 وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك ، والثانى : أن « مجلف » فاعل بفعل محذوف دل  
 عليه سابق الكلام ، والتقدير : أو بقى مجلف ؛ لأن قوله « لم يدع إلا مسحتا » معناه =

— فرفع « مجلف » على الاستئناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذلك ، وهذا كثير في كلامهم .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله تعالى : ( مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) خبراً للصابئين والنصارى ، وتضمير للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذى أظهرت للصابئين والنصارى ؛ ألا ترى أنك تقول « زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ » فتجعل قائماً خبراً لعمره ، وتضمير لزيد خبراً آخر مثل الذى أظهرت لعمره ، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمره خبراً آخر .

== بقى مسحت ، وهذان التخريجان مثل التخريجين اللذين ذكرناهما في شرح البيت السابق ، والتخريج الثالث : أن قوله « مجلف » معطوف على قوله « عض زمان » في أول البيت وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول ، وتقدير الكلام على هذا : وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا ، وهذا توجيه أبى على الفارسي ، والتخريج الرابع : أن قوله « مسحتا » اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله « أو مجلف » معطوف على الضمير المستتر في مسحت ، وهذا توجيه الكسائي .

ومن العلماء من ذهب يغير في رواية البيت أو في تفسير كلماته ؛ فمن ذلك ما حكاه الفراء من أن بعضهم روى البيت هكذا :

وعض زمان يا ابن مروان مابه من المال إلا مسحت أو مجلف  
ومن ذلك أن أبا جعفر بن حبيب روى البيت في كتابه النقائض برفع مسحت  
ومجلف جميعاً من غير تغيير في صدر البيت ، وخرجها ابن الأعرابي على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو مجلف ، قال : وهو نظير قول شعيب بن البرصاء .  
ولا خير في العيدان إلا صلاحها ولا ناهضات الطير إلا صقورها

رفع « صلاحها » على تقدير : إلا أن يكون صلاحها ، ورفع « صقورها » على أن يكون التقدير : إلا أن يكون صقورها . ومن ذلك أن عيسى بن عمر روى البيت بكسر الدال من « لم يدع » على أن معناه يقر ويمكث ، ويرفع مسحت ومجلف على أن الأول فاعل والثاني معطوف عليه ، وخرجه على ذلك ابن جني في الخصائص .

وبعد ؛ فقد قال ابن فتيبة : ومن ذا الذى يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتعويه .

وقال الشاعر ، وهو بشر بن أبى خازم :

١١٤ — وَإِلَّا فَاعَلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ ، مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فإن شئت جعلت قوله : « بغاة » خبراً للثاني وأضمرت للأول خبراً ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وإن شئت جملته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً ، على ما بينا .

والوجه الثالث : أن يكون عطفًا على المضمَر المرفوع في « هادوا » وهادوا بمعنى تابوا . وهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن العطف على المضمَر المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمَر المرفوع عندهم [٨٧] ليس بقبيح ، وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

١١٤ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لبشر بن أبى خازم ، وقد أنشده سيويه ( ٢٩٠/١ ) واستشهد به ابن يعيش في شرح المفضل ( ص ١١٢٦ ) وأنشده رضى الدين في شرح الكافية في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٣١٥/٤ ) وبغاة : جمع باغ ، وهو هنا بمعنى طالب ، تقول : بغيت الشيء أبغيه بغيا ، تريد طلبته ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وفي شقاق : أى في اختلاف ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث وقع الضمير المنفصل الذى يكون في محل الرفع بعد اسم أن وقبل ذكر خبرها ، وقد تمسك بظاهر هذا الفراء وشيخه الكسائى فقالا : يجوز أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فتقول : إبنى ومحمد على وفاق ، ولم يرتض سيويه ذلك ، وقال : إن الكلام مؤلف من جملتين : إحداهما إن واسمها وخبرها ، والثانية هذا الاسم المرفوع المتوسط بين اسم إن وخبرها فهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وأصل مكان هذا الاسم المرفوع بعد خبر إن ، لكن الشاعر في هذا البيت قد قدمه ، وأصل الكلام : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ، وأجاز الأعلام وجها آخر ، وهو أن يكون خبر إن محذوفا لدلالة ما بعده عليه ، و « بغاة » المذكور خبر المبتدأ الذى هو « أنتم » فيكون الشاعر قد حذف من الجملة الأولى للدلالة ما فى الجملة الثانية على المحذوف ، وعلى الوجه السابق يكون الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو أفضل من تقدير الحذف من الأول .

وأما ما حكوه عن بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا « ما أغفله عنك شيئاً » ، وكما قال زهير ، ويقال صِرْمَةُ الأنصارى :

١١٥ — بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي  
وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا  
فقال « سابق » على الجر ؛ وكان الوجه « سابقاً » بالنصب ! .

وقال الآخر :

١١٦ — أَجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَيْ رَامَةً  
وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبُ

١١٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وهو ثابت في ديوانه بشرح الأعلام الشنمري ، وهو من شواهد سيبويه ، أنشده في ( ١/٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢ ) ونسبه في هذه المرات إلى زهير ، وأنشده في ( ١/١٥٤ ) ونسبه إلى صرمة الأنصارى ، والبيت من شواهد مغنى اللبيب لابن هشام ( ص ٩٦ و ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨ بتحقيقنا ) وشواهد الأشموني ( رقم ٥٨٤ ) وأنشده في اللسان ( ن م ش ) ونسبه إلى زهير ، وأنشده ابن جني في الخصائص ( ٢/٣٥٣ و ٤٢٤ ) والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا سابق » حيث جاء به مجروراً مع كونه معطوفاً على مدرك المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء به مجروراً لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، فلما قل الشاعر « أنى لست بمدرك ماضى » توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيراً ؛ فجر المعطوف على هذا التوهم ، قال سيبويه بعد أن أنشده « فعملوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً » اه . وقال الأعمش : « حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك ؛ لأن معناه لست بمدرك ، فتوهم الباء وحمل عليها » اه .

١١٦ — لم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ورامة وعادل ومنعج =

وَلَا مُضْعِدٍ فِي الْمُضْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ  
وَلَا هَابِطٍ مَاعِشَتَ هَضْبٍ شَطِيبٍ

= وشطيب : أسماء ما كن بأعينها ، والاستشهاد بالبيتين في قوله « ولا مضعد » فإنه مجرور وهو معطوف على قوله « رأى رامة » المنصوب لكونه خبر ليس ، وسهل ذلك أن خبر ليس يكثر دخول الباء الزائدة عليه فتجر لفظه ، فكان الشاعر بعد أن قل « لست رأى رامة » توهم أنه أدخل الباء فقال : لست برأى رامة ، فجر المعطوف لهذا التوهم . وربما عكسوا ذلك فجاءوا بخبر ليس مقترنا بالباء الزائدة فجزوا لفظه ، ثم عطفوا عليه اسما منصوبا ، ومن شواهد ذلك قول عدى بن خزاعي ، وقد أنشده في اللسان (ن رب) وهو الشاهد رقم ٢٠٧ الآتي في المسألة ٤٥ .

ولست بذى نيرب في الكلام ومناع قومي وسبايها  
ولا من إذا كان في معشر أضاع العشيرة واعتابها

عطف قوله « ومناع قومي » بالنصب على قوله « بذى نيرب » المجرور بالباء الزائدة ومثله قول عقيبة الأسدي ، وأنشده سيويه (٣٤/١) وهو الشاهد ٢٠٨ الآتي :

معاوى إتنا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد  
أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وجه ذلك أن الباء الداخلة على خبر ليس زائدة ، تجر لفظ الخبر ليس غير ، ويبقى محله نصباً كما يكون لو لم تدخل عليه الباء ، وليس لهذه الباء متعلق ، فإذا عطفت على هذا الخبر جاز لك من غير ضرورة أن تعطف عليه بالنصب نظراً إلى محله ، وجاز لك أن تعطف عليه بالجر نظراً إلى لفظه ، ولذلك نظائر كثيرة : منها الوصف المضاف إلى معموله ، كاسم الفاعل والمصدر مثلاً إذا أضيف إلى مفعوله أو فاعله فإن المفعول يكون مجروراً لفظاً بإضافة اسم الفاعل إليه ، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تجيء بالمعطوف مجروراً نظراً إلى لفظ المعطوف عليه ، وجاز لك أن تجيء بالمعطوف منصوباً إن كان المعطوف عليه مفعولاً ومرفوعاً إن كان المعطوف عليه فاعلاً ، ومن ذلك قول زياد العنبري ، وقد نسبوه في كتاب سيويه (٩٨/١) إلى رؤبة بن العجاج :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليسانا

وقال الأَحْوَصُ الرِّياحِيُّ :

١١٧ — مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً  
ولا نَاعِي إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِا

= فقد عطف « الليان » بالنصب على « الإفلاس » المجرور ، لكون هذا المجرور مفعولا به للمصدر ، ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي :  
حتى تهجر في الرواح ، وهاجها طلب العقب حقه المظلوم  
فقد وصف بالمظلوم المرفوع قوله « الملقب » المجرور بإضافة المصدر الذي هو « طلب » إليه ، لكون هذا المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا لذلك المصدر ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون :

الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجي بينها أولادها  
عطف « عبدها » بالنصب على « المائة » المجرور بإضافة اسم الفاعل الذي هو « الواهب » إليه ، ومثله قول الشاعر وأنشده سيويه ( ٨٧/١ ) :  
هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخاعمرو بن مخراق  
ومثله قول رجل من قيس عيلان ، وأنشده سيويه أيضا ( ٨٧/١ ) :  
فبيننا نحن نطلبه أنا معلق وفضة وزناد راع  
عطف قوله « زناد راع » بالنصب على قوله « وفضة » المجرور بإضافة « معلق » إليه ، لكون المعطوف عليه مفعولا به لاسم الفاعل الذي هو معلق ، وفي هذا القدر كفاية .

١١٧ — هذا البيت — كما قال المؤلف — للأحوص الرياحي ، وهو من شواهد سيويه ، وقد أنشده سيويه في كتابه ثلاث مرات نسبه في واحدة ( ٤١٨/١ ) للفرزدق وقد بحث ديوان الفرزدق فلم أعر عليه فيه ، ونسبه في المرتين الآخرين ( ١٥٤ و ٧٣/١ ) إلى الأحوص ، وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٥٨٦ بتحقيقنا ) ورواه أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ في البيان ( ٢٦٠/٢ ) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها للأحوص ، واستشهد به رضي الدين في شرح السكافية ( ٤٢٨/١ ) وشرحه البغدادى في الحزانة ( ١٤٠/٢ ) والشائيم : جمع مشئوم ، وتقول : شأم فلان قومه يشأمهم — من باب فتح — إذا = ( ١٣ — الإنصاف ١ )

فقال « ناعب » بالجذر ، وكان الوجه أن يقول « ناعباً » بالنصب ، وقد تَوَوَّلَ ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رَوَّه مع قلته في الاستعمال وبُعْده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف .  
وأما قولهم « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا؛ فكذلك مع إن » قلنا الجواب على هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز ذلك مع « لا » لأن لا لا تعمل في الخبر ، بخلاف « إن » فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون « إن » على ما بينا

= جر عليهم الشؤم ، وعشيرة الرجل : بنو أبيه الأدنون ، وناعب : اسم فاعل من النعب ، وهو صوت الغراب ، وهم يقشأمون به ويجعلونه نذيراً بالفرقة وتصدع الشمل والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا ناعب » حيث جاء به مجروراً مع أنه معطوف على خبر ليس المنصوب الذي هو قوله « مصلحين » وذلك لأنه بعد أن قال « ليسوا مصلحين عشيرة » توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائدة من قبل أن لسانهم كثيراً ما يجري بذلك من غير تكبير ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهدين السابقين .

ونظير هذه الشواهد قول عبد الله بن الدمينية . وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٣٥٤ بتحقيقنا ) :

أحقا عباد الله أن لست صاعدا ولا ها بطا إلا على رقيب

ولا سالك وحدي ولا في جماعة من الناس إلا قيل : أنت مربب

فقد جاء بالمعطوف - وهو قوله « ولا سالك » - مجروراً ، مع أن المعطوف عليه وهو قوله « صاعدا » منصوب ، وبعد أن عطف عليه اسماً منصوباً وهو قوله « ولا ها بطا » . وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر كان النفية المنصوب لأن الباء الزائدة تدخل على خبر كان النفية ، وإن كان ليس من الكثرة في لسانهم كخبر ليس ، ومن هذا قول الشاعر ، وأنشد ابن منظور ( ن م ش )

وما كنت ذا نرب فيهم ولا منمش فيهم منمل

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولا منمش » حيث جاء به مجروراً وهو معطوف على قوله « ذا نرب » الذي هو خبر كان المسبوقة بما النافية ، وذلك ظاهر إن شاء الله .



والوجه الثانى : أنا نسلم أن « لا » تعمل فى الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع « لا » دون « إن » ، وذلك لأن « لا » ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً ؛ فكأنه لم يجمع فى الخبر عاملان ، وأما « إن » فإنها لا تتركب مع الاسم بعدها ؛ فيجتمع فى الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ لا تعمل فى الخبر » فقد بينا فساد ذلك مُستوفى فى المسألة التى قبل هذه المسألة ؛ فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم .

### [ ٨٨ ] ٢٤ — مسألة

[ القول فى عمل « إن » الخفيفة النَّصْب فى الاسم ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الخفيفة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم . وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خفت فقد زال شَبْهُهَا به ؛ فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « إنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، و « إن » الخفيفة من عوامل الأفعال ؛ فينبغى ألا تعمل الخفيفة فى الأسماء

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الفصل لموفق الدين ابن يعيش ( ص ١١٢٨ ) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٣٣٣/٢ ) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى ( ٢٧٨/١ بولاق ) وحاشية الصبان على الأشموني ( ٢٦٧/١ بولاق )

كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لما » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليوفينهم ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيها قبلها ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « زيداً لأكرمن » ، وعمراً لأضربن » فتنصب زيداً بلا كرمين وعمراً بلاضربن ، فكذلك ها هنا : لا يجوز أن يكون « كلا » منصوباً بليوفينهم .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال إن « إن » بمعنى ما ، ولما بمعنى إلا ؛ لأننا نقول : إن إن التي بمعنى ما لا يحىء معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى ( إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً ) . وأما « لما » فلا يجوز أن يعمل ها هنا بمعنى إلا ؛ لأنه لو جاز أن تحمل « لما » بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيداً ، وقام القوم لما زيداً ، بمعنى إلا زيداً ، وفي امتناع ذلك دليل على فساد ، وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم : « عمرك الله لما فعلت كذا » أى إلا ، ثم لو جعلت « لما » في قوله تعالى : ( وإن كلاً لما ليوفينهم ) بمعنى إلا لما كان لكل ما ينصبه ؛ لأن إلا لا يعمل ما بعدها [ ٨٩ ] فيما قبلها ، فدل على صحة ما ذكرناه .

والذى يدل على صحة ذلك أيضاً أنه قد صحَّ عن العرب أنهم يقولون « إلا أن أخاك ذاهب » بمعنى أن المشددة ، وقد قال الشاعر :

# ١١٨ - وَصَدَرَ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيِيهِ حَقَّانِ

فنصب «ثدييه» بكان المخففة من الثقلية، وأصلها أن أضيف إليها الكاف للتشبيه، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة؛ كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة؛ فإذا قلت «كأنَّ زيداً الأسدُ» كان الأصل فيه: إن زيداً كالأسد، كما إذا قلت «إن زيدا قائم» كان الأصل فيه: لأنَّ زيدا قائم، إلا أنه قدمت السكاف على «أن» عنايةً بالتشبيه، وأخرت اللام عن «إن»

١١٨ - أنشد سيويه هذا البيت (٢٨١/١) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٣٨) ولم يعزوا، وأنشده رضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل، وشرحه البغدادى في الخزانة (٣٥٨/٤) وقال عنه: «هو أحد أبيات سيويه الحمسين التي لا يعرف لها قائل» اهـ. وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٨٦) وأوضح المسالك (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ١٠٨) ويروى صدره:

\* ووجه مشرق اللون \*

وهي رواية سيويه، ويروى:

\* ونحر مشرق اللون \*

وعلى هاتين الروايتين يكون قوله «كأن ثدييه» على تقدير مضاف بين المضاف والمضاف إليه، أى كأن ثدي صاحبه، ومشرق: أى مضى، وحقان: مثنى حق، بضم الحاء وتشديد القاف - وهو ما ينحت من خشب أو عاج أو نحوها، والعرب تشبه الثديين بالحق في اكتنازها ونهودها، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم:

وئديا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللامسينا

والاستشهاد بالبيت في قوله «كأن ثدييه» حيث خفف الشاعر كأن الدالة على التشبيه ثم أعملها في الاسم والخبر؛ فنصب بها الاسم الذى هو قوله «ثدييه» ورفع بها الخبر الذى هو قوله «حقان» ويرويه بعض العلماء «كأن ثدياه حقان» برفع الاسمين جميعا على أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأن، والرواية التي أثارها المؤلف ندل على أن تخفيف الحرف الذى يعمل لمشابهة الفعل لا يمنع إعماله في اللفظ.

لثلاث يجمعوا بين حرفي تأكيد ، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه .

وقال الآخر :

١١٩ - \* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

١١٩ - نسب جماعة من النحاة - منهم الشيخ خالد الأزهرى في التصريح ( ٢٨٢/١ بولاق ) تبعاً للعنى - هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده سيديه ( ٤٨٠/١ ) وابن عيش ( ص ١١٣٨ ) وابن منظور ( خ ل ب ) ولم يعزه واحد منهم إلى قائل معين ، وأنشده رضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزاة ( ٣٥٦/٤ ) وروى بيتين من الرجز المشطور أحدهما قبل البيت المستشهد به والآخر بعده على هذا الوجه :

ومعتد فظ غليظ القلب كأن ورديه رشاء خلب

\* غادرته مجدلاً كالكلب \*

والمعتدى : التجاوز الحد فى الظلم ، والفظ : الغليظ ، وغليظ القلب : قاس لارحمة عنده ، والوريدان : مثنى وريد وهو عرق فى الرقبة ، والرشاء - بكسر أوله بزنة الكتاب - الحبل ، والخلب - بزنة القفل وانقرط - فسرهم قوم بالبر ، وعليه تكون إضافة الرشاء إلى الخلب على معنى لام الاستحقاق مثل قولهم : مصابيح المسجد وحصيره ، وفسر قوم الخلب بالليف ، وعليه تكون الإضافة على معنى من مثل قولهم : خاتم فضة وثوب قطن ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ » حيث خفف كأن التى تدل على التشبيه ، ثم أتى بعدها باسمها منصوباً وبخبرها مرفوعاً كما كان يفعل ذلك وهى مثقلة ، فبدل ذلك على أن الحرف الذى يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يظل عمله ، وقد روى سيديه البيت بنصب وريديه ورفع « رشاء » كما رواه المؤلف هنا ، وقال قبل إنشاده « وينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا ، يريدون معنى كأن ( بالتشديد ) ولم يريدوا الإخمار ، وذلك قوله

\* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ . . . \* »

ثم قال بعد كلام « وإن شئت رفعت فى قول الشاعر

\* كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ . . . \* »

وقد بينا وجه الروايتين فى شرح الشاهد السابق .

فنصب « وريديه » بـكأن المحففة من الثقيلة ؛ فدل على ما قلناه .

ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد في البيتين « كأن ثدياه ، وكأن وريدها »

— بالرفع — لأننا نقول : بل الرواية المشهورة « كأن ثدييه ، وكأن وريديه »

— بالنصب — وإن صح مارو يتموه فيكونُ الرفعُ على حذف الضمير مع التخفيف

كما قال الأعشى :

١٢٠ — فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

١٢٠ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشده سيويه ثلاث

مرات ( ١ / ٢٨٢ و ٤٤٠ و ٤٨٠ ) وأنشده ابن يعيش ( ص ١١٢٨ ) ورضى الدين في باب نواصب المضارع وفي باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزاة ( ٣ / ٥٤٧ ) والفتية : جمع فتى ، وهو الشاب ، والسيوف : جمع سيف ، وإضافة السيوف إلى الهند لأنها كانت تصنع هناك ، وكانوا يجلبونها من الهند ، ووجه الشبه إما المضاء وقوة العزم وإما البريق واللمعان ويراد بهما صباحة أوجههم ونضارتها ، ويحفى : مضارع حفى — مثل رضى — حفاء ، وذلك إذا مشى بغير نعل ولا خف ، ويراد به هنا الفقير ، وينتعل : أى يلبس النعل ، ويراد به الغنى ، يريد أن هؤلاء الفتيان قد أيقنوا أن الموت لا يفرق بين الغنى والفقير فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون إليها . والاستشهاد بالبيت في قوله « أن هالك كل من يحفى » حيث خففت أن المفتوحة الهمزة وأتى بعدها باسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهملها ، ولكنها عند التحقيق عاملة النصب والرفع كما كانت تعمل وهى مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « هالك » خبر مقدم ، و « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « من » مضاف إليه ، و « يحفى » جملة لا عمل لها من الإعراب صلة من ، وتقدير الكلام : أنه ( أى الحال والشأن ) كل من يحفى وينتعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر أن المحففة من الثقيلة ، و يروى عجز البيت :

\* أن ليس تدفع عن ذى الحيلة الحيل \*

وهو صالح للاستشهاد به على هذه الرواية أيضاً لهذه السأله عنها .

كأنه قال : أنه هالك .

وقال الآخر :

١٢١ — أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

١٢١ — هذا البيت من شواهد مغنى اللبيب (رقم ٤١ بتحقيقنا) وقد أنشده الرضى في باب خبر الحروف المشبهة بليس ، وشرحه البغدادى في الخزانة (١٣٣ / ٢) وفي شرحه لشواهد المغنى ، ولم ينسبه فى أحدها إلى قائل معين ، وقد ذكر أن الفراء أنشده فى تفسير سورة الجن عند تفسير قوله تعالى : ( وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ) ويروى صدر البيت :

\* لو انك يا حسين خلقت حرا \*

بتشديد « أن » وإلقاء حركة همزتها على الواو ، والعتيق : الكريم الأصيل ، ويقال لمن كان رقيقاً غفص من الرق : عتيق ، وفى هذا البيت شاهدان للنجاة : الأول فى قوله « أن لو كنت حرا » وعبارة المؤلف تدل على أنه يعتبر « أن » فى هذه العبارة مخففة من الثقيلة ، وعليه يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة « لو » وشرطها وجوابها المحذوف لدلالة المقام عليه فى محل رفع خبر أن ، وتقدير الكلام : أنه ( أى الحال والشأن ) لو كنت حراً لقاو متك ، أو لسهل على نفسى منازلتك ، وما أشبه ذلك ، لكن المحققين من العلماء لا يرون هذا ، و« أن » عندهم زائدة ، ذكر ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ؛ قال « الثانى من مواضع زيادة أن المخففة المفتوحة الهمزة أن تقع بين « لو » وفعل القسم ، سواء أ كان الفعل مذكورا كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأتمم لكان لكم يوم من الشر مظلم  
أم كان فعل القسم متروكا ، كقوله :

\* أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا \*

البيت ، هذا قول سيبويه وغيره « اه . وقد ذكر البغدادى أن نسبة القول بزيادة « أن » فى هذا البيت إلى سيبويه ليست بصحيحة ؛ والصواب أن القائل بزيادتها فى هذا البيت هو الفراء ، وذهب ابن عصفور إلى أنها حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، قال ابن هشام بعد أن حكى عن ابن عصفور ذلك « ويبيعه أن الأكثر =

وقال الآخر :

١٢٢ — أَكْشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا مَاءُ صَاحِبِهِ حَرِيصُ

= تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك « اه . ونازعه في ذلك الدمايني فقال : إن من الحروف الرابطة اللام ؛ وذلك نحو قول الشاعر :

ولو نعطي الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

ولا يلزم ذكر هذه اللام ، بل يجوز تركها كما في قوله تعالى : ( ولو شاء ربك مافعلوه ) فلم يتم قول ابن هشام : إن الحروف الرابطة لا تترك من الكلام . والشاهد الثاني من البيت في قوله « وما بالحر أنت » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « ما » الذى هو قوله « الحر » مع كونه مقدما على الاسم الذى هو قوله « أنت » وقد اختلف العلماء في الباء الزائدة بعدما النافية : أهي مختصة بما الحجازية العاملة عمل ليس أم غير مختصة بها ويجوز دخولها بعد ما التيمية المهملة ؟ فذهب الأخفش إلى أنها تدخل بعدما التيمية كما تدخل بعد ما الحجازية ، وذهب قوم منهم الرمحشري وأبو على إلى أن الباء الزائدة لا تدخل إلا في خبر ما الحجازية ، وأنبنى على هذا الخلاف اختلاف آخر حاصله هل يجوز أن يتقدم خبر « ما » الحجازية العاملة أو لا يجوز ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن الباء لا تدخل على الخبر بعدما التيمية فقالوا : يجوز أن يتقدم خبر ما الحجازية على اسمها ويبقى لها عملها واستدلوا بهذا البيت ونحوه ، ووجه الاستدلال أن الباء هنا قد دخلت على الخبر وهو متقدم ، وحيث جاز تقديمه وهو مقترن بالباء بجوز تقديمه وهو عار منها ، والذي يرجحه أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعدما التيمية ، بدليل قول الفرزدق وهو تيمى :

لعمرك ما معن ببارك حقه ولا منسئ معن ، ولا متيسر

وبدليل دخولها حيث لا عمل لما ، وذلك كما في قول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه

فإن « ما » ههنا غير عاملة لا قترانها بإن الزائدة ، والباء لم تدخل في الخبر بعدما إلا لكونه منفيا ، فلا يلزم أن يكون منصوبا ، وفي هذا القدر كفاية وغناء .

١٢٢ — هذا البيت من شواهد سيدييه ( ٤٤٠/١ ) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم في

شرح شواهد ، قل الأعم « ومعنى أكشره أضاحكه ، ويقال : كشر عن نابه ؛ إذا

كشف عنه » ه . والاستشهاد بالبيت في قوله « أن كلانا حريص » حيث خفف أن

المؤكدة ، وأتى بعدها بالاسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهمل أن ، ولكنها

عند التحقيق عاملة النصب والرفع كما تعمل وهي مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، =

وقال زيد بن أرقم :

١٢٣ - وَيَوْمًا تُلَاقِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

= وكلانا : مبتدأ ومضاف إليه ، وحريص : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، قال سيوبه ( ٤٣٩/١ ) : « وتقول : قد علمت أن من يأتي آتني آتني ؛ من قبل أن أن ههنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجيء مخففة ههنا إلا على ذلك ، كما قال :  
\* أكاشره وأعلم أن كلانا \*

البيت ، وقال الألم « الشاهد في حذف الضمير من أن ، وابتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير » ا هـ .

١٢٣ - نسب المؤلف هذا البيت لزيد بن أرقم ، وهو من شواهد سيوبه ( ٤٨١/٢٨١ ) ونسبه لابن صريم اليشكري ، وواقفه الأعلم على هذه النسبة ، وأنشده ابن منظور ( ق س م ) أول أربعة أبيات ، ونسبه إلى باعث بن صريم اليشكري ثم قال « ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكري ، قاله في امرأته ، وهو الصحيح » ا هـ . والبيت من شواهد ابن يعيش ( ص ١١٣٩ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٤٢ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ١٥١ ) والأشئوني ( رقم ٢٨٧ ) وأنشده رضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٣٦٤/٤ ) ونقل خلافاً في نسبته ، ويوما - بالنصب لا غير - ظرف زمان يتعلق بقوله « توافينا » الذى بعده ، وتوافينا : تأتينا وتزورنا ، ووجه مقسم : جميل ، مأخوذ فى الأصل من القسم - بفتح القاف ، بزنة السحاب - وهو الجمال ، والاستنهاد به فى قوله « كأن ظبية تعطو » واعلم أولاً أن كلمة « ظبية » فى هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع ، فأما رواية الجر فتخرج على أن الكاف حرف جر ، وأن زائدة بين الجار والمجرور وظبية : مجرور بالكاف ، وكأنه قال : كظبية تعطو إلى وارق السلم ، وأما رواية النصب فتخرج على أن كأن مخففة من الثقيلة عاملة ، وقوله « ظبية » اسم كأن ، وجملة « تعطو » صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « كأن » حرف تشبيه مخفف ، واسم كأن محذوف ، وظبية : خبره ، وتقدير الكلام : كأنها ظبية عاطية إلى وارق السلم ، والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب ، وعلى وجه الرفع من التشبيه الجارى على أصله . وقد ذكر =



وقال الآخر :

١٢٤ - [٩٠] عَبَّاتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَلَّةٌ  
كَأَنَّ قَبْسَ يَعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

= هذا التفصيل الأعلّم حيث قال : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كَأَنَّ ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكَأَنَّ تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كَأَنَّ ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن زائدة » اهـ .

١٢٤ - هذا البيت من كلام مجمع بن هلال ؛ وهو تاسع عشرة أبيات رواها أبو تمام في الحماسة ( انظر شرح المزدوقي ص ٧١٣ ) وقد استشهد بالبيت رضى الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة ( ٣٦١/٤ ) وعَبَّاتُ : أعددت وهَيَّأت ، والرمح معروف ، والألة - بفتح الهمزة وتشديد اللام - السنان ، وأصله من الأليل وهو البريق واللمعان ، وفسر ابن منظور الألة بالحربة العظيمة النصل ، وفرق قوم بين الألة والحربة فخصوا الألة بما كانت كلها من حديد ، والحربة بما كانت يدها من خشب ، والقبس - بالتحريك - الجذوة من النار ، وتشرع - بالبناء للمجهول - أى تصوب للطعن ، والاستشهد بالبيت فى قوله « كَأَنَّ قَبْسَ يَعْلَى بِهَا - إلخ » وقبس يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، وهى الوجوه التى ذكرناها فى كلمة « ظبية » فى البيت السابق ، فالجر على أن تكون الكاف حرف جر ، وأن زائدة ، وقبس مجرور بالكاف ، والنصب على أن يكون كَأَنَّ حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، وقبسا : اسم كَأَنَّ ، وخبره محذوف ، والتقدير : كَأَنَّ قبسا هذه الألة ، ويكون من التشبيه المقلوب ، ويجوز أن يكون خبر كَأَنَّ هنا هو جملة يعلى بها ، وأما الرفع فعلى أن يكون كَأَنَّ حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، واسمه محذوف ، وقبس خبره ، وتقدير الكلام : كأنها أى هذه الألة قبس ، وجعل الرضى اسم كَأَنَّ - على رواية رفع قبس - ضمير شأن محذوف ، وعليه يكون قبس مبتدأ ، وجملة يعلى صفة لقبس ، وفى يعلى ضمير مستتر يعود على قبس وهو نائب فاعل يعلى ، وهو الذى يربط جملة الصفة بالوصوف ، وبها : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كَأَنَّ ، لكن هذا الوجه الذى ذهب إليه الرضى ضعيف ، من جهة أن ضمير الشأن إنما يقدر حين لا يكون من الممكن تقدير مرجع ، وههنا أمكن تقدير المرجع - وهو ضمير الغائب - وهو مع ذلك أيسر وأهون .

وقال الآخر :

١٢٥ — وَخِيفَاءُ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ

فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمُضْرِمٍ

مُتَمَثِّئِي بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسَحَّبُ قُصْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنٍ مُتَمِّمٍ

فيمين روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل « أن » زائدة ، ومن روى بالنصب أعمالها مع التخفيف .

ومن كلامهم « أول ما أقول أن بِسْمِ اللَّهِ » كأنهم قالوا : أنه بِسْمِ اللَّهِ ، وقال تعالى : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) كأنه قال : أنه لا يرجع إليهم قولاً ، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهى : لا ، وَقَدْ ، وَسَوْفَ ، والسين ، كقوله تعالى : ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ) وكذلك : « علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو » ، قال أبو صخر الهذلي :

١٢٥ — هذان البيتان من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وقد أنشدها ابن منظور ( أون ) ونسبهما إليه ، وقل : إنهما من أبيات المعاني ، وقد أنشد رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ثانى هذين البيتين ، وشرحه البغدادى فى الحزاة ( ٣٦٣/٤ ) غير أنه نسب البيتين نقلا عن أبى زيد عن أبى عثمان سعيد بن هرون الأشنادانى لرجل من بنى سعد بن زيد مناة . والخيفاء ههنا : الأرض المختلفة ألوان النبات قد مطرت بنوء الأسد فسرت من له ماشية وساءت من كان مصرما لا إبل له ، والدَرَمَاءُ : الأرنب ، يقول : سمت حتى سحبت قصبا ، كأن بطنها بطن حبلى متمم ، والقصب — بضم القاف وسكون الصاد — المعى ، وأراد البطن ، ومتمم : قد حبلت فى توأمين والاستشهاد بالبيتين فى قوله « كأن بطن حبلى » حيث خفف كأن الدالة على التشبيه ، وجاء بعدها بالاسم مرفوعا على أنه خبرها واسمها محذوف . والتقدير : كأن بطنها بطن حبلى . ولو أنك نصبت « بطنها » أو جررتها لجاز . وتوجيه النصب والجر على مثل ما ذكرناه فى شرح الشاهدين السابقين ، فتأمل ذلك . والله يرشدك .

١٢٦ — فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتَ عَنْ عِلْمٍ  
ولا تُخَفِّفُ من غير وَاحِدٍ من هذه الأحرف ؛ لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق  
« أن » من التغير ، وكان التعويضُ معَ الفعلِ أولى من الاسم ، وذلك لأن  
« أن » لحقها مع الاسم ضربٌ واحد من التغير ، وهو الحذف ، ولحقها مع  
الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل  
أولى من الاسم .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض  
أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأحسب  
أَنَّهُ ذَاهِبٌ ، يريدون أنك وأنه بالتشديد ، قال الشاعر :

١٢٧ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي  
فِرَاقَكَ لَمْ أَجْزَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

١٢٦ — نسب المؤلف هذا البيت لأبي صخر الهذلي ، وكذلك نسب ابن يعيش  
في شرح المفصل ( ص ١١٣٢ ) وقد روى ابن منظور صدره ( ع ل م ) ونسبه إلى  
الحارث بن وعله ، وتعلمى : أى اعلمى واستيقنى . وهو ملازم لصيغة الأمر ، والشواهد  
عليه كثيرة ( انظر شرح الشاهد ٣٢٥ في شرح الأشموني بتحقيقنا ) وكلفت : أولعت  
واشتد غرامى . والاستشهاد بالبيت في قوله « فتعلمى أن قد كلفت » حيث جاء بأن  
الخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة « كلفت بكم » ولكون  
هذه الجملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينها وبين أن بقى ، وتقدير الكلام : فتعلمى  
أنه ( أى الحال والشأن ) قد كلفت بكم ، ونظير هذا البيت في الفصل بين أن الخففة  
وجملة خبرها بقى قول الله تعالى : ( ونعلم أن قد صدقتنا ) وقول الشاعر ، وهو من  
شواهد ابن مالك في شرح كافيته وشواهد الأشموني ( رقم ٢٨٢ ) :

شهدت بأن قد خط ماهو كائن وأنتك تمحو ما تشاء وتثبت

١٢٧ — أنشد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية هذا البيت ، وقد شرحه  
البغدادى في الحزانة ( ٤٦٥ / ٢ ) ولم يعزه ، وكذلك أشده ابن يعيش في شرح المفصل =

وقال الآخر :

١٢٨ — وَقَدْ عَلِمَ الصَّبِيَّةُ الْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا

= ( ص ١١٢٨ ) ولم يعزه إلى قائل معين ، وكذلك أنشده الفراء ولم يعزه ، وأنشده ابن منظور ( ص د ق ) ولم يعزه أيضا ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٢٨٠ ) وشواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٣٨ ) وابن عقيل ( رقم ١٠٥ ) وصديق : مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، المذكر والمؤنث ، وإن كان فعلا بمعنى فاعل ؛ لأنهم حملوه على ضده وهو العدو ، ومن إطلاقه على الأنثى بيت الشاهد وقول كثير عزة :

ليألى من عيش لهونا بوجهه زمانا ، وسعدى لى صديق مواصل  
ومن ذلك أيضا قول جميل بن معمر :

كأن لم تقا تل يا بشين لو انها تكشف غمها وأنت صديق  
ومن إطلاقه على جمع المذكرين قول الشاعر :

لعمري لئن كنتم على التأى والنوى بكم مثل ما بى إنكم لصديق  
وقول قنبر بن أم صاحب :

ما بال قوم صديق ثم ليس لهم دين ، وليس لهم عقل إذا ائتمنوا  
ومن إطلاقه على جمع المؤنث قول جرير :

نصبن الهوى ، ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعداء ، وهن صديق  
أوانس ، أما من أردن عناه فعان ، ومن أطلقه فطليق  
وقال يزيد بن الحكم في مثله :

\* ويهجرن أقواما وهن صديق \*

ومحل الاستشهاد بالبيت الذى أئره المؤلف قوله « فلو أنك سألتنى » حيث خفف «أن» المؤكدة ، وأعملها فى الاسم والخبر ، فجاء باسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف ، وجاء بخبرها جملة فعلية وهى قوله « سألتنى طلاقك » وأكثر العلماء يرون معناه اسم أن المخففة ضمير مخاطب شاذ .

١٢٨ — أنشد ثالث هذه الأبيات رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من =

وَحَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرْضِعَاتُ وَلَمْ تَرَ عَيْنَ لِمَزْنٍ بِإِلَآ  
بَأْنِكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

== شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣٥٢/٤) وأنشده ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١١٣١) وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ١٤٨) وفي مغنى اللبيب (رقم ٣٩) وأنشد أول هذه الآيات في شذور الذهب (رقم ١١٢) وأنشد الأشموني ثالثها (رقم ٢٨١ بتحقيقنا) والآيات من كلمة لأخت عمرو بن العجلان الكاهلي الملقب بذي الكلب ، ومن الرواة من يسمي أخته عمرة ، ومنهم من يسميها جنوب . ويروي صدر أولها « لقد علم الضيف والمملون » ويروي صدر ثالثها « بأئك ربيع وغيث مريع » والضيف : يطلق على الواحد والاثنين والجمع ، والصبية : جمع صبي ، والمملون : جمع مرملة ، وهو الذي نفد زاده ، ويروي بدله « والمجتدون » وهو جمع المجتدي ، وهو طالب الجداء ، وهو كالعطاء وزنا ومعنى ، وقوله « وهبت شمالا » نصب شمالا على الظرفية وأضمر في هبت ضمير الريح وإن لم يجر لها ذكر لانقها المعنى وسياقه إلى ذهن السامع ، ونظيره ما أنشده سيويوه من قول جرير (٢٠١٣/١) :

هبت جنوبا فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حوران

وقوله « وحلت عن أولادها المرضعات » يريد أن الزمان قد اشتد حتى ذهلت كل مرضعة عن ولدها الذي ترضعه « بأئك ربيع » أى أنه كثير النفع واصل السيب والعطاء بمنزلة الربيع « وغيث مريع » بفتح الميم أو ضمها - أى مكلىء خصب « الثمالا » بكسر التاء المثناة - هو الذخر وانعياث . والاستشهاد فيه بقوله « بأئك ربيع » وقوله « وأئك تكون الثمالا » حيث خفف أن المؤكدة ، وأعملها في الاسم والخبر ، واسمها في الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، وخبرها في الموضع الأول مفرد وهو قوله ربيع ، وفي الموضع الثانى جملة فعلية مؤلفة من تكون واسمها وخبرها ، وذلك شاذ ، والكثير المستعمل أن يكون اسمها ضميرا محذوفا ؛ لتكون عاملة كلا عاملة ، بسبب زوال بعض وجوه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف ، كما أن الأكثر عند جمهرة العلماء أن يكون الضمير المحذوف ضمير الشأن ، وخالف في هذا ابن مالك فقال « إذا أمكن جعل الضمير ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى »

أراد بأنَّك بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها فى المضمَر مع التخفيف [٩١] عندى ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى ضرورة الشعر لا فى اختيار الكلام إلا فى رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما عملت لِشبهِ الفعل لفظًا ؛ فإذا خُففت زال شبهها به فبطل عملها » قلنا : هذا باطل ؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى ؛ وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها فى موضعها فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حُذِفَ منه بعضُ حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : « ع الكلام ، وش الثوب ، ول الأمر » وما أشبه ذلك ، ولا تُبطلُ عمله ؛ فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ المشددة من عوامل الأسماء ، وإن الخففة من عوامل الأفعال » قلنا : هذا استدلال ظاهر الاختلال ، فإننا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ فهى من عوامل الأسماء ، وإذا لم تقدر أنها مخففة من الثقيلة ؛ فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة فى الأصل غير إن الخففة من الثقيلة ؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال ، وهذه الخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام فى إن الخفيفة فى الأصل ، وإنما وقع فى إن الخففة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٢٥ — مسألة

[ القول فى زيادة لام الابتداء فى خبر لكن ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام فى خبر « لكن » كما يجوز فى خبر

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى ( ٤٨٧/١ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان عليه ( ٢٦٠/١ بولاق ) والتصريح للشيخ خالد الأزهرى ( ٢٦٧/١ بولاق ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١١٣٥ ) ومغنى اللبيب ( ص ٢٣٣ و ٤٩٢ ) وشرح ابن عقيل على الألفية ( ٣١٠/١ بتحقيقنا ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٣٢/٢ )

إنَّ ، نحو « مَقَامَ زَيْدٍ لَكِنَّ عَمْرَأَ لِقَامٌ » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكنَّ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا <sup>١</sup> الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر « لكنَّ » النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

١٢٩ — \* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدٌ <sup>(١)</sup> \*

وأما القياس فلأن الأصل في « لكنَّ » إنَّ ، زيدت عليها لا والكاف ؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والماء في قول الشاعر :

١٣٠ — [٩٢] لَهِنَّكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ

عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

١٢٩ — قد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١١٢١ و ١١٣٥ ) ورضي الدين في شرح كافية ابن الحاجب ( ٢ / ٣٣٢ ) وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٤ / ٣٤٣ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٣٨٦ ) والأشموني ( رقم ٢٦٥ ) وابن عقيل ( رقم ٩٩ ) وينص أكثر هؤلاء العلماء على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف له تنمة ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقيل فإنه رواه بيتاً كاملاً من غير عزو ، هكذا :

يلومونى في حب ليلي عواذلى ولكنى من حبا لعميد

والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكنى لعميد » حيث قرن خبر « لكن » باللام التى تدخل في بعض المواضع لتفيد الكلام فضل تأكيد ، والبصريون يرون هذا شاذاً لا يجوز القياس عليه ، والكوفيون يرونه سائغاً جائزاً ، وتفصيل مقالة الفريقين في أصل الكتاب ١٣٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ل ه ن ) ثانياً بيتين ، ونسب روايتها إلى الكسائى ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيت السابق عليه قوله :

وبى من تباريح الصبا لوعة قتيلة أشواقى ، وشوقى قتيلاً =

(١) رواية النحاة ، ومنهم من نقلها عن المؤلف « ولكنى من حبا لعميد » .

== وأنشد بيتا آخر يشترك مع بيت الشاهد في صدره ، ولم يعزه إلى معين أيضا ، وهو بتمامه هكذا :

لهنك من عبسية لوسيمة على كاذب من وعدها ضوء صادق  
والاستشهاد بالبيت في قوله « لهنك لوسيمة » وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذه العبارة

الأول: أنها في الأصل « لإنك » بلام تؤكد مفتوحة ثم إن المكسورة الهمزة المشددة النون ، والأصل أن لام التوكيد التي تدخل على إن المكسورة تتأخر عن إن وما يليها ؛ فتدخل على خبرها كما تقول « إن زيدا لمنطلق » أو على اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر كما في قوله تعالى : ( وإن لكم في الأنعام لعبرة ) أو على ضمير انفصل الواقع بين اسمها وخبرها نحو قوله سبحانه : ( إن هذا لهُو انفصالحق ) ولا يجوز أن تفتقر اللام إلى ، لكنه لما أبدل الهمزة من إن هاء توهم أنها كلمة أخرى غير إن ، واللام في « لوسيمة » زائدة ، وهذا معنى قول الجوهري : « وقولهم لهنك - بفتح اللام وكسر الهاء - فكلمة تستعمل عند التوكيد ، وأصله لإنك ، فأبدلت الهمزة هاء ، كما قالوا في « إياك » : هياك ، وإنما جاز أن يجمع بين اللام وإن وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ إن فصار كأنه شيء آخر » اه كلامه بحروفه ، وهذا المذهب ينسب إلى سيويه .

الرأى الثانى : ذهب جماعة من النحاة إلى أن أصل « لهنك » لاه إنك ، أى والله إنك ، على نحو ما جاء في قول ذى الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك ، لأفضلت في حسب عنى ، ولا أنت ديانى فتخزوني  
أى لله ابن عمك ، ثم حذفت الالف والهمزة من « إن » فصار لهنك ، وهذا مذهب ينسب إلى الكسائى وكان أبو على الفارسى يرجعه ، قال ابن جنى تلميذه « وفيه تعسف » قال الجوهري : « وأنشد الكسائى :

\* لهنك من عبسية لوسيمة \*

وقال : أراد لله إنك من عبسية ، فحذف اللام الأولى ( يريد لام الجر ) والألف من إنك » اه ، وقد نسب المؤلف هذا الرأى إلى المفضل .

الرأى الثالث : أن أصله « والله إنك » فحذف الواو وإحدى اللامين من « والله » وحذف الهمزة من إن ، وهو رأى الفراء على ما قاله المؤلف ، وفيه من التعسف أكثر =



فزاد اللام والهاء على إن ، فكذلك هاهنا : زاد عليها لا والكاف ؛ فإن الحرف قد يُوصلُ في أوله وآخره ، فما وصل في أوله نحو « هذا وهذاك » وما وصل في آخره نحو قوله تعالى : ( فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ) وكذلك نقول : إن قول العرب « كم مَالُكَ » إنها « ما » زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنَتْ مِيمُهَا ، كما زيدت اللام على « ما » ثم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا : « لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ » قال الشاعر :

١٣١ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ

== مما في الرأي الثاني. والصواب الأول. وقد ورد كثير في شعر العرب المحتج بهم ، من ذلك قول محمد بن مسلمة ، وأنشده ابن منظور ، وهو من شواهد الرضى ، وابن يعيش ( ١١٢٠ ) :

ألا ياسنابرق على قلل الحمى      لهنك من برق على وسيم  
وقال تلبد الضبي ، وكان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما      قلائص بين الجلهتين ترود  
وقال خدّاش بن زهير العامري ، وهو صاحب شهد حنيناً مع الرسول صلى الله عليه وسلم  
لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما      لعاقبة قتلى خزيمة والحضر  
وقال الشاعر :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما      لدومة بكرى ضيعته الأراقم  
وقال الشاعر :

وقالت : ألا هل تقضم الحب موهنا      من الليل ، إن الكاشحين حضور  
فقلت لها : ما تطعميني أقتلد      لهن الذى كلفتنى ليسير  
وقال الآخر :

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة      لهنك في الدنيا لباقية العمر  
وأنشده أبو زيد :

أبائنة حبي ؟ نعم وتماض      لهنأ لتقضى علينا التهاجر

١٣١ — أولاً : انظر للسألة ٤٠ ، ثم نقول : أنشد ابن هشام هذا البيت في معنى الليب ( رقم ٤٩٩ بتحقيقنا ) ولم يتكلم السيوطي عليه مطلقاً ، وأنشده البغدادى في خزنة الأدب ( ٥٣٨/٢ ) أثناء شرحه للشاهد رقم ٤٣٦ من شواهد الكافية ، والبيت من شواهد ابن يعيش ( ص ١٢٨٧ ) وشرح الكافية للرضى ( ش ٥١٦ ) وشرح البغدادى في الخزنة ( ١٩٧/٣ ) وهو أيضاً من شواهد الرضى في شرح الشافية ( ش ١١٠ ) وشرح البغدادى بإيجاز ( ص ٢٢٤ بتحقيقنا ) و « أسلمتني » هو من =

== قولهم « أسلم فلان فلانا » بمعنى خذله وتركه لأعدائه ، ويروى في مكانه « خليتني » أي تركتني ، ويروى « خلفتني » والمعموم : جمع هم ، وهو الحزن ، وطارقات : أصلها من الطروق ، وهو الحجى ليلا ، وإنما خص المعموم بالطارقات لأنها في أكثر الأحوال تكون في الليل ، إذ هو الوقت الذي يخلو فيه بنفسه وأفكاره وهو واجسه ، والذكر - بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذكرة ، وهي ضد النسيان . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم » فإن هذه اللام حرف جر ، والميم أصلها « ما » الاستفهامية حذف ألفها ثم سكنت الميم ، وللعلماء في كل واحد من حذف الألف وتسكين الميم كلام نلخصه لك فيما يلي : الأصل أن تبقى الكلمات - وبخاصة غير المتمكنة - على حالها ، فلا يتصرف فيها بحذف ولا غيره ، إلا أنهم رأوا « ما » تكون موصولة أحيانا واستفهامية أحيانا أخرى ، وأن إحداها قد تلتبس بالأخرى ؛ فلا يتبين للسامع إن كانت « ما » موصولة فيكون الكلام خبرا ، أو استفهامية فيكون الكلام إنشاء ، ورأوا أن أكثر ما يكون الالتباس في موضع الجر ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحالين ، فحذفوا ألف « ما » الاستفهامية في موضع الجر نحو قوله تعالى : ( فيم أنت من ذكرها ) وقوله جلّت كلمته ( فناظرة به يرجع الرسولون ) وقوله تباركت أسماؤه : ( لم تؤذوني ) وقوله : ( لم تقولون ما لا تفعلون ) وأبقوا ألف « ما » الموصولة ، نحو قوله سبحانه : ( لستكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم ) وقوله : ( ما منكم أن تسجد لما خلقت بيدي ) وقوله : ( يؤمنون بما أنزل إليك ) وهل حذف ألف « ما » الاستفهامية حينئذ واجب أو غالب ؟ وهل هو عام في كل موضع وقعت فيه مجرورة أو خاص بما إذا كان الجار حرفا من حروف الجر ، فإن كان الجار اسما متمكنا - نحو « محمى م جئت » - اختلف الحكم ؟ ظاهر عبارة الرضى أن حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة غالب لا لازم ، وهو ما صرح به الزمخشري في موضع من تفسيره ، وعبارة ابن هشام في المغنى صريحة في أن حذف هذه الألف واجب ؛ وذكرها شاذ ، وصرح بمثل هذا جار الله الزمخشري في موضع آخر من تفسيره ، وذكر اللبلى في شرح أدب الكاتب أن الحذف خاص بما إذا كان الجار حرفا ، وذكر ابن قتيبة أن الحذف خاص بما إذا ذكر مع ما لفظ شئت - نحو سل عم شئت - والمعول عليه من هذا الكلام أن حذف الألف من « ما » الاستفهامية أكثر من ذكرها متى كانت مجرورة المحل ، سواء أ كان الجار حرفا أم اسما ، وقد ورد ذكرها في جملة من الآيات ، منها قول حسان بن ثابت الأنصاري :

على ما قام يشتمني أشيم  
تخزير تمرغ في رماد ؟

وقال بعض العرب في كلامه — وقد قيل له : منذ كم قَعَدَ فلانٌ ؟ — فقال : « كَمَدْتُ أَخَذْتُ فِي حَدِيثِكَ » فزاد الكاف في « منذ » ؛ فدل على أن الكاف في كم زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأَقِطَ ؟ فقال : كَهَيْنِ ، أَى : يسير سهّل ، فيزيدون الكاف ، فكذلك ها هنا : زيدت لا والكاف على إنَّ وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحداً ، كما قالوا « لن » وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال ، فصارت حرفاً واحداً ، فكذلك ها هنا ، وبلى أولى ، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق الأولى .

وقالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان أصلها لا أن ؛ لما جاز أن يقال : أما زيدا فلنْ أَضْرِبَ » ؛ لأن ما بعد أنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها « ؛ لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هَلْ » لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال « زَيْدًا هَلَّا ضَرَبْتُ » ؟ فكذلك ها هنا .

والذى يدل على أن أصلها إنَّ على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز

= ومن ذلك قول كعب بن مالك الأنصاري :

إِذَا قَتَلْنَا بَقْتَلَانَا سِرَاتِكُمْ أَهْلَ اللِّوَاءِ فِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ ؟

وقرىء به في قوله تعالى : ( عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ ) وأما إسكان الميم فهو حذف لفتحها ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، ونظيره قول ابن مقبل :

أَأَخْطَلُ لَمْ ذَكَرْتُ نِسَاءَ قَيْسٍ فَمَا رَوْ عَنْ عُنْكَ وَلَا سَيْنَا

وقد ذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة من الكاف الجارة و« ما » الاستفهامية ، وقد حذفت ألف « ما » لدخول الجار عليها ، وسكن آخرها إجراء للوصل مجرى الوقف كما فعل ابن مقبل في قوله « لم ذكرت » وكما فعل صاحب البيت المستشهد به في قوله « لم أسلمتني » .

العطف على موضع إنَّ ؛ فدل على أن الأصل فيها إنَّ زيدت عليها لا والكاف ؛  
فكما يجوز دخول اللام في خبر إنَّ ؛ فكذلك يجوز دخولها في خبر لكن .  
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما [٩٣] قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما  
أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا  
المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد  
فلام التأكيد إنما حسنت مع إنَّ لاتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد  
وأما لكن فخالفة لها في المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنَّ  
لأن إنَّ تقع في جواب القسم ، كما أن اللام تقع في جواب القسم ، وأما لكن  
فخالفة لها في ذلك ؛ لأنها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لا تدخل اللام  
في خبرها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

\* وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَكَيْدٌ \* [١٢٩]

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب <sup>(١)</sup>  
وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ،  
كما جاء في خبر إنَّ ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه .

وأما قولهم « إن الأصل في لكنَّ إنَّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً  
واحداً » قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .  
قولهم « كما زيدت اللام والهاء في قوله :

\* لَهْنَكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ \* [١٣٠]

قلنا : ولا نسلم أن الهاء في قوله « لَهْنَكِ » زائدة ، وإنما هي مبدلة من ألف

(١) بل لا يعرف أوله ولا قائله .

إِنَّ ؛ فَإِنَّ الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم ، يقال : هَرَقْتُ الماء ، والأصل فيه أَرَقْتُ ، وَهَرَحْتُ الدابة ، والأصل فيه أَرَحْتُ ، وَهَزَزْتُ الثوب ، والأصل فيه أَزَزْتُ ، وَهَبَبْتُ ، والأصل فيه إِبْرِيَّةٌ وهو الخَزَاز في الرأس ، وَهَرَدْتُ والأصل أَرَدْتُ ، وَهَيَّيْتُ ، والأصلُ إِيَّاكَ ، وقد قرأ بعض القراء : (هَيَّيْكَ نَعْبِدُ) وقال الشاعر :

١٣٢ — فَهَيَّيْكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

وقال الآخر :

١٣٣ — يَا خَالَ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أُعْطَيْتَنِي

هَيَّيْكَ وَحَنَوَاءَ الْعُنُقِ

١٣٢ — هذا البيت أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزاهما

أحد شراحه ، والبيت الذي بعده هو قوله :

فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر

وقوله « إن توسعت موارده » وقع في رواية المروزقي ( ص ١١٥٢ ) « إن توسعت

مداخله » والاستشهاد بالبيت في قوله « هَيَّيْكَ » فإن أصل هذا اللفظ « فَيَاكَ » فأبدل من الهمزة هاء ، ونظيره قول الآخر . وأنشده ابن منظور ( أيا ) :

فانصرفت وهي حصان مغضبه ورفعت بصوتها هيا أبه

أراد أن يقول « أيا أبه » « وأيا » و « هيا » كلاهما حرف نداء ، إلا أن « أيا »

أكثر استعمالاً من « هيا » فبدل كثرة استعمال « أيا » على أنها الأصل

١٣٣ — هذا بيت من الرجز ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ن و ) عن

الليثاني عن الكسائي ، والحنوء - ومثلها الحانية - من الغنم : التي تلوى عنقها لغير

علة ، وكذلك هي من الإبل ، وقد يكون ذلك عن علة ، والاستشهاد بالبيت في قوله

« هَيَّيْكَ هَيَّيْكَ » وأصله « إِيَّاكَ إِيَّاكَ » فأبدل من الهمزة هاء ، وهو نظير ما ذكرناه في

شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد معنى اللبيب ( رقم ١٨ ) :

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا

[٩٤] أراد إياك ، وقد قال الله تعالى : ( وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ) قيل : أصله مؤيمن فقلبت الهمزة هاء ، ولهذا قيل في تفسير ( ومهيماً عليه ) حافظاً عليه ، وقيل : شاهداً ، وقيل : رقيباً عليه ، وقيل : قَفَّانًا عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة في المعنى ؛ فدل على أن الهاء في « لِهْنَكِ » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمة ، فحذفت الهمزة من إنَّ ، والواو من والله ، وإحدى اللامين ، فبقى لهنك ، والوجه الثاني - وهو قول المفضل بن سلمة - إن أصله لِهْنَكِ لَوَسِيمَة ، فحذفت لامان من لله ، والهمزة من إن ، فبقى « لهنك » فسقط الاحتجاجُ به على كلا المذهبين .

وأما قولهم « إن الحرف قد يوصل في أوله نحو هذا » قلنا : هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل للدليل دل عليه ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه .

وأما قولهم « إن كم مَالَكْ أصلها ما زیدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلم ، بل هذا شيء تَدَّعَوْنه على أصلكم ، وسنبين فساده في موضعه إن شاء الله تعالى :  
وأما قولهم « إن لَنْ أصلها لا أَنْ » قلنا : لا نسلم ، بل هو حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذي يدل على أنه غير مركب من لا [ وأن ] أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فلَنْ أضربَ ، ولو كان كما زعموا لما جاء<sup>(١)</sup> ذلك ؛ لأن ما بعد أَنْ لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

قولهم « إن الحروف إذا رُكبت تغيرَ حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كَهَلَا » قلنا : إنما تغير حكم هَلَا لأن هَلَا ذهب منها معنى الاستفهام ؛ فجاز أن يتغير حكمها ، وأما لَنْ فمعنى النفي باقٍ فيها ؛ فينبغي أن لا يتغير حكمها ، فَبَيَانَ الفرق بينهما .

(١) ربما كان أصل العبارة « لما جاز ذلك » .

وأما قولهم « إنه يجوز العطف على موضع لَكِنَّ كما يجوز العطف على موضع إِنَّ ؛ فدلّ على أَنَّ الأصل فيها إِنَّ » قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كإِنَّ ؛ لأنَّ إِنَّ إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كَأَنَّ وليت ولعل ؛ لأنَّ كَأَنَّ أَدْخَلَتْ في الكلام معنى [٩٥] التشبيه ، وليت أَدْخَلَتْ في الكلام معنى التمني ، ولعل أَدْخَلَتْ في الكلام معنى الترجي ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يحز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما لكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كإِنَّ ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع لكن فلا يجوز العطف على موضعها .

والذي يدل على أن لكن مخالفة لِإِنَّ في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخولُ اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو « لَكِنَّ عندك لزيداً ، أو لَكِنَّ في الدار لعمراً » كما جاء ذلك في إِنَّ ، فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نُقِلَ في شيء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها ؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها ، وإذا لم تدخل اللام في اسمها فأن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى .

وبيانُ هذا وهو أن الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام ؛ فكان ينبغي أن تكون مُقَدِّمة على إِنَّ ، إلا أنه لما كانت [ اللامُ ] للتأكيد وإن للتأكيد لم يجمعوا بين حرفي تأكيد ؛ فكان الأصل يقتضي أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم ؛ لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يلي

إِنَّ كَرِهُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا عَلَى الْأَسْمِ كَرَاهِيَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ ، فَنَقُلُوهَا مِنْ الْأَسْمِ وَأَدْخُلُوهَا عَلَى الْخَبَرِ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَةً عَلَى إِنَّ أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَسْمِ قَبْلَ الْخَبَرِ أَنَّهُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَ إِنََّّ وَاسْمِهَا بِظَرْفٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ جَازَ دَخُولُهَا عَلَيْهِ ، نَحْوُ « إِنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ لَعَمْرًا » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ) .

فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَخُولُ اللَّامِ عَلَى اسْمٍ « لَكِنَّ » إِذَا كَانَ خَبَرُهَا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى خَبَرِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ دَخُولُ اللَّامِ مَعَ لَكِنَّ كَدَخُولِهَا مَعَ إِنَّ لَجَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى اسْمِهَا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، كَمَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِهَا ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى فُسَادِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### [٩٦] ٢٦ — مسألة

[ القول في لام « لعل » الأولى ، زائدة هي أو أصلية ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في « لعل » أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني ( ١٨٨/٣ ش ٥٢٢ ) وشرح التصريح للشيخ خالد ( ٣/٢ ) ولسان العرب ( ع ل ل - ل ع ل ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ص ١١٤٢ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٣٥/٢ ) وخزانة الأدب للبغدادى ( في شرح الشواهد ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ ) ( ج ٤ / ٣٦٨ - ٣٧٨ )



أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن « لعل » حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك « اليوم تنساه » و « لا أنسيتموه » و « سألتونيها » إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، فدلّ على أن اللام أصلية .

والذي يدل على ذلك أيضاً أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، نحو « زَيْدَلِ ، وَعَبْدَلِ ، وَفَحْجَلِ » في كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأننا وجدناها يستعملونها كثيراً في كلامهم عاريةً عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائي :

١٣٤ — وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا  
يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

١٣٤ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( لعل ) عن ابن بري ، ونسبه لنافع ابن سعد الغنوي ، واستشهد به موفق الدين بن يعيش ( ص ١١٤٣ ) ولم يعزه ، والاستشهاد به في قوله « عل » حيث جاء بهذا الحرف ساقط اللام الأولى التي في « لعل » وقد ذكر المؤلف — نقلاً عن البصريين — أن سقوط اللام في هذا البيت ونحوه يدل على أن هذه اللام زائدة في لعل ، وأن الأصل هو « عل » ولا يتم هذا الكلام لهم ؛ لأن الحروف بأنواعها ليست محلاً للتصريف بالحذف أو الزيادة أو غيرها ، ولأنه يجوز أن =

أراد لعل ، وقال العَجِير السَّلُولِي :

١٣٥ — لَكَ الْخَيْرُ عَلَّمْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً

تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءٍ مِّنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر :

١٣٦ — عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتَهَا

تُدِلُّنَا اللَّهُمَّةَ مِّنَ لَّمَّاتِهَا

= يكون الأمر على عكس ما ذهبوا إليه ، وأن الأصل هو لعل فحذفت لامها الأولى في عل ، ويجوز أن يكون كل واحد منهما أصلاً برأسه ، ولأن العرب قد تلعبت في لعل كثيراً ، فقد أبدلوا من عينها غينا فقالوا : لغن ، وأبدلوا عنها همزة ولامها الأخيرة نونا فقالوا : لأن ، وأبدلوا اللام الأخيرة نونا مع حذف اللام الأولى فقالوا : عن ، وزادوا على ذلك فأبدلوا العين همزة فقالوا : أن ، فلم يبق من حروفها الأصلية شيء ، وهذه كلها لغات من لغات العرب ، وليست إحداهن بأن تكون أصلاً أولى من غيرها .

١٣٥ — نسب المؤلف هذا البيت للعجير السلولي ، والسهواء — بفتح السين ، محدودا — ساعة من الليل وصدر منه ، قاله ابن منظور ، والاستشهاد بالبيت في قوله « عل » وهو نظير ما ذكرناه في البيت السابق .

١٣٦ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدها ابن جني في الخصائص ( ٣١٦ / ١ ) وابن منظور ( ع ل ل ) ولم يعزها ، وأنشدها في ( ل م م ) ونسب الإنشاد للفراء وزاد بعدها :

\* فتستريح النفس من زفراتها \*

والاستشهاد هنا في قوله « عل » فقد جاء به المؤلف لمثل ما جاء بالبيتين السابقين من أجله شاهداً لمجيء عل ساقطة اللام الأولى مدعياً أن ذلك يدل على أن أصل لعل هو عل ، وقد بينا ما في ذلك في شرح الشاهد ١٣٤ ، والعجب العاجب ما حكاه ابن منظور عن الكسائي أنه يروي قول الراجز « عل صروف الدهر » بجر صروف ، ويخرجه على أن العين واللام الأولى أصلهما « لما » وهي الكلمة التي تقال للعائر دعاء له بأن يتعش ، حذفت اللام الأولى ، فصار « عا » فأبدل من التنوين لاما فصار « عل » بفتح العين وسكون اللام ، واللام الثانية هي لام الجر ، وكأن الراجز قد قال =

وقال الآخر :

١٣٧ — وَلَا تَهِينَنَّ الْفَقِيرَ ؛ عَلَاكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

= « لعل لصروف الدهر » وهو كلام يشبه الأحاجي . وهالك كلام ابن منظور : « قال الكسائي : العرب تصير لعل مكان لعا ، وتجعل لعا مكان لعل ، وقال في قوله : \* عل صروف الدهر أو دولاتها \*

معناها : عالصروف الدهر ، فأسقط اللام من لعا لصروف الدهر ، وصير نون لعا لاما لقرب مخرج النون من اللام ، هذا على قول من كسر صروف ، ومن نصبها جعل عل بمعنى لعل ، فنصب صروف الدهر ، ومعنى لعا لك أى ارتفاعا ، قال ابن رومان : وسمعت الفراء ينشد عل صروف الدهر ( أى بالجبر ) فسألته : لم تكسر عل صروف ؟ فقال : إنما معناه لعا لصروف الدهر ودولاتها ، فانخفضت صروف باللام ، والدهر بإضافة الصروف إليها ، أراد : أو لعا لدولاتها ليدلنا من هذا التفرق الذى نحن فيه اجتماعا ولمة من اللامات . قل : دعا لصروف الدهر ولدولاتها ؛ لأن لعا معناه ارتفاعا وتخلصا من المكروه ، وألقى اللام وهو يريد بها ، كقوله

\* لئن ذهبت إلى الحجاج يقتلنى \*

أراد ليقتلنى « اه . وهو كما ترى .

١٣٧ — هذا البيت من كلمة للأضبط بن قريع ، وقد رواها أبو على القالى فى أماليه ، وهو من شواهد معنى اللبيب ( رقم ٢٥٧ ) والأشمونى ( رقم ٩٦٨ ) وأوضح المسالك ( رقم ٤٧٦ ) وشرح المفصل ( ص ١٢٤٢ ) وشرح الكافية فى باب نونى التوكيد ، وشرحه البغدادى فى الحزاة ( ٤ / ٥٨٨ بولاق ) والاستشهاد به ههنا فى قوله « علك أن تركع » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما بيناه فى الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « لاتيهين انفقير » فإن أصله عندهم : لاتيهين الفقير ، بنون توكيد خفيفة ، فحذف هذه النون الخفيفة تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ، ولام التعريف فى « الفقير » والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهى تريدها ، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متصلة بها ، سواء أكان بعدها ساكن أم لم يكن ، ولذلك نظائر كثيرة فى كلام العرب ، منها قول الشاعر ، وأنشده أبو زيد فى نوادره :

[٩٧] وقال الآخر :

١٣٨ — \* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ \*

= اضرب عنك الموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس  
فإنه أراد أن يقول : اضرب عنك الموم ، فحذف النون تخفيفا وإن لم يكن بعدها  
ساكن ، ومثله ما أنشده الجاحظ في البيان :

خلافا لقولى من فيالة رأيه كما قيل قبل اليوم : خالف تذكرا  
فقد أراد أن يقول : خالفن تذكر ، فحذف نون التوكيد من « خالفن » وإن كان  
بعدها متحرك ، وأبقى الفتحة على الفاء لتدل على النون ، ومثله ما أنشده أبو على الفارسي :  
إن ابن أحوص مغرور فبلغه في ساعديه إذا رام العلا قصر  
فقد أراد أن يقول « فبلغه » فحذف نون التوكيد للتخفيف وهو يريد بها ، بدليل  
أنه أبقى الفتحة ، ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل  
أراد أن يقول « بلغن إخواننا » فحذف نون التوكيد لقصد التخفيف وهو يريد بها ؛  
بدليل إبقائه الفتحة على العين ، وليس سبب الحذف هو قصد التخلص من التقاء  
الساكنين لأن ما بعد العين متحرك كما ترى ، ونظيره أيضا ما أنشده أبو زيد :  
في أى يومى من الموت أفر في يوم لم يقدر أم يوم قدر  
فقد أراد أن يقول : في يوم لم يقدرن - بتوكيد الفعل المضارع المبني للمجهول المنفى بلم -  
لكنه حذف نون التوكيد الخفيفة وهو يريد بها ، ولولا ذلك لسكن « يقدر » لكونه  
مسبوqa بلم . وفي هذا القدر كفاية .

١٣٨ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٣٨٨/١ ) ونسبه إلى رؤبة ، وكذلك  
نسبه الأعم الشنمري ، ولكنه لا يوجد في ديوانه . وهو من شواهد شرح المفضل  
( ص ١١٤٢ ) والأشمونى ( رقم ٢٥٢ ) ومغنى اللبيب ( رقم ٢٤٨ ) وشرح رضى الدين  
على الكافية في باب الضمير ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٤٤١/٢ ) وابن جنى الخصائص  
( ٩٦/٢ ) والاستشهاد به هنا في قوله « عللك » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو  
ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « عساكا »  
ولهم في ذلك ثلاثة آراء : أولها مذهب أبى العباس المبرد وأبى على الفارسي ، وتلخيصه أن =

وقالت أم النخيف وهو سعد بن قرط :

١٣٩ — تَرَبَّصْ بِهَا أَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَمِّرٍ

أراد لعل . فلما وجدناهم يستعملونها عاريةً عن اللام في معنى إثباتها دللنا ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أننا حكمنا بأن اللام في « زَيْدٌ ، وَعَبْدٌ ، وَأَوَّلَاكُ » وما أشبه ذلك زائدة لأننا نقول في معناه « زيد ، وعبد ، وأولاك » وحكمنا بأن الهمزة في « التَّئِدُ لَانَ » وهو الكابوس زائدة لأننا نقول في معناه

= « عسى » ههنا هي عسى الدالة على رجاء الخبر الرافعة للاسم الناصبة للخبر، وهي فعل ماض ، والضمير المتصل بها باق على أصله من كونه ضمير نصب ، لكن هذا الضمير هو خبر عسى فهو مبنى على الفتح في محل نصب ، واسمها محذوف أو هو ما يذكر بعد الضمير في بعض التراكيب نحو قولك « عساك أن تزورنا » فالاسم هو الصدر المنسبك من أن الصدرية ومدخلها . والمذهب الثاني : مذهب يونس بن حبيب وأبي الحسن الأخفش ، وتلخيصه أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها ، وهي عاملة الرفع والنصب ، وهذا الضمير في هذا الموضع ضمير رفع لا ضمير نصب ، والمذهب الثالث : مذهب شيخ النحاة سيويه ومن تابعه ، وتلخيصه أن عسى في هذا البيت ونحوه ليست هي عسى التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بل هي ههنا حرف ترج ونصب مثل لعل ، والضمير المتصل بها في محل نصب اسمها ، وخبرها محذوف ، أى عساك تبقى ، مثلاً . وقد أشبعنا القول في هذه المسألة في شرحنا على الأشموني .

١٣٩ — قد نسب المؤلف هذا البيت لأم النخيف ، وتربص : ارتقب وانتظر ، والجاحم : الشديد الاشتعال ، يقولون : جمر جاحم ، ونار جاحمة ، ومتسعر : ملتهب متوقد . والاستشهاد من هذا البيت في هذا الموضع بقوله « عل صروفها » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

ونظير هذه الشواهد التي أئرها المؤلف ما أنشده موفق الدين بن يعيش ( ١١٤٢ ) :

عل الهوى من بعيد أن يقربه أم النجوم ومن القوم بالعيس

وما أنشده ابن منظور ونسبه لجنون بن عامر :

يقول أناس : عل محنون عامر يروم سلوا ، قلت : إني لما ييا

« النيدلان » من غير همز ، وكذلك بأن النون في « عَرَّتْنِ » زائدة لأننا نقول في معناه « عَرَّتْنِ » بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من الشواهد ؛ فكذلك ها هنا .

والذى يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف — نغى إنَّ وأخواتها — إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ؛ لأنَّ أنَّ مثل مَدَّ ، وليت مثل لَيْسَ ، ولكن أصلها كِنَّ رُكبت معها لا كما رُكبت لومع لا قليل : لُكِنَّ ، وكان أصلها أنَّ أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها عَلَّ وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إن اللام أصلية في لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لَعَلَّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فَعَلَ كضرب ، وفَعَلَ كَمَكُثَ ، وفَعَلَ كَعَلِمَ ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فَعَّلَلَ نحو دَحْرَجَ وَسَرَهَفَ ، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها ؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف في لُكِنَّ عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان أحدهما ليس من حروف الزيادة فلا أن يجوز أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهى حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات » قلنا : إنما حذفت اللام من « لعل » كثيرا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم ، ولهذا [٩٨] تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلَّ ، ولَعَلَّنَ ، ولَعَنَّ — بالعين غير معجمة — قال الشاعر :

١٤٠ — حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطَقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقٌ  
ولَعَنَّ — بالغين معجمة — وأنشدوا :

١٤١ — أَلَا يَا صَاحِبِي قِنًا لَعْنًا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ  
وَرَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَغَنَّ ، وَلَعَلَّ ، وَغَلَّ ؛ فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم  
حذفوا اللام لكثرة الاستعمال . وكان حذف اللام أولى من العين . وإن كان أبعد  
من الطرف — لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدى ذلك  
إلى الاستثقال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون في موضع ما من

١٤٠ — نقل البغدادى في الخزانة ( ٣٦٨/٤ ) تلخيص هذه المسألة عن كتاب  
الإنصاف ، وقد ورد ذكر هذا البيت عنده محرفا ، والمنطق — بزنة العظم — لابس المنطقة ،  
والمنطقة والمنطق والنطاق : كل شيء شد الرجل به وسطه ، والمعلق — بزنة العظم أيضا —  
لعله أراد به التعويذة ، وفي الحديث « من تعلق شيئا وكل إليه » ومعناه : من علق  
على نفسه شيئا من التعاويذ والتأائم وأشبابها معتقدا أنها تجلب إليه نقما أو تدفع عنه  
ضرا لم ينظر الله إليه . والاستشهاد بالبيت في قوله « لعن » فإن هذه لغة من لغات العرب  
في « لعل » أبدلوا لامها الأخيرة المشددة نونا ، لكثرة ما تلعبوا بهذه الكلمة .  
١٤١ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ل غ ن ) ونسبه للفرزدق ، إلا أنه روى  
صدره هكذا :

\* قفا يا صاحبي بنا لعنا \*

والبيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وهى ثابتة في  
ديوانه ( ٨٣٥ ) وفي النقااض ( ص ١٠٠٤ ط ليدن ) ولكن رواية البيت فيها هكذا :  
ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام  
وعائجين : عاطفين ومائلين ، والعرصات : جمع عرصة ، وهى وسط الدار ، ويقال  
لها أيضا : ساحة ، وباحة ، وبالة ، والخيام : جمع خيمة ، وهى بيت من خشب يظل  
بالتأيم في المرتفع لأنها أبعد ظلالة من الأبنية ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لعنا »  
فإنها لغة في « لعنا » وقد وقعت هذه الكلمة في لسان العرب بالغين المعجمة ، وفي النقااض  
بالغين المهملة ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الوجهين صحيحان ، وكل واحد منهما لغة .  
( ١٥٠ — الإنصاف ١ )

حروف الزيادة وليس العين كذلك ، والذي يدل على اعتبار ذلك أنهم جَوَزُوا في تكسير فَرَزْدَقٍ وتصغيره فَرَاذِقَ وفَرَزِيقَ - بحذف الدال - ولم يجوزوا في تكسير جَحْمَرِش وتصغيره : جَحَامِشَ وجَحِيمِشَ - بحذف الراء - لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها في مُرْدَان ومُرْدَجَر ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلأن يعتبره فيها هو من حروف الزيادة في الجملة كان ذلك من طريق الأولى ؛ فلماذا كان حذف اللام الأولى أولى .

وأما قولهم « إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها دلَّ على أنها زائدة كاللَّام في زَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ وَأَوْلَاكَ » قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا .

وأما قولهم « إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل في لفظه » قلنا : لانسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط ، وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه ؛ أحدها : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والثاني أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدت ، وكان بمعنى شبهت ، ولكن بمعنى استدركت ، ولت بمعنى تمنيت ، ولعل بمعنى ترجيت ، [ والثالث ] أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبنى [ ٩٩ ] على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التي تقدم ذكرها قبل ، وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزنٍ من أوزانه ، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة ، على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال « لعلني » . كما يقال « إنني » ، وكأنتي ، ولكنتي ، وليتني » إلا أن يحى ذلك قليلا كما قال جريرة بن الورد :



١٤٢ - دَعَيْنِي أَطُوفُ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّنِي أُفِيدُ غِنًى فِيهِ لِذِي الْحَقِّ مَحْمَلٌ  
وذلك قليل .

وأما قولهم « إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكنّ وهما حرفان فلأنّ يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل ، والله أعلم .

\*\*\*

١٤٢ - البيت - كما قال المؤلف - لعروة بن الورد ، المعروف بعروة الصعاليك . وقوله « دعيني » معناه اتركيني ، ويروى « ذريني » وهو بمعناه ، وقوله « أطوف » أى أكثر الطواف والجولان ، ويروى في مكانه « أسير » بتشديد الياء - ومعناه أكثر السير ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لعلني » حيث وصل نون الوقاية بلعل حين أراد أن يعملها في ياء المتكلم ، وقد زعم المصنف أن ذلك قليل ، وأن الكثير « لعلني » بترك النون ، وقد وردت عدة آيات كبيت الشاهد ، من ذلك قول حاتم الطائي ، وأنشده ابن منظور ( ع ل ل ) :

أرى جوادا مات هزلا لعلني أرى ما ترين أو بخيلا مغلدا  
ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٥٩ ) وابن عقيل ( رقم ١٩ ) وابن الناطم في باب الضمير :

قللت : أعيروني القدوم لعلني أخط بها قبرا لأبيض ماجد  
نعم حذف النون أعرف وأشهر ، وبه وحده ورد في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ( لعلني أبلغ الأسباب ) وقوله : ( لعلني أعمل صالحا فيما تركت ) وقوله : ( لعلني أتيسر منها بخبر ) وقوله : ( لعلني أطلع إلى إله موسى )

## ٢٧ — مسألة

[ القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « عَلَيكَ ، ودُونَكَ ، وعِنْدَكَ » في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو « زَيْدًا عَلَيكَ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وبَكَرًا دُونَكَ » .  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيكُمْ ) والتقدير فيه : عليكم كتاب الله : أى الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعلينكم ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالآيات المشهورة :

١٤٣ — يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلْوِي دُونَكَ إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ  
\* يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُجَدُّونَكَ \*

(١) انظر في هذه المسألة : تصریح الشيخ خالد الأزهری (٢/٢٥٢ بولاق) وحاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧٧ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٦٤) .  
١٤٣ — هذا الشاهد قد أنشده رضى الدين في باب أسماء الأفعال ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٣/١٥) وأنشده ابن يعيش (ص ١٤٤) وأنشده ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٨٥٦) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٦٤) وأنشده الأشموني (رقم ٩٣٨) وهو من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد الجارية من مازن ، والصواب ما قدمناه وأن الجارية روته وليس لها . والمأْمُوح — بالهمزة — هو الرجل يكون في جوف البئر بلا الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البئر ينزع الدلاء ويحذرها فهو مأْمُوح — بالثاء — ودونكا : معناه خذ ، والاستشهاد به في قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » =

[١٠٠] والتقدير فيه : دُونَكَ دَلْوِي ؛ فِدْلُوِي فِي مَوْضِعِ نَصَبِ بَدُونِكَ ؛ فِدْلُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أَنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت « عَلَيَّكَ زَيْدًا » أى أُلْزِمَ زَيْدًا ، وإذا قلت « عِنْدَكَ عَمْرًا » أى تَنَاوَلْ عَمْرًا ، وإذا قلت « دُونَكَ بَكْرًا » أى خذ بَكْرًا ، ولو قلت « زَيْدًا الزَّمَمَ » ، وعَمْرًا تَنَاوَلْ ، وبَكْرًا خُذْ » فقدمت المفعول لكان جائزاً ، فكذلك مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل ؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّفُ عَمَلُهَا ، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول .

== مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين وبنوا عليه قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، حملاً على الفعل ؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل ، والفعل يجوز تقديم معموله عليه ، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز في اسم الفعل ما جاز في الفعل خصوصاً أنه قد ورد عن العرب في مثل هذا الشاهد ، ولم يرض البصريون هذا ، وقالوا : إن البيت يحتمل وجوهاً أخرى من الإعراب ؛ منها أن يكون « دلوى » مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل ، ومنها أن يكون « دلوى » مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله ، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف ، والتقدير : دلوى دونكه ، كما تقول : دلوى خذه ، ولم يذكر المؤلف هذا التخرُّج لأنه لا يحيزه ، ومنها أن يكون دلوى خبر مبتدأ محذوف ، ثم قالوا : إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة ، فليكن هذا البيت شاذاً إن لم تقبلوا تأويله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْنَكُمْ ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن ( كتاب الله ) ليس منصوباً بـعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاباً الله عليكم ، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

١٤٤ — مَا إِنْ يَمْسُ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ

مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمِحْمَلِ

١٤٤ — هذا البيت لأبي كبير الهذلي ، يقوله في تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيبويه ( ١٨٠/١ ) والأشموني ( رقم ٣٢٥ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢٥١ ) والبيت من قصيدة لأبي كبير ثابتة في شعر الهذليين ( ٨٨/٢ ) وقد اختار أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة أبياتا من هذه القصيدة يقع بيت الشاهد ثامنها ، وانظر بعد ذلك خزانة الأدب للبغدادى ( ٤٦٦/٣ و ١٦٥/٤ ) و«إن» في قوله « ما إن يمس » زائدة ، ومعنى البيت : ما يمس الأرض منه - إذا نام - إلا جانبه وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير سمين وهضيم الكشح غير ثقیل ؛ فهو لا ينسبط على الأرض ولا يضع أعضائه كلها عليها ، والاستمهاد بالبيت في قوله « طى المحمل » حيث نصبه بعامل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلا ، وكأن الشاعر على هذا قد قال : قد طوى هذا الفتى طى المحمل ، وهو تابع في هذا الشيخ النحاة سيبويه وشرّاح كلامه ، قال سيبويه : « وقد يجوز أن تضمّر فعلا آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدلّك عليه أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله :

\* ما إن يمس الأرض . . . البيت \*

صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان « اه . وقال الأعم : « الشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لا نطواء ككشحه وضمّر بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل ؛ فشبهه في طى كشحه وإرهاق خلقه بحمالة السيف ، وهى المحمل ، وزعم أنه إذا اضطلع نائما بنا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه « اه بحروفه .

فقوله « طَيَّ الْمَحْمَلِ » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مُقَدَّر ،  
 والتقدير فيه : طَوَّى طَيَّ الْمَحْمَلِ ، وإنما قدر ولم يظهر للدليل ما تقدم عليه من  
 قوله « مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ » ، فكَذَلِكَ هَاهُنَا : قُدِّرَ هَذَا  
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ  
 وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ) فَإِنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ  
 مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ؛ فَلَمَّا قَدَّرَ هَذَا الْفِعْلَ وَلَمْ يَظْهَرْ بَقِيَ التَّحْدِيدُ فِيهِ : كِتَابًا اللَّهُ عَلَيْكُمْ ،  
 ثُمَّ أَضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ : ( وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا  
 السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ) فَتَصَبَّ ( صُنِعَ ) عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، وَإِنَّمَا قَدَّرَ هَذَا  
 الْفِعْلَ وَلَمْ يَظْهَرْ لِدَلَالَةِ مَا تَقْدُمُ [ ١٠١ ] عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ ، وَالتَّحْدِيدُ فِيهِ : صَنَعَ  
 صَنَعًا اللَّهُ ، وَحُذِفَ الْفِعْلُ وَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ  
 كَمَا يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَقَالَ الرَّاعِي :

١٤٥ — دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا

تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ الْمَطَايَا ، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي

وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا

١٤٥ — هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَوِيهِ ( ١٩١/١ و ١٩٢ ) وَقَدْ نَسَبَهُمَا فِي صَدْرِ

الْكِتَابِ إِلَى الرَّاعِي ، وَكَذَلِكَ نَسَبَهُمَا الْأَعْلَمُ إِلَيْهِ ، وَدَأَبْتُ : أَرَادَ لَزِمَتْ السَّيْرَ وَجَدَدْتُ  
 فِيهِ ، وَمَصَحَ الظِّلُّ : أَيْ ذَهَبَ ، وَالْوَجِيفُ : سُرْعَةُ السَّيْرِ ، قَالَ الْأَعْلَمُ : « الشَّاهِدُ فِيهِ  
 نَسَبُ وَجِيفِ الْمَطَايَا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِمَعْنَى قَوْلِهِ دَأَبْتُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى وَاصَلْتُ السَّيْرَ وَأَوْجَفْتُ  
 الْمَطْيَا ، أَيْ سَمَّيْتُهَا الْوَجِيفَ وَهُوَ سَيْرٌ سَرِيعٌ ، وَصَفَ أَنَّهُ وَاصِلُ السَّيْرِ إِلَى الْهَاجِرَةِ ثُمَّ  
 نَزَلَ مُبْرِدًا بِأَصْحَابِهِ ثُمَّ رَاحَ سَائِرًا ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ الزِّيَادَةُ  
 بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَبَنُو ، يُقَالُ : نَبَتَ لِفُلَانٍ مَالٌ ، إِذَا نَمَا وَزَادَ ، وَالْآلُ : اشْتِغَلَ ،  
 وَمَعْنَى يَمْصَحُ يَذْهَبُ ، يُرِيدُ عِنْدَ قَائِمِ الظُّهْرِ ، وَالْمَطَايَا : الرِّوَا حُلٌّ ؛ لِأَنَّهُمَا تَعْطَى أَيْ تَسْتَعْمَلُ =

فنصب « وَجِيفَ » على المصدر بفعل مُقَدَّرٍ على ما تقدم ، وأضاف المصدر إلى الماعل ، وقال لَبِيدٌ :

١٤٦- حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كأنه قال : طلباً للمعقب حَقُّهُ ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال « الْمَظْلُومُ » بالرفع حملاً للوصف على الموضع ، وإضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تُحْصَى ، قال الله تعالى : ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ) فأضاف المصدر

= ظهورها ، والمطا : الظهر ، ومعنى أبردتم : دخلتم في برد العشى ، وتروحوا : سيروا رواحا « ١٥١ كلامه .

١٤٦ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري - كما قال المؤلف - وهو في وصف حمار وحش وأنته شبه به ناقته ، وقد أنشده الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان (ع ق ب) وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٦٩٠ ) وأوضح المسالك ( رقم ٣٦٩ ) وابن عقيل ( رقم ٢٥٤ ) ورضي الدين في باب المصدر ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٤٤١/٣ ) وتهجر : سار في وقت الهجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر ، والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز المتصل يعود إلى الأتن ، والمعقب : الذي يطلب حقه مرة عقب مرة ولا يتركه ، والامتنهاد بالبيت في قوله « طلب المعقب » فإن هذا مصدر تشبيهي منصوب على أنه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله ، وأصل الكلام : وهاجها طالبا إياها طالبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله بعد ذلك ، بدليل أنه رفع « المظلوم » لسكونه نعتا للمعقب ، وقد ورد نظير ذلك في أفصح الكلام ، في قول الله تعالى : ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ) فدفع مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، ثم أتى بعد ذلك بمفعوله ، وهو الناس ونظير هذا البيت - في إضافة المصدر إلى فاعله والإتيان بعد ذلك بمفعوله - قول ابن الإطنابة وفيه ما ذكر ثلاث مرات .

أبت لى عفتى ، وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثمن الريح  
وإتحامى على المكروه نفسى وضربى هامة البطل المشيح

إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربى زيدا قائماً ، وأكثر شربى السويق مَلْتُونًا » وقال الشاعر :

١٤٧ - فَلَا تُكْثِرَا لَوْحِي ؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا

بَذِرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلَّعَ

فأضاف المصدر إلى الضمير فى « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

١٤٨ - أَفْنَى زِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الْأَبَارِيقِ

١٤٧ - الذ كرى - بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف - اسم مصدر بمعنى التذكر ، ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى : ( وذكركم فإن الذ كرى تنفع المؤمنين ) ومولع : هو الوصف من « أولع فلان بكذا - بالبناء للمجهول » إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاع ، والاسم الولوع - بفتح الواو - والاستشهاد بهذا البيت ههنا فى قوله « بذكراه ليلى العامرية » فإن الذ كرى ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغيبة المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بمفعول المصدر - وهو قوله ليلى العامرية - ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصارى :

لأن ثواب الله كل موحد - جنان من الفردوس فيها يخلد

فإن « ثواب » اسم مصدر بمعنى الإثابة ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، وأتى بعد ذلك بمفعوله وهو قوله « كل موحد » ومن يروى « جنانا » بالنصب يجعله مفعولا ثانيا ويكون خبر « إن » محذوفا ، أى لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنهما من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع « جنان » فهو خبر إن .

١٤٨ - هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدى ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، أحد

بنى عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأشمونى ( رقم ٦٨٨ ) وقد أنشده ابن منظور ( ق ق ز ) أول ثلاثة أبيات . والتلاد - بزنة الكتاب - كل مال ورثته عن آبائك ، ومثله التالد ، والتلبد ، ويقال به الطارف والطريرف ، ويقال كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب - بفتح النون وانشين جميعا - العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهى القدح الذى يشرب فيه ، ويروى « القوارير » وهو جمع قارورة ، وهى الزجاجاة ، ويراد بها هنا الكأس المتخذة =

فأضاف المصدر إلى « القواقيز » وهو فاعل فيمن روى « أفَوَاهَ » منصوباً ،  
ومن روى « أفَوَاهُ » بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو  
كثيرة جداً .

وأما البيت الذي أنشدوه :

\* يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلَوِي دُونَكَ \* [١٤٣]

فلا حُجَّةَ لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله « دَلَوِي » ليس هو في موضع  
نصب ، وإنما هو في موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّرٌ <sup>(١)</sup> ، والتقدير فيه : هذا  
دَلَوِي دُونَكَ . والثاني : أنا نسلم <sup>(٢)</sup> أنه في موضع نصب ، ولكنه لا يكون  
= من الزجاج ، والأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة  
فهو كوز ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القواقيز أفواه » وهذه العبارة تروى  
بنصب « أفواه » ورفعها ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى فاعله ثم بعد ذلك  
أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل الفرع مصدراً مضافاً إلى مفعوله ثم أتى بعد  
ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهة العربية ومن جهة المعنى ؛ فقد أضيف  
المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيراً كما في الشواهد السابقة وما أثرناه معها ، وأضيف  
إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما في قوله تعالى : ( ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه  
سيلاً ) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذي هو البيت وقد جرى بعده بفاعله وهو  
قوله سبحانه من استطاع .

ومن الأول — زيادة على ما أثرناه — قول الشاعر ، وهو الأشعبي :

وعدت وكان الحلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه يترب

وقد جاء في القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : ( كذ كرم آباءكم ) ومنه قوله  
سبحانه : ( تخافونهم نخيفتكم أنفسكم ) ومن شواهد ذلك في اسم المصدر قول القطامي :  
أ كفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ،  
لكن المؤلف لا يميز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ؛ لذلك  
لم يذكر هذا الوجه ، وقد تنهناك إلى ذلك في شرح الشاهد .

(٢) في ر « أنا لا نسلم — إلخ » ولا يصح مع ما بعده .



منصوباً بدُونِكَ ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خُذْ دُلُوى دُونِكَ ،  
و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها [١٠٢] عليها كالفعل »  
قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل <sup>(١)</sup> الذى قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق  
في الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف في نفسه فَتَصَرَّفَ عَمَلَهُ ، وأما [ هذه ]  
الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل ،  
وهي غير متصرفة في نفسها ؛ فينبغي أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز  
تقديم معمولها عليها ، والله أعلم .

## ٢٨ — مسألة

[ القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟ ] <sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرَّعٌ عليه ، نحو  
« ضَرَبَ ضَرْبًا ، وقَامَ قِيَامًا » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر  
وفرَّعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن  
المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قَوَامًا »

(١) في ر « الفعل التي » وليس بشيء .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني ( ٣٤١ / ٢ ) وحاشية الصبان  
( ٩٦ / ٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣٩٣ / ١ بولاق ) وشرح الرضى  
على الكافية ( ١٧٨ / ٢ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٣٥ ) وأسرار العربية  
للمؤلف ( ص ٦٩ ليدن )

فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول « قَامَ قِيَامًا » فيعتل لا اعتلاله ؛ فلما صح لصحته واعتل لا اعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أنَّ الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » فتتنصب ضربًا بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذَكَّرُ تأكيذاً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذَا ، فلم يكن المصدر فرعاً لأصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لا استحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفاعل<sup>(١)</sup> وضع له فعلٌ وَيَفْعَلُ ؛ فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلاً له مصدر .

[١٠٣] قالوا : ولا يجوز أن يقال « إِنَّ المصدر إنما سُمي مصدراً لصدورِ الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مَصْدَرًا لصدورها عنه » لأننا نقول : لا نسلم ، بل سمي مصدراً لأنه مَصْدُورٌ عن الفعل ، كما قالوا « مَرَّ كَبٌ فَآرِه ، وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ » أى : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسَّكْ لَكُمْ بتسميته مصدراً .

(١) كذا ، وارجع أن الأصل « والفعل وضع له - إلخ »

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطلقٍ ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمعقد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوهُ يَشْتَرِكُ فِي الْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا ، لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَتَّعِينَ لَهُمْ زَمَانٌ حَدُوثِهِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ اشْتَقَوْا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ أَمْثِلَةً تَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْأَزْمَنَةِ ، وَلِهَذَا كَانَتْ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةً : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة الثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمانٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ .

ومِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه الضَّرْبُ ، والضَّرْبُ لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دلَّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ [١٠٤] والفعل

فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به <sup>(١)</sup> ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم « أَكْرَمَ إِكْرَامًا » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصدَّرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صَدَرَ [ عنه ] وهذا دليل لا بأس

(١) في الأصل « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشيء

به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى •

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتزل لا اعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذى لا عِلَّةَ فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحا نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المصادر ، لا في فروعها .

الثانى : أنا [١٠٥] نقول : إنما صح لصحته واعتزل لا اعتلاله طلباً للنشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية<sup>(١)</sup> والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعِدُ » والأصل فيه يَوْعِدُ ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُ ، وَنَعِدُ ، وَتَعِدُ » والأصل فيها أَوْعِدُ وَنَوْعِدُ وَتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملا على يَعِدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا « أَكْرِمُ » والأصل فيه أَكْرِمُ ، فحذفوا إحدى المهمزتين استقئالا لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤْكَرِمُ ، وَتُؤْكَرِمُ ، وَيُؤْكَرِمُ ، كما قال الشاعر :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْكَرِمَا \* [ ١ ]

فحذفوا المهمزة - وإن لم يجتمع فيها<sup>(٢)</sup> همزتان - حملا على أَكْرِمُ ؛ لِيَجْرِيَ البابُ على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِمُ ، فكذلك ها هنا .

(١) في نسخة « الأصل » .

(٢) « فيها » أى في الكلمة التى هى « يؤكرم » .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً » قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :  
أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثاني : أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضَرْبًا » أى أوقع ضربًا ، كقولك « ضَرَبَ زَيْدًا » فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربًا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « أُضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُدْكَرُ تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت [١٠٦] « جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زَيْدًا الثانى يكون تأكيداً للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالاً ولا مصادرَ لها » ، قلنا : خُلُو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل

فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « طَيْرٌ عَبَادِيدُ » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طَيْراً أَبَابِيلَ » قال الله تعالى : ( وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ ) أى جماعاتٍ فى تفرقة وهو جمع لا واحده فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إِبْوَلٌ ، وزعم بعضهم أن واحدهُ إِبْبِلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إِبُولاً وإِبِيلًا قياساً وحلاً ، لاستعمالاً ونقلًا ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيَلَهُ ، وَوَيْحَهُ ، وَوَيْبُهُ ، وَوَيْسُهُ ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَمَرْحَبًا ، وَسَقِيًا ، وَرَغِيًا ، وَأَفَّةً ، وَتَفَّةً ، وَتَعْسًا ، وَنَكْسًا ، وَبُؤْسًا ، وَبُعْدًا ، وَسُحْقًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا ، وَجَدْعًا ، وَعَقْرًا ، وَخَيْبَةً ، وَدَفْرًا ، وَتَبًّا ، وَبَهْرًا » .

قال ابن ميادة :

١٤٩ — تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبْيَعُونَ مُهْجَتِي

بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

١٤٩ — هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد — كما قل المؤلف —

وقد أنشده ابن منظور ( ف ق د — ب ه ر ) ونسبه إليه فى المرتين ، وهو من شواهد سيدييه ( ١ / ١٥٧ ) وتفاقد قومى : يرد فقد بعضهم بعضا ، وقد اختلف أهل اللغة فى تفسير قوله « بهرا » فقال قوم : أراد خيبة لهم ، وقيل : أراد تعسا لهم ، وقيل : معناه غلبة لهم وقهراً ، أى غلبوا وقهروا ، قل الأعم : « يقول : فقد بعض قومى بعضا حيث لم يعينونى على جارية شغفت بجها ، وعرضونى لتلف مهجتي حبالها ، فغلبوا غلبة ، وقهرهم = ( ١٦ — الإنصاف ١ )

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لسكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعِلٍ ، والفعل وضع له فَعَلٌ وَيَفْعَلُ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضَرْبُ والقَتْلُ ، وما نسيه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان

= العدو قهراً ، وقوله بعدها : أى بعد هذه الفعلة » اه . والاستشهاد بالبیت في قوله « بهرا » فقد زعم المؤلف أن هذا مصدر من المصادر التي لم تستعمل أفعالها ، وهذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه إن أراد أنه لا فعل له مثل به ووج فلاحجة لهذا الكلام ؛ لأن « بهرا » ليس مثل هذين في أنه لا فعل له ، بل له فعل وهو قولهم « بهره يهره » أى غلبه ، وإن أراد أنه يستعمل منصوباً بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوبا ، وهذا هو الصواب ، وهو الذي ذكره سيويه ، واسمع إلى عبارة سيويه « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل لإظهاره ، وذلك قولك : سقيا ، ورعيا ، وقولك خية ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وأفة ، وثقة ، وبعدا ، وسحقا ، ومن ذلك قولك : تعسا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسا ، ونحو قول ابن ميادة .

\* تفاد قومي ... البيت \*

وقال [ عمر بن أبي ربيعة الخزومي ] :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا عدد النجم والحصى واطراب » اه  
تقول : إن أراد المؤلف ذلك المعنى لم يتم له معارضة الخصم ؛ لأن من غرضه أن يقول : إن لنا في العربية مصادر ليست لها أفعال ، فكيف يستقيم أن يقال : إن المصدر مأخوذ من الفعل ؟ وهل ثمة فرع ليس له أصل ؟ ولو أنه اقتصر على ويله وويحه وويه وويسه لم له الكلام ؛ لأن هذه مصادر لم يستعمل العرب لها أفعالا ، فاعرف هذا ، ولا تكن أسير التقليد



معين ، ومن الحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال « ضرب زيد » [١٠٧] قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا ، قولهم « إن المراد به المفعول ، لا الموضع » ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، أى مركوب فاره ومشروب عذب « قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حماها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه . والثاني : أن قولهم « مركب فاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراحة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال « جَرَى النَّهْرُ » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) فأضاف الفعل إليها وإن كان المباء هو الذى يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم « بَلَدٌ آمِنٌ ، ومكان آمِنٌ » فأضافوا الأمن إليه مجازا ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : ( وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ) وقال تعالى : ( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم « لَيْلٌ نَأْمٌ » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

١٥٠ — لَقَدْ لُمْتُمَا يَا أُمَّ غِيلَانَ فِي السَّرَى

وَنِمْتِ ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ

١٥٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجريز بن عطية ثابتة في ديوانه ( ٥٥٣ ) وهى إحدى النفاض بينه وبين الفرزدق ، وقد وردت في النفاض ( ص ٧٥٣ ليدن ) والبيت من شواهد الإيضاح للقزويني ( ص ٢٧ بتحقيقنا ) والسرى — بضم السين مقصورا ، بزنة الهدى — السير ليلا . والاستشهاد بالبيت في قوله « وما ليل المطي » =

أى بَمَنُومٍ فيه ، ومنه قولهم « يَوْمٌ فَاجِرٌ » فأضافوا الفُجُورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

١٥١ — وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتَرَى أَثْنَائِجًا

عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشرب عَذْب »

= بنائم » حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل ، وقد جعل الليل نائما بسبب كونه ظرفا يقع فيه النوم ، وقد ورد هذا الإسناد المجازى في كلام جرير نفسه عدة مرار ، منها قوله يهجو البراجم :

وما علم الأقوام أسرق منكم      والألم لؤما منك قيس البراجم  
لقد أمن الأعداء أن تفجعوهم      وما ليل جار حل فيكم بنائم  
ومنها قوله في ربيعة :

بانت ربيعة لا تعرس ليلها      عنى ، ويلي عن ربيعة نائم  
ونظيره قول الراجز ، وهو من شواهد الإيضاح أيضا ( ص ٢٦ ) :  
\* فنام ليلي وتجلي همى \*

١٥١ — لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و « ترى » من المواترة ، وهى التابع ؛ فهذه انباء بدل من واو ، مثل التاء من « تخمة » و « تكلة » فإن أصل هذه التاء واو ، وفي القرآن الكريم : ( ثم أرسلنا رسلنا تترى ) قالوا : هو من المواترة وهى تابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من لا ينونها يجعل ألفها للتأنيث مثل ألف سكرى وغضبي . وقالوا « جاءت الخيل تترى » يريدون جاءت متقطعة . وقوله « أثائج » هى عندى جمع وثيج ، وقد قالوا « فرس وثيج » يريدون أنه قوى ، وقيل : مكشتر ، جمعه على وثائج ، ثم أبدلوا من الواو همزة فقالوا « أثائج » . والاستشهاد من هذا البيت في قوله « أن اليوم أحمس فاجر » حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه ظرفا زمانيا يقع فيه الفجور ، على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفَراة والمُذوبة للجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

## مسألة — ٢٩ [١٠٨]

[ القول في عامل النَّصْبِ في الظرفِ الواقعِ خبراً ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو « زيد أَمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك : « أَمَامَكَ زيدٌ » حَلٌّ أَمَامَكَ ، لحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد اسْتَقَرَّ أَمَامَكَ ، وعمرو اسْتَقَرَّ وِرَاءَكَ . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أَمَامَكَ ، وعمرو مستقر وِرَاءَكَ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد قائم ، وعمرو منطلق » كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت « زيد أَمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » لم يكن أَمَامَكَ في المعنى هو زيد ، ولا وِرَاءَكَ في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ٢٦٥/١ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ١٩٣/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٩٨/١ وما بعدها ) وشرح المفصل ( ص ١١٠ ) وشرح رضى الدين على الكافية ( ٨٣/١ )

المعنى هو زيد ومنطابق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفا له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك « زيد أمامك ، وعمرو ورائك » : في أمامك ، وفي ورائك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى « في » وفي : حرف جر ، وحروف الجر لا بد لها من شيء يتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك « عجت من زيد ، ونظرت إلى عمرو » ولو قلت « من زيد » أو « إلى عمرو » لم يحز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ؛ فدلّ على أن التقدير في قولك « زيد أمامك ، وعمرو ورائك » زيد استقر في أمامك ، وعمرو استقر في ورائك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو استقر مُقَدَّر مع الظرف ، كما هو مُقَدَّر مع الحرف .

[١٠٩] وأما مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يحوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل <sup>(١)</sup> ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع .

والصحيح عندي هو الأول ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل ؛ فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ماهو الأصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ماهو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

(١) لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر ، بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر ، وما لا يحوج إلى التقدير أصل لما يحوج إليه . وأيضا لأن الاسم مفرد ، والفعل مع فاعله جملة ، والمفرد أصل ، والجملة فرع عليه .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صلةً للذى ، نحو :  
« رَأَيْتُ الَّذِي أَمَامَكَ ، وَالَّذِي وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك ؛ والصلة لا تكون إلا جملة  
فلو كان المقدّر اسم الفاعل الذى هو مستقر لكان مفردا ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير  
لا يكون جملة ، وإنما يكون مفردا ، والمفرد لا يكون صلة البتة ، فوجب أن يكون  
المقدّر الفعل الذى هو استقرّ ، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة ؛ فدل على ما بيناه .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن خبر المبتدأ فى المعنى هو  
المبتدأ ، وإذا قلت « زيد أمامك ، وعمر وراءك » فأمامك ليس هو زيد ، ووراءك  
ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف » قلنا : هذا  
فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونهُ مخالفا للمبتدأ لكان  
[ المبتدأ ] أيضاً يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف  
مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين  
فصاعدا ؛ فكان ينبغى أن يقال « زيدا أمامك ، وعمر وراءك » وما أشبه ذلك ؛ فلما  
لم يحز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأما قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « إنه ينتصب بفعل محذوف غير  
مقدر ، إلى آخر ما فرر » ففساد أيضاً ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون منصوبا  
بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديراً ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مُظْهِراً موجوداً  
أو مقدراً فى حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مُظْهِراً موجوداً ولا مقدراً فى حكم الموجود  
كان معدوماً من [ ١١٠ ] كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملاً ، وكما يستحيل فى  
الحِثِّيَّاتِ الفعلُ باستطاعةٍ معدومةٍ ، والمشىُّ برجلٍ معدومٍ ، والقَطْعُ بسيفٍ معدومٍ ،  
والإحراق بنارٍ معدومةٍ ؛ فكذلك يستحيل فى هذه الصناعة النصبُ بعاملٍ معدومٍ  
لأن العال النحوية مشبهة بالعلل الحسية . والذى يدل على فساد ما ذهب إليه أنه  
لا نظير له فى العربية ، ولا يشهد له شاهد من العال النحوية ، فكان فاسداً .  
والله أعلم .

## ٣٠ - مسألة

[ القول في عامل النصب في المفعول معه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم « استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطياسة » . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو . وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا بس الخشبة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب « مع » في نحو « جئت معه » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيد وعمر » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف كما بينا في الظرف نحو : « زيد خلفك » وما أشبه ذلك .

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدي إلا أنه قوي بالواو فتعدي إلى الاسم فتصبه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ٣٩٥/٢ ) وحاشية الصبان ( ١١٩/٢ ) وتصريح الشيخ خالد ( ٤١٥/١ ) وشرح المفصل ( ص ٢٢٢ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ١٨٠/١ )

كما عُذِّيَ بالهمزة في نحو «أَخْرَجْتُ زَيْدًا» وكما عُذِّيَ بالتضعيف نحو «خَرَجْتُ المتاع» وكما عُذِّيَ بحرف الجر نحو [١١١] «خَرَجْتُ بِهِ» إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرفٌ عطفٍ ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع «مَعَ» خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف ، والإتياع ؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للإتياع ، وكذلك همزة الخطاب في «هَاء يَارْجُلُ» فإنها إذا ألحقها الكاف جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها في الكاف ، ونظيرٌ مانحن فيه من كل وَجْهٍ نصبُهم الاسمَ في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية «إلا» فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، على ما بينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين .

وأما ما ذهب إليه الرَّجَّاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير ولأبَسَ الخشبُ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمَلٍ مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمِلَ مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجْعَلُ ما هو سببٌ في وجود العمل سبباً في عدمه ؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضدَّ المقتضى ؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إلى يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب «مَعَ» فتضعيفٌ أيضاً ؛ لأن «مَعَ» ظرف ، والمفعول معه في نحو «اسْتَوَى الماء والخَشْبَةُ ، وجاء البرْدُ والطَيَّالِسَةُ» ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ يخالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : « ماقَامَ زيدٌ لكنْ عَمَرُو ، وما مَرَرْتُ بزيدٍ لكنْ بَكِرٍ » وما بعد لكنْ يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، فإن لكنْ يلزم [١١٢] أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف فى النفي عندنا أو جازبها العطف فى الإيجاب عندكم ؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس مُوجباً للنصب مع « لكنْ » - وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله - فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ، وكذلك أيضاً يبطل بلا فى قولك « قامَ زيدٌ لا عَمَرُو ، ومَرَرْتُ بزيدٍ لا عَمَرُو » وما بعد « لا » يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب ؛ فدل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب .

وقولهم « إن الفعل المتقدم لازم ؛ فلا يجوز أن يعمل فى المفعول معه » قلنا : إلا أنه تعدى بتقوية الواو ؛ فخرج عن كونه لازماً على ما بينا ، فلا نعيده هاهنا ، والله أعلم .

### ٣١ - مسألة

[ القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر<sup>(٢)</sup> ، نحو : « رَاكِبًا جاءَ زيدٌ » ويجوز مع المضمَر ، نحو « رَاكِبًا

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى ( ٦٢/٣ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ١٥٩/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٤٥٨/١ ) وشرح الفصل ( ص ٢٣ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ١٨٧/١ )

(٢) يريد إذا كان صاحب الحال - الذى هو فاعل الفعل مثلاً - اسماً ظاهراً



جِئْتُ . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » كان في « رَاكِبًا » ضميرُ زَيْدٍ ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » للنقل والقياس :

أما النقل فتقولهم في المثل « شَتَّى تَوَّوبُ الْحَلْبَةُ <sup>(١)</sup> » فشَتَّى : حال مُقَدِّمَةٌ على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم « عَمْرًا ضَرَبَ [١١٣] زَيْدٌ » فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم ، قال الله تعالى : ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ) فالضمير في ( نفسه ) عائد إلى ( موسى ) وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير :

مَنْ يَأْتِ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا  
يَأْتِ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا [٣٠]

فالهاء في « عِلَاتِهِ » تعود إلى « هَرَم » لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير :

(١) انظر المثل ١٩١٤ في مجمع الأمثال ( ١ / ٣٥٨ بتحقيقنا ) .

مَنْ يَلْتَقِ يَوْمًا هَرَمًا عَلَى عِلَاتِهِ ، فَلَمَّا كَانَ «هَرَمًا» فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَالضَّمِيرِ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ «فِي أَكْفَانِهِ لَفَّ الْمَيِّتُ» وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ «فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ»<sup>(١)</sup> وَتَزَعُمُ الْعَرَبُ أَنَّ أَرْنَابًا وَجَدَتْ تَمْرَةً فَاخْتَلَسَهَا تُعَلِّبُ مِنْهَا ، فَاخْتَصَمَا إِلَى ضَبٍّ ، فَقَالَتِ الْأَرْنَبُ : يَا أَبَا الْحُسَيْنِ ، قَالَ الضَّبُّ : سَمِعِمَا دَعَوْتُمَا ، قَالَتْ : أَتَيْنَاكَ لِتَحْكُمَ بَيْنَنَا ، قَالَ : عَادِلًا حَكَمْتُمَا ، قَالَتْ : فَاخْرُجْ إِلَيْنَا ، قَالَ : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ ؛ فَالضَّمِيرُ فِي «فِي بَيْتِهِ» يَعُودُ إِلَى «الْحَكَمِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ .

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك مستقصى في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يُغْنِي عن الإعادة ها هنا ، والله أعلم .

## ٣٢ - مسألة

[ هل يَقَعُ الْفِعْلُ الْمَاضِي حَالًا ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه «قَدْ» أو كان وصفًا لمُحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعلُ الماضي حالا النقلُ والقياسُ :

أما النقلُ فقد قال الله : ( أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) فَحَصِرَتْ : فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : [ ١١٤ ] حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ، والدليل

(١) انظر المثل رقم ٢٧٤٢ من مجمع الأمثال للميداني

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل ( ص ٢٤٦ وما بعدها ) وشرح الرضى

على الكافية ( ١٩٥/١ ) وخزانة الأدب ( ٥٥٢/١ بولاق )

على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : ( أو جاؤكم حَصِيرَةً صُدُّوهُمْ ) وهى قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحَضْرَمِيّ والمفضل عن عاصم ، [ و ] قال أبو صخر الهذلي :

١٥٢ — وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ نَفْضَةً

كما اَنْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فبِلَلَّةَ : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، وغلامٍ قَائِمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَاعِدًا ، وبالعَلامِ قَائِمًا » ، والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعَدَ ، وغلامٍ قَامَ » فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَعَدَ ، وبالعَلامِ قَامَ » وما أشبه ذلك .

١٥٢ — هذا البيت من كلام أبى صخر الهذلي ، وهو من شواهد الرضى فى باب الحال ، وقد شرحه البغدادى فى الخزانة ( ٥٥٢/١ ) وابن يعيش ( ص ٢٤٧ ) وشرح الأشمونى ( رقم ٤٢٩ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢٥٣ ) وابن عقيل ( رقم ٢٠٧ ) وشرح شذور الذهب ( رقم ١١٠ ) وتعرفونى : تنزل بى وتعرض لى ، تقول : عرا فلان فلانا ، وعرى فلانا الأمر ؛ إذا أردت أنه نزل به ، والذكرى : التذكر والخطور بالبال ، والهزة : الرعدة والاتفاضة ، وروى المؤلف وابن يعيش فى مكانها « نفضة » بضم النون وسكون الفاء أو فتحها ، وانتفض العصفور : ارتعد وارتعش ، والقطر : المطر . والاستشهاد به ههنا فى قوله « بلله القطر » حيث وقعت الجملة الفعلية التى فعلها ماض حالا من غير أن يقرن الفعل بقد ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت وما أشبهه على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا من غير أن يقرن بقد ، فأما البصريون فيزعمون أنه لا بد حينئذ من اقتران الفعل الماضى بقد فى اللفظ أو فى التقدير ، وعلى هذا تكون « قد » مقدرة ههنا قبل الفعل ، والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب ، وقد رأينا أن فصحاءهم يحيثون بالفعل الماضى حالا غير مقرون بقد ، فأما التقدير فلا دليل عليه .

والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقَامَ الفعلُ الماضي مُقَامَ الفعلِ المستقبلِ ، كما قال تعالى : ( وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ) أى : يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين ؛ أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه « الآن » أو « الساعة » نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ ، وَنَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو يَكْتُبُ » ؛ لأنه يحسن أن يقترب به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يحز أن يقال : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ قَامَ » لأن « مَا زَالَ ، وليس » يطلبان الحال ، و « قام » فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزاً ؛ فلما لم يحز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت « زَيْدٌ خَلَنَكَ قَامَ » لم يحز أن يجعل « قَامَ » فى موضع الحال ؛ لما بينا ، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى « قَدْ » حيث يجوز أن يكون حالا نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَدْ قَامَ » وذلك لأن « قد » تُقَرِّبُ الماضى من الحال ، فجاز أن يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقترب به الآن أو الساعة فيقال : « قَدْ قَامَ الآن ، أو الساعة » فدل على ما قلناه .

وأما الجواب [١١٥] عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( أَوْ جَاءَوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه ؛ الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم الجرور فى أول الآية ، وهو قوله تعالى : ( إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ) . والوجه الثانى : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أَوْ جَاءَوكُمْ قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف ؛ جاز أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال :

أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضَيَّقَ الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلان وَسَّعَ الله رزقه ، وأَحْسَنَ إِلَىَّ غَفَرَ الله له ، وَسَرَقَ قَطَعَ الله يده ، وما أشبه ذلك ؛ فاللفظ فى ذلك كله لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، وهذا كثير فى كلامهم قال الشاعر :

١٥٣ — أَلَا يَأْسِيَّالَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى  
عَلَيْكَنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلَامٌ  
وَلَا زَالَ مُنْهَلٌ الرِّبِيعِ إِذَا جَرَى  
عَلَيْكَنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ  
فأتى بالفعل الماضى ومعناه الدعاء ؛ وقال قيس بن ذريح :

١٥٤ — أَلَا يَا غَرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً  
فَوَيْحَكَ خَبَّرْنِي بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ

١٥٣ — السَّيَالَاتِ : جمع سيالة — بفتح السين المهملة فيهما — والسيالة أيضاً واحدة السَّيَالِ ، والسَّيَالُ : شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصوله أمثال ثنايا العذارى ، وقال أبو زياد : السَّيَالُ ما طال من السمر ، والدحائل : جمع دحول ، والدحول : جمع دحل — بفتح الدال وسكون الحاء المهملة ، بزنة كثر وكنوز — والدحل : نقب فيه ضيق ثم يتسع أسفله حتى يمتلئ فيه ، وربما أنبت السدر ، وفى نظيره يقول ذو الرمة :

إذا شئت أبكاني لجرعاء مالك إلى الدحل مستبدى لى ومحضر  
ومنهل الربيع : أراد به منسكب المطر ، والوابل : المطر الكثير ، والرهام : جمع رهمه — بكسر الراء وسكون الهاء — وهو المطر الضعيف الدائم الصغير القطر . والاستنهاد بالبيتين فى قوله « عليكين سلام » وقوله « ولا زال منهل الربيع — إلخ » فإن هاتين الجملتين خبريتان لفظاً ، والمقصود من كل واحدة منهما إنشاء الدعاء ، وذلك ظاهر بادنى تأمل .

١٥٤ — البين : الفراق ، وغراب البين : هذا من بعض قولهم فى زجر الطير ، =

أَبَالْبَيْنِ مِنْ لُبْنَى؟ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا      فَلَا زَالَ عَظْمٍ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ  
وَلَا زَلْتَ مِنْ عَذْبِ الْمِيَاهِ مُنْفَرًّا      وَوَكُرُكُ مَهْدُومٍ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ  
وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ      فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرِخُ  
وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجًا      عَلَى حَرِّ جَرِّ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ

وقال معَدَان بن جَوَّاس الكِنْدِيُّ :

١٥٥ — إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَا مَنِي  
صَدِيقِي ، وَشَلْتُ مِنْ يَدَيَّ الْأَنَامِلُ  
وَكَفَنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ  
وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ

= كانوا يزعمون أن نعيب الغراب مؤذن بتفرق شملهم، وفي هذا يقول النابغة الذبياني :  
زعم البوارح أن رحلتنا غدا      وبذاك تعاب الغراب الأسود  
لا مرجبا بغد ، ولا أهلا به      إن كان تفريق الأُحبة في غد  
وهجت : أثرت وحركت ، واللوعة : حرقه الباطن من عشق أو نحوه ، ويفضخ - بالبناء  
للمجهول - يكسر ، ومشدخ - بزنة مكرم - مكسور ، وكان من حق العربية عليه أن  
يقول « مشدوخ » بزنة اسم المفعول من الثلاثي ، فإنه يقال « شدخه يشدخه شدخا -  
مثل قطعه يقطعه قطعاً » والشدخ : الكسر والتهشيم ، وقوله « وأبصرت قبل الموت -  
إلح البيت » دعا على الغراب بأن يحترق بالنار ولنفسه بأن يتمتع برؤية ذلك قبل أن  
يموت ؟ والاستنهاد بهذه الأبيات في أغلب جملها ، فإنها خبرية لفظاً إنشائية معنى ؛ لأن  
المقصود بها الدعاء ، وهذا في غاية الظهور .

١٥٥ — شلت أنامله : يبيست أو فسدت ، ومثل هذا البيت قول الآخر :

فشلت يميني يوم أعلو ابن جعفر      وشل بناناها، وشل الخناصر

و « كفنت وحدى منذرا - إلح » يقول : أصبحت فريدا لا معين لي على القيام  
بواجب تجهيزه وأصبحت فقيرا لا أملك ما كفته فيه غير ردائه، أو يكون المعنى : قتله =

فأتى بالفعل الماضى فى هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك قوله تعالى :  
 ( حَصَرْتُ صُدُورَهُمْ ) لفظه لفظُ الماضى ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى  
 إيجابُ ذلك عليهم .  
 وأما قول الشاعر :

[١١٦] \* كَمَا أُنْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ \* [١٥٢]

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة  
 الشعر ، فلما كانت « قد » مقدرة تنزّلت منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا  
 كان مع الفعل الماضى « قد » فإنه يجوز أن يقع حالا .  
 وأما قولهم « إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، فصلح أن يقع حالا ، نحو  
 « قاعد ، وقائم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه  
 اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضى فإنه لا يراد به الحال  
 فلم يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يجوز أن يقوم الماضى مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم  
 مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك  
 لأن الماضى إنما يقوم مقام المستقبل فى بعض المواضع على خلاف الأصل  
 بدليل يدل عليه كقوله تعالى : ( وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ ) فلا  
 يجوز فيما عداه ؛ لأننا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضى فى بعض

---

= أعداؤه وليس معه غيرى وأعجلت عن تكفينه حسب العادة . والاستشهاد باليتين فى  
 أربع جمل : أولاها قوله « فلأمنى صديق » والثانية قوله « وشت - إلخ » والثالثة  
 قوله « وكفنت - إلخ » والرابعة قوله « وصادف حوطا - إلخ » فإن كل واحدة من  
 هذه الجمل خبرية لفظا إنشائية معنى ؛ لأن المقصود بها الدعاء ، ونظير ذلك قول النابغة :

لئن كان ما بلغت عنى صادقا فلا رفعت سوطى إلى إذن يدي

المواضع حالاً لدليل يدل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه « قد » أو كان وصفاً  
لحذف ، ولم يحز فيما عداه ؛ لأننا بقينا فيه على الأصل . على أنا نقول : ليس من  
ضرورة أن يحوز أن يقام الماضى مقام المستقبل ينبغى أن يقام مقام الحال ؛  
لأن المستقبل فعل كما أن الماضى فعل ، فجنس الفعلية مشتمل عليهما ، وأما الحال  
فهى اسم ؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام  
الاسم ، والله أعلم .

### ٣٣ — مسألة

[ ما يحوز من وجوه الإعراب فى الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها  
ظرف مكرر ]

[ ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو  
خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك : « فى الدَّارِ زَيْدٌ قائماً فيها » . وذهب البصريون  
إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يحوز فيه الرفع كما  
يحوز فيه النصب . وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يحوز فيه الرفع والنصب .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على [ ١١٧ ] أن النصب واجب  
النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : ( وأما الذين سَعِدُوا فى الجنة خَالِدِينَ  
فيها ) فقوله تعالى : ( خالدين ) منصوب بالحال ، ولا يحوز غيره . وقال تعالى :  
( فكان عاقبتهما أنهما فى النارِ خَالِدِينَ فيها ) ووجه الدليل من هاتين الآيتين  
أن القرأء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يُرَوَّ عن أحدٍ منهما أنه قرأ فى واحدة  
منهما بالرفع .

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يحوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائدة  
فى الظرف الثانى فى قولك : « فى الدارِ زَيْدٌ قائماً فيها » إنما تحصل إذا حملناه



على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ ، ويكون الثاني ظرفاً للحال ، ويكون الصلّة لقائم منقطعاً عما قبله ؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُبلغ منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع قلنا « في الدار زيد قائم فيها » فإنه تبطل فائدة في الثانية لنياية الأولى عنها في الفائدة ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً تكررُ الظرف ؛ لأن « في » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً ؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع في كلام العرب مُستعمل في لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فيك زيد راغب فيك » ولا شك أن « فيك » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ) وقوله تعالى : ( فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها ) فلا حجة لهم في هاتين الآيتين ؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع ، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب ، ونحن نقول به .

وقولهم : « إنه لم يرو عن أحدٍ من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روى عن الأعشى أنه قرأ « خالدون فيها » بالرفع ، على أن هذا الاستدلال [١١٨] فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » ، وما عمرو

« ذاهب » إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ؛ فيقولون « لقيتُ زيداً زيداً » ، وضربتُ عمرأً عمرأً » فيكون المكرر تأكيداً للأول ، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة ، وقد قال الله تعالى : ( وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ) فهم الثانية تكرير للتوكيد ، والتقدير : وهم بالآخرة كافرون ، في أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، ومن تدبر سورة ( الرحمن ) و ( قل يا أيها الكافرون ) علم قطعاً أن التكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم ؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرة ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وشهرته في استعمالهم ، تغنى عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

### ٣٤ — مسألة

[ القول في العامل في المستثنى النَّصْب ] <sup>(١)</sup>

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النَّصْب نحو « قام القومُ

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني ( ١٢٥/٢ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٢١/١ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٠٧/١ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٨١ ليدن ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٢٥٩ ليزج )

إلا زيدا» فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «إلا» ، وإليه ذهب أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبة من إنَّ ولا ، ثم خفت إنَّ وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأنَّ ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى [ ١١٩ ] لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسطِ إلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّ «إلا» هي العامل وذلك لأنَّ إلاَّ قامت مقام أستثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «قام القوم إلا زيدا» كان المعنى فيه : أستثنى زيدا ، ولو قلت «أستثنى زيدا» لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه .

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم . والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء ؛ فدلَّ على أن العامل هو «إلا» على ما بينا .

والذى يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم «القوم إخوانك إلا زيدا» فينصبون زيدا ، وليس ها هنا فعل البتة ؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بإلاَّ لأن الأصل فيها إنَّ ولا ؛ فزيد : اسم إن ، ولا : كَفَتْ من الخبر ؛ لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ، ثم خفت إنَّ وأدغمت في لا وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً ، كما ركبت لو مع لا وجعلتا حرفاً واحداً ؛ فلما ركبا إنَّ مع لا أعملوها عملين : عملَ إنَّ فنصبوا

بها في الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهت حرفين إلى الواو أجروها في العمل مجراها ، خفضوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو في العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زَيْدٍ » أى حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زَيْداً » أى حتى ضربت زيدا ، فكذلك ها هنا : إِلَّا لَمَّا رَكِبْتَ من حرفين أجريت في العمل مجراها على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قَوِيٌّ بِالْأَفْتَعْدَى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر ، إلا أن «إِلَّا» لا تعمل وإن كانت مُعَدِّيَّةً كما يعمل حرف الجر ؛ لأن «إِلَّا» حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ، نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ ، وَمَا عَمْرُو إِلَّا يَذْهَبُ » وإن لم يحز دخوله [١٢٠] على الفعل الماضي نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ، وَمَا عَمْرُو إِلَّا ذَهَبَ » والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما ، وعدمُ العمل لا يدل على عدم التعدية ، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدِّيَانِ وليسَا عاملين ، ونظيرُ ما نحن فيه نصبُهُمُ الاسم في باب المفعول معه نحو « استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والظلياسة » فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قَوَّتِ الفعلَ فأوصلته إلى الاسم فنصبه ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن إِلَّا قامت مقامَ أَسْتَنْتِي فينبغي أن تعمل عمله » قلنا : الجوابُ عن هذا من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ؛ وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول « مَا زَيْدٌ قَائِماً » فيكون صحيحاً ؛ فلو قلت « مَا زَيْداً قَائِماً » على معنى نفيت زيدا قائماً لكان فاسداً ؛ فكذلك ها هنا ،

وإنما لم يحز إعمال معاني الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار ؛ فإذا أعمت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار .

والوجه الثاني : أنه لو كان العاملُ « إلا » بمعنى أستثنى لوجب أن لا يحوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو « ما جاءني أحد إلا زيدٌ » ، وما صهرت بأحدٍ إلا زيدٍ » فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثنى .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولك « قام القوم غير زيد » فإن « غير » منصوب ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوباً بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ؛ وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله ؛ بطلَ أن يقال « إنه منصوب بتقدير إلا » لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ، وبطل أيضاً أن يقال « إنه يعمل في نفسه » ؛ فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن « غير » موضوعة على الإبهام ، ألا ترى أنك إذا قلت « مررت برجلٍ غيرك » كان كل من جاوز المخاطبَ داخلاً تحت « غير » فلما كان فيه هذا الإبهام المفرطُ أشبهَ الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام ووراء وقُدَّام ، وما أشبه ذلك ، وكما [١٢١] أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا فنصبتم ؟ وهلاً قدرتم أمتنع فرفعتم ! كما روى عن أبي على الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضدُ الدولة عن المستثنى ، بماذا انتصب ؟ فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير أستثنى زيدا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت أمتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو

على : هذا الجواب الذى ذكرت لك مبدأنى<sup>(١)</sup> ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا « إلا » بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة .

وأما قولهم « إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يكون عاملا » قلنا : هذا الفعل وإن كان لا زما إلا أنه تعدى بتقوية « إلا » على ما بيننا .

وأما قولهم « والذى يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم : القوم إخوانك إلا زيدا ؛ فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل ناصب » قلنا : الناصب له ما فى إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القوم يُصادقونك إلا زيدا ؛ فالأقوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه .

وأما قول الفراء « إن الأصل فيها إن ولا ، ثم خفت إن وركبت مع لا » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إن الثقيلة إذا خفت بطل عملها ، خصوصا على مذهبكم ، وأما تشبيهها بلولا فحجة عليه ؛ لأن لو لمسا ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، وحدّث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدّث لهما بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدّث لهما بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول فى « إلا » كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين

(١) يريد أن هذا الجواب سريع غير مبنى على الدقة التى تحتل النقاش ، وهو لذلك غير مطرد ولا منعكس .

باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان [١٢٢] قبل التركيب . وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد ؛ لأن « حتى » حرف واحد ، وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويلَ حرفين في حالين مختلفين : فإن ذهبَ به مذهبَ حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذهبَ به مذهبَ حرف العطف لم يتوهم فيه غيره ، بخلاف « إلا » فإنَّ عنده مركبة من إنَّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم « مَا قَالَ إِلَّا لَهُ » فإنَّ « لَهُ » لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب فتكون « إلا » عاملة فيه ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه .

وأما قول الكسائي « إنا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أنَّ زَيْدًا لم يَقمْ » قلنا : لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أنَّ ، فإنَّ أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو<sup>(١)</sup> » وإنَّ أراد أن أنَّ هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ، فلا بد أن يُقدَّر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف .

وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقديرٌ لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقلوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول ؛ فهو أيضاً قريب من قول البصريين ؛ لأنه لا عامل لها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بينا ، والله أعلم .

(١) يريد أن عمرا في هذا المثال لم يفعل القيام ، ولم ينصب ، فلا يكون كونه لم يفعل عاملا للنصب ، فتأمل ذلك .

### ٣٥ — مسألة

[ هل تكون « إلا » بمعنى الواو ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لجيئه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ) أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : ( إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ) مخففاً يعنى مع الذين ظلموا منهم ، كما [ ١٢٣ ] قال تعالى : ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : ( مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ) أى مع الله ، وكما قال تعالى : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ) أى مع أموالكم ، وكقولهم في المثل : « الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبِلٌ » أى مع الدود ، وكقول ابن مفرغ :

١٥٦ — شَدَخْتُ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ

فِي وَجْهِهِ إِلَى اللَّامِ الْجَمَادِ

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب ( ص ٧٣ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان على الأشموني ( ١٢٧/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٢٢/١ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢١٣/١ )

١٥٦ — هذا البيت من كلام ابن مفرغ الجيرى ، واسمه يزيد ربيعة ، وقد روى ابن منظور هذا البيت فى اللسان مرتين ، أولاها فى ( ش دخ ) وقال قبل إنشاده « وقال الراجز » وهذا سبق قلم منه ؛ فإن البيت من الخفيف ، وليس رجزاً ، وثانيتهما =



أى مع اللام ، وقال ذو الرمة :

١٥٧ — \* بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ \*

أى مع كل صعلقة ، وقال تعالى : ( لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ) أى ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء<sup>(١)</sup> منه ، إلى غير ذلك من المواضع . ثم قال الشاعر :

= في ( ل م م ) ونسبه إلى ابن مفرغ . وشدخت : أى اتسعت فى الوجه ، قال أبو عبيدة : « يقال لغرة الفرس إذا كانت مستديرة : وتيرة ، فإذا سالت وطالت فهى شادخة » اهـ . والغرة — بضم العين وتشديد الراء — بياض فى جهة الفرس ، والسوابق : جمع سابق ، وأصله الفرس يأتى فى الحلبة سابقا ، واللام : جمع لمة ، وتجمع أيضا على لم — بكسر اللام فى المفرد وفى جمعيه — واللمة : الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمة الأذن ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرس يقال له : ذو اللمة ، والجعاد : جمع جعدة — بفتح فسكون — وهى أنثى الجعد ، والجعد : ضد السبط ، والسبط : المسترسل من الشعر ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ، وعلى هذا يمدح الرجل بأنه جعد الشعر ، تعنى أنه عربى ، فإذا أردت أن شعره مفلفل كشعر الزنج كان ذما . والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى اللام » فإن إلى ههنا تدل على معنى مع ، وأقوى ما يدل على ذلك أن الرواية فى اللسان ( ل م م ) « مع اللام الجعاد » وإذا جاءت كلمة فى إحدى الروايات مكان كلمة فى رواية أخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد .

١٥٧ — هذا صدر بيت من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وعجزه قوله :

\* ضهول ورفض المذرعات القراهب \*

وقد أنشد ابن منظور هذا البيت فى اللسان ( ص ع ل — ض ه ل ) ونسبه إلى ذى الرمة ، ثم قال « قال ابن برى : الصعلة النعامة ، والحوار : الثور الوحشى الذى له خوار — وهو صوته — وضهول : تذهب وترجع ، والمذرعات من البقر : التى معها أولادها ، والقراهب : جمع قرهب — بوزن جعفر — وهو المسن مطلقا ، ويقال : الكبير الضخم من الثيران ، والقرهب أيضا : السيد ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى كل صعلقة » فإن إلى فى هذا الموضع تدل على معنى مع ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١) الأشهر فى تفسير هذه الآية أن «إلا» فيها استثنائية ، واستمع إلى جار الله =

١٥٨ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ  
أى والفرقدان ، والشواهدُ على هذا فى أشعارهم كثيرةٌ جداً .

= يقول : « إلا من ظلم ، أى إلا جهر من ظلم ، استثنى من الجهر الذى لا يحبه الله جهر المظلوم ، وهو أن يدعو على الظالم ويذكره بما فيه من سوء ، وقيل : هو أن يبدأ بالشتيمة فيرد على الشاتم » اهـ .

١٥٨ - هذا البيت من شواهد سيويه (٣٨١/١) وقد نسبته إلى عمرو بن معديكرب ، وقال الأعمى « وروى لسوار بن المضرب » اهـ ، وأنشده الجاحظ فى البيان (٢٢٨/١) منسوباً إلى عمرو ، والبيت من شواهد الأشموى (رقم ٤٥٣) ومعنى اللبيب (رقم ١٠٨) ورضى الدين فى شرح الكافية فى باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٥٢/٢ بولاق) .  
وقال : إن هذا البيت يروى فى شعرين لشاعرين ، أحدهما عمرو بن معديكرب ، والثانى حضرمى بن عامر أحد بنى أسد ، واستشهد به أيضاً موفق الدين ابن يعيش فى شرح الفصل (ص ٢٨٤) والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « إلا الفرقدان » فإن الكوفيين زعموا أن « إلا » فى هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو ، وكأنه قال : كل أخ بفارقه أخوه والفرقدان أيضاً ، وقد حمل الشريف المرتضى فى أماليه (٨٨/٢) على هذا المعنى قوله تعالى : ( وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدون فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك ) قال : إلا بمعنى الواو ، والتأويل : خالدون فيها ما دامت السموات والأرض وما شاء ربك من الزيادة ، واستشهد على ذلك ببيت الشاهد ، وبقول الآخر : ( وهو الخبل السعدى ) :

وأرى لها داراً بأغدره الـ سيدان لم يدرس لها رسم  
إلا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد سحم

والمراد يالا ههنا الواو ، وإلا كان الكلام متناقضاً ، اهـ . والذى رآه سيويه فى بيت الشاهد - وسيدكره المؤلف فى الرد على كلمات الكوفيين - أن « إلا » ههنا اسم بمعنى غير ، وهى صفة لكل ، ولهذا ارتفع ما بعدها ؛ لأن إلا التى بمعنى غير يظهر إعرابها على ما بعدها بطريق العارية ، ومن هنا تدرك أنه لا يجوز جعل إلا صفة لأخ =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن «إلا» لا تكون بمعنى الواو لأنَّ إلا للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إلا الذين ظالموا منهم فلا تحشوهم واخشوني) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن «إلا» هاهنا استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجُّونَ عليكم بغير حجة ، والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ) معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : ( وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ) معناه لكن يبتغى وجه ربه الأعلى ، وقال تعالى : ( ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ) معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلمهم أجر ، ثم قال النابغة :

١٥٩ — [١٢٤] وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا  
أُعِيَتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايًّا مَا أُبَيِّنُهَا  
وَالنُّؤْمَى كَالْمَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

= المضاف إليه؛ إذ لو كانت صفة لأخ كان ما بعدها مجرورا فكان يقول «إلا الفرقدين» كما قال الآخر :

وكل أخ مفارقه أخوه لشحط الدار إلا ابني شمام  
كما أنه لا يجوز لك أن تجعل «إلا» فى بيت الشاهد استثنائية ؛ لأنها لو كانت هى الاستثنائية لكان ما بعدها منصوبا ، لأن الكلام قبلها تام موجب ، ونصب المستثنى بعد الكلام التام موجب واجب كما تعلم .

١٥٩ — هذان البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التى يعدونها من المعلقات

= يا دار مية بالعلماء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد  
 والبيتان من شواهد سيويه ( ٣٦٤/١ ) وشرح الفصل لابن يعيش ( ص ٢٦٥ )  
 وانظر - مع ذلك - خزنة الأدب ( ٧٦/٢ ) وشرحنا على شرح الأشموني ( الشواهد  
 ٢١ و ١٨٠ و ٢٧١ و ٤٦٧ ) وقوله « أصيلا » أصله أصيلان - بالنون - فأبدل  
 النون لاما ، وهو إبدال غير قياسي ، والأصيلان : تصغير أصلان ، الذي هو جمع أصيل ،  
 والأصيل : الوقت قبيل غروب الشمس ، وأعيت : عجزت وضعفت ، والأواري : جمع  
 آرية أو آري ، وهو محبس الحيل ، وقوله « لأيا ما أئينها » يريد ما أعرفها وأئينها  
 إلا بعد لأى ، أى بطاء ، والنوى - بالضم - حفرة تحفر حول الحيمة لتمنع تسرب المطر  
 إليها ، والمظلومة : أراد بها الفلاة التي حفر فيها الحوض لغير إقامة ، والجلد : الصلبة ،  
 والاستشهاد بالبيتين في قوله « إلا الأواري » فإن هذا من نوع الاستثناء المنقطع  
 لكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وهذا النوع يجوز فيه وجهان : الإبدال  
 من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه ، على أن توسع في المستثنى منه فتحمله شاملا للمستثنى ،  
 والنصب على الاستثناء قال الأعمش : « الشاهد في قوله إلا الأواري بالنصب على  
 الاستثناء المنقطع ؛ لأنها من غير جنس الأحدين ، والرفع جائز على البديل من الموضع ،  
 والتقدير : وما بالربع أحد إلا الأواري ، على أن تجعل من جنس الأحدين  
 اتساعا ومجازاً » اهـ . وليس عجيبا أن تجعل المستثنى من هذا النوع داخلا في جنس  
 المستثنى منه ؛ فقد جرت عادة العرب في كلامهم أن يجعلوا الشيء من جنس غير جنسه  
 توسعا ، انظر إلى قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تمس في قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح  
 فقد جعل أصداء القبور أنيسا وليست في الأصل من جنس الأنيس ، ثم انظر إلى  
 قول ابن الأيهم التغلبي :

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب  
 ثم انظر إلى قول عمرو بن معد بكرب :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع  
 فقد جعل الضرب الوجيع تحية ، وهو في الأصل من غير جنسها .

وقال آخر :

١٦٠ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ  
وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : ( لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ  
من القول الا من ظلم ) ؛ فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء ؛ لما يلحقه من الظلم ،  
فيكون في ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم ، وعلى ذلك أيضاً يحمل قول الشاعر :  
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ [١٥٨]

١٦٠ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام جران العود ، واسمه  
عامر بن الحارث (د ٥٢) والبيتان من شواهد سيويه (١/١٣٣ و ٣٦٥) وابن يعيش  
(ص ٢٦٥) والأشموني (رقم ٤٤٤) وأوضح المسالك (رقم ١٤٥) وشذور الذهب  
(رقم ١٢٥) وليس : اسم امرأة ، واليعافير : جمع يعفور — بضم الياء أو فتحها —  
وهو الطي الذي لونه لون العفر وهو التراب ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وأصلها  
الإبل لكنه أراد بقر الوحش ، والاستشهاد به في قوله «إلا اليعافير وإلا العيس»  
حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس  
في الأصل ، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه ، قال سيويه بعد أن أنشد البيت «جعلها  
أنيسها» يريد جعل اليعافير والعيس أنيس هذه البلدة . وقال الأعمش «الشاهد فيه رفع  
اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز» اهـ . وإبدال المستثنى من  
المستثنى منه إذا كان في أصله من غير جنسه هو لغة بني تميم ، يجيزون فيه النصب على  
الاستثناء والبديلة ، أما الحجازيون فلا يجيزون فيه غير النصب على الاستثناء ، وعليه قول  
الأسود بن يعفر ، وهو من شعر المفضليات :

مهامها وخروقا لا أنيس بها إلا الضوايح والأصداء والبوما  
ويحتمل ذلك قول الكلجة البربري :

أمرتكم أمري يمنعرج اللوى ولا أمر للمعصى إلا مضيعا

فإنه يجوز أن يكون قوله «إلا مضيعا» استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفة  
مكان الموصوف ، وأصل الكلام : ولا أمر للمعصى إلا أمرا مضيعا ، ويجوز أن يكون  
«مضيعا» حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور قبله .

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان ، على زعمهم فى بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون « إلا » فى معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كلُّ أخ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه ، كما قال تعالى : ( لو كانَ فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهَ لفسدتا ) أى لو كانَ فيهما آلهةٌ غيرُ الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل فى الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون ( آلهة ) فى حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول « جاءنى إلا زيد » لأن الغرض فى « إلا » - إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تثبت بها ما نفىته ، نحو « ما جاءنى إلا زيد » وليس فى قوله ( لو كان ) نفى فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال « جاءنى إلا زيد » على إسقاط إلا مثلاً حتى كأنه قيل جاءنى زيد و « إلا » مزِيدٌ لاستحالة ذلك فى الآية ؛ لأنه كان يصير قولك « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل .

وأما قراءة من قرأ : ( إلى الذين ظلموا منهم ) بالتخفيف ، فإن صحت وسُلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أن « إلا » تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا فى [ ١٢٥ ] القراءات وجدتم ألا اختلاف فى معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ ( إلى الذين ) بالتخفيف بمعنى مع ، وقراءة من قرأ « إلا » بالتشديد بمعنى لكن ، على ما بينا ، والله أعلم .

## مسألة ٣٦ —

[ هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، نحو قولك : « إِلَّا طَعَامَكَ مَا أَكَلْتُ زَيْدٌ » نصَّ عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدماً ، قال الشاعر :

١٦١ — خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية (٢٠٩/١) وشرحنا على شرح الأشموني (٤٥٥/٢ و ٤٩٢) وحاشية الصبان على الأشموني (١٣٠/٢) وحاشية العليمي على التصريح (٤٢٨/١) .

١٦١ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، وقد أنشده ابن منظور (ح س س — ح س ي) ونسبه في المرتين إليه ، غير أنه رواه في المرة الأولى مثل ما أنشده المؤلف ، ورواه في المرة الثانية :

\* سوى أن العتاق — إلخ \*

والعتاق : جمع عتيق ، وهو الأصيل ، والمطايا : جمع مطية ، وهي الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أى تسرع ، أو لأن راكبها يقتعد مطاها ، وهو ظهرها ، وحسين به — بفتح الحاء وكسر السين أو فتحها ، وآخره نون جماعة الإناث — أصله حسن به ، فأبدل من ثانی الثلاثين ياء ، قال ابن منظور : « قال ابن سيده : وقالوا : حسيت به ، وحسيت به — بكسر السين فيهما — وحسيت به — بفتح السين — وأحسيت ، وهذا كله من محول المضعف . . . ثم قال عن الفراء : حسيت بالخبر ، وأحسيت به ، يدلون من السين ياء ، قال أبو زيد :

وقال الآخر :

١٦٢ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ

\* خلا أن العتاق . . . إلخ \*

قال الجوهري وأبو عبيدة : يروى بيت أبي زيد :

\* أحسن به فهن إليه شوس \*

وأصله أحسن» اهـ . وقال: « وحسيت الخبر بالكسر مثل حسست ، قال أبو زيد :

\* سوى أن العتاق . . . إلخ \*

وأحسيت الخبر مثله ، قال أبو نخيلة :

لما احتسى منحدر من مصعد أن الحيا مغلوب لم يجمد

احتسى : أى استخبر فأخبر أن الخصب فاش . والمنحدر : الذى يأتى القرى ،

والمصعد : الذى يأتى إلى مكة » اهـ . وقول أبي زيد « فهن إلى شوس » الشوس :

جمع أشوس ، وهو الوصف من الشوس - بفتح الشين والواو جميعا - وهو النظر

بمؤخر العين . والاستشهاد بالبيت فى قوله « خلا أن العتاق من المطايا » حيث قدم

المستثنى فى أول الكلام ، وقد أنشده الكوفيون ذاهبين إلى أن فيه دليلا على جواز

تقديم المستثنى قبل جملة الكلام ، ونظيره قول الأعشى ، وهو من شواهد الأشموني

وابن عقيل :

خلا الله لأرجو سواك ، وإنما أعد عيالى شعبة من عيالك

١٦٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام العجاج ، وقد أنشدتهما

الرضى فى شرح الكافية أول باب الاستثناء ، وشرحهما البغدادى فى الحزانة ( ٢/٢ )

وأنشد أولهما ابن منظور ( ط و ز ) ونسبه إلى العجاج . والعرب تقول : ما بالدار

طورى ، وما بالدار طورانى ، وما بالدار دورى ، وما بالدار ديار ، تريد ما بالدار أحد ،

وقالوا أيضا : رجل طورى ، يريدون رجلا غريبا ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا خلا

الجن بها إنسى » حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام ، وأصل العبارة : ولا بها إنسى

خلا الجن ، فالجار والمجرور خبر مقدم ، وإنسى : مبتدأ مؤخر ، وخلا الجن : استثناء ،

وبهذا ونحوه استدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام ، وقد بينا

لك ذلك فى شرح الشاهد السابق .



قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الاستثناء يضارع البديل بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيداً ؛ وإلا زيدٌ ، والمعنى واحد ، فلما جاز البديل لم يحز تقديمه كما لا يجوز تقديم البديل على البديل منه » لأننا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البديل على البديل منه ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الكمي :

١٦٣ — فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبُ

١٦٣ — هذا البيت من قصيدة هاشمية للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من شواهد ابن يعيش ( ص ٢٦٣ ) والأشموني ( رقم ٤٤٨ ) وابن عقيل ( رقم ١٦٧ ) وأوضح المسالك ( ٢٦٢ ) وشذور الذهب ( رقم ١٢٤ ) وشرح قطر الندى ( رقم ١٠٩ ) والشعبة : هم الأنصار والأشباع والأعوان ، ومشعب الحق : يروى في مكانه « مذهب الحق » والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الطريق الثابت الذي لا يجوز الانحراف عنه . والاستسهاد بالبيت في موضعين منه ؛ الأول قوله « إلا آل أحمد » والثاني قوله « إلا مشعب الحق » حيث قدم المستثنى في كل موضع منهما على المستثنى منه ، وأصل نظم الكلام ومال شعبة إلا آل أحمد ، ومالي مشعب إلا مشعب الحق ، وقد كان المستثنى لو أنه جاء به على أصل الكلام — يجوز فيه وجهان : الأول النصب على الاستثناء ، والثاني الإتيان على البدلية ، فلما قدمه على المستثنى لزمه — في لغة عامة العرب — النصب على الاستثناء ، ولم يحز فيه الإتيان على البدلية ؛ لأن البديل لا يتقدم على البديل منه لأنه تابع ورتبة التابع تكون بعد رتبة التابع ألا ترى أنهم إذا قدموا صفة النكرة عليها نحو قولك : فيها قائما رجل ، وقول كثير :  
لعسرة موحشا طلل يسلوح كأنه خلل

وجب نصب الصفة على الحال ، ولم يحز إتيانها للوصف على أن تكون نعتا كما كانت وهي متأخرة ؟ وقد جاء على الإتيان قول حسان بن ثابت :

لأنهم يرجون منه شفاعا إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فقد قدم المستثنى — وهو قرله النبيون — على المستثنى منه — وهو قوله شافع — ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء كما ينصبه عامة العرب ، ويمكن أن يكون هذا البيت رداعا على =

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

١٦٤ — النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا  
إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرَ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما [ ١٢٦ ] أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ؛ فكذا لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءنى أحد إلا زيد ، وإلا زيدا » والمعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء للبدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكروه على هذا فنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى .

= قول الكوفيين « إن المستثنى يضارع البدل ، والبدل لا يتقدم » فيقال لهم : لا نسلم أنه يضارع البدل وأن البدل لا يتقدم ؛ فإن من العرب من يقدمه ويقيه على الإتيان ، فتفطن لذلك .  
١٦٤ — هذا البيت من كلام كعب بن مالك ، الأنصارى ، وهو من شواهد سيويه ( ٣٨١/١ ) وابن يعيش ( ص ٢٦٣ ) وألب : أى مجتمعون متألّبون قد تضافروا على خصومتنا وإرادة النيل منا ، والوزر - بفتح الواو والزأى جميعا - الحصن والملجأ ، وأصل معناه الجبل . يقول هذا البيت للنبي صلوات الله وأزكى تسليّماته عليه . والاستشهاد به فى قوله « إلا السيوف » حيث قدم هذا المستثنى على المستثنى منه وهو قوله « وزر » وأصل الكلام : ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا ، ولو أنه جاء بالكلام على أصله لكان له أن ينصب المستثنى على الاستثناء وأن يتبعه بالرفع على البدلية ، لكنه لما قدم المستثنى وجب فيه = عند عامة العرب - أن ينصبه ؛ لما ذكرنا من العلة فى شرح الشاهد السابق ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا \* [١٦١]

فنقول : لا نسلم ها هنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر

لأبي زُبَيْدٍ ، وقبل هذا :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيْبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينٌ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ [١٦١]

وأما قول الآخر :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ [١٦٢]

فتقديره : وبلدة ليس بها طورِيٌّ ولا إنسي خلا الجن ، فحذف إنسيًا ، فأضمر

المستثنى منه ، وما أظهره تفسيرُ لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسي خلا

الجن ؛ فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديمُ الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون

فيه حجة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارِعَ البَدَل .

قولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه ،

كما لا يجوز تقديمُ البَدَل على المبدل منه » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى

لما تجاذبه شَبَهَان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخرُ كونه بدلا ؛ جعلت له منزلة

متوسطة ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي

ينصبه ، عملاً بكلا الشبهين ، على أن من العرب مَنْ يجوزُ البَدَل مع التقديم ،

فيقول : ما جاءني إلا زَيْدٌ أَحَدٌ ؛ فيرفع على البَدَل مع تقديمه على المبدل منه <sup>(١)</sup> ؛

لأن هذا التقديمَ التقديرُ به التأخيرُ ، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب ،

والله أعلم .

## مسألة — ٣٧ [١٢٧]

[ حاشي في الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « حَاشِي » في الاستثناء فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه يتصرف ، والدليل على أنه يتصرف قولُ النابغة :

١٦٥ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ

وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش ( ص ٢٩٩ ) وشرح الأشموني ( ٤٩٨/٢ بتحقيقنا ) ولسان العرب ( ح ش ١ ) وحاشية الصبان ( ١٤٦/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٤٣٩/١ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٢٤/١ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٨٣ ليدن )

١٦٥ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني المعلقة التي منها الشاهد رقم ١٥٩ السابق في المسألة ٣٥ وهو من شواهد ابن يعيش ( ص ٢٩٩ ) ومغنى اللبيب ( رقم ١٨٦ ) والأشموني ( رقم ٤٦٧ ) والرضى في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٤٤/٢ ) وأنشده ابن منظور مرتين ( ح ش ١ ) وقوله « ولا أحاشي » أراد لأستثنى أحدا ممن يفعل الخير ، و « من » في قوله « من أحد » زائدة ، وأحد بعدها : مفعول به لأحاشي . والاستنهاد بالبيت في قوله « ولا أحاشي » فإن هذا فعل مضارع بمعنى أستثنى ، وقد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، فيدل على أن « حاشا » التي تستعمل في الاستثناء فعل ، وأنه مع ذلك متصرف ، وهذا أحد ثلاثة أدلة للكوفيين استدلو بها على أن « حاشا » الاستثنائية فعل ، وإثاني : أن حرف الجر يأتي بعدها متعلقا بها نحو قوله تعالى ( حاشي لله ) وإثالث : أنه قد يتصرف في لفظها بالحدف فيقال : حشا ، =

وحاش ، وقد علم أن الحذف لا يكون إلا فى الاسم نحو يدودم وأنخ وغد وأب وحـم ( انظر ما ذكرناه فى المسألة الأولى من هذا الكتاب ) أو فى الفعل نحو قولهم : لم يك ، ولا أدر ، ولم أبل — والأصل : لم يكن ، ولا أدرى ، ولم أبال — وقد ذكر المؤلف هذه الأدلة ، وحاول أن يرد كل واحد منها بما تراه فى كلامه ، وستعرض له فى شرح الشواهد الآتية ، وهذا لأن سيويوه لم يحفظ فى « حاشا » إلا الجر بها ، كما لم يحفظ دخول « ما » عليها ، فقرر أنها لا تكون إلا حرف جر ، لكن العلماء الثقات حفظوا الأمرين جميعا : حفظوا دخول « ما » على حاشا فى قول الأخطل :

رأيت الناس ماحاشا قريشا فإننا نحن أكثرهم فعلا

وحفظوا النصب بها دون أن تلحقها « ما » نحو ما رواه أبو زيد قال : « سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى وابن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبح » بنصب ما بعد حاشا والمعطوف عليه ، كما حفظوا الذى حفظه سيويوه من الجر بها ، وإذن يكون حال « حاشا » مثل حال « عدا ، وخلا » كل واحد من هذه الثلاثة يكون حرفا تارة ، ويكون فعلا تارة أخرى ، وهذا مذهب أبى العباس المبرد ، وهو الذى تؤيده جملة الشواهد الواردة فى هذه المسألة ، وقد تفتن لذلك موفق الدين ابن عيش ، فقال : « أما حاشا فهو حرف جر عند سيويوه ، يجر ما بعده ، وهو مع ما بعده فى موضع نصب بما قبله ، وفيه معنى الاستثناء ، وزعم القراء أن حاشى فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك « حاشى زيد » حاشا لزيد ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيويوه ، وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء ، منها أنه يتصرف فتقول : حاشيت أحاشى ، والتصرف من خصائص الأفعال ، ومنها أنه يدخل على لام الجر ، فتقول : حاشى لزيد ، قال الله تعالى : ( حاشى لله ) ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو ( حاش لله ) وليس القياس فى الحروف الحذف ، إنما ذلك فى الأسماء نحو أخ ويد ، وفى الأفعال نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبانى وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب « اه باختصار يسير ، ومثله قول الراعى :

إن على أهوى لألأم حاضر حسبا ، وأقبح مجلس ألوانا

قبح الإله — ولا أحاشى غيرهم — أهل السيلة — من بنى حمانا

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ، قال الله تعالى : ( حَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا ) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل ، لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما حذف اللام لكثرة استعماله في الكلام .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في حَاشَى اللَّهِ : حَاشَ اللَّهُ ، ولهذا قرأ أكثر القراء ( حَاشَ لِلَّهِ ) بإسقاط الألف ، وكذلك هو مكتوب في المصاحف ؛ فدل على أنه فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول « مَا » عليه ؛ فلا يقال « مَا حَاشَى زَيْدًا » كما يقال « مَا خَلَا زَيْدًا ، وَمَا عَدَا عَمْرًا » ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال « مَا حَاشَى زَيْدًا » فلما لم يقولوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتي بعد حاشى مجروراً ، قال الشاعر :

١٦٦ — حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ ؛ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّمِّ

١٦٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت نقلاً عن الجوهري ، ونسبه إلى مبرة بن عمرو الأسدي ، ثم قال : وهو منسوب في الفضليات للجميع الأسدي ، واسمه متقذ بن الطراح ، والصواب أن الشاهد من كلام الجميع ، وقد لفق النحاة هذا البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

حَاشَى أَبَا ثَوْبَانَ ؛ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِيَكَّةَ فِدم

عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّمِّ

والبيت من شواهد مغنى اللبيب ( رقم ١٨٧ ) والأشعري ( رقم ٤٦٥ ) وقوله « ليس بيكة » يريد ليس بأبكم ، والغدم بفتح الغاء ، وسكون الدال المعني عن الكلام في ثقل وقلة =

فلا يخلو : إما أن يكون هو العامل للجر ، أو عامل مقدر ، بطل أن يقال عامل مقدر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف<sup>(١)</sup> فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا .

= فهم ، والملحاة : مفعلة من قولك « لحوت الرجل ولحيته » إذا ملته وألححت فى لومك . والاستثناء بالبیت فى قوله « حاشا أبى ثوبان » فقد أتى المؤلف بهذا البيت ليستدل به على أن « حاشا » تجر ما بعدها ، وروى « حاشا أبى ثوبان » وكذلك وقعت الرواية فى الصحاح واللسان بجر ما بعد حاشا ، لكن الثابت فى المفضليات - وهو الذى حكاه ابن هشام فى المغنى وتبعه عليه الأشموني - نصب ما بعد حاشا فى هذا البيت ، ونحن لا ننكر أن حاشا بجر ما بعدها ؛ فقد ورد ذلك فى عدة أبيات ، منها قول عمر بن أبى ربيعة وأنشده فى اللسان :

من رامها حاشى النبی وأهله فى الفخر غطغه هناك المزبد  
ومنها ما أنشده فى اللسان عن الفراء ولم يعزه :  
حشا رهط النبی ؛ فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء  
ومنها قول الأقيشر ، وأنشده فى اللسان أيضا :

فى فنية جعلوا الصليب إلههم حاشاى إني مسلم معذور  
وإنما قلنا إن الياء فى « حاشاى » فى محل جر لأنها لو كانت فى محل نصب لآتى بنون الوقاية فكان يقول « حاشانى » كما قال الآخر فى « عدا » :

تمل الندامى ماعدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى ندىنى مولع  
نقول : نحن لا ننكر أن « حاشا » يأتى بعدها الاسم مجرورا ، لكن الاسم فى هذا البيت منصوب بعد حاشا فى رواية الرواة من حملة الشعر ، وقد ذكر ابن هشام الروايتين ، ثم قال : ويحتمل أن من روى « حاشا أبى ثوبان » قد أتى بالكلمة على لغة من يلزم الاسماء الستة الألف فى الأحوال كلها ، وهو كلام عجيب من مثل ابن هشام ، أن يجعل البيت على لغة ضعيفة لمجرد أن سيديويه شيخ النحاة لم يحفظ النصب بعد حاشى .

(١) فى الأصل « لا يعمل مع الحرف » وهو ظاهر التحريف ، والمؤلف يشير بهذا إلى رد مذهب الفراء الذى ذكرناه فى شرح الشاهد ١٦٥ السابق ، وخلاصته أن المجرور بعد حاشى مجرور بحرف جر محذوف ، وأن أصل قولك « حاشى زيد » بالجر هو =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يتصرف » قلنا : [١٢٨]  
لا نُسَلِّمُ ، وأما قول النابغة :

\* وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ \* [١٦٥]

فنقول : قوله « أَحَاشِي » مأخوذ من لفظ حاشي ، وليس متصرفا منه ، كما يقال : بَسَمَلٌ ، وَهَلَّلٌ ، وَحَمْدَلٌ ، وَسَبَّحَلٌ ، وَحَوَّلَقٌ ، إذا قال : بِسْمِ اللَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وكذلك يقال « لَبَّيْ » إذا قال : لَبَّيْكَ ، و« أَفَفَ » إذا قال : أَفَّةٌ ، وهو اسم للضُّجْرَةِ ، و« دَعَدَعَ » إذا قال لغنمه : دَاعٌ دَاعٌ ، وهو تصويت بها ، و« أَبَا الرَّجُلِ بَقْلَانِ » إذا قال له : يَا بَنِي أَنْتَ ، كما قال :

١٦٧ — \* وَإِنْ تُبَايَأَنَّ وَإِنْ تُفَدَّيَنَّ \*

= « حاشي لزيد » وحاشا فعل ماضٍ ، والجار والمجرور متعلق به ، ثم حذف حرف الجر وبقي عمله ، وحاصل الرد أن حرف الجر عامل والعا ، ضعيف مل الضعيف لا يعمل وهو محذوف ، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع ، لا يعمل شيء منها إلا مذكورا ، وللغراء أن يقول : لا نسلم لكم هذا فقد عمل حرف الجر وهو محذوف ، ألا ترى أن رب تعمل محذوفة بعد الواو والفاء وبل ، وقد عمل غير رب الجر وهو محذوف ، كما في قول الشاعر :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالألف الأصابع

فأتم تقرر أن أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فحذفت « إلى » وبقي عملها ، ومع أن هذا الكلام صحيح لا نرى لك أن تقره وتجعل منه قاعدة مطردة .

١٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله « تبأ بأن » حيث اشتق هذا الراجز فعلا من اسم الصوت الذي هو « بأ ، بأ » والعرب تشق من أسماء الأصوات على مثال الدحرجة ثم تأخذ من هذا المصدر أفعلا على مثال دحرج يدحرج ، قالوا : بأبات الصبي ، وبأبات به ، بأئي بأبة ؛ إذا قلت له : يا بَنِي أَنْتَ وَأُمِّي ، أَوْ قُلْتَ له : يَا بَا ، وَكَذَلِكَ قالوا : يَا بَا الصبي أباه ؛ إذا قل له : يَا بَا ، وَقالوا : نَخْنَحُ الْعَبْرَ أَنْخَنُجْهُ نَخْنَجْهُ ؛ إذا قلت له : نَخْ ، وَقَالَ ابْنُ جَنِي « سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ =



فكما بُنِيَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك

ها هنا .

وأما قولهم « إن لام الجر تتعلق به » قلنا : لا نسلم ؛ فإن اللام في قولهم « حاشي لله » زائدة لا تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : ( الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ) لأن التقدير فيه : يرهبون رَبَّهُمْ ، واللام زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : ( أَلَمْ يَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ يَبْصُرُ ) أى ألم يعلم أن الله ؛ والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : ( اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ) أى اقرأ اسم ربك ، وكقوله تعالى : ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) أى ولا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ ، وقوله تعالى : ( تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ ) أى تنبت الدهن ، ويجوز أن تكون هنا مُعَدِّيَّة ؛ لأنه يقال : نبت وأنبت ، لفتان بمعنى واحد ، وكقولهم « بحسبك زيد » أى حسبك وكقول الشاعر :

== فقلت له : بأبأت الصبي بأبأة إذا قلت له : باء ، باء ؛ فما مثال الأبأة عندك الآن ؟ أزنها على لفظها في الأصل فتقول : مثلها البقبة بمنزلة الصلصلة والقلقلة ؛ فقال : بل أزنها على ما صارت إليه وأترك ما كانت عليه فأقول : الفعللة ، قل : وهو كما ذكرنا . اهـ . وقد كتبنا بحثا وافيا عن الاشتقاق من أسماء الأصوات والنحت من الجمل في القسم الأول من كتابنا دروس التصريف فارجع إليه إن شئت ، ومثل بيت الشاهد قول الراجز الآخر :  
وصاحب ذى غمرة داجيته بأبأته ، وإن أبى فديته  
\* حتى أتى الحى وما آذيته \*

ومثله قول الآخر :

إذا ما القبائل بأبأنسا فماذا نرجى يئبأها ؟

ومثله ما أنشده ابن السكيت :

ولكن يئأبه بؤبؤ وبئأؤه حجأ أحجؤه

يئأبه : يفديه ، وبؤبؤ : أى سيد كريم ، وبئأؤه : تقديته ، وحجأ : فرح ، وأحجؤه : أفرح به .

١٦٨ - \* نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ \*

أى نرجو الفَرْجَ ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، فكذلك ها هنا .  
وأما قوله تعالى : ( وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ) فليس لهم فيه حجة ؛ فإن حاشى ها هنا ليس باستثناء ؛ إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك - إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك - « حاشاه » وهذا ليس باستثناء ، وإنما هو بمنزلة قولك « بَعِيداً مِنْهُ » فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « يدخله الحذفُ والحذفُ لا يكون في الحرف » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أننا لا نسلم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم [١٢٩] في حاشى حاش بغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف . وهذا هو الجواب عن احتجاجهم

١٦٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ينسب للجعدى من غير تعيين ، وهو من شواهد مغنى اللبيب ( رقم ١٥٨ ) وشرح الكافية في باب حروف الجر ، وشرحه البغدادي ( ١٥٨/٤ ) وقبل البيت قوله :

\* نحن بنو جعدة أصحاب الفلج \*

والفلج - بفتح الفاء واللام جميعاً - الماء الجاري ، ويقال : البرُّ الكبيرة ، وقالوا : عين خلع ، وماء فلج ، ويروى « أرباب الفلج » والمعنى واحد ، والاستشهاد بالبيت في قوله « نرجو بالفرج » حيث زاد الراجز الباء في المفعول به ، وذلك أن الرجاء وما تصرف منه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، تقول : رجاء يرجوه ، وكذلك ارتجاء يرتجيه ، ورجاء يرجيه - بتضعيف الجيم ، قال الله تعالى : ( وترجون من الله مالا يرجون ) وقال بشر :

فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العزى آبا

وقد اختلفت عبارة العلماء في زيادة الباء في بيت الشاهد ، فقال ابن عصفور : زيادة الباء هنا ضرورة ، وقال ابن السيد البطليوسى في شرح أدب الكاتب : إنما عدى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا ، قال الشاعر :

طمعت بليلى أن تجود ، وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع

بقراءة من قرأ : ( حَاشَىَ لِلَّهِ ) ثم نقول : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال : العربُ لا تقول « حَاشَىَ لَكَ » ولا « حَاشَكَ » وإنما تقول « حَاشَىَ لَكَ » وحاشاك « وكان يقرؤها ( حَاشَىَ لِلَّهِ ) بالألف فى الوصل ، ويقف بغير ألف فى الوقف متابعاً للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر النخعي - وكان من الموثوق بعلمهم فى العربية - : العربُ كلها تقول « حَاشَىَ لِلَّهِ » بالألف ، وهذه حجة لأبي عمرو .

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، وقولهم « إن الحرف لا يدخله الحذف » قلنا : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا فى رُبٍّ : رُبٍّ ، بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله تعالى : ( رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ) ثم قال الشاعر :

١٦٩ — أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبَّ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ

١٦٩ — هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن حلس ، وقد استشهد بالبيت رضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ١٦٥/٤ ) وأنشده موفق الدين بن يعيش ( ص ١٠٩٣ ) وقوله « أزهير » الهمزة فيه للنداء ، وزهير : اسم ابن الشاعر ، بدليل قوله فى قصيدة أخرى :

أزهير هل عن شية من مقصر أم لا سبيل إلى الشباب المدبر

فأعجب لذلك فعل دهر وامكر

والقدال - بفتح القاف ، بزنة السحاب - ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن ، وهو آخر موضع من الرأس يشيب شعره ، وربما أطلق القدال وأريد الرأس كله من باب إطلاق اسم الجزء وإزادة كله ، والهيضل - بزنة جعفر - الجماعة من الناس ، ولجب - بفتح اللام وكسر الجيم - معناه كثير الجلبة مرتفع الأصوات ، ويروى فى مكانه « مرس » بفتح فسكسر - ومعناه شديد ، وقوله « لفقت » يروى بفاءين ومعناه جمعت ، ويروى « لفقت » بفاء بعدها قاف ، ومعناه جمعت أيضاً ، يريد أنه جمع جيشاً بجيش للحرب والطعان . =

وقال الآخر :

١٧٠ — أَلَمْ تَعْلَمْ يَا رَبُّ أَنْ رَبَّ دَعْوَةٍ

دَعْوَتِكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

وفي رَبُّ أربع لغات : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رَبُّ ، وَرُبَّ ، وَرَبَّ ، وَرَبِّ . وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعُلُ : « سَوْ أفعُلُ » بحذف الفاء ، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه ، وحكى ابن خالويه فيها أيضاً « سَفَ أفعُلُ » بحذف الواو ، وزعم

والاستشهاد بالبيت في قوله « رب هيضل » حيث جاء رب مخففة بياء واحدة ، وقد اختلف العلماء في الباء الباقية : أساكنة هي أم مفتوحة ، فذكر قوم منهم ابن جني أنها ساكنة ، وعليه يكون الشاعر قد حذف الباء الثانية التي كانت مفتوحة وأبقى الأولى على حالها التي كانت عليها ، وينشدون بالسكون قول الشاعر :

ألا رب ناصر لك من لؤي كريم لو تناديه أجابا

ومنه من روى « رب » في بيت الشاهد بفتح الباء ، وصرح العسكري في كتاب التصحيف بالوجهين ، وقد قل أبو علي في كتاب الشعر : الحروف على ضربين : حرف فيه تضعيف ، وحرف لا تضعيف فيه ؛ فالأول قد يخفف بالحذف منه كما فعل ذلك في الاسم والفعل بالحذف والقلب ، وذلك نحو إن وأن ولكن ورب ، واقياس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى المدغم على السكون ، وقد جاء :

\* أزهير إن يشب إقذال . . . البيت \*

ويمكن أن يكون الآخر منه حرك لما لحقه الحذف والتأنيث فأشبه بهما الأسماء « اه . ١٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وألفاظه ومعانيه ظاهرة ، والاستشهاد به في قوله « رب دعوة » حيث ورد فيه « رب » مخففاً بحذف أحد الباءين ، والكلام فيه كالسلام في الشاهد السابق ، ولكن بينهما فرقان جهة واحدة ، وتلخيصها أن « رب » في البيت السابق مخففة قطعاً ، إذ لا يصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما يسكون بأها وإما بفتحها ، أما في هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها ، بل قد يكون تشديدها أوفق ، ولا دليل على التخفيف إلا الرواية ، وقد آى المؤلف بالبيت السابق ، فيكون قد روى عن أثبات العلماء التخفيف في هذا البيت أيضاً .

أيضاً أن الأصل في سَأفعل : سوف أفعل ، لحذفت الواو والفاء معاً ، وسوف حرف ، وإذا جُوزَ تم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ فدلّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

### ٣٨ - مسألة محذورة

[ هل يجوز بناء « غير » مطلقاً ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع [١٣٠] يحسن فيه « إلّا » سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعى غير قيام زيد ، وما نفعى غير أن قام زيد .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جُوزَ بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن « غير » هنا قامت مقام « إلّا » وإلّا حرف استثناء ، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : ما نفعى غير قيامك ، أو غير متمكن كما قال :

١٧١ - لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

(١) انظر في هذه المسألة : كتاب سيدييه ( ١ / ٣٦٨ ) ومعنى اللبيب لابن هشام ( ص ١٥٩ و ٥١٦ ) وشرح الأشموني ( ٣ / ٤٢١ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ٢ / ٢٢١ ) .  
١٧١ - هذا البيت قد استشهد به سيدييه ( ١ / ٣٦٩ ) ولم يعزه ، وعزاه الأعم إلى رجل من كنانة ولم يعينه ، واستشهد به رضى الدين في باب الاستثناء وفي باب والظرف =

== وقد شرحه البغدادي في الحزاة (٢/٤٥) ونسبه لأبي قيس بن الأسلت ، وأنشده ابن منظور (وق ل) ولم يعزه ، واستشهد به ابن هشام في مغني اللبيب مرتين (رقم ٢١٢) فانظره في (ص ١٥٩ و ٥١٧) والأوقال : الأعلى وهو أيضاً ثمار الدوم ، ومنه قالوا « توكل في الجبل » أي صعد وارتفع . يقول الشاعر : لم يمنعنا من التعريج على الماء إلا صوت حمامة ذكرتنا من نخب فبهجتنا وحثتنا على السير ، وهوطن الاستشهاد فيه قوله « غير أن نطقت » فإن الرواية فيه بفتح « غير » مع أنها فاعل لقوله « لم يمنع » فدل ذلك على أنه بناها على الفتح ، قال الأعم : « الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن ، وإن كانت في موضع رفع ، وذلك أن « أن » حرف يوصل بالفعل ، وإنما تؤولت اسماع مابعدا من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى ، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها ، وإعرابها على الأصل جائز حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان إذا أضيفت إلى الجمل والأفعال ، كقولك : عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم ؛ لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل ، فلما خرجت عن أصلها بنى الاسم « اه وقال سيويه : « والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا :

\* لم يمنع الشرب منها . . . البيت \*

وزعموا أن ناسا من العرب يتصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع ، فكذلك غير أن نطقت ، وكما قال النابغة :  
على حين عاتبت المشيب على الصبا      فقلت : ألسا تصح والشيب وازع ؟  
كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا « اه .

وقد جعل الأعم إضافة غير في هذا البيت إلى غير متمكن - أي إلى مبنى - بسبب وجود « أن » المصدرية في صدر المضاف إليه ، مع علمه أن المصدرية حرف ، وأن الحرف لا يقع في موقع من مواقع الإعراب أصلا ؛ فلا يكون مضافا إليه ، بل مع علمه أن هذا الحرف المصدرى مع مدخوله في تأويل اسم مفرد معرب - وهو المصدر المسبوك من أن ومدخولها - وأنت لو تأملت في هذا البيت وجدت البصريين والكوفيين متفقين على جواز بناء غير في هذا البيت وأمثاله ، ولكن الاختلاف بينهم في تحليل هذا البناء ، فالكوفيون يعللونه - على ما قال المؤلف عنهم - بأنها قامت ==

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن ، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء ، قال تعالى : ( وَهُم مِّنْ فِرْعَ وَهُمْ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ) فبنى « يَوْمَ » في قراءة مَنْ قرأ بالإضافة والفتح ، وهى قراءة نافع وأبى جعفر ؛ لأنه أضيف إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن ، وقال الشاعر :

١٧٢ — رَدَدْنَا لِسَعْنَاءَ الرَّسُولِ ، وَلَا أَرَى كَيَوْمَئِذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهُ

= مقام إلا الاستثنائية ، والبصريون قد عللوه بأنها أضيفت إلى مبنى فاكسبت البناء من المضاف إليه ، وذلك كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث ، وقد فصل ابن هشام في معنى اللبيب ( ص ٥١٠ وما بعدها ) الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ، فارجع إليها إن شئت .

ومن شواهد بناء غير لكونها أضيفت إلى مبنى — على ما يقول البصريون — قول الشاعر وأنشده ابن هشام في الغنى :

لذ بقيس حين يَأبَى غِيْرَهُ تَلْتَهُ بِحَرًا مَفِيضًا خَيْرَهُ

الرواية في هذا البيت بفتح « غيره » بدليل الروى ، ونظير ما أنشده المؤلف في بناء غير لكونها أضيفت إلى جملة مصدرية بأن قول الحارث بن حازمة الشكرى من قصيدته التي تعد في المعلقات ، وهو من شواهد الرضى :

غَيْرَ أَنِي قَدْ أَسْتَعِينُ عَلَى الْمُسَمِّ إِذَا خَفَ بِالْهَوَى النِّجَاءُ

فغير ههنا استثناء منقطع ، وهى مفتوحة ، ويجوز أن تكون فتحها فتحة إعراب ، ويجوز أن تكون فتحة بناء ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع إن شاء الله .

١٧٢ — لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قتل معين ، وشعناء : اسم امرأة ، والرسول هنا الرسالة ، ومنه قول كثير عزة :

لقد كذب الواشون ، ما بحث عندهم بسر ، ولا أرسلتهم برسول  
وقول الأسعر الجعفى :

ألا أبلغ أبا عمرو رسولا بأتى عن فتاحتكم غنى

وقول العباس بن مرداس السلمي :

= ألا من مبلغ عنى خفافا رسولا بيت أهلك منهاها ؟

فكذلك هاهنا، وسبب هذا يُسْتَقْصَى في الجواب إن شاء الله تعالى ، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تَجُوزُ في المضاف البناء فقلنا : إنه باقٍ على أصله في الإعراب ، فكذلك هاهنا ؛ وسنبين هذا مُسْتَقْصَى في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها في معنى إلا فينبغي أن تبنى » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : « زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو » فينبى [ مثل ] على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك : « زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو » في معنى « زَيْدٌ كَعَمْرٍو » ولما وقع الإجماعُ على خلاف ذلك دلَّ على فساد ما ادعيتموه .

وأما قول الشاعر :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرٌ أَنْ نَطَقَتْ

حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ [١٧١]

[١٣١] فنقول : لانسلم أنه بنى لأنه قام مقام « إلا » وإنما بنى « غير » لأنه أضافه إلى غير متمكن ، والاسمُ إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ) في قراءة من قرأ ( مِثْلَ ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر

= والاستشهاد بالبليت في قوله « كيومئذ » فإن الرواية فيه بفتح يوم مع أنه مدخول حرف الجز ، فدل ذلك على أنه بناء على الفتح لإضافته إلى البنى - وهو « إذ » - وأنت خير بأن تنوين « إذ » هو تنوين العوض عن الجملة التي من حق « إذ » أن يضاف إليها ، كما في قوله تعالى : ( ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ) تقديره : ويوم إذ يغلب الروم يفرح المؤمنون ، وكذلك قوله سبحانه : ( وهم من فزع يومئذ ) في قراءة من قرأ بفتح يوم ، ويجوز الإعراب مع ذلك ، فجعل فتح يوم في الآية الأولى فتح الإعراب وأنه منصوب على الظرفية متعلق بفرح ، وقد قرئ في الآية الثانية بجر يوم من يومئذ ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .



وأبى جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : ( وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ ) فيمن قرأ بالفتح ، وقال تعالى : ( مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ) فيمن قرأ بالفتح ، وهى قراءة نافع والكسائى وأبى جعفر ، ثم قال الشاعر :

١٧٣ — أَزْمَانٌ مَنْ يُرِدِ الصَّنِيعَةَ يُصْطَنِعُ      فِينَا ، وَمَنْ يُرِدِ الرَّهَادَةَ يُزْهَدِ

فبنى « أزمان » لإضافته إلى « مَنْ » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

١٧٤ — عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنْبُهُ

يَحْجِذُ فَقْدَهَا وَفِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ

١٧٣ — الصنعة : كل معروف تسديه إلى غيرك تصطنعه به ، أى تجعله من نورك ،

وقال الشاعر :

إن الصنعة لا تكون صنعة      حتى يصاب بها مكان المصنع

والاستشهاد بالبيت في قوله « أزمان من يرد - إلخ » فإنه يجوز في « أزمان » أن يكون مبنيًا على الفتح لكونه ظرفًا مبهما قد أضيف إلى جملة مصدره باسم مبنى - وهو من - ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية ، ونظيره قول العجاج :

أزمان أبدت واضحا مفلجا      أغر براقا وطرفا أدعجا

١٧٤ — هذا البيت من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيويه

( ٤٤١ / ١ ) والرضى في باب الجوازم ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٦٤٩ / ٣ )

والذنوب — بفتح الدال — الدلو إذا كانت مملوءة بالماء ، وقد ضربه مثلا

لما يدلى به من الحجة ، وقوله « يحذ فقدها » روى سيويه في مكان هذه العبارة « يرث

شربه » والشرب — بالكسر — الحظ من الماء ، والمقام : أراد به مقاما فاخر فيه غيره

وكثرت المحاصمة فيه والمحاجة ، والتدابير — بالباء الموحدة — التقاطع ، وأصله أن يولى

كل واحد من الخصمين صاحبه دبره ، وروى سيويه « تدائر » بالياء المثلثة — وهو

التزاحم . وأصله مأخوذ من الدثر — بفتح الدال وسكون ثاء — وهو المال الكثير .

والاستشهاد بالبيت في قوله « على حين من - إلخ » فإن الرواية فيه بفتح حين مع

دخول حرف الجر عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذه الكلمة على الفتح ؛ إذ

لو كان أعربها لجرها بالكسرة ، وإنما بناها لكونها مضافة إلى جملة صدرها مبنى - وهو =

فبني « حين » لإضافته إلى « من » وقال الآخر :

١٧٥ — عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا  
وَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

وقال الآخر :

١٧٦ — عَلَى حِينَ اُنْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِي  
فَأَيَّ فِتْنٍ دَعَوْتُ وَأَيَّ حِينَ ؟

== « من » — وقد ذكر سيويه أن إضافة « حين » إلى « من » الشرطية ضرورة من ضرورات الشعر ، قال الأعلم : « الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها ألا تضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبرها ، والمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار ، وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر والفعل والفاعل » اهـ .  
١٧٥ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيويه (١/٣٦٩) وابن يعيش (٣٣٥ و ٥٤٥) ورضي الدين في شرح الكافية في باب الظروف ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣/١٥١) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٧٧٧) والأشعري (رقم ٦١٨) وأوضح المسالك (رقم ٣٣٥) وابن عقيل (رقم ٢٣٧) وشذور الذهب (رقم ٢٥) وعاتبت : فعل ماض من العتاب ، وهو اللوم في تسخط وكرهية ، والمشيب : الشيب ، والصبا — بكسر الصاد — الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها ، وأصح : مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، وأراد هنا الرجوع إلى ماهو خليق به من كالات النفس ، والوازع : اسم الفاعل من وزعه يزعه — كوضع يضع — أي نهاه وزجره وكفه عن فعل القابح . والاستشهاد به في قوله « على حين عاتبت » فإنه يروى بفتح حين وبجره ، أما فتحه — مع دخول حرف الجر عليه — فيسبب بناءه على الفتح لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماض مبني ، فاكسب المضاف البناء من المضاف إليه ، وأما جره فعلى الأصل ، فمجموع الروايتين يدل على أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة صدرها مبني جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لا كتسابه البناء مما أضيف إليه .

١٧٦ — انحنيت : أراد كبرت سني وضعفت قوتي فصرت لا أمشي إلا منحني الظهر والاستشهاد به في قوله « على حين انحنيت » حيث وردت « حين » بالفتح مع دخول حرف الجر عليها ، فيدل ذلك على أنه بناها على الفتح لإضافتها إلى جملة صدرها مبني وهو الفعل الماضي ، والكلام فيه كالكلام في الآيات السابقة .

وقال الآخر :

١٧٧ — يَمْرُونَ بِالدهْنَا خِفَافًا عِمَاءَهُمْ  
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بَحْرَ الحَقَائِبِ  
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ  
فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

وإذا بنى المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكن دلّ على أن قوله « غير أن نطقت » مبنى لإضافته إلى غير متمكن على ما بينا ، والله أعلم .

١٧٧ — هذان البيتان من شواهد سيويه (٥٩/١) ولم يعزها ولا عزاهما الأعلام ، وقد أنشدهما ابن منظور ( ن د ل ) من غير عزو ، وهما من شواهد الأشموني ( رقم ١٤ ) وأوضح المسالك ( رقم ٤٨ ) وابن عقيل ( رقم ١٦٢ ) وقد نسبهما العيني إلى الأحوص ثم قال : « وذكر في الحماسة البصرية أن قتلها هو أعشى همدان يهجو لصوصا ، وقال الجوهري : قال جرير يصف ركبا :

يمرون بالدهنا خفافا . . . \*

والأظهر ما قلّه في الحماسة « اه ، وقال ابن منظور : « وندل التمر من الجلة والحز من السفرة يندله ندلا : غرف منهما بكفه جمعا كتلا ، وقيل : هو الغرف باليدن جميعا ، والرجل مندل بكسر الميم ، وقال يصف ركبا ويتدح قوم دارين بالجود .

\* يمرون بالدهناء ... البيتين \*

يقول : اندلى يازريق — وهى قبيلة — ندل الثعالب ، يريد السرعة ، والعرب تقول : أكسب من ثعلب ، قال ابن برى : وقيل في هذا الشاعر : إنه يصف قوما لصوصا يأتون إلى دارين فيسرقون ويملثون حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين ، وقيل : يصف تجارا ، وقوله « على حين ألهى الناس جل أمورهم » يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب ، والبحر : جمع أبجر ، وهو العظيم البطن : والندل : التناول ، وبه فسر بعضهم قوله فندلا زريق المال « اه كلامه بحروفه . والاستشهاد به ههنا في قوله « على حين ألهى الناس » فإن الرواية فيه قد جاءت بفتح « حين » مع دخول حرف الجر عليه ؛ فدل على أنه بناء ، والكلام فيه كالكلام في الأبيات السابقة .

## مسألة — ٣٩ [١٣٢]

X

[ هل تكون « سوى » اسماً أو تلزم الظرفية ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنَّ «سَوَى» تكون اسماً وتكون ظرفاً . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة « غير » ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

١٧٨ — وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ  
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانِنَا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٤٧٦/٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٤١/٢) بولاق ) وتصريح الشيخ خالد (٤٣٦/١) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٢٧/١) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٥١٧/١ بتحقيقنا) ولسان العرب (س و ي) .

١٧٨ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٣/١ و ٢٠٣) وأنشده ابن منظور (س و ي) وقد استشهد به الأشموني (رقم ٤٥٤) وابن عقيل (رقم ١٧١) والبيت من كلام المرار بن سلامة العجلي ، وقد نسب في كتاب سيويه إليه مرة (١٣/١) ونسب مرة أخرى (٢٠٣/١) لرجل من الأنصار غير معين ، وقوله « ولا ينطق المكروه » يروى مكانه في « ولا ينطق الفحشاء » والفحشاء : الكلام القبيح ، تقول : أخفش الرجل في كلامه ، وخفش — بتشديد الحاء — وتفحش ؛ إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ، وقوله « إذا جلسوا » رويت هكذا في كتاب سيويه (١٣/١) ورويت فيه أيضاً (٢٩٣/١) « إذا قعدوا » والمعنى واحد . والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا من سواننا » حيث أتى بسواء مجرورة بمن ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن « سوى » تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل فتقع مبتدأ وفاعلاً واسماً لأن ومجروراً بحروف الجر ، وسيويه وشيخه الحليل ينكران ذلك ، ويزعمان أنها =

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الشاعر :

١٧٩ — تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقِي

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدل على أنها لا تلزم الظرفية ، وقال أبو ذؤاد :

١٨٠ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحْطُهُ

مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

== بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم فيها استعمال هذه الكلمة في مواضع كثيرة من مواضع الإعراب — ترجع مذهب الكوفيين ، وقريب منه مذهب الرمانى وأبى البقاء العكبرى : زعموا أن «سوى» تستعمل ظرفاً وتستعمل غير ظرف ، إلا أن مجيئها منصوبة على الظرفية أكثر ، وقد رجحه ابن هشام في معنى اللبيب ، قال « وإلى مذهبيها أذهب » اهـ .

١٧٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١٣/١ ) وقد نسبته إلى الأعشى ، وكذلك نسبته الأعمى الشنمري ، وأنشده ابن منظور ( سوى ) وهو من شواهد الرضى في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٥٩/٢ ) وقوله « تجانف » هو فعل مضارع ، وأصله تتجانف ، لحذف إحدى التاءين ، والتجانف : الانحراف ، وصف أنه لا يعدل في قصده على غير هذا المدح ، وجعل الفعل للناقاة مجازاً . والاستشهاد بالبيت في قوله « لسوائك » حيث أتى بسواء متأثرة بالعامل الذى هو لام الجر ، فدل ذلك على أنها تخرج عن النصب على الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، على نحو ما بيناه في شرح البيت السابق .

١٨٠ — هذا البيت من كلام أبى دود — كما قال المؤلف — واسم أبى دود جوربة بن الحجاج ، ويقال : جارية بن الحجاج ، وهو من شواهد الأشونى ( رقم ٤٥٥ ) وقوله « محطته » هو اسم الفاعل من قولك « أخطأك كذا » أى فاتك ولم يصبك ، وفي الحديث « واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك » وقوله « معلل » هو اسم المفعول من قولك « عللت فلاناً بكذا » إذا شغنته ولهيته به عن شىء يرغب فيه ، وسواء الحق : أى غيره ، والاستشهاد به في قوله « بسواء الحق » =

وقال الآخر :

١٨١ — أَكْرَهُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَيْفَهَا كَانَ حَتَّى أُمِّ سِوَاهَا  
فسواها : فى موضع خفض بالمطف على الضمير المحفوض فى « فيها » والتقدير: أم  
فى سواها .

والذى يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال « أتانى سواؤك »  
فرفع ؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه فى اختيار  
الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم « مررتُ بالذى سواك » فتوقعها هنا يدل على ظرفيتها  
بخلاف غير ، ونحو قولهم « مررتُ برجل سواك » أى مررت برجل مكانك ، أى :  
يعنى غنائك ويسدُّ مسدَّكَ ، وقال ليبد :

١٨٢ — وَأَبْذُلُ سَوَامَ الْمَالِ إِنْ سِوَاهَا دُهِمًا وَجُونًا

= حيث أتى بكلمة « سواء » متأثرة بالعامل الذى هو باء الجر ، وهو دليل للكوفيين  
على أنها لا تلزم النصب على الظرفية كما يقول سيويه والخليل ، وقد بينا ذلك فى شرح  
الشاهد ١٧٨ .

١٨١ — أَكْرَهُ : أى أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر ، والكتيبة : الجماعة من  
الجيش ، والحنف — بفتح الحاء وسكون التاء الشناة — الموت والهلاك . وقد أنشد  
الكوفيون هذا البيت دليلا على أن « سوى » تخرج عن النصب على الظرفية إلى النائر  
بالعوامل ، وذلك أنهم أعربوا « سوى » معطوفا على الضمير المجرور محلا بى فى قوله  
« أفيها » وتقدير الكلام عندهم : أفى هذه الكتيبة كان هلاكه أم فى كتيبة أخرى ،  
ولم يرتض المؤلف هذا الإعراب مع أنه هو المتبادر ، وجعل « سوى » منصوبا على  
الظرفية كما هو مبين فى كلامه .

١٨٢ — هذا البيت من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، وسوام المال — بفتح  
السين والواو جميعا — الذى يرعى حيث شاء لا يمنعه أحد ، وهى أيضا سائمة ، وقد  
سامت تسوم ، وأسائها صاحبها ، وقول الله تعالى : ( فيه تسيمون ) والدم : جمع الأدهم  
وهو الذى لونه الدهمة — بالضم — وهى السواد ، وتكون الدهماء والدم خيار الخيل =

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب « دُهِمَّا » بإنّ ، كقولك : إن عندك رجلاً قال الله تعالى : ( إن لدينا أنكالا ) والجون هاهنا : البِيضُ ، وهو جمع جَوْن ، وهو من الأضداد ، يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما يستعمل اسماً [ ١٣٣ ] لكثرت ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

\* إذا جلسوا منا ولا من سواننا \* [ ١٧٨ ]

وقول الآخر :

\* وما قصّدتُ من أهلها لسوائكا \* [ ١٧٩ ]

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع اختلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير ، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً .

وأما قول الآخر :

\* أفيها كان حتفي أم سِوَاها \* [ ١٨١ ]

= والإبل عندهم ، والجون — بضم الجيم — جمع جون بفتحها ، وهو الأسود ، وهو أيضاً الأبيض . ويقال : كل بعر جون من بعيد ، وكل لون سواد مشرب حمرة فهو جون . والاستشهاد بالبيت في قوله « إن سواءها دهما وجونا » حيث استعمل « سواء » ظرفاً متعلقاً بمحذوف يقع خيراً لأن مقدماً على اسمها ، و « دهما » اسم إن تأخر عن خبرها ، ولو أنه لم يستعمل سواء ظرفاً لنصبه على أنه اسم إن ورفع ما بعده ؛ وذلك لأن اسم إن لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفاً نحو قوله تعالى : ( إن لدينا أنكالا وجيحياً ) أو جاراً ومجروراً نحو قوله سبحانه : ( وإن لكم في الأنعام لعبرة )

وأنت خير — بعد الذي قررناه لك — أن الكوفيين لا يمانعون في أن تستعمل « سواء » بجميع لغاتها ظرفاً ، ولكنهم يقررون أنها كما تكون ظرفاً تكون غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب متأثرة بالعوامل ؛ فهذا الشاهد وغيره وآلاف الشواهد التي استعملت سواء فيها ظرفاً لا تنقض مذهبهم ، فتنبه لذلك والله يعصمك .

فليس « سواها » في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض في فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجزور لا يجوز ، وإنما هذا شيء تبذرونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المخفوض ، وسنبين فساد مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما ما روي عن بعض العرب أنه قال « أتاني سَوَاؤُكَ » فرواية تُفَرِّدُ بها الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة . والله أعلم .

### ٤٠ — مسألة

[ « كم » مركبة أو مفردة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة . وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كم « ما » زيدت عليها الكاف ؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلته في أوله نحو : « هذا ، وهناك » وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى : ( إِمَّا تَرَيَنَّ مَأْيُوعِدُونَ ) فكذلك هاهنا : زادوا الكاف على « ما » فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال في « كم مالك » : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في [ ١٣٤ ] كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها ، كما فعلوا في « لِمَ » فصارت « كم مالك » والمعنى : كأي شيء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم « كأي من رجل رأيت » أي : كم من رجل رأيت ، ونظيركم « لِمَ » فإن الأصل في لِمَ

(١) انظر قبل كل شيء مناقشة الفريقين في المسألة الخامسة والعشرين ، ثم انظر : شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ( ٧٠/٤ بولاق ) وشرح الكافية لرضي الدين ( ١٨٩/٢ ) ولسان العرب ( ك م م ) .



« ما » زيدت عليها اللام ؛ فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها ، فقالوا : لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ قال الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ اسْتَفْتَيْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ ؟ [١٣١]

وقال الآخر :

١٨٣ — يَا أَسْدِيَّ لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَ ؟ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ  
فَمَا قَرَّبْتَ لِحِمَهُ وَلَادَمَهُ

يعنى جَرَوْ كَلْب ، ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعير ذلك .  
وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : ( ليس كمثله شيء ) وحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كَهَيْئِ ، وقال الراجز :

١٨٤ — \* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ \*  
أى : الْمَقْقُ ، وهو الطَّوْلُ .

١٨٣ — أنشد ابن منظور هذا الشاهد ( روح ) ونسبه إلى سالم بن دارة ، ولكنه روى أوله « يافقعسى » والفقعسى : المنسوب إلى فقعس ، والأسدى : المنسوب إلى أسد ، و « لم » مؤلفة من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وقد حذف ألف « ما » الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها كما عرفت في شرح الشاهد رقم ١٣١ ، ثم لم يكثف بحذف الألف حتى سكن الميم بعد أن كانت مفتوحة ، و « لمه » مؤلفة كسابقتها من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وهذه الهاء يجوز أن تكون هاء السكت اجتمعا الراجز ليقف على « ما » الاستفهامية بعد حذف ألفها لكونها مجرورة بحرف الجر ، ويجوز أن يكون قلب ألف « ما » هاء حين أراد الوقف ، كما فعل راجز آخر في قوله ، وأنشده ابن يعيش ( ٤٥٤ و ١٢٨٢ ) :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن ههنا  
\* إن لم أروها فمه \*

ألا ترى أنه قلب ألف « هنا » هاء ، وقلب ألف « ما » في قوله « فمه » هاء ، وأصل السلام : إن لم أروها فإيكون ؟ وأنت ترى أن الراجز الذى استشهد به المؤلف قد حذف ألف « ما » الاستفهامية وسكن الميم مرة ، وقلب ألفها هاء مرة أخرى ، وهذا نوع من التصرف فى الاسم الذى يشبه الحرف ، وهو ما يريد المؤلف أن يقرره ، فافهم ذلك والله يرشدك .

١٨٤ — هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج ، =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومنّ تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومنّ عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى كم ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لانسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى قولهم « إن العرب قد تصل الحرف فى أوله نحو هذا » فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق .

== والبيت من آيات منها وصف فيها حمار وحش وأنته التى شبه ناقته بها فى الجلالة وسرعة العدو ، وليس فى وصف الخيل كما زعم العينى ، وقبل البيت قوله :

\* قب من التعداد حقب فى سوق \*

وهو من شواهد الأشتونى ( رقم ٥٦٠ ) وابن عقيل ( رقم ٢١٠ ) ورضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف الجر ، وشرحه البغدady فى الخزانة ( ٢٦٦/٤ ) وابن منظور ( م ن ل ) والقب : جمع أقب أو قباء ، وهو وصف من القب — بالتحريك — وهو دفة الحصر ، يريد أنهم ضامرات البطون ، والتعداد : أحد مصادر « عدا يعدو » أى أسرع السير ، والحقب : جمع أحقب أو حقباء ، والسوق — بفتح السين والواو جميعا — طول الساق أو غلظها أو حسنها ، والواحق : جمع لاحقة ، وهى الهزيلة الضامرة ، وفعله من باب فرح ، والأقرب : جمع قرب — كقفل أو عنق — وهو البطن ، والمقق — بالتحريك — الطول ، ويقال : هو الطول الفاحش فى دقة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كالمقق » فإن الكاف فى هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه ، وهذا تخريج جماعة من النحاة منهم أبو على الفارسى وابن جنى وابن السراج والرضى ، وحمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : ( أو كالذى مر على قرية ) فزعم أن تقدير الكلام : أرايت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قرية ، وهذا يدل على أنه لا يرى زيادة الكاف قاصرة على الضرورة الشعرية ، فتنه لهذا .

وأما قولهم « كان الأصل أن يقال في كم مللك : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذف الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في لم » قلنا : لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في « لم » في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة ، قال الشاعر :

[١٣٥] \* يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي \* [١٣١]

وكما قال الآخر :

\* يَا أَسَدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَهُ \* [١٨٣]

فسكن « لم » للضرورة ، تشبيها لها بما يحىء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ؛ فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كِلَمْ لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في لم فيقال : كمًا مالك ، كما يقال : لما فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في لم فيقال : كم مالك ، كما يجوز لم فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز في لِم هاء الوقف فيقال : لِمه ؛ فلما لم يحز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : ( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) فلا نسلم أن السكاف فيه زائدة ؛ لأن ( مثله ) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [ ك ] هو شيء ، والمثل يطلق في كلام العرب ويُراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مِثْلِي لَا يَنْفَعُ هَذَا ، أى : أنا لأفعل هذا ، ومثلي لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لأقبل منك ، قال الشاعر :

١٨٥ — يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَ مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ

١٨٥ — العاذل : الذى يلوم فى تسخط وكرهية لما يلومك فيه ، ودعنى : اتركنى وقوله « مثلى لا يقبل من مثلك » أصل معناه : من كان متصفا بصفاتى فإنه لا يقبل من كان متصفا بصفاتك ، وقد جرت عادة العرب فى كلامهم أنهم يكونون بهذه العبارة عن معنى « أنا لا أقبل منك » قال ابن هشام فى المغنى ( ص ١٧٩ ) : « ولأنهم إذا بالغوا =

أى : أنا لأقبل منك . ثم لو قلنا إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى « ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ومعنى « ليس مثله شيء » واحدٌ . وكذلك الكاف في قوله : كَهَيِّنٍ ، وقول الراجز :  
\* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ \* [١٨٤]

في نفي الفعل عن أحد قالوا « مثلك لا يفعل كذا » ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه « اهـ . وقال الخطيب القزويني في الإيضاح ( ص ٣٢٥ بتحقيقنا ) وهو يمثل للكناية : « وكقولهم مثلك لا ييخل . قال الزمخشري : نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه » وأقول : إن العرب تسلك سبيل الكناية بلفظ مثل ولفظ غير فيقولون : مثلك يرعى الحق ، ومثلك يعرف الفضل لذويه ، ومثلك لا يغضى على القذى ، ومثلك يؤدي الواجب ، ومنه قول الشاعر :

مثلك يثني المزن عن صوبه      ويسترد الدمع من غربه  
وقالوا : غيرى يخوف بالتهديد ، وغيرى يقنع باليسير ، وغيرى يفعل كذا ، وهم يريدون أنا لا أخوف بالتهديد ، وأنا لا أقنع باليسير ، وأنا لا أفعل كذا ، ومنه قول الشاعر وهو المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع \*      إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا  
وكذلك قول الآخر ، وهو أبو تمام :

وغيرى يأكل المعروف سحتا      وتشعب عنده ييضى الأيادي  
وقد سبقهما إلى مثل ذلك عنتر بن شداد العبسي في قوله :

سواي بهاب الموت أو يرهب الردى      وغيرى يهوى أن يعيش مخلدا  
وهذا أبلغ من أن يقول : أنا لا أهاب الموت ، وأنا لا آكل المعروف سحتا ، وأنا لا أنخدع بأكثر الناس ، أما أن المراد بهذا الكلام ما ذكرناه فقد أوضحه الشاعر في قوله :

ولم أقل مثلك أعنى به      سواك ، يا فردا بلا مشبه  
وأما أنه أبلغ مما لو صرحت بالضمير المنفصل وحذفت المثل والغير فلا أنه كناية ، والكناية - كما هو مقرر - أبلغ من التصريح ؛ لأنها تساوى عند التحقيق ذكر الدعوى مع إقامة البينة عليها .

بخلاف الكاف في « كم » فإن الكاف في كم ليس دخولها كخروجها ، بل لو قدرنا حذفها من الكلام لا ختل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أن قولك « ما مآلك » لا يفيد ما يفيد قولك « كم مآلك » فدل على الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٤١ - مسألة [ ١٣٦ ]

[ إذا فصل بين « كم » الخبرية وتميزها فهل يبقى التمييز مجروراً ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام ؟ . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الشاعر :

١٨٦ - كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى  
وشريفٍ بخله قد وضَّعه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني وحاشية الصبان ( ٩٧/٤ ) وشرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين ( ٩١/٢ ) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ( ص ٥٨١ ) ١٨٦ - هذا البيت من كلام أنس بن زعيم ، الكنانى ، أحد بنى الدليل بن بكر ، وهو من شواهد سيدييه ( ٢٩٦/١ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٥٨٢ ) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ١١٩/٣ ) والأشموني ( رقم ١١٣٨ ) والمقرف : النذل اللثيم الأب ، ومعنى البيت أنه قد يرتفع اللثيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب بسبب بخله ، ومحل الشاهد في البيت قوله « كم بجود مقرف نال العلى » واعلم أولاً أن « كم » في هذا البيت خبرية تدل على التكثير ، كأنك قلت : كثير من المقرفين نالوا العلى بسبب جودهم وكثير من الذين لهم آباء كرماء قد اتضع حالهم بسبب بخلهم ، ثم أعلم ثانية أن =

نخفف « مُقْرِفٍ » مع الفصل ، وقال الآخر :

١٨٧ — كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٌ ضَخْمٌ الدَّسِيعَةُ مَا جَدٍ نَفَّاعٌ

وأما القياسُ فلأنَّ خَفَضَ الاسمَ بعد « كم » في الخبر بتقدير « من » لأنك إذا قلت « كم رَجُلٍ أكرمتم ، وكم امرأة أهنت » كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمتم ، وكم من امرأة أهنت ؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير ، وهذا

= قوله « مقرف » يروى بثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن تكون « كم » ظرفا متعلقا بقوله « نال » الآتى ، ويكون « مقرف » مبتدأ ، وجملة « نال العلا » في محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه قال : مقرف نال العلا في مرات كثيرة بسبب جوده ، وأما رواية النصب فعلى أن تجعل « مقرفا » تمييزا للسكم الخبرية ، وإنما نصب للفصل بينه وبينها ، وأما رواية الجر فعلى أن تجعل « مقرف » بالجر تمييزا لكم الخبرية على أصله ، ولا تعتد بالفاصل بينهما ، وكم على وجهي الجر والنصب مبتدأ ، وجملة « نال العلا » في محل رفع خبره . ثم اعلم ثالثا أن الكوفيين يستشهدون بالبيت على رواية الجر ، ويحملون الفصل بين « كم » الخبرية وتميزها مغفرا ، ولا يمنع الفصل من بقاء التمييز مجرورا بإضافة « كم » إليه على مذهب سيويه ، وبخرف جر مقدر - وهو من - على مذهب الفراء ، وفي الجر على كلا القولين جهة ضعف .

١٨٧ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٢٩٦/١ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٥٨٢ ) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ١٢٢/٣ ) والأشمونى ( رقم ١١٣٩ ) ورواية سيويه « كم في بنى سعد بن بكر » ورواية الأعم « كم في بنى بكر بن عمرو » . والدسيع : العطية ، ويقال : هى الجفنة ، والمعنى أنه واسع المعروف وأنه ما جد شريف . والاستشهاد به في قوله « كم في بنى بكر بن سعد سيد » حيث فصل بين كم الخبرية وتميزها الذى هو قوله « سيد » بالجار والمجرور الذى هو قوله « في بنى سعد بن بكر » والكلام فيه كالكلام في البيت السابق .

ومثل هذين البيتين قول الناعر ، وأنشده سيويه أيضا :

كم فيهم ملك أغر وسوقه حكم بأردية المسكارم محتبي  
وكذلك قول الآخر ، وأنشده الأشمونى ( رقم ١١٣٧ ) :

كم دون مية مومة يهال لها إذا تيممها الحرث ذو الجلد

التقديرُ مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسمُ مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه » لأننا نقول : لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت « ثلاثون عندك رجلاً » لم يحز ، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن « كم » هي العاملة فيما بعدها الجرّ ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

١٨٨ — كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ  
إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

١٨٨ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ١ / ٢٩٥ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٥٨١ ) والأشموني ( رقم ١١٤٠ ) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي ( ٣ / ١٢٢ ) والبيت من كلام القطامي - واسمه عمير بن شبيب - من قصيدته التي يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم وإلى المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي والتي مطلعها قوله :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل  
وقوله « إنا محيوك » معناه إنا داعون لك بالتحية ، وهي البقاء ، والطلل - بالتحريك - مابق شاخصا مرتفعاً من آثار الديار ، والطليل - بكسر الطاء وفتح الياء مخففة - جمع طيلة ، وهي الدهر ، والإقتار : الفقر ، و« أحتمل » يروي بالحاء المهملة ، ومعناه أرتحل لطلب الرزق ، ويروي بالجيم ، ومعناه أجمع العظام لأستخرج ودكها وشحمها وأتمل به ، مأخوذ = ( ٢٠ - الإنصاف ١ )

[١٣٧] والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنالتي منهم نصب «فضلاً» فراراً من الفصل بين الجار والمجرور ، وقال الآخر :

١٨٩ — تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

والتقدير : كم محدوب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب «محدوباً» وإن لم يقصد الاستفهام ؛ لثلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلى النصب لأن «كم» تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب ؛ فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

\* كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى \* [١٨٦]

== من الجليل وهو الودك . يقول : لقد أنعم على هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقرى وحاجتى التى بلغت إلى حد أننى لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً . والاستشهاد به فى قوله « كم نالنى منهم فضلاً » حيث نصب تمييز « كم » الخبرية لما فصل بين كم وتمييزها وسيبويه يوجب ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، وانفراء يحيزه فى السعة ، وقد بينا لك هذا فى شرح الشواهد السابقة .

١٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو من شواهد سيبويه ( ٢٦٥ / ١ ) والزحشرى فى منفصله وابن يعيش فى شرحه ( ص ٥٨١ ) والأشمونى ( رقم ١١٤١ ) وصف زهير فى هذا البيت ناقه ، وتؤم : أى تقصد ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الناقة ، والغار : الغائر المطمئن من الأرض ، وجعله محدوباً لما يتصل به من الآكام ومتون الأرض . والاستشهاد به فى قوله « وكـم دونه من الأرض محدوباً » حيث أنى بتمييز كم الخبرية منصوباً لما فصل بين كم وبينه بالظرف والجار والمجرور ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله



فالكلام عليه من وجهين ؛ أحدهما : أن الرواية الصحيحة « مُقَرَّفٌ » بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نَالَ الْعُلَى » . والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ؛ فلا يكون فيه حجة ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر ..

وأما قولهم « إِنْ خَفَضَ الْأَسْمَ بَعْدَ كَمْ بِتَقْدِيرٍ مِنْ ، وَالتَّقْدِيرُ مَعَ وَجُودِ الْفَصْلِ كَمَا هُوَ مَعَ عَدَمِهِ » قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من ، بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُبٍّ ؛ فيخفضون بها الاسم الذي بعدها كَرُبٍّ .

والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرفُ الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل ، إذا حذف إلى عوض وبدل ، كَرُبٍّ بعد الواو والفاء و بَلٍّ ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هي العاملة بطريق النيابة عن حرف الجر ، لا حرف الجر ، وقد بينا ذلك مُسْتَوْفَى في موضعه .

وقولهم « إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـ ثلاثين ونحوه لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها » قلنا : إنما جاز الفصل بين كم [ ١٣٨ ] وتمييزها جوازاً حسناً دون « ثلاثين » ونحوه لأن كم مُنْعَتٌ بَعْضُ ما لثلاثين من التصرف ؛ فجعل هذا عوضاً مما مُنْعَتُهُ ، ألا ترى أن « ثلاثين » تكون فاعلة لفظاً ومعنى ، كقولك : ذهب ثلاثون ، وتقع مفعولة في رتبتهما ، كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولا يكون ذلك في كم ، فلما مُنْعَتَ كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضَرْبٌ من التصرف لا يكون لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين وتمييزها في الشعر ، قال الشاعر :

١٩٠ - عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا  
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيدًا

١٩٠ - البيت الأول من هذين البيتين من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٥٨١) والرضى في شرح الكافية في باب التميز وفي باب الكنايات ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٧٣/١) وابن الناظم ، والأشموقي (رقم ١١٣١) وهما معا من شواهد سيويه (٢٩٢/١) وقد نسب العيني (٤٨٩/٤) بهامش الخزانة بيت الشاهد للعباس بن مرداس السلمي ، وقال البغدادي : « وهما من أبيات سيويه الحمسين التي لم يعرف لها قائل » والعجول - بفتح العين - الناقة التي ألفت ولدها قبل مواعده ، أو هي التي ذبح ولدها أو مات ، وحنينها : أراد به ما تظهره من الوله على ولدها ، والهديل : أصله صوت الحمام ، ويراد منه فرخ الحمام الذي تزعم العرب أن جارحا صاده على عهدنوح فشكل حمامة تبكي عليه إلى اليوم . يقول : إني لا أنسى عهدك على بعده ، فكلمنا حنت عجول أو ناحت حمامة رقت نفسى فذكرتك . والاستشهاد به في قوله « ثلاثون للهجر حولاً » حيث فصل بين اسم العدد - وهو قوله « ثلاثون » - وتمييزه - وهو قوله « حولاً » وهذا يقوى ماجوزه النحاة في « كم » من الفصل بينها وبين تمييزها عوضاً عما منعت من اتصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، بسبب كونها أشبهت كم الاستفهامية فالزمت التصدير لذلك ، وإن كان بين « كم » وبين اسم العدد فرق ، فإن الثلاثين ونحوها من أسماء الأعداد لا تمتنع من التقديم والتأخير ، لأنها لم تتضمن معنى يوجب لها التصدير ، فكان عملها في التميز أوسع من عمل كم ، قال سيويه (٢٩١/١) : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم ، لأن العشرين عدد منون ، وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتوينه ، لولا ذلك لم يقولوا : خمسة عشر درهما ، ولكن التوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام » ثم قال بعد كلام : « وتقول : كم رجل زارني ، ولا تقول : زارني كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما ، كان قبيحاً في الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوة المفاعل ، وليس مثل لم ؛ لما ذكرت لك ، وقد قال الشاعر .

\* على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون . . . \*

فصل بين « ثلاثين » وبين مميزها بالجار والجرور ، وإن كان قليلا لا يقاس عليه ، والله أعلم .

## ٤٢ — مسألة

[ هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو : خمسة عشر .  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

١٩١ — كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَتِهِ      بَدَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

= وكم رجلا أذاك ، أقوى من كم أذاك رجلا ، وكم ههنا فاعلة » اه . وقال ابن يعيش : « فإن قيل : فلم قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن أن تقول : قبضت خمسة عشر لك درهما ، ورأيت عشرين في المسجد رجلا ؟ قيل : إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها ؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقووت به ، مع أنه قد جاء ذلك في الشعر » اه . ومثل هذا البيت في الفصل بين اسم العدد ومميزه ما أنشده ابن يعيش ( ٥٨١ ) ونسب روايته إلى سيويه ، ونسبه لعبد بن الحساس :

فأشهد عند الله أن قد رأيته      وعشرون منها إصبعان ورائيا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ص ٦٢٤-٦٢٧ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ٥٨٥/٤ وما بعدها ) وشرح التصريح للشيخ خالد ( ٣٤٦/٢ بولاق )  
١٩١ — استشهد بهذا البيت الأشموني ( رقم ١١٣٢ ) وجماعة من شراح الألفية ( انظر العيني بهامش الخزانة ٤/٤٨٨ ) والعناء — بفتح العين — النصب والتعب ، والشقوة — بكسر الشين وسكون القاف — ومثله الشقاء والشقاوة : ضد السعادة ، والحجة — بكسر الحاء وتشديد الجيم مفتوحة — السنة . والاستشهاد بالبيت في قوله « بنت ثمانى عشرة » فإن الكوفيين أنشدوه شاهدا على جواز إضافة النيف — وهو هنا قوله =

ولأن النيف اسمٌ مُظْهِرٌ كغيره من الأسماء المظهرة ؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحداً ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسمُ الواحدُ بعضُهُ إلى بعضٍ ، فكذلك ها هنا .

وبيان هذا أن الاسمين لما ركبا دلاً على معنى واحد ، والإضافة تُبْطِلُ ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » من غير إضافة دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة ، وإذا أضفت فقلت « قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة ، كما لو قلت « قَبِضْتُ مَالَ زَيْدٍ » فإن المال يدخل في القبض دون زيد ، وكذلك « ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو » فإن الضرب يكون للغلام [ ١٣٩ ] دون عمرو ، فلما كانت الإضافة تُبْطِلُ المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

\* بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ \* [ ١٩١ ]

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنا نقول : إنما صَرَّفَهُ لضرورة الشعر ورَدَّهُ إلى الجر لأن « ثمانى عشرة » ؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد ، وقد أضيف إليهما

= « ثمانى » - إلى العشرة ، من غير أن يكون هناك شيء آخر ، وهم يجيزون ذلك في الكلام ، ومن هنا تعلم أن قول ابن مالك في التسهيل « ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة - يعنى بإضافة الأول إلى الثانى - إلا فى الشعر » ليس بمستقيم ؛ فإن الكوفيين - كما سمعت - يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه ، سواء أكان مع هذا المركب شيء آخر يضاف المركب إليه نحو ما حكاه الفراء من أنه سمع أبا قحسب الأسدى وأبا الهيثم العقيلي يقولان « ما فعلت خمسة عشر » أم لم يكن مع المركب شيء أصلاً كما فى هذا البيت !

بنت في قوله « بنت ثمانى عشرة » ردّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما ، لا بإضافة ثمانى إلى عشرة ، وهم إذا صرّفوا المبنى للضرورة ردّوه إلى الأصل ، قال الشاعر :

١٩٢ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَيْنَهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ  
وجميع ما يروى من هذا فشاذ لا يُقاس عليه .

١٩٢ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٣١٣/١ ) ورضى الدين في باب النادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٢٩٤/١ بولاق ) والأشتموني ( رقم ٨٧٥ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٥٧١ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٣٧ ) وفي شذور الذهب ( رقم ٥٣ ) وابن عقيل ( رقم ٣٠٧ ) والبيت من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى - وكان الأحوص يعشق امرأة فتزوجها رجل يقال له مطر ، فغلب الوجد على الأحوص حتى صرح بما كان يكتبه . والاستسهاد بهذا البيت في قوله « يامطر » حيث أتى بالنادى المفرد العلم منونا حين اضطر إلى ذلك ، قال سيويه ( ٣١٣/١ ) « وأما قول الأحوص :

\* سلام الله يامطر عليها \*

فإنما لحقه اتنين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا يصرف ، لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون « اهـ . وقال الأعلم « الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمّه ، لجريه في النداء على الضم واطراد ذلك في كل علم مثله ، فأشبهه المرفوع غير المنصرف في غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون الاسم المرفوع الذى لا ينصرف ، فلا يغيره التنوين عن رفعه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ؛ لمضارعة النكرة بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة ، فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أفيض لما تقدم من العلة » اهـ . وقد ارتضى الزجاجي في أماليه مذهب الخليل ، ولكنه لم يرتض التعليل الذى علل به سيويه وتبعه عليه الأعلم قل : « الاسم العلم النادى المفرد مبنى على الضم ؛ لمضارعة عند الخليل وأصحابه للأصوات ولوقوعه موقع الهمير عند غيرهم ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التى من أجلها بنى قائمة بعد فيه ، فينون على لفظه ؛ لأننا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو إيه وغاق وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة مالا ينصرف ؛ لأن مالا ينصرف أصله الصرف ، =

وأما قولهم « إن النيف اسمٌ مظهر كغيره من الأسماء التي يحوز إضافتها ؛ فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يحوز إضافتها » قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب ينافي الإضافة ؛ لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسما واحداً ، لا على جهة الإضافة ؛ فيدلّان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ؛ وإذا كان التركيب ينافي الإضافة ، كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بينا ؛ وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

### ٤٣ — مسألة

[ القول في تعريف العدد المركب وتمييزه <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يحوز أن يقال في خمسة عشر درهما : « الخمسة العَشَرَ درهما ، والخمسة العَشَرَ الدرهم » <sup>(٢)</sup> . وذهب البصريون إلى أنه لا يحوز إدخال

كثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة ولا غيرها ، إلا أفعل منك ، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، والفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوبا منونا قط في غير ضرورة شعر ؛ فهذا بين واضح » اه كلامه بحروفه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ١ / ٢٣٠ بتحقيقنا ) وحاشية الصبان ( ١ / ١٨٠ بلاق ) .

(٢) يريد أنهم يحوزون تعريف العدد المركب — وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما — بتعريف جزئيه : الصدر والعجز ؛ فيقولون الأحد عشر والتسعة عشر ، ويحوزون في تمييز هذا العدد المركب أن يجيء منكرا على ما هو الأصل في التمييز ، فيقولون : الأحد عشر درهما ، والتسعة عشر درهما ، وأن يجيء معرفا أيضا ، وهذا بناء مفهم على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز ، وهو جواز مجيئه معرفة ، فيقولون في هذا الباب : زارتني الخمسة عشر الرجل ، كما يقولون : زارني الخمسة عشر رجلا ، والحاصل أن في هذا الأسلوب =

الألف واللام في العشر ، ولا في الدرهم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال « الخمسة عشر درهما » بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن [١٤٠] الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه ، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل ؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثانى يتنزل منزلة بعض حروفه ، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب ، قال ابن أحرر :

١٩٣ — تَفَقَّأُ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِى وَجُنَّ الْحَاذِبَازُ بِهِ جُنُونًا

— أربع صور ، الأولى أن تقول : زارنى الخمسة عشر رجلا ، والثانية أن تقول : زارنى الخمسة عشر الرجل ، والثالثة أن تقول : زارنى الخمسة عشر رجلا ، والرابعة أن تقول : زارنى الخمسة عشر الرجل ، والبصريون لا يميزون من هذه العبارات إلا الصورة الأولى ، والكوفيون يميزون الصور الأربع كلها ، ولا يوجبون منها واحدة بعينها .

١٩٣ — هذا بيت من الوافر ، وقد أنشده ابن منظور ( ف ق أ — قل ع — خ و ز ) ونسبه لعمر بن أحرر ، وأنشده موفق الدين بن يعيش في شرح الفصل ( ص ٥٧٠ ) وأنشده رضى الدين في باب المركبات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ١٠٩/٣ ) وتقول « تَفَقَّأُ الدَّمْلُ وَالْقَرْحُ ، وَتَفَقَّأَتِ السَّحَابَةُ عَنْ مَائِهَا » أى تشققت ، أو تبعجت بمائها . و « الْقَلْعُ » بفتح القاف واللام جميعاً ، وآخره عين مهلهلة — قطع من السحاب كأنها الجبال ، واحذته قلعة — بالتحريك — ويقال : القلعة من السحاب التى تأخذ ناحية من السماء ، والسوارى : جمع سارية . وأراد بها ههنا السحابة التى تأتى ليلاً ، والحازباز : ضرب من النبات ، وجنونه : طوله —

فقال « الخازباز » فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرره فيقول « الخازالباز » ولم يُحْك ذلك عنهم في شعر ولا في كلام ، والخاز باز ها هنا : أراد به صوت الذباب ، ويقال « جُنَّ الذَّبَابُ » إذا طار وهَاجَ ، وقيل : المراد بالخازباز نَبْتُ ، كما قال الشاعر :

١٩٤ — رَعَيْتَهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا الصَّلَّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَعْضِيدَا

وَالْخَازِبَازِ السَّنِمَ الْمَجُودَا بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

ويقال « جُنَّ النَّبَاتُ » إذا خَرَجَ زَهْرُهُ . والخاز باز أيضاً : دالا في اللَّهْزِمِ ، قال الشاعر :

= وسرعة نباته ، ويقال : الخازباز ههنا : نوع من ذباب العشب يطير في الربيع يدل على خصب السنة ، وجنونه : هزجه وطيرانه ، قال ابن منظور « والخازباز ذباب ، اسمان جعلوا واحداً ، وبنوا على الكسر ، لا يتغير في الرفع والنصب والجر ، قال عمرو بن أحمز : \* تفقأ قوله القلع السواري إلخ \*

وسمى الذباب به — وهما صوتان جعلوا واحداً — لأن صوته خازباز ، ومن أعربه نزله بتمزلة الكلمة الواحدة فقال خازباز ( برفع آخره ) وقيل : أراد النبت ، وقيل : أراد ذبان الرياض ، وقيل : الخازباز حكاية لصوت الذباب فمهاه به « اهـ ، والاستشهاد به في قوله « وجن الخازباز » حيث أدخل عليه الألف واللام وتركه على بنائه كما تقول « الخمسة عشر » فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء .

١٩٤ — هذه أبيات من الرجز المشطور ، وقد رواها كلها ابن منظور على ترتيب ما رواه المؤلف ههنا ( خوز ) وموفق الدين بن يعيش في شرح المنفصل ( ص ٥٦٩ ) والصل ، والصفصل ، واليعضيد ، والخازباز : كلها أسماء من أسماء النبات ، والسنم — بفتح السين وكسر النون — العالى المرتفع ، يريد طول النبات الذى أروعاه إبله ، والمجود : اسم مفعول من « جاده الغيث يجوده » إذا أصابه منه الجود — بفتح فسكون — وهو القوى الشديد من المطر ، وعامر ومسعود : راعيان ، وكى بقوله « بحيث يدعو عامر مسعوداً » عن طول النبات طولاً يوارى كل راع منهما عن الآخر ، فلا يعرف أحدهما مكان صاحبه حتى يدعوهم فيسمع صوته فيعرف مكانه ، والاستشهاد بالأبيات للدلالة على أن « الخازباز » نبت ، وهو ظاهر من قوله إنه أروعاه إبله .



١٩٥ — يَا خَازِبَارِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونُ لَازِمًا  
والخازباز فيما يقال أيضاً : السَّنَوْرُ ، وفي الخازباز سبع لغات : خَازِبَارِ ،  
وْخَازِبَارَ ، وَخَازِبَارُ ، وَخَازِبَارُ ، وَخَازِبَاءَ — مثل نافعاء — وَخَزِبَارَ —  
مثل سِرْدَاحٍ — قال الشاعر :

١٩٦ — مِثْلُ الْكَلَابِ تَهَرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا  
وَرِمَتْ لَهَا زِمَهَا مِنْ الْخَزِبَارِ  
وإنما لم يحز دخول الألف واللام على « درهم » لأنه منصوب على التمييز ،  
والتمييز لا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز  
المعدود به من غيره ، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأَخْفُ ، فكانت أولى من  
المعرفة التي هي الأَثَقْلُ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما حكوه عن العرب [ ١٤١ ] فلا

١٩٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور ( خ و ز )  
ولم يعزها ، وابن يعيش ( ص ٥٧٠ ) وقال قبل إنشادهما « وقال الراجز وهو العدوى »  
أ هـ . والخازباز : داء يأخذ الإبل والناس في حلوقها ، وقال ابن سيده : الخازباز قرحة  
تأخذ في الحلق ، ومنهم من خص بهذا الداء الإبل ، واللاهزام : جمع لهزيمة — بكسر  
اللام والزاي وبينهما هاء ساكنة — واللاهزمتان : عظمان ناتئان تحت الأذن ، وقيل :  
اللاهزام : جمع لهزيمة ، وهي لحمة في أصل الحنك .

١٩٦ — هذا بيت من الكامل ، أنشده ابن يعيش في شرح المفضل ( ص ٥٧٠ )  
وابن منظور ( خ و ز ) عن الأخفش ، وعند ابن يعيش :

\* مثل الكلاب تهر عند بيوتها \*

وعند الأخفش :

\* مثل الكلاب تهر عند جرائها \*

وقال ابن بري : صواب إنشاده :

\* مثل الكلاب تهر عند درابها \*

والدراب — بكسر الدال — جمع درب ، شبههم بالكلاب النابحة عند الدروب .

حجة لهم فيه ؛ لقائه في الاستعمال وبعده عن القياس : أما لقائه في الاستعمال فظاهر ؛ لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب ؛ فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه ، فصار بمنزلة دخول الألف واللام في قول الشاعر :

يَقُولُ اخْنَأْ ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا      إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعِ [٩١]  
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ      وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

أراد الذي يتقصع ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولها على الفعل لمحيطه ها هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضاً لا يجوز أن يحتج بذلك لقلته وشذوذه ، وكما قال الآخر :

١٩٧ — يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي  
مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّاكِبِ

١٩٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أشد أولهما ابن منظور (وب ر) وأنشدتهما معا موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل (ص ٥١) من غير عزو ، وأسند روايتهما إلى ابن الأعرابي ، و «أم العمرو» أراد أم عمرو ، فأدخل الألف واللام على العلم الذي هو عمرو ، وسند ذكر لك وجهه ، والصاحب : المعاشر ، لا يتعدى تعدى الفعل على أن فعله — وهو صجب — متعد ؛ فلا تقول «زيد صاحب عمرا» كما تقول «زيد ضارب عمرا» لأنهم استعملوا صاحباً استعمال الأسماء ، وجمعه أصحاب وأصحاب ، وصحبان نظير شاب وشبان ، وصحاب نظير جائع وجائع ، وصحب نظير شارب وشارب ، وصحابة — بفتح الصاد أو كسرهما — حكى جميع هذه الجموع الأخفش ، وأشتى : دخل في زمان الشتاء ، فإن أردت أنه أقام في موضع شتاء فقل : شتا يشتو ، وقال طرفة :

حيثما قاطنوا بنجد ، وشتوا عند ذات الطلح من ثني وقر  
والراكب : جمع ركوب — بفتح الراء — وهو ما يركب من كل دابة ، فعمل معنى مفعول ، وقيل : الركائب جمع ركاب ، والاستشهاد به في قوله «أم العمرو» حيث دخل الألف واللام على العلم ، قال جابر الله في المفصل (٣٤/١ بتحقيقنا) : «وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ لذلك من التأول يجرى مجرى رجل وفرس ، فيجترأ =

أراد « أم عمرو » . وكما قال الآخر :

١٩٨ — بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
وكما قال آخر :

١٩٩ — وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا  
شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

= على إضافته وإدخال اللام عليه ، قالوا : مضر الحمراء ، وريعة الفرس ، وأغار الشاة . وعن أبي العباس : إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له : فما بين الزيد الأول والآخر ، وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل « اهـ . وقال ابن يعيش في شرح هذا الكلام « اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك ، فخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ، ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل و فرس ، فينشأ مجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة » اهـ .

١٩٨ — أنشد جابر الله الزمخشري هذا البيت في المفضل ( رقم ٧ بتحقيقنا ) وعزاه إلى أبي النجم العجلي ، وأنشده في اللسان ( و بر ) وأنشده ابن يعيش في شرح المفضل وأقرعزوه إلى أبي النجم ( ص ٣٢٠ و ٥١ ) وأنشده ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٦٩ بتحقيقنا ) من غير عزو ، والأسير : أصله الذى يقع عند الحرب فى يد عدوه ، فعيل بمعنى مفعول ، وأراد هنا الذى قيده حبها عن أن ينظر إلى غيرها ، وعنى به نفسه ، والحراس : جمع حارس . والاستشهاد به فى قوله « أم عمرو » حيث أدخل الألف واللام على العلم ، والكلام فيه مثل الكلام فى اشاهد السابق ، وأنكر ابن منظور رواية « أم العمر » وقال « صواب الإنشاد يا ليت أم الغمر » اهـ أى بالعين معجمة .

١٩٩ — هذا البيت من قصيدة لابن ميادة — واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة : اسم أمه — يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد أنشده الزمخشري فى المفضل ( رقم ٨ بتحقيقنا ) وابن يعيش فى شرحه ( ص ٥٢ ) وابن هشام فى مغنى اللبيب ( رقم ٧٠ بتحقيقنا ) وفى أوضح المسالك ( رقم ١٩ ) والأشمونى ( رقم ٣٥ ) ورضى الدين فى باب توابع المنادى ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٣٢٨ / ١ ) والأعباء : =

وكأقال الآخر:

٢٠٠ — أَمَا وَدِمَاءَ مَائِرَاتٍ تَخَالِهَا عَلَى قُنَّةِ الْعُرَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا  
وَمَسَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ أَبِيلَ الْأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَا  
لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعَلَّعٍ حُسَامًا إِذَا مَاهَزَ بِالْكَفِّ صَمَمًا

= جمع عبء — بكسر العين وسكون الباء — وهو ما يثقل عليك حمله أو يهبطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة مصاعبها الجمة وتبعاتها الكثيرة التى يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بكسر فسكون — وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، وأطلقوا أحناء الأمور على ما تشابه منها وأشكل المخرج منه ، والساكهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة السكهل عن القوة . والاستنهاد بالبيت هنا فى قوله « اليزيد » فإنه يعنى يزيد بن عبد الملك والد ممدوحه ، وقد أدخل آل على يزيد وهو علم ، وذلك لأنه اعتقد فيه الشيعاء بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم ، وفى بنى أمية قوم الممدوح عدة ممن سمي بيزيد .

٢٠٠ — أنشد ابن منظور البيت الأول من هذه الأبيات ( م و ر ) ونسبه لعبد الحق ، ولم يزد على ذلك ، وأنشده مرة أخرى ( ع ن د م ) من غير عزو ، وأنشد ثلاثتها ( أ ب ل ) ونسبها لابن عبد الجن ( تصحيف عبد الحق ) ، وأنشد ثالثها ( ل ع ع ) ونسبه إلى حميد به ثور ، وراجعت ديوان حميد فلم أجده فى أصل قصيدته التى مطلعها :  
سل الربع أنى يعمت أم سالم وهل عادة للربع أن يتكلم

ونبه الأستاذ الميمنى على أن هذا البيت مما وجدته فى اللسان مما لا يوجد فى أصل الديوان ، وأنشد ابن يعيش ثانى هذه الأبيات ( ص ٦٤٦ ) وفى رواية اللسان « أما ودماء لا تزال كأنها » وأنشدها كما هنا فى ( أ ب ل ) ودماء مائرات : أى مأبجات ، يريد أنها كثيرة ، وذلك لكثرة القتل ، والقنة — بضم القاف وتشديد النون — أصلها أعلى الجبل ، والعزى : اسم صنم ، ونسر : اسم صنم أيضا ، وفى التنزيل العزيز ( ولا يغوث ويعوق ونسرا ) وقد أدخل عليه الشاعر الألف واللام ، ونسر : كان صنما لدى الكلاعى بأرض حمير ، ويغوث : كان لمذحج ، ويعوق : لهمدان ، وهى من أصنام قوم نوح عليه السلام ، والعندم — بوزن جعفر — هو دم الأخوين ، ويقال : =

أراد « وبنسر » بدليل قوله تعالى : ( وَيَعْقُوقَ وَنَسْرًا ) وكما قال الآخر :  
 ٢٠ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَافِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

== هو دم الغزال بلحاء شجر الأرطى يطبخان جميعا حتى ينعقد فتختضب به الجوارى ،  
 وقال الأصمى : هو صبغ زعم أهل البحرين أن جوارهم يختضبن به ، والبيعة — بكسر  
 الباء — متعبد النصارى ، ووقع فى اللسان « فى كل هيكل » والهيكل : هو البيعة ،  
 والأيل — بفتح الهمزة — رئيس النصارى ، وقيل : هو الراهب ، وقيل : هو  
 صاحب الناقوس ، ولعلع : اسم موضع فيما حكاه صاحب اللسان ، وقال ياقوت : هو جبل  
 كانت به وقعة لهم ، أو هو ماء بالبادية معروف . والاستشهاد بهذه الآيات فى قوله  
 و « بالنسر » حيث أدخل الألف واللام على العلم الخاص ، للضرورة ، والذى يدل  
 على أن العلم « نسر » بدون الألف واللام قول العباس بن عبد المطلب ، يمدح سيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم :

بل نطفة تركب السفين وقد ألجم نسرًا وأهله الغرق  
 قال ابن الأثير « يريد الضم الذى كان يعبد قوم نوح على نبينا وعليه الصلاة  
 والسلام » اهـ . وقد ورد فى الكتاب الكريم اسم أصنام قوم نوح فى الآية التى تلونا  
 عليك وفيها « نسر » بدون ألف ولام ، فتكون الألف واللام فى هذا الشاهد زائدة .  
 ٢٠١ — أشد ابن منظور هذا البيت ( وب ر ) وأسند روايته للأحمر والأصمى ،  
 وهو من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ( رقم ٧٢ ) وأوضح المسالك ( رقم ٦٢ )  
 والأشمنى ( رقم ١٢٧ ) وابن عقيل ( رقم ٣٦ ) وجنيتك : أى جنيت لك ، وهو نظير  
 قوله تعالى : ( وإذا كالوهم أو وزنوهم ) والأكمؤ : جمع كم — بوزن كلب وأ كلب ،  
 وفلس وأفلس — وقد يجمع الكمء على كمأة ، فيكون المفرد خاليا من التاء والجمع  
 نقرونا بها ، وهو عكس شجر وشجرة وكلم وكلمة ونظائرهما ، وهو من نوادر اللغة ،  
 والعساقل : جمع عسقل — بوزن جعفر — وهو ضرب من الكمأة أبيض ، وبنات  
 أوبر : ضرب آخر من الكمأة مزغب على لون التراب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله  
 « بنات الأوبر » وذلك أن بنات أوبر علم على هذه الكمأة ، وأصله بدون ألف ولام ،  
 وقد زاد الشاعر الألف واللام حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وهذا رأى كان الأصمى  
 يقوله ، ويشبه « بنات الأوبر » بام العمرو ، فى أن كلا منهما علم بدون الألف واللام ، ==

أراد « بنات أوبر » وكما قال الآخر :

٢٠٢ - وَإِنِّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

= وأن الشاعر زاد الألف واللام اضطرارا ، وثمة رأى آخر كان الأصمى يحوزه أيضاً ، قال : « وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حكى سيويه أن عرسا من « ابن عرس » قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اهـ .

٢٠٢ - هذا البيت من كلام نصيب بن رباح ، الأموى بالولاء ، وقد أنشده ابن منظور ( أم س ) وعزاه إليه ، واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ( رقم ٤٤ ) والاستشهاد به في قوله « والأمس » حيث أدخل الألف واللام على أمس ، مع أن المراد به اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، وهو فى هذه الحالة علم ، والعلم لا تدخله ال ، لكنه لما اضطر أدخل عليه أل ليقيم وزن البيت ، واعلم أن « أمس » إما أن يراد به يوم مامن الأيام السابقة ، وإما أن يراد به خصوص اليوم الذى قبل يومك الذى أنت فيه ، وعلى كل حال إما أن يجمع جمع التكسير أو يصغر أو تدخله الألف واللام وإما ألا يكون شيئا من ذلك ، بل يكون مفردا مكبرا غير مقترن بال ، فإن أريد به يوم مامن الأيام الماضية أو جمع جمع تكسير أو صغر أو دخلته ال المعرفة فهو معرب ، وإن أريد به اليوم الذى قبل يومك الحاضر ولم يجمع ولم يصغر ولم تدخل عليه أل المعرفة فللعرب فيه لغتان : الأولى بناؤه على الكسرو هى لغة أهل الحجاز ، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف بالضمّة من غير تنوين فى حالة الرفع ، وبالفتحة من غير تنوين فى حالتي الجر والنصب ، وقال الله تعالى : ( جعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس ) فلا أمس فى هذه الآية الكريمة لا يراد به خصوص اليوم السابق على يومك الذى أنت فيه فهو نكرة ، وهو معرب على اللغتين جميعاً ، وهو مجرور بالكسرة لاقرانه بأل ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن « الأمس » فى بيت نصيب يروى بالنصب وبالجر ، أما رواية النصب فلا إشكال فيها ؛ لأنه يكون حينئذ ظرفا معطوفا على « اليوم » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وأما رواية الجر فإنها تحتاج إلى نظر ؛ فمن العلماء من قال : هو مبنى على الكسر فى محل نصب ، واضطر إلى أن يدعى أن أل الداخلة عليه ليست أل المعرفة ، ولكنها زائدة مثل زيادتها فى « بنات الأوبر » وفى « أم العرو » وفى « طبت النفس » وهذا هو الذى يجرى عليه =

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا ، وكما قال الآخر :

٢٠٣ — \* فَإِنَّ الْأَوْلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ \*

[١٤٢] أراد « أولاء » فكما أن زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل

= كلام المؤلف في هذا الموضع ، وقل قوم : لا ، بل هذه الألف واللام معرفة ، والأمس معطوف على اليوم ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وذلك أن الشاعر بعد أن قال « وقفت اليوم » توهم أنه أدخل على اليوم « في » التي ينتصب الظرف على معناها ، فجاء بالمعطوف مجرورا على هذا اتوهم ، وفي لسان العرب ( أم س ) بحث لا بأس به في كلمة « أمس » وموضع بنائها ومواضع إعرابها .

٢٠٣ — أنشد ابن منظور هذا الشاهد صدر بيت ولم يذكر تتمته ( باب الألف اللينة ٢٠ / ٣٢١ ) و « الأولاء » ههنا اسم إشارة ، وأصلها « أولاء » فزاد الألف واللام ، ولو لم يزد لها لم يتأثر البيت ، فإن الوزن مستقيم بذكرها وبخذفها ، ولكنه مع هذا لا يخلو عن الضرورة ، وذلك لأن أسماء الإشارة معرفة من غير حاجة إلى الألف واللام ، وكأنه قال : فإن هؤلاء يعلمونك منهم ، ولا تظن « الأولاء » في هذا البيت اسما موصولا ، فإن اقتران « أولاء » الموصولة بأل كثير ، بل هي مما لازمها من حين وضعها ، ومن ذلك قول الشاعر :

فإن الألى بالطف من آل هاشم تأسوا فسنوا للكرام التأسيا

ومن ذلك قول خلف بن حازم :

إلى نفر البيض الأولاء كأنهم صفائح يوم الروع أخلصها الصقل

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص غير أنه حذف الصلة للعلم بها :

نحن الأولى فاجمع جو عك ثم وجههم إلينا

أى نحن الذين عرفوا بالشجاعة والإقدام وعدم المبالاة بالعدو ، فزيادة « أل » في « الأولاء » الموصولة زيادة لازمة لا تفارقها ، سواء أكانت مقصورة كما البيت الأول أم كانت ممدودة كما في البيتين بعده ، أما « أولاء » الإشارية فأصل استعمالها أن تكون مجردة من أل ، وزيادة أل فيها مما ألجأت إليه الضرورة ، فأعرف هذا وتنبه له والله يرشدك .

على جواز زيادتها في اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال في زيد الزيد وفي عمرو العُمرُ ؛ لحيثه شاذاً ، فكذلك ها هنا ، وأما بُعدُه عن القياس فقد بيَّنَّا في دليلنا ، والله أعلم .

## ٤٤ — مسألة

[ القول في إضافة العدد المركب إلى مثله <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني - وهو العشر - فذكرُ العشر مع ثالث لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس - وهو الأصل - وجب أن يكون جائزاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما » قلنا : هذا هو الحجة عليكم ؛ فإنه لما لم يمكن أن يبنى منهما وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ لتمييز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر ، فأتى باللفظ كله ، والله أعلم .

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد ( ٣٥٧/٢ ) وشرح الأشموني مع

حاشية الصبان ( ٦٤/٤ بولاق )



## ٤٥ — مسألة

[ المنادى المفرد العلمَ ، معرب أو مبني ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيونَ إلى أن الاسمَ المنادى المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين .  
 وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول .  
 وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعْرَبَ [١٤٣] له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نخفضه لثلاثا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لثلاثا يشبه مالا ينصرف ؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرَّقَ ، فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوبا ؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصلُ في النداء أن يقال « يا زيداه » ، كالندبة ؛ فيكون الاسم بين صوتين مديدَيْن - وهما « يا » في أول الأسم ، والألف في آخره - والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو « يا » في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبْلُ وبعْدُ ؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ؛ أشبه آخره آخرَ ما حذفت منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو « جِئْتُ من قبلُ ومن بعدُ » أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك ،

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف ( ص ٩٠ ليدن ) وشرح الفصل لابن يعيش ( ص ١٥٩ ليزج ) وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب ( ١٢٠/١ ) وشرح الأشموتى مع حاشية الصبان ( ١١٩/٣ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٢٠٨/٢ )

قال الله تعالى : ( لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ؛  
فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف فى آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه  
لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو « واقنَسِرُونَاهُ » لأننا نقول : نحن لانجوزُ نُدْبَةً  
الجمع الذى على هجاءين ؛ فلا يجوز عندنا ندبة « قنَسرون » بحذف النون ولا إثباتها  
كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال « إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو : يا عَبدَ  
عمرو ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان ينبغى أن يقال :  
يا عبدُ عمرو - بالضم - لأن أصله : يا عبد عمرو » لأننا نقول : إنما لم يقدر ذلك فى  
المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فبأن الفرق بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً لأن الاسم الثانى حلَّ محل ألف الندبة  
فى قولك « يا زيدا » والبال فى « يا زيدا » مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت فى  
« يا عبد عمرو » كما كانت فى « يا زيدا » والمضوم ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب  
بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة .

قال : والذى يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف [١٤٤] امتناعُ دخولِ الألف  
واللام عليه ، والذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناعُ الحالِ أن تقع معه ؛  
فلا يجوز أن يقال « يا زيدُ راكباً » ، والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد  
حملُ نعتِهِ على النصب نحو « يا زيدُ الظَّرِيفَ » كما يحمل نعتُهُ على الرفع نحو :  
« يا زيدُ الظَّرِيفُ » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب فى الأصل  
أن يكون معرباً لأنه أشبهَ كافَ الخطابِ ، وكافُ الخطابِ مبنيةٌ ؛ فكذلك  
ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ،

فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبني .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيًا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في « يا زيد » أن تقول : يا إِيَّائِكَ ، أو يَأْنْتُ ؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : « يا إِيَّاكَ » أو « يَأْنْتُ » كما قال الشاعر :

٢٠٤ — يَأْمُرُ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنتَا      أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا  
حَتَّى إِذَا أَصْطَبَحْتَ وَأُغْتَبِقْتَ      أَقْبَلْتَ مُعْتَدًا لِمَا تَرَكْنَا  
﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَانَا ﴾

٢٠٤ — هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وهى لسالم بن دارة يقولها فى مر بن واقع ( انظر شرح التبريزى على الحماسة بتحقيقنا ) وقد استشهد بالبيتين الأول والثانى رضى الدين فى باب النداء من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٢٨٩/١ ) وابن يعيش فى شرح المفضل ( ص ٥٧ و ١٦٠ ليزج ) والأشمونى ( رقم ٨٦٦ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم ٤٣١ ) والاستشهاد به هنا فى قوله « يا مر يا بن واقع » وفى قوله « يا أَنتَا » فإن النداء الثانى - وهو قوله « يا أَنتَا » - يدل على النداء الأول - وهو قوله « يا مر يا بن واقع » - فى معناه ، فىكون الاسم العلم المنادى واقعا موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبنى ، فىكون الواقع موقعه مبنيًا أيضا ، قال ابن يعيش ( ص ١٦٠ ) « فإن قيل : فلم بنى ، وحق الأسماء أن تكون معربة ؟ فالجواب أنه إنما بنى لوقوعه موقع غير المتمكن ، ألا ترى أنه وقع موقع المضر ، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة ؛ فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه ، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول : قمت ، والنداء حال خطاب ، والمنادى مخاطب ، فالقياس فى قولك يا زيد أن تقول : يا أنت ، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى =

فلما وقع الاسمُ المنادى موقعَ اسمِ الخطابِ وجب أن يكون مبنياً كما أن اسمِ الخطاب مبنى ، وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم .

والوجه الثاني : أنه بنى على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فبنى على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

وإنما قلنا « إنه في موضع نصب » لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك « يا زيد » أدعُ زيداً ، أو نادِ زيداً ، فلما قامت « يا » مقامَ أدعو عملت عمله ، والذي يدل [١٤٥] على أنها قامت مقامه من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو « يا زيد ، ويا عمرو » والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها نحو

== صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالكنى ، فيناديه بالكنى على الأصل فيقول : يا أنت ، قال الشاعر :

\* يا سر يا ابن واقع يا أنتا \*

غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره ؛ فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد ، فوقع ذلك الاسم موقع الكنى ، فتبين لما صار إليه من مشاركة الكنى الذي يجب بناؤه « اهـ . واعلم أن العرب إذا استعملت الضمير في النداء استعملته على وجهين : أحدهما أن يأتي به ضميراً من ضمائر النصب فيقولوا « يا إياك » والثاني أن يأتي به ضميراً من ضمائر الرفع فيقولوا « يا أنت » كما في البيت المستشهد به .

« يَا زَيْدٌ ، وَيَا عَمْرٍو » فإن هذه اللامَ لَامُ الاستغاثة ، وهي حرف جر ؛ فلو لم تكن « يا » قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل .

وذهب بعض البصريين إلى أن « يَا » لم تقم مقامَ أدعو ، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذي عليه الأكثر هو الأول .

فإذا ثبتَ بهذا أنه منصوبٌ ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا .

والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه « يازيدُ الظريفَ » بالنصب حملاً على الموضع ، كما تقول « يازيدُ الظريفُ » بالرفع حملاً على اللفظ ، كما تقول « مررت بزيدِ الظريفِ والظريفَ » فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ فكذلك هاهنا : نُصِبَ لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ، ولهذا لم يعرض للمضاف والمشبّه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بَقِيّاً على أصلهما في النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم « إن المنادى لا مُعَرَّبَ له يصحبه » قلنا : لا نسلم ، وقد بينا ذلك في دليلنا .

وقولهم « إنا رفعناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ في العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكم تحضّ لا يستند إلى دليل ؟ ! ثم تقول : ولم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم « ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع فرق » قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب ، وذلك الاسم الذي لا ينصرف .

وقولهم « إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرة في الكلام » قلنا : هذا يبطل بالمفرد؛ فإنه كان ينبغي أن يحمل على النصب لكثرة في الكلام، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل .

وأما قول الفراء « إن الأصل في النداء أن يقال يا زيدا [١٤٦] كالندبة » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل .

وقوله « إن الألف المزیدة في آخره بمنزلة المضاف إليه ، فلما حذفوها بنوه على الضم ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد » قلنا : هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبد عمرو » ؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان يجب أن يقال « يا عبد عمرو » بالضم ؛ لأن أصله يا عبد عمر اه .

قوله « إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لطوله » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق في باب النداء بين طویل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قرعبلانة أو هز نبران أو أشناندانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، وإن كان أكثر حروفاً من « يا عبد عمرو » فدل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما جملة نصب المضاف مبنياً على فتح ما قبل الألف المزیدة في آخر المنادى فباطل أيضاً بما إذا قال « يا خيراً من زيد » إذا كان مفرداً مقصوداً له ، فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التي تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال « على الألف » فكان ينبغي أن نقول « يا خيراً من <sup>(١)</sup> زيد » وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دل على أنه لم يحمل على الألف ، وأنه محمول على غيره .

والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جملة الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : « واقنسروناه »

قولهم « نحن لا نجوز ندبة الجمع الذى على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسران بحذف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا : واقنسرناه ، وإن امتنع عندكم واقنسرناه ، وكلاهما لفظ الجمع .  
وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف ؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه » قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله « الذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه » قلنا : [ ١٤٧ ] لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأننا لو قلنا « يا زيدا راكباً » على معنى الحال لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكباً فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وقع بقوله « يا زيد » فإن لم يكن راكباً لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيدا بقوله « يا زيد » وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيدا راكباً » فلم تجده راكباً لم يحز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال المدعو؟ قال : لم أنكر منه شيئاً ، إلا أن العرب لم تدع على شريطة ؛ فإنهم لا يقولون « يا زيد راكباً » أى : ندعوك فى هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشياً ؛ لأنه إذا قال « يا زيد » فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه فى غير هذه الحالة ، فقال : أأست تقول يا زيد دعاء حقاً ؟ فقلت : بلى ، فقال : على م تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولى يا زيد كقولى أدعو زيداً ؛ فكأنى قلت : أدعوا دعاء حقاً ، فقال : لا أرى بأساً بأن تقول على هذا : يا زيدا راكباً ، فالزم القياس .  
قال أبو العباس : وجدتُ أنا تصديقاً لهذا قول النابغة :

٢٠٥ — قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِى أَسَدٍ ،  
يَا بُؤْسَ الْجَهْلِ ضَرَاراً لِأَقْوَامِ

٢٠٥ — هذا البيت للناطقة الديبانية كما قال المؤلف ، وكان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم الناطقة أن يقاطعوا بنى أسد ، فجعلهم الناطقة فى ذلك ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٦/١) ورضى الدين فى أول باب المنادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزاة (٢٨٥/١) ومعنى « خالوا بنى أسد » أى تاركوهم وقاطعوهم ، وحرفيته خلوا بينهم وبين أنفسهم ولا تكونوا معهم ، ومنه قالوا للمرأة المطلقة « خلية » وقالوا « خليت النبت » أى قطعتة ، وقوله « يا بؤس للجهل » معناه ما أبأس للجهل على صاحبه وأضره له ، والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « يا بؤس للجهل ضرارا » فإن هذه الكلمة حال ، وقد جعله البرد حالا من المضاف الذى هو المنادى ، ومن المعلوم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ؛ فيكون العامل فى هذه الحال هو العامل فى المنادى — وهو حرف النداء النائب مناب أدعو — وكأنه قال : أدعو بؤس للجهل أدعوه حال كونه ضرارا لأقوام ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذى هو الجهل ؛ فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل فى صاحبه ، ومن هؤلاء رضى الدين فى شرح الكافية والأعلم الشنتمرى ، قال رضى الدين (١٢٠/١) : « واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو : يا زيد دعاء حقا ، وأجاز البرد نصبه للحال نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته فى حال قيامه ، قال : ومنه قوله :

\* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام \*

والظاهر أن عامله بؤس الذى بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال — أعنى للجهل — تقديرا ؛ لزيادة اللام ؛ فهو مثل : أعجبنى محبى زيد راكبا » اه فأنت ترى أنه بعد أن نقل مذهب البرد استظهر غيره وهو الذى حكيناه عنه ، وقال الأعلم « ونصب ضرارا على الحال من الجهل » اه ، والاستشهاد الثانى بهذه الجملة فى زيادة اللام وإحكامها بين المضاف الذى هو بؤس والمضاف إليه الذى هو الجهل ، قال سيويه « ومثل هذا قول الشاعر إذا اضطر :

\* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام \*

حملوه على أن اللام لو لم تحبى لقلت : يا بؤس للجهل » يريد أن الشاعر مع محبى =



وقوله « والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعتَه على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نعتَه على الرفع نحو يا زيد الظريف » قلنا : لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيًا على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول ؛ فنُصِبَ وصفُه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللفظ ، وحملُ الوصفِ والعطفِ على الموضع جائزٌ في كلامهم كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع « ما جاءني من أحدٍ غيرك » بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : ( مالكم من إلهٍ غيرُهُ ) بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ .

قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَا حٍ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ [١٤٥]

[١٤٨] فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور الذي هو « المعقب » حملا على الموضع ؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للاضافة ، وكذلك يجوز أيضاً الحملُ على الموضع في العطف نحو « مررتُ بزيدٍ وعمراً » كما يجوز « وعمرو » قال الشاعر :

٢٠٦ — فَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِي الصَّدِيقِ

وَمَنْعَ خَيْرٍ وَسَبَّابَهَا

وَلَا مَنْ إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَاعْتَابَهَا

= اللام ترك التنوين ؛ لأنه قدر اللام غير موجودة وأن الاسم مضاف إلى ما بعده ، وقال الأعمى « الشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله يا بؤس للجهل ، توكيذا للاضافة » اهـ .

٢٠٦ — هذان البيتان من كلام عدى بن خزاعي ، وقد رواهما صاحب الصحاح ( ن ر ب ) كما رواهما المؤلف ، ولكن ابن منظور نقل عن ابن بري أن صواب الإنشاد هكذا :

وقال الآخر وهو عُقَيبة الأَسدى :

٢٠٧ - مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأُسَجِّحُ  
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

= ولست بذى نيرب في الكلام ومناع قومي وسبابها  
ولا من إذا كان في معشر أضع العشيرة واعتابها  
ولكن أطاوع ساداتها ولا أعلم الناس ألقابها  
والنيرب - بوزن جعفر وكوثر - الشر والنيمة ، وتقول « نيرب الرجل » - مثل يطر مما  
ألحق بدحرج بزيادة الياء - تريد سعى ونم ، وتقول « نيرب الكلام » تريد خلطه ،  
ورجل نيرب ، ورجل ذو نيرب ؛ أى ذو شر ونيمة . ومحل الاستشهاد قوله « ومناع  
خير » على ما رواه المؤلف ؛ فإن الرواية في هذه الكلمة وردت بنصب « مناع »  
المعطوف على قوله « بذى نيرب » الذى هو خبر ليس مزيدا فيه الباء ، وإنما أى  
الشاعر بالمعطوف منصوبا لأن موضع المعطوف عليه النصب لكونه خبر ليس ، وهذه  
الباء الداخلة عليه زائدة لا عمل لها إلا فى اللفظ .

٢٠٧ - هذا البيت والبيت الذى رواه المؤلف بعد قليل على أنه تال لهذا البيت  
لتبيين قافية الكلمة وأنها منصوبة ، هما من كلام لعقبة بن هبيرة الأَسدى يقوله لمعاوية  
بن أبى سفيان يشكو إليه جور عماله ، وهما من شواهد سيويه ( ١/٣٤ و ٣٥ و ٣٧٥  
و ٤٤٨ ) وابن هشام فى مغنى اللبيب ( رقم ٧٤٠ ) ورضى الدين فى أثناء باب توابع  
النادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الخزانة ( ١/٣٤٣ ) واعلم أولا أن  
قصيدة عقبة بن هبيرة الأَسدى رويها مجرور ، وهى تروى هكذا :

معاوى إِننا بشر فأُسَجِّحُ  
أكلتم أرضنا فجزتموها  
فلسنا بالجبال ولا الحديد  
فهل من قائم أو من حصيد  
أنتطمع فى الخلود إذا هلكنا  
وليس لنا ولالك من خلود ؟

وقد روى سيويه البيتين اللذين رواهما المؤلف بالنصب ، وقال الأَعلم « وقدرد على  
سيويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبمده ما يدل على  
ذلك ، وهو قوله :

\* أكلتم أرضنا فجزتموها - البيت \*

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الرواية « ولا الحديد » بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذى بعده :

أَدِرُّوهَا بَنَى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا  
والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنصوب فى قصيدة واحدة :  
وقال العجاج :

٢٠٨ — كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا  
مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارَا

= وسيويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته قبله منه سيويه ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد ، لا بقول الشاعر « اه كلامه ، ومنه يتبين أن الذى كان فى نسخة كتاب سيويه التى كانت بيد الأعم بيت واحد ؛ فالظاهر أن نقلة كتاب سيويه أضافوا البيت الثانى ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا الحديد » حيث نصب المعطوف نظرا إلى موضع المعطوف عليه ، قال سيويه « ومما جاء من الشعر فى الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدى ، وأنشد البيتين » اه وقال الأعم : « استشهد به على جواز المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى لسننا بالجبال ولسننا الجبال واحد » اه .

٢٠٨ — الكشح — بفتح الكاف وسكون الشين — ما بين الحاصرة إلى الضلع الخلف ، وهو موضع السيف من المتقلد ، ويقال « طوى فلان كشح على الأمر » إذا استمر ودام عليه ، ويقال « طوى كشح عنا » إذا ذهب وقطع أو أصر الرحم ، قال الشاعر :

طوى كشحاً خليلك والجناحا لبين منك ، ثم غدا صراحا  
ويقال « طوى فلان كشحاً على ضغن » إذا عاداك وفاسدك ، قال زهير :

وكان طوى كشحاً على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

ومحل الاستشهاد هنا قوله « أو حذرا » حيث عطف هذا المنصوب على قوله « يأسة =

وقال الآخر :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا  
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَاضِلُ

= اليأس « المجرور لكون محل هذا المجرور النصب لكونه مفعولا لأجله، وقد علمت أن المفعول لأجله يجوز جره بحرف جر دال على التعليل ولو استوفى شروط النصب ، ألا ترى أنه لو لم يأت بمن لكان يقول: يأسه اليأس أو حذارا، فينصب المعطوف والمعطوف عليه جميعا ؟ وقد ذكرنا لك جملة من الشواهد للعطف على المحل تجرى في أبواب مختلفة في شرح الشاهد رقم ١١٦ فارجع إليها إن شئت .

٢٠٩ — هذا البيت من كلام لييد بن ربيعة العامري، وقد استشهد به سيويو (٣٤/١) ورضي الدين في أثناء باب توابع المنادي، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ١ / ٣٣٩ ) وابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ٧٣٣ ) وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ( ص ٥٥ ) ومحل الاستشهاد قوله « ودون معد » حيث عطف « دون » هذه المنصوبة على «دون» السابقة المجرورة؛ لكون محل الأولى المجرورة هو النصب ؛ فإن المجرور بحرف الجر مفعول به في المعنى ، ألا ترى أن العامل هنا — وهو قوله « تجد » يتعدى إلى ثاني مفعولي بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، قال الأعم : « حمل دون الآخرة على موضع الأولى لأن معنى لم تجد من دون عدنان ولم تجد دون عدنان واحد » اهـ . وقال ابن هشام في المغني ( ص ٤٧٣ بتحقيقنا ) : « وللعطف على المحل ثلاثة شروط : الأول إمكان ظهوره في الفصح ، ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنبس ومن فرفع ؛ فعلى هذا لا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، خلافا لابن جني ؛ لأنه لا يجوز في الفصح : مررت زيدا ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله :

\* فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا \* البيت

وأجاز الفارسي في قوله تعالى : ( وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ) أن يكون ( يوم القيامة ) عطا على محل ( هذه ) لأن محله النصب « اه المقصود منه بتصرف يسير جدا .

وقال الآخر أيضاً :

٢١ — أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ  
إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا

فنصب « غداً » حملاً على موضع « من اليوم » وموضعها نصب .

والشواهدُ على الحمل على الموضع في الوصفِ والعطفِ أكثرُ من أن تُحصى ،  
وأوفرُ من أن تُستقصى ، والله أعلم .

## ٤٦ — مسألة

[ القول في نداء الاسم المحلى بأل ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو « يا الرجل ،  
ويا الغلام » ، رذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

٢١٠ — الندمان — ومثله النديم — الذى يجالسك ويشاركك ، وقال الشاعر :

وندمان يزيد الكأس طيباً سقيت وقد تعورت النجوم

والاستنهاد بالبيت في قوله « أو غدا » حيث جاء به منصوباً تبعاً لمحل « اليوم » الذى  
هو المعطوف عليه ؛ على مثال ما قلنا في شرح الشواهد السابقة ، ومن العلماء من خرج  
هذا البيت على أن « من » في قوله « من اليوم » زائدة ؛ فيكون « اليوم » منصوباً على  
الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف  
الجر الزائد ، وسيدكر المؤلف هذا التخريج في آخر المسألة ٥٤ .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٧١ ليزج ) وكتاب  
سيبويه ( ٣١٠ / ١ ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٢٥ / ٣ ) وتصريح الشيخ خالد  
الأزهري ( ٢ / ٢١٦ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٩٣ ليدن ) وشرح رضى الدين  
على الكافية ( ١ / ١٢٨ و ١٣٢ ) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٤٩] قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٢١١ — فَيَا الْعُلَامَانَ الَّذِينَ فَرَّأَ إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

فقال « يا العلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام .

وقال الآخر :

٢١٢ — فَذَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيَمَّتْ قَابِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

٢١١ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد استشهد بهما ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٧٢ ) ورضي الدين في أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية ( ١ / ١٣٢ ) وشرحها البغدادى في الحزاة ( ١ / ٣٥٨ بولاق ) والأشْمُونِي ( رقم ٨٧٩ ) وابن عقيل ( رقم ٣٠٩ ) وقوله « إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا » روى في مكانه « إِيَّاكُمْ أَنْ تَعْقَبَانَا شَرًّا » وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تَكْسِبَانِي شَرًّا ، ويجوز في حرف المضارعة في « تَكْسِبَانِي » الفتح على أنه مضارع كسب الثلاثي والضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول « كسبت زيدا مالا ، أو علما » إلا ابن الأعرابي فإنه كان يوجب أن تقول « أكسبت زيدا مالا » بالهمزة . ومحل الاستشهاد قوله « فَيَا الْعُلَامَانَ » حيث جمع بين حرف النداء وأل ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء وأل جائز في موضعين : أحدهما في نداء اسم الله تعالى في نحو قولك « يَا اللَّهُ » وثانيهما فيما تحكيه من الجمل نحو أن تسمى رجلا « الرجل منطلق ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وال في الاختيار ، وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادا على ماورد منه في نحو البيت المستشهد به ، ونحو قول الآخر وهو من شواهد الأشْمُونِي ( رقم ٨٧٨ ) :

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان

٢١٢ — هذا البيت من شواهد سيديوه ( ١ / ٣١٠ ) والزمخشري في المفصل ( رقم ٣٥ بتحقيقنا ) وابن يعيش في شرحه ( ص ١٧٢ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٩٣ ) ورضي الدين في شرح الكافية ( ١ / ١٣٢ ) وشرحها البغدادى في الحزاة ( ١ / ٣٥٨ ) وقوله « فذيتك » قد روى « من اجلك يا التي » بإلقاء حركة الهمزة من =

فقال « يا التي » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ؛ فدلَّ على جوازه والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء « يا الله اغفر لنا » والألف واللام فيه زائدان ؛ فدل على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، و « يا » تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ؛

« أجلك » وهي الفتحة على النون قبلها وحذف الهمزة ، و « تيمت قلبي » أى استعبدته وأذلته ، وقوله « بالود » هو كذلك في كتاب سيويه وشرح الأعم ، وورد في الفصل « بالوصل » ومحل الاستشهاد قوله « يا التي » حيث جمع بين حرف النداء وأل ، مع أن أل في هذه الكلمة لازمة لا يجوز إسقاطها ؛ لأنها لازمتها من حال الوضع ، ولهذا يزعم البصريون أن هذا البيت أخف شذوذا من البيت السابق ( رقم ٢١١ ) لأن الألف واللام في قول الشاعر « فيا الغلامان » ليسا بلازمين ، قال الأعم : « الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله « يا التي » تشبها بقولهم « يا الله » لزوم الألف واللام لها ، ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام » اهـ .  
وقال ابن يعيش « وأما بيت الكتاب :

\* من أجلك يا التي تيمت قلبي — إلخ »

فشاذ قياسا واستعمالا ، فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر ، وأما الاستعمال فظاهر ، فإنه لم يأت منه إلا ما ذكر ، وهو حرف أو حرفان ، ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله ، وانفرق بينهما أن الذى والى صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك : يا زيد الذى فى الدار ويأهدى التى أكرمتى ، ويقع صفة لأيهما ، نحو قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا ) و ( يا أيها الذى نزل عليه الذكر ) وليستا اسمين ، ولا يكون ذلك فى اسم الله تعالى ؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافى : « كان أبو العباس لا يحيز يا التي ، ويطعن على البيت ، وسيويه غير متهم فيما رواه ، ومن أصحابنا من يقول : إن قوله يا التي تيمت قلبي على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التى تيمت قلبي ، فحذف ، وأقام النعت مقام المنعوت » اهـ .

ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الأسم المنادى العلم نحو « يا زيد » بل يُعرَى عن تعريف العلمية ويُعرَف بالنداء ؛ لثلا يُجمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وإذا لم يحز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فَلَاَن لا يجوز الجمعُ بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أُولى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يحز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدُها بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فَلَاَن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى .<sup>(١)</sup>

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

\* فِيا الْغَلَامانِ اللَّذانِ فَرَا \* [ ٢١١ ]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه « فِيا أيها الغلامان » فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وكذلك قول الآخر :

\* فَذَيْتُكَ يَا الَّذِي تَمَّتْ قَلْبِي \* [ ٢١٢ ]

(١) هذه إحدى ثلاث علل ذكرها البصريون وأنصارهم ، والعلة الثانية أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين — هما التكلم والمخاطب — في شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان ، والعلة الثالثة أن المنادى المقرون بال إما أن يبنى وإما أن يعرب ، وكلاهما مشكل ، أما البناء فوجه إشكاله من جهتين : الأولى أن الألف واللام من خصائص الاسماء ؛ فهي تبعد الاسم من شبه الحرف الذي هو علة البناء ، والجهة الثانية أن الألف واللام معاينة التثنية ، فهي كالتثنية ، فكأن الاسم المقترن بهما منون فمن أجل ذلك استكروها دخول الألف واللام مطرداً في المنادى المبنى ، وأما الإعراب فوجه إشكاله أن العلة التي من أجلها بنوا المنادى — وهي وقوع المنادى موقع الضمير ، ومشابهة الضمير في الأفراد والتعريف — موجودة في ذى الألف واللام إذا نودي ، فكيف يعرب ؟



حَذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه ، على أن هذا قليل ، إنما يجيء في الشعر ؛ [ ١٥٠ ] فلا يكون فيه حجة ، على أنه سَهِّلَ ذلك أن الألف واللام من « التي » لا تنفصل منها ، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية ، فيتسهل دخول حرف النداء عليها .

وأما قولهم « إنا نقول في الدعاء يا الله » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الألف واللام عَوَضَ عن همزة « إله » فتزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة ، وإذا تَنَزَّلَتْ منزلة حرفٍ من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرفُ النداء عليه ، والذي يدل على أنها بمنزلة حرفٍ من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء « يا الله » بقطع الهمزة ، قال الشاعر :

٢١٣ — مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى أَسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ

ولو كانت كالمهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة ، فلما جاز فيها ها هنا القطعُ دلَّ على أنها نزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة ، كما أن الفعل إذا سمي به فإنه تَقَطَّعَ همزة الوصل منه نحو أَضْرِبْ وَأَقْتُلْ ، تقول « جاء في

٢١٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدها ابن منظور ( أل ه ) ولم يعزهما ، والاستشهاد بهما في قوله « يا الله » حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة ، وقد زعم المؤلف — تبعاً لأنصار البصريين — أن قطع الهمزة يدل على أنها نزلت من اللفظ الكريم منزلة جزء منه ، وإلا لجأت همزة وصل غير مقطوعة ؛ لكونها في الأصل همزة ال معرفة ، وهمزة ال معرفة همزة وصل كما هو معروف ، وفي كل دعوى من هذه الدعاوى الكثيرة مقال ، قال ابن منظور « الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم : يا الله اغفر لي — بهمزة — ومنهم من يقول : يا الله — بغير همز — فمن حذف الهمزة فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه ، ومن همزها توهم الهمزة من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة ، قال :

\* مبارك هو ومن سماه — البيت \* « اه كلامه .

إضرب ، ورأيت إضرب ، ومررت بإضرب » و « جاني أقتل ، ورأيت أقتل ، ومررب بأقتل<sup>(١)</sup> » بقطع الهمزة- ليدل على أنها ليست كالهمزة التي كانت في الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك ها هنا .

والذي يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مُجَرَّي غيره مما فيه ألف ولا مَ لكانوا يقولون « يا أيها الله » كما يقولون « يا أيها الرجل » : إما على طريق الوجوب عندنا ، أو على طريق الجواز عندكم ، فلما لم يجوز أن يقال ذلك على كل حالٍ دلَّ على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثاني : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم علمٌ غير مُشْتَقَّ أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدُّ إليه : فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا .  
والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

(١) من ذلك قول الراعي ، وهو من شواهد الفصل ( رقم ٢ بتحقيقنا ) :

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش إصمت في أصلابها أود

أشلى : أى أغرى ، وأنكر ثعلب مجيء أشلى بمعنى أغرى ، وهو محجوج بمثل هذا البيت ، وسلوقية : أى كلابا منسوبة إلى سلوق ، وإصمت : اسم علم على بركة بعينها ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته ببلدة إصمت ، أى في بلد قفر ، وفي أصلابها أود : أى في وسط ظهورها اعوجاج ، والاستشهاد به في قوله « إصمت » فإن أصله فعل أمر من صمت يصمت صماتا ، فسمى به مكان معين ، وقد غيروا حين النقل من فعل الأمر إلى العلية ثلاثة تغييرات : التغيير الأول أنهم قطعوا همزه فصيروها همزة قطع بعد أن كانت همزة وصل ، الثاني أنهم كسروا ميمه بعد أن كانت مضمومة ، والثالث أنهم حركوا آخره بعد أن كان ساكنا .

## ١٥١] ٤٧ — مسألة

[ القول في الميم في « اللهم » أعوض من حرف النداء أم لا ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضاً من « يا » التي للتنبيه في النداء . وذهب البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبيه في النداء ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه « يا الله أمنا بنحير » إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا « هلم ، ووَيْلُمُه » والأصل فيه : هل أم ، ووَيْلَ أمه ، وقالوا « أيش » والأصل : أى شئ . وقالوا « عِم صَبَاحًا » والأصل : انعم صَبَاحًا . وهذا كثير في كلامهم .

قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من « يا » أنهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر :

٢١٤ — إني إذا ما حدثت أَلَمَّا أقول : يا اللهم ، يا اللهم

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب ( أ ل ه ) وشرح الكافية ( ١٣٢/١ ) وشرح المفصل لابن يعيش ( ص ١٨١ ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٢٦/٣ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢١٧/٢ بولاق ) .

٢١٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور في لسان العرب ( أ ل ه ) ورضى الدين في شرح الكافية ( ١٣٢/١ ) وشرحهما البغدادي في الحزانة ( ٣٥٨/١ ) وأنشدهما الأشموني ( رقم ٨٨٠ ) وابن عقيل ( رقم ٣١٠ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٤٣٩ ) وابن يعيش ( ص ١٨١ ) والحدث - بالتحريك ما يحدث من الأدور ، ومحل الاستشهاد هنا قوله « يا اللهم » حيث جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة ، واعلم - أولاً - أن نداء لفظ الجلالة =

وقال الآخر :

٢١٥ -- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ كَلِمًا صَلَّىتِ أَوْ سَبَّحْتَ : يَا اللَّهُمَّ مَا  
\* أُرَدُّدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا \*

== قدورد على عدة أوجه ؛ الوجه الأول - وهو الأصل ، والأكثر استعمالا - أن تقول :  
يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم الجليل ، وتقطع الهمزة ، والوجه الثاني : أن  
تقول : يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم العظيم ، وتجعل همزته همزة وصل ، وقد سبق  
ذكر هذين الوجهين في شرح الشاهد السابق ( رقم ٢١٣ ) والوجه الثالث : أن تقول :  
اللهم ، تحذف حرف النداء وتأتي في آخر الاسم الكريم بيمين مشددة ، وقد اختلف  
النحاة في هذه الميم المشددة ؛ فقال البصريون وأنصارهم : هي عوض عن حرف النداء ،  
وقال قوم - منهم الفراء - هذه الميم المشددة بقية كلمة ، وأصل العبارة : يا الله أمانا بخير ،  
وقد أنكر ذلك الزجاج ، وشنع على القائل به ، فمن ذهب إلى أن الميم المشددة عوض  
عن حرف النداء قال : لا يجمع بين حرف النداء والميم المشددة في الكلام ، فإن ورد  
ذلك في شعر فهو شاذ لا يقاس عليه ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ عنه ، ومن  
هؤلاء شيخ المحققين ابن مالك الذي يقول في الخلاصة ( الألفية ) :

والأكثر اللهم ، بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض

ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، والوجه  
الرابع : أن تقول : لا هم ، فتحذف حرف النداء وال من أول الاسم الكريم ، وتجيء  
بالميم المشددة في آخره ، ومنه قول الراجز :

لا هم إن كنت قبلت حجتي فلا يزال شاحج يأتيك بـ

يريد : إن كنت قبلت حجتي ويأتيك بي ، فأبدل الياء جيما ، وأكثر هذه الوجوه  
هو الوجه الثالث ، وهو الذي ورد استعماله في القرآن الكريم ، نحو قوله سبحانه :  
( قل اللهم فاطر السموات والارض )

٢١٥ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدتها ابن منظور في اللسان  
( أله ) ورضي الدين في شرح الكافية ( ١٣٢/١ ) وشرحها البغدادى في الخزانة  
( ٣٥٩/١ ) و « ما » في قوله « وما عليك » استفهامية تقع مبتدأ خبره الجار والمجرور ،  
والغنى : أى شيء عليك ؟ وسبحت : أى نزهت ربك وعظمته وقدمته ، أو قلت : =

وقال الآخر :

٢١٦ — \* غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّ \*

لجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضاً من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل « يا الله » إلا أننا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين و « يا » حرفين ، ويستفاد من قولك « اللهم » ما يستفاد من قولك « يا الله » دللنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » ؛ فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر ، على ما سنبين في [ ١٥٢ ] الجواب إن شاء الله تعالى .  
أما الجواب عن كلمات الكوفيين<sup>(١)</sup> : أما قولهم « إن الأصل يا الله أمنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

== سبحانه الله . وصليت : دعوت ، وشيخنا : أراد أبانا ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

تقول بنى وقد قربت مرتحلاً : يارب جنب أبى الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذى صليت ؛ فاغتمضى نوما ، فإن جنب المرء مضطجعا

ومحل الاستشهاد قوله « يا اللهم ما » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة ، ولم يكتب بذلك ، بل زاد ميماً مفردة بعد الميم المشددة ، وقد بينا أقوال العلماء في الجمع بين حرف النداء والميم في شرح الشاهد السابق ( ٢١٤ ) .

٢١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، ولم أقف له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به في قوله « يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة في آخر لفظ الجلالة ، والكلام فيه على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

(١) انظر رد الزجاج على ما ذهب إليه اقرء من أن أصل « اللهم » يا الله أمنا بخير ، في لسان العرب ( أ ل ه )

الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا الله أمنا بخير لكان ينبغي أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير ، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساد .

والوجه الثاني : أنه يجوز أن يقال « اللهم أمنا بخير » ولو كان الأول يراد به « أم » لما حسن تكرير الثاني ؛ لأنه لا فائدة فيه .

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال « اللهم العنه » ، اللهم أخزه ، اللهم أهلكه » وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : ( وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ) ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمنا بخير ، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أهمم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤثتوا بعذاب أليم .

وهذا الوجه عندي ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب في قوله ( إن كان هذا هو الحق من عندك ) وكانت تسد مسد الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب في قوله ( فأمطر علينا ) دل أنها ليست من الفعل .

ويحتمل عندي وجهاً رابعاً : أنه لو كان الأصل « يا الله أمنا بخير » لكان ينبغي أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يحز أن يقال إلا « اللهم أرحمنا » ولم يحز « وأرحمنا » دل على فساد ما ادعوه .

وأما قولهم « إن هلم أصلها هل أم » قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها « ها الم » فاجتمع سا كنان : الألف من « ها » واللام من « الم » فحذفت الألف لالتقاء

الساكنين ، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى ، فصار هَلُمَّ .

وقولهم « الدليل على أن الميم ليست عوضاً من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :  
إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا أللهما [٢١٤]  
[١٥٣] وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلما سَبَّحتِ أو صليت يا ألهم ما » [٢١٥]

فنقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسَهِّلَ الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم ، والمعوذ في أوله ، والجمع بين العوض والمعوذ منه جائز في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢١٧ — هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا عَلَى النَّابِخِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ

٢١٧ — هذا البيت آخر قصيدة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها إبليس وابنه ، وهومن شواهد سيبويه ( ٢/ ٨٣ و ٢٠٢ ) وقد أنشده ابن منظور ( ف م م - ف و ه ) وعزاه إليه في المرتين ، واستشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٢/ ٢٦٩ ) وكان رجل من موالى باهلة قد أعطى الفرزدق نحى سمن على أن يهب له أعراض قومه - يعنى يتركهم ولا يهجوهم - فقال هذه القصيدة ( انظر الديوان ٧٦٩ - ٧٧١ ) وقوله « هما نفثا » رواية الديوان « هما تفلا » وضمير الثنى يعود إلى إبليس وابنه اللذين ذكرهما في قوله قبل بيت الشاهد :

وإن ابن إبليس وإبليس ألبننا لهم بعداب الناس كل غلام

وقوله « أشد رجام » أشدها أفعال تفضيل مضاف إلى ما بعده ، ووقع في الديوان « أشد لجامى » على أن « أشد » فعل مضارع ، ولعله تحريف ، والاستشهاد بالبيت في قوله « فمويهما » فإن هذا مثنى انهم مضافا إلى ضمير الغائبين ، وللعلماء فيه كلام نلخصه لك فيما يلى : أكثر العلماء على أن أصل الفم « فوه » بدليل قولهم : تقوه فلان بكذا ، وقولهم : فلان أفوه من فلان ، وفلان مفوه ، مثل مكرم ، =

== ثم حذفوا الهاء اعتباطاً ، ولم يعوضوا منها شيئاً ، ثم حذفوا الواو وعوضوا منها الميم فصار « فم » على وزن « فع » وإذا ثبتت الفم بعد رده إلى أصله قلت « فوهيها » ولكن الشاعر قل « فوهيها » فأبقى الميم التي قصدوا بها التعويض عن الواو المحذوفة من المفرد ، وأعاد الواو التي هي عين الكلمة ، فجمع بذلك بين العوض - وهو الميم - والمعوض منه وهو الواو ، ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يقع في كلام العرب ، وقد حاول أبو علي أن يتخلص من هذا المأزق مع البقاء على ماأصلوه من قاعدة عدم الجمع بين العوض والمعوض منه ؛ لهذا قال : « ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تكون الواو في فوهيها لاما في موضع الهاء من أفواه ، وتكون الكلمة تعتقب عليها لاما : هاء مرة ، وواو أخرى ، فجري هذا مجرى سنة وعضة ، ألا ترى أنها في قول سيويه واوان ، بدليل : سنوات ، وأسنوتوا ، ومساناة ، وعضوات ، وتجدها في قول من قال : ليست بسنهاء ، وبعيرعاضه ، هاءين ؟ » اه ، وهذا الكلام يحتمل وجهين ؛ الوجه الأول : أن يكون يريد أن الميم عوض عن الهاء التي هي لام الكلمة ، وقد قدمها عن مكانها الأصلي قال الجوهري « وقالوا في التثنية : فموان ، وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفاً آخر محذوفاً وهو الهاء ، كأنهم جعلوا الميم في هذه الحال عوضاً عنها ، لاعتن الواو » اه ، وفيه بعد . والوجه الثاني : أن يكون أراد أن أصل الفم فمو ، فالميم عين الكلمة والواو لامها ، وتقلب هذه الواو ألفاً في المفرد لتحركها وانفتاح ما قبلها فتقول : فم ، كما تقول : عصا ، وعلى هذا قول الراجز :

ياحبذا وجه سليمي والفما والجيد والنحر وثدى قد نما

قال ابن بري « وقد جاء في الشعر فم مقصورة مثل عصا ، وعلى ذلك جاء تثنيته فموان » اه ، وعلى هذا يكون « والفما » في قول الراجز اسماً مفرداً مقصوراً مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وخرجه الفراء على وجهين آخرين : أحدهما أن يكون أصله « والفمان » على التثنية ، فحذف النون ، والثاني أن تكون الواو واو الية و« الفما » منصوب على أنه مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وألفه للإطلاق وجوز ابن جنى وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الفم ، ويكون نصبه بالفتحة الظاهرة أيضاً . وقد أطلت عليك في تخريج هذه الكلمة فبحسبك هذا .



فجمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضرورة الشعر ، فجمع بين العوض والمعوض ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

## ٤٨ - مسألة

[ هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، وَيُوقَعُونَ الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك « يا آلَ عامٍ » في يا آلَ عامٍ ، و « يا آلَ مالٍ » في يا آلَ مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سلمى :

٢١٨ - خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَأَحْفَظُوا

أَوْاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٣ / ١٥٠ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ٢٣٢ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٩٦ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١٨٥ ) وشرح الكافية ( ١ / ١٣٦ ) .

٢١٨ - هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وقد استشهد به سيبويه ( ١ / ٣٤٣ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١٨٥ ) والرضي في شرح الكافية ( ١ / ١٣٦ ) وشرحه البغدادي في الخزانة ( ١ / ٣٧٣ ) كما استشهد به الأشموني ( رقم ٩١٦ ) والمؤلف في أسرار العربية ( ص ٩٦ ) وقوله « خذوا حظكم » هو هكذا في كتاب سيبويه وفي شرح الكافية والخزانة ، وورد في شرح الفصل وكتب المتأخرين « خذوا حظكم » وقوله « يا آلَ عكرم » أراد بنى عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان ، والأواصر : جمع آصرة ، وهى كل ما يعطفك على آخر ومنها الرحم ، ومنزلة قوم زهير وآل عكرمة بن خصفة كلاهما من هضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسانتنا ، وكانوا =

أراد «يا آل عكرمة» إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصفة<sup>(١)</sup>  
ابن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس . وقال الآخر :  
٢١٩ — أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرّة  
سيدعوه دأى مية فيجيب

== قد اعترضوا غزو قومه والاستشهاد بالبيت في قوله « يا آل عكرم » فإن «آل عكرم»  
مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ؛ فإن أصله « يا آل عكرمة » حذف  
التاء ، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على أنه يجوز ترخيم المركب الإضافي  
النادي بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، والحذف  
من آخر الثاني مع أن النادى هو الأول كأنه حذف من آخر الاسم المفرد غير المضاف  
وأنكر ذلك عليهم البصريون ، وذكروا أن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم  
في غير النداء ، فكما حذف بعض الشعراء من أواخر الأسماء في غير النداء لأنهم اضطروا  
إلى ذلك حذفوا من أواخر المركبات الإضافية في النداء لأنهم اضطروا إلى ذلك ، وقد  
عقد سيبويه في كتابه بابا ترجمته « هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرابا »  
وقل الأعم في بيت الشاهد « الشاهد في ترخيم عكرمة وتركه على لفظه ، ويحتمل أن  
تجعل فتحته إعرابا ، على أنه اسم لمؤنث فلا تصرفه ؛ لأن عكرمة وإن كان اسم رجل  
فإنه يقع على القبيلة » اه .

(١) في ر « عكرمة بن حفصة » تحريف .

٢١٩ — هذا البيت من شواهد شرح الفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية  
(١/ ١٣٦) وشرحه البغدادى في الخزانة (١/ ٣٧٧) واستشهد به أيضاً ابن هشام  
في أوضح المسالك (رقم ٤٥١) وشرحه العيني (٤/ ٢٨٧) بهامش الخزانة ( وقوله  
« لا تبعد » أصل معناه لا تهلك ، واسكنهم يريدون لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سواك ،  
و « مية » بكسر الميم ولهذا انقلبت الواو الساكنة ياء ، ووقع بدلها عند بعض الذين  
استشهدوا بالبيت « موة » بفتح الميم وبقاء الواو على حالها . ومحل الاستشهاد بالبيت  
في قوله « أبا عرو » فإن هذا نادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد  
رخمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله « يا أبا عروة » حذف حرف النداء ،  
وحذف التاء من عروة ، والكلام فيه كالكلام في البيت السابق .

أراد « أبا عروة » . وقال الآخر :

٢٢٠ — إِمَّا تَرَيَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي

أراد « أم حمزة » . والشواهدُ على هذا كثيرةٌ جداً ، فدل على جوازه . ولأن المضاف [١٥٤] والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، مَعْرِفَةً ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء « قام عامر » في عامر ، ولا « ذهب مَالٍ »

٢٢٠ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه ( ١ / ٣٣٣ )

وقد نسب في صدر الكتاب وفي شرح شواهد ، لرؤبة بن العجاج ، والعنق — بفتح العين والنون جميعاً — ضرب من السير السريع ، والجز — بفتح فسكون — أشد من العنق ، وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم حمز » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه « وأصله » « يا أم حمزة » فحذف حرف النداء وهويا ، وحذف التاء من المضاف إليه ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

واعلم أنا رأيناهم يرخمون المركب الإضافي المنادى على عدة وجوه :

الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في الشواهد ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ .

والوجه الثاني : أن يحذفوا آخر المضاف لأنه هو المنادى عند التحقيق ، مثل

قول الشاعر :

\* يا علمم الخير قد طالت إقامتنا

أراد « يا علممة الخير » فرخمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى .

والوجه الثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائدا للقيص ؟

أراد أن يقول « يا عبد هند » لأنه ينادى عبد هند اللخمى ، فحذف المضاف إليه بته .

في مالك ، فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنيّاً ؟ فلما غير النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغييرُ النداء ، والنداء لم يغير المضاف ؛ فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وَفَعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَة « جُهَنَى » وإلى رَبِيعَة « رَبِيعَى » وإثباتها في باب فُعَيْل وَفَعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ « قُشَيْرَى » وإلى جَرِيرٍ « جَرِيرَى » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وَفَعَيْلَة دون باب فُعَيْل وَفَعَيْل لأن النسب أثر فيه وَغَيْرُهُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب فُعَيْل وَفَعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قُرَيْشٍ « قُرَيْشَى » وإلى هُذَيْلٍ « هُذَيْلَى » وإلى ثَقِيفٍ « ثَقِيفَى » - بحذف الياء في إحدى اللفتين - فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهي أن تقول : قُرَيْشَى ، وهُذَيْلَى ، وَثَقِيفَى ، وهو القياس . قال الشاعر :

٢٢١ - بِكَلِّ قُرَيْشِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ      سَرِيعَ إِلَى دَائِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

٢٢١ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٢ / ٧٠ ) ولم يعزه ولا عزاه الأَعلَم في شرح شواهد ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٧٧١ ) وقد رواه ابن منظور ( ق ر ش ) ثالث ثلاثة أبيات ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

ولست بشاوى عليه دمامة      إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم  
ولكننا أغدو على مفاضة      دلاص كأعيان الجراد المنظم =

وقال الآخر .

٢٢٢ — هُذِيلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَآخَرَتْ أَبَا هُذَيْلًا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدٍ

[١٤٥] وكما أن الحذف ها هنا إنما اختص بما غيَّره النسب دون غيره ، فنكذلك

الحذف ها هنا للترخيم إنما يختص بما غيَّره النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والنكرة . وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

= وأول هذين البيتين من شواهد سيبويه ( ٢ / ٨٤ ) وثانيهما من شواهد أيضاً ( ٢ / ١٨٦ ) وقوله في بيت الشاهد الذي نحن بصدده « سريع إلى داعي الندى » يريد أنه إذا دعاه الندى أودعى إليه أجاب سريعاً نحوه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « قريشى » حيث أجراه في النسب على أصله ، ووفاه حروفه ، ولم يحذف ياءه ، وهو القياس ؛ لأن الياء لا يطرده حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التانيث نحو جهينة ومزينة ، إلا أن العرب آثرت في قريش الحذف لكثرة الاستعمال له ، فقالوا : قريشى .

٢٢٢ — هذا البيت من شواهد الزمخشري في الفصل ( انظر شرح ابن يعيش ٧٦٩ و ٧٧٠ ) والاستشهاد بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله « هذيلية » والثاني في قوله « أبا هذيل » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

قال أبو البقاء بن يعيش : « وقالوا ثقف في النسبة إلى ثقف ، وهو أبو قبيلة من هوازن ، وهو شاذ عند سيبويه ، والقياس ثقفى ، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها ، وقد كثر ذاك حتى كاد يكون قياساً ، وقالوا : هذلى في النسبة إلى هذيل ، وهو حى من مضر بن مدركة بن إلياس ، والقياس عند سيبويه : هذيل ، ومنه قوله :

\* هذيلية تدعو إذا هي فاخرت \* البيت

وقالوا : قريشى ، والقياس قريشى ، نحو قوله :

\* بكل قريشى عليه مهابة \* البيت

وقالوا : فقمى ، في فقيم ، وقيم حى من كنانة ، وهم نساء الشهور ، وقالوا في مليح خزاعة : ملجى ، وقالوا في سليم : سلمى ، وفي خثيم : خثمى ، والداعى إلى هذا الشذوذ . طلب الحفنة ؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياء النسب « اه .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمولٌ عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

٢٢٣ — أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ  
إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

٢٢٣ — هذا البيت من كلام الأسود بن يعفر ، وهو من شواهد سيويه (٣٤٤/١) ورواه ابن منظور (ج ١ هـ) وأودى بها : أى ذهب بها ، والصرمة — بكسر الصاد وسكون الراء — القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والوادي : المطنئن من الأرض ، وحية الوادي : كناية عن كونه يحمي ناحيته ويتقي منه كما يتقي من الحية الحامية لواديه المانعة منه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إن ابن جلهم » واعلم أولا أن العرب سمت المرأة جلهم — بغير تاء — وسمت الرجل جلهمة — بالتاء — كذا جرى استعمالهم للاسمين ، ثم اعلم أنه يجوز أن يكون الشاعر قد عني أباه ، ويجوز أن يكون قد عني أمه ، فإن كان قد عني أباه كان أصل العبارة « إن ابن جلهمة » فرخمه بحذف التاء مع أنه غير منادى ، بل هو فاعل أودى ومضاف إليه ، ولكن يسأل حينئذ عما دعاه إلى فتح « جلهم » وهو علم اذكر فلا يكون ممنوعا من الصرف بعد حذف التاء ، والجواب عن هذا أنه لما حذف التاء أبقى الحرف الذي قبلها على ما كان عليه ، كالذي يرخم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وإن كان قد عني أمه كان أصل العبارة « إن ابن جلهم » كما وردت في البيت ؛ فلا يكون في البيت — على هذا الوجه — ترخيم ، ولا يستدل به على شيء من هذا الباب. ويكون « جلهم » مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كزئيب ورباب من أعلام الإناث التي لا تاء فيها ، ومن هنا تعلم أن استشهاد المؤلف بهذا البيت لا يتم إلا على أساس أن الشاعر أراد اسم الأب ، وهو ظاهر بعد هذا الإيضاح . قال سيويه رحمه الله : « وأما قول الأسود بن يعفر :

\* أودى ابن جلهم عبادة بصرمتة \*

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم والرجل جلهمة « اهـ . يعني أنه لا ترخيم فيه عنده ، وقال الأعمش : « الشاهد في قوله جلهم ، وأنه أراد أمه جلهم » =

أراد « جُلُومَةً » فحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

٢٢٤ — أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا  
وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِئَةً أُمَامًا

= فلا ترخيم فيه على هذا ؛ لأن العرب سمت المرأة جلهم بغيرهاء ، والرجل جلهمه بالهاء .  
كذا جرى استعمالهم للاسمين ، وإن كان أراد أباه فقد رخم « ا هـ .  
٢٢٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، وروايته في الديوان  
على قلق في وزنه ( ص ٥٠٢ ) :

أصبح جبل وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما  
وليس في البيت — على هذه الرواية — ما يستشهد به شيء في هذه المسألة كما ترى ،  
وكان أبو العباس المبرد يرد الاستشهاد بهذا البيت ويدعى أن الرواية هي هذه ، والبيت  
— على ما رواه المؤلف — من شواهد سيويه ( ٣٤٣/١ ) ورضي الدين في شرح الكافية  
( ١٣٦/١ ) وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٣٨٩/١ بولاق ) وابن هشام في أوضح  
المسالك ( رقم ٤٥٧ ) والأشمونى ( رقم ٩٢٤ ) وقد رواه المؤلف كما هنا في أسرار  
العربية ( ٩٧ ) والاستشهاد بالبيت على رواية النحاة في قوله « أماما » فإن أصله « أمانة »  
فرخمه الشاعر بحذف التاء في غير النداء لأنه اسم أضحت ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء  
على حركته التى كانت له قبل حذف التاء وهى الفتحة ؛ فهذا يدل على أن ترخيم غير  
النادى فى الضرورة يحجىء على الوجهين اللذين يحجىء عليهما ترخيم النادى ، نعى أنه يجوز  
عند الضرورة ترخيم الاسم الذى ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذى حذف  
للترخيم فتعامل الحرف الذى صار آخر الكلمة بالذى يستحقه من حركات الإعراب ،  
ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذى حذف للترخيم فتبقى الحرف الذى صار آخر  
الكلمة على حركته التى كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركة الإعراب مقدرة على  
الحرف الذى حذف ، وما فى هذا البيت من هذا الضرب : فأماما : اسم أضحى تأخر  
عن خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم ،  
وتسمى هذه لغة من ينتظر ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، كما تسميان فى  
ترخيم النادى .

أراد « أمانة » . وقال الآخر :

٢٢٥ - إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسَتِهِ  
أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « ابن حارثة » وقال الآخر :

٢٢٦ - أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقُ وَعَمَّارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

٢٢٥ - هذا البيت من كلام أوس بن حبناء ، وهو من شواهد سيبويه ( ٣٤٣/١ ) والأشُمُونِي ( رقم ٩٢٥ ) والمراد بابن حارث ابن حارثة بن بدر العداني سيد بني غدانة بن يربوع بن تميم ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ابن حارث » فإن أصله حارثة بالناء ، فرخمه بحذف الناء ، وأبقى الحرف الذي قبل الناء على حركته التي كان عليها قبل الترخيم وهي الفتحة ، ولولا ذلك لما كان هناك سبب لإعراب « حارث » إعراب الاسم الذي لا ينصرف ، وبيان ذلك أن « حارث » مضاف إليه ؛ فكان يجب أن يجر بالكسر الظاهرة وينون ؛ لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث ، ولا يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا كان واحداً من هذين ، لهذا كان تخريج شيخ النحاة سيبويه لهذا وأمثاله على أنه رخمه في غير النداء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف كما كان له أن يفعل ذلك في ترخيم المنادى ، ونظيره قول الشاعر :

نعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر  
أراد طريف بن مالك ، فحذف الكاف ، ونظيره قول الآخر :

\* ليس حي على المنون بخال \*

أراد أن يقول : ليس حي بخال ، فلم يتيسر له ، فحذف الدال ، ونظيره قول أبي الطيب المتنبي :

لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الأعتام

أراد أن يقول : في عمرو حابس ، فرخمه بحذف السين ، غير أن هذه الأبيات الثلاثة تستوى فيها اللغتان لغة من ينتظر الحرف المحذوف ولغة من لا ينتظر الحرف المحذوف بسبب كون الحركة التي كانت للحرف الذي صار آخر الكلمة هي نفس الحركة التي يقتضها الإعراب .

٢٢٦ - هذا البيت من كلام عمرو بن أحرمر ، وهو من شواهد سيبويه ( ٣٤٣/١ ) =



أراد « أثالة » وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونة أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقني » .  
 كأنه قال : يؤرّقني وأثالا ، وقال بعض بني عبس :  
 ٢٢٧ — أَرِقُّ لِأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً

لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا لِحَرَمٍ وَرَاسِبٍ  
 = والأشمونى ( رقم ٣٣٩ ) وابن عقيل ( رقم ١٣١ ) وقد استشهد به أبو الفتح بن جنى في الخصائص ( ٣٧٨/٢ ) وانظر العيني ( ٤٢١/٢ ) بهامش الخزانة ( و « أبو حنّس ، وطلق ، وعمار » جماعة من قومه كانوا قد لحقوا بالشام ؛ فصار يراهم في النوم إذا أتى عليه الليل ، ورواه ابن جنى « وعباد » في مكان « عمار » ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « أثالا » فإن أصله « أثالة » بالثاء فرخمه بحذف هذه التاء في غير انداء ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء على حركته التى كانت عليها قبل الترخيم — وهى الفتحة — على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ( ٢٢٥ ) .  
 ٢٢٧ — أرق : أعطف ، والأرحام : جمع رحم ، وهو فى الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به القرابة مطلقا ، وجرم — بفتح الجيم وسكون الراء المهملة — قبيلة من قضاة ، وهى جرم بن ربان ، وفى العرب بنو راسب بن الحزرج بن حرة بن جرم بن ربان ، وبنو راسب بن الحارث بن عبد الله بن الأزد ، وبنو راسب بن ميدعان الذين منهم عبد الله بن وهب الراسبي الذى كان على رأس الخوارج فى يوم النهروان ، ومحل الشاهد فى البيت قوله « لحار بن كعب » فإن أصل الكلام لحارث بن كعب ، فرخم حارث بحذف التاء التى هى آخره وإن لم يكن منادى ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء — وهو الراء — على حركته التى كان عليها قبل الترخيم ، وهى الكسرة ، على نحو ما قررناه فى شرح الشواهد السابقة .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذى وقع من العرب فى أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقتين : أحدهما أن يبقى الحرف الذى قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ويسمى هذا لغة من ينتظر ، والثانى أن يحرك الحرف الذى قبل الحرف المحذوف ، بالحركة التى يقتضيهما العامل ، ويعتبر كأنه آخر الكلمة حقيقة ، ويسمى هذا لغة من لا ينتظر أو لغة الاستقلال ، وقد قبل سيديوه الوجهين جميعا نظرا منه إلى ما ورد عن العرب ، وأما أبو العباس المبرد فكان لا يقبل إلا ما جاء على لغة من لا ينتظر =

أراد «الحارث بن كعب» وعبس<sup>١</sup> والحارث بن كعب بن ضَبَّةَ إخوةُ فيما يزعمون. وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لاخلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لايدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع مااستشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

[١٥٦] وأما قولهم « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف<sup>(١)</sup> البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ماذهبتم إليه والله أعلم .

## ٤٩ — مسألة

[ هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ،

== الحرف المحذوف ، وهي لغة الاستقلال ، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه ، قال رضى الدين ( ١٣٦/١ ) « ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيث وعلمية ، على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف ، عند سيويه ، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال » اهـ .

(١) في ر « في المضاف إليه البناء » وليس بذلك .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على الكافية ( ١٣٦/١ ) وشرح موفق الدين بن يعيش على المفصل ( ص ١٨٥ ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٤٩/٣ ) وتصريح الشيخ خالد ( ٢٣٤/٢ )

وذلك نحو قولك في عُتْقٍ « يَأْعُنُ » وفي حَجَرٍ « يَأَحَجَّ » وفي كَيْفٍ « يَأَكْتِ »  
 وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق .  
 وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه  
 ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا  
 كان أوسطه متحركا لأن في الأسماء ما يماثلُه ويضاهيه نحو يَدٍ وِدَمٍ ، والأصل في يد  
 يَدَى ، وفي دم دَمَوْ في أحد القولين ، بدليل قولهم : دَمَوَان ، وقد قال بعضهم :  
 إن دَمًا من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر :

٢٢٨ — فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْبَقِينِ

٢٢٨ — يختلف العلماء كثيرا في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه العيني - فيما نقله عنه البغدادى ،  
 ولم أعثر عليه بعد طویل البحث - تبعا لابن هشام تبعا لصاحب الحماسة البصرية إلى الثقب  
 العبدى ، وينسبه قوم إلى الفرزدق ، وقوم إلى الأخطل ، وقوم إلى المرداس بن عمرو ،  
 واستصوب البغدادى أنه لعلى بن بدال بن سليم ، وأسند رواية ذلك إلى ابن دريد  
 في كتاب المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعي ، وقد أنشد ابن منظور ( دمى )  
 هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد الزمخشري في المفصل ، وابن يعيش في  
 شرحه ( ص ٦٠٠ ) والرضي في باب المثني من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في  
 الحزانة ( ٣ / ٣٤٩ ) والأشموقي ( رقم ١١٦٢ ) ومعنى البيت مبنى على ما كان العرب  
 يعتقدونه من أن المتعادين لو ذبحا وأحدهما جار الآخر لم يختلط دم أحدهما بدم الآخر  
 وحل الاستشهاد بالبيت قوله « الدميان » حيث أتى بمثنى الدم وجعل لاه ياء ، ومن  
 المقرر أن التثنية والجمع يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فمجيء الدميان بالياء يدل على أن  
 اللام المحذوفة من « الدم » كانت ياء ، وهذه المسألة خلافية بين النحاة من ناحيتين ،  
 ونحن نبين لك ذلك في وضوح واختصار فنقول : اعلم أولا أن العرب حذفت اللام من  
 الدم لمجرد التخفيف فقالوا « دم » كما قالوا : غد ، ويد ، وأب ، وأخ ، وحم ، وأنهم  
 اشتقوا فعلا ووصفا من الدم فقالوا : دمي فلان يدعى فهو دم ، بوزن فرح يفرح فرحا =

فهو فرح من الصحيح وعمى يعمى عمى فهو عم وشجى يشجى شجى فهو شج من المقتل وأن أكثرهم يقولون في تثنية الدم « دميان » ومنهم من يقول في تثنيته « دموان » بفتح الميم التي قبل الياء أو الواو ، وقد اختلف النحاة في المحذوف من « دم » أو الواو أم ياء ؟ وفي أصل الميم قبل الحذف أمفتوحة هي أم ساكنة ؟ فقال قوم : أصل دمى - بفتح الميم وبالياء في آخره - والدليل على ذلك أنهم قالوا في تثنيته « دميان » بفتح الميم وبالياء ، والثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وقال قوم : أصل دم دمي - بسكون الميم وبالياء في آخره - أما الدليل على أن أصل اللام ياء فهو تثنيته على « دميان » وأما الدليل على أن أصل الميم ساكنة فهو انقياس ؛ وذلك لأن أكثر ما حذف لامه اعتباطا للتخفيف مثل ابن وغد ساكن العين ، وتحريكها في الثنية لا يقطع بأنها كانت محركة في المفرد ، وقال قوم : أصل اللام المحذوفة من « دم » واو ، بدليل أنهم ثنوه فقالوا « دموان » ونحن بعد هذا نذكر لك كلام ابن الشجري في أماليه في هذه المسألة فإنه - فيما نرى - أوفى كلام فيها ، قل : « ودم عند بعض التصريفيين دمي - ساكن العين - قالوا : لأن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركة ، من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة ، قالوا : وليس ظهور الحركة في قولنا دميان دليلا على أن العين متحركة في الأصل ؛ لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام في بعض تصارييف الكلمة ألزموا العين الحركة ، وقال من خالف أصحاب هذا القول : أصل دم دمي - بفتح العين - لأن العرب قبلوا لامه ألفا فألحقوه بباب رحا فقالوا : هذا دما ، مثل قولهم : هذه رحا ، وقال بعض العرب في تثنيته دمان فلم يردوا اللام ، كما قالوا في تثنية يد : يدان ، والوجه أن يكون العمل على الأكثر ، وكذلك حكى قوم دموان ، والأعراف فيه الياء ، وعليه أنشدوا :

\* جرى الدميان بالخبر اليقين \*

ومن العرب من يقول الدم - بتشديد الميم - كما تلفظ به العامة ، وهي لغة رديئة ، وأنشدوا لتأبط شرا :

حيث التقت بكر وفهم كلها والدم يجري بينهم كالجدول  
والعامة تفعل مثل هذا في الفهم أيضا ، وإنما يكون ذلك في الشعر ، كما قل :  
\* ياليتها قد خرجت من فمه \* « اه كلامه ، وفيه كفاية ومقنع

والأكثر على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استنقلوا الحركة على حرف العلة  
فيهما ؛ لأن الحركات تستنقل على حرف العلة ، فحذوه طلباً للتخفيف وفراراً من  
الاستنقال ، فبقيت يدٌ ودمٌ ، فكذلك فى محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف  
بالحذف ، والحذف قد جاز فى مثله للتخفيف ، فوجب أن يكون جائزاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً ؛ فإنه لا يجوز ترخيمه  
وإن كان له نظير نحو يدٌ وغدٌ ؛ لأننا نقول : إنما لم يحز عندنا ترخيم ما كان الأوسط  
منه ساكناً نحو زيد وعمرو لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف  
الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك [ ١٥٧ ] لانظير له  
فى كلامهم ، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا  
أجمعنا على أن الترخيم فى عُرفِ النحويين إنما هو حذفٌ دَخَلَ فى الاسم المنادى  
إذا كثرت حروفه ، طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع فى الأصل لهذا المعنى  
فهذا فى محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة ؛ فلا يحتمل  
الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ؛  
فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا ترخيمه لأن فى الأسماء  
ما يماثلُه ، نحو يدٌ ودمٌ » فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس ؛  
فأما قلتها فى الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما بعدها عن القياس  
فظاهر أيضاً ، وذلك لأن القياس يقتضى أن لا يحذف ؛ لأن حرف العلة إذا كان  
متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ما قبله ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً  
فينبغى أن لا يحذف كما لا يحذف من ظَبْيٍ ونَحْيٍ وعَزْوٍ وهَوٍ ؛ لأن الحركات  
إنما تستنقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركاً لا ساكناً ، وإن كان ما قبله

بمتحركا فينبغى أن يقلب ألفا ولا يحذف ، كقولهم : رَحَى ، وَعَمَى ، وَعَصَا ، وَقَفَا ،  
 ألا ترى أن الأصل فيها رَحَى وَعَمَى وَعَصَوُ وَقَفَوُ ؛ بدليل قولهم : رَحِيَان ،  
 وَعَمِيَان ، وَعَصَوَان ، وَقَفَوَان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو ، وانفتح  
 ما قبلهما ؛ قلبوا كل واحدة منهما ألفا استئقالا للحركات على حرف العلة  
 مع تحريك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وعلى هذا سائر  
 الثلاثى المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال بعيدة عن القياس  
 فوجب أن لا يقاس عليها .

والوجه الثانى : وهو أنا نقول : قياس محلّ الخلاف على يَدٍ وِدَمٍ ، ليس  
 بصحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستئقال الحركات عليهما ؛  
 لأنها تستقل على حرف العلة ، أما فى الترقيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف  
 القياس ؛ لتخفيف الاسم الذى كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل  
 الأصول ، وهى فى غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه [ ١٥٨ ] لأدّى إلى أن ينقص<sup>(١)</sup>  
 عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز .  
 والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه  
 لا يجوز ترخيمه .

قولهم « إنما لم يحز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكناً ؛ لأنه إذا حذف  
 الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد »  
 قلنا : لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه فى الترقيم ،  
 وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ،  
 وسنبين فسادَه فى المسألة التى بعد هذه ، إن شاء الله تعالى .

(١) فى ر « لأدى إلى أن ينقص » وهو تحريف ما أثبتناه .

## ٥٠ - مسألة

[ ترخيم الرباعي الذي ثلثه ساكن <sup>(١)</sup> ]

ذهب السكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قَطَرٍ « ياقِمَ » وفي سِبْطٍ « ياسبَ » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين ، وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات <sup>(٢)</sup> وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول في بُرْثُنٍ « يا بُرْثُ » وفي جعفر « يا جَعْفَ » وفي مالك « يا مَالِ » وقد قرأ بعض السلف ( ونادوا يا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبِّكَ ) وذُكِرَ أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام ، فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أقيس الوجهين ، فكذلك هاهنا ، وهذا لأن الحركات

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد ( ٢/ ٢٣٤ بولاق ) وشرح

الأشموني بحاشية الصبان ( ٣/ ١٤٩ بولاق ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٩٥ ليدن )

وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٨٥ لينزج ) وشرح الكافية ( ١/ ١٣٦ ) .

(٢) المراد بالأدوات الحروف ، والمراد بما أشبهها من الأسماء هو الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

إنما بقيت على ما كانت عليه لِيُنَوَّى بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان [١٥٩] يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ؛ فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكناً فيشبه الأدوات » وهى الحروف . قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لثلاث يشبه المضاف إلى المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ؛ فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

## ٥١ - مسألة

[ القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؟ ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو « واراكباه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصِلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمر وفكذلك يجوز ندبة ما يشبهها

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٣٩/٢ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٤٤/٣ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٧٨ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١٤٤/١ ) وما بعدها .



ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعايل ما حكى عنهم من قولهم « وَامَنَّ حَفَرٌ بِئْرُ زَمْزَمَآه » وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مُبْهِمٌ لا يَخْصُّ واحداً بعينه ، والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النادِبُ عُذْرَهُ في تَفْجُّعِهِ على المندوب ليساعده في تفجعه ، فيحصل التأسي بذلك فيخف مابه من المصيبة ، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة ، لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة ، فأشبهت النكرة ؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الإشارة قد قرّبت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة » قلنا : إلا أنه باقٍ على إبهامه ، والمندوب يجب [١٦٠] أن يندب بأعرفِ أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فإنها لا تخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجل ، والجل في الأصل نكرات .

وأما ما حكوه من قولهم « وَامَنَّ حَفَرٌ بِئْرُ زَمْزَمَآه » فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفاً ، وهو عبد المطلب جدُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عُرفَ بِحَفَرٍ بِئْرُ زَمْزَمَ ، وله يقول خُوَيْلِدُ ابن أسد :

٢٢٩ — أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِسُبَّةٍ  
إِلَيْكَ ابْنُ سَلَمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمَ  
خَنْبِرَةَ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجِرٍ وَرَكْضَةَ جَبْرِيلَ عَلَى عَهْدِ آدَمَ

٢٢٩ — هذان البيتان لخويلد بن أسد بن عبد العزى ، كما قال المؤلف ، وهو أبو عدى خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ، أبو أم المؤمنين وصفية رسول رب العالمين السيدة خديجة بنت خويلد ، وجد الزبير بن العوام بن خويلد حوارى سيدنا =

فقال عبد المطلب : ما وَجَدْتُ أَحَدًا وَرِثَ العلمَ الأَقْدَمَ غيرَ خويلد بن أَسَدٍ ؛  
فلما كان عبد المطلب معروفًا بِجَفَرٍ هَا تَنَزَّلَ الأَسْمُ الموصولُ الدالُّ عليه منزلةَ اسمِ  
العلمِ ، والله أعلم .

## ٥٢ - مسألة

[ هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تُلقَى علامة الندبة على الصفة ، نحو  
قولك « وازيدُ الظاريّاه » وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى وأبو الحسن  
ابن كَيْسَانَ .

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن نلقى علامة الندبة  
على المضاف إليه ، نحو قولك « واعبد زيداه ، واغلام عمراه » فكذلك هاهنا ؛

= رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب ، و « ابن سلمى »  
هو عبد المطلب بن هاشم جد سيدنا ومولانا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأم عبد المطلب  
هى سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خدّاش بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار بن تميم  
الله بن ثعلبة بن عمرو بن الحزرج ، وإبراهيم : أراد به أبا الأنبياء إبراهيم خليل الله ،  
وابن هاجر : هو إسماعيل بن إبراهيم الخليل ، وهو الجد الأعلى لقريش ، بل وللعرب جميعاً ،  
والاستشهاد بالبيت فى قوله «إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم» فإنه يدل على أن عبد المطلب  
ابن هاشم — وهو ابن سلمى — كان مشهوراً بأنه حافر بئر زمزم ، فإذا قال قائل  
« وامن حفر بئر زمزمه » فكأنه قال : واعبد المطلباه .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية لرضى الدين (١/١٤٥) وشرح الأشموني  
بمحاشية الصبان (٣/١٤٥) وتصريح الشيخ خالد (٢/٢٣٠) وشرح ابن يعين على  
المفصل (ص ١٧٨) .

لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ؛ فإذا جاز أن تُتلقى علامةُ  
الندبةِ على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُتلقى على الصفة .

والذى يدلُّ على ذلك ما رُوِيَ عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمُعتان  
- أَيْ قَدَحَانِ - فقال « وَأَجْجُمَتِي الشَّامِيَّتَيْنَاهُ » وأُتِيَ علامةُ الندبةِ على الصفة ؛  
فدلَّ على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة  
على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت ، وليس  
ذلك موجودا [١٦١] فى الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف ؛ فوجب أن لا يجوز  
وسنبين هذا فى الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إنا أجمعنا على أنه يجوز أن  
تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة ؛ لأن الصفة مع الموصوف  
بمنزلة المضاف مع المضاف إليه » قلنا : لانسلم ؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف  
إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة . ألا ترى  
أنك لو قلت « عبد » فى قولك عبد زيد أو « غلام » فى قولك غلام عمرو - لم يتم  
إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت « زيد » فى قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف  
بدون ذكر الصفة ، وكنت فى ذكرها مُحَيَّرًا : إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم  
تذكرها ، فَبَانَ الفرقُ بينهما .

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله « واججمتى الشاميتيناه » فيحتمل أن  
يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى  
لا يُعْبَأُ به ولا يقاس عليه ، كقولهم « وَأَمِنْ حَفَرٍ بئرَ زَمَزَمَاهُ » وما أشبه ذلك ،  
والله أعلم .

## ٥٣ - مسألة

[ اسم لا المفرد النكرة ، مُعَرَّبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معربٍ منصوبٍ بها نحو « لا رَجُلٌ في الدَّارِ » .  
وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير في قولك « لا رَجُلٌ في الدَّارِ » لا أجد رجلاً في الدار ، فاكشفوا بلا من العامل ، كما تقول « إِنْ قُمْتَ قُمْتُ ، وَإِنْ لَا فَلَا » أى وإن لا تَقُمْ فلا أقوم ، فلما اكتشفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زيد لا عاقل ولا جاهل » أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها : ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس [١٦٢] ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما عملوها النَّصْبَ لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها - نصبوا النكرة بغير تنوين .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٩٩) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٦/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٨٨/١ وما بعدها) ، وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٢٩) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٣٤/١) .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها تقيضة إن ؛ لأن « لا » للنفي ، و « إن » للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت فرعاً على « إن » في العمل ، و « إن » تنصب مع التنوين نَصَبَتْ « لا » من غير تنوين ؛ لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك « لا رجل في الدار » لا مِنْ رَجُلٍ في الدار ؛ لأنه جواب مَنْ قال « هل مِنْ رجل في الدار ؟ » فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبَنَى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالةً تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتنفت بها عن الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ؛ ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « حذف التنوين بناء على الإضافة » قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إن لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير » قلنا : ولِمَ إذا كانت بمعنى ليس ينبغي أن يُنْصَبَ بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

٢٣٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

٢٣٠ - هذا البيت من كلام سعد بن مالك القيسي ، وهو من شواهد سيويه (٣٥٤/١) وشرح الرضى على الكافية في باب ما ولا المشبهين بليس ، وشرحه =

أى ليس براح ، وقال الآخر :

٢٣١ — وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تُحْشَّ الطَّبَخُ بِى الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

أى ليس مستصرخ هناك لنا .

= البغدادى فى الحزاة (١/٢٢٣) والزحشرى فى الفصل (رقم ٢٤ بتحقيقنا) وشرح ابن يعيش (ص ١٣٤) والأشئونى (رقم ٢٢٥) وأوضح المسالك (رقم ١٠٧) ومغنى اللبيب (رقم ٣٩٦) وصد : أى أعرض ، والضمير فى « نيرانها » يعود إلى الحرب التى ذكرها فى آيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها ، وقوله « فأنا ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى ؛ فإنه سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، والمراد من هذه العبارة أنا ذلك المعروف بالجراءة والنجدة والشهامة الذى طرق سمعك اسمه وعرفت عنه ما عرفت من صفات البطولة . والاستشهاد به فى قوله « لا براح » حيث أعمل فيه « لا » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ، وحذف خبرها ، وتقدير الكلام : لا براح لى ، وقد قل ابن هشام فى شرح الشاهد — تبعاً لابن يعيش والمبرد — إنه يجوز أن تكون لا نافية مهمة ، وبراح — على هذا — يكون مبتدأ ، وقد حذف خبره ، واعترض جماعة هذا الكلام بأن المجهود فى لا النافية أن تعمل عمل إن أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العاملين وجب تكرارها كأن تقول : لا رجل عندك ولا امرأة فلما لم تتكرر علمنا أنها عاملة ، ولما كان الاسم الذى بعدها مرفوعاً علمنا أنها عملت عمل ليس ، وقد تحمل قوم فقالوا : يجوز أن تكون مهمة ولكنها لم تتكرر للضرورة وهذا كلام لا يجوز لك أن تأخذ به ؛ لأن المصير إلى الضرورة أمر لا يجوز ارتكابه إلا حين لا يكون للكلام محل صحيح يحمل عليه .

٢٣١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدما ابن منظور (طب خ — ح ش ش) ولم يعزها إلى قائل معين ، وأنشد سيبويه كلمة الاستشهاد (١/٣٥٧) ولم يعزها ، ولا بينها الأعم ولا تكلم عليها . وتقول : حش النار يحشها حشا : أى جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها ، وتقول حش الحرب يحشها حشا ؛ إذا أسعرها وهيجها ، تشبها بإسعار النار ، قال زهير :

يحشونها بالمشرفة والقضا وفتيان صدق لا ضاف ولا نكل

والطبخ : اللائكة الموكلون بعذاب الكفار ، والاستشهاد بالبيت فى قوله =

وأما قولهم « إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولَوْها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدما عليها - نصبوا بها النكرة » قلنا : [ ١٦٣ ] ولِمَ قلتم ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنع من الصَّرف ، فلما مُنِعَ من التنوين دلَّ على أنه ليس بمعرب منصوب .

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا ؛ لأنها نقيضةٌ إنَّ ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « إنَّ لا لما كانت فرعاً على إنَّ في العمل ، وإنَّ تنصب مع التنوين نَصَبَتْ لا من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن التنوين ليس من عمل إنَّ ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إنَّ ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إنَّ التي هي الأصل ، فلا معنى لحذفه مع « لا » التي هي الفرع لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحطُّ عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن

---

= « لا مستصرخ » حيث رفع الاسم الواقع بعد « لا » اننافية التي بمعنى ليس ، وقد علمت مما قد مناه في شرح الشاهد السابق أن جمهرة البصريين على أنه مرفوع بلا ؛ لأنها لما شُبهت بليس عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وأن أبا العباس المبرد وموفق الدين ابن يعيش — وتبعهما ابن هشام — جوزوا أن تكون « لا » في مثل هذا نافية مَهْمَلَةٌ لا عمل لها ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وهذا تخريج يتفق مع مذهب الكوفيين ؛ ولكننا آثرنا لك ألا تأخذ بهذا التخريج لما بينا لك من أن « لا » لو كانت مَهْمَلَةٌ لوجب تكرارها ، فلما لم تتكرر في هذا الشاهد والذي قبله كان ذلك دليلاً على أنها عاملة .

من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، كما كان ثابتاً مع الأصل ، ثم انحطاطها عن درجة « إِنَّ » قد ظهر في أربعة أشياء :  
أحدها : أن إِنَّ تعمل في المعرفة والنسكرة ، ولا لا تعمل إلا في النسكرة دون المعرفة .

والثاني : أن إِنَّ لا تُرَكَّبُ مع الاسم لقوتها ، ولا تتركب مع الاسم لضعفها .  
والثالث : أن إِنَّ تعمل في الاسم مع الفَصْل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ، ولا لا تعمل مع الفَصْل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر .  
والرابع : أن إِنَّ تعمل في الأسم والخبر عندنا ، ولا إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر .

فقد ظهر انحطاطُ لا عن درجة إِنَّ على ما بينا ، والله أعلم .

## ٥٤ - مسألة حصولها

[ هل تقع «من» لابتداء الغاية في الزمان ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « مِنْ » يجوز استعمالها في الزمان والمكان .  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [ ١٦٤ ] قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « مِنْ » في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ) و ( أَوَّلِ يَوْمٍ ) من الزمان ، [ و ] قال الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٨٤/٢ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٩/٢ بولاق ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٠٧٥ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٩٨/٢ )



٢٣٢ — لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ  
فدلَّ على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « مِنْ » في المكان نظير مُدَّ في الزمان ؛ لأن مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن مُدَّ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول « مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول « مَا سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ » فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا

٢٣٢ — هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزي يمدح فيها هرم بن سنان المري ، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٠٧٥ ) والرضى في شرح الكافية ( ٢٩٨/٢ ) وشرحه البغدادى في الخزانة ( ١٢٦/٤ ) والأشئوني ( رقم ٥٦٧ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٣٠٠ ) والاستفهام في قوله « لِمَنِ الديار » للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها ، والقنة : أعلى الجبل ، والحجر - بكسر فسكون - منازل ثمود عند وادي اقري من ناحية الشام ، وأقوين : أقفرن وخلون ، والحجج : جمع حجة - بكسر الحاء - وهي السنة ، والدهر : الأبد الممدود ، ومحل الاستشهاد بالبيت في قوله « مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ » فإن الكوفيين رووا هذه العبارة على هذا الوجه ، واستدلوا بها على أنه يجوز استعمال « مِنْ » لابتداء الغاية الزمنية كما يجوز أن تجيء لابتداء الغاية المكانية ، والبصريون ينكرون هذه الرواية ويزعمون أن الرواية الصحيحة في هذا البيت « أَقْوَيْنَ مَذْهَجٍ وَمَذْهَرٍ » بل إن من العلماء من أسكر أن زهيراً قال هذا البيت ، وزعم أن زهيراً بدأ قصيدته بقوله :  
دع ذا وعد القول في هرم خير البداة وسيد الحضرة  
وأن حمادا الراوية لما رأى هذا البيت مطلع القصيدة ابتكر ثلاثة أبيات جعلها مقدمة لهذا المطلع ، أولها بيت الشاهد ، وبعده :

لعب الزمان بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر  
قفرا بمتدفع النجائت من صفوى أولات الضال والسدر

فإن سلمنا صحة الرواية التي رواها الكوفيون وسلمنا مع ذلك صحة نسبة البيت إلى زهير فتخريجه على ما ذكره المؤلف .

المكان ، فكما لا يجوز أن تقول « مَا سِرْتُ مُذْ بَعْدَادَ » فكذلك لا يجوز أن تقول « مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ( وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ) والتقدير فيه : أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ) وكنقولهم : الجود حاتم ، والشجاعة عنترة ، والشعر زهير ، أى : جود حاتم ، وشجاعة عنترة ، وشعر زهير ، وكنقولهم « بَنُو فُلَانٍ يَطَّوُّهُمْ الطَّرِيقُ » أى : أهل الطريق ، وقال الشاعر :

٢٣٣ — حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ — وَيَبْ غَيْرُكَ — بِالْعَنَاقِ

والتقدير فيه : بُغَامَ رَاحِلَتِي بُغَامَ عَنَاقٍ ، وقال الآخر :

٢٣٤ — لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ

٢٣٣ — أنشد ابن منظور ( ع ن ق ) هذا البيت أول بيتين ، وأسند روايتهما لابن الأعرابي ، ونسبهما لقريط يصف الذئب فالخطاب له ، ثم أنشده وحده ( ب غ م ) ونسبه لدى الحرق . وبغام الناقة — بضم الباء وتخفيف الغين — صوت لا تفصح به ، وبغام الظبية : صوتها ، وقد بغمت تبغم — من مثال ضرب ونصر وفتح — بغوما وبغاما . وتقول : بغمت الرجل ؛ إذا لم تفصح له عن معنى ما تحدّثه به . والراحلة ، هنا : الناقة سميت بذلك لأن صاحبها يرتحلها : أى يركبها أو يضع رحله عليها ، والعناق — بفتح العين وتخفيف النون — الأنثى من العز . ومحل الاستنهاد بالبيت قوله « عناقا » فإنه على تقدير مضاف يتم به التشبيه ، ألا ترى أنه لا يصح تشبيه صوت الناقة بالعناق نفسها ؟ وإنما يصح تشبيه صوت الناقة بصوت العناق .

٢٣٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وقد أنشده ياقوت في معجم البلدان ( مطارة ) كما أنشده الشريف المرتضى في أماليه ( ص ٢١٦ ) والوعل — بفتح الواو وكسر العين أو سكونها ؛ وفيه لغة بضم الواو وكسر العين ، وهى ضعيفة — تيس الجبل ، =

والتقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتى على مخافةِ وَعِلٍ ، وهو من المقلوب ،  
وتقديره : حتى لا تزيد مخافةِ وَعِلٍ على مخافتى ، كما قال الآخر :  
٢٣٥ — [١٦٥] كَأَنَّ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا  
أَنَّ الزَّنَاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ  
تقديره : كما أن الرَّجْمَ فَرِيضَةُ الزَّنَاءِ .

= والمطارة — بفتح الميم — قال ياقوت : « يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار  
يطير ، أى البقعة التى يطار منها ، وهو اسم جبل » ويضاف إليه « ذو » وعامل : أى  
متحصن ، وفى الحديث « ليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل » أى ليتحصن  
أى يعتصم ويلتجئ إليه كما يتحصن الوعل إلى رأس الجبل . ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله  
« لا تزيد مخافتى على وعل » فإن الكلام فيه على تقدير مضاف : أى لا تزيد مخافتى على مخافة  
وعل ، ألا ترى أن مخافته لا تشبه بالوعل نفسه ، وإنما تشبه بمخافة الوعل ؟ وقد قالوا : إن  
الكلام على القلب ؛ فإن الأصل : لا تزيد مخافة الوعل المعتصم بالجبل على مخافتى ، فقلب ،  
قال الأصمى : « يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه ، فقلب »  
ا ه . وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ، والتوجيه الثانى : أن تكون « ما » فى قوله  
« ما تزيد مخافتى » زائدة ، وكأنه قال : حتى تزيد مخافتى ، والاستشهاد به لما أراد  
المؤلف منه لا يزول على أى الوجهين .

٢٣٥ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور ( ز ن ي ) ونسبه إلى الجعدى ، وأنشده  
الشريف المرتضى فى أماليه ( ص ٢١٦ ط الحلبي ) والعباسى فى معاهد التنصيص  
( ص ٨٦ بولاق ) من غير عزو ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أن الزناء  
فريضة الرجم » فإن هذه العبارة مقلوبة ، وأصلها « أن الرجم فريضة الزنا » وعلماء  
العربية يختلفون فى اقلب : أجأز هو أم غير جائز ، ولهم فيه ثلاثة أقوال : الأول أنه  
جائز مقبول مطلقا وممن ذهب هذا المذهب السكاكى ، والثانى أنه غير جائز ولا مقبول  
مطلقا ، وما وقع من ذلك فى شعر الشعراء فهو من أخطائهم أوله تأويل آخر كالتأويل  
الذى ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ( رقم ٢٣٤ ) والثالث : أنه إذا كان قد تضمن  
اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول ، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه ،  
ومن أمثلة اقلب قول الراجز وأنشده ابن منظور ( ح ل ا ) :

= إن سراجا لكریم مفخره تحلى به العين إذا ما تجهره  
 فقد أراد الرأز أن يقول « يحلى بالعين » فلم يستطع ، فقلب ، ومن ذلك قول  
 رؤبة بن العجاج وأشدّه الخطيب القزويني في الإيضاح ( ص ٧٨ بتحقيقنا ) والشريف  
 المرتضى في الأمالي ( ص ٢١٦ ) وسأني مع الشاهد ٢٣٦ قريبا :  
 ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه  
 فقد أراد أن يقول « كأن لون سمائه أرضه » فقلب ، ومثله قول القطامي ( الإيضاح  
 ٧٨ والمعاهد ٨٦ ) :

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياء  
 السمن - بكسر السين وفتح الميم - امتلاء الجسم بالشحم ، وطينت : طليت بالطين ،  
 والفدن - بالتحريك - القصر اللينف ، والسياء - بزنة الكتاب - الطين المخلوط بالتبين ،  
 وقد أراد أن يقول « كما طليت القصر بالسياء » فقلب ، ومثله قول حسان بن ثابت  
 يصف الحمر :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء  
 السبيئة : الحمر ، وبيت رأس : بلد بالشام ، ومزاجها : ما يخلط بها ، وقد أراد  
 أن يقول « يكون ما يمزج بها عسلا وماء - يجعل مزاجها اسم يكون وعسلا وماء خبرها »  
 فقلب ، ومثله قول عروة بن الورد ، وينسب للعباس مرداس السلمي :  
 فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق  
 فقد أراد أن يقول « فديته بنفسى ومالى » فقلب ، ومثله قول القطامي من قصيدته  
 التي منها البيت السابق :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا  
 أراد أن يقول « ولايك الوداع موقفا منك » فقلب ، وهو أشبه بيت حسان ،  
 ومثله قول الشاعر - وهو من أبيات سيدييه ( ٩٢/١ ) :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائر به باد إلى الشمس أجمع  
 أضاف مدخلا - وهو اسم انفعال من أدخل - إلى الظل ، ثم نصب « رأسه » به  
 على الاتساع والقلب ، وكان الوجه أن يقول : مدخل رأسه الظل ؛ لأن الرأس هو  
 الداخل في الظل ؛ ومثله قول الراعي يذكر ثورا :

وأما قول زهير :

\* أَتَوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ \* [٢٣٢]

فالرواية الصحيحة « مُدَّ حَجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ » ولئن سلمنا ما رويتموه « من حجج ومن دهر » فالتقدير فيه أيضاً : من مرَّ حَجَجٍ ومن مرَّ دَهْرٍ ، كما تقول : مرَّت عليه السنون ، ومرَّت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه

= فصبحته كلاب الغوث يؤسدها مستوضحون يرون العين كالأثر

الغوث : قبيلة من طيء ، ويؤسدها : يغريها ، ومستوضحون : فاعل يؤسدها ، وأراد « صيادون مستوضحون » فحذف الموصوف وأبقى الصفة ، والمعنى يغريها صيادون ينظرون هل يرون شيئاً ، وقوله « يرون العين كالأثر » هو المقلوب ، وأصله : يرون الأثر كالعين ، ومثل ذلك كله قول ابن مقبل ، وقد أنشده ابن منظور ( هـ ب ) :  
ولا تهيئ المومة أركبها إذا تجاوبت الأصداء بالسحر  
فقد أراد أن يقول « ولا أتهيب المومة أركبها » فقلب . وقد وقع القلب في شعر  
المحدثين ؛ فمن ذلك قول أبي تمام الطائي :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيدعواسل

البيت في وصف القلم ، واللعب : الرقيق ، وهو ماء انهم ، والأفاعي : الحيات ، والأرى - بفتح الهمزة وسكون الراء - مألزق من غسل النجل في جوف الخلية ، والجنى - بوزن الفتى - الغسل ، وإضافة الأرى إليه للتخصيص ؛ لأن الأرى يكون أيضاً مألزق بجوف القدر من الطيبخ ، واشتارته : أى استخرجته وقطفته ، وأيدعواسل : أى قاطفة للغسل ، وقد أراد أن يقول « لعابه لعاب الأفاعي » فقلب ، والبصريون يخرجونه على التقديم والتأخير ، ونظيره قول حسان بن ثابت :

قبيلة الأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وافها

أراد أن يقول : أكرمها الأم الأحياء ، ووافها أغدر الناس ، فقلب ، أو قدم وأخر ، ونظيرها البيت المشهور وقد ينسب إلى الفرزدق :

بنونا بنو أنبائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

فقد أراد أن يقول : بنو أنبائنا بنونا ، أى مثلهم ، فقلب ، أو قدم وأخر ، وقد أطلنا عليك في الاستشهاد لهذا الموضوع فعه ولا تنسه

كما بينا فى الآية ، وقيل : إِنَّ « مِنْ » ها هنا زائدة ، وهو قول أبى الحسن الأُخفش ؛ فإنه يجوز أن تُزَادَ فى الإِيجَاب ، كما يجوز أن تُزَادَ فى النفى ، ويحتج بقوله تعالى : ( يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ) أى يغفر لكم ذنوبكم ، وبقوله تعالى : ( قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ) أى يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ ، ويحتج أيضاً بقول الشاعر :

أَلَا حَىَّ نَدَمَانِي عَمِيرَ بْنَ عَامِرٍ

إِذَا مَا تَلَّافَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا [٢١٠]

أراد اليومَ أو غداً ، فكذلك ها هنا : التقدير فى قوله « مِنْ حِجَبٍ وَمِنْ دَهْرٍ » أى حِجَبًا وَدَهْرًا ، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

## ٥٥ - مسألة

[ واورُبَّ ، هل هى التى تعمل الجر ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن واورُبَّ تعمل فى النكرة الخفضَ بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واور رب لا تعمل ، وإنما العمل لربَّ مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رُبَّ ، فلما نابت عن رُبَّ وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو ها هنا : لما نابت عن رُبَّ عملت الخفض كما تعمل رُبَّ ، والذى يدل على

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ( ٢ / ٢٠٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ٢٨ بولاق ) وشرح المفصل لابن عيش ( ص ١١٠ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢ / ٣١٠ )

أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر  
يبتدئ بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

٢٣٦ — [ ١٦٦ ] \* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ \*

وكقول الآخر :

\* وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ \* [ ١٦٠ ]

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .  
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وإن  
العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل  
شيئاً ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ؛  
فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل  
رُبَّ مقدرة .

٢٣٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ \*

وهو من كلام رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور ( ع م ي ) وعزاه إليه ،  
وانظر ما ذكرناه في بحث القلب ( ص ٣٧٤ ) والأعماء : المجاهر ، واحداً عمى — بوزن  
فتى — ومعنى قوله « عامية أعماءه » أن مجاهره متناهية في العمى ، وهوباب من المبالغة  
مثل قولهم : ليل أليل ، وليل لائل ، ويوم أيوم ، وشعر شاعر ، كأنهم لم يجدوا ما يصفونه  
به إلا أن يشتقوا له وصفاً من لفظه ، وكأن رؤبة قد قل أعماءه عامية ، فقدم وأخر ، وهم  
قلما يأتون بهذا الضرب من المبالغة إلا على طريق الوصف كقولهم : شغل شاغل ، وليل  
لائل ، وما ذكرناه قريباً ، لكن رؤبة قد اضطر فقدم وأخر ، وقوله « كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ  
سَمَاؤُهُ » من المقالوب ، وأصله « كَأَنَّ لَوْنَ سَمَائِهِ أَرْضُهُ » وقد قدمنا كثيراً من أمثلة القلب  
مع شرح الشاهد ( رقم ٢٣٥ ) ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « وبلد » فإنه يريد  
« ورب بلد » وليست هذه الواو واو العطف . إذ لا معطوف عليه ، بحكم أن هذا البيت  
أول الأرجوزة .

والذى يدل على أنها واو العطف وأن رُبَّ مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « وَرُبَّ بلد » وسنبين ذلك مستوفى في الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار رب من غير عوضٍ منها ، وذلك نحو قوله :

٢٣٧ — رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي ظِلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ  
وقال الآخر :

٢٣٨ — مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

٢٣٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لجليل بن معمر العذري صاحب بثينة ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١١١٠ ) ورضى الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٤ / ١٩٩ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ١٨٤ ) وفي أوضح المسالك ( ٣١٦ ) والأشموني ( رقم ٥٧٩ ) وابن عقيل ( رقم ٢٢٠ ) والرسم — بفتح الراء وسكون السين — مابق لاصقاً بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والظلل — بفتح الطاء واللام جميعاً — مابق شاخصاً مرتفعاً من آثارها كالوتد ونحوه ، وقوله « من جلله » يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلال كذا » أى من أجله وبسببه ، والثانى أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلال كذا » أى من عظمه فى نفسى ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « رسم دار » فإن الرواية فيه بجر الرسم ، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظاً برب المحذوفة الباقى عملها ، قال ابن يعيش « أراد رب رسم دار ، ثم حذف ، لكثرة استعمالها » اهـ .

٢٣٨ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ١ / ٢٩٤ ) وقد غير المؤلف فى صدره تغييراً سنده عليه ، وقوله « أو خير » يريد أو خير منك ، والرذية : فيلة من قولهم « رذى البعير رذى — من مثال فرح يفرح » إذا هزل وأعيا حتى لا يستطيع براحا ولا ينبعث ، وهو رذى ، والأثنى رذية ، وقال أبو زيد : الرذية الناقاة الملوكة التى حسرهما السفر لاتقدر أن تلحق بالركاب ، وفى حديث الصدقة « فلا يعطى الرذية ولا الشرط اللثيمة » يخاطب الشاعر ناقتة ، يقول : قد تركت مثلك أو خيراً منك بعد أن أعملتها فى =



والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضمّر بعد بَلْ ، قال الشاعر :

٢٣٩ — \* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ \*

== السفر ، وأودعتها الطريق ؛ فكما مر عليها طائر قلبت عينها رهبة منه وخوفاً أن يقع عليها لئلا تاكل منها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « مثلك أو خير » حيث جر « مثلك » رب المحذوفة من غير أن يقيم الواو مقام رب ؛ فهذا يدل على أن الجر ليس بالواو ، إذ لو كان الجر بها لم تحذف ؛ لأن الأصل في حرف الجر ألا يعمل وهو محذوف لضعفه ، وإنما اغتفروا ذلك في رب لكثرة استعمالها ، هكذا زعم المؤلف ، وما ذكره من القاعدة صحيح ، ولكن الرواية في صدر هذا البيت « ومثلك رهي قد تركت » بنصب « مثلك » أو جره ، أما نصبه فعلى أن يكون مفعولاً مقديماً لقوله تركت ، وأما جره فعلى أن يكون مجروراً برب المحذوفة بعد الواو ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي في رواية : ومثلك بكرا قد طرقت وثيباً فألميتها عن ذي تمام محول

٢٣٩ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢٨١ ) ورضي الدين في شرح شافية الحاجب ( رقم ١٠١ ) وابن جني في سر صناعة الإعراب ( رقم ١٠٧ في ١ / ١٧٧ ) وفي الخصائص ( ١ / ٣٠٤ الدار ) وقد أنشده ابن منظور ( ح ج ف ) ونقل عن ابن برى أنه من أرجوزة لسؤر الذئب ، والتهاء : الصحراء يضل سالكها ، وجوزها — بفتح الجيم وسكون الواو — أى وسطها ، وإنما شبه الصحراء بظهر الترس لأنها غير ذات أعلام يهتدى بها السائر . وإنما ذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يهيبها وأنه توسطها ، وهذا الكلام كناية عن كونه قوياً جليداً جريئاً لا يهاب . وللنحاة في هذا البيت شاهدان ، أحدهما في قوله « بل جوزتياه » حيث جر « جوزتياه » رب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله « الحجفت » حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء ، قل ابن منظور « يريد رب جوزتياه ، ومن العرب من إذا سكنت على الهاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت ، وخبر الذرت » اهـ . وقال ابن يعيش « من العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكاه أبو الخطاب ، ومنه قولهم : وعليكم السلام والرحمت ، ومنه قوله :

\* بل جوزتياه كظهر الحجفت \* اهـ كلامه

وقد ذكر الصاغاني أن الدين يقفون على الهاء بالتاء هم طيء .

أراد بل ربَّ جَوَزٍ ، ولا يقول أحد إن بل تجر . وكذلك تضمير بعد الفاء  
قال الشاعر :

٢٤٠ — \* فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٌ \*  
وليست نائبةً عنها ، ولا عَوْضاً منها .

= ومثل هذا البيت فى الجر رب المذخوفة بعد بل قول رؤبة بن العجاج :

بل بلد ذى سعد وأصاب قطعت أخشاه بعسف جواب

٢٤٠ — هذا صدر بيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، والبيت مع بيت  
سابق عليه هكذا :

فإما تعرض سليم عى ونزعك الوشاة أولو النباط

فخور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرباط

والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفضل (ص ١١١١) والأثمنونى (رقم ٥٧٧)  
وسليم : مصغر سلمى تصغير الترخيم ، وقد حذف حرف النداء ، والخور - بضم الحاء -  
جمع حوراء وهى التى اشتد يياض عيناها واشتد مع ذلك سواد سوادها ، والعين - بكسر  
العين - جمع عينا ، وهى الواسعة العين ، ويروى « قد لهوت بهن حينا » والنواعم :  
جمع ناعمة ، وهى التى ترفل فى النعيم ، والمروط : جمع ريط ، وهو ضرب من الثياب ، والاستشهاد  
بالبيت فى قوله « فخور » حيث جر لفظ « حور » برب المذخوفة بعد الفاء ، ونظير ذلك  
فى هذا قول امرئ القيس - فى رواية - وهو من شواهد سيديويه ( ١ / ٢٩٤ ) :

فثلثك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول

قال سيديويه بعد إنشاده « أى رب مثلك ، ومن العرب من ينصبه على الفعل » اهـ ،  
أى يجعله مفعولا به تقدم على عامله - وهو طرقت - لكونه مما يتعدى إلى المفعول به  
ولم ينصب مفعولا ، فأما فى بيت الشاهد فلا يحىء ذلك ، ونظيره أيضاً قول ربيعة بن  
مقروم الضبي وهو من شعر الحماسة ومن شواهد الرضى ( انظر الخزانة ٤ / ٢٠١ ) :

فإن أهلك فدى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهايا

يريد فإن أهلك فرب ذى حنق - إلخ ، يعنى إن أهلك فإنى كثيرا ما تركت مغيظا  
محققا قد ألهمت قلبه وأشعلت نيران ضغنه بسبب ما جدلت وصرعت من ذوى قرباه مثلا .

والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف - التى هى الواو والفاء وبَلْ - ليست نائبة عن رُبٍّ ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : « ورب بلد » و « بل رب بلد » و « فربَّ حورٍ » ولو كانت [١٦٧] عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « وبالله لأفعلن » وتجمعها حرفُ قسمٍ ، وكذلك أيضاً التاء ، لما كانت عوضاً من الواو كما كانت الواو عوضاً من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال : « وتالله » وتجمعها حرفُ قسمٍ ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض ، فأما قوله تعالى ( وتالله لا كيدَنَّ أصنامكم ) فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسمٍ ؛ فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة كقوله :

\* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ \* » [٢٣٦]

فنعقول : هذه الواو واو عطف وإن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعمأوه قطعتة . يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعاراً بشهامته وشجاعته .

وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرفُ عطفٍ ؛ فينبغى أن لا تكون عاملةً ، فدلَّ على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رُبٍّ على ما بيننا ، والله أعلم .

## ٥٦ - مسألة

[القول في إعراب الاسم الواقع بعد « مذ » و « منذ »] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « مذ » ، و « منذ » إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقدير فعل محذوف . وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جَارَيْنِ فيكون ما بعدهما مجروراً بهما .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم بعدها يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من « مِنْ » و « إِذْ » فتغيرا عن حالهما في أفراد [١٦٨] كل واحد منهما ، لحذفت الهمزة ووصلت « مِنْ » بالذال وضمت الميم ؛ للفرق بين حالة الأفراد والتركيب . والذي يدل على أن الأصل فيهما من وإذ أن <sup>(٢)</sup> من العرب من يقول في مُنْذ : « مِنْذُ » بكسر الميم ؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ ، وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإذ كان الرفع بعدها بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ ؛ والتقدير : ما رأيته مذ مَضَى يوماً ، ومنذ مضى ليلتان ، فأما إذا كان الاسم بعدها مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجود من مذ ؛ لظهور نون مِنْ فيها تغليظاً لمن ، والرفع بمنذ أجود لحذف نون من منها تغليظاً لإذ ، والذي يدل على أن

(١) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢ / ١٩٨ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢١ وما بعدها) ومعنى الليب لابن هشام (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢ / ١١٠ وما بعدها) وشرح ابن يعيش <sup>٣</sup> على المفصل (ص ٥٤٥) .

(٢) في ر « وإذ أنه من العرب - إلخ » .

أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره « مُنْذٌ » وفي تكسيره « أَمْنَادٌ » فتعود النون المحذوفة ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها كما تقول في تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به .

وأما القراء فاحتج بأن قال : إنما قلت إن الأسم يرتفع بعدها بتقدير مبتدأ محذوف ، وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من من وذو التي بمعنى الذى ، وهى لغة مشهورة ، قال قَوَالُ الطائى :

٢٤١ — قُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلَمْ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ  
أراد : الذى جاء ، وقال فيها أيضاً :

٢٤٢ — أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ دُوِحِثْتَ تَبْتَنِي سَتَلْتَمَاكَ بِيضٌ لِلشُّفُوسِ قَوَابِضُ

٢٤١ — هذا البيت أول ثلاثة أبيات لقوال الطائى — وهو شاعر إسلامى من شعراء الدولة الاموية فى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية — يقولها فى ساع جاءهم يطلب إيل الزكاة ، وقد أثر أبو تمام فى ديوان الحماسة ثلاثة الأبيات أولها هذا البيت ، وثالثها البيت الذى يليه فى شواهد المؤلف ( انظر ص ٦٤٠ من شرح المرزوق ) وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين فى باب الموصولات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزاة ( ٢ / ٢٦٥ و ٥١٤ ) والأشمونى ( رقم ٩٩ ) والساعى : هو الذى يلى جمع الزكاة من أربابها ، وهلم : اسم فعل أمر معناه أقبل وتعال ، والمشرقى : السيف ، منسوب إلى المشارف وهى قرى كانت السيوف تصنع بها ، والفرائض : جمع فريضة ، وهى ما يؤخذ من السائمة فى الزكاة ، والشاعر يهكم بالساعى الذى جاءهم يطلب الذى عليهم أدأؤه من زكاة أموالهم ، وكان قومه امتنعوا عن أداء حق الله فى أموالهم . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « دُوِحِثَ » فإن « ذو » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفة للمرء أى : قولاً لهذا المرء الذى جاء يطلب زكاة أموالنا تعال — إلخ ، والذين يستعملون « ذو » بمعنى الذى هم طي .

٢٤٢ — وهذا البيت أيضاً من كلمة قوال الطائى التى منها البيت السابق ، كما أشرنا إلى ذلك فى شرحه ، وببيض : جمع أبيض ، وهو السيف ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « دُوِحِثَ » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفة للمال ، ومن هنا تعلم أن الطائيين يستعملون « ذو » فى العقلاء كما فى البيت السابق ، وفى غير العقلاء كما فى هذا البيت .

أراد : الذى جئت تبتغى . وقال ملحّة الجرمي :  
 ٢٤٣ — يَغَادِرُ مُحَضَّ الْمَاءِ ذُوهُوَ مُحَضَّهُ عَلَى إِثَرِهِ إِنْ كَانَ الْمَاءُ مِنْ مُحَضِّ  
 رُوَى الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ مِنَ الْبَلَى  
 مِنْ الْعَرَفَجِ النَّجْدِيِّ ذُو بَادَ وَالْمَحْضِ  
 أراد : الذى هو محضه ، والذى باد . وقال سنان بن الفحل :  
 ٢٤٤ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَاهَ أَبِي وَجَدَى وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

٢٤٣ — هذان البيتان من كلام ملحّة الجرمي ، وملحّة يضبط في بعض الأمهات بضم الميم ، وفي بعضها بكسر الميم ، وجرم - بفتح الجيم وسكون الراء - من طيء ، والبيتان المستشهد بهما هنا هما السادس والسابع من كلمة عدتها ثمانية أبيات أثرها أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح الرزوقي ص ١٨٠٦ ) والمحض - بالفتح - أصله اللبن الخالص بلا رغوّة ، ويستعمل في الحسب وغيره ، وقوله « إِنْ كَانَ الْمَاءُ مِنْ مُحَضِّ » لأن ماء المطر من جنس واحد ، وقوله « يَرُودُ الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ » يريد بالباليات ما أشرف على اليبس من عروق الشجر ، ويرويه : أى يعيدها غضة مرتوية ، ورواية الرزوقي « يَرُودُ الْعُرُوقَ الْهَامِدَاتِ » ومحل الاستشهاد في البيت الأول من هذين البيتين قوله « ذُوهُوَ مُحَضَّهُ » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة بعده من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ، وذو صفة للماء ، والماء في « محضه » تعود إلى السحاب يعنى يترك هذا السحاب محض الماء الذى هو - أى الماء - محضه : أى خالصة السحاب وصفاته . ومحل الاستشهاد في البيت الثانى قوله « ذُو بَادَ » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذى أيضا ، وقد وقع صفة للعرفج النجدى .

٢٤٤ — هذا البيت لسنان بن الفحل الطائى ، من أبيات أوردها أبو تمام أيضا في ديوان الحماسة ( انظر شرح الرزوقي ص ٥٩٠ ) وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٦٤ ) ورضى الدين في باب الوصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة ( ٥١١/٢ ) والأشموني ( رقم ١٠١ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥١ ) وفي شرح قطر الندى ( رقم ٣١ ) و « ذو حفرت » يريد التى حفرتها ، و « ذو طويت » أى التى طويتها ، وطى البئر : بناؤها بالحجارة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « ذو حفرت وذو طويت » فإن « ذو » في هاتين =

أراد : الذى حفرت والذى طويت ؛ فلما رُكِبَتْ حُذِفَت الواو من « ذو » اجتزاء بالضمّة عنها ؛ لأنهم يجتزئون بالضمّة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف ، قال الشاعر :

٢٤٥ — [١٦٩] فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ  
إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلْمًا بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ الشُّفَاةُ هُمْ الْأَسَاةُ

= العبارتين اسم موصول بمعنى التى ، ويستدل بهاتين العبارتين على ثلاثة أشياء ؛ الأول أن « ذو » تأتى اسما موصولا ، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر ، لأن البر مؤنثة ، والثالث أنها تستعمل فى غير العاقل كما استعملت فى العاقل فى الشاهد ٢٤١ .

٢٤٥ — هذا الشاهد من شواهد رضى الدين فى باب المضر من شرح الكافية وقد شرحه البغدادى فى الحزانة ( ٣٨٥/٢ ) ونص على أن الفراء أنشد البيت الأول فى تفسيره ، ثم قال بعد كلام طويل « ولم يعزهما الفراء فمن بعده إلى أحد » وهو من شواهد جار الله فى الكشف ( ٦١/٢ بولاق ) فى أول تفسير سورة المؤمنين ، والأطباء جمع طبيب ، وهو الذى يعالج الأسقام ، وقال الشاعر :

يقولون : لىلى بالعراق مريضة ، فياليتنى كنت الطبيب الداويا

وأصله « الأطباء » كما ورد فى الشطر الثانى فقصره الشاعر ، و « الشفاة » جمع شاف ، ويروى « وكان مع الأطباء الأساة » وهو جمع آس . من قولك « أسا الجرح بأسوه » إذا عالج له ليبراً ، ويروى « وكان مع الأطباء السقاة » جمع ساق من « سقاه الدواء يسقيه » وجواب لو هو قوله « إذا ما أذهبوا — إلخ » ومحل الاستشهاد ههنا قوله « كان حولى » فإن أصل هذه العبارة « كانوا حولى » بواو الجماعة التى تعود إلى الأطباء ، فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضمّة للدلالة عليها ، وقد قرئ فى قوله تعالى ( قد أفلح المؤمنون ) بضم الحاء — وهى قراءة طلحة بن مصرف — فخرجها الزمخشري على أن الأصل « قد أفلحوا المؤمنون » فحذف الواو لدلالة الضمة عليها ، بدليل أن طلحة نفسه قرأ ( قد أفلحوا المؤمنون ) بالواو ، وقرئ ( تماماً على الذى أحسن ) برفع أحسن ، وخرجها قوم على أن الأصل ( على الذى أحسنوا ) فحذف الواو واكتفى بضم النون للدلالة عليها ، وعلى هذه القراءة وهذا التخريج يكون « الذى » مستعملاً فى الجمع نظير قول الآخر :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد =  
( ٢٥ — الإنصاف ١ )

أراد « كانوا » فحذف الواو اجتزاء بالضممة . وقال الشاعر :  
٢٤٦ — إذا ما شاءَ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ صِرَارًا

= واستبعد ذلك ابن هشام في المغني ، ورجح تخريج الجمهور ، وحاصله أن « أحسن » أفعل تفضيل وليس فعلا ماضيا ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : تماما على الذي هو أحسن ، وقرى ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) برفع « يتم » وخرجها قوم على أن الأصل « يتموا الرضاعة » فحذفت الواو اجتزاء بالضممة عنها ، وخرجها قوم على أن « أن » المصدرية في « أن يتم » مهملة غير عاملة النصب حملا على « ما » المصدرية أختها نظير قول الشاعر :

أن قرآن على أسماء ويحكما منى السلام ، وألا تشعرأ أحدا

وقد اختلفت عبارة القوم في حذف حرف المد والاجتزاء بالحركة عنه للدلالة عليه : أهو ضرورة من ضرورات الشعر أم هو لغة لبعض العرب ؟ فظاهر كلام سيويه أن ذلك ضرورة ؛ فإنه ذكر ذلك واستشهد له في « باب ما يحتمل الشعر » وصدر هذا الباب بقوله ( ٨/١ ) « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام : من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا » اهـ . وظاهر كلام الفراء أن ذلك لغة لبعض العرب ، قال « وقد تسقط العرب الواو وهي واو جمع اكتفاء بالضمه قبلها ، فقالوا في ضربوا : قد ضرب ، وفي قالوا : قد قال ، وهي في هوازن وعليها قيس » اهـ ، وانظر ما أشرنا إليه بعد شرح الشاهد ١٧ في المسألة الثانية .

٢٤٦ — هذا البيت مما استشهد به الفراء في تفسيره ، وتقول : ألا فلان يألو — بوزن سما يسمو — ألوا بوزن ضرب وألوا بوزن سمو ؛ إذا قصر وأبطأ فيما يريد ، يعني أن هؤلاء الناس يضرون من أرادوا ضره متى شاءوا ، والناس لا يقصرون ولا يتمهلون عن إيصال الضر إليهم ، ومحل الاستشهاد قوله « إذا ما شاء » فإن أصل هذه العبارة « إذا ما شاءوا » فحذف الواو ، واكتفى بضم الهمزة التي قبلها للدلالة عليها ، وحكى اللحياني عن الكسائي أن العرب تقول : أقبل يضربه لا يأل — بضم اللام — يريدون لا يألو ، فإكتفوا بالضممة عن الواو ، وحكى سيويه أنهم يقولون : لا أدر — بكسر الراء — يريدون لا أدرى ، فإكتفوا بالكسرة عن الياء .



أراد « شاءوا » ، وقال الآخر :

٢٤٧ وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

أراد « الغوانى » ، وقال الآخر :

٢٤٨ — كَفَّاكَ كَفًّا لَا تَلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ

٢٤٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون ، وهو من شواهد سيويه ( ١٠/١ ) والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، أو هى التى استغنت بزوجه عفة وتصونها وحصانة ، أو هى التى غنيت بمكانها : أى أقامت فيه ولم تفارقه ، وقوله « متى يشأ » قد حذف منه المفعول ، وأصل الكلام : متى يشأ صرمن ، ويصرمنه يبتتن حبال مودته ويقطعنها . يصف النساء بالعدو وقلة الوفاء والصبر ، يقول : من كان مشغولاً بهن مواصلاً لهن إذا تعرض لصرمن سارعن إلى ذلك لتغير أخلاقهن وقلة وفأهن ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الغوان » فقد أراد أن يقول « الغوانى » فحذف الياء ضرورة ، واكتفى بالكسرة دليلاً عليها .

ومثل هذا البيت قول خفاف بن ندبة السلمى ، وهو من شواهد سيويه ( ٩/١ ) :  
كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثتين عصف الإعد  
فإنه أراد « كنواحى ريش حمامة » فحذف الياء اجتزاءً بالكسرة التى قبلها ؛ لأنها تدل عليها ، ومثله قول الآخر ، وهو أيضاً من شواهد سيويه ( ٩/١ ) :

فطرت بمنصلى فى يعملات دواى الأيدى يخبطن السريحاً  
فقد أراد أن يقول « دواى الأيدى » فحذف الياء مجتزئاً بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها .

٢٤٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( لى ق ) ولم يعزه ، وتقول : فلان ما يلىق بكفه درهم — من مثال باع يبيع — أى ما يحتبس وما يلىق فى كفه ، وتقول فلان ما يلىق درهماً — من مثال أنال يذبل — أى ما يحتبس وما يلىق درهماً أيضاً ، وقال الشاعر :  
تقول — إذا استهلك ما لا للذة — فكيف : هل شئ بكفك لائق؟  
يصف صاحب الشاهد رجلاً بأنه جواد كريم وأنه شجاع فأنك ، ونظيره قول الآخر :  
يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه =

أراد «تعطى» ، وقال الآخر :

٢٤٩ — لَيْسَ تَخْفَى بِسَارَتِي قَدَرَ يَوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِ شِيْمَتِي إِعْسَارِي

أراد «يُخْفِي» ، وقال الآخر :

٢٥٠ — لَا صَلَحَ بَنِي فَاعْلَمُوهُ — وَلَا بَيْنَكُمْ ، مَا حَلَّتْ عَاتِقِي

سِنِّي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

= ومحل الاستشهاد في البيت قوله « تعطى » فإنه أراد تعطى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، خذف الياء مجتزئاً بالكسرة التي قبلها دالة عليها .

٢٤٩ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ي س ر ) ولم يعزه ، واليسارة — ومثله اليسار — الغنى ، وقد أيسر الرجل يوسر : أى استغنى ، وقد صارت الياء فى المضارع واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « يخفى » فإنه أراد أن يقول يخفى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، خذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها للدلالة عليها .

٢٥٠ — أنشد الجوهري — وتبعه ابن منظور — هذين البيتين ( ق م ر ) ثانى وثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها لأبى عامر ، جد العباس بن مرداس السلمى ، والبيت الأول قوله :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراق

وأنشدهما ابن منظور ( ودى ) عن ابن سيده ، ونسبهما لأبى الرئيس التغلبى ، وأنشد ابن جنى ثانيهما فى الخصائص ( ٢ / ٢٩٢ ) من غير عزو ، قال ابن برى : سبب هذا الشعر أن الملك النعمان بن النذر بعث جيشاً إلى بنى سليم لشيء كان وجد عليهم من أجله ، وكان مقدم الجيش عمرو بن فرتنا ، فمر الجيش على غطفان ، فاستجاشوهم على بنى سليم ، فهزمت بنو سليم جيش النعمان وأسروا عمرو بن فرتنا ، فأرسلت غطفان إلى بنى سليم وقالوا : ننشدكم بالرحم الذى بيننا إلاما أطلقتم عمرو بن فرتنا ، فقال أبو عامر هذه الأبيات ، يقول : لا نسب بيننا وبينكم ، ولا خلة — أى ولا صداقة — بعد ما أعنتم جيش النعمان ولم تراعوا حرمة النسب الذى بيننا وبينكم ، وقد تفاقم الأمر بيننا فلا يرجى صلاحه فهو كاللقلق الواسع فى الثوب يتعب من يروم رتقه ، والقمر — بضم القاف وسكون الميم — جمع قرية ، ومثاله روم ورومى وزنج وزنجى ، والقمر : ضرب من الحمام ، وقرقر = :

أراد «الوادى»، وقال الآخر وهو كعب بن مالك الأنصارى :  
 ٢٥١ — مَابَالُ هَمْ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِي بِالْوَادِ مِنْ هِنْدَ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا ؟  
 أراد «بالوادى»، وقال أيضاً :

٢٥٢ — وَلَكِنْ بِيَدِ رَسَائِلُ عَنْ بِلَانِنَا عَلَى النَّادِ ، وَالْأَنْبَاءُ بِالْفَيْبِ تَبْلُغُ

== صوت، والشاهق : أراد الجبل العالى ، ومحل الاستشهاد باليتين ههنا قوله «قمر الواد» فإنه أراد الوادى لحذف الياء اجتزاء بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها . وفى قوله « اتسع الحرق على الراتق » شاهد آخر للنحاة ، حيث قطع همزة الوصل فى قوله « اتسع » ضرورة ، وحسن ذلك كون هذه الكلمة فى أول النصف الثانى من البيت ؛ لأنه بمنزلة ما يبتدأ به ، قال ابن سيده فى التعليل لحذف الياء من «الواد» مانصه : «حذف لأن الحرف لما ضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه ولم يقدر أن يتحمل بنفسه دعا إلى اختراجه وحذفه» اهـ . وهذا كلام ابن جنى فى الخصائص ( ٢ / ٢٩٢ ) وبلى كلام ابن جنى أصرح وأنصع ، وذلك قوله « وإذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو إلى اختراجه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى وأجبنى ، وذلك نحو قول الله تعالى ( والليل إذا يسر ) وقوله ( ذلك ما كنا نبغ ) وقوله ( الكبير المتعال ) وقوله :

\* وما قرقر قمر الواد بالشاهق \* « اهـ

٢٥١ — مابال هم : أى ما شأنه وما حاله ، وعميد : فادح موجع ، وأصله قولهم « عمده المرض يعمده » من مثال ضربه يضربه — إذا فدحه ، ودخل أعرابى على بعض العرب وهو مريض فقال له : كيف تجدك ؟ فقال : أما الذى يعمدنى فحصر وأسر ، يريد أما الذى يفدحنى ويشدد على ويضيقنى ، ويطرقنى : أى ينزل بى ليلا ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « بالواد » فإنه يريد بالوادى ، لحذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها ، على نحو ما ذكرناه فى البيت قبله .

٢٥٢ — بدر : أراد الموضع الذى كانت فيه الغزوة المشهورة التى نصر الله فيها رسوله وأخزى الشرك وأهله ، والبلاء — بفتح الباء — الجهد والصلابة ، وأصله الاختبار والتجربة والامتحان ، تقول : بلاء يبلوه ، إذا جربه واختبره ليعرف مقدار ما عنده ، والناد ، هنا : القوم ، وأصله المكان الذى يجتمعون فيه ، والأنباء : الأخبار ، واحدها نبأ — بفتح النون والباء جميعا — ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « على الناد » فإنه يريد على النادى ، لحذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها ، على نحو ما ذكرناه من قبل

أراد «على النادى» ، وقال الآخر :

٢٥٣— وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِداَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضٍ

أراد «أدرى» ، وقال الآخر :

٢٥٤— فَلَسْتُ بِمَذْرِكٍ مَافَاتٍ مِنِّي بِلَهْفٍ ، وَلَا بِلَيْتٍ ، وَلَا لَوَائِي

٢٥٣ — هذا البيت من كلام أبى خراش الهذلى ، يقوله فى أخيه عروة ، من أبيات رواها أبو تمام فى الحماسة ( انظر شرح الرزوقى ٧٨٢ ) ويقوت فى معجم البلدان ( قوسى ) وقوله « ألقى عليه رداه » كان من عادة العرب أن الرجل يمر بالقتيل فيلقى عليه ثوبه يستره به ، وفى مثل ذلك يقول متمم بن نويرة يرثى أخاه مالكا :

لقد كفن المنهال تحت رداءه فنى غير مبطان العشية أروعا

وقد حكى أن مجتازا اجتاز بعروة فرآه بآدى العورة مصروعا ، فألقى رداه عليه ، ويحكى أن خراشا ابن الشاعر الذى يكفى به وقع أسيرا ، وأنه نزل بأسره ضيف ، فنظر ذلك الضيف إلى خراش - وكان ملقى وراء البيت - فسأله عن حاله ونسبه ، فشرح قصته وانتسب ، فقطع إسماره وخلاه ، فلما رجع رب البيت قال : أسيرى أسيرى ، وأراد السعى فى أثره ، فوتر الضيف قومه وحلف أنه إن تبعه رماه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا أدر » فإنه يريد ولا أدرى ؛ لأن الفعل غير مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسرة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، وقد روى البيت فى الحماسة ومعجم البلدان وخصائص ابن جنى ( ٧١/١ ) « ولم أدر » وعلى هذه الرواية يكون الفعل مجزوما بحذف الياء ، ولا شاهد فيه لما أوراده المؤلف .

٢٥٤ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور ( ل ه ف ) ولم يعزه ، وأنشده البغدادى أثناء شرح الشاهد الثالث عشر ( ٦٣/١ ) وهو من شواهد الأشمونى ( رقم ٦٧٦ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم ٤٤١ ) وقوله « بلهف » أى بقولى : يالهفا ، وقوله « بلت » أى بقولى : ياليتنى ، وقوله « ولا لوانى » أى بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله « بلهف » فإن أصل الكلام : بقولى يالهفا ، على أن اللفظ مضاف إلى ياء التكلم ثم قلبت الكسرة التى قبل ياء التكلم فتحة وقلب الياء ألفا ، ثم حذف هذه الالف المنقلبة عن ياء التكلم مجتزئا بالفتحة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقة

أراد « بِلَهْمَفَا » فحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها ، فكذلك ها هنا : حذف الواو من « ذو » اجتزاء بالضممة عنها ، وصِيْرَ كَلِمَةً واحدة ، وإذا كانا مركبتين من مِْن وذو [١٧٠] التي بمعنى الذي ؛ فالذي اسمٌ موصولٌ يفتقر إلى صلة وعائد ، والصلة لا تخلو : إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ، فإذا قلت : « مارأيتَه مذ يومان » أو « منذ ليلتان » فالتقدير فيه : مارأيتَه من الذي هو يومان ، فحذف « هو » الذي هو المبتدأ ، وبقي الخبر الذي هو يومان ، وحذفُ المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك : « الذي أخوك زيد » أى : الذي هو أخوك زيد ، والذي يدل على جوازه قولهم : « ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئاً » أى : ما أنا بالذى أنا<sup>(١)</sup> قائلٌ لك شيئاً ، وهذا كثير فى كلامهم ، فأما إذا كان الاسم بعدها مخفوضاً فهو مخفوض بمن ؛ ولهذا إذا ظهرت النون فى منذ كان الاختيار الخفض ، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع مابعدهما لأنه خبر عنهما ، وذلك لأن مذ ومنذ معناهما الأمد ، ألا ترى أن التقدير فى قولك : « مارأيتَه مذ يومان ، ومنذ ليلتان » أى : أمدُ انقطاع الرؤية يومان ، وأمدُ انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد فى موضع رفع بالابتداء ؛ فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنها مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدها خبراً عنهما ، وإنما بنينا لتضمنهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مارأيتَه مذ يومان ، ومنذ ليلتان » كان معناه : مارأيتَه من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل فى البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ؛ لأن من كلامهم أن يُتَبِعُوا الضم الضم ، كما قالوا : « رُدُّ يَا فَتَى » ،

(١) لو جعل تقديره « ما أنا بالذى هو قائلٌ لك شيئاً » لكان أحسن ، والمثال يروى فى كتب النحاة « ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءاً » وانظر ص ٢٩٣ آتية

والشواهد على ذلك كثيرة جداً ، وقد ذكرنا ذلك في مواضعه ؛ فلا يفتقر إلى ذكره ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنيهما مركبتان من من وإذ » قلنا : لا نسلم ، وأى دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل ! .

وقولهم : « إن من العرب من يقول في منذُ منذُ بكسر الميم » قلنا : أولا هذه لغية شاذة نادرة لا يرجع عليها ؛ وليس فيها حجة على أنها مركبة من من وإذ ، وإنما هي لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على [١٧١] أنها مركبة من من وإذ فكلّا ! .

وقولهم : « إن الرفع بعدها يكون بتقدير فعل ، والتقدير فيه : مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان ، اعتباراً بإذ ، والخفض يكون بعدها اعتباراً بمن » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفرداً ، وحدث حكم آخر ، كما قلنا في « لولا ، ولوما ، وإلا » وما أشبه ذلك ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في مسألة الاستثناء .

وهذا هو الجواب عن قول الفراء « إنيهما مركبتان من من وذو التي بمعنى الذى » والذى يبطل ما ذهب إليه الفراء أن « ذو » التى بمعنى الذى إنما تستعملها طيء خاصة ، و « منذ يومان » بالرفع مستعمل فى لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع من - على زعمكم - دون سائر المواضع ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه ؟ .

وقولهم : إن التقدير فيه من الذى هو يومان فحذف المبتدأ الذى هو هو ، كقولهم : الذى أخوك زيد ، أى الذى هو أخوك » قلنا : وهذا أيضاً لا يستقيم ؛

لأن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو « الذي أخوك زيد »  
 أى : الذى هو أخوك ، وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام ؛ كقولهم :  
 « الذى رَاغِبٌ فِىكَ زَيْدٌ ، وما أنا بالذى قائلٌ لك شيئاً »<sup>(١)</sup> ، وما أشبه ذلك ،  
 على أن من النحويين من يجعل الحذف فى هذا النحو أيضاً شاذاً لا يقاس عليه ،  
 وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عَدَمِهِ أولى ؛ فدل على فساد  
 ما ذهب إليه ، والله أعلم .

## ٥٧ — مسألة

[ هل يعمل حرف القسم محذوقاً بغير عوض ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الحذف فى القسم بإضمار حرف الحذف من  
 غير عوض .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو  
 قولك للرجل : « اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا » أو هاء التنبيه نحو « ها الله » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم  
 يُلقون الواو من القسم ويخفضون بها ؛ قال الفراء : سمعناهم يقولون : « اللَّهُ [١٧٢]  
 لتَفْعَلَنَّ » فيقول الحبيب : « اللَّهُ لأَفْعَلَنَّ » بألف واحدة مقصورة فى الثانية ؛  
 فيخفض بتقدير حرف الحذف وإن كان محذوقاً ، وقد جاء فى كلامهم إعمال حرف  
 الحذف مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول :  
 « مررت برجل صالحٍ إلاَّ صالحٍ فطالحٍ » أى إلا أكن مررت برجل صالح ؛ فقد

(١) المثال الذى يذكره النحاة « ما أنا بالذى قائل لك سوءا » فلعل ما هنا مصحف  
 عنه ، وقد تكرر هذا المثال فى كلام المؤلف ، وانظر ص ٣٩١ السابقة .

مررت بطلح ، وروى عن رؤية بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول « خَيْرَ عافاك الله » أى بخير . قال الشاعر :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ [٢٣٨]

فخفف « رَسَمَ » بإضمار حرف الخفض ، وقال الآخر :

٢٥٥ — لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

فخفف « لاهِ » بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابنُ عمِّكَ ، وقال الآخر :

٢٥٥ — هذا البيت من قصيدة طويلة لندى الأصبع العدواني ، واسمه الحارث بن

محراث ، يعاتب فيها ابن عم له ، وقد روى هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه

( ٢٥٩/١ بولاق ) والفضل الضبي ( المفضلية ٣١ ) والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٥٥٧ )

وابن جني في الخصائص ( ٢٨٨/٢ ) ورضي الدين في باب الظروف وباب حروف الجر من

شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزاة ( ٢٤٣/٤ و ٢٢٢/٢ ) وشواهد ابن هشام

في مغنى اللبيب ( رقم ٢٣٧ ) وابن عقيل ( رقم ٤٠٨ ) وابن يعيش في شرح الفصل

( ص ١١١١ و ١٣٠٠ ) ومعنى « أفضلت » زدت في المنزلة ، والديان : الذى يملك الأمر

ويتصرف فيه على مشيئته ، وتخزونى : تذلى وتقهرنى ، ومحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت

قوله « لاه ابن عمك » واعلم أولا أن العرب تقول : لله أنت ، والله درك ، والله ابن عمك

بثلاث لامات أولهما لام الجر وثانيها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة

مأخوذ من لى ه أو عين الكلمة على أن اللفظ الكريم مأخوذ من أ ل ه ، هذا

هو الأصل في الاستعمال العربى ، وربما قالوا « لاه أبوك » و « لاه ابن عمك » بلام

واحدة فيحذفون لامين ، وقد اختلف النحاة في اللام الباقية ، فذهب سيدييه إلى أن

الباقية هى اللام التى من أصل الكلمة والمحذوف لام الجر ولام التعريف ، وهذا هو

الذى أراده المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الباقى هو لام الجر ، وقد حذف

لام التعريف واللام التى من أصل الكلمة ، وقد فصلنا مقالة الشيخين واستدلنا للمذهبين

وبينا أرجحها فى شرحنا على شرح الأشموني ( ٢٨٦/٣ ) فانظره ، وانظر المراجع التى

أشرنا إليها فى تخريج هذا الشاهد هنا .



أَجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَيْ رَامَةً وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبٌ<sup>(١)</sup> [١١٦]  
وَلَا مُصْعِدٍ فِي الْمُصْعِدِينَ لَمَنْعِجٍ وَلَا هَاطِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبٍ

نخفض على تقدير الباء ، كأنه قال « بمصعد »<sup>(٢)</sup> ، وقال الآخر :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [١١٥]  
وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مَسَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابَهَا [١١٧]  
نخفض « ناعب » بإضمار حرف الخفض ، وقال الفرزدق أيضاً :

٢٥٦ — وَمَا زُرْتُ سَأَلْنِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً  
إِلَيَّ ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ  
نخفض « دين » بإضمار حرف الخفض .

(١) في هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر

(٢) الأولى أن يقول « كأنه قل برأى رامة » وهذا هو جر المعطوف على خبر ليس

النصوب بتوهم أنه قد دخلت الباء الزائدة على الخبر

٢٥٦ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها المطلب بن عبد الله الخزومي ،

وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٤٠١ ) أنشده في باب تعدى الفعل وفي باب حروف

الجر ، وأنشده شيخ النحاة سيبويه ( ٤١٨/١ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٧٨٧ )

وقوله « أن تكون حبيبة » المصدر المنسبك من أن المصدرية وما بعدها مفعول لأجله ،

فأصله مجرور باللام الدالة على التعليل ، وأصل الكلام : لأن تكون حبيبة ، ثم حذفت

اللام لأن حرف الجر يكثر حذفه قبل أن المصدرية وأن المؤكدة ، وقد اختلف العلماء في

المصدر المنسبك بعد حذف حرف الجر : أهو مجرور بذلك الحرف المحذوف ، أم أنه

انتصب على التوسع بعد حذف حرف الجر ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر مجرور

بذلك الحرف المحذوف فيجعلون العطف عليه بالجر تبعاً لحال الذي هو عليه حقيقة ،

وأما الذين يذهبون إلى أن المصدر بعد حذف حرف الجر صار منصوباً فيجعلون العطف

عليه بالجر على أحد وجهين : الأول أنه معطوف على محل المصدر الذي كان له قبل =

والذى يدل على ذلك أنكم تُعمِلُون رُبَّ مع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ؛ فدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد ها هنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويُخَرَّجُ على هذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام [١٧٣] وها التنبيه نحو « آله ما فعلَ ، وها الله ما فعلتُ » لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضاً عن حرف القسم ؛ والذى يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ؛ فلا يقال « أ والله » ولا « ها والله » لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوذ ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يجوز أن يقال : « بوالله لأفعلن » ؟ فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم « الله لأفعلن » فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله ، كما جاز دخول

حذف حرف الجر ، والثاني أنه معطوف على التوهم ، وكأن الشاعر بعد أن قال « أن تكون حبيبة » قد توهم أنه أدخل حرف الجر لانه كثيراً ما يتكلم به ، فأتى بالمعطوف معجوراً ، قال ابن هشام في المغنى ( ص ٥٢٦ بتحقيقنا ) : « وقوله :

\* وما زرت ليلي أن تكون حبيبة \* البيت

رووه بخفض دين عطفاً على محل أن تكون ؛ إذ أصله لأن تكون ، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام ، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات » اهـ . وقال سيويه بعد إنشاد البيت « جره لانه صار كأنه قال : لأن تكون » اهـ . وقال الأعم : « الشاهد فيه حمل دين على معنى لأن تكون ، وجره » اهـ .

حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ؛ فكذلك ها هنا : جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل . يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لا يكون في غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى : ( وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ) وإن كان لا يجوز دخول التاء في غيره ، كما لا يجوز إدخال التاء في « أَسْنَتُوا » إلا في خلاف الخِصْبِ ، ولا يقال « تالرحمن » <sup>(١)</sup> ولا « تالرحيم » وكما أن ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله « تَرَبَّى » لا يدل على جوازه لشذوذه وقلته ؛ فكذلك قولهم « الله لأفعلن » لا يدل على جوازه في غيره ، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص « لَاتَ » بحين ، و « لَدُنْ » بغُدُوَّة ، و « جاءت » بحاجتك في قولهم « ما جاءت حاجتك » فإن لات لاتعمل إلا في الحين ، ولدن لاتنصب إلا غُدُوَّة ، وجاءت لاتنصب إلا حاجتك ، كأنهم قالوا : ما صارت حاجتك ، أو كانت حاجتك ، وأدخلوا التاء على ما <sup>(٢)</sup> إذ كان ما هو الحاجة كما قال بعضهم « مَنْ كانت أُمُّكَ » فنصب الأم وأنتَ مَنْ حيث أوقعها على مؤنث ؛ ولأن هذا الاسم علم فجاز أن يختص بما لا يكون في غيره ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيراً ما يُعَدَّل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا « مَوْهَبٌ ، وَمَوْزِقٌ » ففتحوا العين وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا : « حَيَوَةٌ » بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا « مَزِيدٌ ، وَمَكْوَرَةٌ »

(١) من النجاة من جوز دخول التاء على « رب » مضافاً للكعبة أو إلى ياء المتكلم فيقال « رب الكعبة » ويقال « تربى لأفعلن » ومنهم من حكى دخولها على « الرحمن » فيقال « تالرحمن » ومنهم من حكى دخولها على « حياتك » فيقال « تحياتك » وكل ذلك قليل أو نادر .

(٢) المراد أنهم أثبوا الفعل المسند إلى ضمير عائد إلى ما ، مراعاة لمعنى ما ، وذلك أنهم قالوا « جاءت » بناءً التأنيت ؛ لأن في جاء ضميراً مستتراً يعود إلى « ما » وما هي الحاجة ؛ لأن المبتدأ والخبر شيء واحد

وَمَدَّيْنِ « فصَحَّحُوا وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُعْلَوْا ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَفْعَلٍ أَوْ مَفْعِلٍ ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَلُّ لِحِيَّتِهِ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَفَضْلِ الْمِيمِ لَهُ مِنْ أَمْثَلَتِهِ ، وَكَذَلِكَ [١٧٤] قَالُوا « تَحَبَّبْتُ » بِغَيْرِ إِدْغَامٍ وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ الْإِدْغَامُ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا « الْعَجَّاجُ ، وَالْحَجَّاجُ » بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ وَإِنْ كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ لَا تَمَالَ ؛ لِعَدَمِ شَرْطِ الْإِمَالَةِ مِنَ الْبَاءِ وَالْكَسْرِ ، وَهَذَا لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ : بِإِمَالَةِ الْكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، أَوْ تَنْبِيهِهِ عَلَى أَصْلٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِمَا حَكَى يُونُسُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ » أَيْ « إِلَّا أَكُنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ » قُلْنَا : هَذِهِ لَفْظٌ قَلِيلَةٌ الِاسْتِعْمَالِ بَعِيدَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا : أَمَّا قَلَّتْ فِي الِاسْتِعْمَالِ فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَا تَتَكَلَّمُ بِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ قَلِيلَةٌ فِي لَفْظٍ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَأَمَّا بُعْدُهَا عَنِ الْقِيَاسِ فَإِنَّكَ تَفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارِ أَشْيَاءَ ، وَحُكْمِ الْإِضْمَارِ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ » تَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ [فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ] تَفْتَقِرُ إِلَى أَشْيَاءَ ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِ النُّحَوِيِّينَ « مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ » وَيَقُولُ الرَّجُلُ : جَنَّكَ بِدِرْهِمٍ ، فَيَقُولُ الْحَبِيبُ « فَهَلَا دِينَارٍ » وَهَذَا كَلَامُهُ رَدِي ؛ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ .

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ رُوْبَةَ مِنْ قَوْلِهِ « خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِخَيْرٍ » فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يَعْتَدُ بِهِ لِقَلَّتِهِ وَشَذُوذِهِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهَا فِي مَوَاضِعِهَا بِمَا يَفْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ .

وَأَمَّا إِضْمَارُ رُبٍّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلٍ - وَهِيَ حُرُوفُ جَرٍ - فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ صَارَتْ عَوْضًا عَنْهَا دَالَةٌ عَلَيْهَا ، فَجَازَ حَذْفُهَا ، وَمَا حَذَفَ فِي الْفِظِ عَلَى حَذْفِهِ دَالَةٌ أَوْ حُذِفَ إِلَى عَوْضٍ وَبَدَلٍ ؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ ،

وقد بينا ذلك مستقصى في موضعه ، بخلاف ها هنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف القسم ولا دلالة في اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبدل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٥٨ — مسألة

[ اللام الداخلة على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم « لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » جواب [١٧٥] قَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، والتقدير : والله لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، فأَضْمَرَ اليمينَ اكتفاءً باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لَامُ الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب . وذلك نحو قولهم « لَطَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلو كانت هذه اللام لَامَ الابتداء لكان يجب أن يكون مابعد مرفوعاً ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لامُ الابتداء أنها إذا دَخَلَتْ على المنصوب بظننت أو جَبَتْ له الرفعَ وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زيداً قائماً ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لَزَيْدٌ قائم ، فأوجبته الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً ؛ فدل على أنها لامُ الابتداء .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الظن محمول على القسم ؛ فاللام جواب القسم ، كقولهم : والله لزيد قائم ، لا لَامُ الابتداء ، فإذا كانت جواب القسم فحكمها أن تُبْطِلَ عمل ظننت ؛ فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأن حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا مابعداً فيما قبلها ؛ لأن

ما بعدها من الكلام محلوف عليه ؛ فلو جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه « لأننا نقول : لا يجوز أن يكون الظن قسما ؛ لأنه إنما يُقسَمُ بالشيء في العادة إذا كان عظيما عند الحالف ، كقوله « والله ، والقرآن ، والنبي ، وأبي » وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى .

فأما قولهم « جَيْرٍ لأذهبنَّ ، وعَوْضُ لأقومن ، وكَلَّا لأنطلقن » فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى حق ، والحق مُعْظَمٌ في النفوس ، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشك ، وجير بمعنى نَعَمْ ، قال الشاعر :

٢٥٧ — إِنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ يُغْنِينِي جَيْرٌ  
وَاللَّهُ نَفَّاحُ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ

٢٥٧ — هذا بيتان من مشطور الرجز ، والذي يؤخذ من كلام أهل اللغة أن « جير » تأتي على وجهين : أولهما أن تكون حرف جواب كأجل ، ومعناها نعم ، وعليه جاء قول الراجز :

قلت : أراك هاربا للجور من هدة السلطان ، قلت : جير

وهي في هذا الوجه مبنية إما على الكسر كما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وإما على الفتح للتخفيف مثل أين وكيف ، والوجه الثاني : أن تكون بمعنى اليمين ، يقال : جير لا أفعل كذا ، ولا جير لا أفعل ذلك ، قال الجوهري : « قولهم جير لا آتيك - بكسر الراء - يمين للعرب ، ومعناها حقا » اه وأنكر ابن هشام في المعنى الاستعمال الثاني ، قال ( ص ١٢٠ ) : « جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل » اه . وفي كلام ابن هشام هذا مناقشة ؛ فإنه قطع بأنها لا تكون إلا حرف جواب بمعنى نعم ، ونفى أن تكون اسما بمعنى حقا يستعمل في اليمين ، واستدل بأنها لو كانت اسما بمعنى حقا لوجب إعرابها وجاز دخول أل عليها ، وكل ذلك غير مسلم له ، أولا : لأن أثبات العلماء قد نقلوا أن العرب تستعملها بمعنى اليمين ، وقد استقر عند المحققين =

وعَوْضُ بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

٢٥٨ — رَضِيَ لِبَانٍ ثَدْيِ أُمِّ تَحَالَفًا  
بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَنْفَرَقُ

== أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وثانيا : أنه لا يلزم من كونها تأتي اسما بمعنى حقا أن تعرب ، لأن لبنائها مع ذلك سببا معترفا به ، وبهذا السبب نفسه بنيت بعض الأسماء ، وهذا السبب هو شبهها الحرف شها لفظيا ، فإن « جير » التي هي اسم بمعنى حقا أشبهت « جير » التي هي حرف جواب ، كما أن « حاشا » التزيهية بنيت لشبهها حاشا الحرفية شها لفظيا ، ولم يلزم من كونها بمعنى تزيها أن تعرب ولا أن تدخلها أل ، وأيضا « ما » التي هي نكرة بمعنى شيء لم يلزم من أن تكون بمعنى اسم تدخل عليه أل أن تكون هي بحيث تدخل عليها أل ، وقول الراجز المستشهد بكلامه « والله فجاح اليدى بالخير » مأخوذ من قولهم « نفحه بشيء » أى أعطاه ، و « نفحه بالمال نفحا » أعطاه ، وفي الحديث « المكثرون هم المقلون إلا من نفح فيه يمينه وشماله » أى ضرب يديه فيه بالعطاء . وقال الشاعر ، وهو ابن ميادة الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد :

لما أتيتك أرجو فضل نائلكم  
نفحتى نفحة طابت لها العرب

٢٥٨ — هذا البيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي مدح بها الملق فرجع من شأنه ، ومطلعها :

أرقت ، وما هذا السهاد المؤرق ؟ وما بى من سقم ، وما بى معشوق  
والبيت المستشهد به من شواهد رضى الدين فى باب الظروف من شرح الكافية .  
وقد شرحه البغدادى فى الحزانة ( ٢٠٩/٣ ) وشواهد الزحشرى فى الفصل وابن يعيش فى شرحه ( س ٥٥٩ ) وابن هشام فى معنى اللبى ( رقم ٢٤٦ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٢٦٥/١ الدار ) وأنشده ابن منظور ( ع و ض — س ح م ) وانظر القصيدة فى ديوان الأعشى ( ص ١٤٥ فىنا ) .

واللبان — بكسر اللام بزنة الكتاب — هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى ثدى أم ، وإن نوتته جررت ثدى أم على البدل أو نصبته على البدل أيضا باعتبار موضع اللبان لأنه فى المعنى مفعول به لرضيعي ، أو نصبته بتقدير أعنى أو نحوه ، وقوله « تحالفا » يروى فى مكانه « تقاسما » أى حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا مخالفة بينهما ، والأسحيم الذى تحالفا عليه : يقال هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم فى الدم = ( ٢٦ — الإنصاف ١ ) .

[١٧٦] وفي عَوْضُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : عَوْضٌ بِالضَمِّ ، وَعَوْضٌ بِالْفَتْحِ ، وَعَوْضٌ بِالْكَسْرِ ، وَكَلًّا بِمَعْنَى حَقًّا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٥٩ — أَلَيْسَ قَلِيلًا نَظْرَةٌ إِنْ نَظَرْتُهَا  
إِلَيْكَ ؟ وَكَلًّا لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلُ

== عندما يتحالفون ، ويقال : هو الرحم ، ويقال : هو حلة الشدى ، ويقال : هو الليل ، و « عوض » يأتي ظرفاً لما يستقبل من الزمان مبنيًا على الضم في محل نصب ، تقول : لا أكلك عوض يا فتى ، تريد لا أكلك أبداً ، ويأتي بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تحلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذى أراده المؤلف هنا . قال ابن يعيش « وأما عوض فهو اسم من أسماء الدهر ، وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قطلماضى ، وأكثر استعماله في القسم ، تقول : عوض لا أفارقك ، أى لا أفارقك أبداً ، كما تقول : قط ما فارقك ، وعوض مبنية لقطعها عن الإضافة ، وفيها لغتان : الفتح ، والضم ، فمن فتح فطلباً للخفة ، ومن ضم فتشبيهاً بقبل وبعد . . . فإن أضفته أعربته ، تقول : لا أفعله عوض العائضين ، أى دهر الداهرين ، فيكون معرباً ، وانصابه على الظرف لا على حده في :

\* بأسحم داج عوض لا تنفرق \*

وعوض من لفظ العوض ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضى منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثاني كالعوض من الأول » اهـ .

وأغرب ابن الكلبي فزعم أن « عوض » في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل ، قال ابن هشام « واختلف في قول الأعشى :

\* بأسحم داج عوض لا تنفرق \*

فقيل : ظرف لتفرق ، وقال ابن الكلبي : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

حلفت بمأثرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزة ، ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت » اهـ .

٢٥٩ — هذا البيت ثالث تسعة أبيات رواها أبو تمام في الحماسة ( انظر شرح المرزوقي ص ١٣٤٠ ) ونسبها لابن الطثرية ، واسمه يزيد بن سلمة بن سمره ، والطثرية =



وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب ، نحو قولهم « لَطْعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ » قلنا : الأصل فى اللام ها هنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّمَ فى صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه ، كقولك « إن زَيْدًا لَطْعَامُكَ آكِلٌ » وكقول الشاعر :

= أمه ، نسبت إلى طثر ، وهو حى من اليمن . يقول : أليس قليلا نظرة منك إذا حصلت لى ، ثم استدرك على نفسه ناقضا لما اعتقده ، فقال : كلا ، لا قليل منك ، ومثل هذا البيت فى المعنى قول الآخر :

هل إلى نظرة إليك سبيل ؟      فيروى الظما ويشفى الغليل  
إن ما قل منك يكثر عندي      وكثير ممن يحب القليل

وموطن الاستشهاد بالبيت قوله « وكلا ليس منك قليل » فإن المؤلف قد ذهب إلى أن « كلا » فى هذه العبارة بمعنى حقا ، وهذا شئ ، قاله الكسائى ومتابعوه ، فأما سيويه والخليل والبرد والزجاج وأكثر البصريين فقالوا : إن كلا حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى له عندهم إلا ذلك ، وقال الكسائى : قد يخرج « كلا » عن الردع والزجر فيكون بمعنى حقا ، وقال أبو حاتم ومتابعوه : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون بمعنى « ألا » الاستفتاحية ، وقال النضر بن شميل والفراء ومن تابعهما : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون حرف جواب بمعنى إى ونعم ، وحمل هؤلاء على ذلك قول الله تعالى : ( كلا والقمر ) فقالوا : المراد — والله أعلم — إى والقمر .

٢٦٠ - إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً

عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل - بعد نقلها عن الاسم - على الخبر لا على معموله ؛ لوقوعه موقعه<sup>(١)</sup> ، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه ، والله أعلم .

## ٥٩ - مسألة

[ القول في أيمن في القسم ، مفرد هو أو جمع ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم « أيمن الله » جمع يمين . وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، وأنه اسم مفرد مشتق من اليُمين .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « أيمن » جمع يمين أنه

٢٦٠ - هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي من كلمة يمدح فيها الوليد بن عقبة ، ويصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتناثيه عنه ، وهو من شواهد سيويه ( ٢٨١/١ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٩٢٥ ) وقوله « خصني مودته » أراد أن يقول : خصني بمودته ، غذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه فنصبه ، والمكفور : اسم المفعول من قولهم « كفر فلان النعمة » إذا جدها ولم يقم بحققها من الشكر ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « لعندي غير مكفور » حيث أدخل لام الابتداء على الظرف ولم يدخلها على خبر إن ، وأصلها أن تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر عن خبرها ، فأصل الكلام هنا : لغير مكفور عندي .

(١) قوله « لوقوعه موقعه » تعليل لقوله « جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر » ونهنا على ذلك لتباعد ما بينهما بما وقع اعتراضا

(٢) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خاله ( ٤٥٦/٢ ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٣٢/٤ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١٢٩٠ ) ولسان العرب ( ي م ن ) .

على وزن أفعل ، وهو وزن يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم « أيمن الله » أى : على أيمن الله ، أى أيمان الله على فيما أقسم به ، وهم يقولون في جمع يمين « أيمن » قال زهير :

٢٦١ — فَتَجْمَعُ أَيْمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُقَسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وقال الأزرق العنبري :

٢٦٢ — طَرَنَ انْقِطَاعَهُ أَوْ تَارِ حُطْرَابَةٍ فِي أَقْوَسٍ نَارَعَتْهَا أَيْمَنُ شُمْلًا

٢٦١ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى كما قال المؤلف ( الديوان ٧٨ ط الدار ) وقد رواه ابن منظور ( ق س م — ي م ن ) والأيمن : جمع يمين ، وأراد بقوله « فتجمع أيمن منا ومنكم » تخلفون وتخلف ، وقوله « بمقسمة » هو بضم الميم وفتح السين بينهما قاف ساكنة — وهو الموضع يحلف فيه عند الأصنام ، ويروى « بمقسمة » بفتح الميم — وأراد بها القسامة ، وأصل القسامة — بزة السحابة — أن يوجد رجل قتيلًا فيجىء أولياؤه فيدعون على رجل أنه قاتله ، ولا تكون لهم بينة كاملة ، أو يوجد القتيل في محلة قوم ولا بينة على أن قاتله فلان منهم ، فيستحلف أولياء القتيل خمسين يمينا أن فلانا قتله ، أو أن هؤلاء قتلوه ، فإن حلفوا استحقوا دية القتيل ، وإن أبوا أن يحلفوا حلف المدعى عليه وبرى . وعلى هذا يكون المعنى في بيت زهير : تؤخذ أيمان مثل الأيمان التي تؤخذ في القسامة ، وتماز بها الدماء : أى تسيل ، والمراد دم البدن التي تنحر .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أيمن » فإنه جمع يمين ، قال سيبويه : « وقالوا : يمين وأيمن ، وقالوا : أيمان فكسروها على أفعال كما كسروها على أفعل » اه . وقد كسروا يمينا على يمين — بضم الياء والميم جميعا — كما كسروا شمالا على شمل ، ومن ذلك قول زهير :

قد نكبت ماء شرح عن شمائلها وجو سلمى على أركانها اليمن

٢٦٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١٩٤/٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٦٣٣ و ٦٤٠ ) ورضي الدين في شرح الشافية ، وشرحه البغدادى ( ص ١٣٣ بتحقيقنا ) وقد أنشده ابن منظور ( ش م ل ) وكلهم نسبوه إلى الأزرق العنبري ، =

وقال الآخر :

٢٦٣ — \* يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ \*

= وهو يصف في هذا البيت طيراً ترن ، فشبه صوت طيرانها بسرعة صوت أوتار تقطعت عند الجذب والنزع عن القوس ، فقله « انقطاع » مفعول مطلق يراد به التشبيه : أى طرن طيراناً ذا صوت يشبه صوت انقطاع أوتار محظربة ، والمحظربة : المحكمة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، و « نازعتها أيمن شمالاً » يريد أن الأيمن تجذبها إلى ناحية ، والأشمل تجذبها إلى ناحية أخرى ، فهما يتنازعان في جذبها ويتغالبان عليه . والاستنهاد به هنا في قوله « أيمن » فإنه جمع يمين — وهى اليد — فيدل ذلك على أن همزة « أيمن » همزة قطع في الأصل ، ولكنها صيرت همزة وصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

٢٦٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام أبى النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده ابن منظور ( ي م ن ) وسيبويه ( ١٩٥٥/٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢٩١ ) وروى :

\* يبرى لها من أيمن وأشمل \*

وبرى يبرى — مثل رمى يرمى — أى تعرض ، والأيمن : جمع يمين ، وأراد جهة اليمين ، والأشمل : جمع شمال ، وأراد جهة الشمال

قال ابن منظور في تفسير بيت الشاهد : « يقول : يعرض لها من ناحية اليمين وناحية الشمال ، وذهب إلى معنى أيمن الإبل وأشملها ، فجمع لذلك » اهـ .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أيمن » فإن أيمناً هنا جمع يمين ، ويريد الكوفيون بالاستشهاد بهذه الأبيات الثلاثة أن المعهود في لفظ أيمن أن يكون جمع يمين ، سواء أكان بمعنى الحلف والقسم كما في البيت الأول من هذه الأبيات وهو بيت زهير ( رقم ٢٦١ ) أم كان بمعنى اليد اليمنى كما في البيتين الثانى والثالث وهما بيت الأزرق وبيت أبى النجم ( رقم ٢٦٢ و٢٦٣ ) ولم يعرف أيمن مفرداً ، بل لم يعرف مفرد آخر على وزن أفعل — بضم العين — وهمزة أفعل الجمع همزة قطع كأكل وأقوس وأرھط وأفلس وما أشبه ذلك ، وإنما صيرت الهمزة في أيمن المراد به الحلف همزة وصل لكثرة الاستعمال ، ولهذا تجداهم مفتوحة على ما كانت عليه وهى همزة قطع ، وعلى خلاف المعهود في همزة الوصل =

والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وُصِلَتْ  
لكثرة الاستعمال ؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ، ولو كانت - على  
ما زعمتم - في الأصل همزة وصلٍ لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها  
عندكم في الأصل . والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم  
« أم الله لأفعلن » فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ، ولو كانت همزة وصل  
لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه  
لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون  
همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين ، قال الشاعر :

٢٦٤ — وَقَدْ ذَكَّرْتُ لِي بِالْكَثِيبِ مُوَالِغًا

قِلَاصَ سَلِيمٍ أَوْ قِلَاصَ بَنِي بَكْرِ  
فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيَمْنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

= من أنها مكسورة . قال ابن يعيش : « وذهب الكوفيون إلى أن همزته همزة قطع ،  
وأنه جمع لا مفرد ، وهو جمع يمين ، كما قال العجلي :

\* يرى لها من أيمن وأشمل \*

وسقطت همزته في الوصل لكثرة الاستعمال » اهـ ، وسيأتى في شرح الشاهد الآتي  
بيان حجة البصريين

٢٦٤ — هذان البيتان من كلام نصيب بن رباح ، وقد أنشد ثانيهما سيويه  
( ١٤٧/٢ ) وابن يعيش ( ص ١٢٦٠ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ١٤٢ ) وابن  
جنى في شرح تصريف المازنى ( ٥٨/١ ) وفي سر صناعة الإعراب ( ١٢٠/١ ) وابن  
منظور ( ي م ن ) والخطيب القزويني في الإيضاح ( رقم ٤٨٠ بتحقيقا ) وصف نصيب  
أنه تعرض لزيارة من يحب ، فتعلل بأنه ينشد إبلا ضلت له مخافة أن ينسكر عليه بجيئه  
وإلمامه بهم ، ومعنى « نشدتهم » سألتهم ، يقال « نشد فلان الضالة » إذا سأل عنها ،  
ويقال « أنشد فلان الضالة » إذا عرفها . ومحل الاستشهاد قوله « لا يمين الله » حيث =

ويدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله « م الله » ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ؛ إذ لا نظير له في كلامهم ، فدلَّ على أنه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً .

وأما ما ذكره من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال فسنبين أنه حجة عليهم في الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمعُ يمينٍ » ، بدليل أنه على وزن أفعل ، وأفضل وزنٌ يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد « قلنا : لانسلم ؛ بل قد جاء ذلك في المفرد ؛ فإنهم قالوا : رصاصٌ آنكُ » ، وهو الخالص ، وقالوا « أسنمة » اسم موضع وأكمة ، و « أشدُّ » على الصحيح ، وهو منتهى [١٧٨]

= ورد بهمزة وصل ؛ فدل ذلك على أن « أيمن » مفرد وليس بجمع ؛ إذ لو كان جمعاً لكانت همزته همزة قطع كالمهمزة في أرهط وأكلب وأرؤس وأفؤس ونحو ذلك ، قال سيبويه : « وزعم يونس أن همزة ايم موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك أيمن ، قال الشاعر :

\* فقال فريق القوم لما نشدتهم — البيت \* » اه كلامه ،

قال الأعمى : « الشاهد في حذف ألف أيمن ؛ لأنها ألف وصل عنده ، فتحت لدخولها على اسم لا يتمكن في الكلام ، إنما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه » اه . وقال ابن هشام : « أيمن المختص بالقسم : اسم ، لا حرف ، خلافاً للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافاً للكوفيين وبرد مذهب الكوفيين جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

\* فقال فريق القوم لما نشدتهم \* البيت \*

فحذف ألفها في الدرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، خلافاً لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبراً والمخدوف مبتدأ ، أي قسمي أيمن الله « اه ، والله — سبحانه وتعالى — أعلى وأعلم وأعز وأكرم

الشباب والقوة ، وقيل : هو الحلم ، وقيل : عشرون سنة ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : أربعون سنة .

وقولهم « الأصل في الهمزة أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين » قلنا : لو كانت الهمزة فيه همزة قطع لما جاز فيه كسر الهمزة ف قيل « إِيْمَنُ الله » لأن ما جاء من الجمع على وزن أفعل لا يجوز فيه كسر الهمزة ، فلما جازها هنا بالإجماع كسر الهمزة دل على أنها ليست همزة قطع .

وأما قولهم « إنها لو كانت همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة » قلنا : إنما جاءت مفتوحة — وإن كان القياس يقتضى أن تكون مكسورة — لأنهم لما كثر استعماله في كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التي تدخل على لام التعريف — وإن كان الأصل فيها الكسر — لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن الهمزة ثبتت في قولهم أم الله لأفعلن مع تحرك ما بعدها » قلنا : إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل في الكلمة « أيمن » فالهمزة داخلة على الياء وهى ساكنة ، فلما حذفت — وحذفها غير لازم — بقي حكمها . والثاني : أن حركة الميم حركة إعراب ، وليست لازمة وتسقط في الوقف ؛ فلذلك ثبتت همزة الوصل .

والدليل على ذلك أن العرب تقول في الأحمر : « أَلَحْمَر » فلا يحذفون همزة الوصل ؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة ، وبعض العرب يحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول « مُ الله » فيحذف الهمزة ، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات : إِيْمَنُ الله ، وإِيْمَنُ الله ، وإِيْمُ الله ، وإِيْمُ الله ، وأمُ الله ، ومُ الله ، ومَ الله ، ومِ الله ، وَلِيْمَنُ الله ، ومُنُ الله ، ومُنُ رَبِّي ، ومِنْ رَبِّي . و « مِنْ » لا تدخل إلا على « رَبِّ » وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله في « تالله » . والله أعلم .

تم الجزء الأول من كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » لأبي البركات الأنباري  
وبليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني منه مفتتحاً بالمسألة ( ٦٠ - القول في الفصل  
بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، نسأل الله تعالى أن يعين على  
إكماله بمنه وكرمه وفضله ؟



## فهرس تفصيلي للموضوعات

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأبباري  
وفي كتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »  
وكل موضع وضعت بعده نجمة فهو مكرر في عدة مواضع من الكتاب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة صاحب الانتصاف	١٤	إذا وقعت الواو طرقا وقبلها ألف
٥	خطبة كمال الدين الأبباري صاحب الإنصاف		زائدة قلبت همزة
	***	١٥	اللغات الواردة عن العرب في كلمة « اسم »
	المسألة الأولى		***
٦	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم	١٧	الاختلاف في إعراب الأسماء
٨	همزة التعويض في أول الاسم		الستة المعتلة
	تكون بدلا عن حذف اللام ،	١٨	لغات العرب في هذه الأسماء ،
	لا عن حذف الفاء		وشواهدا
٥٨	حذف الحرف من الكلمة	١٩	الكوفيون على أنها معربة من
	وأنواعه ، وأمثله		مكانين ، وحجتهم في ذلك
١٠	قلب الواو الرابعة في الفعل الماضي	٢٠	والبصريون على أنها معربة من
	ياء ، وسببه		مكان واحد ، لان الغرض من
١١	حذف الهمزة من مضارع « أكرم »		الإعراب الفرق بين المعاني المختلفة
	ونحوه ، ومن أمره ، وسائر		وذلك يتأدى بإعراب واحد
	مشتقاته ، وسببه	٢١	الأخفش يرى أن الحروف اللاحقة
١٢	حذف الواو من مضارع « وعد »		للأسماء الستة دلائل الإعراب ،
	ونحوه ، ومن أمره ، وسبب ذلك		وليست حروف الإعراب .
١٣	التصغير يرد الأشياء إلى أصولها *	٢٣	العرب تشبع الحركات حتى تنشأ
١٣	إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت		عنها حروف مد مجانسة لها ،
	إحداها بالسكون قلبت الواو ياء		والشواهد على ذلك . *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٦	العوامل في صناعة النحو أمارات ودلالات ، وليست مؤثرة حسية	٣٣	المسألة الثالثة
٤٦	إضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تفيد *	٣٣	القول في إعراب المثني والجمع الذي على حده ، وهو جمع المذكر السالم
٤٧	خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف	٣٦	الفرق بين المثني والمقصور من الاسماء
٤٩	محاوره بين أبي عمر الجرمي وأبي زكرياء الفراء في رافع المبتدأ ، وفي العائد	٣٧	الضمائر المنفصلة والمتصلة تتغير في حال النصب والجر ، ولا يعتبر تغييرها إعرابا
٥٠	كل منصوب تقدم لفظا فهو في رتبة التأخير	٣٨	الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب
***		***	
	المسألة السادسة		المسألة الرابعة
٥١	الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور	٤٠	هل يجوز جمع العلم المؤنث بالثناء إذا سمي به رجل جمع المذكر السالم ؟
٥٣	لا يكون الاسم منصوبا من وجبين	٤٢	الفرق بين ما آخره ألف التانيث وما آخره تاء التانيث
٥٤	تقديم معمول الخبر لا يدل على أن أصل الخبر التقديم	٤٢	لا يجمع في الكلمة الواحدة بين علامتي تانيث
٥٥	كل موضع كان أولى بالفعل من غيره يرجح فيه جانبه	٤٣	قف على مثال من التعويض الجائز
***		***	
	المسألة السابعة		المسألة الخامسة
٥٥	هل يتحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ؟	٤٤	الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر
٥٥	الاسم المحض هو الاسم الجامد	٤٥	الابتداء عامل غير معروف ، أو هو عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا *
٥٦	الأصل في تحمل الضمير هو الفعل ويلحق بالفعل ما يشبهه من الأسماء		
*	بتضمن معناه والاشتغال على حروفه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة العاشرة		المسألة الثامنة
٧٠	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	٥٧	إذا جرى الوصف على غير من هوله
٧١	الكوفيون ذهبوا إلى أن لولا		فهل يجب أن يبرز معه الضمير ؟
	عملت الرفع لنيابتها عن الفعل	٥٨	استند الكوفيون إلى السماع
٧١	لا يجمع بين العوض والمعوض منه،	٥٩	اسم الفاعل وغيره من اصفات
	وأمثله من ذلك *		فروع عن الفعل ، والفرع يجب
٧٣	لا يعمل من الحروف إلا ما كان		أن ينحط درجة عن الأصل *
	مختصا *	٦٠	إذا احتمل الشاهد وجهها ساءما في
٥٧٥	لغة طيء تقلب كسرة عين الكلمة		العربية سقط الاستدلال به على غير
	المعتلة اللام فتحة لتقلب لامها ألفا		هذا الوجه
٧٦	التحقيق أن « لولا » ضربان :	٦١	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
	ضرب يختص بالاسم ، وضرب		مقامه ، وشواهد لذلك *
	يختص بالفعل		***
٧٦	إذا دخلت « لا » على الفعل الماضي		المسألة التاسعة
	فتى يجب أن تكرر ؟ ومتى	٦٥	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ؟
	لا يجب ذلك ؟	٦٥	لا يجوز الكوفيون تقديم الضمير
	***		على مرجعه *
	المسألة الحادية عشرة	٦٦	استند البصريون في هذه المسألة
٧٨	عامل النصب في المفعول		إلى السماع
٧٩	الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد	٦٧	تقدم معمول الخبر يدل على أنه يجوز
	والدليل على ذلك من سبعة أوجه		تقديم الخبر * والمعمول لا يقع إلا
٨٠	الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وضم		حيث يجوز أن يقع العامل فيه *
	مالاتأثير له إلى ماله تأثير لا يفيد *	٦٨	لا يجب تقديم مرجع الضمير لفظا،
٨١	معنى المفعولية لا يعمل النصب ،		بل يكفي بتقدمه تقديرا وإن تأخر
	ودليل ذلك		لفظا، هكذا يقرر البصريون *
	***	٦٩	تناقض الكوفيون حيث جوزوا
			تقديم خبر كان على اسمها ، وإن
			اشتمل على تقديم الضمير على مرجعه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٩	دخول حرف النداء على فعل الأمر وما جرى مجراه	٨٢	المسألة الثانية عشرة
١٠٣	تعليل الكوفيين لاختصاص فعل الأمر بدخول حرف النداء عليه لفظاً	٨٢	اقول في ناصب الاسم المشغول عنه لا يجوز تقدم البديل على البديل منه
١٠٤	اتصال ضمائر الرفع بنعم وبئس	٨٣	العامل في البديل غير العامل في البديل منه
١٠٤	اتصال تاء التانيث بهما	***	
١٠٥	تدخل تاء التانيث على بعض الحروف	المسألة الثالثة عشرة	
١٠٧	الفرق بين تاء التانيث اللاحقة للفعل وتاء التانيث اللاحقة لبعض الحروف من جهتين	٨٣	اقول في أولى العاملين بالعمل في انتازع
١٠٨	قد تلحق العرب التاء في أوائل بعض أسماء الزمان، كحين وأوان وزمان	٨٤	شواهد إعمال العامل الأول
١١١	هل تلزم نعم وبئس تاء التانيث إذا كان ما بعدها مؤنثاً ؟	٨٧	شواهد إعمال العامل الثاني
١١٢	دخول حرف الجر في اللفظ على الكلمة لا يقطع بأن هذه الكلمة اسم ؛ ودليل ذلك	٩٢	للقرب من المعمول أثر ؛ بدليل جرهم بالجوار
١١٣	شواهد لحذف القول وبقاء القول	٩٣	إعمال العامل الأول لعلة لفظية أو معنوية لا يدل على أولويته بالعمل
١١٤	حذف الموصوف وبقاء الصفة	٩٣	الإضمار قبل الذكر مقتدر في باب التنازع *
١١٥	حذف الصفة وبقاء الموصوف	٩٣	شواهد لحذف بعض الألفاظ للدلالة المذكور عليها
١١٦	هل تقع جملة الأمر حالا ؟	٩٦	يجوز الإضمار مع عدم تقدم المرجع لدلالة الحال عليه ، وشواهد ذلك *
١١٧	دخول حرف النداء على الجملة الخبيرية	***	
١٢٠	يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة مجيء الأمر والنهي ؛ وشواهد ذلك	المسألة الرابعة عشرة	
		٩٧	نعم وبئس ، فعلاان هما أم اسمان ؟
		٩٧	دخول حرف الجر على نعم وعلى بئس
		٩٩	دخول حرف انداء على نعم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٢١	قول العرب « نعيم الرجل » من باب إشباع الحركة - وهى الكسرة - حتى يتولد عنها حرف *	١٤٣	الفرق بين نعم وبئس وأفعل فى التعجب من ثلاثة أوجه
١٢١	لغات العرب فى « نعم »	١٤٤	السرى فى تصحيح عين « أفعل » المأخوذ من الأجوف
١٢٣	شواهد للتخفيف بإسكان العين المكسورة والمضمومة	١٤٤	قد جاءت أفعال متصرفه مصححة العين على خلاف ما جاء عليه أمثالها
١٢٥	إنباع حركة الحرف لحركة حرف آخر؛ وشواهد	١٤٦	وجاءت أفعال مصححة باطراد مع وجود سبب الإعلال
	***		***
	المسألة الخامسة عشرة		المسألة السادسة عشرة
١٢٦	« أفعل » فى التعجب ؛ اسم هو أو فعل ؟	١٤٨	هل يجوز التعجب من السواد والبياض ؟
١٢٧	تصغير « أفعل » فى التعجب ، وهل هل خاص ببعض الألفاظ ؟	١٤٩	شواهد مجيء « أفعل » من السواد والبياض
١٢٩	نون الوقاية تختص بالفعل ؛ وقد دخلت فى بعض الأسماء شذوذا	١٥١	مجىء صلة « ال » فعلا مضارعا
١٣٢	هل يعمل « أفعل » فى المعرفة ؟ أو هو خاص بالعمل فى النكرات ؟ وشواهد ذلك	١٥٢	فرق بين أفعل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
١٣٨	السرى فى عدم تصرف « أفعل » فى التعجب	١٥٣	شواهد مجىء أفعل الصفة المشبهة من البياض
١٣٨	الأسباب التى تدعو إلى التصغير ؛ وأمثلتها ، والفرق بين تصغير « أفعل » فى التعجب ، وما صغر لسبب منها		***
١٣٨	يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وشواهد ذلك *		المسألة السابعة عشرة
١٤٢	الفرق بين ليس وعسى وأفعل فى التعجب من أربعة أوجه	١٥٥	هل يجوز تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن ؟
		١٥٦	لا يجوز اقتران خبرهن بإلا ؛ وما جاء على صورة ذلك مؤول .
		١٥٧	النفى له صدر الكلام كاستفهام *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة عشرة		المسألة الحادية والعشرون
١٦٠	هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟	١٧٢	تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها
١٦١	يتصرف عمل الفعل بتقديم معموله وتأخيرها إذا كان متصرفاً في نفسه	١٧٣	الفرق بين « ما » وبين « لن » ، ولم ، ولا »
١٦١	تقديم معمول يدل على جواز تقديم العامل *	***	
١٦٤	لا يشترط في اقياس مساواة المقيس للمقيس عليه من كل وجه	١٧٣	تقديم معمول الفعل المقصور عليه
١٦٤	« ليس » أخذت شبهاً من « كان » وشبهاً من « ما »	١٧٤	السرفى عدم اتصال تاء التانيث بالفعل الذى يفصل بينه وبين فاعله بإلا
***		١٧٤	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث يبيح ترك تاء التانيث
	المسألة التاسعة عشرة	***	
١٦٥	ما الذى يعمل فى الخبر بعد « ما » النافية ؟		المسألة الثانية والعشرون
١٦٥	القياس فى « ما » ألا تكون عاملة ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً	١٧٦	ما الذى يرفع الخبر بعد « إن » « المؤكدة ؟
١٦٦	أوجه الشبه بين « ليس » و « ما »	١٧٦	« إن » وأخواتها عملت لشبهها بالفعل ، فهى فرع ؛ والفرع ينحط درجة عن الأصل *
١٦٧	السرفى دخول الباء على خبر « ما »	١٧٧	الشبه بين « إن » وأخواتها وبين الفعل من خمسة أوجه
١٦٧	زيادة الباء فى فاعل « كفى »	١٨٠	إضمار ضمير الشأن ونحوه فى « إن » المؤكدة وأخواتها
١٦٨	« كفى » على ثلاثة أضرب		
١٦٩	زيادة الباء فى المبتدأ		
١٧٠	زيادة « من » فى المبتدأ		
١٧١	زيادة الباء فى الفاعل		
***			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٠ هـ	تخريج نحو « لهنك لوسيمة » وأراء العلماء فيه ، وشواهد ٢١٣ زيادة الكف	١٨٥	المسألة الثالثة والعشرون العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر
٢١٣	هل يتغير حكم الحروف إذا ركبت؟	١٨٧	حذف جزء الجملة وبقاء جزءها الآخر ، للدلالة على المحذوف
٢١٤	الفرق بين « إن » و « لكن » الذي اقتضى جواز دخول اللام في خبر إن دون خبر لكن	١٨٩	الحذف من إحدى الجملتين لدلالة ما في الأخرى على المحذوف
٢١٥	إبدال الهمزة هاء في بعض الكلمات ، وشواهد	١٩١	عطف المجرور على خبر ليس النصب *
٢١٦	إبطال القول بأن « كم » و « لن » مركبان	١٩٤	الفرق بين « إن » و « لا » النافية للجنس
٢١٦	يتغير حكم الحروف بالتركيب إذا ذهب معناها *	***	
٢١٧	السر في جواز العطف على موضع « إن » و « لكن »	١٩٥	المسألة الرابعة والعشرون هل تعمل « إن » إذا خففت النصب في الاسم ؟
٢١٧	الدليل على مخالفة « لكن » إن في دخول اللام معها	١٩٧	« كأن » مركبة من كاف التشبيه وأن شواهد إضمار ضمير الشأن ونحوه
٢١٧	الأصل في اللام أن تكون في صدر الكلام	١٩٩	مع « أن » المحففة وأخواتها *
***		٢٠٥	عمل « أن » المحففة في اسم وخبر مذكورين ، وشواهد
المسألة السادسة والعشرون		٢٠٨	تخفيف « أن » لا يزيل شبهها بالفعل ***
٢١٨	لام « لعل » الأولى ، زائدة أو أصلية ؟	المسألة الخامسة والعشرون	
٢١٩	حروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال	٢٠٨	هل تجوز زيادة لام الابتداء في خبر « لكن » ؟
٢١٩	شواهد استعمال « لعل » بدون اللام الأولى	٢٠٩	« لكن » عند الكوفيين مركبة من « لا » والكاف و « إن »
٢٢٣	الدليل على زيادة الحرف سقوطه في بعض الاستعمالات	٢٠٩	ادعوا زيادة اللام والهاء على إن في نحو « لهنك »
( ٢٧ - الإنصاف )			

ص الموضوع

- ٢٢٤ لغات العرب في «لعل» وشواهد  
٢٢٦ الحكم بزيادة الحرف لا يكون إلا حيث  
يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة  
٢٢٦ عملت «إن» وأخواتها لشبهها  
بالفعل من عدة أوجه  
٢٢٧ دخول نون الوقاية على لعل

\*\*\*

المسألة السابعة والعشرون

- ٢٢٨ هل يجوز تقديم معمول اسم  
انفعل عليه ؟  
٢٢٨ استند الكوفيون إلى السماع وقياس  
اسم الفعل على الفعل  
٢٢٩ اسم الفعل فرع في العمل على الفعل ،  
وافرع يجب أن ينحط عن الأصل \*  
٢٣٠ تخرج الشواهد التي استند إليها  
الكوفيون .

- ٢٣٠ حذف عامل المصدر ، وشواهد  
٢٣٢ إضافة المصدر إلى أحد معموليه  
٢٣٥ انفعل متصرف في نفسه ، فتصرف  
عمله \*

\*\*\*

المسألة الثامنة والعشرون

- ٢٣٥ أصل الاشتقاق انفعل أو المصدر  
٢٣٩ ليس في اعتلال المصدر لا عتلال  
الفعل وصحته لصحته دليل على أن انفعل  
أصل للمصدر ، من ثلاثة أوجه  
٢٤٠ ليس في كون الفعل عاملا في  
المصدر دليل على أن انفعل أصل  
للمصدر ، من وجهين

ص

الموضوع

- ٢٤٠ في العربية أفعال لا مصادر لها ،  
وفيها مصادر لا أفعال لها ، فليس  
أحدهما أولى بأن يكون أصلا  
٢٤٣ قد يسند انفعل إلى زمانه أو  
مكانه ، وشواهد ذلك

\*\*\*

المسألة التاسعة والعشرون

- ٢٤٥ عامل النصب في الظرف الواقع خبرا  
٢٤٥ تفسير «الخلاف» الذي نسب  
إليه الكوفيون العمل  
٢٤٦ هل الأولى عند البصريين تقدير  
العامل فعلا أو اسما مشتقا ؟  
٢٤٧ فساد القول بأن الخلاف نصب الظرف  
٢٤٧ يستحيل في صناعة النحو نصب  
بعامل معدوم \*

\*\*\*

المسألة الثلاثون

- ٢٤٨ ما الذي ينصب المفعول معه ؟  
٢٤٨ تفسير «الخلاف» الذي أسند  
الكوفيون العمل إليه هنا  
٢٤٩ يرى البصريون أن الفعل عمل  
بواسطة الواو ، كما عمل في باب  
الاستثناء بواسطة «إلا»  
٢٥٠ إبطال القول بأن «الخلاف»  
هو عامل النصب

\*\*\*

المسألة الحادية والثلاثون

- ٢٥٠ هل يجوز تقديم الحال على الفعل  
العامل فيه ؟



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥١	سند الكوفيين أنه يتضمن تقديم الضمير على مرجعه *	٢٦٠	ما الذي يعمل فى المستثنى النصب؟
٢٥١	استند البصريون إلى السماع والتعليل بأن الفعل متصرف ؛ فيجب أن يتصرف عمله *	٢٦١	الفراء وجماعة من الكوفيين على أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة و « لا » انافية
٢٥١	من شواهد تقديم الضمير على مرجعه ***	٢٦٢	البصريون يرون أن الفعل قوى بإلا
		٢٦٢	بطلان القول بأن « إلا » قامت مقام أستثنى من خمسة أوجه .
		٢٦٤	بطلان قول الفراء بتركيب إلا ***
			المسألة الخامسة والثلاثون
٢٥٢	هل يقع الفعل الماضى حالا ؟	٢٦٦	هل تجيء « إلا » بمعنى الواو ؟
٢٥٢	استند الكوفيون إلى السماع والقياس على صفة المنكرة	٢٦٦	استند الكوفيون فى دعواهم مجيء إلا بمعنى الواو إلى السماع ، وذكر شواهدهم على ذلك
٢٥٤	استند البصريون إلى اتعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه أخرى	٢٦٩	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه غير التى ذكروها ***
٢٥٥	الشواهد على مجيء الفعل الماضى للدعاء		المسألة السادسة والثلاثون
٢٥٧	يقوم الماضى مقام المستقبل أحيانا للدليل ***	٢٥٨	وجوه الإعراب التى تجوز فى الصفة إذا كان معها ظرف مكرر
		٢٥٨	استند الكوفيون إلى السماع والتعليل بأن فائدة الظرف الثانى إنما تحصل بنصب الوصف
		٢٥٩	واستند البصريون إلى قياس صورة تكرار الظرف على صورة عدم تكراره
٢٦٠	وقالوا : فائدة الظرف الثانى عند التكرار هى التوكيد ***	٢٧٣	هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ؟
		٢٧٣	استند الكوفيون إلى السماع ، وذكر شواهدهم ، وإلى التعليل بأن الاستثناء يخالف البدل
		٢٧٥	تقديم المستثنى على المستثنى منه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٦	استند البصريون إلى التعليل بأن حرف الاستثناء كحرف النفي ، ولا يجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله أو التعليل بأن الاستثناء يضارع البدل، وردوا شواهد الكوفيين	٢٩٤	المسألة التاسعة والثلاثون هل تكون «سوى» اسماً، أو تنلزم الظرفية ؟
***		٢٩٤	استدل الكوفيون بالسمع ، وشواهدهم على ذلك
	المسألة السابعة والثلاثون	٢٩٦	واستدل البصريون بالسمع ، وشواهدهم على ظرفيتها
٢٧٨	« حاشا » في الاستثناء فعل أو حرف ؟	***	
٢٧٨	استند الكوفيون في القول بفعليته إلى السماع، والتعليل بأنه يتصرف، ويحذف منه ، ويتعلق به حرف الجر		المسألة الأربعون
٢٨٠	استند البصريون إلى التعليل بأنه لا تدخل عليه « ما » وبأن الاسم يأتي بعده مجروراً ليس غير	٢٩٨	« كم » مفردة أو مركبة ؟
٢٨٢	الاختقاق من المركبات ، وأسماء الأصوات ، والحروف	٢٩٨	الكوفيون « كم » مركبة من الكاف و« ما » الاستفهامية مثل « لم » في الاستفهام
٢٨٣	زيادة باء الجر *	٢٩٩	زيادة الكاف في كلام الله وكلام العرب ،
٢٨٤	حذف بعض حروف الحرف	٣٠٠	البصريون « كم » مفردة ؛ لأن هذا هو الأصل
***		٣٠١	الكناية بمثلك وغيرك عن «أت»
	المسألة الثامنة والثلاثون	***	
٢٨٧	هل يجوز بناء «غير» مطلقاً ؟		المسألة الحادية والأربعون
٢٨٩،	الإضافة إلى غير المتمكن تجوز بناء المضاف ، وشواهد ذلك	٣٠٣	إذا فصل بين « كم » ومميزها ؛ فهل يبقى التمييز مجروراً ؟
***		٣٠٣	الكوفيون : نعم يبقى مجروراً ؛ وشواهدهم على ذلك
		٣٠٥	البصريون : ينصب ، وشواهدهم على ذلك
		٣٠٦	ردهم على شواهد الكوفيين
		٣٠٧	الفصل بين اسم العدد ومميزه المنصوب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٢٣	الكوفيون : هو معرب مرفوع بغير تنوين	٣٠٩	المسألة الثانية والأربعون هل يجوز إضافة النيف إلى العشرة؟
٣٢٣	القراء : مبنى على الضم تشبيها له بقبل وبعد وسائر الغايات	٣٠٩	الكوفيون : تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؛ وشاهدهم على ذلك
٣٢٤	البصريون : مبنى على الضم لشبهه بكاف الخطاب ؛ وإنه يشبهها من ثلاثة أوجه	٣١٠	البصريون : ركب الاسمان فدلا على معنى واحد ؛ والإضافة تبطل هذا المعنى
٣٢٥	ومن البصريين من علل بناءه بأنه واقع موقع ضمير المخاطب ، وبناءؤه على الضم لوجهين	***	
٣٢٦	وهو في موضع نصب عندهم ؛ لأنه مفعول به في المعنى	٣١٢	المسألة الثالثة والأربعون هل يجوز تعريف العدد المركب بتعريف جزئيه ؟ وهل يجوز تعريف تميزه ؟
٣٢٩	هل تجيء الحال من المنادى ؟	٣١٣	الكوفيون : يجوز تعريف جزئ العدد المركب ؛ بدليل السماع عن العرب
٣٣١	الحمل على الموضع في النعت والعطف ومنه نصب المعطوف على المجرور ونصب المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء اثرائدة *	٣١٣	البصريون : لا يجوز إلا تعريف صدر المركب ؛ بدليل تعريف العرب المركبات الأخرى
***		٣١٤	« الحاز باز » ومعانيه ، وشاهد كل معنى
المسألة السادسة والأربعون		٣١٦	دخول « ال » على الفعل المضارع وعلى الأعلام * و
٣٣٥	نداء الاسم المحلى بال	٣٢١	دخول « ال » على بعض أسماء الإشارة ***
٣٣٦	الكوفيون : يجوز نداء الاسم المحلى بال ، بدليل السماع	المسألة الرابعة والأربعون	
٣٣٧	البصريون : لا يجوز ، لأنه لا يجوز اجتماع تعريفين على معرف ، ولأن التعريفين مختلفان فيتناقض	٣٢٢	إضافة العدد المركب إلى مثله ***
٣٣٨	رد البصريون دلالة شواهد الكوفيين	المسألة الخامسة والأربعون	
٣٣٩	تخريج البصريين نداء لفظ الجلالة من ثلاثة أوجه	٣٢٣	المنادى المنفرد العلم ؛ معرب أو مبنى؟

ص الموضوع

المسألة السابعة والأربعون

٣٤١ الميم المشددة في « اللهم » عوض  
من حرف النداء ، أو هي  
بقية جملة ؟

٣٤١ الكوفيون : الميم بقية جملة ؛  
بدليل أنهم يجمعون بينها وبين يا ؛  
ولو كانت عوضا لم يجمعوا بينهما ؛  
لعدم جواز الجمع بين العوض  
والعوض منه \*

٣٤٣ البصريون : الميم عوض من يا ،  
وردهم أدلة الكوفيين

٣٤٥ جمعوا بين العوض والعوض منه  
في ثنية الفم مضافا إلى الضمير

\*\*\*

المسألة الثامنة والأربعون

٣٤٧ هل يجوز ترخيم الاسم المضاف ؟

٣٤٧ الكوفيون : يجوز ترخيم المضاف  
بالحذف من آخر المضاف إليه ؛  
بدليل السماع

٣٤٩ ورد السماع بترخيم المركب  
الإضافي على ثلاثة أوجه ، والاستشهاد  
لكل وجه منها

٣٤٩ البصريون : لا يرخم المضاف ،

وبيان شروط الترخيم ، ووجه  
اعتبار كل شرط منها

٣٥٠ اتغير يؤنس بالتغير ، وأمثلة  
من ذلك

ص الموضوع

٣٥٠ حذف ياء فعيلة وفعيلة في النسب ،

دون ياء فعل وفعل

٣٥٢ الترخيم في غير النداء لضرورة  
الشعر ، وشواهد ذلك

\*\*\*

المسألة التاسعة والأربعون

٣٥٦ هل يجوز ترخيم الاسم الاتي ؟

٣٥٦ الكوفيون : يجوز ترخيم الثلاثي  
المحرك الوسط ؛ لأن في الأسماء

ما يماثله نحو يدودم

٣٥٩ البصريون : لا يجوز ترخيم الثلاثي ؛

لأنه في غاية الخفة ، والحذف منه  
إجحاف به

٣٥٩ رد البصريون دليل الكوفيين

من وجهين

\*\*\*

المسألة الخمسون

٣٦١ كيف يرخم الرباعي الساكن ثالثة ؟

٣٦١ الكوفيون : يرخم الرباعي الساكن  
ثالثة بحذف ثالثة ورابعة

٣٦١ البصريون : يرخم الرباعي الساكن

ثالثة بحذف رابعة وحده

\*\*\*

المسألة الحادية والخمسون

٣٦٢ هل تجوز ندبة النكرة والأسماء ؟

الموصولة ؟

\*\*\*

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الرابعة والخمسون		المسألة الثانية والخمسون
٣٧٠	هل تأتى « من » لابتداء الغاية فى الزمان ؟	٣٦٤	هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟
٣٧٠	الكوفيون : تأتى « من » لابتداء الغاية فى الزمان ؛ بدليل السماع ؛ وشواهدهم على ذلك	٣٦٤	الكوفيون : يجوز ، بدليل السماع ، وقياسا على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه
٣٧١	البصريون : لا تأتى « من » لابتداء الغاية فى الزمان ؛ لأنها فى المكان نظير منذ فى الزمان	٣٦٥	البصريون : لا يجوز ، وبيان الفرق بين المضاف مع المضاف إليه والصفة مع الموصوف
٣٧٢	وأولهم الشواهد التى استدلت بها الكوفيون	***	
٣٧٢	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والشواهد على ذلك من كتاب الله تعالى وشعر العرب *		المسألة الثالثة والخمسون
٣٧٣	هالقلب ، وأقول العلماء فيه ، وشواهدهم	٣٦٦	اسم لا المفرد النكرة ، معرب أو مبنى ؟
٣٧٦	زيادة « من » فى الإيجاب	٣٦٦	الكوفيون : هو معرب منصوب بها ؛ لأن لا مكتفى بها من الفعل
***		٣٦٧	من النحاة من قل : عملت لا النصب حملا للاعلى إن ، حمل النقيض على تقيضه
المسألة الخامسة والخمسون		٣٦٧	البصريون : اسم لا مبنى على الفتح ؛ لتركبها مع اسمها ، ولأنها تضمنت معنى من
٣٧٦	واورب ، هل هى التى تعمل الجر ؟	٣٦٧	« لا » قد تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب ، وشواهد ذلك
٣٧٦	الكوفيون : الواو هى التى تعمل الجر لنبايتها عن رب مع أنها ليست عاطفة ؛ لأنه قد يبدأ بها الكلام	٣٧٠	ظهر انحطاط « لا » عن « إن » فى أربعة أشياء
٣٧٧	البصريون : عامل الجر هو رب القدرة ، والواو عاطفة ؛ بدليل ظهورها مع رب	***	
٣٧٨	الجر رب من غير أن يقوم مقامها حرف		
٣٧٩	الجر رب بعد بل		
٣٨٠	الجر رب بعد انفاء		

الموضوع	ص
المسألة الثامنة والخمسون	
٣٩٩ الام الداخلة على المبتدأ، لام	
الابتداء أو لام جواب القسم؛	
٣٩٩ الكوفيون: هي لام جواب القسم،	
لأنها يليها الاسم المنصوب، ولو	
كانت لام الابتداء لم يليها إلا الرفع	
٣٩٩ البصريون: هي لام الابتداء لأنها	
توجب لما تدخل عليه الرفع	
٤٠٠ «جير» بمعنى نعم، وقد وقعت	
في القسم	
٤٠١ «عوض» بمعنى الدهر	
٤٠٢ لغات العرب في «عوض»	
٤٠٢ «كلا» بمعنى حقا	
٤٠٣ الأصل في لام الابتداء أن تدخل	
على المبتدأ؛ فإذا قدم معمول	
الخبر فصار في صدر الكلام	
جاز دخولها عليه	
***	
المسألة التاسعة والخمسون	
٤٠٤ «أيمن في القسم» مفرد أو جمع؟	
٤٠٤ الكوفيون: هو جمع يمين، وهمنه	
قطع في الأصل، وصارت همزة	
وصل لكثرة الاستعمال؛ لأن	
وزنه مما يختص به الجمع،	
والاستشهاد لتجيئها جمعا	
٤٠٧ البصريون: هو مفرد، بدليل وصل	
همزته، وأنهم حذفوا جميع حروفه	
إلا الميم فقالوا: م الله	

الموضوع	ص
المسألة السادسة والخمسون	
٣٨٢ إعراب الاسم الواقع بعدم مذومند	
٣٨٢ الكوفيون: يرتفع الاسم بعدها	
بتقدير فعل، وهما مركبان من	
«من» و«إذ»	
٣٨٢ اقراء: يرتفع الاسم بعدها بتقدير	
مبتدأ؛ وهما مركبان من «من»	
و«ذو» الطائفة التي بمعنى الذي	
٣٨٣ الاستشهاد لمحيء ذو بمعنى الذي	
٣٨٥ العرب تجزئ بالضمة عن الواو،	
وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة	
عن الألف، والاستشهاد لذلك	
٣٩١ منذ ومذ عند البصريين مبتدآن	
والاسم المرفوع بعدها خبر	
***	
المسألة السابعة والخمسون	
٣٩٣ هل يعمل حرف القسم محذوفا؟	
٣٩٣ الكوفيون: يعمل حرف القسم	
محذوفا بدليل السماع والقياس على	
حرف الجر، والاستشهاد لذلك	
٣٩٦ البصريون: لا يعمل حرف القسم	
محذوفا؛ لأن حروف الجر لا تعمل	
مع الحذف إلا أن يكون لها عوض*	
٣٩٦ جاز مع لفظ الجلالة حذف حرف	
القسم لكثرة استعماله	
٣٩٧ قف على أشياء خصوا بها لفظ	
الجلالة، بسبب كثرة استعماله،	
ونماذج من تخصص أشياء بأشياء	
٣٩٨ ما حذف وفي اللفظ عليه دلالة أو حذف	
إلى عوض وبديل فهو في حكم الثابت	

# الْإِنْصَافُ

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات  
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي  
المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

---

ومعه كتاب

الْأُتُصَافُ ، من الإنصاف

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٠- مسألة معلوم

[ القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [ ١٧٩ ] ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

٢٦٥ - فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأثموني مع حاشية الصبان (٢/٢٣٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٧١ بولاق) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٣٣٩) وشرح الرضى على الكافية (١/٢٧٠)

٢٦٥ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، حتى قال جار الله في الفصل (١/٢٩١ بتحقيقنا) : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

\* فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجَةٍ . . . البيت \*

فسيويه برىء من عهده » اه ، وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في شرح الكافية في باب الإضافة ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢/٢٥١) والزحشرى في الفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ٣٤١) وابن جنى في الخصائص (٢/٤٠٦) والأثموني (رقم ٦٥٦ بتحقيقنا) وزججتها : طعننها بالزج ، والزج - بضم الزاى وتشديد الجيم - الحديدة التي تركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدة التي تركب في أعلى الرمح فهي السنان بزنة الكتاب - ويروى « فرخخها » بخاءين مكان الجيمين ، ماض من الزخ وهو =

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ ، ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالقُلُوصَ ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :  
 ٢٦٦ — تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا

= الدفع مطلقا ، أو الدفع في وهدة ، والمزجة — بكسر الميم وفتح الزاي وتشديد الجيم —  
 الرمح القصير كالزراق ، والمزجة في الرواية الأخرى : اسم الآلة من الزخ ، والقُلُوصَ —  
 بفتح اقاف — الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت  
 قوله « زج القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ » فيمن رواه بفتح القُلُوصَ وجر أَبِي مَزَادَةَ بالياء نيابة  
 عن الكسرة ، حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله زج والمضاف إليه الذي هو قوله  
 أَبِي مَزَادَةَ بمفعول المضاف الذي هو قوله القُلُوصَ ، وبيان ذلك أن زج مصدر فعل يتعدى  
 إلى المفعول به ، فهو يعمل عمل الفعل المتعدي : رفع فاعلا ، وينصب مفعولا ، وتجاوز  
 إضافته إلى أيهما شاء التكلم ثم يأتي بعد ذلك بالآخر ، وقد أراد التكلم ههنا أن يضيف  
 هذا المصدر إلى فاعله وهو أبو مزادة ، ففعل ذلك ، ولكنه جاء بالمفعول بين المضاف  
 والمضاف إليه ، ولو أنه اتبع الميع لقال : زج أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ ، أو لقال : زج  
 الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله أو أضاف المصدر إلى مفعوله  
 ثم أتى بفاعله ، فلما لم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه بغاية اليسر علمنا أنه لا يرى  
 بهذا الفصل بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ ، قال ابن جني : « وفي  
 هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى  
 من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة — مع تمكنه من ترك ارتكابها —  
 لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » ا هـ .

٢٦٦ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، بل ذكر المؤلف أنه  
 مصنوع ، وقد استشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه  
 البغدادي في الحزانة ( ٢٥٠ / ٢ ) وذكر أن ابن السيد أنشده في أبيات المعاني عن  
 الأخفش ، وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو  
 الضغن ، وشفى : أصله أن يقال « شفى الله المريض يشفيه » أى أذهب عنه العلة ، وشفاء  
 الضغن : يراد به ذهابه واقتلعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « شفت  
 غلائل عبد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف  
 الذي هو قوله غلائل والمضاف إليه الذي هو قوله صدورها بأجنبي وهو فاعل شفت الذي =

والتقدير : شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

٢٦٧ — يُطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ  
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقَيْسِيِّ الْكَثَائِنِ

= هو قوله عبد القيس والجار والمجرور الذى هو قوله منها ، وأصل الكلام على هذا التخريج : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ، وفي البيت تخريج آخر يخرج عن الاستشهاد لهذه المسألة ، وذلك أن تجعل غلائل مقطوعا عن الإضافة وإنما ترك تنوينه لكونه على صيغة منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف ، وتجعل قوله «صدورها» بالجر مضافا إلى محذوف مماثل للذكور ، وأصل الكلام على هذا : وقد شفت غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها ، وكل ما في البيت على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول على الفاعل وحذف المضاف لدلالة ما تقدم عليه ، فأما تقديم المفعول فلا ينازع أحد في جوازه ، وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره فله نظائر منها قراءة من قرأ ( تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ) بجر ( الآخرة ) على تقدير : والله يريد ثواب الآخرة ، ومنها قول ابن قيس الرقيات ، وهو الشاهد رقم ١٩ السابق :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فإن هذا البيت يخرج على تقدير : رحم الله أعظما دفنوها بسجستان أعظم طلحة الطلحات .

٢٦٧ — هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم ( انظر الديوان ١٦٩ ) وقد أنشده ابن منظور ( ح و ز ) وابن جني في الخصائص ( ٤٠٦/٢ ط الدار ) وابن الناظم في شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العيني ( ٤٦٢/٣ ) بهامش الحزانة ) والبيت في وصف بقر الوحش ، وتطفن : أى تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً : أى استدار ، وأطاف فلان بالأمر ؛ إذا أحاط به ، وأنشد أبو الجراح :

أطفت بها نهارا غير ليل وألمى ربهما طلب الرجال  
وقل أبو خراش :

= تطيف عليه الطير وهو ملحب خلاف البيوت عند معتمل الصرم

= وأصل الحوزى : المتوحد المنفرد ، وأراد به في بيت الشاهد فحل البقر الوحشى الذى يصفه ، والراتع : جمع مرتع وهو مكان الرتع ، يريد أنه منفرد بهذه الأماكن رتع فيها ما شاء ، ولم يرع - بالبناء للجهول - أى لم يخف ، والقرع : الضرب ، والقسى جمع قوس ، والكنائن : جمع كنانة ، وهى جراب توضع فيه السهام . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القسى الكنائن » فإن الرواية فيه بنصب « القسى » وجر « الكنائن » فيكون تخريجه على أن قوله « قرع » مصدر مضاف إلى قوله « الكنائن » الذى هو فاعل المصدر ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « القسى » الذى هو مفعول المصدر ونظير ذلك قراءة ابن عامر فى الآية ١٣٧ من سورة الأنعام التى تلاها المؤلف ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ) بنصب ( أولادهم ) وجر ( شركائهم ) على أن ( قتل ) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله ( شركائهم ) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله ( أولادهم ) ومثل ذلك أيضا قول الشاعر :

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل

الرواية فيه بنصب « البغاث » وجر « الأجادل » وبجازها أن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « البغاث » وأصل الكلام : فقسناهم سوق الأجادل البغاث ، ومثله قول عمرو بن كلثوم : وحلق الماذى والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس

الرواية بنصب « الحصاد » وجر « الدائس » وتخريجها أن « دوس » مصدر مؤكد لعامله وهو مضاف إلى فاعله الذى هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر الذى هو قوله « الحصاد » وأصل الكلام : فداسهم دوس الدائس الحصاد . ونظيره قول أبى جندل الطموى :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج

الرواية فيه بنصب « القطن » وجر « المحالج » وتخريجها أن قوله « فرك » مصدر مؤكد لعامله الذى هو قوله « يفركن » وقد أضاف هذا المصدر إلى فاعله الذى هو قوله « المحالج » وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « القطن » وأصل الكلام : فرك المحالج القطن .

والتقدير : مِنْ قَرْعِ الْكِنَانِ الْقِسِيِّ ، وقال الآخر :

٢٦٨ — فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذى هو « بَعْدَ » والمضاف إليه الذى هو « بهجتها » بالفعل الذى هو « خَطَّ » وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها . وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غُلامُ والله زَيْدٌ ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لَجَبْرٌ فتسمع صوتَ واللهِ رَبِّهَا ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « والله » ، وإذا جاء هذا فى الكلام فى الشعر أُولَى ، وقد قرأ ابنُ عامرٍ أحدُ القراء السبعة ( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) بنصب (أولادهم) وجر (شُرَكَائِهِمْ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قَتَلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ، ولهذا كان منصوباً فى هذه القراءة ، وإذا جاء هذا فى القرآن فى الشعر أُولَى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، كما قال عمرو بن قَمِيثَةَ :

٢٦٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يعزه ، وهذا البيت مهملل النسخ مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب العالم ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خطر رسومها ؛ ففصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله ، وبين كَأَنَّ واسمها ، وتقدم خبر كَأَنَّ عليها وعلى اسمها ، فصار أحجية من الأحاجي ، واستشهد المؤلف به فى قوله « بعد خط بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « بعد » والمضاف إليه وهو قوله « بهجتها » بأجنبي وهو قوله « خط » وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذى فى آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله «رسومها» وأصل هذه العبارة : كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ (هو) رسومها .

٢٦٩ - لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا أُسْتَعْبِرَتْ لِّلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامَهَا

[ ١٨٠ ] فَفَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لِّلَّهِ دَرُّ مِّنْ لَّامَهَا الْيَوْمَ ، وَقَالَ أَبُو حِيَةَ النَّمِيرِيُّ :

٢٧٠ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٢٦٩ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ عَمْرٍو بْنِ قُثَيْمَةَ صَاحِبِ امْرَأَةِ الْقَيْسِ فِي رَحْلَتِهِ إِلَى بِلَادِ الرُّومِ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ :

بِكَيِّ صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيُّقِنُ أَنَا لِاحِقَانٍ بَقِيصِرَا

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِيهِ ( ٩١/١ ) وَالزُّخْرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ( رَقْم ٩٩ ) وَابْنُ عِيْشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ( ص ٣٣٩ ) وَرَضِيَ الدِّينُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ مِنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ ، وَشَرْحِ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْحِزَانَةِ ( ٢٤٧/٢ ) وَسَاتِيدَمَا : جَبَلٌ عِنْدَ مِيَا فَارْقِينَ ، وَاسْتَعْبِرَتْ : بَكَتْ مِنْ وَحْشَةِ الْعَرَبَةِ وَلَبَعْدَهَا عَنْ أَهْلِهَا ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ « لَّهِ دَرُ فُلَانٍ » إِذَا دَعَا لَهُ أَوْ تَعَجَّبُوا مِنْ بُلُوغِهِ الْغَايَةَ فِي شَيْءٍ مَا ، وَصَفَ الشَّاعِرُ امْرَأَةً نَظَرَتْ إِلَى سَاتِيدَمَا فَذَكَرَتْ بِهِ بِلَادَهَا فَاسْتَعْبِرَتْ شَوْقًا إِلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : لَّهِ دَرُ مِنْ لَامِهَا الْيَوْمَ عَلَى بَكَائِهَا ، يَتَعَجَّبُ مِنْ شَأْنِ لَأْمِهَا وَيُنْكَرُ عَلَيْهِ فَعِلُهُ ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ قَدْ بَكَتْ بِحَقِّ فَلَا مَحَلَّ لِلْوَمِهَا . وَمَحَلُّ الِاسْتِشْهَادِ هُنَا بِهَذَا الْبَيْتِ قَوْلُهُ « دَرُ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا » فَإِنْ قَوْلُهُ « دَرُ » مُضَافٌ وَقَوْلُهُ « مِنْ لَامِهَا » اسْمٌ مُّوصُولٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ وَهُوَ قَوْلُهُ « الْيَوْمَ »

٢٧٠ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ أَبِي حِيَةَ النَّمِيرِيِّ ، وَاسْمُهُ الْهَيْثِمُ بْنُ الرَّيْعِ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِيهِ ( ٩١/١ ) وَابْنُ جَنِّي فِي الْخُصَائِصِ ( ٤٠٥/٢ ) وَالْأَشْمُونِيُّ ( رَقْم ٦٦٢ ) وَابْنُ هِشَامٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ( رَقْم ٣٥٨ ) وَابْنُ عَقِيلٍ ( رَقْم ٢٤٠ ) وَشَرْحُ الْعَيْنِيِّ ( ٣/ ٤٧٠ ) بِهَامِشِ الْحِزَانَةِ ) وَرَوَاهُ ابْنُ مَنْظُورٍ ( ع ج م ) غَيْرَ أَنَّهُ رَوَى صَدْرَهُ :

• كَتَجَبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا •

وَصَفَّ أَبُو حِيَةَ رَسْمَ الدَّارِ فَشَبَّهَا بِالْكِتَابِ فِي دَقَّتِهَا وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا ، وَخَصَّ الْيَهُودِيَّ لِأَنَّ الْيَهُودَ هُمْ أَهْلُ الْكِتَابَةِ ، وَجَعَلَ كِتَابَتَهُ بَعْضُهَا مُتْقَارِبًا وَبَعْضُهَا مُفْتَرَقًا مُتَبَايِنًا لِاقْتِضَاءِ آثَارِ الدِّيَارِ تِلْكَ الصِّفَةِ وَالْحَالِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ « يُزِيلُ » يَفْرُقُ مَا بَيْنَهَا وَيُبَاعِدُ . وَمَحَلُّ الِاسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُ « بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ » فَإِنْ قَوْلُهُ « كَفَّ » مُضَافٌ إِلَى قَوْلِهِ « يَهُودِيٌّ » وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ وَهُوَ قَوْلُهُ « يَوْمًا » وَهَذَا الظَّرْفُ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْمُضَافِ =

فَقَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَن تَقْدِيرَهُ : يَكْفُ يَهُودِيَّ يَوْمًا ،  
وقال ذو الرمة :

٢٧١ — كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بِنَا  
أَوَاخِرَ التَّمِيسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

= إذ لا عمل له فيه ، وهو نظير بيت عمرو بن قيس ( رقم ٢٦٩ ) ونظيرهما قول الآخرو هو  
من شواهد الأشموني ( رقم ٦٥٨ ) :

فرشني بخير لا أكون ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل

ومحل الاستشهاد به في قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » مضاف إلى قوله  
« صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » غير أن هذا الظرف متعلق  
بالمضاف الذي هو قوله ناحت ، لأن هذا المضاف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيجوز أن  
يتعلق به الظرف ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد سيويه ( ٩٠/١ ) وابن يعيش  
( ص ٣٣٩ ) :

رب ابن عم لسلمي مشعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل  
عند من رواه بجر « زاد الكسل » فإن هذه الرواية تخرج على أن قوله « طباخ »  
مضاف إلى قوله « زاد الكسل » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « ساعات الكرى »  
وهذا الظرف منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ويروى بنصب  
« زاد الكسل » وتخرج على أنه أضاف قوله « طباخ » إلى « ساعات الكرى » ويكون  
قوله « زاد الكسل » مفعولا به لقول طباخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، ونظيره تماما  
ما أنشده سيويه :

\* يا سارق الليلة أهل الدار \*

يروي بنصب « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى الظرف ، ويروي  
بجر « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى قوله « أهل الدار » وفصل بينهما  
بالظرف الذي هو قوله « الليلة » .

٢٧١ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيويه  
( ٩٢/١ ) وابن جني في الخصائص ( ٤٠٤/٢ ) ورضي الدين في باب الإضافة من شرح  
الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٢/١١٩ و ٢٥٠ ) و« من » للتعليل ، والإيغال :  
الإبعاد ، تقول « أوغى في الأرض » إذا أبعد فيها ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأواخر =

وقالت امرأة من العرب دُرْنَا بنتُ عَبْعَبَةَ الْجَحْدَرِيَّةِ ، وقيل : عَمْرَةُ الْجُسَمِيَّةِ :  
 ٢٧٢ — هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ  
 إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبَوَّةً فَدَعَاهُمَا

= جمع آخره الرحل ، وهى العود الذى يستند إليه الركاب ، والمليس - بفتح الميم وسكون الياء - شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب ، وإضافة الأواخر إليه على معنى من ، مثل الإضافة فى قولهم : باب ساج ، وخاتم فضة ، والفراريج : جمع فروج ، وهو الصغير من الدجاج ، ويروى « إقناض الفراريج » بكسر الهمزة ، والإقناض : مصدر « أُنْقَضَتِ الدَّجَاجَةُ » أى صوتت ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « أصوات من يغالطن بنا أواخر المليس » فإن قوله « أصوات » مضاف إلى قوله « أواخر المليس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين اللذين هما قوله « من يغالطن بنا » وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر المليس أصوات الفراريج من يغالطن بنا ، وسندكر لك نظائر هذا مع شرح الشاهد الآتى .

٢٧٢ — هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة ترمى فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة فى تسميتها ، فسمها سيويه والزحشرى وابن يعين « درنا بنت عبعة ، من قيس بن ثعلبة » وسمها أبو تمام فى ديوان الحماسة عمرة الخثعمية ، وروى الخطيب التبريزى عن أبى رياش أن الصواب أن قائل الأبيات « درماء بنت سيار بن عبعة الجحدرية » والبيت من شواهد سيويه ( ٩٢/١ ) والزحشرى فى المفضل ( رقم ١٠٠ بتحقيقنا ) وابن يعين فى شرحه ( ص ٣٤٠ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٤٠٥/٢ ) وابن الناطم ، وشرحه العيني ( ٤٧٢/٣ ) بهامش الحزاة ) وأصل النبوة - بفتح النون وسكون الباء الموحدة - أن يضرب بالسيف فلا يعضى فى الضريبة ، رثت أخويها فهى تقول : لقد كانا لمن ليس له أخ فى الحرب ولا ناصر يأخذ يده أخوين : ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان يده إذا غشيه الهول وخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أخوا فى الحرب من لا أخاله » فإن قوله « أخوا » مثنى الأخ مضاف إلى الاسم الموصول وهو قوله « من » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذى هو قوله « فى الحرب » وأصل الكلام : هما أخوا من لا أخاله فى الحرب ، ونظيره - فيما رأى ابن مالك - الحديث « هل أنتم تاركو لى صاحبي » فإن قوله صلى الله عليه وسلم « تاركو » مضاف وقوله « صاحبي » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله « لى » ونظيره قول الشاعر :



فَفَصَّلَ بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَاهُ  
في الحرب ؛ لأن الظرف <sup>(١)</sup> وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرها ، فبقينا  
فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛  
فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غَلَامٌ وَاللهِ زَبِيدٌ » وما حكاه أبو عبيدة  
عن بعض العرب من قولهم « فسمع صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا » فنقول : إنما جاء ذلك  
في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها مَوْضِعَهَا  
استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمونها في مثل  
هذا النحو « لغوا » لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يحىء عنهم الفضل بين  
المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء ( وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلُ  
أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛  
لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير  
ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل

= لأنت معتاد في الهيجا مصابة يصلى بها كل من عداك نيرانا  
والاستشهاد في قوله « معتاد في الهيجا مصابة » فإن قوله « معتاد » مضاف إلى قوله  
« مصابة » وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو قوله « في الهيجا » وأصل الكلام :  
لأنت معتاد مصابة في الهيجا .

(١) قوله « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإنما  
جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » ص ٤٣١ .

[ به ] بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يحز أن تجعل حجة في النظر لم يحز أن تجعل حجة في النقيض .  
والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة وَهُمْ القاريء ؛ إذ لو كانت صحيحة [ ١٨١ ] لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام ( شركائهم ) مكتوباً بالياء ومصحف أهل الحجاز والعراق ( شركاؤهم ) بالواو ، فدل <sup>(١)</sup> على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

## ٦١ - مسألة

[ هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ؟ ] <sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .  
وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : ( إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ) واليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ) والآخرة في المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدَارُ الْآخِرَةُ خَيْر ، كما قال تعالى في موضع آخر : ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ) فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى

(١) أي فدل وهى القراءة وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهبنا إليه .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأئمنوني مع حاشية الصبان ( ٢ / ٢١٥ بولاق )

وتصرّح الشيخ خالد ( ٢ / ٤٠ بولاق ) وشرح ابن يعين على المفصل ( ص ٣٢٩ وما بعدها إلى ٣٣٣ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٢٦٣ - ٢٦٦ )

واحد ، وقال تعالى : ( جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ) والحَبُّ في المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : ( وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرْشِ ) والجانب في المعنى هو الغربي ، ثم قال الراعي :

٢٧٣ — وَقَرَّبَ جَانِبَ الْعَرْشِ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ، وَاجْتَنَبَ الشَّعَارَا

ومن ذلك قولهم « صَلَاةُ الْأَوَّلَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَبَقْلَةُ الْحَقَاءِ » والأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحقاء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد

٢٧٣ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( د ب ب - ش ع ر ) ولم يعزه ، والبيت في وصف حمار وحش ، ومدب السيل - بفتح الميم وداله مفتوحة أو مكسورة - موضع جريه ، ويقال « تنح عن مدب السيل » بفتح الدال وكسر ها ، أى ابتعد عن مكان جريه والشعار - بفتح الشين بزنة السحاب ، عن ابن السكيت والرياشي ، وقال شمر والاصمعي هو بكسر الشين بزنة الكتاب مثل شعار المرأة - وهو الشجر الملتف ، وقيل : هو ما كان من الشجر في لين ووطاء من الأرض يحمله الناس يستدفئون به في الشتاء ويستظلون به في القيظ ، ويقال « أرض ذات شعار » أى ذات شجر ، يريد الشاعر أن هذا الحمار الوحشى قد اجتنب الشجر مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيول لأن الصيادين يبتعدون عنه ، ومحل الاستشهاد عند المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع قوله « جانب الغربى » فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربى عند الكوفيين ، وقد أضاف الشاعر « جانب » إلى « الغربى » فيكون قد أضاف اسماً إلى اسم آخر بمعناه ، وزعموا أن قوله تعالى ( وما كنت بجانب الغربى ) من هذا القبيل ، والبصريون يذهبون إلى أن الكلام على تقدير مضاف يكون موصوفاً بما جعل مضافاً إليه ، أى جانب المكان الغربى ، فهو من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو تكلف لاداعي له .

من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر [ ١٨٢ ] بإضافة اسمه إلى اسمه ؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفَقًا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه : أما قوله تعالى : ( إن هذا هو حق اليقين ) فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : ( وذلك دينُ القِيَمَةِ ) أى دين المسَلَّةِ القيمة ، وأما قوله تعالى : ( وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ) فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة ، وأما قوله تعالى : ( وَحَبَّ الْحَصِيدِ ) أى حب الزرع الحَصِيدِ ، ووصف الزرع بالحَصِيدِ ، وهو التحقيق <sup>(١)</sup> ؛ لأن الحب اسم لما يَنْبُتُ في الزرع ، والحَصْدُ إنما يكون للزرع الذى ينبت فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول « حَصَدْتُ الزرع » ولا تقول « حصدت الحب » ، وأما قوله تعالى : ( وما كُنْتُ بجانب الغربي ) فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربي ، وأما قولهم « صلاة الأولى » فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، وأما قولهم « مسجد الجامع » فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم « بقلة الحمقاء » فالتقدير فيه : بقلة الحبة الحمقاء <sup>(٢)</sup> ؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحق ، وهو التحقيق <sup>(١)</sup> ؛ لأنها الأصل ، وما نبتَ منها فرع عليها ، فكان وصف الأصل بالحق أرلَى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت في مجارى السيول فتقلعها ، ولذلك يقولون في المثل « هُوَ أَحَقُّ مِنْ رَجُلَةٍ » فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

(١) كذا في الأصل في الموضعين ، والراجح عندنا أن الواو في قوله « وهو التحقيق » زائدة ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك في الموضع الثانى .

(٢) في ر « بقلة الجنة الحمقاء » تحريف

## ٦٢ — مسألة

[ « كلا » و « كلتا » مثنيان لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « كلا ، وكلتا » فيهما تنثية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا « كُلُّ » نخفضت اللام ، وزيدت الألف للتنثية ، وزيدت التاء في « كلتا » للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في « الزَيْدَان ، والعَمْرَان » ولزم حذف نون التنثية منهما للزومهما الإضافة .

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتنثية معنوية ، [ ١٨٣ ] والألف فيهما كالألف في « عَصَا ، وَرَحَا » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما مُثْنِيَانِ لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتنثية النقل والقياس :  
أمان النقل فقد قال الشاعر :

٢٧٤ -- فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ <sup>(١)</sup>  
فأفرد قوله « كِلْتَا » فدلَّ على أن « كِلْتَا » تنثية .

(١) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني ( ٤٥/١ ) وحاشية الصبان ( ٨٣/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد مع حاشية يس ( ٨٠/١ بولاق ) وشرح رضى الدين على الكافية ( ٢٨/١ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٦٣ ليزج )  
٢٧٤ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في شرح الكافية ( ٢٨/١ ) وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٦٢/١ بولاق ) وشرحه العيني ( ١٥٩/١ بهامش الحزانة ) ومن شواهد الأشموني ( رقم ١٨ ) وقد أنشده ابن منظور ( ك ل ا ) ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ويروى \* كلتا هما قد قرنت بزائده\* والسلامى - بضم السين وتخفيف اللام ، بزنة الجبارى - واحدة السلاميات ، وهى العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع فى اليد أو الرجل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « فى كلت » فإن البغداديين والقراء زعموا أن « كلت » ههنا مفرد كلتا فى نحو قوله تعالى : ( كلتا الجنيتين =

= آتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً ) وزعموا أن « كلا » و « كلتا » مثنيان لفظاً ومعنى ، والألف فيهما زائدة للدلالة على التثنية ، والتاء في « كلتا » للتأنيث ، وأصل كل واحد منهما قبل الواحق « كل » بتشديد اللام - الذي يستعمل في نحو قولك « الأمر كله بيد الله » فحذفت لامها الثانية وكسرت كافها ، ثم لو أردت المفرد المؤنث زدت التاء فقلت « كلت » كما قال الراجز « في كلت رجلية » وإذا أردت المثنى المذكور زدت الألف الدالة على التثنية فقلت « كلا الرجلين عندى رجل خير » وإذا أردت المثنى المؤنث زدت التاء للدلالة على التأنيث والألف للدلالة على التثنية فقلت « كلتا المرأتين عفيفة المزور » وسيبويه رحمه الله وجهور نحوه البصرة لا يرتضون هذا الكلام ، وعندهم أن « كلا » و « كلتا » مفردان لفظاً مثنيان معنى ، والألف فيهما هي لام الكلمة ، فوزن « كلا » فعل - بكسر الفاء وفتح العين ، نظير رضا ومعى - وهذه الألف التي في « كلا » منقولة عن واو ، وقيل : عن ياء ، ووزن « كلتا » فعلى مثل ذكرى - والتاء فيها هي لام الكلمة ، وأصلها واو على ما اختاره ابن جني ، واختار أبو على أن أصلها ياء ، أما الألف في « كلتا » فهي زائدة للدلالة التأنيث ، قالوا : والدليل على أن هاتين الكلمتين مفردان لفظاً مثنيان معنى أنه يخبر عنهما بالمفرد ويعود الضمير إليهما مفرداً ، ولو كانا مثنيين لفظاً ومعنى لما جاز أن يخبر عنهما بالمفرد ولا أن يعود إليهما الضمير مفرداً ، وأيضاً فإننا نجد العرب جميعاً إذا أضافوا إلى الاسم الظاهر يلزمونهما الألف في الرفع والنصب والجر نحو « كلا الرجلين مؤدب » ونحو « كلتا المرأتين صالحه » ونحو « إن كلا هذين الرجلين مستقيم » وما أشبه ذلك ، ولو كانا مثنيين لفظاً ومعنى لوجب أن يحيثا بالياء في حال النصب والجر في لسان أكثر العرب من غير تفرقة بين ما إذا كان المضاف إليه مضمراً وما إذا كان مظهرراً ، كسائر المثنيات ، واستمع إلى ما نقله ابن منظور عن الجوهري ، قال : « كلا في تأكيد الاثنين نظير كل في المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولي اسماً ظاهراً كان في الرفع والنصب والخفض على حالة واحدة ، بالألف ، تقول : رأيت كلا الرجلين ، وجاءني كلا الرجلين ، فإذا اتصل بمضمّر قلبت الألف ياء في موضع الجر والنصب فقلت : رأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وتبقى في الرفع على حالها ، وقال الفراء : هو مثنى ، مأخوذ من كل ، خففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وكذلك كلتا المؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولم يتكلم منهما بواحد ، ولو تكلم به لقليل : كل ، وكلت ، وكلان ، وكلتان ، واحتج بقول الشاعر =

وأما القياسُ فقالوا : الدليلُ على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر ، وذلك نحو قولك « رأيت الرجلين كِلَيْهِمَا ، ومررت بالرجلين كِلَيْهِمَا ، ورأيت المرأتين كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا » ولو كانت الألفُ في آخرهما كالألف في آخر « عَصًا ، وَرَحًا » لم تنقلب كما لم تنقلب ألِفهما نحو « رأيت عَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا ، ومررت بعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا » فلما انقلبت الألفُ فيهما انقلابَ ألفِ « الزيدان ، والعمران » دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُردُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ ، وتارة يردُّ إليهما مثني حملاً على المعنى .

#### \* في كلت رجلها سلامى واحده \*

أراد في إحدى رجلها فأفرد ، وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة ؛ لأنه لو كان مثني لوجب أن تنقلب ألِفُه في النصب والجر ياء مع الاسم الظاهر ؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل ؛ لأن كلا للاحاطة ، وكلا يدل على شيء مخصوص ، وأما هذا اشاعر فإنما حذف الألف للضرورة وقدر أنها زائدة ، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة ، فثبت أنه اسم مفرد كعنى ، إلا أنه وضع ليدل على التثنية ، كما أن قولهم نحن اسم مفرد يدل على الاثنين فما فوقهما « اه كلاه » .

ونظير هذا الشاهد في حذف الألف من « كلتا » بخصوصها قول اشاعر الآخر ، وهو من شواهد الرضى :

كلت كفيه توالى دائماً  
بجيوش من عقاب ونعم  
والعرب كما تشيع الحركات فتشأ عنها حروف اللين ( انظر الشواهد ٦ - ١٧ في المسألة الثانية ) تقطع حروف المد ، وتحذفها مجتزئة بالحركات التي قبلها ؛ لأنها مجانسة لها ودالة عليها ( وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٤٤ التي مرت في المسألة ٥٦ ، ثم انظر لها نظائر في المسألة ٧٢ ) وفي هذا القدر ما يكفى أو يغنى .

فأما ردُّ الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء ذلك كثيراً ، قال الله تعالى :  
( كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا ) فقال ( آتَتْ ) بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان  
مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول « آتَتَا » كما تقول : الزيدان ذهبَا ، والعمران  
ضربَا ، وقال الشاعر :

٢٧٥ — كِلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَعْلَبَ ضَيْغَمٍ  
فقال « ذو » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال « ذَوَا »  
وقال الآخر :

٢٧٦ — كِلَا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرَعَادِ عَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصَا

٢٧٥ — الشرى — بفتح الشين ، بوزن الفقى — موضع تنسب إليه الأسود ، ويقال  
للشعبان : هم أسود الشرى ، قال بعضهم : شرى موضع بعينه تأوى إليه الأسود ، وقيل :  
هو شرى الفرات وناحيته ، وبه غياض وآجام ومأسدة ، وقال الشاعر :

\* أسود شرى لاقت أسود خفية \*

والشرى : طريق في جبل سلسى أحد جبلي طيء كثير الأسد . والأغلب : يراد منه الأسد ،  
والضغيم : الأسد أيضاً ، وقيل : هو الواسع الشدق من الأسد ، وأصل اشتقاقه من الضغم  
وهو العض الشديد ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « كلا أخوينا ذو رجال » فدل  
ذلك على أن « كلا » له جهة إفراد ، وإلا لما صح الإخبار عنه بالمفرد ؛ لأن المبتدأ والخبر  
يجب أن يتطابقا في الإفراد والتثنية والجمع ، ولا تخلو جهة الإفراد في كلا أن تكون  
جهة اللفظ أو جهة المعنى ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أن « كلا » مثنى  
في المعنى — وقد أخبر عن « كلا » بمفرد وهو قوله « ذو رجال » — فبقي جهة اللفظ ،  
فوجب أن يكون مفرداً لفظاً ، وهو ما ذهب إليه البصريون

٢٧٦ — أنشد ابن منظور صدر هذا البيت (ك ل ا) ونسبه إلى الأعشى ، ولكنه رواه  
« كلا أبوكم » كما في الديوان (١٠٩) وأصل الفرع — بفتح الفاء ومكون الراء — القوس يكون  
خير القسى ومنه قالوا : فرع فلان فلانا ، أى فاقه ، وقالوا : فرع فلان القوم ، وتفرعهم : أى  
فاقهم وعلاهم ، والدعامة — بكسر الدال وتخفيف العين — سيد القوم ورئيسهم ، وقالوا : فلان  
دعامة عشيرته ، يريدون أنه سيدها ، والاستشهاد بهذا البيت هنا في قوله « كلا أخويكم  
كان فرعا » حيث أعاد الضمير من « كان » على « كلا » وهو ضمير المفرد الغائب ، فدل =



فقال « كَانَ » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولم يقل « كانا » وقال الآخر :  
 أَكْشَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ [١٢٢]  
 فقال « حريص » بالإفراد ولم يقل « حريصان » وقال الآخر :  
 ٢٧٧ — [ ١٨٤ ] — كِلَانَا يَا زَيْدُ يُحِبُّ لَيْلَى  
 بِنَى وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ  
 فقال « يحبُّ » بالإفراد على ما بينا . وقال الآخر :  
 ٢٧٨ — كِلَا ثَقَلَيْنَا وَاقِئُ بَعْنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ

= على أن في « كلا أخويكم » جهة إفراد ، وهى جهة اللفظ ، على نحو ما بيناه في شرح  
 الشاهد السابق .

٢٧٧ — هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وكان يحب ليلي بنت مهدي  
 صاحبة قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي ، وصحة رواية البيت مع بيتين يليانه هكذا :  
 كلانا يا معاذ يحب ليلي      بنى وفيك من ليلي التراب  
 شركتك في هوى من كان حظى      وحظك من مودتها العذاب  
 لقد خبلت فؤادك ثم ثنت      بقلبي ؛ فهو مخبول مصاب  
 ومعاذ : هو معاذ بن كليب العامري ، كان مجنوناً من مجانين ليلي ، وكان مزاحم  
 قد شركه في حبها ، ويقال : إنه لما سمع هذه الأبيات من مزاحم التبس وخولط في عقله  
 وقوله « بنى وفيك من ليلي التراب » دعاء على نفسه وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما  
 من حب ليلي بالحشية من غير أن ينال حظاً من مودتها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله  
 « كلانا يحب ليلي » حيث أعاد الضمير من « يحب » مفرداً إلى « كلانا » فدل ذلك على  
 أن لكلا جهة إفراد ، وهى جهة اللفظ ، على نحو ما قررناه في الشاهد ٢٧٥ ، ونظير هذا  
 البيت في الإخبار عن كلا بالمفرد قول ليلي العامرية :

كلانا مظهر للناس بغضا      وكل عند صاحبه مكين  
 فقال « كلانا مظهر » فأخبر بالمفرد الذى هو « مظهر » عن « كلا » فهذا يدل على  
 أن « كلا » مفرد لفظاً ؛ لأن معناها مثنى بالإجماع

٢٧٨ — هذا البيت من كلام إياس بن مالك بن عبد الله المعنى ، وبعده قوله :  
 فلم أرى يوماً كان أكثر سالباً      ومستلباً سرباله لا يناكر =

فقال « واثق » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٧٩ - كَلَا يَوْمِي أَمَامَةً يَوْمٌ صَدَّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِعَامَا

= وأكثر منا يافعا يبتغي العلا يضارب قرنادر عاوهو حاسر  
وقد أنشد ابن منظور هذه الأبيات ( ق د ر ) وعزاها إليه . وثقل الرجل - بفتح  
الثاء والقاف جميعا - حشمه ومتاع بيته ، وأراد به ههنا النساء ، يقول : نساؤنا ونساؤهم  
طامعات في ظهور كل واحد من القبيلين على صاحبه ، والأمر في ذلك يجري على ما قدره  
الله تعالى . و « مستلبا سرباله » هو بنصب سرباله على أنه مفعول ثان لمستلب ، وفي  
مستلب ضمير مستتر هو نائب فاعله وهو المفعول الأول . وأراد بقوله « لا يناكر » أنه  
لا ينكر ذلك لأنه مصروع قد قتل ، ومن الناس من يرويه برفع « سرباله » على أنه  
هو نائب الفاعل وليس في مستلب ضمير ، واليافع : المترعرع الداخل في عصر شبابه ،  
والدارع : لا لبس الدرع ، والحاسر : الذي لا درع عليه ، و « قدر » في البيت الأول  
هو بالتخفيف و « قادر » اسم الفاعل منه ، وفي حديث الاستخارة « فاقدره لي ويسره  
علي » ومعناه أقض لي به وهيء لي أسبابه . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كلا  
ثقلينا واثق » حيث أخبر بواثق وهو مفرد عن « كلا » فوجب أن يكون « كلا »  
مفردا لوجوب توافق المبتدأ والخبر ، ولما كان « كلا » مثنى من جهة المعنى بالإجماع وجب  
أن يكون مفردا من جهة اللفظ ليم توافق المبتدأ وخبره ، وهذا رأى البصريين في « كلا »  
أنها مفرد لفظا مثنى معنى .

٢٧٩ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ( د ٥٣٩ ) من قصيدة  
بقولها لهريم وهلال بن أحوز المازني ، وأولها قوله :

ألا حي النازل والخياما وسكنا طال فيها ما أقاما

وقد أنشد ابن منظور بيت الشاهد ( ل ك ل ا ) وعزاها إليه ؛ ورواية اللسان مثل  
رواية المؤلف ههنا ، ولكن الذي في ديوان جرير « كلا يومى أمانة يوم صدق » أى  
يوم صالح ، والدوق يشهد أن رواية الديوان خير مما هنا ، وتقول « فلان لا يزورنا إلا لماما »  
تريد أنه يزور في بعض الأحيان على غير مواظبة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله  
« كلا يومى أمانة يوم » حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن « كلا » وذلك يدل على أن  
« كلا » مفرد ، على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة ، ونظير بيت جرير قول امرئ  
القيس بن حجر الكندي :

فقال « يوم » بالإفراد . وقال أبو الأخرز الحِمَاني .

٢٨٠ — فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا

كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْتَفِ

= كلانا إذا ما نال شيئا أفاته ومن يحترث حرثي وحرثك ينسل  
الآتراء قد أعاد الضمير على كلانا مفردا في « نال » وفي « أفاته » ومثله قول  
عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طائب :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا  
فأخبر عن « كلا » بأن فردوه وقوله « غنى » وأعاد الضمير إليه مفردا في قوله « عن  
أخيه » وفي قوله « حياته » ، ونظير ذلك قول القتال السكبي :  
تضمنت الأروى لنا بطعامنا كلانا له منها نصيب ومأكل

فأعاد الضمير إلى كلانا مفردا في قوله « له » وعلى وجه الإجمال إنك لتجد العرب  
يراعون في « كلا » الأفراد أكثر مما يراعون الثنية ، وعلى ذلك جرى أكثر كلامهم  
٢٨٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ن ص ر ) وعزاه لأبي الأخرز الحِماني ،  
وقال : إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسها من الإعياء ، فشبه رأس الناقة في تطأطئها  
برأس النصرانية إذا طأطأته في صلاتها . وقوله « أسجد رأسها » هو لغة في « سجد  
رأسها » تقول : أسجد الرجل ، إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وكذلك تقول « أسجد البعير »  
ومنه قول الأسدي وأنشده أبو عبيد :

\* وقلن له اسجد ليلى فأسجدا \*

والنصرانة : واحدة النصارى ، والمذكر عند الحليل نصران ، وجعله نظير ندمان  
وندمانة وندامى ، وقيل ابن برى : قوله إن النصارى جمع نصران ونصرانة وإنما يريد بذلك  
الأصل دون الاستعمال ، وإنما المستعمل في الكلام نصراني ونصرانية ، وإنما جاء نصرانة  
في بيت الأخرز على جهة الضرورة ، وقوله « لم تحنف » أى لم تختن ، هذا أشبه ما يراد  
بهذه الكلمة ههنا ، ويأتى تحنف بمعنى اعتزل الأصنام ، وبمعنى عمل عمل الحنيفة ، ومحل  
الاستسهاد بالبيت قوله « كلتاها خرت وأسجد رأسها » حيث أعاد الضمير على « كلتا »  
مفردا في قوله « خرت » وفي قوله « رأسها » فهذا يدل على أن « كلتا » عنده لها  
جهة إفراد ، وإلا لما صح عود الضمير مفرداً عليها ؛ لأن ضمير الغيبة يجب أن يطابق  
مرجعه إفراداً وثنية وجمعا ، وقد أجمع أهل البلدين على أن « كلتا » من جهة المعنى مثنى  
فلم يبق إلا جهة اللفظ ، فوجب أن يكون « كلتا » مفردا لفظا

فقال « خَرَّتْ » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٨١ — فِكَلْتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ

فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

فقال « خُطَّ » بالإفراد ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً .

وأما رَدُّ الضمير مثني حملا على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال

« كِلَاهُمَا قَائِمَانِ ، وَكِلَاهُمَا لَقِيْتَهُمَا » وقال الشاعر :

٢٨١ — خط — بالبناء للمجهول — كتب ، تقول : « خط فلان بالقلم ، أو غيره ، من ، مثال مد » أى كتب ، و « خط الشيء يخطه » كتبه ، والصحيفة : ما يكتب فيه ، وتجمع على صحائف وهو قياس نظرائها ، وتجمع أيضاً على صحف — بضم الصاد والحاء جميعاً — وفي التنزيل العزيز ( إن هذا لى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى ) ونظير صحيفة وصحف قولهم : سفينة وسفن ، شبهوها بما لا تاء فيه من نحو قضيب وقضب وقلب وقلب ، ومن العلماء من ثبت صحيفا — بغير تاء — فيكون الصحف جمع صحيف ، كما أثبتوا سفينا أيضاً — فيكون السفن جمع سفين ، وقد يقال : إنهم جمعوا صحيفة وسفينة على صحيف وسفين ثم جمعوا صحيفا وسفينا الجمع على صحف وسفن ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد البكرى :

عدولية أومن سفين ابن يامن يحور بها الملاح طورا ويهتدى

تجد قوله « أومن سفين ابن يامن » دالا على الجمع ، فيكون مذهبنا إليه أدق وأقيس وقوله « ولا الموت أروح » من قولهم « روح الشيء روح — مثل فرح — يفرح فرحا » إذا كان أجلب للراحة . والاستشهاد بالبيت في قوله « كلتاها قد خط » حيث أعاد الضمير إلى « كلتاها » مفرداً في قوله « قد خط » فذلك يدل على أن لكتايجية إفراد ، وهى جهة لفظه ، لأنه من جهة المعنى مثني باتفاق من الكوفيين والبصريين جميعاً على نحو ما قرناه في الشواهد السابقة ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « فكلتاها قد خطت » فيؤنث الفعل ؛ لأن الاستعمال العربى على أنه إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً وجب في غير الضرورة إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى هذا الضمير سواء كان مرجع الضمير حقيقى التأنيث نحو « زينب قامت » أم كان مجازى التأنيث نحو « الشمس طلعت » فأعرف هذا .

٢٨٢ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلاَ أَنْفِهِمَا رَايِي  
فقال « أقْلعا » حملا على المعنى ، وقال « رايي » حملا على اللفظ .

٢٨٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وكان جرير بن عطية قدزوج ابنته عضيدة للأبلى ، فغيره الفرزدق وهجاه ، وقيل البيت المستشهد به قوله :  
ما كان ذنب التى أقبلت تعتلها حتى اقتحمت بها أسكفة الباب  
ولم يقف العيني على سبب الشعر ولا السيوطى فرعما أن الكلام فى وصف فرسين ،  
وتبعهما العلامتان الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه ، وهذا البيت من شواهد ابن  
يعيش فى شرح المفصل ( ص ٦٤ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٢ / ٤٢١ و ٣ / ٣١٤ )  
والأشمونى ( رقم ٢٠ ) وابن هشام فى المغنى ( رقم ٣٣٩ ) والضمير فى « كلاهما » وما بعده  
يعود إلى عضيدة وزوجها الأبلى ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات فقد  
كان من حق الكلام عليه — إذا أراد ذلك — أن يقول « كلا كما » وتعتلها : تجذبها جذبا  
عنيفا ، وبابه نصر أو ضرب ، وأسكفة الباب — بفتح الهمزة وسكون السين وضم الكاف  
وتشديد الفاء مفتوحة — عتبته ، و « أقْلعا » كفا عنه وتركاه ، و « رايي » منتفخ .  
والاستشهاد بالبيت فى قوله « كلاهما قد أقْلعا » وقوله « وكلا أنفِهِمَا رايِي » فقد أعاد  
الضمير إلى « كلاهما » فى العبارة الأولى مثنى وذلك قوله « أقْلعا » مراعاة لمعنى « كلا »  
وأخبر عن كلا فى العبارة الثانية بمفرد ، وذلك فى قوله « رايي » مراعاة للفظ « كلا »  
فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » ومراعاة معناها ، ويجوز الجمع بين  
الوجهين فى الكلام الواحد ، قال ابن جنى فى تخريج قوله قد أقْلعا « هذا محمول على المعنى  
كما يحمل على معنى كل ومن ، نحو قوله تعالى ( وكلهم آتية يوم القيامة فردا ) وقوله تعالى  
( وكل أتوه داخرين ) وقوله تعالى ( ومنهم من يستمع إليك ) وفى موضع آخر ( ومنهم  
من يستمعون إليك ) وقال ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) فأعاد الضمير على  
اللفظ تارة بالإفراد وعلى المعنى أخرى بالجمع ، فكذلك كلا لفظه مفرد ومعناه التثنية فلذلك  
أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده ، وتارة على المعنى فتثنيه » اهـ ومثل قوله « كلاهما  
قد أقْلعا » فى عود الضمير إلى كلا مثنى — قول الشاعر وأنشده أبو نمرؤ الشيبانى :

كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتز خوط النبعة المتابع  
فأخبر بقوله « يعسلان » وفيه ضمير المثنى عن قوله « كلا جانبيه » وقوله « كلاهما »  
الثانى توكيد لكلا الأول مراعاة للمعنى أيضاً ، ويجوز أن يكون « كلاهما » الثانى توكيدا =

والحل في « كِلا ، وكِلتا » على اللفظ أكثر من الحل على المعنى ، ونظيرها في الحل على اللفظ تارة وفي الحل على المعنى أخرى « كلٌّ » فإنه لما كان مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم « كل القوم ضربته ، وكل القوم ضربتهم » وقد جاء بهما التنزيل ، قال الله تعالى : ( إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ) فقال ( آتَى ) بالإنفراد تحملاً على اللفظ ، وقال تعالى : ( وَكُلُّ أُنُوتَهُ دَاخِرِينَ ) فقال ( أُنُوتَهُ ) بالجمع تحملاً على المعنى ، إلا أن الحل على المعنى في « كل » أكثر من الحل على المعنى في « كِلا ، وكِلتا » .

والذي يدل على أن فيهما إفراداً لفظياً أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول : « جاءني كِلا أخويك » ، ورأيت كِلا أخويك » ، ومررت بكِلا أخويك » ، وجاءني أخواك كِلاهما ، ورأيتهما كِليهما ، ومررتُ بهما كِليهما » وكذلك حكم إضافة [١٨٥] « كاتما » إلى المظهر والمضمر ، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها ، قال الله تعالى : ( إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ) وقال تعالى : ( كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ) قرأها حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها ؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها .

والذي يدل أيضاً على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لا تقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ،

= للضمير في قوله « يعسلان » فاعرف ذلك

ومن الجمع بين مراعاة لفظ « كلا » ومعناد قول الأسود بن يعفر في بعض الاحتمالات :

إن المية والخوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي

وإنما المضمّر فرعه ، تقول : « رأيت كِلَا الرجلين ، ومررت بكِلَا الرجلين » ، وكذلك تقول في المؤنث : « رأيت كِلَتَا المرأتين ، ومررت بكِلَتَا المرأتين » ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمّر ؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة ، وليست للتثنية .

والذى يدل على أن « كِلَا » ليست مأخوذة من « كُلٌّ » أن كِلَاً للاحاطة وكِلَاً بمعنى مخصوص ؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* فِي كِلْتَا رَجُلَيْنِهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ \* [٢٧٤]

فلا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول « كلتا » بالألف ، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر ، كما قال الآخر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِأَهْفَ ، وَلَا بَلَيْتَ ، وَلَا لَوَأْنِي [٢٥٤]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف . وكقول الآخر :

٢٨٣ — \* وَصَانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي \*

أراد « فيما وصّاني » . وهذا كثير في أشعارهم .

وأما قولهم « إن الألف فيهما تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى

المضمّر » قلنا : إنما قلبت في حالة الإضافة إلى المضمّر لوجهين :

٢٨٣ — هذا بيت من الرجز المشطور من كلام رؤية بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور ( وصى ) وعزاه إليه ، وتقول : أوصيت الرجل إيصاء ، ووصيته - بالتضعيف - توصية ؛ إذا عهدت إليه ، وأوصيت له بشيء ، وقد أوصيت إليه ؛ إذا جعلته وصيك ، وتواصى اقوم : أوصى بعضهم بعضا . ومحل الاستنهاد بالبيت قوله « وصنى » فإنه أراد أن يقول « وصانى العجاج فيما وصانى » بالألف في الفعل الثانى كما جاء بها في الفعل الأول ، فلم يأت له ، فحذف الألف ليستقيم له الوزن والقافية جميعا .

أحدهما : أنهما لما كان فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنويةٌ ، وكانا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمَر - جعلوا لهما [١٨٦] حظًّا من حالة الإفراد وحظًّا من حالة التثنية ، فجعلوها مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجر ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمَر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجر ؛ اعتباراً بكلا الشبهين . وإنما جعلوها مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمَر بمنزلة التثنية لأن المضمَر فرع والتثنية فرعٌ فكان الفرع أولى بالفرع ، وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين .

والوجه الثاني - وهو أَوْجَهُ الوجهين ، وبه عَلَّلَ أكثر المتقدمين - وهو أنه إنما لم تُقَلَّبْ الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمَر لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما ؛ فأشبهتا لَدَى وإِلَى وَعَلَى ، وكما أن لَدَى وإِلَى وعلى لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر نحو « لَدَى زَيْدٍ ، وإِلَى عَمْرٍو ، وَعَلَى بَكْرٍ » وتقلب مع المضمَر نحو « لَدَيْكَ ، وإِلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ » فكذلك « كَلَّا ، وكَلْتَا » لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمَر .

والذي يدل على صحة ذلك أن القلب في « كَلَّا ، وكَلْتَا » إنما يختص بحالة النصب والجر ، دون حالة الرفع ؛ لأن « لَدَيْكَ » إنما تستعمل في حالة النصب والجر ، ولا تستعمل في حالة الرفع ؛ فهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجر دون حالة الرفع ، وقد أفردنا في الكلام على « كَلَّا ، وكَلْتَا » جزءاً استقصينا فيه القول عليهما ، والله أعلم .



## ٦٣ — مسألة

[ هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك « قعدت يوماً كاه ، وقت ليلة كلها » . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : « جاءني رجلٌ رجل ، ورأيت رجلاً رجلاً ، ومررت برجل رجل » وما أشبه ذلك . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل [١٨٧] والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٢٨٤ — لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كَلَّهُ رَجَبٌ

فأكد « حول » وهو نكرة بقوله « كله » ؛ فدل على جوازه .

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني ( ٣ / ٦٧ بولاق ) وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ١٥٦ بولاق وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٣١٠ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٣٦٤ ) وشرح ابن عقيل ( ٢ / ١٦٦ بتحقيقنا ) .

٢٨٤ — هذا البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ٣٦٤ ) والأشموني ( رقم ٧٦٣ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم ٤٠٢ ) وفى شرح شذور الذهب ( رقم ٢٢٨ ) وكلهم يروونه مثل رواية المؤلف ، والصواب فى روايته أنه بنصب « رجب » فى آخر البيت لأنه من كلمة أولها :

يا للرجال ليوم الأربعاء ، أما      ينفك يحدث لى بعد النهى طربا

إذ لا يزال غزال فيه يفتنى      يأتى إلى مسجد الأحزاب منتقبا =

وقال الآخر :

٢٨٥ - إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرَّدًا  
فأكد « يومًا » وهو نكرة بقوله « كله » .

= وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين ، كما هو لغة قوم من العرب ، ونظير قول العماني الراجز :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

و « شاقه » بالشين المعجمة - أى أعجبه أو بعث الشوق إلى نفسه ، ويروى « ساقه » بالسين المهملة ، و « حول » بفتح الحاء وسكون الواو - هو العام ، وأنشده ابن الناطم في شرح الألفية تبعا لوالده « ياليت عدة شهر » وقيل ابن هشام - وتبعه الشيخ خالد - إن ذلك تحريف ؛ لأنه لا يتصور أن يتعنى أحد أن يكون الشهر كله رجبا ؛ فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتعنى أن يكون كله رجبا ، ولكن الشاعر يتعنى أن تكون شهوره كلها رجبا . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « حول كله » حيث جر « كله » على التوكيد لحول ، ولا شك أن كلمة « حول » نكرة محدودة أى أنها ذات أول وآخر معروفان ، فيكون فيه دليل على جواز توكيد النكرة المحدودة ، والرواية على هذا بتنوين « حول » وجر « كله » وقد رد ابن يعيش الاستدلال بهذا البيت وزعم أن الرواية بجر « حول » من غير تنوين على أن كلمة « حول » مضاف و « كله » مضاف إليه ، وذلك تمحل بعيد ، والذي نرجحه أن كلام ابن يعيش هذا محرف عما ذكره المؤلف من أن الرواية عندهم « ياليت عدة حولى » بإضافة حول إلى ياء المتكلم ، وهو أيضاً تمحل ، ولكنه أقرب مما وقع في شرح الفصل

ونظير هذا البيت - في توكيد النكرة المحدودة بلفظ يدل على الشمول والإحاطة - قول العرجي وهو من شواهد مغنى اللبيب :

نلبث حولا كاملا كله لانلتقى إلا على منهج

٢٨٥ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٣٦٤) وقد أنشده ابن منظور (طرد) ولم يعزه أحدهما . وانقعود - بفتح القاف - البكر من الإبل حين يركب ، أى يمكن ظهره من الركوب ، وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان ، والناقة قلوص ، وحفد : فعل ماض معناه خف في العمل وأسرع ، وقال الشاعر :

وقال الآخر :

٢٨٦ - زَحَرْتُ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئْتُ بِهِ مُؤِيدًا خَنْفَقِيحًا

= حَفَدَ الْوَلَاءُ دَحْلُوهْنَ وَأَسْرَعَتْ بِأَكْفَهِنِ أَرْزَمَةَ الْأَجْمَالِ

واليوم المطرد : الطويل ، ويقال : الكامل التام ، تقول : مر بنا يوم طريد ، وطراد ومطرد ، كله بمعنى الطويل ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « يوما جديدا كله » حيث أكد قوله « يوما » - وهو نكرة محدودة - بقوله « كله » فذلك يدل على أن العرب تستجيز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعارف ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٢٨٦ - هذا البيت من كلام شبيب بن خويلد ، وقد أنشده ابن منظور (خ ف ق) رابع أربعة أبيات ، وقوله :

قلت لسيدنا : يا حكيم إنك لم تأس أسوار فريقا

أعنت عديا على شأوها تعادى فريقا وتنفى فريقا

أطعت اليمين عناد الشمال تنحى بمجد المواسى الحلوقا

وقوله « يا حكيم » هراء منه وسخرية به ، أى أنت الذى زعم أنك حكيم وتخطيء هذا الخطأ ، وقوله « أطعت اليمين عناد الشمال » مثل ضربه ، يريد فعلت فعلا أمكنت به أعداءنا منا ، وقوله « زحرت به ليلة كلها » أصل الزحير والزحار - مثل النعيب والنعاب - إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة ، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا : زحرت به ، وزحرت به ، وقوله « وجئت به مؤيدا خنفقيا » أى ناقصا مقصرا والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ليلة كلها » حيث أكد قوله « ليلة » وهى نكرة محدودة لها أول وآخر معروفان معهودان بقوله « كلها » وذلك يدل لمذهب الكوفيين الذين أجازوا توكيد النكرة ، ونظير هذا البيت - فى توكيد النكرة - قول الراجز :

يألتنى كنت صبيا مرضعا تحملى الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتنى أربعا إذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا

الاستشهاد به فى قوله « حولا أكتعا » فإنه أكد قوله « حولا » وهو نكرة محدودة ذات أول وآخر معروفين بقوله « أكتعا » وهو لفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة . وقد بين ابن هشام الصحيح من المذهبين بإيجاز فى قوله « وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كاعتكفت أسبوعا كله ، وقوله :

\* يآلت عدة حول كله رجب \* » اهـ

فأكد « ليلة » وهى نكرة بقوله « كلها » ومؤيداً خفقيماً : اسمان من أسماء الداهية . وقال الآخر :

٢٨٧ - \* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

فأكد « يومًا » بأجمع ؛ فدلّ على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت « قَعَدَتْ يَوْمًا كُلَّهُ ، وقُمْتَ لَيْلَةً كُلَّهَا » صح معنى التوكيد ؛ فدلّ على صحة مذهبنا إليه .

٢٨٧ - هذا بيت من الرجز الشطور، وهو مجهول النسبة، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٣٦٤) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٥٧/٢) والأشمونى (رقم ٧٩٤) وابن عقيل (رقم ٢٩٠) وقبل البيت المذكور قوله هـ إنا إذا خطافنا تفقعا هـ

والخطاف - بوزن رمان - الحديدة المعوجة تكون فى جانب البكرة ، وتقعقع : تحرك وسمع له صوت ، وصرت : صوتت ، والبكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وهى هنا بفتح الباء وسكون الكاف ، وأصلها بالتحريك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يومًا أجمعا » حيث أكد قوله « يومًا » وهو نكرة محدودة ذات مبدأ ونهاية بقوله « أجمع » وزعم قوم منهم ابن جنى فى إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ، وزعم قوم آخرون منهم الحينى بأن « يومًا » ليس بنكرة ، وادعى أنه غير ممنون ، وأن الألف متقلبة عن ياء التكلم ، وأصل الكلام « قد صرت البكرة يومى أجمعا » فقلب كسرة الميم فتحة فانقلبت ياء التكلم ألفا مثل قوله تعالى : ( يا حسرتا على ما فرطت ) وقوله سبحانه : ( يا أسفا على يوسف ) وهذا كله تحمل بعيد وغير مستساغ ، ومن الشواهد على جواز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ما أنشده سيويه ( ٤٤/١ ) :

ثلاث كلهن قتلن عمدا فأخزى الله أربعة تعود

الرواية عنده برفع ثلاث ورفع كلهن ، وإن كان مذهبه فى مثل ذلك النصب بالفعل بدليل قوله بعد إنشاده « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب » وإنما كان هذا ضعيفا لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ ، ولو أنه قال « ثلاث كلهن قتلته عمدا » لكان مرضيا عنده ، وعلى كل حال فإن الشاعر قد أكد قوله « ثلاث » وهو نكرة بقوله « كلهن » وذلك ظاهر إن شاء الله .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغي أن لا تنفقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم « رأيتُ درهماً كلَّ درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

والوجه الثاني : أن النكرة تدل على الشياخ والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضدُّ صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوزنا ذلك لكانا قد صيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الآيات فلا [١٨٨] حجة فيه : أما قول الشاعر :

\* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ \* [٢٨٤]

فنعول الرواية الصحيحة :

\* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلَّهُ رَجَبٌ \* [٢٨٤]

بالإضافة ، وهو معرفة لانكرة ، وأما قول الآخر :

\* يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مَطْرَدًا \* [٢٨٥]

فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في جديد ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من « يوم » فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

\* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَا \* [٢٨٧]

فَنَقُولُ : هَذَا الْبَيْتُ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ الْأَحْتِجَاجُ بِهِ .  
ثُمَّ لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ الَّتِي ذَكَرُوهَا كَلَامُهَا صَحِيحَةٌ عَنِ الْعَرَبِ ، وَأَنَّ  
الرَّوَايَةَ <sup>(١)</sup> مَا دَعَا لَهَا كَانَ فِيهَا حُجَّةٌ ، وَذَلِكَ لِشِدْوَذِهَا وَقَاتِهَا فِي بَابِهَا ؛ إِذْ لَوْ طَرَدْنَا  
الْقِيَاسَ فِي كُلِّ مَا جَاءَ شَاذًا مُخَالِفًا لِلْأَصُولِ وَالْقِيَاسِ وَجَعَلْنَاهُ أَصْلًا لَكَانَ ذَلِكَ يُؤَدِّى  
إِلَى أَنْ تَخْتَلِطَ الْأَصُولُ بِغَيْرِهَا ، وَأَنْ يُجْعَلَ مَا لَيْسَ بِأَصْلٍ أَصْلًا ، وَذَلِكَ يَفْسِدُ  
الصَّنَاعَةَ بِأَسْرَافِهَا ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ . عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ كَلَامُهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْبَدَلِ ،  
لَا عَلَى التَّأَكِيدِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ « إِنْ الْيَوْمُ مُؤَقَّتٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَقْعُدَ بَعْضُهُ وَاللَّيْلَةُ مُؤَقَّتَةٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَقُومَ  
بَعْضُهَا ، فَإِذَا أَكْدَتِ صَحَّ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ » قُلْنَا : هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ ؛ فَإِنَّ الْيَوْمَ وَإِنْ كَانَ  
مُؤَقَّتًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ نَكْرَةً شَائِعَةً ، وَتَأَكِيدُ الشَّائِعَ الْمُنْكَوَّرَ بِالْمَعْرِفَةِ لَا يَجُوزُ  
كَالْصَّفَةِ ؛ وَلَئِنْ تَأَكَّدَ مَا لَا يَعْرِفُ لَافَائِدَةٌ فِيهِ عَلَى مَا بَيْنَنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### ١٨٩ [ ٦٤ — مَسْأَلَةٌ ]

[ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَجِيءَ وَאו الْعُطْفَ زَائِدَةٌ ؟ ] <sup>(٢)</sup>

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ زَائِدَةٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ  
الْأَخْفَشُ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بَرِّهَانَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ .  
وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَاوِ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ زَائِدَةٌ أَنَّهُ  
قَدْ جَاءَ ذَلِكَ كَثِيرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ الْعَرَبِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( حَتَّى إِذَا

(١) فِي ر « فَإِنَّ الرِّوَايَةَ » وَلَا يَصِحُّ الْمَعْنَى عَلَى الْفَاءِ .

(٢) انْظُرْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : مَعْنَى اللَّيْبِ ( ص ٣٦٢ ) وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى الْمَفْصَلِ

( ص ١١٤٨ ) وَشَرَحَ رَضِيَ الدِّينُ عَلَى الْكَافِيَةِ ( ٣٤٢/٢ )

جاءوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ) فالواو زائدة لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : ( حَتَّى إِذَا جَاءَهَا ) كما قال تعالى في صِفَةِ سَوِّقِ أَهْلِ النَّارِ إِلَيْهَا : ( حَتَّى إِذَا جَاءَهَا فَتُحِتْ أَبْوَابُهَا ) ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : ( حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ ) وقال تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ) والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة . وقال الشاعر :

٢٨٨ — فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَىِّ وَانْتَحَى

بِنَا بَطْنُ حَقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنَقْلٍ

٢٨٨ — هذا البيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي المشهور ، وهو من شواهد الرضى فى باب حروف العطف من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٤ / ١٣ ) وأجزنا : أى قطعنا ، تقول : جزنا نجوز — من مثال قلنا نقول — وأجزنا ، كلاهما بمعنى واحد ، وقال الأصمى : أجزنا قطعنا ، وجزنا سرننا فيه وخلفناه وراءنا ، والساحة : فناء الدار ، وهى أيضا الباحة ، والفجوة ، والقروة ، والنالة ، ويقال : هى الرحبة كالعرصة ، وانتحى : اعترض ، والجب : بطن من الأرض غامض ، ويروى « بطن حقف » كما رواه المؤلف ، والحقف — بالكسر — ما اعوج وثنى من الرمل ، والقفاف : جمع قف — بالضم — وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعنقل — بوزن سفرجل — المنعقد الداخلى بعضه فى بعض ، واعلم قبل كل شئ أن من الرواة من يروى البيت الذى بعد هذا البيت المستشهد به هكذا :

هصرت بفودى رأسها فمليت على هضم الكشح ريا المخلخل

وهذه رواية الخطيب تبريزى ، وعلى ذلك يكون جواب « لما » الواقعة فى أول البيت المستشهد به هو قوله « هصرت — إلخ » عند الفريقين ، ولا يكون فى البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله ، ومن الرواة من يروى البيت الذى عقب البيت المستشهد به هكذا :

=

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ؛ لأنه جواب « لما » وقال الآخر :

٢٨٩ - حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بِطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّهَ الْعَاجِزُ الْخَبِيرُ

= إذا قلت هاأى نولينى تمايلت على هضم الكشعر يا المخلخل

وهذه الرواية هى التى دار حولها جدال الكوفيين والبصريين ، وكلا الفريقين يسلّم أنه لا بد لما الذى فى أول بيت الشاهد من جواب ؛ أما الكوفيون فيقولون : جواب لما فى البيت نفسه وهو قوله « انتحى بنا بطن خبت » وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحة الحى وفارقناها اعترض لنا بطن خبت ؛ والواو فى قوله وانتحى بنا - إلخ زائدة ، وأما البصريون فيقولون : الجواب محذوف ، وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحة الحى وفارقناها أمنا من ترصد الوشاة ، أو نلنا ما كنا تمنينا ، أو نحو ذلك . قال الخطيب التبريزى : « وذكر بعضهم أن جواب لما قوله انتحى بنا ، والواو مقحمة ، ويجوز أن تكون الواو غير مقحمة ويكون الجواب محذوفا ، ويكون التقدير : فلما أجزنا ساحة الحى أمنا ، وعلى هذا يكون رواية البيت بعده : إذا قلت هاأى . . . البيت » اهـ .

٢٨٩ - أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ق م ل ) وأنشدهما ابن يعيش فى شرح

الفصل ( ص ١١٤٩ ) ولم يعزها واحد منهما ، وأنشدهما البغدادى فى الخزانة ( ٤ / ٤١٤ ) تقلا عن الفراء فى تفسير قوله تعالى ( فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه ) من سورة يوسف ، ومعنى « قملت بطونكم » شبعت وضخمت ، وفسره ابن منظور بقوله عن التهذيب « وقملت بطونكم : كثرت قبائلكم ، بهذا فسرنا لنا أبو العالية » اهـ ووقع عند ابن يعيش « حتى إذا شبعت بطونكم » ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « وقلمت ظهر المجن لنا » فإن هذه الجملة جواب لما فى البيت الأول عند الكوفيين ، وعلى هذا تكون الواو زائدة ، قال الفراء : « قوله تعالى ( جعل السقاية فى رحل أخيه ) جواب ( لما جهزهم ) وربما أدخلت فى مثله الواو وهى جواب على حالها ، كقوله فى أول السورة ( فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه فى غيابة الجب وأوحينا إليه ) والمعنى - والله أعلم - أوحينا إليه ، وهى فى قراءة عبدالله ( فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية ) ومثله فى الكلام : لما أتانى وأتب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه ، وقد جاء فى الشعر ذلك ، قال امرؤ القيس :

= \* فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى \* البيت



والتقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة . والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله ، وقد أمكن هاهنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصله [١٩٠] وسنبين ذلك في الجواب عن كلماتهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ) فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو في قوله : ( وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب ( إِذَا ) فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فَازُوا وَنَعِمُوا ، وكذلك قوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا فَتَحْتَ بِأُجُوجٍ وَمُأْجُوجٍ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ ) الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فَتَحْتَ بِأُجُوجٍ وَمُأْجُوجٍ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها ( فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ) ، وكذلك قول الله تعالى ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ، وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ، وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ ) الواو فيه عاطفة ،

وقال الآخر ، وأنشد البيتين ، أراد قلبتم « ١٥٠ » . وقال ابن يعيش : « وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد في قوله تعالى ( فَلَمَّا أَسْلَمُوا تَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ) أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا ، وكذلك ( حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ) وقال لهم خزنوها سلام عليكم طبتهم فادخلوها خالدين ) تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه ، ونحوه ، وكذلك قول الشاعر : حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقق منكم العذر ، واستحققت اللوم ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جوابا « ١٥١ » .

ولست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها  
وحقت وإذا الأرض مدت وألقت مافىها وتخلَّتْ وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان  
الثواب والعقاب ، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى ( يا أيها الإنسانُ إنك كادحٌ  
إلى ربك كدحاً ) أى ساع إليه فى عملك ، والكدحُ : عمل الإنسان من الخير والشر  
الذى يُجَازَى عليه بالثواب والعقاب .

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى

بِنا بطنُ حِقْفِ ذى قِفافٍ عَقْنَقِل [٢٨٨]

فالواو فيه أيضاً عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما  
أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عققل خلوناً ونعمنا ، وكذلك  
أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قَمَلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا [٢٨٩]  
وقلبتم ظهر الجنِّ لنا إنا اللئيم العاجِزُ الخَبُّ

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قَمَلَتْ بطونكم ورأيتم  
أبناءكم شَبُّوا وقلبتهم ظهر الجن لنا بان غدركم ولؤؤمكم .

ولمَّا حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به ؛ تَوَخَّيًّا للايجاز والاختصار .

وقد جاء حذف الجواب [١٩١] فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال  
الله تعالى ( ولو أن قرآنًا سِرت به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ أو كُلم به الموتى ،  
بل لله الأمرُ جميعاً ) فحذف جواب « لو » ولا بد لها من الجواب ، والتقدير فيه :  
ولو أن قرآنًا سِرت به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ لكان هذا القرآن ، فحذفه للعلم  
به تَوَخَّيًّا للايجاز والاختصار ، وقال تعالى : ( ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتهُ وأن  
الله رؤوفٌ رحيمٌ ) فحذف جواب « لولا » والتقدير فيه : ولولا فضل الله عليكم

ورحمته لَفَضَحَكُمْ بما تركبون من الفاحشة ولعاجآكم بالعقوبة ؛ وقال عَبْدُ مَنْفٍ  
ابن رِبْعٍ الهَذَلِيُّ :

٢٩٠ — حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةَ الشَّرْدَا

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة ؛ والتقدير فيه : حتى إذا  
أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شَلًّا شَلًّا ، فحذف للعلم به تَوْخِيًّا للإيجاز والاختصار على ما بينا  
ثم حَذَفُ الجواب أَبْلَغُ في المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك  
« والله لئن قتتُ إِيْلِكَ » وسكتَّ عن الجواب ذهبَ فِكْرُهُ إلى أنواع من  
العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر ، فإذا تَمَثَّلَتْ في فكره  
أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقى ؛ فكان أَبْلَغُ في  
رَدِّعِهِ وَزَجْرِهِ عما يُكْرَهُ منه ، ولو قلت « والله لئن قتت إِيْلِكَ لأضربنك »

٢٩٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ق ت د - س ل ك ) وأنشده ياقوت في معجم  
البلدان ( قَتَائِدَةٍ ) ونسبه ابن منظور في الموضعين لعبد مناف بن ربيع الهذلي ، وتقول :  
سلك فلان الطريق ، وسلك المكان يسلكه - من مثال نصره ينصره - سلكا، وسلوكا،  
وسلك فلان فلانا الطريق ، وسلكه إياه ، وأسلكه فيه ، وأسلكه عليه ، كل ذلك يقال  
وقال ساعدة بن العجلان :

وهم منعوا الطريق وأسلكوهم على شماء مهواها بعيد  
وقال عدى بن زيد العبادي :

وكنت لزاز خصمك لم أعرد وهم سلكوك في أمر عصب  
وقَتَائِدَةٍ - بضم القاف وبعد الألف همزة - اسم مكان بعينه ، وقيل : اسم جبل معين  
وقيل : هي ثنية مشهورة ، وأراد : حتى إذا أسلكوهم في طريق في قَتَائِدَةٍ ، وقوله  
« شلا » معناه الطرد ، تقول : شله يشله شلا - من مثال مده يمهده مدا - وشل العير  
أنته والسائق إبله : طردها ، فانشلت ، والشرد : جمع شرود - من وزان صبور وصبر -  
وهي الإبل النافرة . والاستنهاد بهذا البيت لأن فيه حذف جواب إذا للعلم به ولقياس  
الدليل عليه ، فكأنه قال : حتى إذا أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شلوهم وطردوهم شلا وطردا  
مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم .

وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه قد وُظِنَ له نفسه فيسهل ذلك عليه . قال كثير :

٢٩١ — وَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ كُلُّ مُلَمَّةٍ إِذَا وُطِنَتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

وكذلك الحال في الإحسان ، نحو « والله لئن زرتني » : إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه ؛ فكان ذلك أبلغ في استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ، ولو قلت « والله لئن زرتني لأعطيتك درهماً » لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط<sup>(١)</sup> ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنياً عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة ، [١٩٢] وإذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة ، كما كان الأول أدعى إلى الترك ، على ما بينا ، والله أعلم .

٢٩١ — هذا البيت لكثير عزة ، وقد أنشده ابن منظور ( وطن ) وعزاه إليه ، وعنده « كل مصيبة » والممة : أصله اسم الفاعل المؤنث من قولهم « ألم بفلان أمر » أي نزل به ، ثم استعملوه في النازلة من نوازل الدهر ، وقوله « وطنت » هو البناء للمجهول مشدد الطاء مكسورة — من قولهم « وطن فلان نفسه على الأمر » ووطن نفسه للنساء « إذا حملها عليه فتحملته ، وهو شبه التمهيذ لقبولها ذلك الشيء » ، وذلت : انقادت وخضعت واحتملت ما حملها ، والاستشهاد بالبيت في معناه ، وهو أن كل شيء يعرض للإنسان إذا مهد نفسه لقبوله قبلته نفسه ورضيت به وصبرت عليه وإن كان مما يشق عليها احتماله . وشبه المؤلف جواب الشرط بهذا الأمر ، فإن كان مذكورا في الكلام كأن تقول « إن تلعب أضربك » وطن السامع نفسه على قبوله وراضها على أن تخضع له ؛ فمضى وقع لم يكن شيئا غريبا على نفسه ، وإن لم يذكر في الكلام كأن تقول « من يفعل كذا » وتقف عند ذلك ، فإن السامع يتخيل كل ضرب من أضرب الثواب أو العقوبة المترتبة على فعله ، فإذا وقع شيء منها كان جديدا على نفسه ؛ لأنه لم يقدره بذاته ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) في ر « فقط » وليس بذلك .

## ٦٥ - مسألة

[ هل يجوز العطف على الضمير المحفوض ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المحفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزة الزيات — وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الاصفهاني والحلي عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ( وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المحفوض في ( فيهن ) وقال تعالى : ( لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةِ ) فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في ( إليك ) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفًا على الكاف في ( قبلك ) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى : ( وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) فعطف ( المسجد الحرام )

(١) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني ( ٥٣٥ / ٤ ) وحاشية الصبان ( ٩٩ / ٣ ) وتصريح الشيخ خالد ( ١٩٠ / ٢ ) وقد رجح ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، وشرح الرضى على الكافية ( ٢٩٥ / ١ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٣٩٩ ) .

على الهاء من ( به ) وقال تعالى : ( وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ) فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المحفوض في ( لكم ) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٢ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الآخر :

أَكْرُهُ عَلَى السَّكْتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَنْفِي أَمْ سِوَاهَا [١٨١]

[١٩٣] فعطف « سواها » بأم على الضمير في « فيها » والتقدير : أم في سواها .

٢٩٢ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٣٩٢/١ ) وابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٣٩٩ ) ورضى الدين في باب العطف من شرح الكافية ( ٢٩٦ / ١ ) وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٣٣٨ / ٢ ) والأشموني ( رقم ٨٤٩ ) وابن عقيل ( رقم ٢٩٨ ) وكامل البرد ( ٣٩ / ٢ ) ولم ينسبه واحد من هؤلاء إلى قائل معين ، بل قال البغدادى « والبيت من أبيات سيويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل » اهـ ، وقوله « قربت » معناه أخذت وشرعت . ومعنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والاستشهاد بالبيت في قوله « فما بك والأيام » حيث عطف قوله « الأيام » بالواو على الضمير المتصل المحرور محلا بالباء في قوله « بك » من غير أن يعيد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر ، قال ابن السراج : « وأما الضمير المحفوض فلا يجوز أن يعطف الظاهر عليه ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن المحرور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفا عليه أحيانا ويتأخر بأن يقع معطوفا أحيانا أخرى ، كما للنصوب ، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفا ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفا عليه ، فلما خالف الضمير المحرور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجوز أن يعطف عليه ، وقد حكى أنه جاء في الشعر » اهـ ، وبمثل هذا التعليل علل ابن يعيش في شرح الفصل ، وذكره المؤلف هنا ، وقد وافق الكوفيين في هذه المسألة وحكم بجواز العطف على الضمير المحرور من غير إعادة العامل في المعطوف عليه مع المعطوف : يونس ابن جبيب شيخ سيويه ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك .

وقال الآخر :

٢٩٣ — تُمَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَافٌ

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المحفوض في « بينها » والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفاف ، يعنى أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل

٢٩٣ — استشهد بهذا البيت ابن يعيتش في شرح الفصل ( ص ٤٠٠ ) والأشعري ( رقم ٨٥١ ) وابن الناظم في شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العيني ( ٤ / ١٦٤ بهامش الحزاة ) وقال : « وقال الجاحظ في كتاب الحيوان : هو لمسكين الدارمي . والسواري : جمع سارية ، وهي الأسطوانة ( العمود ) شبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم ، والطول مما تتمدح به العرب ، قال الشاعر :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَاءَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَغْزَاءَ الرِّجَالِ طَوَالُهَا

والنحاة يروونه « طيالها » . والكعب : يروى في مكانه « والأرض » والغوط - بضم الغين - جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، ونفاف : جمع نفنف - بوزن جعفر ، وهو الهواء بين الشيئين ، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف ، ويدل لهذا أنه يروى « فما بينها والأرض مهوى نفاف » وقال ذو الرمة :

تَرَى قَرْطَهَا مِنْ حَرَةِ اللَّيْلِ مُشْرِفًا عَلَى هَلَاكِ فِي نَفْنَفٍ يَتَطَوَّحُ

وفسر الأصمعي النفنف بالهواة بين الجبلين . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « فما بينها والكعب » حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المحفوض بإضافة الظرف - وهو قوله بين - إليه ، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، وهو يدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروه على حال الضرورة .

ونظير ذلك ما أنشده ابن الناظم نقلا عن الأخفش :

بَنَّا أَبَدًا لَا غَيْرَنَا تَدْرِكُ الْمَنَى وَتَكْشِفُ غَمَاءَ الْخُطُوبِ الْفَوَاحِ

فقد عطف « غيرنا » بلا على الضمير المتصل الجرور محلا بالباء في قوله « بنا » من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، ونظير ذلك أيضا ما أنشده ابن الناظم :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلِي بِهَا وَسَمِيرُهَا

فقد عطف قوله « سميرها » بالواو على الضمير الجرور محلا بالباء في قوله « بها » من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف .

منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان المظلم من الأرض - ونفانف : واسعة ، أى بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب »<sup>(١)</sup> على الضمير المحفوض فى « بينها » وقال الآخر :

٢٩٤ - هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجُمَا جِمَ عَنْهُمْ وَأَبَى نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحَرِّقِ  
فَأَبَى نَعِيمٍ : خفض بالعطف على الضمير المحفوض فى « عنهم » ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطف على الضمير المجرور - والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكانت قد عطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

(١) فى ر « فعطف بالكعب » ولا يصح .

٢٩٤ - ذو جماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتحه ، قال ياقوت « جماجم بالضم ، وهو من أبنية التكثير والمبالغة ، وذو جماجم : من مياه العمق ، على مسيرة يوم منه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً » اهـ . وقال ابن منظور « والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع فى ديار نعيم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب فى الإسلام ، معروف » وأقول : المعروف وقعة دير الجماجم ، وكانت بين الحجاج بن يوسف الثقفى وابن الأشعث بالعراق ، قيل : سمى بذلك لأنه بنى من جماجم القتلى لكثرة من قتل به ، وقيل سمى بذلك لأن الأقداح التى تصنع من الحشب كانت تصنع به ، واقدح يسمى جمجمة إذا كان من خشب وجمعه جماجم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « عنهم وأبى نعيم » حيث عطف قوله « أبى نعيم » بالواو على الضمير المتصل بالمجرور محلاً بعن ، من غير أن يعيد العامل فى المخطوف عليه - وهو حرف الجر الذى هو عن - مع المخطوف ، وهذا ظاهر

إن شاء الله تعالى .



ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يُفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور على المظهر المجرور ؛ فلا يجوز أن يقال « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَكَ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور ، فلا يقال « مَرَرْتُ بِكَ وَرَيْدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( واتقوا الله [ ١٩٤ ] الذي تساءلون به والأرحام ) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله ( والأرحام ) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : ( إن الله كان عليكم رقيباً ) ، والوجه الثاني : أن قوله ( والأرحام ) مجرور بباء مقدرة غير المفعول بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سند ذكر طرفاً منها مُستوفى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : ( وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على ( الله ) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجهُ الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على ( النساء ) من قوله ( يستفتونك في النساء ) لا على الضمير المجرور في ( فيهنَّ ) .

وأما قوله تعالى : ( لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعنى المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : ( وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ) فرفع ( الموفون ) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب ( الصابرين ) على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب :

٢٩٥ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ  
الْفَازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

٢٩٥ - هذان البيتان من كلام الخرنق ، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه من كلمة ترثي فيها زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرجيلا ، وهما من شواهد سيبويه ( ١٠٤/١ ٢٤٦ و ٢٤٩ ) ورضي الدين في باب النعت من شرح الكافية ، وشرحهما البغدادي في الخزانة ( ٣٠١/٢ ) والأششوني ( رقم ٧٨٧ ) وأوضح المسالك لابن هشام ( رقم ٣٩٦ ) وشرحهما العيني ( ٦٠٢/٣ ) و ٧٢/٤ بهامش الخزانة ) والمعترك : اسم مكان الازدحام في الحرب ، ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفا لا يحله لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغلبة على العدو ، وبالكرم ونحر الإبل للأضياف ، وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أغفة عن الفواحش لا يدنون منها ولا يقربونها ، وجعلت =

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً « والطيون » بالرفع ، أى : وهم الطيبون ، وقال الشاعر :

٢٩٦- [١٩٥] إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَأَبْنِ الْهُمَامِ  
وَلَيْثِ الْكَنْتَبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ  
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الْأُمُورُ  
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ

= قومها سما لأعدائهم يأتى عليهم ويفتك بهم ولا يندر منهم أحدا ، وآفة للجزر - وهي الإبل - لأنهم يكثررون من نحرها . والاستشهاد بالبيتين في هذا الموضع لأنها قطعت قولها « الطيبين » عن الموصوف - الذى هو قولها « قومي » - من الرفع إلى النصب بإضمار فعل ، وفي رواية سيويه « النازلين » بالنصب أيضاً على القطع ، قال ابن هشام : « ويجوز رفع النازلين والطيبيين على الإتيان لقومي ، أو على القطع بإضمار « هم » ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما » اهـ .

٢٩٦ - أنشد جاز الله الرخشى أول هذين البيتين في الكشف (١/١٥ بولاق) عند تفسير قوله تعالى (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه شراح شواهد ، وأنشده ابن هشام في قطر الندى (رقم ١٣٧) وأنشده رضى الدين في باب المتدا والخبر وفي باب النعت من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزاة (١/٢١٦ بولاق) والقرم - بفتح القاف وسكون الراء - هو فى الأصل الجمل المسكرم الذى أعد للضراب ، ثم أطلقوه على الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع ، والكنية : الجماعة والفصلة من الجيش ، وأراد بليث الكنية الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة وموطن الحرب ، لأن الأبطال يتراحمون فيه ، وتغم الأمور : أى تغطى وتستعجم على أهل الرأى لكثرة إشكالها ، وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب ، وأصل الصليل صوت السيوف ، واللجم : جمع لجام - بوزن كتاب وكتب - وهو العنان الذى يقوده الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا فى قوله « وذا الرأى » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعنى ، وما أشبه ذلك ، على =

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك ها هنا ، وقال الآخر :

٢٩٧ - وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ  
إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا  
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا  
وَالْقَائِلُونَ : لِمَنْ دَارَتْ نُخْلِيهَا

= نحو ما ذكرناه في الشاهد السابق. والنحاة يستشهدون بهذا البيت لعطف بعض الصفات على بعض ، فإنك تراه قد عطف قوله « وابن الهمام » على القرم ، ثم عطف عليه « وليث الكتبية » وذلك جائز لأن الموصوف بها واحد ، ونظير هذا البيت في عطف بعض الصفات على بعض قول ابن زبابة :

يا لهف زبابة للحارث الـ صابح فالغائم فالآيب  
إلا أن العطف في بيت ابن زبابة بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب لأن الصفات التي ذكرها لا تحصل إلا مرتبة متعاقبة .

٢٩٧ - هذان البيتان من شواهد سيبويه ( ٢٤٩/١ ) ونسبهما لابن خياط العسكي ، وكذلك وقع في شرح الأعمل الشنمري ، ووقع في خزنة الأدب للبغدادى ( ٣٠١/٢ بولاق ) « ابن حماط العسكى » ونمير : قبيلة من بني عامر ، وغاويها : يراد به ههنا مغويها ، أى باعثها على الغى وحاملها عليه ومزينه لها ، وعلى هذا يكون وزن فاعل ههنا للنسب ، ونظيره قولهم : هم ناصب ، إذا كانوا يريدون أنه منصب ومتعب ، ويجوز أن يراد الغاوى في نفسه ، لأنه إذا أطيع فقد أغوى من أطاعه ، وقوله « الظاعنين ولما يظعنوا أحدا » يريد أنهم يظعنون عن ديارهم ويفارقونها خوفا من عدوهم أن يدهمهم فلا يقرون على دفعه ، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحدا على مفارقة داره ، فهم يخافون عدوهم لقلتهم ولذلهم وضعفهم ، ولا يخافهم عدوهم ، وقوله « والقائلون لمن دار نخليها » يريد أنهم إذا ارتحلوا عن دارهم وخلوها لم يعرفوا من يحلها من قبائل العرب ، لأنهم أضعف من كل قبيلة ، فكل قبيلة من قبائل العرب يجوز أن تحل دارهم. والاستشهاد ههنا بهذين البيتين في قوله « والقائلون » حيث رفعه على القطع بإضمار مبتدأ ، والتقدير : هم الظاعنون ، ويجوز أن يكون قوله « الظاعنين » تابعا لقوله « نميرا » ويجوز أن يكون =

فرغ « القائلون » على الاستئناف ؛ ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لا خلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم<sup>(١)</sup> أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله : ( بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ) ، فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك والمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب ( وما أنزل من قبلك ) قال : ما أكتب ؟ فقل له : أكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المملّ أعمل قوله « اكتب » في ( المقيمين ) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ .

وأما قوله تعالى : ( وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) ؛ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن ( المسجد الحرام ) مجرور بالعطف على ( سبيل الله ) لا بالعطف على ( به ) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه

== مقطوعاً بتقدير فعل ، أى أذم الظاعنين ، أو أهجو ، أو نحو ذلك ، وتجوز في الوصفين جميع الوجوه التي ذكرها المؤلف : إتياعهما ، وقطعهما ، وإتياع الأول وقطع الثاني ، والذي لا يجوز هو أن تقطع ثم تتبع ، وذلك لأن الرجوع إلى الإتياع بعد أن انصرف عنه قبيح ، إذ القطع يفيد أن شأن المذكورين معلوم مشهور لا يحتاج إلى وصف بينه ، فإذا عدت إلى الإتياع بعد أن قطعت فكأنك تقضت ما أفدته أولاً . وكل موضع جاز فيه القطع فإنه يجوز أن يكون قطعه بالنصب بتقدير فعل مدح أو ذم ويجوز قطعه بالرفع بتقدير مبتدأ ، سواء أكان المتبوع مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً ، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

(١) في « أنا لا نسلم » وليس بصحيح .

أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صدقته عن المسجد » ، ولا يكادون يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟ .

وأما قوله تعالى : ( وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين ) فلا حجة لكم فيه ؛ لأن ( من ) في موضع نصب بالعطف على ( معاش ) أي : جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء .

وأما قول الشاعر :

\* فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ \* [٢٩٢]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالعطف على الكاف في « بك » .

[١٩٦] وأما قول الآخر :

\* أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا \* [١٨١]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف ، وليس مجروراً على العطف ؛ لأنها لا تقع إلا منصوبةً على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك في موضعه <sup>(١)</sup> .

وأما قول الآخر :

\* وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَافٌ \* [٢٩٣]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكرنا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية للدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية للدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

(١) في المسألة ( رقم ٣٩ ) التي عقدها في شأن « سوى » خاصة .

٢٩٨ — أَكَلَّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا  
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٣٣/١ ) والنخسرى في الفصل ( رقم ١٠٧ بتحقيقنا ) وابن يعيش في شرحه ( ص ٣٤٥ ) وابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٤٨٣ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٣٥١ ) والأشموني ( رقم ٦٥٠ ) وابن عقيل ( رقم ٢٣٨ ) وشرحه العيني ( ٤٤٥/٣ ) بهامش الخزانة ) والبيت من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج — ويقال : حارثة ، ويقال : جريرة ، ويقال : جوريرة — ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا ؟ والمراد : لا ينبغي لك أن تظني كل من رأيت له صورة الرجال رجلا ، لأنه لا يستحق اسم الرجل على الحقيقة إلا من كانت له صفات سنية وأفعال كريمة ، ولا ينبغي لك أن تظني كل نار توقد في الليل نارا ؛ لأن النار التي تستحق إطلاق هذا الاسم عليها هي النار التي يوقدها أربابها لقري الضيفان ولهداية السالكين في ظلمات الليل . والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « ونار » فإن هذه الواو عاطفة ، و « نار » يحتمل وجهين من الإعراب : الأول : أن يكون مجرورا بتقدير مضاف يكون معطوفا على كل في قوله « كل امرئ » وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام أتحسبن كل امرئ امرأ وكل نار نارا ، فكل امرئ : مفعول أول لتحسبن ، وامرأ : مفعوله الثاني ، وكل نار : معطوف على كل امرئ ، ونارا معطوف على امرأ ، فعطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسبن ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه العبارة ونظائرهما ، وهو الذي يعنيه المؤلف باستشهاد به هذا البيت في هذا الموضع .

والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت جملة على جملة ، فتقدر فعلا كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافا إلى نار المجرور ، وتقدر الكلام على هذا الوجه : أتحسبن كل امرئ امرأ وتحسبن كل نار نارا ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق ؛ لما فيه من كثرة المحذوفات .

=

أراد « وكل نار » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم ، وبهذا يبطل قول مَنْ توهّم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيميَّ تيمَّ عديَّ » اسمٌ في موضع خفض ؛ لأنه أبدل منها « تيمَّ عديَّ » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدي ، فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير الثبات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

\* وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحَرِّقِ \* [٢٩٤]

ثم لو حُملَ ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، والله أعلم .

## ٦٦ — مسألة

[العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو « قُمْتُ وَزَيْدٌ » .

والذي لا يجوز أن تذهب إليه هو أن تجعل « نار » المجرور معطوفا على « امرئ » المجرور ، و « نارا » المنصوب معطوفا على « امرأ » المنصوب ، وذلك لأن هذا الوجه الذي نَحْذَرُ منه يستلزم عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين ، ألت ترى « امرئ » المجرور معمولا لكل باعتباره مضافا إليه والمضاف يعمل في المضاف إليه الجر ، و « امرأ » المنصوب معمولا لتحسين باعتباره مفعولا ثانيا ، والعطف على معمولي عاملين مختلفين مما لا يجيزه النحاة ، أما تقدير « كل » وهو الوجه الأول وتقدير الفعل وهو الوجه الثاني فكل واحد منهما يخلصك من هذا المحذور ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبوت ، والله يرشدك ويصرك .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٣ / ٩٩ بولاق )

وتصرّح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ١٩٠ ) وكتاب سيويوه ( ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ) وشرح الرضى على الكافية ( ١ / ٢٩٤ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٣٩٧ )



وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .  
وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل [ ١٩٧ ] فإنه يجوز معه العطف  
من غير قبح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير  
المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى :  
( ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ) فعطف ( هو ) على الضمير المرفوع  
المستكن في ( اسْتَوَى ) والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، وهو مَطْلِعُ  
الشمس ؛ فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٩ — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

٢٩٩ — هذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وهو من شواهد سيويه  
( ١ / ٣٩٠ ) والزخشرى في الفصل ، وابن يعيش في شرحه ( ص ٣٩٨ ) والأشموني  
( رقم ٨٤٨ ) وابن عقيل ( رقم ٢٩٧ ) وشرحه العيني ( ٤ / ١٦١ في هامش الخزانة )  
وابن جني في الخصائص ( ٢ / ٣٨٦ ) وأبي العباس المبرد في الكامل ( ١ / ١٨٩ / ٣٩ )  
وزهر — بضم الزاي وسكون الهاء — جمع زهراء ، وأراد النساء المشرقات اللون ، وتهادي:  
أصله تهادى ، خذف إحدى التاءين ، والنعاج : جمع نعجة ، والفلا : جمع فلاة ، وهي  
الصحراء الواسعة ، وأراد بنعاج الفلا الطباء ، وتعسفن : سرن سيرا شديدا ليس فيه تودة  
ولارفق . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف قوله « وزهر »  
على الضمير المستتر في قوله « أقبلت » من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل ، وهذا  
جائز في سعة الكلام عند الكوفيين ، وخصه سيويه وجمهور البصريين بحالة الضرورة .  
ونظيره مما لم ينشده المؤلف قول الراعي ، وهو من شواهد سيويه ( ٢ / ٣٩١ ) :

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا بالكلب واعتزينا لعامر

فقد عطف قوله « الجياد » بالواو على الضمير المرفوع المتصل في قوله « لحقنا » ولو أنه  
جرى على ما الزمه البصريون لقال : فلما لحقنا نحن والجياد ، وقد وقع هذا في الكلام :  
من ذلك ما روى أن بعض العرب قال : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم على أنه  
معطوف على ضمير مستتر في سواء لأنه بمعنى مستو ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي =

فعطف « زهر » على الضمير المرفوع في « أَقْبَلْتُ » وقال الآخر :

٣٠٠ - وَرَجَا الْأَخِيْطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ  
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لِيَنَالَا

= الله عنه : كنت وجارلي ، برفع جار على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع في « كنت » ومن ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان عبارة عن عمر وعبارة على قد رواها البخاري في صحيحه ، ولهذا ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب البصريين في الألفية .

٣٠٠ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يهجو الأخطل التغلبي ، وهو من شواهد الأئتموني ( رقم ٨٤٧ ) وأوضح المسالك ( رقم ٤٢٥ ) وابن الناطم ، وشرحه المعنى ( ١٦٠/٤ ) بهامش الخزانة والأخطل : تصغير الأخطل ، وأصله الوصف من الخطل . وهو الكلام الخارج عن حد الصواب والاعتدال ، وبذلك لقبوا غياث بن الفوثن التغلبي الذي يهجو جرير ، والسفاهة : ضعف الرأي . ومحل الاستشهاد في البيت قوله « يكن وأب له » حيث عطف قوله « أب » بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وهو يوافق رأي الكوفيين ، على ما بيناه لك في شرح الشاهد السابق ، ولو أنه جاء بالكلام على ما ألزمه البصريون لقال : ما لم يكن هو وأب له . وما جاء عن العرب بمافيه العطف بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسة ، وهو من شواهد الرضى ، وشرحه البغدادي ( ٢٣٦/٢ ) :

ولست بنازل إلا ألت برحلى أو خيالها المكذوب

فقد عطف بأو قوله « خيالها » على الضمير المستتر في قوله « ألت » والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير وبيت عمر بن أبي ربيعة وبيت الراعي ، والسرفي ذلك أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله « برحلى » فجعلوا طول الكلام نائباً مناب التوكيد ، وجعلوا من هذه الباءة قول الله تعالى : ( ما أشركنا ولا آبائنا ) فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر « لا » ولو أن ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو الواو ، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل ، وهو كلام لا يقضى العجب منه ، أن يجردوا في كلام الله تعالى - وهو أفصح الكلام وأدقه رعاية للصحيح البالغ الغاية - دليلاً يشهد لخصومهم فيتمحلون ويتعللون .

فعطف «وَأَبٌ» على الضمير المرفوع في «يَكُنُّ» ؛ فدلَّ على جوازه ، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظاً به ؛ فإن كان مقدرا فيه نحو «قام وزيدٌ» فكأنه قد عطفَ اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو «قمت وزيدٌ» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطفَ عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( فاستوى وهو بالأفق الأعلى ) فالواو فيه واو الحال ، لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق ، وقيل : فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قوله :

\* قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى \* [٢٩٩]

وقول الآخر :

\* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالَا \* [٣٠٠]

[ ١٩٨ ] فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يُقاس عليه ، على أننا نقول : إنما جاءها هنا لضرورة الشعر ، والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجة .

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال ،

مخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مُسْتَوْفًى في كتابنا الموسوم بأسرار العربية<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

## ٦٧ — مسألة

[ هل تَأْتِي « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل .  
 وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل .  
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ) ف قيل في التفسير : إنها بمعنى بَلْ ، أى : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أى : ويزيدون ، ثم قال الشاعر :

٣٠١ — بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) لم أجد هذا الموضوع الأصيل في أسرار العربية .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٩٣/٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٨٤/٢ ) .

٣٠١ — بدت : أى ظهرت ، وقرن الشمس — بفتح القاف وسكون الراء المهملة — أولها عند طلوعها ، وقيل : هو أول شعاعها ، وقيل : ناحيتها ، ورونق الضحى : أوله ، يقال : « زرت فلانا رونق الضحى » أى في أوله ، وقال الشاعر :

ألم تسمعى — أى عبد — في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير

وقالوا « رونق الشباب » وهم يريدون أوله وماءه . والاستشهاد به ههنا في قوله « أو أنت أملح » فإن الكوفيين أنشدوا البيت مستدلين به على أن « أو » فى هذه العبارة بمعنى بل ، فكان الشاعر بعد أن قال « بدت مثل قرن الشمس » رأى أنها أعلى من ذلك فأضرب عما قال أولاً فقال : بل أنت أملح . قال ابن هشام فى معنى اللبيب ( ص ٦٤ =

أراد «بل» وقال تعالى : (وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) أى : وكفورا ،  
ثم قال النابغة :

٣٠٢ — قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

= بتحقيقنا ) : «السادس — من معانى أو — الإضرابا بـ كـ بـ ، فعن سيويه إجازة ذلك بشرطين  
تقدم نقي أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو  
لا يقيم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى قوله تعالى ( ولا تطع منهم آثما  
أو كفورا ) : ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى ، ويعنى أنه يصير إضرابا عن النهى  
الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : تأتى  
للإضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد  
كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة أبى السمال ( أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم ) بسكون واو أو «اه كلامه  
وقال البغدادى فى شرح شواهد : «على أن أوفيه بمعنى بل للإضراب الانتقالى ، وقيل :  
للشك ، كأن كثرتهم أوجبت الشك فى عدتهم ، ومن ثم احتاج فى عدتهم إلى عداد ،  
وقال الكوفيون : أو هنا بمعنى الواو » اه كلامه . والحاصل أن الكوفيين يخرجون هذا  
البيت بأحد تخريجين : الأول أن أو بمعنى واو العطف التى لطلق الجمع ، والمعنى عليه : كانوا  
ثمانين وزادوا ثمانية ، والثانى : أن أو بمعنى بل للإضراب الانتقالى ، والمعنى عليه : كانوا  
ثمانين بل زادوا على الثمانين ثمانية ، وقد ذكر هذا شرح الألفية منهم ابن عقيل ( ١٨١/١ )  
والأشمونى ( برقم ٨٤٧ ) ، والبصريون يخرجونه على أن أوفيه للشك ، وسيد كرم المؤلف  
هذا التخرىج قريبا .

٣٠٢ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني المعلقة التى منها الشاهدان ( ١٥٩ و ١٠١ )  
وهو من شواهد سيويه ( ٢٨٢/١ ) وابن هشام فى معنى اللبيب ( رقم ٩٣ ) وأنشده فيه  
ثلاث مرات ( ص ٦٣ و ٢٨٦ و ٣٠٨ بتحقيقنا ) ، وفى أوضح المسالك ( رقم ١٣٨ )  
وفى شذور الذهب ( رقم ١٣٨ ) والأشمونى ( رقم ٢٧١ ) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهة  
بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الحزاة ( ٢٩٧/٤ ) كما شرحه العيني ( ٢٥٤/٢ ) بهامش  
الحزاة ) ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله «أو نصفه» فإن الكوفيين  
ينشدونه شاهدا على أن «أو» بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع ، ويؤيد ما ذهبوا إليه أمران =

أى : ونِصفُهُ ، والشواهدُ على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن تُحصَى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشئين ،

= الأول أنه يروى « ونصفه » بالواو ، وقد ذكرنا لك من قبل أنه إذا رويت عبارة برويتين ووضعت في إحداها كلمة مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، والثاني أن فتاة الحى التى حكى النابغة عنها أنها قالت « ألا ليتنا » إلى آخر البيت كانت قد تمت هذا الحمام ونصفه منضبا إلى حمامتها ، ويروون عنها أنها قلت :

ليت الحمام لي به إلى حمامتيه

ونصفه قديمه تم الحمام ميه

ولا يتم الحمام مائة إلا إذا انضم الحمام إلى نصفه إلى حمامتها ، بدليل قول النابغة في هذه القصة من أبيات القصيدة :

خسبوه فألفوه كما ذكرت ستاوستين لم تنقص ولم تزد

ولو كانت « أو » على أصلها لم تصلح هذه الحسبة ، وتخرج المؤلف لهذا البيت على أن في الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأن تقدير الكلام : ليتنا هذا الحمام لنا أو هو ونصفه - مع بقاء أو على معناها الأضلى - بعيد كل البعد ، فوق أنه لا مستند له من قواعد النجاة ، فإن الذى تعودوا أن يقولوه : إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به ، كما في الآية الكريمة التى تلاها ( فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ) التقدير : فضرب فانفجرت ، فالمحذوف الذى قدره هو فاء العطف والفعل الذى تعطفه هذه الفاء على ما قبله ، فأما ما قدره في البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف ، وهذا شيء عجيب أوقعه فيه التعصب للبصريين ، ولو سلمنا أن ذلك جائز لما صلح أيضا ؛ لأن مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقة النظر وسرعة الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تمنناه هذا ما ظهر لى . والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة لم تخرجها عما استقر لها من الاختصاص بالجلل الاسمية ، وأن الأكثر فيها مع الاتصال بما إعمالها في الاسم والخبر ، وهم يروون قوله « ألا ليتنا هذا الحمام » بنصب الحمام على الإعمال ، ورفعه على الإهمال .

وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصلُ في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا [ ١٩٩ ] بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رأهم الرأى تخير في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرأى إذا رأهم شك في عدَّتْهم لكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يُشَكُّ في عدَّتْهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرأى ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : ( فما أصبرهم على النار ) بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين ، لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يُتَعَجَّب منه ؛ لأن حقيقة التعجب في حق الحق لا تتحقق ؛ لأن التعجب إنما يكون بحدوث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل في معناه : التعجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعالى عالم بما كان ، وبما يكون ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق ، فكذلك ها هنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* ... أو أنتِ في العينِ أمْلَحُ \* [ ٣٠١ ]

فالرواية فيه « أم أنت في العين أمْلَح » ولئن سلمنا أن الرواية « أو » فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأن « أو » فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلامَ مُخْرَجَ الشك وإن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى في صنعة الشعر « تجاهل العارف » كقول الشاعر :

٣٠٣ — فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلَ وَيَبْنَ النَّقَا آأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ؟  
وكقول الآخر :

٣٠٤ — بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا:  
لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمُّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ؟  
وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة ، وإذا كانوا يُخْرِجُونَ الكلامَ مُخْرَجَ  
الشكِّ وإن لم يكن هناك شك لم تخرج « أو » عن أصلها .

٣٠٣ — هذا البيت من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيويه  
( ١٦٨/٢ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٤٥٨/٢ ) والقزوينى فى الإيضاح ( ٣٧٩ ) ورضى  
الدين فى شرح الشافية ( رقم ١٦٨ ) وشرحه البغدادى ( ص ٣٤٧ بتحقيقنا ) وأنشده  
ابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ١٣١٥ ) وانظر بعد ذلك أُمالى أبى على القالى ( ٦١/٢ )  
وكامل المبرد ( بغية الأمل ١٨١/٦ ) وأُمالى ابن السجرى ( ٣٢١/١ ) ولسان العرب ( جلد )  
ومعجم ياقوت ( جلاجل ) والوعساء : رملة ، وجلاجل : قد ضبطها ابن منظور بفتح  
الجيم الأولى ، وقال ياقوت « جلاجل : بالضم وكسر الثانية ، ويروى بفتح الأولى ،  
ورأيت بخط أبى زكريا التبريزى بجاءين مهملتين الأولى مضمومة . . . جبل بالدهناء »  
أ هـ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أأنت أم سالم » فإن ظاهر ماتدل عليه هذه العبارة  
أنه لا يعلم أيهما أجمل فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل ،  
فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل ، وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف  
وقد عرفه السكاكى بأنه « سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة » والنكتة ههناهى إظهار  
تدلّه فى الحب وأنه لفرط عشقه لم يعد يعرف أظهر الأشياء وأقربها إليه .

٣٠٤ — هذا البيت من شواهد الإيضاح للقزوينى ( ص ٣٧٩ بتحقيقنا ) وأوضح  
المسالك لابن هشام ( رقم ٥٣٩ ) وشرح الأشمونى ( رقم ١٣١ ) وشرحه العيى ( ٤١٦/١ )  
و ٥١٨/٤ ) وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فزعم قوم أنه لمجنون بنى عامر ،  
وكانهم اغتروا بذكر اسم ليلى فيه ، وقد بحثت جميع ديوان المجنون فلم أجده فيه ،  
ونسبه قوم لذى الرمة ، ونسبه العيى للعرجى ، ونسبه العباسى لبعض الاعراب ولم يسمه  
( المعاهد ٤١٨ ) ونسبه القزوينى للحسين بن عبد الله الغزى ، ونسبه الباخرزى فى الدمية  
لبدوى سمّاه كاهلا الثقفى ، وانظر بعد ذلك كله الشاهد رقم ( ٧٨ ) الذى مضى فى المسألة =



وأما قول الله تعالى : [٢٠٠] (وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « أو » فيها للإباحة ، أى : قد أجتك كُلِّ وَاحِدٍ منهما كيف شئت ، كما تقول فى الأمر « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ » أى : قد أجتك بمجالسة كل واحدٍ منهما كيف شئت ، والمنعُ بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لا يمتنع من شىء أجتُهُ له ، فكذلك لا يُقدِّم على شىء نهيته عنه ، وأما قول الآخر :

\* ..... أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ \* [٣٠٢]

فنقول : الرواية « وَنِصْفُهُ فَقَدْ » بالواو ؛ فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولإسلامنا أن الرواية على ما روو يمتوه فنقول : « أو » فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو وَنِصْفُهُ ، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف ، كقوله تعالى : ( فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ) أى : فاضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قولُ الشاعر :

— ٣٠٥ \* أَلَا فَالْبَيْتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثِ \*

١٥= ، واقاع : أرض سهلة قد انفجرت عنها الجبال والآكام ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ليلاي منكن أم ليلى من البشر » فإن ظاهر هذه العبارة أنه لا يعلم إن كانت ليلى من جنس الطباء أم من جنس الإنسان ، فاستفهم لتجربه ، والحقيقة أنه لا يحفل ذلك ، فتجاهل وهو عارف ، ويسمى علماء البديع هذا النوع من الكلام تجاهل العارف ، وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق ، ونظير هذين البيتين قول أبى الطيب المتنبي :

أراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خلقة فى المآقي ؟

وقول التهامي يشكو السهر :

قصرت جفونى أم تباعد بينها أم دقلقى خلقت بلا اشفار ؟

وقول مهيार الديلمي :

سلا طيبة الرادى — وما لظي مثلبا وإن كان مصقول الترائب كحلا —

أأنت أمرت البدر أن يصدع الدجى وعلمت غصن البان أن يعميلا ؟

٣٠٥ — لم أفف لهذا الشاهد على تكملة ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به ، =

أَي : شهرين أو شهرين ونصفَ ثالثٍ ، ألا ترى أنك لا تقول مبتدئاً « كَبِثْتُ نِصْفَ ثَالِثٍ » وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفاً كانت باقيةً على أصلها ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

## ٦٨ - مسألة

[ هل يجوز أن يعطف بـلكن بعد الإيجاب ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـلكن في الإيجاب ، نحو « أتاني زيد لكن عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، نحو « أتاني زيد لكن عمرو لم يأت » وما أشبه ذلك . وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ؛ فكذلك « لكن » وذلك لا شترأ كهما [٢٠١] في المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني زيدٌ لكن عمرو » فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، كما لو قلت « ما جاءني زيدٌ بل عمرو » فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب

= ولا على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله « أو نصف ثالث » فإنه على تقدير حذف معطوف وحرف عطف ، وأصل الكلام : ألا فالبثا شهرين أو شهرين ونصف شهر ثالث ، وقد بينا لك رأينا في هذا التقدير في شرح الشاهد رقم ٣٠٢

وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول « جاءني زيد لكن عمرو » فكنت تثبت للثاني بلكن الجيء الذي أثبتته للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب ، نحو « جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حتّاك ، وبمثلك عن كك ، وكذلك استغنوا عن ودّع بترك ؛ لأنه في معناه ، وكذلك استغنوا به عن ودّر ، وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودّع وودّر ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : ودّع ودّعاً وهو وادع ، ولا ودّر ودّراً فهو واذر ؛ فأما قول أبي الأسود الدؤلى :

٣٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي

غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ؟

٣٠٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ودع) ونسبه إلى أبي الأسود الدؤلى ، ثم قال « وهذا البيت روى الأزهري عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس ابن زنيم :

ليت شعري عن أميري ما الذي      غاله في الحب حتى ودعه  
لا يكن برقك برقاً خلباً      إن خير البرق ما الغيث معه

قال ابن برى : وقد روى البيتان للمذكورين « اه كلام ابن منظور ، واستشهد به الرضى في شرح الشافية (رقم ٢٠) وشرحه البغدادى (ص ٥٠) وودع يدع : معناه ترك يترك ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ودعه » بتخفيف الدال مفتوحة - حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه المادة ، والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه المادة ، واستعملت المضارع والأمر منها ، وقد ذكر المؤلف أن المشهور أن العرب =

وقول سُويد بن أبي كاهل :

٣٠٧ - فَسَعَى مَسْعَاتُهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلَا عَجْزًا وَدَعَا

= أعملت اسم الفاعل من هذه المادة أيضا ، وأنهم استغنوا عن الفعل الثلاثي المجرد من هذه المادة بفعل آخر من معناه ، وهو ترك ، واستغنوا كذلك عن « وذر » الماضي ؛ لأن ترك يقوم مقامه ، واستعملوا مضارع « وذر » وأمره ، فقالوا « يذر ، ذر » قال الله تعالى ( ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أتم عليهم ) وقال سبحانه ( ذرني ومن خلقت وحيدا ) وقد استعمل الشاعر في بيت الشاهد «ودع» الثلاثي المجرد حين اضطر ؛ مراجعة لأصل مهجور ، ونظيره قول الآخر :

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا  
ونظيرها قول الآخر :

فسعى مسعاته في قومه ثم لم يدرك ، ولا عجزاً ودع  
وقرأ عروة بن الزبير في قوله تعالى ( ماودعك ربك وما قلى ) بتخفيف الدال ، قال الليث : « العرب لا تقول : ودعته فأنا وادع ، ولكن يقولون في الغابر (أى في المضارع) يدع ، وفي الأمر : دعه ، وفي النهي : لا تدعه » اهـ . وقد ورد استعمال اسم الفاعل من ودع الثلاثي المجرد في قول معن بن أوس :

عليه شريب لين وادع العصا يساجلها حماته وتساجله  
وفي بيت آخر أنشده أبو علي الفارسي في البصريات :

فأيهما ما أتبعن فإنني حزين على ترك الذي أنا وادع

كما ورد المصدر الثلاثي المجرد في حديث ابن عباس « ليتهم أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم » أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، قال ابن بري « وزعم النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر ، واستغنوا عنه بالترك ، وإني صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد وردت عنه هذه الكلمة » اهـ . وقال ابن الأثير : « وإنما يحمل قول النحاة على قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتى قرئ به في قوله تعالى ( ماودعك ربك وما قلى ) بالتخفيف » اهـ .

٣٠٧ - هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل ، اليشكري ، وهو البيت الحادى والثمانون من المفضلية الأربعين ( انظر المفضليات ص ١٩٠ - ٢٠٢ ط دار المعارف ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

فهو محمول على أنه بمعنى ودَّعَ بالتشديد تخفف ، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتدُّ به في الاستعمال . وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطفُ بها بعد النفي والإيجاب فكذلك لكن لا شترأ كهما في المعنى » قلنا : إنما شاركت لكن بل في النفي دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها في النفي صَوَاب وليس على سبيل [٢٠٢] النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت في النفي « ما جاءني زيد لكن عمرو » لم توجب نسياناً ولا غلطاً كما لو قلت « ما جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسياناً ولا غلطاً ، فتكثير ما هو صواب لا يُنْكَر ، بخلاف استعماله في الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادراً قليلاً ، فاقصر فيه على حرف واحد وهو « بل » .

== كيف يرجون سقاطي بعدما لاح في الرأس بياض وصلع  
ورث البغضة عن آباءه حافظ العقل لما كان استمع

يصف شائته بأنه ورث بغضه عن آباءه ، سمعهم يذكرون العداوة وأسبابها ويشتمونه حفظ ذلك عنهم بعد أن وعاه وعقله ، ومسعاتهم : سعى آباءه ، ورواها المؤلف «مسعته» يريد أنه سعى كما كانوا يسعون فلم يظفر بشيء كما لم يظفروا من قبل . والاستشهاد به في قوله « ودع » حيث استعمل الفعل الماضي الثلاثي المجرد ، ومعناه ترك ، والكلام فيه كالكلام في الشاهد السابق ، قال ابن جني « إنما هذا على الضرورة ؛ لأن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع — ثم أنشد بيت أبي الأسود ، وهو الشاهد السابق — وعليه قراءة بعضهم ( ما ودعك ربك وما قلى ) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمل ، لأن استعمال ودع مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من التصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول وتركها مالا خفاء به » اهـ . وانظر كتاب سيويوه ( ٢٥٦/٢ )

ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الأحوال مشاركتهما في كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يحسن دخول الواو عليها ؟ ولا يقال « وبل » و « لكن » يحسن دخول الواو عليها فيقال « ولكن » قال الله تعالى : ( ولكن الشياطين كفروا ) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : ( ولكن البر ) والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة ، وذلك لا يوجد البتة في « بل » فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

### ٦٩ - مسألة

[ هل يجوز صَرْفُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ في ضرورة الشعر ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أَفْعَلٌ مِنْكَ » لا يجوز صَرْفُهُ في ضرورة الشعر .  
وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَالزَيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ ، وَالزَيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على قوة اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٣٣/٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٨٦/٢ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٣/١ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٨٣ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ١٢٢ ) .

مقام الإضافة ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلا من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء [٢٠٣] كلها الصرف ، وإنما يُنْعَم بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر رَدَّهَا إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلي :

٣٠٨ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

٣٠٨ — هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن الحليس ، ويقال : عويم بن الحليس ، أحد بني سعد بن هذيل ، وهو من كلمة أُرِ منها أبو تمام في ديوان الحماسة عشرة أبيات ثانيا هذا البيت ، وانظر الشاهد ( رقم ١٤٤ ) في المسألة رقم ٢٨ ، والبيت المستشهد به هنا من شواهد سيبويه ( ٥٦/١ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٩٤٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٨٣٠ ) ورضي الدين في باب اسم الفاعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٤٦٦/٣ ) والأشموني ( رقم ٧٠٧ ) وابن الناظم في باب إعمال اسم الفاعل ، وشرحه العيني ( ٥٥٨/٣ ) والضمير في قوله « حملن » يعود إلى النساء وإن لم يجرهن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز هذا الإضمار ، والحبك - بضم الحاء المهملة والباء الموحدة - جمع حببك ، والحبك : الطرائق ، والنطاق - بكسر النون بزة الكتاب - ماتشده المرأة في حقها ، وتقول : انتطقت المرأة ؛ إذا لبست النطاق ، واحتبكت ؛ إذا لبست الحباك وهو الإزار ، وشب : قوى وترعرع ، والمهبل : المدعو عليه بالهبل وهو الشكل ، وقيل : هو المعتوه الذى لا يتماusk . يقول : إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضياً . والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « عواقد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهى تقتضى النع من صرف الاسم ، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن      سواك تقب بين حزمى شععب؟  
وقول زهير بن أبى سلمى :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن      تحملن بالعلياء من فوق جرمي؟  
( ٥ - الإنصاف ٢ )

فصرف « عَوَاقِدِ » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :  
 \* فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ \* — ٣٠٩

فصرف « قصائد » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم .

والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصِّرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن يتنونه للضرورة ؛ لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعَل منك اسمٌ ، والأصلُ فيه الصرفُ ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحمر » وكما وقع الإجماع على أن

= وقول سحيم :

تبصر خليلي هل ترى من طعائن تحملن من جنبي شروري غواديا

ومن صرف الاسم الممنوع من الصرف قول امرئ القيس في معلقته :

ويوم دخلت الحدر حدر عنيزة فقالت : لك الويلات إنك مرجلي

والنحاة يستشهدون ببيت الشاهد على أنه نصب قوله « حبك النطاق » بعوَّاقِدِ الذى هو جمع عاقدة الذى هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم « عقدت المرأة نطاقيها » إذا شدته وربطته .

٣٠٩ — هذه قطعة من بيت للنابغة الديباني ، وهو يتأمله :

فلتأتينك قصائد ، ولتدفعن جيشا إليك قوادم الأكوار

وكان زرعة بن عمرو بن خويلد لقي النابغة بعكاظ ، فأشار عليه أن يطلب إلى قومه ويحضرهم على قتال بني أسد وترك حلفهم ، وأبى النابغة ، فبلغه أن زرعة يتوعده ، فقال قصيدته التي منها بيت الشاهد ، وأولها :

طال الشواء على رسوم ديار قفر أسائلها ، وما استخيارى ؟

والقوادم : جمع قادمة ، والقادمة : مقدم الرجل ، والأكوار : جمع كور ، وهو رحل الناقة . يشهدده بأنه سيهجو ، وبأنه سيغزوه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « قصائد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضى منع الصرف ، وقد صرف الشاعر هذه الكلمة حين اضطر إلى إقامة الوزن ، على نحو ما قررناه في البيت الذى قبل هذا البيت



« أَتَمَرَ » يجوز صَرَفُه في ضرورة الشعر رداً إلى الأصل فكذلك أفعَلُ منك ، ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر تركُ صَرَفِ ما أصله الصرفُ - وهو عدولُ عن الأصل إلى غير أصل - فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصلٍ ؟ وهل مَنَعُ ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنَّ مِنْ لَمَّا اتصلت به منعت من صرفه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال مِنْ ليس له تأثير في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصف . والذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وشرُّ مِنْكَ » فيصرفون مع اتصال « مِنْ » به ، ولم يمنعوها الصرفَ مع دخول « مِنْ » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال « مِنْ » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « من » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصف .

والذي يدل على صحة هذا أنه لما زال وزنُ الفعل من « خَيْرٌ مِنْكَ ، وشرُّ مِنْكَ » انصرف ؛ لأن الأصل : أخْبِرُ [٢٠٤] منك ، وأشْرَرُ منك ؛ إلا أنهم حذفوا الهزمة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الرأين في الأخرى من قولهم « شرُّ مِنْكَ » لثلاثا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة ؛ لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقي فيهما علة واحدة وهي الوصف ، فَرُدَّا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل .

وأما قولهم « إنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لاتصال مِنْ به » قلنا : إنما لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر ؛ لأنك إذا قلت « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » كان معناه فضلُ زيدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِكَ ؛ فجعل موضع يزيدُ فضله أَفْضَلُ ، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران ، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع ، فكَذلك ما تضمنهما .

والوجه الثاني : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني ، و « أَفْعَلُ » اسم مركب يدل على فعل وغيره ، فلم يحز تثنيته ولا جمعه ، كما لم يحز تثنية الفعل ولا جَمْعُهُ لما كان مركباً يدل على معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام ، واستغناءً بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يحز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وُحِّدَ « أَفْعَلُ » لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم « إِنْ مِنْ تَقُومُ مَقَامَ الْإِضَافَةِ ، وَلَا يَحْزُزُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إِنَّمَا لَمْ يَحْزُزْ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُمَا دَلِيلَانِ مِنْ دَلَائِلِ الْأَسْمَاءِ » قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يحز الجمع بين التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُمَا دَلِيلَانِ مِنْ دَلَائِلِ الْأَسْمَاءِ ، وإِنَّمَا لَمْ يَحْزُزْ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ لَوْجِبِينَ :

أحدهما : أن [٢٠٥] الإضافة تدل على التعريف ، والتَّنْوِينُ يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ؟  
فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل  
فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف ؛ فإنهما يجوز  
اجتماعهما ، نحو « مررت بالرجل » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير  
هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

## ٧٠ - مسألة

[ منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ،  
وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين  
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى  
ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف  
فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم ، قال الأخطل :

٣١٠ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ

بِشَبِيبَ غَائِلَةٍ الثُّغُورِ غَدُورُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشمونى مع حاشية الضبان ( ٢٣٣/٣ ) وتصريح  
الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٨٧/٢ ) والمفصل مع شرحه لابن يعيش ( ص ٨١ ) وشرح  
الرضى على الكافية ( ٣٤/١ )

٣١٠ - هذا البيت للأخطل - غياث بن الغوث - التغلبى ، من كلمة يمدح فيها سفيان  
بن الأيبرد ، وهو من شواهد الأشمونى ( رقم ٩٩٤ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم =

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

٣١١ - نَصَرُوا نَبِيَّيَهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

(= ٤٨٧) وابن الناطم في باب مالا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني (٣٩٢/٤) بهامش الحزانة) والأزارق : جمع أزرقي ، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق ، رأس الخوارج ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « الأزارقة » لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة التي تكون في المفرد ، قالوا : المهالبة ، والأشاعة ، في جمع أشعري ومهلي ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن ، والكتائب : جمع كتيبة ، وهي الفرقة من الجيش ، ونطلق الكتيبة على الحيل المغيرة من المائة إلى الألف ، وهوت : سقطت ، وشبيب : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « بشبيب » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، وهي وحدها لا تقتضي المنع من الصرف ، وإنما تقتضيه إذا انضمت إليها علة أخرى مثل التأنيث في فاطمة وحمزة وزينب ، ومثل العدل في عمرو وزفر وجمح ، ومثل زيادة الألف والنون في عثمان وعفان وعمران ، ومثل وزن الفعل في أحمد ويشكر وبقم ، قال ابن يعيش « السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة ، وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف ، وأناه سيويه وأكثر البصريين ، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد ، وقال : ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه ، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحة العدة . . . وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ما رووه » اهـ . وقال ابن هشام « وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه متأثر البصريين ، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام » اهـ . وقال الرضي « وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب ؛ لقوتها وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا » اهـ .

٣١١ - هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن) وعزاه إليه ، وحنين - بالضم ، على زنة التصغير - اسم واد بين مكة والطائف ، قال الأزهرى : حنين اسم واد كانت به وقعة أوطاس ، ذكره الله تعالى في كتابه فقال : (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم) وقال الجوهرى : حنين موضع ، يذكر ويؤنث ، =

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : ( وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُنُزُهُمْ ) ولم يُرَوْ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :  
 ٣١٢ - إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً  
 بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزْوَرَا

== فإذا قصدت به الموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى : (ويوم حنين) وإن قصدت به البقعة أثبتته ولم تصرفه ، وأنشد لذلك بيت حسان ، وإذا كان ما قاله الجرهمي صحيحا - وهو صحيح إن شاء الله - فإن منع حسان صرف « حنين » يكون جاريا على القياس ، ولا ضرورة فيه ؛ لأن فيه علتين إحداهما العلمية والأخرى التأنيث ، فأما أن القراء أجمعوا على صرف « حنين » في الآية الكريمة فلا يدل على عدم جوازه في السعة بتقدير تأنيثه على أنه علم على البقعة ، وذلك لأن القراءة لاتتبع صحة الوجه عريية ، ولكنها سنة متبعة وهي لاتخالف العريية ، ولكن ليس معنى هذا أن كل ما جاز في العريية جازت القراءة به ، ولكن معناه أن كل ما قرئ به فهو جائز في العريية ، وفرق بين الكلامين ، والمؤلف نفسه شنع على الكوفيين في المسألة ٣٣ على أساس زعمهم أن كل ما جاز في العريية يرد في القرآن ولم يقرأ به القراء .

٣١٢ - نسب المؤلف هذا البيت للفرزدق ، وقد أنشده ابن منظور ( ز ب ر ) ونسبه إلى ابن أحرر ، وأنشده ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٤ ليزج ) ونسبه إلى الطرماح ، وأنشد ابن سيده في المخصص ( ١٨٣/١٥ ) كلمة الاستشهاد من هذا البيت ، من غير عزو ، وقد رجعت إلى ديوان الفرزدق ، فوجدت فيه أربعة أبيات يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيا ، وقبله :

يا قوم إنى لم أكن لأسبم وذو البرء محقوق بأن يتعدرا

ووجدت له قطعة أخرى عدتها اثنا عشر بيتا يقولها في التنصل إلى خالد القسري عامل هشام بن عبد الملك بن مروان على العراق ؛ من هجاء كان قد هجى به خالد ، فاتهم الفرزدق بذلك الهجو ، وهذا البيت يقع سادس أبياتها ، وأولها :  
 ألكنى إلى راعي الخليفة والذي له الأفق والارض العريضة نورا

والغاوى : غير الرشيد ، ويروى « إذا قال راو » ويروى « عاو » بالعين المهملة - من البواء ، وهو صوت الكلب ، وبها جرب : أى فيها عيب من هجاء ونحوه ، وقوله « عدت على بزويرا » أى نسبت إلى بكاملها ، مأخوذ من قولهم : أخذ الشيء بزوره ، =

فترك صرف « زَوْبَر » وهو منصرف ، ومعناه نُسِبَتْ إلى بكاملها من قولهم : أَخَذَ الشَّيْءَ زَوْبَرَهُ ، إذا أخذه كله ، وقيل : « زَوْبَرًا » أي كذبًا وزوراً ، وقال الآخر :

٣١٣ - [٢٠٦] إلى ابْنِ أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي

عَمْرُو فَتُبْلَغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فترك صرف « أَنَس » وهو منصرف ، و « أُمُّ أَنَس » بنت ذهل من بني شيبان ، و « عمرو » يريد به عمرو بن حُجْر الكندي ، وقال الآخر :

= يريدون كله ، جعل زوبر علماً على هذا المعنى . وقد نقل ابن جني عن أبي علي ما قد يفيد أن منع صرف زوبر في هذا البيت جار على القياس ، قال « سألت أبا علي عن ترك صرف زوبر ، فقال : علقه علماً على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث » اهـ . ٣١٣ - هذا البيت من كلام بشر بن أبي خازم ، وقد أنشده ابن منظور (زحف) وعزاه إليه ، غير أنه وقع هناك هكذا :

قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَّاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمْرُو فَتُبْلَغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

والذي يتجه لي أن ما وقع في اللسان محرف عما رواه المؤلف هنا ، ثم إنني رأيت البغدادي يشير إلى أن هذا البيت قد قيل في مدح عمرو بن حجر الكندي ، وأم أناس : كما قال المؤلف أيضاً هي بنت ذهل ، من بني شيبان ، وقد روى هذا البيت على وجه آخر ، وهو : وإلى ابن أم أناس تعمدناقتي عمرو ، لتنجح ناقتي أو تلتف

وقد بحثت طويلاً عن الكلمة التي منها هذا البيت فلم أعثر عليها . وتقول « رحل فلان ناقتَه يرحلها - من باب فتح » إذا وضع عليها الرحل وهياها للسفر ، وقوله « فتبلغ حاجتي » حذف المفعول الأول ، وأصل الكلام : فتبلغني حاجتي ، وقد اعتاد الشعراء أن يطلبوا إلى الناقة إبلاغهم حاجتهم ، وانظر إلى قول الشماخ بن ضرار العطفاني : إذا بلغتني وحات رحلي عرابة فاشرق بدم الوتين وإلى قول عنترة بن شداد العبسي قبله :

هل تبغيني دارها شديدة لعنت بمجروم الشراب مصرم

وقوله في بيت الشاهد « أو زحف » مأخوذ من قولهم « زحف البعير يزحف - زحفاً - مثل فتح يفتح فتحاً - وزحواً ، وزحفاناً » إذا أعيا جحر فرسه . يقول : إني =

٣١٤ — أَوَمَّلُ أَنْ أُعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارٍ أَوْ التَّالِي دُبَارَ ؛ فَإِنْ أَفْتُهُ فَمَوْئِسَ أَوْ عَرَوْبَةَ أَوْ شِيَارٍ

فترك صرف « دُبَار » وهو منصرف ، و « دُبَارٌ » يومُ الأربعاء ، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية ؛ فأوَّل : يومُ الأحد ، وأهْوَن : يومُ الاثنين ، وجُبَار : يومُ الثلاثاء ، ودُبَار : يومُ الأربعاء ، وموئس : يومُ الخميس ، وعَرَوْبَة : يومُ الجمعة ، وشِيَار : يومُ السبت ، وقال الآخر :

٣١٥ — فَأَوْفَضَنْ عَنْهَا وَهِيَ تَرْغُو حُشَاشَةً

بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف « عُرْيَان » وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَةٌ لا عُرْيَا .

= أرحل ناقتي إلى عمرو بن أم أناس ، فيما أن تبلغني مقصدي وإما أن تعيا فلا تستطيع السير ، يريد أنه لا يرأف بها ولا يشفق عليها ولا يعطيها شيئا من الراحة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم أناس » فقد منع « أناس » من الصرف ، فخره بالفتحة من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، والكلام فيه كالكلام في الأبيات السابقة .

٣١٤ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ج ب ر - د ب ر - ش ي ر - أن س - هون) ولم يعزها إلى قائل معين في أحد هذه المواضع ، وهذه الأسماء أعلام على أيام الأسبوع ، على ما كان العرب يسمونها في الجاهلية ، وقد بينها المؤلف ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله « دبار » حيث منعه من الصرف مع أنه لا يوجد فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، ونظيره يقال في « مؤنس » أما « أول ، وأهون » ففيهما العلمية ووزن الفعل وأما « عروبة » ففيه العلمية والتأنيث ، وأما « جبار ، وشيار » فقد صرفها فخرها بالكسرة ، وعدم تنوينهما بسبب الروى ، وقد ضبط في لسان العرب « دبار ، ومؤنس » بالجر ، وفيه مقال .

٣١٥ — أوفض عنها : أسرع ، والإيفاض : الإسراع . وفي القرآن الكريم : (كأنهم إلى نصب يوفضون) ووفضت الإبل تفوض - مثل وعد يعد - واستوفضت تستوفض ، إذا أسرع ، وأوفض الرجل واستوفض : أى أسرع ، واستوفض إبله : =

= طردها واستعجلها ، وترغو : من الرغاء ، وهو صوت الإبل ، تقول : رغا البعير ، يرغو رغاء ، إذا صوت فضج ، وقد يقال الرغاء لصوت الضباع والنعام . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « عريان » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا الوصفية ، وهي وحدها غير كافية في منع الصرف

فإن قلت : كيف زعمت أن هذه الكلمة ليس فيها غير الوصفية مع أن الألف والنون فيها زائدتان ، فتكون قد اشتملت على الوصفية وزيادة الألف والنون ، وهما علتان تقضيان المنع من الصرف نحو عطشان وسكران وغضبان وغرثان .

قلت : إن شرط تأثير زيادة الألف والنون في منع الصرف مع الوصفية أن يكون مؤث ما فيه الألف والنون بألف التأنيث ، ألسنت ترى مؤث عطشان عطشى ، ومؤث سكران سكرى ، ومؤث غضبان غضبى ، ومؤث غرثان غرثى ، وترى مؤث عريان عريانة ، ومؤث سيفان - وهو الرجل الطويل المشوق - سيفانة ، ومؤث ندمان ندمانة ، فما كان مؤثته فعلى فهو ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ، وما كان مؤثته فعلا فلهو مصروف ، والسرف فى ذلك أن زيادة الألف والنون مع الوصف محمولة فى النع من الصرف على ألف التأنيث الممدودة وهذه لذكرها صيغة غير صيغة المؤنث نحو حمراء وأحمر ودعجا . وأدعج ، فوجب فى الألف والنون أن تكون صيغة المؤنث غير صيغة المذكور حتى يتم الشبه بين الفرع والأصل ، فإن وجدت كلمة فى الوصفية والألف والنون الزائدتان وكان لها مؤنثان أحدهما على فعلا بزيادة تاء التأنيث والآخر على فعلى بالألف المقصورة فإن هذه الكلمة تكون ذات وجهين ، كل وجه منهما يرجع إلى لغة غير التى يرجع إليها الوجه الآخر ، ومن أمثلة ذلك عطشان وغضبان ، فإن جمهور العرب يقولون فى مؤثهما عطشى وغضبى ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان ممنوعين من الصرف ، وبنو أسد وحدهم يقولون فى مؤثهما : عطشانة وغضبانة ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان مصروفين ، وشئ آخر فى « عريان » يدل على أنه الوصفية إلا فيما كان أوله مفتوحا كجميع الأمثلة التى ذكرناها ، وعريان مضموم الأول ، فأنت لا تحتاج فى معرفة أنه لا يمنع من الصرف إلى جديد .



وقال الآخر :

٣١٦ — قَالَتْ أُمَيَّةٌ مَا لِثَابِتٍ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْصَلِ

فترك صرف « ثَابِتٍ » وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس السلمي :

٣١٧ — فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعِ

فترك صرف « مرداس » وهو منصرف .

٣١٦ — أميمة : من أسماء النساء ، وأصلها تصغير أم ، وقوله « ما ثابت » أي ما الذي طرأ عليه بعدنا حتى غير حاله ، وشاخصا : يحتمل وجهين ، أولهما أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص بصر فلان فهو شاخص » إذا فتح عينيه وجعل لا يطرف ، ويكون ذلك عند الدهول أو مشاركة الموت ، والثاني أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص فلان بشخص شخصا » أي سار من بلد إلى بلد ، تريد أنه متهى للرجل ، والأول أقرب لما بعده ، وقوله « عارى الأشاجع » تريد أنه هزل وضعف ، وناحلا : أى قد شحب لونه وتغير وضعف جسمه وهزل ، والمنصل - بضم الميم وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف ، ولم يجهى على هذين الوزنين غير هذه الكلمة وقولهم « منخل » - بضم ميمه وخائه أو بضم الميم وفتح الحاء - ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « ما لثابت » حيث منع « ثابت » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة ، وفي قوله « عارى الأشاجع » شاهد للنحاة ، حيث لم يظهر الفتحة التي يقتضيها الإعراب على ياء « عارى » فإن هذه الكلمة حال من ثابت مثل قوله « شاخصا » الذى قبله ، وقد عامل الشاعر الاسم المنقوص في حال النصب معاملة الاسم المنقوص المرفوع والمجرور ، ولذلك نظائر كثيرة في العربية .

٣١٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يقوله لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين فأعطى عينه بن حصن الفزارى والأقرع بن حابس وغيرها من المؤلفة قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس ، فنضب العباس فقال أيانا منها هذا البيت ، وهو من شواهد الرضى في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٧١/١ ) وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٨١ ) والأشئوى ( رقم ٩٩٢ ) وابن الناطم في باب الاسم الذى لا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العيفى ( ٤/٣٦٥ بها مش الحزانة ) وحصن : هو أبو عينه ، وحابس : أبو الأقرع ، =

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الرواية

\* يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ \* [٣١٧]

وشيخه أبوهُ مرداس » لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه ، على أننا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما روّيتهما فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دَوْسَرُ بْنُ دَهْبِلٍ الْقَرِيْبِيُّ :

٣١٨ — وَقَائِلُهُ مَا بَالُ دَوْسَرٍ بَعْدَنَا صَحَّاحًا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ  
فلم يصرف « دَوْسَر » وهو منصرف .

= ومرداس : أبو العباس قاتل هذا البيت ، يريد أن أبويهما لم يكونا خيرا من أبيه ، والاستشهاد به في قوله « مرداس » حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى — وهي « يفوقان شيخى في مجمع » — هي رواية أبي العباس المبرد ، وقد قال ابن مالك « وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخارى ومسلم ، وذكر شيخى لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدينه من النسوية فكيف من ترجيح » هـ .

٣١٨ — هذا البيت لدوسر بن دهبيل القرىبي كما قال المؤلف ، وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٩٩٣ ) وابن النازم ، وشرحه العيني ( ٤ / ٣٦٦ بها مش الحزانة ) وما بال دوسر : أى ما شأنه وما حاله ؟ وصحاح قلبه : تريد أنه سلا أحبابه وترك ما كان عليه من الصباية ، ومنه قول زهير أبي سلمى المزني :

صحا القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانق والثقل  
وأصرح منه قول زهير أيضاً :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله  
والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « دوسر » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى — وهي « ما للقرىبي بعدنا » — ذكرها ابن عصفور ، وقال « والجيد الصحيح عندنا في إنشاد هذا البيت — ثم ذكرها » وهذه جرأة كجرأة أبي العباس المبرد التي حكيناها لك ، وندد بها العلامة ابن مالك ، وذكرنا لك نص عبارته في شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

\* مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا \* [٣١٨]

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها ، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناها مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

٣١٩ — [٢٠٧] وَمُضْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

\* وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ \* [٣١٩]

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة ما رويناها ، ولو قدرنا ما رويتموه صحيحا فما عذرکم عما رويناها على ما بينا ؟ وقال الآخر :

٣٢٠ — وَمَعْنٍ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْصِ

٣١٩ — أنشد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٨١ ) هذا البيت من غير عزو ، والمصعب في الأصل : الفحل ، وقالوا « رجل مصعب » يعنون أنه سيد ، ثم سماوا مصعبا ، ومن سمي بهذا الاسم مصعب بن الزبير بن العوام ، وقالوا « المصعبان » يعنون مصعبا وابنه عيسى بن مصعب ، وقيل : يعنون مصعب بن الزبير وأخاه عبد الله ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ومصعب » فإنه مرفوع بغير تنوين ، فدل ذلك على أنه ممنوع من الصرف ، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلية ، والدليل على أن الأصل في مصعب صرف قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إنما مصعب شهاب من اللـ تجلت عن وجهه الظلماء

وقول الفرزدق همام بن غالب ( الديوان ص ٢٦ ) :

وقدر أي مصعب في ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب

و « أطانيب » في قول الفرزدق ليست وصفا للسوابق كما توهمه صاحب اللسان ، فقال « وخيل أطانيب : يتبع بعضها بعضا ، ومنه قول الفرزدق ، ثم أنشد البيت » ولو كانت الأطانيب من وصف الخيل المبرر عنها ههنا بالسوابق لكانت منصوبة ، ولكن الأطانيب في هذا البيت من وصف الغارات المجرور ، وقال صاحب الأساس « وغارات أطانيب : متصلة لا آخر لها ، وقال الفرزدق ، ثم أنشد البيت » .

٣٢٠ — هذا البيت لدى الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن محرث بن حرثان =

فترك صرف « عامر » وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال « ذو الطول وذو العرض » ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض ، ولا يجوز أن يقال « إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء ( وجئتك من سبأً بنياً يقين ) فترك صرف سبأً ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الشاعر :

٣٢١ - مِنْ سَبَأٍ الْخَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

= من كلمة رواها أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ( ٣ / ١٠٥٤ بولاق ) والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٨١ ) . وابن عقيل ( ٣٢١ ) وابن الناطم في باب مالا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤ / ٣٦٤ ) بها مش الخزانة وأنشده ابن منظور ( ع م ر ) من غير عزو « وعامر » هو عامر بن الظرب العدواني ، الذي يقول فيه ذو الإصبع من كلمة الشاهد :

ومنها حكم يقضى فلا ينقض ما يقضى

وهو ذو الحلم الذي قيل فيه المثل « إن العصا قرعت لذي الحلم » وقيل : إن ذا الحلم هو عمرو بن حمزة الدوسي ( انظر شرح التبريزي على الحماسة ١ / ٢٠١ بتحقيقنا ) وقوله « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بطول الأجسام ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة :

تبين لي أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طياها

والقماء - بفتح القاف بزنة السحابة - قصر القامة ، وطياها : أى طوالها ، ويروى بالواو أيضاً ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « عامر » فقد جاء به مرفوعاً من غير تنوين ، فدل على أنه منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، والكلام فيه كالكلام في الشواهد السابقة ، وستعرض لهذا البيت مرة أخرى في شرح الشاهد ٣٢٧ الآتي .

٣٢١ - أنشد ابن منظور هذا البيت ( س ب أ ) من غير عزو ، وأنشده مرة أخرى ( ع م ر ) وعزاه إلى الجعدي من غير تعيين ، وهو من شواهد سيويه ( ٢ / ٢٨ ) وعزاه الأعلام إلى النابغة الجعدي ، وسبأ : اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود ، وقيل : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن ، وقال الزجاج : سبأ هي مدينة =

فلم يصرف «سبأ» لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الله تعالى : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِمَؤَدٍ) فلم يصرف (ثَمُودَ) الثاني ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، ثم قال الشاعر :

= تعرف بمأرب ، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال ، وفي القرآن الكريم : (وجئتكم من سبأ بنباً يقين) والقراء يقرأون (من سبأ) بالجر والتنوين على أنه مصروف ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ بالفتح من غير تنوين على أنه ممنوع من الصرف ، فأما من صرفه فعلى تأويله بمذكر ، وأما من لم يصرفه فعلى تأويله بمؤنث ، والحاضرين : جمع حاضر وأصل الحاضر الحى العظيم ، وقال ابن سيده : الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم وقال الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل سامره      فيه الصواهل والرايات والعكر  
ونظيره سامر لجماعة السمار ، وحاج لجماعة الحجاج ، وجامل لجماعة الجمال ، وأراد ههنا معنى الوصف الذى يتضمنه هذا اللفظ ، ومأرب : اسم بلاد الأزدي التى أخرجهم منها سيل العرم ، وانتصابه على معنى « فى » والعرم - بفتح العين وكسر الراء أو فتحها جمع عرمة ، وهى سد يعترض به الوادى ، وقيل : العرم جمع لا واحد له ، وقال أبو حنيفة الدينورى : العرم هى الأحباس تبني فى أوساط الأودية . والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « سبأ » حيث منعه من الصرف ، فجاء به مفتوحاً من غير تنوين ، مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد - وهو العلمية - فإنه أراد به ههنا سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومن ينسب إليه بدليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله « الحاضرين » وبهذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، والبصريون يتمحلون فيدعون أنه منع « سبأ » من الصرف لانه أراد به مؤنثاً وهو القبيلة ، ووصفه بالذكر نظراً إلى المعنى لأن القبيلة رجال أو فيهم رجال . ونقول : إنه لما جرت عادة الشعراء بأن يصرفوا « سبأ » فيجروه بالكسرة مع التنوين نحو قول الشاعر :

أضحت ينفرها الولدان من سبأ      كأنهم تحت دفيها دحارج

فإذا منعها شاعر من الصرف يكون قد جاء بها على خلاف المعهود من أمثاله ، وهذا هو المنع من الصرف مع عدم استكمال سبب المنع ، ثم إن الكوفيين لا يقولون : إنه يجوز منع المنصرف من الصرف فى سعة الكلام ، بل يقولون : استساغ الشعراء لأنفسهم حين الضرورة أن يمنعوا المصروف من الصرف .

٣٢٢ — تَمَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَدَيْنِ وَأَشْمَلٍ بِجُورٍ لَهُ مِنْ عَهْدٍ عَادَ وَتَبَعًا  
وقال الآخر :

٣٢٣ — لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانٍ عَادٍ لَا بَتْرَها مَبَارِكُ الْجِلَادِ

٣٢٢ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع و د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيويوه (٢٧/٢) ونسبه إلى زهير ، وعاد : قبيلة ، وهم قوم هود عليه السلام ، قال الليث : « عاد الأولى هم عاد بن عاديا بن سام بن نوح الذين أهلكتهم الله . وأما عاد الأخيرة فهم بنو تميم ، يزلون رمال عاجل ، عصوا الله ففسخوا » اهـ . وتبع - بضم التاء وتشديد الباء مفتوحة - واحد التبابعة وهم ملوك اليمن ، سمو بذلك لأن بعضهم كان يتبع بعضا ، كلما هلك واحد منهم قام مقامه آخر تابعا له على مثل سيرته . والاستشهاد بالبيت في قوله « عاد وتبع » حيث منعهم من الصرف مع أنه لا يوجد فيهما إلا علة واحدة وهي العلمية ، وقد وردت كلمة « عاد » في القرآن الكريم عدة مرات مصروفة على الأصل ، من ذلك قول الله تعالى ( وإلى عاد أخاهم هودا ) وقوله سبحانه ( وأنه أهلك عادا الأولى ) ووردت كلمة تبع في القرآن الكريم مصروفة أيضا ، وذلك في قوله سبحانه ( أم قوم تبع ) فجاء هاتين الكلمتين في قول الشاعر « من عهد عاد وتبع » غير منصرفتين : أي مجرورتين بالفتحة نيابة عن الكسرة يدل على أنه يجوز للشاعر حين يضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، وقد حكى ابن منظور (ع و د) أنه يقال « ما أدري أي عاد هو » غير مصروف ، ومعناه ما أدري أي خلق هو ، وهو غريب جدا ، فإن البصريين لم يقبلوا القول بجواز منع صرف المصروف في الضرورة ، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في ضرورة الشعر ، فكيف جاز في السعة ذلك ؟

٣٢٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويوه (٢٧/٢) ولم ينسبهما إلى قائل معين ، ولا نسبهما الأعمش في شرحه ، وشهد : هو هنا بفتح الشين وسكون الهاء ، وأصله بكسر الهاء على مثال علم ، فسكن الشاعر العين المكسورة للتخفيف ، وانظر الشواهد (٧٣ - ٧٧) السابقة ، وابتزها : سلبها ، ومبارك الجلال : وسط الحرب ومعظمها ، وأصل الكلام : لا بترها من مبارك الجلال ، خذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « عاد » الأولى فإنه روي بالفتح من غير تنوين ، وذلك يدل على أنه منعه من الصرف ، والقول فيه كالقول في البيت السابق ، وأما « عاد » التي وردت في البيت بعد ذلك فهي مجرورة بالكسرة الظاهرة بدليل الروي في البيت الثاني ، فلا دليل فيه ؛ لأنه جاء على الأصل

وقال الآخر :

٣٢٤ — عِلْمُ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا      أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارٍ

وقال الآخر :

٣٢٥ — وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ      وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

٣٢٤ — هذا البيت من شواهد سيويه (٢٧/٢) ولم ينسبه ولا نسبته الأعلام، ولكن الأعلام قال « والمدوح محمد بن عطار ، أحدي بني عيم وسيدهم في الإسلام » اهـ ، ومعد : هو ابن عدنان جد العرب العدنانية . والاستشهاد بالبيت في قوله « معد » حيث منعه الشاعر من الصرف ، وهو إن كان المراد به الرجل الذي اسمه «معد» أو الحى لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف ، وإن كان المراد به القبيلة -وهو الظاهر في هذا البيت لقوله قبل ذلك «علم القبائل» ثم قوله «وغيرها» بضمير المؤنث -كان منعه من الصرف جارياً على القاعدة المطردة لأنه حينئذ يكون مشتقاً على العلمية والتأنيث، قال الأعلام: «الشاهد فيه ترك صرف معد حملاً على معنى القبيلة، والأكثر في كلامهم صرفه؛ لأن الغالب عليه أن يكون اسماً للحى» اهـ . ومن منع صرف «معد» قول الشاعر، وهو من شواهد سيويه أيضاً: وأنت امرؤ من خير قومك فيهم وأنت سواهم في معد مخير

٣٢٥ — أشد ابن منظور هذا البيت (م ع د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيويه (٢٧/٢) ولم ينسبه ولا نسبته الأعلام إلى قائل معين . ووقع في اللسان « مؤذ ذليلها » تحريف ما أثبتناه موافقاً لما في أصول هذا الكتاب ولما جاء في كتاب سيويه ، والحصى : يضرب مثلاً في الكثرة ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون: ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكائر

والمودى : الهالك ، تقول : أودى يودى فهو مود ، تريد هلك فهو هالك . يقول : إذا كثر عدد من حصل من الأشراف وأهل المجد والعدد لم يكن عدداً قليلاً فهلك ونذهب ونضيع سدى من القلة والذلة . والاستشهاد بالبيت في قوله « معد » حيث منعه من الصرف ، والكلام فيه كالكلام في البيت السابق ( رقم ٣٢٤ ) : إن كان المراد الحى أو الرجل الذى اسمه « معد » لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف فيكون منعه من الصرف للضرورة ، وإن كان المراد به القبيلة كان منعه من الصرف على القاعدة المطردة لاشتراكه على العلمية والتأنيث ، والوجه الثانى هو الظاهر في هذا البيت أيضاً ؛ لأنه أعاد الضمير على « معد » مؤثناً في قوله «مؤذ ذليلها» فيكون هذا مما يرجح أنه أراد به القبيلة ، فاعرف ذلك .

وقال الآخر :

٣٢٦ — غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا [٢٠٨] فلم يصرف « قُرَيْش » لأنه جعله أسما للقبيلة حملا على المعنى ، والحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم ، قال الشاعر :

٣٢٦ — هذا البيت لعدي بن الرقاع العاملي ، وقد أنشده ابن منظور ( ق ر ش ) أول بيتين ونسبهما إليه ، وقال : إنه يمدح فيهما الوليد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت الثاني هو قوله :

وإذا نشرت له الشاء وجدته ورث المكارم طرفها وتلادها

والبيت من شواهد سيويه ( ٢٦/١ ) والمساميح : جمع سمح على غير قياس ، وهو الذي خلقه السباحة والجود ، والمعضلات : الشدائد ، واحدا معضلة ، وسادها : أي صار سيدها ووالى أمورها . والاستنهاد به في قوله « قريش » فقد منعه من الصرف ، وأنت إن أردت به الحى أو الرجل كان منعه من الصرف ضرورة من الضرورات التي أباحها الكوفيون للشاعر وحظرها البصريون على الشاعر وغيره ، وإن أردت به القبيلة كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة المطردة لوجود سببين مانعين من الصرف حيثئذ وهما العلمية والتأنيث — قال الأعمى الشتمري « الشاهد فيه ترك صرف قريش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر وأعرف لأنهم قصدوا بها قصدا للحى وغلب ذلك عليها » اه كلامه ؛ أما أن المراد في هذا البيت القبيلة فيرشد به قوله بعد ذلك في البيت « وسادها » فأعاد الضمير مؤثما ؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة ، وقال ابن سيده : وقول الشاعر :

وجاءت من أباطحها قريش كسيل أتى ييشة حين سالا

قال : عندي أنه أراد قريش — غير مصروف — لانه عنى القبيلة ، ألا تراه قال جاءت فأنث ؟ قال : وقد يجوز أن يكون أراد : وجاءت من أباطحها جماعة قريش فأسند الفعل إلى الجماعة ، فقريش على هذا مذكر ، اسم للحى « اه كلامه ، وقال سيويه : « وإن شئت جعلت تميا وأسدا اسم قبيلة فلم تصرفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

نبا الحز عن روح ، وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف  
وسمعا من العرب من يقول :

فإن تبخل سدوس بدرهمها فإن الریح طيبة قبول =



٣٢٧ - قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

= فإذا قالوا : ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ؛ صرفوه ، ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعناهم يقولون : قيس بنت عيلان ، وسميم صاحبة ذلك ، فإنما قال بنت حين جعله اسما للقبيلة ، ومن ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جعله اسما للحى فجاز له أن يقول : ابن « اه كلامه . وحاصله أنك حين تريد الحى أو القوم تذكر وتصرف ، وليس بعينك إن كان أصل الاسم لمذكر أو مؤنث ، وحين تريد القبيلة تؤنث وتمنع الصرف ولا بعينك أن يكون أصل الاسم لمذكر أو مؤنث .

٣٢٧ - أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ع م ر ) من غير عزو ، والبيتان في الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه ، وقوله « تركتني في الدار ذا غربة » معناه أنها - وإن كانت في دارها وبين ذويها وأهلها - تشعر بالوحدة والغربة ؛ لأنها ما كانت تجد الأنس في غير عامر المبكى ، ثم علل ذلك بقوله « قدذل من ليس له ناصر » وعمل الاستشهاد بقوله « ذا غربة » فإنه كان ينبغي - لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ - أن يقول « ذات غربة » لأن الحديث على لسان امرأة ؛ بدليل قوله « قامت تبكيه » لكنه - مع ذلك - أجرى الكلام على المعنى ؛ فإن المرأة يقال لها « إنسان » أو « شخص » والشخص مذكر ، فيجوز أن تجرى عليه صفات المذكرين تبعاً للفظه ، ويجوز أن تجرى عليه صفات المؤنثات تبعاً للمعنى ، أما أن المرأة يطلق عليها لفظ « شخص » فدليلة قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان محني دون من كنت أتقي ثلاث شخص كاعبان ومعصر

فقد قال « ثلاث شخص » بغير تاء في ثلاث ، وترك التاء في لفظ العدد يكون عندما يكون العدود مؤنثا ، ويدل لهذا أيضا أنه فسر ثلاث الشخص بقبوله « كاعبان ومعصر » والكاعب : المرأة التي كعب ثديها ونهد . وفي بيت الشاهد قال « ذا غربة » أى شخصا ذا غربة ، وهذا ظاهر إن شاء الله

ومن الإجراء على المعنى ما أنشده ابن منظور ( ب ك ي ) قال : « وقول طرفه :

وما زال عني ما كنت يشوقني وما قلت حتى ارفضت العين باكيا

فإنه ذكر باكيا - وهى خبر عن العين ، والعين أنثى - لأنه أراد حتى ارفضت العين =

وكان الأصل أن يقول « ذَاتَ غُرْبَةٍ » فعمله على المعنى ، فكانها قالت :  
 تركتني إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، وقال الأعشى :  
 ٣٢٨ — لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ الْمُنْفِدِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْقَادِهَا  
 وكان الأصل أن يقول « قبل إنقاده » لأن الشراب مذكّر ، إلا أنه أنه تخلا  
 على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر في المعنى ، وقال الآخر :

== ذات بقاء ، وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيما كان معنى فاعل لامعنى مفعول ، وقد  
 يجوز أن يذكر على إرادة العضو ، ومثل هذا يتسع فيه القول ، ومثله قول الأعشى :  
 أرى رجلا منهم أسيفا كأعما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا  
 أى ذات خضاب ، أو على إرادة العضو كما تقدم ، وقد يجوز أن يكون مخضبا  
 حالا من الضمير الذى فى يضم « اه كلامه بحروفه .  
 ٣٢٨ — هذا البيت هو الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن  
 قيس مطلعها :

أجسك لم تغمض ليلة فترقدها مع رقادها  
 وقبل البيت المستشهد به قوله :

فباتت ركاب بأكوارها لدينا ، وخيل بألبادها

وانظر الديوان ( ص ٥٠ - ٥٦ ) وقدم المؤلف فزع أن ضمير المؤنث فى  
 قوله « قبل إنقاده » يعود إلى الشراب لأنه الذى تقدم ذكره فى البيت ، وعنده أن  
 الشاعر أراد أن يقول « فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنقاده » غير أن القافية  
 ألجأته إلى أن يقول « قبل إنقاده » وأنه استساع ذلك لأن الشراب ههنا هو الخمر ،  
 والخمر مؤنثة ، فلما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظه المتقدم أعاده إليه  
 باعتبار معناه فأثته ، هكذا زعم المؤلف ، ولت شعري كيف ينفدون الشراب قبل  
 إنقاده ؟ ولكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث فى قوله « قبل إنقاده » إلى أحد  
 شيئين يصح مع كل واحد منها اللفظ والمعنى ؛ أما أحد هذين فقد ذكره أبو عبيدة ، قال :  
 فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفذ عقولهم ، يعنى أنهم شربوا حتى أنفذوا ما عندهم  
 من الشراب ولم تعب عقولهم ، بل بقيت لهم يقظتهم وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم ،  
 وأما الثانى فقد ذكره غير أبى عبيدة ، قال : فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنقاد دراهمهم  
 يريد أنهم مياسير وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه ، وكلا هذين الوجهين صحيح  
 المعنى صحيح اللفظ ، ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق ومدلولا عليه به ولا  
 يسكون فى البيت دليل على ما ساقه المؤلف للاستشهاد به عليه .

٣٢٩ - يَا بَيْتُ يَا بَيْتُ بَنِي عَدِيٍّ لَأَنْزَحَنَّ قَعْرَكَ بِالْدَلِيِّ  
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيَّ

وكان الأصل أن يقول « قَطَعِي الْوَلِيَّ » لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملاً على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قليلاً أَقْطَعَ الْوَلِيَّ ، والقلب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا في جمعه « أَقْلِبَةُ » وأفعلة بناء يختص به المذكر في القلة كاختصاص المؤنث بأفعلٍ في القلة ، وقوله « ذو الطول وذو العرض » يرجع إلى الحى ، فانتقل من معنى إلى معنى ، والانتقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم كما قال الشاعر :

٣٢٩ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، والبئر : معروفة ، وهى مؤنثة بغير علامة تأنيث ؛ فيخبر عنها بالمؤنث ، وتوصف بصفات المؤنث ، ويعود إليها الضمير مؤنثاً ؛ وتقول : نزحت البئر أنزحها نزحاً - من مثال فتح يفتح فتحاً - إذا استقيت ماءها حتى ينفذ أو يقل ، وقالوا « هذا ماء لا ينزح » بكسر الزاى وفتحها - يريدون أنه كثير لا ينفذ ، وقعر البئر - بفتح القاف وسكون العين - أقصاه وعمقه ونهاية أسفله والدلى : جمع دلو ، وأصلها دلوو - على مثال فأس وفؤوس وقبور ، ثم قلبت الواو المنطرفة ياء فصار « دلوى » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء المشددة ، وهذه الأعمال إلى هنا واجبة كلها ، ثم لك بعد ذلك أن تقلب ضمة الدال كسرة لمناسبة ما بعدها ولأن الانتقال من ضمة إلى كسرة بعدها ياء مشددة ثقيل ، ولك أن تبقها على حالها ، وتقول : قطع ماء الركية قطعوا وقطاعا ، تريد أنه انقطع أوقل ، والولى - من مثال غنى - أصله المطر ينزل بعد المطر ، والمطر الأول يسمى الوسمى ، وأراد الماء ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله « حتى تعودى أقطع الولي » فإن قوله « أقطع الولي » من صفات البئر ، وقد علمت أن البئر مؤنثة ، فمن حق ما توصف به أن يؤتى به على غرار صفات المؤنث ، فكان من حق العربية عليه أن يقول « حتى تعودى قطعى الولي » إلا أنه لما كان من أسماء البئر القلب ، وكان الأغلب على القلب التذكير ، وصف البئر التى ذكرها فى كلامه بالمذكر باعتبار أنها قلب ، فحمل صفتها على المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٣٠ - إِنْ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيًّا

فقال « خُلِقَتْ » أراد به القبيلة ، ثم قال « ملومًا » أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال « قوما ترى واحدهم صهيميا » والصهميم : هو الذى لا يَنْتَفِئُ عن مراده ، لأننا نقول <sup>(١)</sup> : نحن لا ننسكركم الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا التنقل من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ماصرنا إليه ؛ لأن الحمل

٣٣٠ - هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما مع بيتين آخرين ابن منظور (ص ٥٥) قال : « والصهميم : السيد الشريف من الناس ، ومن الإبل الكريم ، والصهميم : الخالص فى الخير والشر ، مثل الصميم ، قال الجوهري : والهاء عندى زائدة وأنشد أبو عبيد للمخيس :

إِنْ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا      مثل الصفا لا تشتكى السكوما  
قوما ترى واحدهم صهيميا      لا راحم الناس ولا مرحوما

قال ابن برى : صوابه أن يقول : وأنشد أبو عبيدة للمخيس الأعرجى ، قال : كذا قال أبو عبيدة فى كتاب المجاز فى سورة الفرقان عند قوله عز وجل ( وأعدنا لمن كذب بالساعة سعيرا ) فالسعر مذكور ، ثم أنه فقال ( إذا رأيتهم من مكان بعيد سمعوا لها ) وكذلك قوله « إِنْ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا » فجمع وهو يريد أبا الحى ، ثم قال « لا راحم الناس ولا مرحوما » قال : هذا الرجز يروى فى رجز ربيعة أيضا ، وقال ابن برى : وهو المشهور اهـ . فالأبيات تنسب إلى المخيس الأعرجى وإلى ربيعة بن العجاج ، والأشهر الأعرج أنها لربيعة بن العجاج ، والمعلوم : اسم المفعول من الم وهو الجمع الكثير الشديد ، وهو أيضا مصدر قولهم « لم الشيء يلمه لما » إذا جمعه وأصلحه . والصفا : جمع صفة وهى الصخرة للساء ، والسكوما : جمع كلم وهو الجرح وزنا ومعنى . ومحل الاستبعاد قولهم « خُلِقَتْ مَلُومًا » فإنه قد جاء به كما يحىء بأوصاف المؤنث ، فدل بهذا على أنه يريد بتميم القبيلة ، وكذلك فى قوله « لا تشتكى السكوما » ثم بعد ذلك قال « قوما ترى واحدهم صهيميا » فأجرى الكلام على أنه يريد الحى ، وقد سمعت فى كلام أبى عبيدة ما يؤيده .

(١) هذا متعلق بقوله السابق « قالوا : ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة - إلخ » .

على اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup> أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ، وجَرَى الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى ، فلما كان ماصرنا إليه أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ماصرنا إليه أولى ، وقال أبو دَهَبِلٍ الجَحْي :

٣٣١ - [ ٢٠٩ ] أَنَا أَبُو دَهَبِلَ وَهَبٌ لَوْهَبٌ

مِنْ جُمَحٍ ، وَالْعَزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبُ

فترك صرف « دهبِلِ » وهو منصرف ، وقال الآخر :

(١) في ر « لأن الحمل على اللفظ لمعنى » ولا يتسق مع ما بعده .

٣٣١ - أبو دهبِل - بفتح الدال والباء بينهما هاء ساكنة ، ويضبط بكسر الدال والباء وهو خطأ - اسمه وهب بن زمعة - بسكون الميم قبلها زاي مفتوحة - أحد بني جمح وكان رجلا جميلا شاعرا عفيفا ، وقد قال الشعر في آخر خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأكثر مدائحهم في عبد الرحمن بن الوليد بن عبد شمس بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم ، وفي هذا البيت الذي أنشده المؤلف شاهدان : الأول في قوله « أبو دهبِل » حيث منعه من الصرف مع أنه علم على وزن جعفر ، وليس فيه إلا العلمية ، وقياس أمثاله أن ينون ويجر بالكسرة ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن منعه من التنوين وجره بالفتحة ، هذا بيان كلام المؤلف ، لكن يقال على هذا : إن كلمة « دهبِل » في الأصل فعل ماض قال في اللسان « التهذيب : ابن الأعرابي : دهبِل ؛ إذا كبر اللقم ليسابق في الأكل » اهـ وقال ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٢٩) « دهبِل دهبلة ؛ إذا مشى مشيا ثقيلا » فإذا كان « دهبِل » في الأصل فعلا ماضيا فيجوز أن يكون الشاعر رجع به إلى أصله فكاه كما تحكى الجمل التي يسمى بها نحو يزيد ويشكر ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد لما ذكره المؤلف ، والشاهد الثاني في قوله « من جمح » فإن هذا الاسم أحد الأعلام المدولة عن فاعل ، ففيه العلمية والعدل ، فكان يجب عليه أن يمنع من الصرف ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه ، ولا يختلف النحاة في أنه يجوز للشاعر عند الضرورة أن يصرف الاسم الذي لا ينصرف .

٣٣٢ — أَخْشَى عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بَعْدِ الثَّرَى أَبَى قَضَاءِ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى  
فترك صرف « ديسم » وهو منصرف .

فإذا صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه .  
وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من  
نحو قوله

٣٣٣ — فَبَيْنَاهُ يُشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

٣٣٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد ابن منظور ( د س م ) هذين  
البيتين عن ابن دريد ، من غير عزو ، إلا أن عنده « من برد الثرى » والديسم في  
الأصل: ولد الدب ، ويقال: إنه ولد الذئب من السكبة ، والديسم أيضا : الظلمة ، وسئل  
أبو الفتح صاحب قطرب - وكان اسم أبي الفتح هذا « ديسم » - فقال: الديسم :  
الذرة ، وقد سمي به ، ومحل الاستشهاد قوله « ديسم » فقد منعه من الصرف فترك  
تنوينه وجره بالفتحة مع أنه ليس فيه غير العلمية . قال ابن منظور : « ترك صرفه  
للضرورة » اهـ .

٣٣٣ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية ،  
وقد شرحه البغدادى في الحزاة ( ٣٩٦/٢ ) وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل  
( ٨٢ و ٤١٦ ) وابن جنى في الخصائص ( ٦٩/١ ) وكل هؤلاء الأعلام رَوَوْه على  
ما رواه المؤلف ، وفي كلام البغدادى ما يفيد أن البيت من شواهد سيديويه في باب ما يحتمل  
الشعر ، وقد راجعت كتاب سيديويه فلم أجده ، والبيت من كلام العجير السلولى ، إلا  
أن الذى فى شعر العجير رويه لام على هذا الوجه :

فبيناه يشرى رحله قال قائل : لمن جمل رخو الملاط ذلول ؟

والبيت فى وصف رجل أضل بعيره ويئس من عوده فأراد أن يبيع رحله فبيناه هو  
يبيع رحله إذ سمع من يعرف البعير ليطلبه صاحبه ، شبه حاله مع من يحب بحال صاحب  
هذا البعير ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « فبيناه » فإن أصل هذه الكلمة « فبيناهو »  
بضم الهاء وفتح الواو ، والعلماء يختلفون فى حذفها : هل حذفته وهى متحركة مفتوحة  
أو سكنت أولاً ثم حذفته وهى ساكنة ؟ أما أعلم فزعم أن الشاعر سكن الواو ،  
ضرورة . ثم حذف هذه الواو الساكنة ضرورة أخرى ، فأدخل ضرورة على ضرورة =

فَلَّانَ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من «هُوَ» متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذى هو الواو للضرورة فَلَّانَ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين - وكان من هذا الشأن بمكان - يقول : لو صحت الرواية فى ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ \* [٣٣٣]

ولما صحت الرواية عند أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسى وأبى القاسم ابن برّهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين .

= وأما ابن يعيش والمؤلف فذكرا أن الشاعر حذفها وهى مفتوحة، ومن أمثال هذا البيت قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه (١٢/١) :

بِئْنَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يَعلُنَا وَمَا نَعْلُهُ

قال الأعلم : « أراد بينا هو ، فسكن ضرورة ، ثم حذف ، فأدخل ضرورة على ضرورة » اه . ونظيره قول الراجز ، وأنشده سيبويه أيضا :

هل تعرف الدار على تبراكا ؟ دار لسعدى إذ هـ من هواكا

قال الأعلم : « أراد إذ هـ فسكن الياء أولا ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبها لها بعد سكنها بالياء اللاحقة فى ضمير الغائب إذا سكن ما قبله والياء والواو اللاحقة له فى هذا الحال ، نحو عليه ولديه ومنه وعنه » اه . وقال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت المستشهد به ههنا : « إنما هو فيينا هو ، فحذف الواو من هو وهى متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذى هو زيادة للضرورة أولى » اه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكن أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من « هو » في نحو قوله :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ \* [٣٣٣]

[٢١٠] فإنه لا يؤدي إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين ، فَبَانَ الفرق بينهما . والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لاقوته في القياس .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنما لم يحز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غير أصل » قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من « هو » في قوله :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ \* [٣٣٣]

خصوصاً على أصلكم ، أن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة .

قولهم « إنما جاز <sup>(١)</sup> لأنه لا يؤدي إلى الالتباس ؛ بخلاف ما هنا » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أننا لا نسلم أنه لا يؤدي ها هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول « غَزَا هُوَ » فيكون تأكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعلٌ ، فإذا حذفت الواو منه التبت الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو « غَزَاهُ » فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها ، قال الشاعر :

(١) يريد « إنما جاز للضرورة نحو فبيناه يشري »



٣٣٤ - تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ

٣٣٤ - أنشد هذا البيت ابن منظور (ج د ع) ولم يعزه ، وأنشده الجاحظ في الحيوان (٤٠/٦) ونسبه إلى خالد بن الطيفان ، وأنشده ابن جني في الخصائص (٤٣١/٢) والشريف المرتضى في أماليه (٢٥٩/٢ و ٣٧٥) والبيت من شواهد ابن الناظم في شرح الألفية في باب عطف النسق ، وقد شرحه العيني (١٧١/٤) بهامش الحزاة ، وقال « قاله هو الزبرقان بن بدر ، قاله كراع ، ونسبه الجاحظ لخالد بن الصليان (هكذا) وقبلة :

ومولى كمولى الزبرقان دملته كما دملت ساق يهاض بها كسر  
إذا ما أحالت والجياثر فوقها مضى الحول ، لابرءمبين ، ولا جبر  
ومولى الزبرقان الذى يشير إليه صاحب البيت المستشهد به هو - كما فى الحيوان  
٣٩/٦ - علقمة بن هوذة ، وفيه يقول الزبرقان :

لى ابن عم لا يزا ل يعينى ويعين عائب  
والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى قوله « وعينيه » فإن هذه الكلمة لا يصح أن تكون معطوفة على قوله « أنفه » لأنها لو كانت معطوفة على أنفه لكانت معمولة لقوله يجمع ضرورة أن المعطوف يشارك المعطوف عليه فى تسلط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ؛ لأن الجدع فى لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف ، فلا يجوز أن تقول : جدعت عينيه ، ولا جدعت يديه ، ولا جدعت أذنيه ، وما أشبه ذلك ، ولهذا كان قوله « وعينيه » عندهم مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « ويفقأ عينيه » وتكون جملة هذا الفعل معطوفة بالواو على جملة الفعل السابق ، قال السيد المرتضى « أراد ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع لا يكون بالعين ، واكتفى بيجدع من يفقأ » اهـ . والمؤلف قد أنشد هذا البيت ليستشهد به على أن الشاعر قد يمتل حركة ضمير الغائب المتصل - أى يمدحها فينشأ عنها حرف مدح يحانس حركتها - وقد لا يمتلها ، ويبان ذلك أنك تقول « أعطيته ماله عندي » فتمتل الهاء فى « أعطيته » وفى « له » والأولى فى محل نصب والثانية فى محل جر - حتى ينشأ عن ضمة كل منهما واو ، ويجوز أن تكتفى بالضمة فى كل كلمة منهما ، وأن يمتل واحدة وتدع أخرى بلا مطل ، كل ذلك جائز ، وليس واحد من الوجهين بأولى من الآخر ، وقد جمع الشاعر صاحب هذا الشاهد بين الوجهين فى هذا البيت ؛ فقد مطل الهاء فى « أنفه » واكتفى بالحركة من غير مطل فى « وعينيه »

وكذلك الهاء أيضا في سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تُمَطَّلَ حركتها في الشعر كضمير المجرور ؛ فإنهم يُسوِّون بينهما في ذلك ، قال الشاعر :

٣٣٥ — لَهُ رَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ  
وقال الآخر :

٣٣٦ — أَوْ مُعْبَرُ الظَّهِرِ يَنَأَى عَنْ وَلِيَّتِهِ  
مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا أُعْتَمِرَا

وقال الآخر :

٣٣٧ — فَمَالَهُ مِنْ تَجْدٍ تَلِيدٍ ، وَمَالَهُ  
مِنَ الرِّيحِ فَضْلٍ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

٣٣٥ — هذا البيت من كلام الشماخ بن ضرار الغطفاني يصف حمار وحش ، وهو من شواهد سيويه (١١/١) وابن جني في الخصائص (١٢٧/١) والزجل - بالتحريك - صوت فيه حنين وترنم ، والحادي : الذي يتغنى أمام الإبل ويطربها لكي يعينها على السير وألا تمل ، والزмир : صوت الزمار ، والوسيقة : أراد بها أنثى حمار الوحش . يقول : إذا طلب أثناه صوت بها وكان صوته - لما فيه من الحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب - صوت حاد يتغنى بإبل أو صوت مزمار . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « كأنه صوت حاد » فإن الشاعر لم يعطل الضمة التي على ضمير الغائب في كأنه حتى تنشأ عنها واو ، بل اختلس الضمة اختلاسا ، وهذا بين بعد ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

٣٣٦ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيويه (١٢/١) ونسبه لرجل من باهلة ، ولم يزد الأعم في نسبه على ذلك ، والشاعر يصف بعيرا لم يستعمله صاحبه في سفر لحج أو عمرة ، ومعبّر الظهر : ممتلئ باللحم مع كثرة وبره ، والولية : البرذعة ، وأراد بقوله « ينأى عن وليته » أنه يعسر وضعها عليه لكونه قد اشتد سمه وكثر وبره ، وكان ينبغي أن يقول « تنأى عنه وليته » لكنه قلب ، ووجه أنه إذا نأى عنها فإنه يجعلها تنأى عنه ، وربه : أي صاحبه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ربه » فإنه اختلس الضمة التي على ضمير الغائب المجرور اختلاسا ، ولم يشبع هذه الضمة حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما قررناه في شرح الشاهد رقم ٣٣٤ .

٣٣٧ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس (د ٩٠) وهو من شواهد سيويه =

وقال الآخر :

٣٣٨ - فَإِنْ يَكْ غَنَّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَمًا

وقال الآخر :

٣٣٩ - وَأَيُّقِنَ أَنَّ الْخَلِيلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيَرُ

= (١٢/١) ونسبه للأعشى ، وتبعه الأعم ، وهو البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مطلعها :

كفى بالذى تولينه لو تجنبنا شفاء لسقم بعد ما كان أشيا

والأعشى يهجو في البيت رجلا بأنه لثيم الأصل لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ، فضرب له المثل بنفى حظه من الريحين الجنوب والصبأ لأن الجنوب والصبأ أكثر الرياح عندهم خيرا ، والجنوب تلقح السحاب ، والصبأ تلقح الأشجار ، وقد يتأول على أنه لا خير عنده ولا شر ، كما يقال : فلان لا ينفع ولا يضر ، أى أنه ليس بشئ. يعبا به . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « وماله من مجد » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يشعها حتى تنشأ عنها واو ، ولكن رواية المؤلف ورواية سيبويه من قبله تخالف رواية الديوان ، فقد ورد البيت في الديوان هكذا :

وما عنده مجد تليد ، وماله من الريح فضل ، لا الجنوب ولا الصبا

والهاء في « عنده » على هذه الرواية مشبعة غير مختلصة ، وسيبويه غير متهم فيما يرويه عن العرب .

٣٣٨ - هذا البيت من كلام مالك بن خريم - بالخاء المعجمة ، بوزن المصغر - وهو من شواهد سيبويه ( ١٠/١ ) وقد نسبته إليه ، وأقر الأعم هذه النسبة . يصف الشاعر ضيفا نزل به ، وأنه سيقدم إليه ما عنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقع بذلك . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « لنفسه » فإن الشاعر قد اختلس كسرة الهاء اختلاسا ، ولم يعطها حتى تنشأ عنها ياء ، وذلك مما يقع في الشعر ، وهو مثل ما ذكرناه في الشواهد السابقة .

٣٣٩ - وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه ( ١١/١ ) ونسبه إلى حنظلة بن فأنك ، وأقر الأعم هذه النسبة ، قال الأعم « والبيت يتأول على معنيين ، أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن هذا الرجل أنه إن التبتست به الحيل قتل فصار ماله إلى غيره ، فكع وانهمز . والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا =

[٢١١] وقال الآخر :

٣٤٠ - أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ ؛ فَمَنْ يَكُنْ

قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّي مُجْتَلَى

وقال الآخر :

٣٤١ - لَا غِلْطَنُهُ وَشِمَا لَا يَفَارِقُهُ كَمَا يُحْزُّ بِجُمَى الْمَيْسَمِ الْبَحْرِ

= فيقول : قد علم إنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبق من أهله من يخلفه في حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالوت « اهـ . والحيل : أراد بها خيل الفرسان في الحرب ، وفسيل النخل - بفتح الفاء - صفاره ، والآبر : الذي يصلح النخل ، وعمله الإبار ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « بعده » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يطلها حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما ذكرناه في الشواهد السابقة .

٣٤٠ - أنشد ابن منظور هذا البيت ( غ ط ي ) من غير عزو . وتقول : غطي الشيء يغطيه غطيا - من مثال رماه يرميه رميا - إذا ستره ، وتقول « فلان مغطى » تريد أنه خامل الذكر لا نباهة له ، وقال حسان بن ثابت :

رب حلم أضاعه عدم الما ل وجهل غطى عليه النعيم  
وقول صاحب الشاهد « فإني مجتلى » حكى ابن منظور أنه يروى « فإني لمجتلى » والمراد فإني نابه الذكر محمود الأثر ، وهو في هذا الموضع قريب من قولهم « هو ابن جلا » . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « قناعه » حيث اختلس الشاعر ضمة الهاء اختلاسا ، ولم يطلها حتى تنشأ عنها واو ، والكلام فيه كاللحام في الشواهد السابقة .

٣٤١ - أنشد ابن منظور هذا البيت ( ب ح ر ) من غير عزو ، وأعلطنه : أصل هذه المادة العلاط - بوزن الكتاب - وهو صفحة العنق من كل شيء ، والعلاطان : صفحتا العنق من الجانبين ، ثم سموا السمعة في عرض عنق البعير أو الناقة علاطا ، فإن كانت السمعة بالطول سموها سطا ، وقالوا : علط البعير والناقة يعلطها - من بابي ضرب ونصر - إذا وسمها ، وقالوا أيضا « علطه » بالتشديد للكثرة ، وقالوا : علطه بالقول - أو بالشر - إذا رماه بعلامة يعرف بها ، والعلاط - بالكسر - الذكر بالسوء . والوسم : العلامة ، والميسم - بكسر الميم الأولى - اسم الآلة من الوسم ، والبحر - بفتح الباء وكسر الحاء - الوصف من البحر - بالتحريك - وهو أن يلقي البعير بالماء فيكثر =

وقال الآخر :

٣٤٢ - لِي وَالِدٌ شَيْخٌ تَهْضُهُ غَيْبَتِي وَأُظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمْرِهِ عَاجِلٌ  
والوجه الثاني : أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف ، فإنه يوقع لبساً بين ما ينصرف  
وما لا ينصرف في نحو قوله :

٣٤٣ - \* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِيِّ \*

= منه حتى يصيبه منه داء ، يقال : بحر يبحر بحرا - من مثال فرح يفرح فرحا - فإذا  
أصابه هذا الداء كوى في موضع فيراً ، قاله الفراء ، وقال الأزهري : الداء الذي  
يصيب البعير فلا يروى بالماء هو النجر أو البجر - بالنون والجيم أو بالباء والجيم - وأما البحر فهو  
داء يورث السل ، وأبحر الرجل ؛ إذا أخذه السل ، ورجل يبحر وبحر : مسلول ذاهب  
اللحم ، عن ابن الأعرابي ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لأعطنه » حيث  
اختلس صمة الماء اختلاسا ، ولم يملأها حتى تنشأ عنها واو ، على مثال ما ذكرناه في  
شرح الشواهد السابقة .

٣٤٢ - الشيخ : من استبان في السن ، وقيل : الرجل شيخ متى بلغ خمسين  
سنة إلى آخر عمره ، وقيل : إلى الثمانين ، وتهضه : مضارع « هاض العظم يهضه هياضاً »  
مثل باعه يبيعه بيعاً - إذا كسره بعد ما كاد ينجر ، وكل وجع على وجع فهو هيص ،  
وتقول « هاضني هذا الأمر » إذا ردك في مرضك ، وقد عامل قوله « تهضه » معاملة  
المجزوم وإن لم يسبقه جازم ، وقد كان من حق العربية عليه أن يقول « تهضه غيبتني »  
إلا أنه حذف الياء كما يحذفها لو أن الفعل كان مجزوماً ، ونفاد عمره : ذهابه وزواله ،  
ومحل الاستشهاد في البيت قوله « عمره » فقد اختلس كسرة الماء - وهي ضمير الغائب  
العائد إلى والد - اختلاسا ، ولم يشبعها حتى تتولد عنها ياء ، وهو نظير ما تقدم في شرح  
الشواهد السابقة

٣٤٣ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيويه ( ٨/١ ) ونسبه  
إلى العجاج ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ٢٢ ) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها إلى العجاج  
وهي في روايته هكذا :

ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الريم

\* قواطنا مكة من ورق الحمي \*

وهو من شواهد ابن عقيل ( رقم ٢٦٢ ) وشرحه العيني ( ٣/٥٥٤ في هامش الحزانة ) =

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ،  
فكذلك ها هنا .

فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر<sup>(١)</sup> ، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع  
لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك فى اختيار الكلام .  
قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذى  
يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر لا يوجب  
لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف فى  
اختيار الكلام ، والله أعلم .

## ٧١ - مسألة

[ القول فى علة بناء « الآن » ؟ ]<sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « الآن » مبنى ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل  
ماض من قولهم « آن يَئِثْنُ » أى حَانَ ، وبقي الفعل على فتحته .

== والقاطنات : جميع قاطنة ، وهى اسم الفاعل المؤنث من « قطن المكان يقطنه » إذا أقام  
فيه ، والريم : جمع راءمة ، وهى اسم الفاعل المؤنث من « رام الموضع يريمه » إذا  
فارقه وتركه ، ويروى « أوالفا » وهو جمع آلفة ، ومهما يكن من شىء فإن فى قوله  
« أوالفا » أو « قواطنا » صرف الاسم الذى لا ينصرف ؛ فإنه على صيغة منتهى الجموع ،  
وكان عليه أن ينصب بالفتحة من غير تنوين ، إلا أنه لما اضطر إلى إقامة الوزن نونه .

(١) يريد المؤلف بهذه العبارة أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام  
وهو النثر - وذلك بسبب أن الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروى والقافية  
تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه لو أنه كان فى فسخه  
من أن يقول ما شاء .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/١٧٥ و ١٧٥٧ بولاق)

وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/١٨٠ و ١٨٠٥) وشرح ابن يعيش على الفصل  
(ص ٥٥٤) وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب (٢/١١٨)

وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه أسم الإشارة ، ولهم فيه أيضاً أقوال أخرى نذكرها في دليهم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذى ، ألا ترى أنك إذا قلت « الآن كان كذا » كان المعنى : الوقت [ ٢١٢ ] الذى آن كان كذا ، وقد تقام الألف واللام مقام الذى لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ، قال الفرزدق :

٣٤٤ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ  
وَلَا الْبَلِيغِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ  
أراد « الذى ترضى » وقال الآخر :

٣٤٥ — بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ فِيهِمْ  
هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

٣٤٤ — هذا البيت من كلام الفرزدق هام بن غالب يهجو فيه رجلاً من بني عذرة ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٩٧ ) وأوضح المسالك ( رقم ٣٠ ) وشذور الذهب ( رقم ٢ ) وقد شرحه العيني ( ١ / ١١١ بها مش الخزانة ) والحكم — بالتحريك الذى يحكمه الخصمان ليفصل بينهما ، والبليغ : اللسن الفصيح ، ويروى في مكان هذه الكلمة « ولا الأصيل » والأصيل : الحسيب ، والجدل — بالتحريك — شدة الخصومة . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الترضى » حيث دخلت ال الموصولة على الفعل المضارع ، وهذا يدل على أن الموصولة لا تدل على أن ما دخلت عليه اسم ، لأنها تدخل على الاسم نحو القائم والمضروب ، وعلى الفعل وغيره كما في بيت الشاهد وما يليه من الشواهد .

٣٤٥ — وقع في كتب النحاة بيت يشبه أن يكون هو هذا البيت لولا اختلاف يسير ، والبيت المشار إليه هو

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد  
وهو من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٦٧ ) وابن عقيل ( رقم ٣١ ) والأشموني ( رقم ١٠٨ ) ودانت : خضعت وانقادت وذلت ، ومعد : هو ابن عدنان = ( ٧ — الإنصاف ٢ )

وقال الآخر :

يَقُولُ الْخَنَاءُ وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الِيُجَدَّعُ [٩١]  
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَزْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

أراد « الذي يُجَدَّعُ ، والذي يَتَقَصَّعُ » فكذلك ها هنا في الآن ، وبقي الفعل على فتحته ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ » وما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاها على فتحهما ، وكذلك قولهم « من شَبَّ إِلَى دَبَّ » بالفتح ؛ يريدون من أن كان صغيراً إلى أن دبَّ كبيراً ، فَبَقُوا الفتح فيهما ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يَدْخُلَا لتعريف الجنس ، كقوله تعالى : ( إِنْ الْإِنْسَانُ لَفِي خُسْرٍ ) وكقولهم « الرجل خير من المرأة » وكقولهم « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدرهمُ » أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : ( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) أو يَدْخُلَا على شيء قد غَلَبَ عليه نعتُه فَعُرِفَ به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسَّمَاك ، والدَّبْرَان ؛ فلما دخلا ها هنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك « الْآنَ » كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبنى ؛ فكذلك ما أشبهه ، وكان الأصلُ فيه أن يبنى على السكون إلا أنه بنى على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحة أولى لوجهين ؛

= أبو العرب الحجازية كلهم ، وبنو قصي : هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الرسول الله منهم » فإن ال في أول هذه العبارة موصولة ، والأصل في صلة ال الموصولة أن تكون صفة صريحة كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، ولكن الشاعر قد جاء في هذا الكلام بصلة ال الموصولة جملة اسمية من مبتدأ وخبر كما تكون صلة الذي وفروعه ، وكأنه قال : من القوم الذين رسول الله منهم



أحدهما : أنها أخفُّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التي في « مُنْذُ » ضمة الميم ، وإن كان حقُّ الذال أن تسكر لالتقاء الساكنين .

والوجه الثاني : أن [٢١٣] نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كائِنْ وأَيَّانَ بنيت على الفتح ؛ فكذلك « الآن » لمشاركتها لهما في الظرفية .

ومنهم من قال ، وهو أبو العباس المبرد : إنما بنى « الآن » لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولاً ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابهِ بُنِيَ .

ومنهم من قال ، وهو أبو سعيد السيرافي : إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، والحروف مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها .

ومنهم من قال ، وهو أبو علي الفارسي : إنما بنى لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناها ، وزيدت فيه ألف ولام أخريَّان .

وبنى على الفتح في جميع الوجوه ؛ لما ذكرناه في الوجه الأول ، وهو الذي عليه سيبويه وأكثر البصريين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف واللام فيه بمعنى الذي » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، لا في اختيار الكلام ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وَقَالَ فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العواملُ فَمُتَحَكِّي ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : « ذهب تَأَبَّطُ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ، ورأيت تَأَبَّطُ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، ومررت بتَأَبَّطُ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ولا تقول : هذا التَأَبَّطُ شَرًّا ، ولا الذَّرَّى حَبًّا ، ولا البَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه

ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسمَ كان بكَانَ ، ونصبنا اسمَ إنَّ بِإَنَّ ، ولا تقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإِنَّ ، فبان الفرقُ بينهما ؛ وهذا هو الجواب عن قولهم « مِنْ شَبٍّ إِلَى دَبٍّ » على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء ففعل « عن قيل وقال » ، « ومن شَبٍّ إِلَى دَبٍّ » فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : مِنْ شَبٍّ إِلَى دَبٍّ - بالجر والتنوين - وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم ، والله أعلم .

### [٢١٤] ٧٢ - مسألة

[ فعل الأمر معرب أو مبني ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُؤَاجِهِ المُعَرَّيِّ عن حرف المضارعة - نحو أَفْعَلْ - معربٌ مجزومٌ .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُؤَاجِهِ في نحو « أَفْعَلْ » لَتَفْعَلْ ، كقولهم في الأمر للغائب « لَيَفْعَلْ » وعلى ذلك قوله تعالى : ( فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء ، وذُكرت القراءة أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بن كعب ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١ / ٦٤ بولاق ) ، وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٩٦٥ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢ / ٢٤٩ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ١٢٥ ) .

والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وأبى رجاء العطاردى وعاصم الجحدرى وأبى التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقة بن قيس ويعقوب الحضرمى وغيرهم من القراء . وقد جاء فى الحديث « وَلْتَرْزُهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » أى زُرَّهُ ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال فى بعض مَعَاذِرِهِ « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » أى خُذُوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى « لَتَقُومُوا إِلَى مَصَافِكُمْ » أى قوموا ، وقال الشاعر :

٣٤٦ — لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

٣٤٦ — هذا البيت من شواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب ( رقم ٣٧٩ ) وأنشده مرتين ( فى ص ٢٢٧ و ٥٥٢ ) ولم يتحدث عنه السيوطى فى شرح شواهد ، وروى « كى لتقضى حوائج المسلمين » وروى « فلتقضى حوائج المسلمين » . وتقول : قضى فلان الشيء ؛ تريد عمله ، وقال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلى :

وعليها مسرودتان قضاها داود أو صنع السوايغ تباع  
مسرودتان : أراد درعين ، والسوايغ : جمع سايغة ، وهى الدرع أيضا ، وفى القرآن الكريم ( أن اعمل سايغات ) أى دروعا سايغات . والحوائج : جمع حاجة ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجة ، وكان الأصمى ينكر هذا الحرف ويدعى أنه مولد ، قال ابن برى « إنما أنكره الأصمى لخروجه عن قياس جمع حاجة ، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به وهو حائجة ، وذكر بعضهم أنه سمع حائجة لغة فى الحاجة ، وأما قول الأصمى إنه مولد فإنه خطأ منه ؛ لأنه قد جاء ذلك فى حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى أشعار العرب الفصحاء ، فمما جاء فى الحديث ماروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : « إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس ، يفرع الناس إليهم فى حوائجهم ، أولئك الآمنون يوم القيامة » ومما جاء فى أشعار العرب الفصحاء قول أبى سلامة المحاربى :

نممت حوائجى ، ووذأت بشرا فبئس معرس الركب السقاب  
نممت — بالناء المثناة — : أصلحت . وقال الشماخ :

تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعتسفن مع الجرى =

= وقال الأعشى :

الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائل  
وقال الفرزدق :

ولي يبلاد السند عند أميرها حوائج جمات وعندى ثوابها  
وقال هميان بن قحافة :

حتى إذا ما قضت الحوائج وملأت حلابها الخلانجا اه  
وقول الشاعر في البيت المستشهد به « فتقضى » هو بتشديد الضاد في هذه الرواية  
نظير ما أنشده ابن خالويه :

خليلى إن قام الهوى فاقعدابه لعنا تقضى من حوائجنا رما

وفي الرواية الأخرى « كي لتقضى » هو بالتخفيف من مثال رمى يرمى . ثم إن قرأت هذا الفعل بالبناء للمعلوم في أى الروايتين كنت قد عاملت الفعل المعتل بالياء في حال النصب كما تعامله في حال الرفع فقدرت الفتحة على الياء ومن حقها أن تظهر ، وإن قرأته بالبناء للمجهول كانت الفتحة مقدرة على الألف ، وكان قوله « حوائج المسلمين » مرفوعا على أنه نائب الفاعل ، ونرى لك أن تقرأ هذه القراءة . والاستشهاد بالبيت في قوله « لنقم » حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر ، وهو الأصل . وقد رجح ابن هشام في معنى اللبيب رأى الكوفيين في هذه المسألة ، قال « وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا في نحو قم واقعد ، وأن الأصل لنقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو انتهى ولم يدل على النهى إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله « لنقم أنت . . . البيت » وكقراءة جماعة ( فبذلك فلتفرحوا ) وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم » ولأنك تقول : اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كعبت وأقسمت وقبلت ، وقد أجابوا عن كونها - مع ذلك - أفعالا بأن تجردها عارض لها عند ثقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليته . فإذا ادعى أن أصله « لنقم » كان الدال على الإنشاء اللام ، لا الفعل « وهو كلام دقيق ، وفيه كل ما ذكره المؤلف عنهم وزيادة ، فاحرص عليه .

وقال الآخر :

٣٤٧ - فَلَتَكُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّلْحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعَيُوقُ

وقال الآخر :

٣٤٨ - لَتَبَعْدُ إِذْ نَأَى جَدَّوَاكَ عَنِّي فَلَا أَشَقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي

٣٤٧ النجم : أراد به ههنا الثريا ، والعوق - بفتح العين وتشديد الياء مضمومة - قال الجوهري : « نجم أحمر مضى في طرف الهجرة الأيمن ؛ يتلو الثريا ، ولا يتقدم ، وأصله فيقول ، فلما التقى الياء والواو والاولى ساكنة صارتا ياء مشددة » اه . وفي قوله « من النجم » إشكال ، فإن « من » التي تدخل على المفضل إنما تلحق بأفعل التفضيل إذا كان نكرة ، تقول : زيد أشرف منك نسبا ، وأضوأ منك وجها ، فإذا ألحقت أل بأفعل التفضيل أو أضفته لم تأت بمن مع المفضل ، تقول : زيد الأشرف نسبا ، والأضوأ وجها ، وزيد أشرف الناس نسبا ، وأضوأ الناس وجها ، ولا تأتى بمن ، فلا تقول : زيد الأشرف منك نسبا والأضوأ منك وجها ، وزيد أشرف الناس منك وجها ، وزيد أضوأ الناس منك وجها ، ولهذا كان قوله « من النجم » محل كلام كقول الأعشى ميمون :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكثير

وكقول قيس بن الخطيم الأنصاري :

نحن بغرس الودى أعلننا منا برخص الجياد في السدف

ويمكن أن يتمحل في بيت الشاهد مثل الذي تمحله النحاة في بيت الأعشى وبيت قيس ، فيدعى أن « من » هذه ليست متعلقة بأبعد المذكور المضاف إلى « العداة » ولكنها متعلقة بأبعد آخر محذوف ليس مضافا ، وتقدير الكلام على هذا : لتكن أبعد العداة من الصلح أبعد من النجم - إلخ ، فأما « من » في قوله « من الصلح » فليست هي من التي يتمتع لحاقها لأفعل التفضيل المقرون بال أو المضاف ، وذلك لأنها ليست « من » الداخلة على المفضل ، والمنوع هو من التي تدخل على المفضل ، ولهذا كان قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم

صحيا لا غبار عليه . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « فلتكن أبعد - إلخ » حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع البدوء بقاء المضارعة المقرون بلام الأمر ، على ما هو الأصل في هذا المعنى ، وقد ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

٣٤٨ - الجدوى - بوزن التقوى - العطية ، والجدا - بالفتح - مثله ، وتقول : =

فَبَتَّ أَنْ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ لِلْمُوَاجَهَةِ [ فِي نَحْوِ أَفْعَلْ ] أَنْ يَكُونَ بِاللَّامِ نَحْوِ  
لِتَفْعَلْ كَالْأَمْرِ لِلْغَائِبِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْأَمْرِ لِلْمُوَاجَهَةِ فِي كَلَامِهِمْ وَجَرَى  
عَلَى أَسْنَتِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الْغَائِبِ اسْتَقْبَلُوا مَجِئَ اللَّامِ فِيهِ مَعَ كَثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ حَذَفُوهَا  
مَعَ [ ٢١٥ ] حَرَفِ الْمُضَارَعَةِ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ ، كَمَا قَالُوا « أَيش » وَالْأَصْلُ : أَيُّ شَيْءٍ ،  
وَكَقُولِهِمْ « عِمَّ صَبَاحًا » وَالْأَصْلُ فِيهِ : أَنْعِمَ صَبَاحًا ، مِنْ نَعِمَ يَنْعِمُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ  
فِي أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ ، وَكَقُولِهِمْ « وَيَلْمُهُ » وَالْأَصْلُ فِيهِ : وَبَلُّ أُمِّهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا  
فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِكَثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا : حَذَفُوا اللَّامَ لِكَثَرَةِ  
الْاسْتِعْمَالِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُزِيلًا لَهَا عَنْ أَصْلِهَا وَلَا مُبْطِلًا لِعَمَلِهَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَحْزُومٌ أَنَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنْ  
فَعَلَ النَّهْيِ مَعْرَبٌ مَحْزُومٌ نَحْوُ « لَا تَفْعَلْ » فَكَذَلِكَ فَعَلَ الْأَمْرُ نَحْوُ « أَفْعَلْ »  
لَأَنَّ الْأَمْرَ ضِدُّ النَّهْيِ ، وَهُمْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضِدِّهِ كَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ ، فَكَمَا  
أَنْ فَعَلَ النَّهْيِ مَعْرَبٌ مَحْزُومٌ فَكَذَلِكَ فَعَلَ الْأَمْرُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَحْزُومٌ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٌ أَنَّكَ  
تَقُولُ فِي الْمَقْتَلِ « أَغْزُ ، وَارْمِ ، وَاحْشَ » فَتَحْذِفُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَالْأَلْفَ كَمَا تَقُولُ  
« لَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَحْشَ » بِحَذْفِ [ حَرَفِ ] الْعِلَّةِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَحْزُومٌ  
بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ .

= جَدَا عَلَيْهِ يَجْدِي جَدَى ، وَكَذَلِكَ أَجْدَاهُ : أَيُّ أَعْطَاهُ ، وَفُلَانٌ قَلِيلُ الْجَدَا عَلَى قَوْمِهِ ،  
وَقَالَ أَبُو الْعِيَالِ الْهَذَلِيُّ :

بَحَلْتُ فَطِيمَةً بِالَّذِي تَوَلَّيْنِي إِلَّا الْكَلَامَ ، وَقَلِمَا تَجْدِينِي

وَقَوْلُهُ « لَتَبْعِدَ » أَرَادَ لَتَهْلِكَ فَمَا فِي حَيَاتِكَ خَيْرٌ ، وَنَأَى : بَعْدَ ، وَقَوْلُهُ « فَلَا أَشْقَى  
عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي » يَرِيدُ إِنْ هَلَكْتَ يَذْهَبُ عَنِّي مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الشَّقَاءِ بِحَيَاتِكَ . وَحَلَّ  
الاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُ « لَتَبْعِدَ » حَيْثُ أَمَرَ الْمُخَاطَبَ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ الْمُضَارَعَةِ  
الْقُرُونِ بِلَامِ الْأَمْرِ ، عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف لحرف الجزم أولى ؛ لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى » لأننا نقول : قولكم « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف » لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا يصلح إلزاماً لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن « رَبَّ » تعمل التلخيص مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ [٢٣٦]

أى : ورَبَّ بَلَدٍ ، وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر :

\* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ \* [٢٤٠]

أى : فَرُبَّ حُورٍ ، وإعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

٣٤٩ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

٣٤٩ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من كلام رؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح فيها أمير المؤمنين أبا العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

قلت لوزير لم تصله مريمه ضليل أهواء الصبا يندمه

والبيت المستشهد به ههنا من شواهد الأشموني (رقم ٥٧٤) وابن هشام في معنى الليب (رقم ١٦٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٦٣) وابن عقيل (رقم ٢١٩) والبلد يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر ، والفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، وقتمه - بفتح القاف والتاء جميعاً ، وأصله القتام ، بوزن السحاب ، تخففه بحذف الألف - وهو القبار ، والجهرم - بوزن جعفر - هو البساط ، وقيل : أصل هذه الكلمة « جهرمه » بياء مشددة كياء الكرسى ، للنسبة إلى جهرم وهي إحدى بلاد فارس ، وإنه حذف بياء النسبة . يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق ، ويشير إلى أن ناقته جلدة قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بل =

أى : بل ربّ بلد ، فأعلمتم « ربّ » في هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف خفض [٢١٦] وهذه مناقضة ظاهرة ؛ فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكي نَقْلَةُ اللغّة عن رؤية أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : خَيْرٌ عافاك الله ، أى : بخير ، فيعمل [ حرف ] الخفض مع الحذف .

وكذلك أيضاً مَنَعَكُمْ إعمالَ حرف الجزم<sup>(١)</sup> مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والأمر نحو : ابْتِنِي آتِكَ ، والنهى : لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، والدعاء : اللهم ارزقني بعبيراً أَحَجَّ عليه ، والاستفهام : أين بيتك أُرُوكَ ، والتمنى : ألاماء أشربهُ ، والعرض : ألا تنزل أكرمك ، فأعلمتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها التقديره فيها .

وقد جاء عن العرب إعمالُ حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

٣٥٠ — مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا

« بلد » حيث جر النكرة بعد بل ربب المحذوفة ، وأصل الكلام « بل رب بلد » وانظر الشاهد رقم ٢٣٩ السابق ، ومثل هذا الشاهد قول رؤية بن العجاج أيضاً :

بل بلد ذى سعد وأصاب تخشى مراديه وهجر دواب

(١) فى الأوروپية « إعمال حرف الجر مع الحذف » محرفاً عما أثبتناه

٣٥٠ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٤٠٨/١ ) وابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ٩٤٢ ) والمؤلف فى أسرار العربية ( ص ١٢٥ ) ورضى الدين فى باب جواز المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة ( ٦٢٩/٣ ) وابن النائم فى باب الجواز من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤١٨/٤ ) وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه الرضى فى باب فعل الأمر ( ٢٤٩/٢ ) إلى حسان بن ثابت ، وهو غير موجود فى ديوانه ، ونسبه ابن هشام فى شذور الذهب إلى أبى طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البغدادى « وقال بعض فضلاء العجم فى »



والتقدير فيه : لَتَقْدِرْ نَفْسَكَ ، لحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم ، وقال الشاعر :

٣٥١ — فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ ؛ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

= شرح أبيات الفصل: هو للأعشى « اه » وهو عجيب غاية في العجب ، والتبال: سوء العاقبة ، وأصله الوبال — بالواو — فأبدلت الواو تاء ، والمعنى : إذا خفت وبال أمر أعددت له ، والاستشهاد بالبيت في قوله « تفد » فإن سيويه رحمه الله — كالكوفين — خرج هذه الكلمة في هذا البيت على أن الأصل « لتفد » بلام الأمر مكسورة وبجزم الفعل المضارع بحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها ، ثم حذف اللام وبقى الفعل على ما كان عليه معها ، قال سيويه « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، قال الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

وإنما أراد لتفد « اه . وقال الأعلم « الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله تفد ، والمعنى لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم » يريد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف ، مع أنه أقوى من الجازم ، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفا من باب الأولى . وقد خرج قوم تخريجا آخر ، فذهبوا إلى أن « تفد » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف اجتراء بكسر ما قبلها للدلالة عليها ، وكأنه قال : محمد تفدى نفسك كل نفس ، ثم حذف الياء مضطرا ليقم وزن البيت ، واكتفى بالكسرة التي قبلها ، وقد قرر المؤلف أن العرب قد تحذف حروف المد واللين وتكتفى بالحركات التي قبلها لأنها مجانسة لها ، وانظر الشواهد ٢٤٥ — ٢٥٤ ثم انظر الشاهد ٢٨٣ .

٣٥١ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ٤٢٦ / ١ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٦٤٨ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٥٠١ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٥٤ ) والأشمنوني ( رقم ١٠٣٥ ) وابن عقيل ( رقم ٣٢٧ ) وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيويه إلى الأعشى ، وقال الأعلم « وروى للحطيثة » والصحيح أن البيت من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا لدثار بن شيبان النخعي ، أحد بني النخعي قاسط ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجري في مختاراته ( ق ٣ ص ٦ ) وكل من ذكرنا من النحاة من سيويه إلى آخرهم رَوَوْا « ادعى وأدعو إن أندى » ولكن ابن الشجري روى « ادعى وأدع فإن أندى » كما روى المؤلف ، وأندى : أفعل تفضيل من =

أراد « ولأدعُ » وقال الآخر :

٣٥٢ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْمَشِي  
لَكَ الْوَيْلُ حَرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ يَبْكِي

= قولهم « ندى صوت فلان يندى ندى - من مثال فرح يفرح فرحا » إذا ارتفع وبعد .  
ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وأدع » فإن المؤلف أنشده على لسان الكوفيين  
على أن الشاعر أراد « ولأدع » بلام الأمر ويجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضمة  
قبلها دليل عليها ، وهذا يدل على أن العرب لا ترى مانعا من أن تحذف الحرف الجازم  
للمضارع وتبقى عمله ، على خلاف ما ذهب إليه البصريون من أن ذلك لا يجوز ، وأما  
النحاة الذين رووا « وأدعو » ومنهم سيبويه - فإنهم يستدلون بهذه العبارة على أن الفعل  
المضارع ينصب في جواب الأمر بعد الواو ، كما انتصب المضارع المقترن بهذه الواو بعد  
النهي في قول أبي الأسود الدؤلي ، ونسبه سيبويه ( ٤٢٤/١ ) إلى الأخطل :

لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ومثل بيت الشاهد - في حذف لام الأمر وبقاء المضارع مجزوما بعد حذفه - قول  
الشاعر ، وهو من شواهد ابن الناظم في شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٢٠/٤ ) :

فلا تستطل منى بقائى ومدنى ولكن يكن للخير منك نصيب

فإنه أراد : ولكن ليكن للخير منك نصيب ، فحذف لام الأمر وأبقى المضارع -  
وهو « يكن » - مجزوما كما كان واللام مقترنة به .

٣٥٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٤٠٩/١ ) وأنشده ابن منظور ( ب ع

ض ) وكلاهما نسبة لتمام بن نيرة . والبعوضة : اسم مكان بعينه ، كانت فيه موقعة قتل  
فيها جماعة من قومه . ومحل الاستشهاد في البيت قوله « أويك » وللعلماء في تخریج  
هذه الكلمة رأيان ، الأول أن « ييك » مجزوم بلام أمر محذوفة ، وأصل الكلام  
« أويك » فحذف لام الأمر وأبقى عملها ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق  
وبهذا يستدل الكوفيون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب ،  
والتخریج الثاني أن « ييك » مجزوم حملا على معنى « فأخمشي » لأن فعل الأمر أصله  
فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال « على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي  
وجهك أويك من بكى » والبصريون يرون هذا الوجه أقرب مأخذا وأيسر طريقا من  
الوجه الأول ؛ لأنه يخلصهم من استشهاد الكوفيين بالبيت ويبقى لهم ما أصلوه من =

أراد « لَيْبِكَ » وقال الآخر :

٣٥٣ - مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ قَيْدُنُ مَنِي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

أراد «فَلَيْدُنُ» فحذف اللام وأعمالها في الفعل الجزم ، وهذا كثير في أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرفُ الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل ها هنا مع الحذف لكثرة الاستعمال .

= القاعدة التي تقول : إن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز ؛ لأنها عوامل ضعيفة .

ونظير هذا البيت ما أنشده سيويه ( ٤٠٩/١ ) ونسبه لأحيحة بن الجلاح :

فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كل جهد والاستشهاد به في قوله « ويجهد » فإنه جزمه بتقدير لام أمر ، وأصل العبارة « وليجهد » فحذف اللام ، وأبقى الفعل مجزوما كما كان واللام مقترنة به ، وسيويه يقول « وأعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » اه كلامه .

٣٥٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور ( زج ر ) ولم يعزها ، وتقول : دنا فلان من فلان يدنو ، تريد قرب يقرب ، وزجره : منعه ، وأراد بالمزاجر الأسباب التي من شأنها أن تمنعه وتنهيه . وحمل الاستشهاد من البيت قوله « فيدن مني » فإن أصله - فيما زعم الكوفيون ومن استشهد بهذا البيت - « فليدن مني » بلام أمر مقترنة بفعل مضارع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، فحذف الراجز لام الأمر وأبقى الفعل المضارع على جزمه الذي كان عليه واللام مقترنة به . ورواية ابن منظور في البيت « فليدن مني تنه » بلام الأمر ، وقال بعد إنشاده « وروی : من كان لا يزعم أني شاعر فیدن مني ، أراد فليدن ، فحذف اللام ، وذلك أن الحين في مثل هذا أخف على ألسنتهم ، والإتمام عربي » اه .

وكذلك أيضاً مَنَعَكُمْ إِمْعَالِ سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أَنَّ أَنْ الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جواباً للسته الأشياء التي جوزتم فيها إِمْعَالِ إن الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : ايتنن فأَتَيْكَ ، ولا تفعل فيكون خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فأُحْجَّ عليه ، وأين بيتك فأزورك ، وألا [٢١٧] ماء فأشربهُ ، وألا تنزل فأكرمك ، وكذلك تُعْمَلُونَهَا مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو : ما أنت صاحبي فأعْطَيْكَ ، وكذلك أيضاً تُعْمَلُونَهَا مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وبعد «أو» نحو : لأشْكُونَكْ أو تُعْتَبِنِي ، وبعد لام كي نحو : جئتكَ لتكرمني ، وبعد لام الجحود نحو : ما كُنْتُ لأفْعَلْ ذلك ، وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلهما ، قال الله تعالى : ( حتى يسمعَ كلام الله ) وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن نَزَالَ مبنى لأنه قام مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بنى ما قام مقامه » لأننا نقول : إنما بنى نَزَالَ لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نَزَالَ اسمُ انْزَلَ ، وأصله لتنزل ، فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى حرف الاستفهام ، وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ فكذلك بنيت نَزَالَ لتضمنها معنى اللام .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقياً على أصله في البناء .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعَالٍ من أسماء الأفعال - كنَزَالٍ ، وتَرَاكِ ، وَمَنَاعٍ ، وَنَعَاءٍ ، وَحَذَارٍ ، وَنَظَارٍ - مبني ؛ لأنه نائب عن فعل الأمر ؛ فنَزَالٍ نائب عن انزل ، وتَرَاكِ نائب عن اترك ، وَمَنَاعٍ نائب عن امنع ، وَنَعَاءٍ نائب عن أنع ، وَحَذَارٍ نائب عن أخذَر ، وَنَظَارٍ نائب عن انظر ، قال زهير :

٣٥٤ — وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذَّعْرِ  
أراد انزل ، وأنها لأنها بمنزلة النِّزْلَةِ ، وقال الآخر :

٣٥٥ — [٢١٨] عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا  
وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمَمَ

٣٥٤ — هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني (د ٨٨ - ٩٥) يمدح فيها هرم بن سنان المري ، وانظر الشاهد رقم ٢٣٢ الذي مضى في المسألة ٥٤ ، وهو من شواهد سيبويه (٣٧/٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٩٥ و ٥١٤) ورضي الدين في باب أسماء الأفعال من شرح السكاكية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٦١/٣) وأنشده ابن منظور (ن ز ل) معزوا إليه ، وأسامة : علم جنسى على الأسد ، ووقع في رواية سيبويه « ولنعم حشو الدرع أنت » يريد أنت شجاع مقدم إذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتدت الحرب فتنادى الأبطال : نزال ، وصار الناس من الذعر في مثل لجة البحر ، و « نزال » اسم فعل أمر معناه انزل ، ومن حقه ألا يقع في مواقع الإعراب ، فلا يكون فاعلا ولا نائب فاعل ولا مفعولا به ولا غير ذلك ، وذلك بسبب أن الفعل وما كان اسما لا ينبغي أن يقع هذه المواقع ، إلا أنه قد يقصد لفظه على طريق الحكاية ، وحينئذ يقع في مواقع الإعراب المختلفة ، وقد وقع هذا اللفظ في هذا البيت نائب فاعل ، وقد أنث له الفعل بالتاء ليدل على أنه مؤنث ، ونظير ذلك ما ورد في قول زيد الخيل :

وقد علمت سلامة أن سبقي كرية كلما دعيت نزال  
فقد وقع لفظ « نزال » نائب فاعل في هذا البيت وأنث له الفعل كما في البيت  
الستشهد به ، وبني في كل من البيتين على الكسر لما سذكروه في شرح الشاهد الآتي .  
٣٥٥ — هذا البيت من كلام جربة الفقعي ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) =

وقال الآخر :

٣٥٦ - فَدَعَوْا نَزَالَ فَكَنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ  
وَعَلَامَ أَزْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلْ

= وعزاه إليه ، وقد فسرنا « نزال » في البيت السابق بما يغنى عن الإعادة ، و « أطم » أفعل تفضيل من قولهم « طم الأمر » أى تفاقم ، وأصله قولهم « طم الماء طما وطعموما » أى غمر ، و « طم البحر » أى غلب سائر البحور ، وقد وقع لفظ « نزال » في هذا البيت في موقعين من مواقع الإعراب ، الأول وقع فيه مفعولا به ، وذلك قوله « عرضنا نزال » والثانى وقع فيه اسما لكان ، وذلك قوله « وكانت نزال » وذلك كله لأنه قصد اللفظ على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، قال ابن السراج : « اعلم أنه لا يبنى على مثال فعال من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته ، وإنما بنى على الكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول للمرأة : أنت فعلت ، وإنك فاعلة ، وكان أصل هذا - إذا أردت به الأمر - السكون ، فحركته لا لقاء الساكنين ، وجعلت الحركة الكسرة للتأنيث ، وذلك قولك : نزال ، وتراك ؛ ومعناه انزل واترك ، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة ، قال الشاعر تصديقا لذلك :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ، ولج في الذعر  
فقال « دعيت » لما ذكرت لك من التأنيث « اه كلامه .

٣٥٦ - هذا البيت من كلام ربيعة بن مقروم الضبي ، وقد أنشده ابن منظور ( ن ز ل ) ثانی بیتین من غیر عزو ، وأولهما قوله :

ولقد شهدت الحيل يوم طرادها بسليم أوظفة القوائم هيكل  
والأوظفة : جمع وظيف - بوزن رغيف وأرغفة - والوظيف : مستدق الذراع  
والساق من الحيل والإبل ، والهيكل : الفرس الطويل علوا وعدوا ، وهو الضخم من كل الحيوان ، وقال امرؤ القيس في معلقته :

وقد أغندى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

قال ابن منظور في تفسير بيت ربيعة « وصف فرسه بحسن الطراد فقال : وعلام أركبه إذا لم أنزل الأبطال عليه ؟ وكذلك قول الآخر :

فلم أذخر الدهماء عند الإغارة إذا أنا لم أنزل إذا الحيل جالت ؟ =

وقال الآخر :

٣٥٧ - تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا  
أراد « اترُكْهَا » وقال الآخر :

٣٥٨ - مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا

= فهذا بمعنى المنازلة في الحرب والطراد لا غير ، ويدل على أن نزال في قوله « فدعوا نزال » بمعنى المنازلة دون النزول إلى الأرض قوله :

\* وعلام أركبه إذا لم أنزل؟ \*

أى لماذا أركبه إذا لم أقاتل عليه ؟ أى في حين عدم قتالى عليه ؟ وإذا جعلت نزال بمعنى النزول إلى الارض صار المعنى : وعلام أركبه حين لم أنزل إلى الأرض ؟ ومعلوم أنه حين لم ينزل هو راكب ، فكأنه قال : وعلام أركبه في حين أنا راكب ؟ « اه . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « فدعوا نزال » حيث أوقع لفظ « نزال » في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب ؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها ، وقد بينا لك ذلك في شرح الشواهد السابقة .

٣٥٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه ( ٣٧/٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥١٥) ولم يعزها واحد منهما إلى قائل معين ، وقد أشدهما ابن منظور ( ت ر ك ) وعزاها إلى طفيل بن يزيد الحارثي ، وتراك : اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وهو مبني على الكسر لما ذكرنا في شرح الشاهد ٣٥٥ ، وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار كما يكون في فعل الأمر ، والضمير البارز المتصل في محل نصب به . ومحل الاستشهاد قوله « تراكها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر ، وبناء على الكسر ، على ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

٣٥٨ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه ( ٣٦/٢ ) وابن يعيش في شرح مفصل الرخسرى (ص ٥١٥) ولم يعزها واحد منهما لقائل معين ، ومناع : اسم فعل أمر بمعنى امنع ، والأربع : جمع ربع ، وهو المنزل والدار بعينها ، والوطن متى كان وبأى مكان كان ، ويجمع أيضاً على أربع ورباع وربوع . ومحل الاستشهاد به قوله « مناعها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر ، وبناء على الكسر ، على نحو ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

أراد « اَمْنَعَهَا » وقال جرير :

٣٥٩ — نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طَيْرَةٍ  
وَجَرْدَاءُ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٌ حُجُولُهَا

أراد « اَنْعَ » وقال الآخر :

٣٦٠ — نَعَاءُ ابْنِ لَيْلَى لِلِسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى  
وَأَيْدَى شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

٣٥٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٧/٢) ونسبه إلى جرير بن عطية ، ووافق الأَعلم على هذه النسبة ، ولكنى لم أجده في ديوان جرير ، ونعاء : اسم فعل أمر معناه انع ، أى اذكر خبر موته والفجعة فيه ، والطمرة - بكسر الطاء والميم جميعا ، وتشديد الراء مفتوحة - الحفيفة السريعة من الخيل ، والجرداء : القصيرة الشعر ، وهذان من الأوصاف التى توصف بها عناق الخيل ، وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال ، يريد أنه كان يجهدُها فى الحروب والإغارات حتى هزلت ، وقوله « سمح حجولها » الحجل : اتقيد ، يريد أنها مذلة خاضعة للتقييد ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « نعاء أباليلى » حيث استعمل فيه اسم الفعل المأخوذ من مصدر افعل الثلاثى المتصرف - وهو نعى - وجاء به على وزن فعال ، وبناء على الكسر ، وقد أضمر فيه فاعله كما يضمَر فى فعل الأمر الذى بمعناه ، ونصب به المفعول - وهو قوله « أباليلى » - لأن فعل الأمر الذى هو بمعناه يصل إلى المفعول به بنفسه ، والمؤلف يريد أن يستدل بهذا ونحوه على أن الأسماء التى على وزن فعال الدالة على الأمر مبنية على الكسر فى لسان العرب ، وقد بينا علة ذلك فى شرح الشواهد السابقة .

٣٦٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٧/٢) ولم يعزه ، ولا عزه الأَعلم الشتمرى فى شرح شواهد ، ونعاء : أى انع ، أى اذكر خبر موته والفجعة فيه ، والسماحة : الجود ، والندى : الكرم ، وقوله « وأيدى شمال باردات الأنامل » أحسن ما يحتمل عليه هذا الكلام أن تكون الواو للحال ، وأيدى شمال : مبتدأ ، وباردات الأنامل : خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، أى اذكر خبر موت ابن ليلى للجود والكرم فى حال كون أيدى الشمال باردات الأنامل ، أى ليكن ذكرك إياه عند برد ريح الشمال لأنه هو الذى كان يغيث من هذا البرد ، وخص الشمال لأنها أبرد الرياح ، ولأنها هى التى يأتى معها القحط والجذب ؛ فعندها تظهر =



أراد « أَنْعَ » وقال الكُمَيْتُ :

٣٦١ — نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَضَلِّ

أراد « أَنْعَ جُذَامًا » وقال الآخر ، وهو أبو النجم :

٣٦٢ — \* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ \* \*

= حاجة المحتاجين الذين كان يقوم عليهم ، وخص الأنامل — وهي أطراف الأصابع — لأن البرد يسرع إليها . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « نعاء ابن ليلي » والكلام فيه كالکلام فيما قبله

٣٦١ — هذا البيت للكيميت بن زيد كما قال المؤلف ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٥١٥ ) وقد أنشده ابن منظور ( ن ع ا ) وكلاهما نسبه إلى الكيميت . ونعاء : معناه انع ، والأضل فيه ذكر خبر موته والفجعة فيه ، وكانوا في جاهليتهم إذا مات منهم ميت له خطر وقدر ركب راكب وجعل يسير في الناس ويرد عليهم محلاتهم وهو يقول « نعاء فلانا » أى أظهر خبر وفاته ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، والدعائم : جمع دعامة ، وأصله أن يميل شيء فتدعمه بخشبة أو نحوها لتقيمه ، وسموا سيد القوم دعامة ، من ذلك ، لأنه الذي يقيم ما عوج من أمورهم . يقول : انع هؤلاء القوم واذكر الفجعة فيهم ، ولكن لاتذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا ، ولكن لأنهم فارقوا ساداتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نعاء جذاما » حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ، وبناء على الكسر ، والكلام فيه كالکلام فيما مضى من الشواهد.

٣٦٢ — هذا البيت من شواهد سيويوه ( ٣٧/٢ ) وقد نسبه إلى أبي النجم الفضل ابن قدامة العجلي ، وقد أنشده ابن منظور ( ح ذ ر ) وأنشد بعده :

\* أو تجعلوا دونكم وبار \*

ونسبهما إليه ، وحذار : اسم فعل أمر معناه احذر ، واشتقاقه من الحذر ، ووبار : أرض كانت من مساكن عاد بين اليمن ورمل يبرين ، فلما أهلك الله عادا صارت خرابا لا يتقاربها أحد من الناس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « حذار » وهو اسم لفعل الأمر وواقع موقعه ، وكان حقه السكون لأن فعل الأمر مبني على السكون ، إلا أنه حرك للتخلص من التقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث والكسرة والياء =

أراد « اخذَر » وقال رؤية :

— ٣٦٣ \* نَظَارَ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارَ \*

أراد « انظر » فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما بنى ما ناب مَنَابَهُ ، وما ذكره الكوفيون على هذا فسنذكر فسادَه في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في افعَل لَتَفْعَل » قلنا : لا نسلم ، قولهم « كما قالوا للغائب : لَيَفْعَل » قلنا : فكان يجب أن لا يجوز حَذْفُ اللام منه ، كما لا يجوز في الغائب ، قولهم « إنما حذفت في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص [ ٢١٩ ] الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله - نحو : أُحَرِّ نَجَمَ وَأُغَرِّ نَزَمَ ، وَأُغْلَوِّ طَ ، وَأُخَرِّ وَطَ ، وَأُسَبِّطَرَّ ، وَأُسَبِّكَرَّ - وما أشبه ذلك من الأفعال ؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، ألا ترى

== بما يخص به المؤنث نحو قولك « أنت تذهبين » كسرة التاء في « أنت » دالة على المؤنث والياء في « تذهبين » دالة على المؤنث ، وربما نونه بعضهم كما في قول الشاعر :

حذار حذار من فوارس دارم أبا خالد من قبل أن تتندما

فنون « حذار » الثانية ولم يكن ينبغي له ذلك ، غير أنه اضطر إلى ذلك ليم به الوزن .

٣٦٣ - هذا البيت من كلام رؤية بن العجاج ، وهو من شواهد سيويه ( ٣٧/٢ ) ونسبه إلى رؤية ، ووافق الأعمى على هذه النسبة . ونظار : اسم فعل أمر بمعنى انظر ، أي انتظر ، تقول : نظرتُه أنظره - من مثال نصرتُه أنصره - وانتظرتُه أنتظره ، وأنظرتُه أنظره ، كله بمعنى واحد ، وقرئ في قوله تعالى : ( انظرونا تقبّس من نوركم ) بقطع الهمزة على أنه من مثال أكرم وبوصل الهمزة على أنه ثلاثي من باب نصر ، وقيل في التفسير : إن المعنى على القراءتين انتظرونا ، وقال عمرو بن كلثوم :

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « نَظَار » فإنه اسم فعل أمر مبني على الكسر ، والقول فيه كالقول فيما سبق من الشواهد ، والعلة كالعلة .

أنهم قالوا في « لم يَكُنْ » : لم يَكْ ؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يَصُنْ » : لم يَصْ ، ولا في « لم يَهْنُ » : لم يَهْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا في « لم أَبَالَ » : لم أَبَلْ ؛ فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم أَوَالَ » : لم أَوَلْ ، ولا في « لم أَعَالَ » : لم أَعَلْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وكذلك قالوا في « أَى شَيْءٍ » : أَيِّشٍ - بالشين معجمة - لكثرة استعماله ، ولم يقولوا في « أَى سَىءٍ » : أَيِّسٍ - بالسين غير معجمة - لقلة استعماله ، وقالوا « عِمَّ صَبَاحًا » في انعم اصباحًا ؛ لكثرتة ، ولم يقولوا « عِمَّ بَالَا » في انعم بالآ ؛ لقلته ، وقالوا « وَيْلُهُ » في : وَيْلَ أُمِّهِ ، ولم يقولوا في « وَيْلَخْتُهُ » في وَيْلَ أُخْتِهِ ؛ لقلته ، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادَّعَوْهُ من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب في الفعل للمضارع وجود حرف المضارعة ، فمادام حرف المضارعة ثابتًا كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتًا ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ( فَيَذَلِّكَ فَلَنتَفَرَّحُوا ) معربًا ، وقوله صلوات الله عليه « وَلتَرْزُرُهُ » و « لَتَأْخُذُوا » و « لَتَقُومُوا » وما أشبهه معربًا لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الإعراب فيه - فقد زالت العلة ؛ فإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربًا .

وأما قولهم « إن فعل النهي معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون

الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره » قلنا : حَمَلُ فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب ؛ فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً [ ٢٢٠ ] وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم ؛ فيستحق أن لا يعرب ؛ فكان باقياً على أصله في البناء .

والذي يدلُّ على ذلك أن لام التأكيد التي تدخل على الفعل المضارع في نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ » كما تقول « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضي ، وإن كان الماضي أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب [ و ] بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت ، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهة ما بالأسماء فلا ن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبهة ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دَلَّ على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنيًا على أصله .

وأما قولهم « إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو : أُغْزُ ، وَأَرْمِ ، وَأُخْشِ ، كما تحذفها من نحو : لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشِ » قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملا للفعل المقتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح ، كقولك « لم يَفْعَلْ وَافْعَلْ يَا فَتَى » وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سَوَّى بينهما في الفعل المقتل ، وإنما وجب حذفها في الجزم لأن هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهي مركبة منها في قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها في قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك

هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملا للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملا للفرع على الأصل .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى .

قولهم « إنكم تذهبون إلى أن رُبَّ تعمل الحذف مع الحذف بعد الواو والفاء [ ٢٢١ ] وبِل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقى من هذه الأحرف دليلاً على ما أتى وبيانا عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبيانا عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس في اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتنى والعرض » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط في هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط لكان ذلك يؤدى إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « إيتنى آتكَ » كان الأمر بالإتيان موجباً للإتيان ، وإذا قلت « لا تفعلْ يَكُنْ خيراً » كان النهى عن الفعل موجباً للخير ، وإذا قلت « اللهم ارزقنى بغيراً أحجَّ عليه » كان الدعاء بالرزق موجباً للحجج ، وإذا قلت « أينَ يَبْتُكَ أرزُكَ » كان

الاستفهام عن بيته موجباً للزيارة ، وإذا قلت « ألا ماء أشربه » كان التمني للماء موجباً للشرب ، وإذا قلت « ألا تنزلُ عندنا أكرمك » كان العرضُ موجباً للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للاتيان ، وإنما يوجبه الإتيان ؛ والنهي عن الفعل لا يكون موجباً للخير ، وإنما يوجبه الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون موجباً للحجج ، وإنما يوجبه الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجباً للزيارة ، وإنما يوجبه التعريف ، والتمني للماء لا يكون موجباً للشرب ، وإنما يوجبه وجوده ، والعرضُ بالنزول لا يكون موجباً للكرامة ، وإنما يوجبه النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدّر ، وأن التقدير : ايتنى فإنك إن تأتيت آتاك ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فإنك إن ترزقني بغيراً أحجّ عليه ، وأين بيتك فإنك إن تُعرِّفني بيتك أزرِك ، وألا ماء فإن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزلُ أكرمك ؛ فدل على أن [٢٢٢] هذا الوجه الذى ذكره بعضهم عن نعرى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح .

والوجه الثانى - وهو الصحيح - أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار فى حكم الثابت على ما بينا فى حذف رُبِّ .

وأما قولهم « إن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً ، وأنشدوا الأبيات التى رويها » فنقول : أما قوله :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا [٣٥٠]

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته - وهو الصحيح - فنقول : قوله « تَفَدَّى نَفْسَكَ » ليس مجزوماً بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتفدى نفسك ، وإنما الأصل : تَفَدَّى نَفْسَكَ ، من غير تقدير لام ، وهو خبر يراد به الدعاء ،

كقولهم : غَفَرَ اللهُ لَكَ ، وِرحمَكَ اللهُ ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء ، كما قال الأعشى :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ وَيَصِرْنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ [٢٤٧]

أراد « الغواني » فأجتزأ بالكسرة عن الياء ، وقال الآخر :

٣٦٤ - فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ

وَلَا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلَ جَمِيلٍ

أراد « قبلي » وقال الآخر :

٣٦٥ - وَطِرْتُ بِمَنْصُلي فِي يَمَعَلَاتٍ

دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَ

٣٦٤ - النهدي : المنسوب إلى نهد - بفتح النون وسكون الهاء - وهي قبيلة من قبائل اليمن يرجع نسبها إلى قضاة ، فهي نهد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف ابن قضاة ، والعذري : المنسوب إلى عذرة - بضم العين وسكون الذال المعجمة - وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاة أيضاً ، فهي : عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاة ، ومن بني عذرة جميل بن عبد الله ابن معمر صاحب بئنة ، ومنهم أيضاً عروة بن حزام بن مالك صاحب عفراء ، ومنهم مجنون بن عامر صاحب ليلى ، والاستشهاد في هذا البيت بقوله « قبل » فإنه يروى بكسر اللام وأصله « قبلي » فحذف ياء المتكلم مكفياً بالكسرة التي قبلها للدلالة عليها ، ولو أنه قال « قبل » بضم اللام على حذف المضاف إليه ونية معناه لاستقام له الوزن وسلم من كل شيء ، فقد كان متمكناً من أن يأتي بالبيت على وجه لا ضرورة فيه ، وذلك يدل على أن حذف حرف العلة لدلالة الحركة عليه أمر هين عندهم لا يرون به بأساً ، وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ التي مضت في المسألة ٥٦ ثم انظر الشاهد ٢٧٤ والشاهد ٢٨٣ في المسألة ٦٢ .

٣٦٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٩/١ ) ولم يعزه ولا عزاه الأعم إلى قائل معين ، والنصل - بضم الليم والصاد بينهما نون ساكنة - السيف ، واليَعْلَات : جمع يعللة ، وهي الناقة القوية على العمل ، وقوله « دوامي الأيد » إشارة إلى أنه كان =

أراد « الأيدى » . وقال خُفَّافُ بن نَدْبَةَ السلمي :  
 ٣٦٦ — كَنُوحَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتِ بِاللِّثْنَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ  
 أراد « كنواحي » فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو  
 وبالفتحة عن الألف ، فاجتزأوا بالضمة عن الواو كقولهم في قَامُوا « قام » وفي  
 كَانُوا « كان » قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ [٢٤٥]  
 إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ : الْأَطِبَّاءُ الشَّفَاءُ  
 أراد « كانوا » فاجتزأ بالضمة عن الواو .

واجتزأوا بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :  
 [٢٢٣] فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي [٢٤٥]  
 أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة :  
 \* وَصَانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي \* [٢٨٣]  
 أراد « فيما وصاني » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

= في سفر وأن نوقه قدحفين لإدمان السير ودميت أخفافهن، والسريح : جلود أو خرق  
 تشد على أخفاف الناقة ، وصف أنه عقر نوقه بسيفه للأضياف مع شدة حاجته إليهن  
 لكونه مسافرا ، والاستشهاد بالبيت في قوله « دواحي الأيدى » حيث حذف الياء اكتفاء  
 بالكسرة قبلها ، وأصله « دواحي الأيدى »

٣٦٦ — هذا البيت من شواهد سيويه أيضا ( ٩/١ ) ونسبه إلى خفاف بن ندبة  
 السلمي - وصف الشاعر شقيق امرأة فشبها بنواحي ريش الحمامة في رقتها ولطافتها ،  
 وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد ، وعصف الإثمد : ماسح  
 منه ، وخص الحمامة النجدية لأنه يريد الحمام الورق وهي تألف الجبال ، ولا تألف الفياض  
 والسهول ، والنجدية : المنسوبة إلى النجد ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والاستشهاد  
 بالبيت في قوله « كنواحي » فإنه أراد أن يقول « كنواحي ريش حمامة » فلم يتهأله  
 أن يقيم وزن البيت مع الياء فحذفها اكتفاء بالكسرة التي قبلها للدلالة عليها .



واجتزأهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لِنَقْدِ » كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر . وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه .  
وأما قوله :

\* فَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى \* [ ٣٥١ ]

فإنه قد روى :

\* ... أَدْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى \* [ ٣٥١ ]

بإثبات الواو في « أدعو » وحذف الفاء من « إن » فلا يكون فيه حجة ، ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بينا في البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

\* ... أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى \* [ ٣٥٢ ]

وعن قول الآخر :

\* فَيَدْنُ مِنِّي تَنَّهُهُ الْمَزَاجِرُ \* [ ٣٥٣ ]

والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة الفراء فسمعتة يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ فَيَدْنُ مِنِّي تَنَّهُهُ الْمَزَاجِرُ [ ٣٥٣ ]

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجوز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام ، بالإجماع .

وأما ما رَوَاهُ عن رُوْبَةٍ من قَوْلِهِ « خَيْرٌ » فلا خِلافُ أَنَّهُ من الشاذِّ النادرِ الذي لا يَعرَّجُ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا أَجْمَعَ النَحْوِيُّونَ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ [٢٢٤] فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ « أَيْنَ تَذْهَبُ » أَنْ يَقَالَ : زَيْدٌ ، عَلَى تَقْدِيرِ إِلَى زَيْدٍ ، وَفِي امْتِنَاعِ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ من النادرِ الذي لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ « إِنَّكُمْ تَذْهَبُونَ إِلَى أَنْ » الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نُعْمَلَ اللام مع الحذف وهي من عوامل الأفعال « قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إِنَّمَا جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، على ما بينا في حذف رُبَّ وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثاني : أَنَّهُ لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أن لكان يجب أن يُلْقَى حرف المضارعة فيقال « تَفْعَلْ » في معنى لِنَفْعَلْ ، كما بقي حرف المضارعة مع حذف أن بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كي وحتى ، فلما حذف هاهنا حرف المضارعة ففعل « أَفْعَلْ » دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فعَالٍ من أسماء الأفعال نحو نَزَالَ مَبْنِي لقيامه مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما بنى ما قام مقامه .

قوله « إِنَّمَا بنى ما كان على فعَالٍ من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن نزال اسم انزل وأصله لتنزل » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، وقد بينا فسادَه بما يغنى عن الإعادة ، ودللنا على أن فعل

الأمر صيغة مُرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيًا لقيامه مقامه على ما بينا ، والله أعلم.

### ٧٣ — مسألة

[ القول في علة إعراب الفعل المضارع ]<sup>(١)</sup>

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة . واختلفوا في علة إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دَخَلَهَا المعاني [ ٢٢٥ ] المختلفة والأوقات الطويلة . وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه ؛ أحدها<sup>(٢)</sup> أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول « يذهب » فيصلح للحال والأستقبال ، فإذا قلت « سوف يذهب » اختص بالأستقبال ، فاخص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لامُ الابتداء تقول « إن زيداً ليقوم » كما تقول « إن زيداً ليقائم » فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ! ألا ترى

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٦) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٩٢٢) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/ ٦٤ و ٣/ ٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (١/ ٦٦ و ٢/ ٢٨٩) .  
(٢) العلة في إعراب المضارع عند البصريين هي مشابته للاسم ، وهذه الوجوه التي ذكرها المؤلف هي بعض وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم .

أنتك لاتقول « إن زيدا لقام » ولا « إن زيدا لا ضربُ عمرًا » وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الأسم .

والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك « يضرب » على وزن « ضارب » فى حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الأسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما أعربت لأنها دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة » قلنا : قولكم يدخلها المعانى المختلفة يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعانى المختلفة ، ألا ترى أن « أَلَا » تصلح للاستفهام والعرض والتمنى ، و « مِنْ » تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبويض والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » يبطل بالفعل الماضى ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون معرباً ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن المستقبل يصير ماضياً ، والماضى لا يصير مستقبلاً ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنياً ؛ فكيف [ يجوز أن ] يكون المستقبل الذى هو دونه معرباً ؟ فلو كان طولُ الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معرباً ، فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل ، والله أعلم .

### مسألة — ٧٤ [ ٢٢٦ ]

[ القول فى رفع الفعل المضارع ]<sup>(١)</sup>

اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع نحو « يقوم زيد » ، ويذهب

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشبونى بحاشية الصبان ( ٣ / ٢٣٤ بولاق )  
وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ٢٨٩ بولاق )

« عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : أن ، ولن ، وإذن ، وكفى ، وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو : لم ، ولما ، ولما الأمر ، ولا في النهي ، وإن في الشرط ، وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو « أريد أن تقوم » ، ولن يقوم ، وإذن أكرمك ، وكفى تفعل ذلك » ، وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو « لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعل » وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم » لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك « كان زيد يقوم » لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوباً وهو « قائماً » ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض ، يدل عليه <sup>(١)</sup> أنا وجدنا نصبه وجرمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم ؛ فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحاليين في النصب والجرم ، فدل على ما قلنا .

(١) في ر « يدل عليه وهو أنا وجدنا » وكلمة « وهو » مقحمة .

والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم « كاد زيد يقوم » لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما ، فلما وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا [٢٢٧] بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ؛ فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه .

والوجه الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .

ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضي ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه ، وذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بينها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع ، وصار هذا بمنزلة السيف ؛ فإنه يقطع في محل يقبل القطع ، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك ها هنا : عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع ، وهذا واضح ؛ لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفع بتعريضه من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً .

قولهم « لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً إذا كان الاسم منصوباً - إلى آخر ما ذكره » قلنا : إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال [ ٢٢٨ ] وهذا فعل ؛ فلماذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بناسب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلما أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم » قلنا : وكذلك نقول ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم .

وأما قول الكسائي « إنه يرتفع بالزائد في أوله » فهو قول فاسد من وجوه : أحدها : أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الرَوَائِدَ بعضُ الفعل ، لا تنفصل منه في لَفْظٍ ، بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا « إنها هي العاملة » لأدَّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا « أن » المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، فَبَانَ الفرقُ بينهما .

وأما قولهم « إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم كاد زيد يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائماً » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً ، ولذلك رَدَّهُ الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله :

٣٦٧ - قَابَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آتِبًا  
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

٣٦٧ - هذا البيت من كلام تأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، الفهمي وهو تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي ٧٥/١ بتحقيقنا - وشرح المرزوقي ص ٧٤ - ٨٤ ) والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٩٢٣ و ١٠٢١ ) والأشمونى ( رقم ٢٣١ ) وأوضح المسالك ( رقم ١١٨ ) وابن عقيل ( رقم ٨٥ ) وابن الناظم في باب أفعال المقاربة من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ١٦٥/٢ بهامش الحزانة ) ورضى الدين في باب الفعل المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٥٤٠/٣ ) وكان بنو لحيان - وهم حى من هذيل - قد وجدوا تأبط شرا يشتار عسلا فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما أحس ذلك منهم وكره أن يقع في أسرهم ، انطلق إلى مكان بعيد ثم صب مامعه من العسل على الصخر وانزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح فنجأ ، وفهم - بفتح فسكون - قبيلة تأبط شرا ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان « وما كدت آتبا » رواية الحماسة « وما كنت آتبا » ولا شاهد فيها لما نحن فيه الآن ، وآتب : اسم الفاعل من آب يثوب أوبا وماآ : أى رجع ، وتصفر : تتأسف =



إلا أنه لما كانت « كَادَ » موضوعة للتقريب من الحال واسمُ الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي عدلوا عنه إلى « يفعل » لأنه أدلُّ على مقتضى كاد ، ورفعوه مراعاة للأصل ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

## مسألة — ٧٥ [ ٢٢٩ ]

[ عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك « لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللبن » منصوب على الصرف . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب أبو عمر الجرجي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف .

وتتحرزن على أنها لم تستطع أن تنال معنى . وموضع الاستشهاد بهذا البيت هنا هو قوله « وما كدت آثما » حيث جاء الشاعر بنجر « كاد » اسما مفردا منصوبا ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، قال ابن جني « استعمل الشاعر الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك كدت أقوم أصله كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع — أي لوقوعه موقع الاسم — فأخرجه الشاعر على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول المهجورة عن مستعمل الفروع ، نحو صرف مالا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيحه المقتل ، وما جرى مجرى ذلك » اه كلامه .

ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٩٢٤) و(٢٣٢) ومعنى اللبيب ( ٢٥٠ ) وشرحه العيني ( ١٦١/٢ ) :

أكثرت في العذل ملحداثما لا تكثرن إني عسيت صائما

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأثمنوني مع حاشية الصبان ( ٢٦٠ و ٢٥٨/٣ ) وشرح الفصل لا بن يعيش (ص ٩٢٩) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٢٣/٢ ) وما بعدها

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصَّرفِ ، وذلك لأن الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » بِجَزْمِ الأول وبنصب الثاني النهيُ عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً لما كان ~~مرتكباً للنهي~~ ، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزمُ في الفعلين جميعاً ، فكان يقال « لا تأكلِ السَّمَكِ وتشربِ اللَّبَنَ » فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي ؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي ، لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإن الثاني مخالف للأول ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومَضْرُوباً عنه صارت مخالفته للأول وصَرْفُهُ عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف ، نحو « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وفي المفعول معه ، نحو « لَوْ تَرَكْتُ زَيْدٌ وَالْأَسَدَ لَأَكَلَهُ » فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرفَ عطفٍ ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحَوَّلَ المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في [٢٣٠] عوامل النصب في الفعل .

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف

فباطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب » قلنا : قد بينّا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير « أن » لا أن العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيداً في قولك « أكرمتُ زيداً » لم ينتصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولاً ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب ، فكذلك ها هنا : الذي أوجب نصب الفعل ها هنا بتقدير « أن » هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول ، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك « أكرمتُ زيداً » وقوع الفعل عليه ؛ فدلّ على ما قلناه ، والله أعلم .

## ٧٦ - مسألة

[ عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض

(١) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٥٨/٣) وما ذكرناه من المراجع في المسألة السابقة .

الكوفيين ، والكلام في هذه المسألة على طريق الإجمال كالسكلام في المسألة التي قبلها ، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عَرْض ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنا فنُكْرِمَكَ » لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت « لا تنقطع عنا فنَجْفُوكَ » لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت « ما تأتينا فتمحدثنا » لم يكن الجواب نفيًا ، وإذا قلت [ ٢٣١ ] « أين يَبْتَكَ فَأزُورَكَ » لم يكن الجواب استفهامًا ، وإذا قلت « لَيْتَ لي بَعِيرًا فَأُحْجَّ عَلَيْهِ » لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قلت « ألا تنزل فتُصِيبَ خَيْرًا » لم يكن الجواب عَرْضًا ، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله ، وإذا كان مخالفًا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بينا .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأنَّ الأصل في الفاء أن يكون حرفَ عطفٍ ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، على ما بينا فيما تقدم ؛ فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّلَ المعنى حُوِّلَ إلى الاسم ، فاستحال أن يُضَمَّ الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل على ما بينا قبل ، وجاز أن تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف دون أنَّ الشديدة ، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء ، والخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأن الفاء ها هنا صارت دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، وكذلك الواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها ، فجاز إعمالها

مع الحذف ، بخلاف « أن » الشديدة ؛ فإنه ليس في اللفظ ما يدل على حذفها ،  
فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إن الجواب لما كان مخالفاً  
لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف » قلنا : قد أجبنا عن هذا في غير  
موضع فيما مضى ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما من ذهب إلى أنها هي العاملة لأنها خرجت عن بابها ؛ قلنا : لا نسلم ،  
فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها ، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن  
يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو « ايتني وفا كرمك وفأعطيك » وفي امتناع  
دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها ، ألا ترى أن واو القسم  
لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها ، نحو « فوالله لأفعلن ،  
ووالله لأذهبن » لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد ،  
فلما امتنع [ ٢٣٢ ] دخول حرف العطف ها هنا على الفاء دل أنها باقية على حكم  
الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم .

## ٧٧ — مسألة

[ هل تعمل « أن » المصدرية محذوفة من غير بدل ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أن » الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب  
مع الحذف من غير بدل .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عقيل ( ٢/ ٢٨٣ بتحقيقنا ) وشرح الأشموني  
مع حاشية الصبان ( ٣/ ٢٦٥ - ٢٦٦ ) وتصريح الشيخ خالد ( ٢/ ٣٠٩ - ٣١٠ )

وذهب البصريون إلى أنها لاتعمل مع الحذف من غير بدل .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ) فنصب ( لاتعبدوا ) بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لاتعبدوا إلا الله ، لحذف « أَنْ » وأعمالها مع الحذف ، فدلَّ على أنها تعمل النَّصْبَ مع الحذف ، وقال طَرَفَةُ :

٣٦٨ — أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَغَى  
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب « أَحْضَرَ » لأن التقدير فيه : أن أحضر ، لحذفها وأعمالها مع الحذف .  
والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ » فدلَّ على أنها تنصب مع الحذف . وقال عامر بن الطفيل :

٣٦٨ — هذا البيت من معلقة طرفة بين العبد البكري ، وهو من شواهد سيوبه ( ٤٥٢/١ ) وابن منظور ( أنن ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٦٩ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٦٢٦ ) وابن عقيل ( رقم ٣٣٣ ) وشرحه العيني ( ٤٠٢/٤ ) بهامش الحزاة ) وأنشده رضى الدين وشرحه البغدادي في الحزاة ( ٥٩٤/٣٥٧/١ ) والزاجري : أى الذى يكفى ويمعنى ؛ والوغى - بوزن الفتى مقصورا - الحرب ، يقول : أنا لست خالدا ، ولا بد أن يأتيني الموت يوما ، فليس مما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب ومنازلة الأقران مخافة أن أموت . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أَحْضَرَ الْوَغَى » وهذا الفعل يروى يرويتين ، الأولى برفع « أحضر » وقدرناه سيوبه على هذا الوجه ، ورواه ابن هشام في المغنى ليستشهد به على رواية الرفع ، وهذه الرواية هى الأصل عند الفريقين ، فإن الأصل أن يرتفع المضارع مالم يسبقه ناصب ولا جازم ، والرواية الأخرى بنصب « أحضر » على أنه فعل مضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، قال الأعمش « وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين » اهـ .

٣٦٩ — فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبْرَةً وَاجِبِدٍ  
وَنَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

٣٦٩ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٥٥/١) ونسبه لعامر بن جوين الطائي، وأقر هذه النسبة الأعلام الشنتمري، واستشهد به ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ١٨٩٥) ولم يعزه، والأشعري (رقم ٢٣٧) وأنشده ابن منظور (خ ب س) وقال قبل إنشاده « قال عمر بن جوين أو امرؤ القيس » هكذا محرفاً، وروى أبو الفرج الأصبهاني عجز هذا البيت لعامر بن جوين الطائي وهو مع بيت سابق عليه بروايته هكذا :  
فكم للسعيد من هجان مؤبلة      تسير صحاحا ذات قيد ومرسلة  
أردت بها فتكا فلم أرتمض له      ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله

وقد استشهد بالبيت ابن الناطم في نواصب المضارع، وشرحه العيني (٤٠١/٤) والجباسة - بضم الحاء وفتح الباء مخففة - الغنمة، وتقول : خبسي فلان الشيء يخبسه - من مثال نصر - واختبسه، وخبسه : أى أخذه وغنمه. ونهنت نفسي : كفتها وزجرتها، وقال أبو جندب الهذلي :  
فنهنت أولى القوم عنهم بضربة      تنفس عنها كل حشيان مجحر

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كدت أفعله » وكل العلماء متفقون على أن الرواية بنصب اللام في « أفعله » ولكنهم يختلفون في التخريج ، فأما سيويه فيرى أن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المصدرية محذوفة مع أنه يقول : إن الأصل تجرد المضارع الذي يقع خبراً لكاد من أن المصدرية ، فقد ركب ضرورة على ضرورة ، قال : « حمله على أن ؛ لأن الشعراء قد يستعملون أن هنا مضطرين كثيراً » اهـ . وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ، ودخول أن على كاد لا يستعمل في الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيهاً لها بعسى ، لاشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ، ثم حذفها ضرورة ، هذا تقدير سيويه ، وقد خولف فيه ؛ لأن أن مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل المراد بالفعل على إرادة النون الحقة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعله ، وهذا التقدير أيضاً بعيد ، لتضمنه ضرورتين : إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيويه أولى ، لأن أن قد أتت في الأشعار محذوفة كثيراً » اهـ وترجيحه مقالة سيويه مع اشتماله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى من أعجب العجب ، وقول ابن هشام في مغنى اللبيب : « حذف أن الناصبة : هو مطرد في مواضع معروفة ، وشاذ =

فنصب «أفعله» لأن التقدير فيه : أنْ أفعله ؛ فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم أئزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي [ والاستفهام ] والتمنى والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتى فكذاك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرفٌ نصبٍ من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذي يدل على ذلك أن «أنَّ» المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ،

= في غيرها ، نحو : خذ اللص قبل يأخذك ، ومره يحفرها ، ولا بد من تتبعها - أي قبل أن يأخذك ، وأن يحفرها ، ولا بد من أن تتبعها - وقال به سيويو في قوله :

\* ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله \*

وقال البرد : الأصل أفعلمها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها ، وهذا أولى من قول سيويو ؛ لأنه أضمر أن في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها « اه كلامه .

ويتلخص من هذين الكلامين كلام الأعلام وكلام ابن هشام أن في قول الشاعر :

« بعد ما كدت أفعله » ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : تخريج سيويو ، وحاصله أن الفتحة على لام «أفعله» فتحة إعراب ، وأن الفعل منصوب بأن المصدرية محذوفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

التخريج الثاني : التخريج الذي حكاه الأعلام ولم يبين القائل به ، وحاصله أن الفتحة التي على لام «أفعله» فتحة بناء ، وأن الفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج .

التخريج الثالث : تخريج أبي العباس البرد ، وحاصله أن الفتحة التي على لام «أفعله» لا هي فتحة الإعراب ولا هي فتحة البناء ، ولكنها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها والفعل مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المعارضة بسبب النقل .



وإذا [٢٣٣] كانت « أن » المشددة لاتعمل مع الحذف فإن الخفيفة أولى أن لاتعمل، وذلك لوجهين :

أحدهما : أن « أن » المشددة من عوامل الأسماء ، و « أن » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت أن المشددة لاتعمل مع الحذف وهي الأقوى فإن لاتعمل « أن » الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولى .

والثاني : أن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت « أن » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .  
والذي يدل على ضعف عمل « أن » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك تقول « يعجبني أن تفعل » فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، كما تقول « يعجبني ما تفعل » فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرىء ( لمن أراد أن يُيتمَّ الرضاعة ) بالرفع ، وقال الشاعر :

٣٧٠ — يَصَاحِبِي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمْ      وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَاقِيَتُمَا رَشَدًا  
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ حَمْلُهَا      وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا  
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا  
فقال « أن تقرأ » فلم يعملها تشبيها لها بما ، على ما بينا .

٣٧٠ — قد استشهد بثالث هذه الأبيات ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٩٢٥ ) وابن جني في شرح تصريف المازني ( ٢٧٨/١ ) ورضي الدين في شرح الكافية ( ٢١٧/٢ ) وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٥٥٩/٢ ) وابن هشام في مغنى اللبيب =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءة من قرأ ( لاتعبدوا إلا الله )  
فهى قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة : لأن ( تعبدوا ) مجزوم بلا : لأن

= ( رقم ٣٥ ) وفى أوضح المسالك ( رقم ٤٩٣ ) والأشئونى ( رقم ١٠١١ ) وشرحه العيى  
( ٣٨٠ / ٤ ) بهامش الحزاة ) وقال البغدادى « وهذه الأيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب  
نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر » وأنشد العيى وابن جنى ثمانى هذه  
الايات هكذا :

إن تقضيا حاجة لى خف حملها تستوجبا منة عندى بها ويدا  
ومحل الاستشهاد بهذه الأيات قوله : « أن تقرأن » وقد اختلف العلماء فى تخرج  
هذه الكلمة ؛ فذهب قوم - منهم الزحشرى وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية - إلى أن  
« أن » هذه هى المصدرية التى تختص بالدخول على الفعل المضارع ، والتى ينصب بها عامة  
العرب ، ولكنها أهملت فى هذا البيت ونحوه حملا على « ما » المصدرية أختها ، لاشتراكهما  
فى معنى المصدرية وفى أن كل واحدة منهما تسبك مابعدهما بمصدر ، وادعى جماعة - منهم  
ابن يعيش - أن إهمال « أن » المصدرية لغة لجماعة من العرب ، قال : « على أن من  
العرب من يلغى عمل أن تشبها بـ ما ، وعلى هذا قرأ بعضهم ( لمن أراد أن يتم الرضاة )  
بالرفع » اهـ . وذهب جماعة - منهم أبو على الفارسى وابن جنى - إلى أن « أن »  
ههنا مخففة من الثقيلة ، وليست هى المصدرية المختصة بالفعل المضارع ، وكان من حق  
العربية على الشاعر أن يفصل بين « أن » والفعل بالسين أو بسوف أو بقد ، كما فى  
قوله تعالى : ( علم أن سيكون منكم مرضى ) وقوله : ( علم أن لن تحصوه ) وقوله :  
( ونعلم أن قد صدقتنا ) ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامة الوزن ، قال ابن جنى فى  
شرح التصريف ( ٢٧٨ / ١ ) « سألت أبا على عن ثبات النون فى تقرأن بعد أن ، فقال :  
أن مخففة من الثقيلة ، وأولها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن  
اقياس والاستعمال جميعا » اهـ . وجعل ابن هشام القول بأن « أن » هى المخففة من  
الثقيلة قول الكوفيين ، واقول بأنها المصدرية أهملت حملا على ما قول البصريين ، قال فى  
مغنى اللبيب ( ص ٣٠ بتحقيقنا ) « وقد يرفع الفعل بعد أن ، كقراءة ابن محيصن ( لمن  
أراد أن يتم الرضاة ) وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن أن هذه هى المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول  
البصريين إنها أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية « اهـ .

المراد بها النهي ، وعلامةُ الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة التي هذا أخذها واحدة .

وأما قول طرفة :

\* أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِ أَحْضَرَ الْوَعْيُ \* [٣٦٨]

فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ؛ فقله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال « أن » مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة ، [٢٣٤] ولئن صحت الرواية بالنصب ؛ فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأخوصُ البزبوعى :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا [١١٧]  
فجر قوله « ناعب » توها أنه قال « ليسوا بمصلحين » فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوبا كما قال صرمة الأنصارى :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [١١٥]

فجر « سابق » توها أنه قال « لست بمدرك ماضى » فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

وأما قول الآخر :

\* ... بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ \* [٣٦٩]

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب « أفعله » على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال « كدت أن أفعله » لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

\* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمُصَّحَا \*

— ٣٧١

٣٧١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبلة :

\* ربع عفاه الدهر طولا فأنمحي \*

وقد أنشدته سيويه (٤٧٨/١) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج ، وأقره على هذه النسبة الأعمى الشنمري ، وأنشدته أيضاً ابن يعش في شرح المفضل (ص ١٠٣٣) ونسبه لرؤبة أيضاً ، وأنشدته رضى الدين في باب أفعال المقاربة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٩٠/٤) وذكر أنه لم يعثر عليه في ديوان رؤبة ، وأنشدته جماعة من شراح الألفية ، وشرحه العيني (٢١٥/٢) بهامش الخزانة (والربع : المنزل حيث كان ، ويروى « رسم » وهو ما بقي لاصقاً بالأرض من آثار الديار ، وعفا : يكون لازماً بمعنى درس ، تقول : عفا المنزل يعفو ، أى درس ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري في مطلع معلقته :

عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها ورجامها

ويكون عفا متعدياً كافي البيت الذي قبل بيت الشاهد ، ومعناه محآ آثاره ، وأنمحي : مطاوع « محاه يحواه » ويروى « فأنمحي » بتشديد الميم ، على أنه قلب النون ميأ ثم أذغم الميم في الميم ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله : « كاد أن يمصحاً » حيث اقترن المضارع الواقع خبراً لكاد بأن المصدرية ، ومذهب سيويه أن المستعمل في الكلام إسقاط أن ، وأن ذكر أن معها ثمانية في الشعر للضرورة تشبيهاً لكاد بعسى ، كما أن المستعمل في الكلام ذكر أن في خبر عسى ، وأنها قد تسقط مع عسى تشبيهاً لعسى بكاد .

وأقول : قد وقع اقتران الفعل الواقع خبراً لكاد بأن في الحديث ، وفي جملة من الشعر العربي ، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري في شأن أمية بن أبي الصلت « كاد أن يسلم » ويروى : « كاد القرآن يكون كفراً » وفي حديث عمر بن الخطاب « ما كذت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » وفي حديث جبير بن مطعم « كاد قلبي أن يطير » وأما الشعر فمنه بيت الشاهد ، ومنه قول ذى الرمة :

وجدت فؤادي كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتذكر

ومنه قول محمد بن منذر ، وهو من شواهد الأثموني :

كادت النفس أن تفيظ عليه إذ غدا حشو ربطة وبرود

ومنه قول الآخر ، وهو من شواهد الأثموني أيضاً :

أيتم قبول السلم منا ؛ فكدم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل =

فأما في اختيار الكلام فلا يُستعمل مع « كَادَ » ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح . قال الله تعالى : ( فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) وقال تعالى : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ) وكذلك سأرمانى القرآن من هذا النحو ؛ فأما الحديث <sup>(١)</sup> « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » فإن صح فزيادة « أن » من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلوات الله عليه أفصحُ مَنْ نطق بالضاد .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله « بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ » بعد ما كدت أفعلها - بمعنى الخصلة - تحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها ، وهذا التأويلُ في هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزى عن الفراء من أصحابكم ، كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له مَرَقْمَةُ وقد كلفه وآخرَ أن [٢٣٥] يبتلعا جُرْدَانَ الحمار <sup>(٢)</sup> فامتنعا فقتلَ مَرَقْمَةَ ، فقال الآخر « طَاحَ مَرَقْمَةُ » فقال له القاتل :  
= ومنه ما أنشده ابن الأعرابى :

• يكاد لولا سيره أن يملصا \*

ومنه ما أنشده هو وغيره :

حتى تراه وبه إكداره يكاد أن ينطحه إجماره

\* لو لم ينفس كربه هواره \*

• ومنه ما أنشده أبو زيد في صفة كلب :

يرتم أنف الأرض في ذهابه يكاد أن ينسل من إهابه

(١) في ر « فأما من الحديث » وظاهر أن لفظ « من » مقم .

(١) ارجع إلى مجمع الأمثال للسيدانى (المثل رقم ٥٦٨ بتحقيقنا « أبخل من مادر ») فقد روى القصة وخرج الكلمة التي خرجها المؤلف . ونظيره ما حكوه من قولهم « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به » بفتح الباء في « به » الثانية وسكون الهاء (وانظر أوضح المسالك في الكلام على ذو الموصولة) وقد روى هذه العبارة الفراء ينسبها لأعرابى من طيء ، وتخرج « به » الثانية أن أصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الكرامة ، وقد ألقى حركة الهاء - وهى الفتحة - على باء الجر بعد سلب حركة الباء ، ثم حذف ألف «ها» ووقف بالسكون

« وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » يريد : تَلْقَمَهَا ، فحذف الألف وألحق حركة الهاء على الميم ، وكما قال الشاعر :

٣٧٢ — فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِي نَوَائِبَ كُنْتُ فِي نَلَمٍ أَخَافُهُ

يريد « أَخَافُهَا » فحذف الألف وألحق حركة الهاء على الفاء ، وهى لغة نلم ، وحكى أصحابكم « نَحْنُ جِئْنَاكَ بَهْ » أى جئناك بها ، فحذف الألف وألحق حركة الهاء على الباء ، فكذلك هاهنا .

والوجه الأول أَوْجَهُ الوجهين ؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله : « وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » تَلْقَمَنَهُ — بنون التأكيد الخفيفة — فحذفها وبقيت الميم مفتوحة ، كما قال الشاعر :

٣٧٣ — أَضْرِبَ عَنْكَ الِهْمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ السَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

٣٧٢ — النوائب : جمع نائبة ، وأصلها اسم الفاعل من « نابه ينوبه » إذا نزل به وعرض له ، ثم أطلقوا النائبة على ما ينزل بالمرء من الحوادث والمصائب والمهات ، وفى حديث خير « قسمها نصفين : نصفاً لنوائبه وحاجاته ، ونصفاً بين المسلمين » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أَخَافُهُ » بفتح الفاء وسكون الهاء — فإن أصل هذه الكلمة « أَخَافُهَا » بضم الفاء وبضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى « نوائب » فأراد الشاعر الوقف بنقل الحركة ، فحذف الألف ، ثم ألحق حركة الهاء على الفاء بعد أن أسقط حركة الفاء الأصلية ، على مثل ما ذكرناه فى شرح المثل السابق .

٣٧٣ — هذا البيت من شواهد معنى اللبيب ( رقم ٩٠٠ بتحقيقنا ) وابن جنى فى الخصائص ( ١٢٦/١ ) وقد أنشده ابن منظور ( ق ن س ) ونقل عن ابن برى أن البيت لطرفة بن العبد البكرى ، وقد رواه أبو زيد فى نوادره ( ١٣ ) وقال قبل إنشاده « قال أبو حاتم : أنشدنى الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة » وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح الفصل ( ص ١٢٤٢ ) وابن الناظم فى باب نونى التوكيد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٣٣٧/٤ ) بهامش الحزاة ) و « اضرب » يقع فى موضعه « اصرف » والأول أدق وأوفق بيقية البيت ، وطارقها : اسم الفاعل من « طرق يطرق » إذا أتى ليلاً ، =

== وقونس الفرس - بفتح القاف والنون وسكون الواو وآخره سين مهملة - هو العظم  
الناتئ بين أذنى الفرس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « اضرب عنك » فإن الرواية  
فيه بفتح الباء ، وقد خرج العلماء هذه الرواية على أن أصل الكلام « اضرب بن عنك »  
بنون توكيد خفيفة ساكنة ، وفعل الأمر يبنى مع نونى التوكيد على الفتح ، ثم حذف  
الشاعر نون التوكيد وهو ينويها ، فلذلك أبقي الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها ؛  
لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها ، وهذا شاذ ؛ لأن نون التوكيد  
الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن كما فى قول الأضبط بن قريع السعدى :

لا تتهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

فإنه أراد « لا تتهين الفقير » بنونين : أولاهما لام الكلمة ، والثانية نون التوكيد  
الخفيفة ، تحذف نون التوكيد لأن التالى لها ساكن وهو لام « الفقير » ويدل على حذف  
النون ههنا الفتحة التى على لام الكلمة والياء التى هى عين الكلمة ؛ إذ لو لم يكن على  
تقدير النون لحذف هذه الياء ، لأن الأجوف المجزوم تحذف عنه للتخلص من انتقاء  
الساكنين : سكون هذه العين المعتلة ، وسكون اللام للجازم .

ونظير بيت الشاهد فى حذف نون التوكيد الخفيفة مع أنه ليس بعدها ساكن قول  
الشاعر ، وأنشده الجاحظ فى البيان ( ١٨٧/٢ ) والحيوان ( ٨٤/٧ ) على وجه لاشاهد فيه  
خلافا لقولى من فيالة رأيه كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

محل الشاهد قوله « خالف » فإن الرواية فى هذه الكلمة بفتح آخره ، وتخريجها أن الأصل  
« خالفن » بنون التوكيد الخفيفة ، تحذف النون وهو ينويها ، ورواية الجاحظ « خالف فتذكرا »  
ومثله قول الآخر وأنشده أبو على الفارسي :

إن ابن أحوص مغرور فبلغه فى ساعديه إذا رام العلا قصر  
الشاهد فى قوله « فبلغه » فإن أصله « فبلغنه » بنون ساكنة بعد الغين ، تحذف  
النون . ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل  
الاستشهاد بقوله « بلغ » فإن الأصل « بلغن » تحذف النون وأبقى الغين على فتحها  
ونظيره قول الآخر وأنشده أبو زيد فى نوادره ( ص ١٣ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٩٤/٣ )  
فى أى يومى من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر =  
( ١٠ - الإنصاف ٢ )

والتقدير « أَضْرِبَنَّ عَنْكَ الْهُمُومَ » فحذف النون وبقيت الباء مفتوحة ،  
فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى »  
قلنا : إنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فتنزلت منزلة ما لم يحذف ، فعملت  
مع الحذف ، بخلاف هاهنا ، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها : فلم يعمل مع الحذف ،  
والله أعلم .

## ٧٨ - مسألة

[ هل يجوز أن تأتي « كَيَّ » حَرَفَ جَرٍّ ؟ ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كَيَّ » لا تكون إلا حرفَ نصبٍ ، ولا يجوز  
أن تكون حرفَ خفضٍ .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « كَيَّ » لا يجوز أن تكون  
حرف خفض ؛ لأن « كَيَّ » من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال  
لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال  
لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

= الاستشهاد بقوله « لم يقدر » فإن الرواية بفتح الفعل المضارع على تقدير أنه مبنى  
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقدرة ، وأصله « يقدرن » فحذف النون  
وأبقى المضارع مفتوح الآخر للإشارة إليها .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٧٩/٢ و ٢٣٦/٣ )

وشرح ابن عقيل على الألفية ( ٣/٢ بتحقيقنا ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢/٢ )  
و ( ٢٩١ ) وشرحنا المطول على شرح الأشموني ( ١٨٢/٣ - ١٨٨ ) ومغنى اللبيب لابن  
هشام ( ص ١٨٢ وما بعدها ) .



والذى يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول [٢٣٦] اللام عليها كقولك « جِئْتُكَ لِكى تَفْعَلَ هَذَا » لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

٣٧٤ — فَلَا وَاللَّهِ مَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ

فمن الشاذ الذى لا يُعَرَّج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « الدليل على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقال : كَيْمَه ، كما يقال : لِمَه »

٣٧٤ — هذا البيت من كلمة لمسلم بن معبد الوالى يقولها فى ابن عمه عمارة بن عبيد الوالى ، والبيت من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب ( رقم ٣٠٢ ) وفى أوضح المسالك ( رقم ٤٠٧ ) والأشتمونى ( رقم ٨١٢ ) وابن جنى فى سر الصناعة ( رقم ٢١٥ فى ١ / ٢٨٣ ) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة ( ١ / ٣٦٤ بولاق ) كما شرحه العيى ( ١٠٢ / ٤ ) ويلقى : مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم ألنى ، ومعناه وجد ؛ وفى القرآن الكريم ( والفلأ سبدها لدى الباب ) وفيه ( إنهم ألقوا آباءهم ضالين ) وقوله « مابى » أى الذى استقر بى ، وأراد به مافى نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله « مابهم » مافى أنفسهم من الحسكة والغل والحد والحسد ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « للما بهم » حيث أكد الشاعر اللام الجارة — وهى حرف غير جوابى — توكيدا لفظيا فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد فى نفسه شاذ ، وهو فى هذا الموطن من هذا البيت بالغ الغابة فى الشذوذ ، بسبب كون المؤكد والتوكيد على حرف واحد ، وكل النحاة يروون البيت على الوجه الذى رواه المؤلف عليه ، ويستدلون به لما قلنا ، ولكن ابن الأعرابى روى البيت على وجه آخر ، وهو :

فلا والله لا يلفى لما بى وما بهم من البلوى دواء  
وعلى هذا يخلو البيت من الشذوذ ومن الشاهد على ما جاء به المؤلف من أجله ، فاعرف ذلك .

لأننا نقول : مَهْ من كَيْمَةٍ ليس لـكى فيه عمل ، وليس فى موضع خفض ، وإنما هو فى موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهمهم ؛ يقول القائل : أقوم كى تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كَيْمَةٌ ؟ يريد كى ماذا ، والتقدير : كى ماذا تفعل ، ثم حذف ، فَمَهْ : فى موضع نصب ، وليس لـكى فيه عمل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو « ما » الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ؛ فإنهم يقولون « كَيْمَةٌ » كما يقولون « لِمَهْ » .

والدليل على أنها فى موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت فى موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لِمَ ، وِمَ ، وفِيمَ ، وعَمَ ، قال الله تعالى ( لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ) وقال تعالى : ( فِيمَ تُبَشِّرُونَ ) وقال تعالى : ( فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرِهَا ) وقال تعالى : ( عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ) فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال فى لماذا وبماذا وفيماذا وعمماذا : لم ذا ، وبم ذا ، وفيم ذا ، وعَمَ ذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشيء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت فى صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : مَ تريد ، ومَ تصنع ، فلما حذف الألف منها فى قولهم « كَيْمَةٌ » كما يحذف مع حرف الجر دلَّ على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصار : كيمه ، وله ، وبمه ، وفيمه ، وعمه ، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا [ ٢٣٧ ] الهاء من الألف فى « ما » كما أبدلوها من

الألف في أنا فقالوا « أَنَّهُ » وفي حييلاً فقالوا « حييَله » وقول الكوفيين « إن مَهْ في موضع نصب » فسنبين فساده في الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن كي من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء » قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال ، أو في بعض الأحوال ؟ فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كي على ضربين ؛ أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك « جئتُك لكي تكرمني » كما قال تعالى : ( لكي لا تأسوا على ما فاتكم ) فكي هاهنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه ، والثاني : أن تكون حرف جر كاللام نحو « جئتُك كي تكرمني » فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » كما هو منصوب بعد اللام بتقدير « أن » وحذفت فيهما طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك « جئتُك كي تكرمني » وبين قولك « جئتُك لتكرمني » وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقيم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تقوم فيه غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تقوم فيه غيره ؛ فهي وإن كانت حرفاً واحداً فقد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا كما قلتم في « حتى » فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب ، وتخفص الاسم في حال من غير تقدير خافض ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك هاهنا ، وكذلك أيضاً « حتى »

تسكون خافضة وتسكون عاطفة، وكذلك قلتم إن «إلا» تسكون ناصبة وتسكون عاطفة، وكذلك «حاشي» و«خلا» تسكونان ناصبين وخافضين، واللفظ فيها كلها واحد، والعمل مختلف، فيكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إن مَهَ في موضع نصب» قلنا: هذا باطل؛ لأنها لو كانت [٢٣٨] ما في موضع نصب لكان ينبغي أن لا يحذف الألف من ما؛ لأنها لا يحذف الألف منها إلا إذا كانت في موضع جر، بخلاف ما إذا كانت في موضع نصب أو رفع؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «مَ تفعل» في قولك: ما تفعل، و«مَ عندك» في قولك: ما عندك، فلما حذفت الألف ها هنا دلَّ على أنها ليست في موضع نصب، وإنما هي في موضع جر.

ثم هذا الحذف في موضع الجر إنما يكون في ما الاستفهامية، دون ما الموصولة، إلا في قولهم «ادْعُ بِمَ شئت» أي: بالذي شئت؛ فإن العرب تحذف الألف من ما الموصولة ها هنا خاصة، كما تحذفها منها إذا أردت بها الاستفهامية.

وقولهم «إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم - إلى آخر ما قرروا» قلنا: فكان يجب أن يجوز أن يقال: أن مَهَ، ولن مَهَ، وإذن مَهَ، كما يقال «كيمه» إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر، والمصدر في الأفعال بعد هذه الأحرف التي هي أن ولن وإذن وبعد كي واحد، فلما لم يقل ذلك واختصت به كي دونها دلَّ على بطلان ما ذهبوا إليه، والله أعلم.

## ٧٩ - مسألة

[ القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن لام « كى » هى الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو « جئتكَ لتكرمنى » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتكَ لأن تكرمنى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هى الناصبة لأنها قامت مقام كى ، ولهذا تشتمل على معنى كى ، وكما أن كى تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه .

ومنه من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت « إن » المحففة الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أمّ الجزء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بأن ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل فى واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع خلوه من حرف الشرط [ ٢٣٩ ] وغيره من العوامل الجازمة والناصبة .

ولا يجوز أيضاً أن يقال « هلاًّ نصبوا بأن وجزموا باللام وكان الفرق واقعاً » لأننا نقول : إنَّ إنَّ لما كانت أمّ الجزء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم حذفٌ ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما .

(١) انظر فى هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢١٠ بتحقيقنا ) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ( ٢٤٧/٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣٠٧/٢ وما بعدها ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٨٨ و ١٢٢٩ ) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنها لام الحذف التي تعمل في الأسماء » لأننا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير « أن » لجاز أن يقال « أمرت بتكرم » على تقدير : أمرت بأن تكرم ، فلما لم يحز ذلك بالإجماع دل على فساد ، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين ، في الأمر والدعاء ، نحو « ليقم زيد ، وليغفر الله لعمر » فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزمها جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون اللام ، وذلك لأن اللام<sup>(١)</sup> من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » . وإنما وجب تقدير « أن » دون غيرها لأن « أن » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهي أم الباب ، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد « إن » في قولهم « إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر » وإنما حذفت ها هنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً ، والحذف للتخفيف كثير في كلامهم ؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه طلباً للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب « لا بد من يتبعها » أي : لا بد من أن يتبعها ؛ فحذف « أن » فكذلك ها هنا .

(١) في ر « علامة من عوامل الأفعال » وليس بذلك

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام [ ٢٤٠ ] كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : لا نسلم أن كى تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أن » لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس تحملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل تحملها عليها في الحالة التى تنصب الفعل فيه بتقدير « أن » أولى من حملها عليها في الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير « أن » حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وتحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كى » في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير « أن » فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير أن .

وقولهم « إنها تشتمل على معنى كى » قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كى ، إذا كانت ناصبة ، فكذلك تشتمل على معنى كى إذا كانت جارة ؛ فإنه لا فرق بين كى الناصبة وكى الجارة فى المعنى ؛ على أن كونها فى معنى كى الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان فى المعنى وإن اختلفا فى العمل ، ألا ترى أن اللام فى قولك « جئت لإكرمك » بمعنى كى فى قولك « جئت كى أكرمك ، ولكى أكرمك » وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك ها هنا .

فإن قلتم : إن اللام ها هنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ فلم تخرج عن كونها حرف جر .

قلنا : وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ لأن « أن » المقدرة مع الفعل فى تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ، ولا فرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تقييد معنى الشرط فأشبهت إن المحفظة الشرطية » قلنا : لا نسلم

أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم ؛ فيجزم باللام كما يجزم بإن ؛ لأجل المشابهة التي بينهما .

قولهم « إنَّ إنَّ لما كانت أمَّ الجزء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا : فهلاً رفعوا ؟

قولهم « إنَّ الرفع يبطل مذهب الشرط » قلنا : فكان ينبغي أن لا ينصب أيضاً ؛ لأنَّ النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط !

وقولهم « إنَّ الفعل المضارع يرتفع خلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة [ ٢٤١ ] والجازمة » قلنا : قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعريضه من العوامل الناصبة والجازمة في موضعه بما يُعني عن الإعادة .

وأما قولهم « إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، على معنى أمرت بأن تكرم » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنَّ حروف الجر لا تتساوى ؛ فإنَّ اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت ؟ لأنَّ لكل فاعل غرضاً في فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى في ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحتُ الأميرَ ليعطيني ، وحتى يعطيني ، وكى يعطيني ؛ لجاز أن تقدر بعدها « أن » وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم « إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم : لَيَقُمُ زَيْدٌ » قلنا : إذا سلمت أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأنَّ العامل إنما كان عاملاً لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاصُ بطل العمل .

وقولهم « إنها تجزم الفعل » قلنا : لا نسلم أن هذه اللام هي اللام الجازمة ،



فإن لام الجر غير<sup>(١)</sup> لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو « جِئْتُكَ لِتَقُومَ » وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : « لِيَقُمْ زَيْدٌ » ، وليذهبَ عَمْرُو » فلا تتعاقى اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٨٠ — مسألة

[ هل يجوز إظهار « أن » المصدرية بعد « لكى » وبعد حتى ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعد « كى » نحو « جِئْتُ لَكَ أَنْ أُكْرِمَكَ » فتنصب « أ كْرِمَكَ » بكى ، و « أن » تؤكد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك « جِئْتُ لَكَ أَنْ أُكْرِمَكَ » اللام ، وكفى وأن تؤكدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار « أن » بعد حتى .

وذهب البصريون إلى أنه لا [ ٢٤٢ ] يجوز إظهار « أن » بعد شيء من ذلك بحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أن » بعدها النقل والقياس .

(١) في « فإن لام الجزم غير لام الأمر » وليس بشيء ، بل هو خطأ لأنهم ما شئوا واحد .  
(٢) انظر في هذه المسألة : شرحنا المطول على شرح الأشموني ( ١٨٤/٣ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢ / ١٨ و ٢٥١/٣ وما بعدها ) ومغنى اللبيب لابن هشام ( ص ١٢٤ و ١٨٢ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٢٢/٢ و ٢٢٣ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٩٢٨ )

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

٣٧٥ — أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرَبِي

فَتَنَزَّكَهَا شَفَاً بَيْدَاءَ بَلَقَعِ

٣٧٥ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٩٢٨) وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٣٠٦) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٩٢) والأشْمُونِي (رقم ٩٩٩) ورضي الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٨٥/٣) كما شرحه العيني (٤٠٤/٤) بهامش الخزانة (و « ما » في قوله : « لكيم » زائدة بالإجماع ، وتطير : تسير سيرا سريعا ، ومعنى تركها تخليها ، وعلى هذا يكون قوله بعد ذلك « شنا » حالا من الضمير المستتر في تركها ، ويجوز أن يكون تركها بمعنى تصيرها ، وعلى هذا الوجه يكون قوله بعد ذلك « شنا » مفعولا ثانيا لتركها ، وشنا : أى يابسة متخرقة ، والبيداء : الصحراء التي بيدها السكها ، أى يهلك ، والبلقع : الحالة ومحل الاستشهاد بهذا البيت بقوله « لكيم أن » حيث أظهر الشاعر « أن » المصدرية بعد كي ، وفي هذه العبارة ثلاثة مذاهب للنحاة :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وتلخيصه أن « كي » في جميع استعمالاتها حرف مصدرى ناصب للفعل المضارع بنفسه مثل أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإن جاءت « أن » بعدها كما في هذا البيت فإن إما زائدة ، وإما بدل من كي ، وإما توكيد لكي ، لأنهما بمعنى واحد ، ونختار أنها توكيد ، وإن جاءت اللام بعدها كما في قول الشاعر : كي لتقضي رقية ما وعدتني غير مختلس

وكما في بعض الروايات في الشاهد رقم (٣٤٦) الذي سبق قريبا تكون اللام زائدة ، وإن دخلت على « ما » الاستفهامية نحو قولك « كيمه » كانت كي أيضا مصدرية ، والمضارع منصوب بها محذوف ، وما الاستفهامية مفعول به للمضارع المحذوف ، فإذا قال لك قائل « أزورك غدا » فقلت له « كيمه » فكأنك قلت : كي أفعل ماذا ؟

المذهب الثاني : مذهب النكسائي ، وحاصله أن كي في جميع استعمالاتها حرف جر ، دال على التعليل ، وانتصاب المضارع بعدها بأن المصدرية مقدرة ، فإن تقدمت عليها اللام الدالة على التعليل نحو قوله تعالى : ( لكيلا تأسوا ) فكى بدل من اللام أو توكيدها ومعناها واحد ، وإن تأخرت اللام كما في البيت الذي أنشدناه والشاهد رقم (٣٤٦) السابق ، فاللام حينئذ بدل من كي أو توكيد لها .

وأما من جهة القياس فلأنَّ « أن » جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ؛ فدخلت « أن » توكيداً لها ، لاتفاقهما فى المعنى وإن اختلفتا فى اللفظ كما قال الشاعر :

٣٧٦ — قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانُ الْجَافِ  
بِفَيْرٍ لَّا عَصْفٍ وَلَا أَصْطِرَافٍ

✓ = المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن «كى» تأتي على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون اسماً مختصراً من كيف، والثاني: أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهامية وعلى ما المصدرية، والثالث: أن تكون حرفاً مصدرية مثل أن المصدرية فى المعنى والعمل، ولتفصيل مواضع كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة مكان غير هذا الموضع.

ومثل البيت المبستشهد به قول جميل بن معمر العذرى ، وهو من شواهد الرضى وابن هشام فى المعنى :

فقلت : أكل الناس أصبحت ماخا لسانك كما أن تغر وتخدعا ؟  
ومثله أيضاً قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أردت لكما أن ترى لى عثرة ومن ذا الذى يعطى السكال فيكمل ؟

٣٧٦ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور ( ص ر ف - ع ص ف ) ونسبها فى المرتين إلى العجاج ، وقد روى البغدادى ( ٥٨٦/٣ ) ثانيهما عن الفراء ونسبه إلى رؤبة ، ورواهما ابن منظور ( ه د ن ) باختلاف يسير هكذا :

قد يجمع المال الهدان الجافى من غير ما عقل ولا اصطراف

ونسبها إلى رؤبة . والهدان - بكسر الهاء - الأحمق الوخم الثقيل فى الحرب . والجافى : الغليظ ، والعصف ومثله الاعتصاف : الطلب والحيلة ، تقول : عصف فلان يعصف عصفاً - من مثال ضرب يضرب ضرباً - واعتصف ، تريد أنه كسب وطلب واحتال وكد ، وتقول : اصطرف فلان فى طلب الكسب ، إذا تصرف وكان ذا حيلة . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين ليقرر أن الكلمتين إذا كان معناهما واحداً جاز أن تؤكد إحداها بالأخرى كما أكد الراجز « غير » بلا فى هذا الرجز أو كما تقع أن المصدرية بعد كى المصدرية فتكون أن توكيدا لكى ، وهذا ظاهر بعد أن ذكرنا مذهبهم مفصلاً فى شرح الشاهد السابق .

فأكد « غير » بلا ؛ لاتفاقهما في المعنى ، ولهذا قلنا : إن العمل لـكى ، وأن لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيداً لها ، وكذلك أيضاً قلنا : إن العمل للام في قولك « جِئْتُ لِكى أَنْ أُكْرِمَكَ » لأن كى وأن تأكيذان للام ، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك ؛ فقد قالوا : لا إن مارأيتُ مثلَ زيد ، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحدِ للمبالغة في التوكيد ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار « أن » بعد « لـكى » لا يخلو : إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، بطل أن يقال « إنها قد كانت مقدرة » لأن « لـكى » تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير « أن » ولو كانت تعمل بتقدير « أن » لكان ينبغي إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لأن دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداءً ؛ لأن ذلك ليس بمقيسٍ فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء ، فوجب أن لا يجوز ذلك .

ومنها من تمسك بأن قال : إنما لم يحز إظهار « أن » بعد كى وحتى ؛ لأن كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت « ما » بدلاً عن الفعل في قولهم : أما أنت مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذف الفعل وجعلت « ما » عوضاً عنه ، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد « ما » لئلا يجمع بين البديل والمبدل ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب [٢٤٣] عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة<sup>(١)</sup> .  
والوجه الثاني : أن يكون قد أظهر «أن» بعد «كي» لضرورة الشعر ؛ وما يأتي  
للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام .

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل « أن » من « كيما » لأنهما بمعنى واحد ،  
كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه ؛ قال الله تعالى : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ  
يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) ف (يضاعف) بدل من (يلق) .  
وقال الشاعر :

٣٧٧ - مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا  
تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

(١) لا نرى لك أن تقر هذا - لافي هذا الموضع ولا في غيره ، ولا على لسان  
الكوفيين ولا البصريين - فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير  
منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق ، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتا لم يعثر لها  
العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين .

٣٧٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٤٤٦/١ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ،  
ولا نسبه الأعلام . وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٨٦٠ ) وانظر شرح الشاهد رقم ٧٠١  
في خزنة الأدب ( ٦٦ / ٣ ) وانظر أيضا شرح الشاهد ( رقم ٣٠ ) في شرح قطر الندى  
لابن هشام . وتلمم : مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزيارة . وتأججا : مأخوذ من  
التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهذه الكامة تحتمل وجهين : الأول أن تكون فعلا  
ماضيا ، والألف في آخرها - على هذا الوجه - يحتمل أن تكون ضمير الاثنين - وهما  
الحطب الجزل والنار - ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق ، ويكون في الفعل  
ضمير مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل ، فإذا أعدته على الحب الجزل  
كان الأمر ظاهرا ، وإذا أعدته على النار احتجت إلى أن تسأل : كيف أعاد  
ضمير المذكور على النار وهي مؤنثة ؟ ويحجب عن هذا بأنه لما كان تأنيث النار مجازيا استباح  
الشاعر لنفسه أن يؤنث الفعل المسند إليها . والوجه الثاني : أن يكون « تأججا » فعلا  
مضارعا ، وأصله تأجج ، فحذف إحدى التاءين ، وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه  
الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف ، والأصل « تأججن » . ومحل الاستشهاد =

فتعلم : بدل من « تأتتا » وقال الشاعر :

٣٧٨ — إِنْ يَغْدِرُوا أَوْ يَجْبِنُوا أَوْ يَبْخُلُوا لَا يَخْفَا  
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجِّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فيفدوا : بدل من قوله « لا يخفوا » فكذلك هاهنا ، وعلى كل حال فهو قليل في الاستعمال .

وأما قولهم « إن التأكيد من كلام العرب ؛ فدخلت أن للتأكيد » قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيراً متواتراً شائعاً ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذاً نادراً لا يعرج عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضاً عنهم ؛ فوجب أن لا يكون جائزاً ، والله أعلم .

== بهذا البيت قوله « تأتتا تعلم بنا » فإن قوله « تعلم » بدل من قوله « تأتتا » واسمع إلى سيويه ، قال : « وسألت الحليل عن قوله « متى تأتتا تعلم بنا - البيت » قال : تعلم بدل من الفعل الأول ، ونظيره في الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر » اه . وقال الأعمى « الشاهد في جزم تعلم لأنه بدل من قوله تأتتا وتفسير له ؛ لأن الإلمام إتيان ، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز » اه .

٣٧٨ هذان البيتان من شواهد سيويه أيضاً ( ٤٤٦/١ ) وقد نسبهما لبعض بنى أسد ، ولم يزد الأعمى في نسبتها على ذلك . وقوله « لا يخفوا » من قول العرب : ما حفل فلان بكذا ، يعنون أنه ما بالى به ولا أكرث له ، والمرجل : اسم المفعول من الترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لا يخفوا يغدوا عليك » فإن الفعل الثاني - وهو يغدوا - مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول - وهو « لا يخفوا » - وتفسير له . قل سيويه « ومثل ذلك أيضاً قوله أنشدنيهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بنى أسد « إن يبخلوا أو يجبنوا - البيتين » فقوله يغدوا على البدل من قوله لا يخفوا كما هو ؛ لأن غدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يخفوا بقيق ما أتوه ؛ فهو تفسير له وتبيين » اه .

## ٨١ - مسألة

[ هل يجوز مجيء « كما » بمعنى « كيما » ويُنصب بعدها المضارع ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كَمَا » تأتي بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمتنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .  
وذهب البصريون إلى أن « كَمَا » لا تأتي بمعنى « كيما » ولا يجوز نصب ما بعدها بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « كَمَا » تكون بمعنى « كيما » وأن الفعل يُنصب بها أنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الشاعر وهو [ ٢٤٤ ]  
صَخِرُ التَّغْيِ :

٣٧٩ - جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا  
وَالْقَوْمُ صِيدُ كَانَهُمْ رَمِدُوا

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب ( ص ١٧٦ - ١٧٧ ) وشرح الاشموني مع حاشية الصبان ( ٢٣٧/٣ ) وشرح الرضى على السكافية ( ٢٢٣/٢ ) .  
٣٧٩ - هذا هو البيت السادس عشر من قصيدة لصخر النخعي بن عبد الله الهذلي (ديوان الهذليين ٥٧/٢) وكان صخر النخعي قد قتل جارا لبني خناعة من بني سعد بن هذيل من بني الرمداء من مزينة ، فحرض أبو المثلم قومه على صخر ليطلبوا بدم المزدني ، فبلغ ذلك صخرًا ، فقال في ذلك هذه القصيدة ، وأخفرها - بتضعيف الفاء - أي أمنعها وأجيرها وأؤمئها ، تقول « خفر الرجل الرجل ، وخفر به ، وعليه ، وخفره تخفيرا » إذا أجاره ومنعه وأمنه وكان له خفيرا ، وقال أبو جندب الهذلي :

ولكنني جمر الغضى من ورائه يخفري سيفي إذا لم أخفر  
والصيد - بكسر الصاد - جمع أصيد ، وهو الوصف من الصيد - بفتح الصاد والياء جميعا - وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها فترفع رؤوسها وتسمو بها ، فإذا كان ذلك في الرجل كان من كبر وطماعة . وحمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كما أخفرها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « كما » بمعنى كيما وهي مؤلفة من كي الناصبة للمضارع وما =  
( ١١ - الإنصاف ٢ )

أراد « كما أخفرها » ولهذا المعنى انتصب « أخفرها » وقال الآخر :

٣٨٠ - وَطَرَفَكَ إِنَّمَا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَاهُ

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

= الزائدة ، ويجوز أن تكف « ما » الزائدة كي عن عمل النصب فيرتفع المضارع بعدها ، ويجوز ألا تكفها فينتصب المضارع بكي كما في هذا البيت ، وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو علي الفارسي ؛ فزعم أن « كما » أصلها « كيما » فحذفت الياء للتخفيف ، وقال ابن مالك : « كما » مؤلفة من الكاف الجارة ومعناها التعليل ، ومن ما الكافة ، ونصب المضارع بعد « كما » بالكاف الدالة على التعليل جملا لها على « كي » لأن معناها كمنها ، وهما رأيان متقاربان ، غير أن رأي أبي علي الفارسي أدق ؛ فإن كون الكاف ناصبة لكونها بمعنى كي بعيد ، وبما يبعده أن الكاف من عوامل الأسماء فكيف تكون من عوامل الأفعال ؟

٣٨٠ - هذا البيت من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٢٩٥ ) والأشثوني ( رقم ١٠٢ ) وهو من شواهد شراح الألفية ، وقد شرحه العيني ( ٤٠٧/٤ ) بهامش الخزانة ) وهو البيت التاسع والخمسون من رائية عمر بن أبي ربيعة الطويلة ( د ٨٤-٩٥ بتحقيقنا ) وذكر العلامة الأثير في حواشيه على معنى اللبيب أنه وجد البيت في قصيدة لجبل بن معمر العذري صاحب بثينة . والطرف - بفتح فسكون - أراد به العين ، وإنما مركبة من إن الشرطية ، وما المؤكدة ، واصرفنه : أراد حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « كما يحسبوا » فإن السكوفين ذهبوا إلى أن « كما » مثل « كيما » ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن « ما » زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول . وقد زعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى « زهرة الأديب » أن أبا علي الفارسي حرف هذا البيت ، وأن الصواب روايته على هذا الوجه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ويقول أبو رجاء : إن الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود ، ومع هذا لا أرى لك أن تقبل الطعن في أبي علي الفارسي بأنه صحف البيت ليستشهد به ؛ فإن الروايات تكثر في الشعر العربي ، وكل راو يعتمد إحدى الروايات ويعول عليها ، وقد أسمعتك كلاما مثل كلام أبي محمد في روايات وردت في كتاب سيديوه ، =



أراد « كما يحسبوا » وقال الآخر :

٣٨١ - \* لَا تَظْلَمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا \*

= وقال العلماء بصدد ذلك: إن سيديوه غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب، وإنه لا بد أن يكون قد سمع الرواية التي حكها في كتابه، والشواهد على هذه المسألة كثيرة، وقد ذكر المؤلف منها جملة فما يدعو أبا على إلى أن يحرف بيتا ليستشهد به وفي غيره من الشعر الثابت مندوحة؟ بل إن رواية أبي محمد الأسود وهي رواية ديوان عمر تؤيد المذهب الذي رآه أبو على الفارسي الذي خلاصته أن أصل « كما » هو كما، فقد أثبتك غير مرة أن البيت إذا روى بروايتين أو أكثر ووضعت في إحدى الروايتين كلمة في مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد، لأن الراوي العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناها واحد، لأنه يريد أن يؤدي المعنى الذي فهمه من الكلام، فأعرف ذلك وكن منه على ثبوت.

٣٨١ - هذا البيت من شواهد رضى الدين في باب نواصب المضارع من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الحزانة (٣/٥٩١ و ٤/٢٨٦) وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج

ومحل الاستشهاد منه قوله « كما لا تظلموا » فإنه دليل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من أن « كما » يجوز أن ينتصب الفعل المضارع بعدها على أن أصلها كما جُذِفَت الباء تخفيفا، ألسنت ترى قوله « لا تظلموا » منصوبا بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، إذ هو فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، وقد وافق أبو العباس البرد على هذا المذهب ورآه؛ اقتناعا منه بما ورد من الشواهد الدالة على صحته، وأما البصريون فأنهم امتنعوا من إقرار ذلك، وذهبوا مذاهب في هذه العبارة، فمنهم من أنكر الشواهد أو زعم أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون، وقد سمعت في شرح الشاهد السابق رواية تخرجه عن الاستشهاد به، وقالوا في البيت الذي نحن بصدد شرحه: إن الرواية فيه \* لَا تَظْلَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلَمُ \*

بالفعل المضارع المسند إلى ضمير الواحد المخاطب، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة، وعليه تكون الكاف للتشبيه أو للتعليل، وما: كافة لهذه الكاف عن الاختصاص بالأسماء وعمل الجر الذي هو الأصل فيها، أو ما: مصدرية، وهي مع الفعل الذي بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وكأنه قال: لا تظلم الناس لعدم ظلمك، ومنهم من سلم الرواية التي رواها =

أراد « كما لا تظلموا » وقال عدي بن زيد العبادي :

٣٨٢ - أَسْمَعُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ

عَنْ ظَهَرَ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا

= الكوفيون ، وزعم أن الناصب في هذه العبارة هو « ما » التي دخلت الكاف عليها ، وما هذه مصدرية ، والأصل أنها لا تعمل ، لكن العرب شبهت ما بأن المصدرية فنصبت بما كما نصبت بان ، وشبهت أن المصدرية بما المصدرية فأهملت أن كما أهملت ما ، وانظر الشاهد رقم ٣٧٠ السابق ، وهذا كله جدل ولجاج في الخصومة ، والذي ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه .

هذا ، وقد روى سيويه بيت الشاهد على وجه آخر ( ٤٥٩/١ ) وهو :

\* لا تشتم الناس كما لا تشتم \*

بالإسناد إلى ضمير الواحد المخاطب ، وكذلك أنشده رضى الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى ( ٢٨٦/٤ ) وكذلك أنشده الأشموني في نواصب المضارع ( رقم ١٠٠٣ ) وسيدكر المؤلف هذه الرواية في الرد على كلام الكوفيين .

٣٨٢ - أنشد ابن منظور ( لى ١ ) هذا البيت ونسبه إلى عدي كما قال المؤلف ، قال : « كى : حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة أن ، ومعناه العلة لوقوع الشيء ، كقولك : جئت كى تكرمنى ، وقال فى التهذيب : تنصب الفعل الغابر ، تقول : أدبه كى يرتدع ، قال ابن سيده : وقد تدخل عليه اللام ، وفى التنزيل العزيز ( لكىلا تأسوا على ما فاتكم ) وقال ليلى :

\* لكىلا يكون السندرى نديتى \*

وربما حذفوا كى اكتفاء باللام وتوصلا بما ولا ، فيقال : تحرز كىلا تقع ، وخرج كما يصل ، قال الله تعالى : ( كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) وفى كى لغة أخرى حذف الياء من لفظه كما قال عدي :

اسمع حديثا كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألًا

أراد كما يوماً تحدثه ، وكى ، وكىلا ، وكما ، وكما : تعمل فى الألفاظ المستقبلية عمل أن ولن حتى إذا وقعت فى فعل لم يجب « اه كلامه بحروفه ، وضبط المضارع ضبط قلم فى بيت عدى بالرفع ، والمحط سهل فإن الذى يستدل بهذا البيت لا يقول : إن النصب واجب =

وقال الآخر :

٣٨٣ - يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوَسَ رُوَيْدًا إِنِّي مَن تَأْمَلُ

= كما قررناه في شرح الشواهد السابقة، فيحتمل أن في البيت روايتين : الرفع، والنصب، وقد نص - فيما نقله عن ابن سيده - على أن « كما » تعمل في الفعل المضارع عمل أن ولن، وإن كان المؤلف قد أنكر رواية النصب، وزعم أن الرواة اتفقوا على أن الرواية في هذا البيت بالرفع، وعلى ما رواه الكوفيون في هذا البيت بنصب « تحذنه » يستدل بهذا البيت على شيئين : الأول أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد « كما » وتخريج ذلك على أن الأصل « كما » فحذفت الياء تخفيفاً، وما : زائدة غير كافية، والثاني : أنه لا يضر الفصل بين « كما » والفعل المضارع بالظرف، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٨٣ - يقال « فلان يتشاور في نظره » إذا نظر نظرة ذي نخوة وكبر، وقال أبو عمرو : هو أن ينظر بمؤخر عينه ويميل وجهه في شق العين التي ينظر بها، يكون ذلك خلقة ويكون من الكبر والتيه والغضب . ورويداً : أصله تصغير الإرواد تصغير الترخيم - يعني بحذف حروف الزيادة كلها وهي الهمزة التي في أوله والألف التي بعد الواو، ثم إدخال ياء التصغير على حروفه الأصلية وهي الراء والواو والذال - وقد قالوا : أروود فلان في سيره إرواداً، يريدون أنه تمهل في سيره وترفق، وسيبويه يرى أن « رويداً » إنما يستعمل استعمال المصادر التي تنوب عن الأفعال، تقول « رويد عليا » أي أمهله، وتكون اسم فعل، تقول « رويدك » أي أمهل، ويرى أيضاً أنه قد يقع صفة فتقول : « سار سيراً رويداً » وأنت قد تذكر المصدر الموصوف كما في هذا المثال، وقد تحذفه فتقول : « سار رويداً » قال ( ١٢٣/١ ) « هذا باب متصرف رويد، تقول : رويد زيداً، وإنما تريد أروود زيداً، قال الهذلي :

رويد عليا، جد ما ندى أمهم إلينا، ولكن بغضهم متاين

وسمنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر، يريد أروود الشعر، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر، فقد تبين لك أن رويد في موضع الفعل، ويكون رويد أيضاً صفة كقولك : سار سيراً رويداً، ويقولون أيضاً : ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وصف كلامه، اجزاء بما في صدر حديثه من قوله ساروا عن ذكر السير، ومن ذلك قول العرب، ضمه رويدا أي وضعا رويداً، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً، وإنما تريد علاجاً =

أراد « كما أخافه » إلا أنه أدخل اللام تأكيداً ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً  
فهذه الأشياء كلها تدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز نصب بها ؛ لأن  
الكاف في « كما » كاف التشبيه أدخلت عليها « ما » وجُعِلَ بمنزلة حرف واحد  
كما أدخلت على رُبَّ وجُعِلَ بمنزلة حرف واحد ، ويليهما الفعل كَرَبَما ، وكما أنهم  
لا ينصبون الفعل بعد رُبَّما فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه  
روى « كما أخفَرُها » بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أحييها ، وكذلك رواه الفرءاء من  
أصحابكم ، واختار الرِّفْع في هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

= رويداً ، فهذا على وجه الحال ، إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير  
الحال « اه كلامه بحروفه ، وعلى هذا يكون قول الشاعر في البيت المستشهد به « رويداً »  
حالا من الضمير الواجب الاستتار في قوله « تشاوس » وقوله « إنني من تأمل » أي  
أنا ذلك الذي تأمله وتنتظر إليه ، ومتى عرفتني عرفت أنه ليس لك أن تنتظر لي نظر  
الكبر والغضب ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « كما لأخافه » حيث زعم الكوفيون  
أن الفعل المضارع الذي هو أخافه منصوب بكما التي هي في الأصل كيا . ونقول : إن هذا  
البيت لا يصلح لاستدلال الكوفيين أصلاً ، وذلك من عدة وجوه : الأول ما ادعاه المؤلف  
من أن الرواية على غير هذا الوجه وأنها « لكما أخافه » وإن كنا لانقر المؤلف على هذا ،  
والثاني : أنه بعد تسليم صحة روايتهم يكون النصب باللام في قوله « لأخافه » لأنها لام التعليل  
وهي عندهم ناصبة بنفسها ، أو بأن المضمرة بعد لام التعليل على ما هو مذهب البصريين ،  
والقول بزيادة هذه اللام لا دليل عليه ، والوجه الثالث : أنهم - أي الكوفيون - يقولون : إن  
كي لا تكون إلا مصدرية مثل أن ، فجاء اللام بعدها في مثل هذا الشاهد ينتقض هذه  
المقالة ؛ لأننا لو جعلنا اللام تأكيداً لسي لم يصح لاختلاف معناهما حينئذ ، إذ أن كي  
مصدرية واللام للتعليل ، ولو جعلنا اللام بدلا من كي كانت كما في حكم الساقط من الكلام  
لأن البديل منه على نية الطرح من الكلام ، ويكون العمل للبديل الذي هو اللام ، فيتعين عندهم  
أن تعتبر زائدة ، وهذا ما لم يقم عليه دليل .

وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية :

\* لَيْكِنْ يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ \* [٣٨٠]

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية فيه بالتوحيد :

\* لَا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلِمُ \* [٣٨١]

كالرواية الأخرى :

\* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \* [٣٨١]

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية [٢٤٥] « كما يوماً تحدثه » بالرفع كقول أبي النجم :

٣٨٤ — قُلْتُ لَشَيْبَانَ : أَدْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغْدَى الْقَوْمَ مِنْ شِوَاهِ

٣٨٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه ( ٤٦٠/١ ) وقد نسبهما إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أقر الأعلام هذه النسبة ، قال سيويه ( ٤٥٨/١ ) : « سألت الحليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك ، وارقبني كما ألحقك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت ربما للفعل ، والمعنى لعل آتيك ، فمن ثم لم ينصبوا به كما لم ينصبوا بربما ، قال رؤبة :

\* لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \*

وقال أبو النجم :

قلت لشيبان : ادن من لقاءه كما تغدى الناس من شواه

وقال الأعلام : « الشاهد في قوله كما تغدى ، حيث وقع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه وصلت بما وهيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل برما ، ومعناها هنا لعل ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى كي ويحيز النصب بها وهو مذهب الكوفيين » اه كلامه . وشيبان : اسم ابن الشاعر ، وضمير الغيبة في قوله « لقاءه » وقوله « شواه » يعود إلى ظليم ، يأمر الشاعر ابنه شيبان بأن يتبع هذا الظليم ويدنو منه لعله يصيده فيشوى لحمه ويضعف الناس من هذا الشواء .

وكقول الآخر :

٣٨٥ - أَيْخُ فَاصْطَبِغْ قُرْصًا إِذَا اُعْتَادَكَ الْهَوَى  
بِرِزْتِ كَمَا يَكْفِيكَ فَقَدْ اَلْجَبَائِبِ

ولم يروه أحد « كما يوماً تحدته » بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، فإنه كان يرويه منصوباً ، وإجماع الرواة من نحويّ البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

\* يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ \* [ ٣٨٣ ]

على أنه لو صحَّ ما روَّوه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

٣٨٥ - أَيْخُ : فعل أمر من الإناخة ، تقول « أناخ فلان بعيره ينيخه إناخة » تريد أنه أبركه ، واصطَبِغْ : فعل أمر من الاصطباغ ، وأصله الصبغ - بكسر الصاد وسكون الباء - وهو ما يصطبغ به من الإدام ، ومثله الصباغ - بكسر الصاد أيضاً - ومنه قوله تعالى : ( تَنْبَتُ بِالْذَّهْنِ وَصَبْغٌ لِلْأَكْلِينَ ) يعنى بالصبغ دهن الزيتون ، وقال الزجاج : أراد بالصبغ الزيتون ، قال الأزهرى : وهذا أجود القولين ؛ لأنه قد ذكر الدهن قبله ، وتقول : صبغ فلان اللقمة يصبغها صبغاً - من مثال نصر - إذ دهنها وغمسها ، وكل ما غمس فقد صبغ ، والقرص - بضم القاف وسكون الراء - أراد به الرغيف من الخبز وقد يقال « قرصة » بالتاء - إذا كانت صغيرة ، وترك التاء أكثر ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كما يكفيك » حيث ورد الفعل المضارع مرفوعاً بضمّة مقدرة على الياء بعد كما ، وغرض المؤلف أن يرد بهذا الشاهد على الكوفيين القائلين بجواز نصب الفعل المضارع بعد كما ، لكن هذا الشاهد ومائة شاهد آخر مثله لا يكتفى في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن الكوفيين لا يقولون : إنه يجب أن ينتصب الفعل المضارع بعد كما ، وإنما يقولون : إذا وقع الفعل المضارع بعد كما جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع ، وقد أتوا بشواهد جاء فيها النصب ، والذي يرد مذهبهم ألا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب ، وقد حاول المؤلف أن يرد شواهد النصب ، ولكنه لم يستقم له الرد ؛ لأن الرواة الثقات قد أثبتوها ، فاعرف ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

## ٨٢ — مسألة <sup>١</sup>حصول

[هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها ؟] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد ، نحو « ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك » ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها ، نحو « ما كان زيد دارك ليدخل ، وما كان عمرو طعامك ليأكل » .

وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحود عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار « أن » بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحود ؛ فما قال الشاعر :

٣٨٦ — لَقَدْ عَذَلْتَنِي أُمُّ عَمْرُو ، وَلَمْ أَكُنْ  
مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش ( ص ٩٣٦ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٣٣/٢ )

٣٨٦ — هذا البيت من شواهد شرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٩٣٦ ) وروى صدره « لقد وعدتني أم عمرو » ورضى الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٦٢٢/٣ ) وقال « ولم أقف على تتمته ولا على قائله » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « مقالتها » فقد وردت الرواية بنصب هذه الكلمة ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على ثبوت الرواية ، ولكنهم اختلفوا في تخريجها ، فقال الكوفيون : مقالتها مفعول به تقدم على عامله وهو الفعل المضارع المقترن =

أراد « ولم أكن لأسمع مقالاتها » وقدم منصوب لأسمع عليه ، وفيه لام الجحود ، فدل على جوازه ، وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود [٢٤٦] هي العاملة بنفسها من غير <sup>(١)</sup> تقدير « أن » ؛ إذ لو كانت أن هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه .

= بلام الجحود الذي هو قوله « لأسمع » وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود على اللام ، وقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام الجحود عليه ، وزعموا أن قول الشاعر « مقالاتها » مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل عليه هذا الفعل المذكور ، وأصل الكلام : ولم أكن أسمع مقالاتها ، ثم يبين هذا الفعل المحذوف الذي أضمره بقوله « لأسمع » والسر في هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون : الناصب للمضارع هو اللام التي للجحود ، والبصريون يقولون : الناصب له هو أن المصدرية مضمرة بعد اللام ، والمضارع صلة لأن المصدرية ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها ، وإن كان قد ارتضاها الجمهور من الفريقين ؛ فقد تقدم معمول الصلة على الموصول في قول العجاج :

رييته حتى إذا تعددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا  
فإن قوله « بالعصا » متعلق بقوله « أجلد » وهو معمول لأن المصدرية ، ونظيره قول ربيعة بن مقروم الضبي :

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابرا أن تسألي

فإن قوله « خابرا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله « تسألي » المنصوب بأن المصدرية ، وقد اضطر النحاة لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا : إن « خابرا » منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وإن قول العجاج « بالعصا » متعلق بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده . ومثل هذين البيتين قول الآخر وسيأتي قريباً في كلام المؤلف ( ص ٥٩٦ ) :

وإن امرؤ من عصبة خذفية أبت للأعداى أن تذلق رقابها

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ، غير أننا نبادر فنقرر أننا لا نرى مع كثرة الشواهد التي تثبت في مسألة من المسائل أن نعرض عن الشواهد ثم نتمسك بالتعليل ؛ لأن هذا عدول عن النص إلى القياس ، وذلك لا يجوز ، فأعرف هذا ، ولا تغفل عنه .

(١) في ر « عن غير » وليس بشئ .



وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الناصب « أن » المقدرة بعدها ما قدَّمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار « أن » بعدها فن وجهين ؛ أحدهما : أن قولهم « ما كان زيد ليدخل ، وما كان عمرو لياكل » جوابُ فعلٍ ليس تقديره تقدير اسمٍ ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل « زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل » فلو قلنا « ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل » بإظهار أن لكانا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً ؛ لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم ؛ فذلك <sup>(١)</sup> لم يجوز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك « إياك وزيداً » والوجه الثاني : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مُقدِّراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجبُ المستقبل من الفعل ، و « أن » توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أن » .

ومنها من قال : إنما لم يجوز إظهار « أن » بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت « ما كان زيد ليدخل » كان نفيًا ليدخل ، كما لو أظهرت « أن » فقلت « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم « اللَّهُ لَأَقُومَنَّ » لم يجوز إظهارها ؛ إذ كانت اللام بدلا منها فكانت مظهره .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

..... ولم أكن مقالتها ما كنتُ حيًّا لأسمعا [٣٨٦]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « مقالتها » منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها ، لا بقوله « لأسمعا » كما قال الشاعر :

(١) في ر « فذلك لم يجوز » .

### ٣٨٧ - وإني أمروا من عَصَبَةِ خِنْدِفِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِيخَ رِقَابَهَا

٣٨٧ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (٩٣٦) وابن جني في شرح  
تصريف المازني (١٣٠/١) ولم يعزوا، والعصبة: الجماعة من الناس، وخندفية بكسر الخاء  
والدال بينهما نون ساكنة منسوبة إلى خندف، وهي امرأة الياس بن مضر بن نزار بن معد  
بن عدنان، وأصل اسمها ليلى بنت حلوان - ويقال: ليلى بنت عمران بن الحلف بن  
قضاع - لقبت خندف في قصة مشهورة، وأصل الخندفة الإسراع في السير، تقول «خندف  
الرجل خندفة - من مثال دحرج دحرجة» إذا أسرع، وقالوا «خندف الرجل»  
إذا انتسب إلى خندف، وقال رؤية:

\* إني إذا ما خندف المسمى \*

وظلم رجل فنادى: يا لخندف، فخرج إليه الزبير بن العوام ومعه سيفه وهو يقول:  
أخندف إليك أيها الخندف، يريد أسرع إلى نصرتك أيها المعزى إلى خندف، وتديخ  
بالدال المهملة، وبالدال المعجمة أيضا - أي تذل وتخضع، ويروى «أن تذل رقابها»  
والاستشهاد بالبيت في قوله «أبت للأعداى أن تديخ رقابها» فإن ظاهره أن الجار  
والمحجور - وهو قوله «ل للأعداى» - متعلق بقوله «تديخ» المتأخر عنه المعمول لأن  
المصدرية، فيكون معمول صلة أن المصدرية قد تقدم على أن، ولما كان جمهور النحاة قد  
اتفقوا على أن معمول صلة أن المصدرية لا يجوز أن يتقدم عليها فإنهم جعلوا الجار  
والمحجور متعلقا بفعل محذوف يقدر قبله ويكون المذكور تفسيرا وبيانا لذلك المحذوف،  
وأصل الكلام: أبت أن تديخ رقابها للأعداى، أن تديخ رقابها، فخذف أن المصدرية  
وصلتها وهو ينويهما، ثم دل على هذا الذي حذفه بذكر أن المصدرية وصلتها، قال ابن  
يعيش «وقال الكوفيون: لام الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على  
الفعل المنتصب بعد اللام، نحو قولك: ما كنت زيدا لأضرب، وأنشدوا «لقد وعدتني  
أم عمرو... البيت السابق» ولا دليل في ذلك؛ لأننا نقول: إنه منصوب بإضمار فعل،  
كأنه قال: ولم أكن لاسمع مقالتها، ثم بين ما أضمر بقوله لأسمعا، كما في قوله «أبت  
ل للأعداى أن تذل رقابها» التقدير: أبت أن تذل رقابها للأعداى، ثم كرر الفعل بيانا  
للمضمر، فأعرفه «أه كلامه. ويقول أبو رجاء: لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول  
الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتتمام =

فاللام في قوله « للأعادي » لاتكون من صلة « أن تدبج » بل من صلة فعل مُقدِّر قبله ، وتقديره « أبت أن تدبج » وجعل هذا المظهر تفسيراً لذلك المقدّر ، وهذا النحوي كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم .

## ٢٤٧ [٨٣] مسألة حصول

[ هل تنصب « حتى » الفعل المضارع بنفسها ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير ، نحو قولك « أطلع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس » وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك « مطلته حتى الشتاء ، وسوفته حتى الصيف » . وذهب أبو الحسن على بن حمزة السكسائي إلى أن الاسم يخفض

للموصول ، وهما في قوة الكلمة الواحدة ، وأن المعلوم من تكملة العامل ، وتقديم المعلوم كقديم عجز الكلمة على صدرها ، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضاً ، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز ، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل ، وأن تقدير شيء في الكلام ما يغني عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه ، ثم إنهم يقولون دائماً : إن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرها ، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل المعلوم لأن المصدرية في هذا البيت بأن هذا المعلوم جار ومجرور ، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرها ، ولكننا نعتقد أن البصريين لما رأوا معمول الفعل المنصوب بعد لام الجحود في البيت السابق ( الشاهد رقم ٣٨٦ ) مفعولاً صريحاً وليس جاراً ومجروراً ، وأن حجة الكوفيين قائمة به ، لما رأوا ذلك تفاضوا عن كون المعلوم في هذا البيت جاراً ومجروراً وساقوا الكلام مساقاً واحداً ، فتنبه لذلك ، وأجل فيه نظرك ، والله يتولاك بعصمته وتأييده

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٥٢/٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٧ و ٩٣٧) وشرح الكافية للرضي (٢٢٤/٢) وما بعدها

بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » والاسم بعدها مجرور بها .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لاتخلو : إما أن تكون بمعنى كي كقولك « أطع الله حتى يدخلك الجنة » أى : كي يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك « اذكر الله حتى تطلع الشمس » أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو رُبّ لما قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك ها هنا . وقلنا « إنها تخفض الاسم بنفسها » لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

وأما الكسائي فقال : إنما قلتُ إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك « ضربت القوم حتى زيد » حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف « انتهى ضربى إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هي العاملة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا [٢٤٨] يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » . وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجرّ ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لا بها نفسها قول الشاعر :

٣٨٨ — دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيْقِ بِمَظْلِهِ حَتَّى الْمَصِيْفِ وَيَغْلُو الْقَعْدَانُ

فالمصيف : مجرور بحتى ، ويغلو : عطف عليه ؛ فلو كانت حتى هي الناصبة لوجب أن لا يحىء الفعل ها هنا منصوباً بعد محىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبه ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ؛

٣٨٨ — أبو الدهيق : كنية رجل ، ومظله : مصدر مطلقه — من باب نصر — إذا سوف في قضاء حاجته ولم يف له ، والمصيف : زمان الصيف ، ويغلو : مضارع « غلا البعير في سيره غلوا » إذا ارتفع في سيره فجاوز حسن السير ، والقعدان — بكسر القاف وسكون العين المهملة — جمع قعود ، وهو من الإبل الذى يقتعده الراعى في كل حاجة ، يتخذ للركوب ولحمل الزاد والمتاع ، ويقال : القعود من الإبل هو البكر حين يركب — أى يمكن ظهره من الركوب — وأدنى ذلك أن يأتى عليه سنتان ، يقال للذكر : قعود ، وللأنثى قلووس ، إلى أن يثنيا ، ثم يقال للذكر جمل وللأنثى ناقة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويغلو » فإنه فعل مضارع منصوب ، وقد سبقه اسم مجرور بحتى التى هي حرف غاية وجر ، ولا يجوز أن يكون هذا المضارع منصوباً بحتى لأنها لو كانت هي الناصبة للفعل المضارع لكانت قد عملت الجر في الاسم والنصب في الفعل ، ولانظير لذلك في العربية ، ولـكانت الواو قد عطفت مضارعاً منصوباً على اسم مجرور وذلك مما لا يجوز ، وقد ذهب البصريون إلى أن هذا المضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، والتقدير : أن يغلو القعدان ، وأن هذه مع الفعل في تأويل مصدر مجرور معطوف على الاسم المجرور بحتى ، وكأنه قال : حتى المصيف وغلو القعدان . قال أبو رجاء : ثم يقال بعد هذا : إن المعروف أن أن المصدرية تقدر بعد حرف من حروف العطف ، وهذا هو مذهب البصريين ، فأين هذا الحرف الذى ستقدر أن بعده ؟ وذلك لأن حتى المذكورة قد عملت الجر في الاسم الذى بعدها ، والذى يخطر لى أنه لتكملة كلام البصريين الذى ذكره المؤلف لا بد من تقدير « حتى » أخرى بعد الواو تكون أن المصدرية وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت حتى ومجرورها على حتى المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان ؛ فتأمل في ذلك

فإذا لم يكن قبل « يفلو » فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون « يفلو » منصوباً بتقدير أن ؛ لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » فالكلام على فساده كالكلام في مسألة لام كي ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البديل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « بوالله لأفعلن » وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يقال « توالله لأقومن » لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البديل والمبدل ؟ وأما واو رُبَّ فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها عاملة ، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم ، وقد بينا فساده في موضعه بما يغني عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض يلى مضمرة أو مظهره فظاهر الفساد ؛ لبعده في التقدير ، وإبطال معنى « حتى » . وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي [ ٢٤٩ ] بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما حتى اختصته من بين الجنس ؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك « قَاتِلْ زَيْدَ السَّبَاعِ حَتَّى الْأَسَدِ » لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك « اسْتَجِرْ أَعْلَى الْأَمِيرِ جُنْدَهُ حَتَّى الضَّعِيفِ الَّذِي لَا سِلَاحَ مَعَهُ » لأن استجرا

الضعيف الذى لا سلاح معه أبعدُ من استجراء غيره ؛ فلو قلنا إن التقدير فيه : حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه ؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة ، وكانت « إلى » فى صلة « انتهى » لا فى صلة « حتى » وذلك خروجٌ عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بحتى ؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأن حتى قد يليها المجرورُ فى حال وغيرُ المجرور فى حال ، ولها نظائر مما يجر فى حال ولا يجر فى حال ، نحو « مُذْ ، ومُنْذُ » و « حَاشَا ، وَخَلَا » فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر - على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف - دلَّ على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنها هى الجارة قولهم « حَتَّامٌ ، وَحَتَّامَةٌ » كقولهم « إلامَ ، وإلامَ » والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر ، وإلا لما جاز حذفُ الألف من « ما » لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف جر ، على ما بينا فى « كَيْمَةٌ ، وَفَيْمَةٌ ، وَبِمَةٍ ، وَلِمَةٍ ، وَعَمَّةٌ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنه لا يجوز أن تكون إلى مُقدَّرة بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول « أَقِمُّ حتى يقدم زيد ، وسِرُّ حتى تطلع الشمس » فيصلح أن تُقيم مقامها « إلى » فتقول « أَقِمُّ إلى أن يقدم زيد ، وسِرُّ إلى أن تطلع الشمس » فتقوم « إلى » مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغى أن لا يجمع بينهما ؛ لأن إحداها تغنى عن الأخرى .

والذى يدلُّ على أن « حتى » فى موضع إلى فى هذا الموضع أنك تقول : أَقِمُّ إلى قُدُومِ زيد ، وأَقِمُّ حتى قُدُومِ عمرو . وإنما ظهرت « أن » بعد إلى ، ولم تظهر ( ١٢ - الإنصاف ٢ )

بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لا تلزم الاسم ، فألزموا إلى أن لتظهر اسمية ما دخلت عليه ، وقوة لزومها الجر ، وكذلك أيضاً يحسن ظهور « أن » بعد لام [ ٢٥٠ ] كي ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتى وكى ، والله أعلم .

## ٨٤ - مسألة

[ عامل الجزم في جواب الشرط ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزومٌ على الجوار ، واختلف البصريون ؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف ،

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : ( لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ) وَجْهُ الدليل أنه قال ( وَالْمُشْرِكِينَ ) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على ( الَّذِينَ ) فهو مرفوع لأنه اسم ( يَكُنِ ) ، وقال تعالى :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٣/٤ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٣١٣/٢ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٢٣٦/٢ وما بعدها ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٩٤٧ وما بعدها )



(وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو ، وابن كثير ، وحزمة ، ويحيى عن عاصم ، وأبى جعفر ، وخلف ، وكان ينبغى أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على قوله (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) كما فى القراءة الأخرى ، وهى قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائى ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله (بِرُؤُوسِكُمْ) لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، ثم قال زهير :

٣٨٩ — لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا      بَعْدَى سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ

٣٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو البيت التالى للشاهد رقم ٢٣٢ الذى تقدم فى المسألة ٥٤ ( وانظر الديوان ٨٦ - ٨٧ ) ورواية الأعم « لعب ائزمان بها - إلخ » والسوافى : جمع سافى ، وتطلق على الريح التى تسفى اتراب ، ويقال أيضاً على اتراب الذى تسفيه الرياح ، أى تذروه وتطيره وتهيجه ، والمور - بضم الميم - هو التراب ، والقطر - بفتح القاف وسكون الطاء - هو المطر ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « والقطر » فإنه مجرور بدليل أن روى هذه القصيدة مجرور ، فيسقى إلى الوهم أنه معطوف على « المور » لأنه هو المجرور بإضافة سوافى إليه ، ولو عطف على المور للزم أن يكون معمولاً لسوافى ، لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافى المور وسوافى القطر ، ومراد الشاعر أن الذى غير هذه الديار شيان : أحدهما الرياح التى تسفى عليها اتراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا بأن يكون « القطر » معطوفاً على سوافى مع أنه ليس للمطر سوافى ، فيكون مرفوعاً فى التقدير ، وجره لمجاورته المجرور ، فتقول : القطر معطوف على سوافى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة . والجر على الجوار واقع فى العريية فى بابى العطف والنعت - وزاد قوم فى باب التوكيد أيضاً - فأما باب العطف فنه هذا البيت ، ومنه قول الآخر :

كم قد تمششت من قص وإنفحة      جاءت إليك بذاك الأضؤن السود

تقول : تمششت العظم ، إذا مصصت أطرافه ، والقص - بفتح القاف - عظام الصدر ، =

= أو رأس الصدر ، والإنفحة - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء - كرش الحمل أو الجدى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، فقول الشاعر « وإنفحة » لا يجوز أن يكون معطوفاً على « قص » لأنه لو كان معطوفاً على قص لكان قوله تمششت عاملاً فيه ، وقد علمت أن التمشش خاص بمص العظم ، والإنفحة ليست عظماً ، فوجب أن يكون قوله « إنفحة » مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : كم تمششت من عظم وأكلت إنفحة ، ويكون إنفحة منصوبة بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة . وأما الجر على الجوار في باب النعت فمن شواهد قولهم « هذا جحر ضب خرب » - بحر خرب مع أنه نعت للجحر المرفوع ؛ فخرّب مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، ونظيره قول امرئ القيس في معلقته :  
 كأن ثبيراً في عرائن وبله      كبير أناس في بجاد مزمل  
 ثبير : اسم جبل ، شبهه بكبير قوم مزمل في بجاد ، فمزمل : نعت لسكّين المرفوع على أنه خبر كأن ، والرواية بحر مزمل بدليل روى القصيدة كلها ، فهو مرفوع تبعاً لموصوفه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ونظيره قول دريد بن الصمة :

فجئت إليه والرياح تنوشه      كوقع الصياصى في النسيج الممدد  
 فدافعت عنه الحيل حتى تبددت      وحتى علاني حالك اللون أسود  
 فأسود صفة لحالك اللون ، وأسود مجرور بدليل الروى ، وحالك اللون : مرفوع لأنه فاعل علاني ، ولكنه جر أسود لكونه بجوار اللون المجرور بالإضافة .  
 وأما الجر للمجاورة في باب التوكيد فقد ورد منه قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن هشام في الشذور :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم      أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب  
 فإن قوله « كلهم » توكيد لذوى الواقع مفعولاً به بلغ ، وقد وردت الرواية بحر كل ، وقد علمت أن التوكيد يتبع المؤكد في إعرابه ؛ فكان حق العربية أن ينصب كلا ، ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرور بالإضافة جره ، فهذا الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور والنحاة يذكرون أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور - سواء أكان في النعت أم في العطف - شاذ ، وهو في باب التوكيد أشد شذوذاً ، لأنهم مختلفون في مجيء في هذا الباب ، وفي اعتباره فيه .

نخفض « الْقَطْرِ » على الجَوَار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على « سَوَافٍ » ولا يكون معطوفاً على « المُرِّ » وهو الغُبَار ؛ لأنه ليس للقطر سَوَافٍ كالمر [ ٢٥١ ] حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

٣٩٠ — كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قَدَامَ أَغْيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

نخفض « مَحْلُوجِ » على الجَوَار ، وكان ينبغي أن يقول « مَحْلُوجًا » ؛ لكونه وصفاً لقوله « قُطْنًا » ولكنه خفضه على الجَوَار ، وقال الآخر :

٣٩١ — \* كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ \*

٣٩٠ — القطن — بضم القاف وسكون الطاء — معروف ، و « مستحصد الأوتار » من إضافة الصفة للموصوف ، أى الأوتار المستحصدة ، وتقول : هذا جبل أحصد — كأحمر — وحصد — كفرح — ومحصد — كمكرم — ومستحصد — بكسر الصاد — إذا كان قد أحكم قتله وصنعتة ، وهذا اللفظ يقال في كل ما أحكمت صناعته من الجبال والأوتار والدروع ، وقالوا « هذا رجل محصد الرأى » أى سديد الرأى محكمه ، على التشبيه ، وقالوا : « هذا رأى مستحصد » أى محكم وثيق ، وهو في هذا بفتح الصاد ، وقال لبيد :

وخضم كنادى الجن أسقطت شأوهم بمستحصد ذى مرة وضروع  
يريد برأى سديد وثيق محكم ، ومحلوج : اسم المفعول من قولهم « حلج القطن محلجه — من مثال ضرب ونصر » إذا ندفه ، وقطن حليج ومحلوج : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو الحلاج كالعطار والتقصاب ، وصناعته الحلاجة كالطارة والقصابة ، والمحلج والمحلجة والحلاج : الحشبة أو الحجر الذى يندف عليه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « محلوج » فإن الرواية فيه بالجر مع أنه نعت لقوله « قطنًا » المنصوب على أنه مفعول به لقوله « ضربت » وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة ، فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

٣٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيبويه ( ٢١٧/١ ) وشواهد ابن جني في الخصائص ( ٢٢١/٣ ) وقد نسبته سيبويه إلى العجاج ، وأقر الأعمش =

= هذه النسبة، وقد كرر البغدادي ذكره في شرح الشاهد رقم ٣٤٩ من الخزانة (٣٢١/٢) وبعد هذا البيت قوله :

على ذرى قلامه المهذل سبب كتان بأيدي الغزل  
المرمل - بوزن اسم المفعول - أي المنسوج ، والقلام - بضم القاف وتشديد اللام - ضرب من النبت ، والمهذل أي المسترسل ، والسبب : الشقق أي قطع الكتان . شبه نسيج العنكبوت على ما نبت من القلام حول المنزل بشقق من الكتان بأيدي الغازلات ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المرمل » فإنه مجرور بدليل روى الأبيات التي ذكرناها لك مما يليه ، وهو صفة لنسج العنكبوت المنسوب لكونه اسم كائن ، ومتى كان من المقرر الذي لا يحتمل اترواد أن النعت يجب أن يطابق منعوته في حركة إعرابه كان من المسلم به أن هذه الكسرة التي في « المرمل » ليست هي الحركة التي اقتضاها العامل؛ لأن العامل يقتضى فتحة ، فهو إذاً منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه جرى المرمل على العنكبوت نعتها في اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل رحمه الله لا يجوز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، وجحرة ضباب خربة ، وسيبويه يجوز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران ، إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان جحرا ضب خربين ، وهذا جحر ضبين خرب ، واحتج بيت العجاج هذا ، لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة ، والمرمل من وصف الغزل في الحقيقة » اهـ ، قال أبو رجاء : وقد قال قوم : إنه ليس في هذا البيت رد على الخليل ، لأن العنكبوت تذكر وتؤنث ، فيجوز أن يكون هنا مذكراً ، فلا يصلح البيت رداً عليه ، ومثله مما ذكره في سبيل الرد على الخليل قول الخطيئة ، وأنشد ابن جني (٢٢٠/٣) والرضى لذلك ، وشرحه البغدادي (٣٢١/٢) :

فياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى

وحية بطن واد : أراد نفسه ، يريد أنه يحمي ناحيته ويذود عما يحميه فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا صولته ، وهموز الناب : مأخوذ من الهمز وهو الضعط والغمز ، وليس لكم بسى : أى ليست مثلكم ولا مستوية معكم ، بل فوقكم وأعلى منكم ، =

نخفض « المُرْمَلِ » على الجِوَار ، وكان ينبغى أن يقول « المرملا » لكونه وُضْعًا للنسج ، لا للعنكبوت ، ومن ذلك قولهم « جُجِرُ ضَبَّ خَرِبِ » : فخفضوا خربًا على الجِوَار ، وكان ينبغى أن يكون مرفوعًا ؛ لكونه في الحقيقة صفةً للبحر ، لا للضب ، فكذلك ما هنا : جوابُ الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعًا ، إلا أنه جُزم للجِوَار ، ولهذا إذا حُلَّتَ بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع ، وقال الله تعالى : ( فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ) وقال تعالى : ( وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط

== والاستسهاد به عندهم في قوله : « هموز الناب » فإن الرواية في هذه الكلمة بحر « هموز » مع أنها نعت للحية المنصوب على التحذير ، وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأنها في مجاورة كلمة مجرورة وهي قوله : « واد » والهموز مؤنثة لكونها صفة للحية والوادي مذكر ، فدل على أنه لا يلزم في الجر للمجاورة أن يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث كما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز مع تخالفهما في التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ، على ما قررناه لك من قبل ، قال ابن جني « جر هموز لمجاورته الواد مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا ، فإن حية مؤنث وما بعدها مذكر » اهـ ، وفي هذا الكلام شيان : الأول : أنه جعل خلاف الخليل وسيبويه في المضاف والمضاف إليه ، والأعلم يجعله في المتجاورين اللذين هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه ، ويمكن في كلام سيبويه أن يحمل على كل واحد من هذين ، لكنني أستبعد أن يكون الخلاف بينهما في مساواة المضاف والمضاف إليه فيما ذكرنا ، بل ينبغى أن يكون الخلاف بينهما في المتجاورين على ما فهمه الأعلام ، وإثباتي أن هذا البيت مثل بيت العجاج ؛ لأن الحية يقال على الذكر وعلى الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، فيجوز أن يقال : إنه عنى هنا الحية الذكر ، والبطن مذكر ، فقد اتفق المضاف والمضاف إليه على كلام ابن جني ، ويجوز أن يقال : إن هموز مذكر لكونه وصفًا للحية الذكر ، والوادي مذكر ، فاتفق المتجاوران تذكيرًا وتأنيثًا على ما هو كلام الأعلام ، فاعرف هذا وتنبه له .

وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً ؛ كما قلنا في الابتداء والمبتدأ إنها يعملان في الخبر ، فكذلك هاهنا ، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و « إن » له تأثير في العمل في الفعل ؛ فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن « إن » هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا به ، كما أن النار تُسخن الماء بواسطة القدر [ ٢٥٢ ] والخطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا ؛ إن هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل <sup>(١)</sup> معه .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

وهذا القول ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل . وقولهم : « الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين » باطل ؛ لما بينا من وجه مناسبتة

(١) في ر « إلا أنه عامل معه » ولا يستقيم مع ماقرره

للعمل في الشرط وجوابه لافتضاءه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة ؛ فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل .

فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على أصله ، فكذلك فعل الشرط<sup>(١)</sup>

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ؛ لظهور فسادهم ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معرباً بعد أن وكى وإذن ، وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولا في النهي ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ؛ فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيًا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوارم ؛ دل على فساد ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله ( والمشركين ) ليس معطوفاً على ( الذين كفروا ) وإنما هو معطوف على قوله : ( من أهل الكتاب ) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وأما قوله تعالى : ( فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى السُّجُودِ ) فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأنه على قراءة مَنْ قرأ بالجر ليس معطوفاً على قوله ( فامسحوا ) وأيديكم ) وإنما هو معطوف على قوله ( برؤوسكم ) على [ ٢٥٣ ] أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل ، وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد

(٢) الظاهر أن عبارة « فكذلك فعل الشرط » مقحمة إذ لا مؤدى لها .

الأَنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال « سمعت الثقة » يريد أبا زيد الأَنصاري .

والذي يدل على ذلك قولهم « تَمَسَّحَتْ للصلاة » أى تَوَضَّأت ، والوضوء يشتمل على مسح ومغسول ، والسرف في ذلك أن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ؛ فلذلك سمي الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً ، والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله ( إلى الكعبين ) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح ، وقال قوم : الأَرْجُلُ معطوفة على الرأس في الظاهر ، لا في المعنى ، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

٣٩٢ — إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

٣٩٢ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٥٨٧ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٢٥٩ ) وفي شرح شذور الذهب ( رقم ١١٦ ) وابن جنى في الخصائص ( ٤٣٢/٢ ) وابن عقيل ( رقم ٢٩٩ ) والأشتموني ( رقم ٤٤٢ ) والرضي ، وشرحه البغدادى ( ٩١/٣ و ١٧٣/٤ ) والبيت من كلام الراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين ، وبرزن ظهري ، تقول « برز فلان يبرز بروزاً — على مثال قعد يقعد قعوداً » إذا ظهر ، وزججن أى دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء ؛ إذا كان كل منهما قد دقق حاجبيه ورققهما في طول ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « والعيون » فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على « الحواجب » مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل ، مثلاً ، ومن أجل هذا لم يرض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت كلمة العيون على كلمة الحواجب مع بقاء معنى كلمة زججن على معناها الأصلى الذى ذكرناه ، بل ذهبوا إلى أحد طريقين : الأول أن يكون قوله « العيون » مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيون ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، =



فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تُزَجَّجُ ، وقال الآخر :  
تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنَّهُ وَعَيْنِيهِ إِنَّ مَوْلَاهُ ثَابِتٌ لَهُ وَفَرُ[٣٣٤]

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا تُوصَفَانِ بِالْجَدْعِ ؛ وقال لبيد :  
٣٩٣ — فَمَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأُطْفَلَتْ بِالْجَاهَتَيْنِ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

= والطريق الثاني أن تتوسع في كلمة « زججن » فتجعل المراد بها حسن أو جلن أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، وقد بينا لك ذلك بيانا وافيًا في الكلام على الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق في المسألة ٧٠ ومن هنا تعلم أن قول المؤلف إنهم عطفوا الثاني على الأول في مثل هذا البيت كلام مبنى على الظاهر ، ولا شيء فيه من التحقيق .

٣٩٣ — هذا هو البيت السادس من معلقة لبيد بن ربيعة العامري ( انظر شرح التبريزي على المملقات العشر ص ١٢٧ ط السلفية ) وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ( ٤٣٢/٢ ) وروى « فعلا فروع الأيهقان » بالعين معجمة ورفع فروع الأيهقان ، وروى « فاعتم نور الأيهقان » ومن روى « فعلا » بالعين مهجلة رفع فروع الأيهقان أو نصبه ، فأما من روى « فعلا » بغير معجمة فرفع فروع الأيهقان ، ومعناه عنده ارتفع وراى ، من قولهم « غلا السعر » إذا ارتفع ، وقولهم « غلا الصبي يغلو » إذا شب ، والمعنى كذلك عند من روى « فاعتم نور الأيهقان » وعند من روى « فعلا فروع الأيهقان » بالعين المهجلة مع رفع الفروع ، فأما من روى بنصب الفروع فقد جعل في علاضيمه مستتراً يعود إلى السيل ، والمعنى أن السيل قد ارتفع حتى علا فروع الأيهقان وجاوزها ، والرفع أجود معنى ، لأن الغرض وصف هذه الأرض بالتماء والحصب وأن ما فيها قد عاش ونما ، ولأنه المناسب لما بعده ، وأطفلت : أى صارت ذات طفل أى ولد والفروع : الأعلى ، واحدها فرع ، والجلهتان : جانبى الوادى ، وموطن الاستسهاد من هذا البيت قوله « وأطفلت ظباؤها ونعامها » فإن ظاهره أن قوله « نعامها » معطوف على قوله « ظباؤها » فيكون الفعل الذى عمل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وأهل العربية لا يقولون « أطفلت النعام » وإنما يقولون في هذا المعنى أفرخ النعام أو باض النعام ، ولهذا يرى أهل التحقيق من النجاة أن العامل في « نعامها » محذوف ، والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ، وعلى هذا تكون الواو =

فعطفت نعامها على ظباؤها ، والنعام لا تُطْفَلُ ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

٣٩٤ — يَا لَيْتَ بَعْلِكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْنًا وَرُمَحًا

فعطفت « رمحا » على « سيفا » وإن كان الرمح لا يتقلد ، وقال الآخر :

= قد عطفت جملة « وأفرخت نعامها » على جملة « أطفلت ظباؤها » أو يكون الشاعر قد توسع في معنى « أطفلت » فصوره كقولك « أتجت » وما يؤدي مؤداه ، وحينئذ يصح تسلطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، ويرد على المؤلف ما أورده عليه في شرح الشاهد السابق ، ونظير ذلك أيضا قول لبيد في المعلقة نفسها :

بطليح أسفار تركن بقية منها فأحق صلبها وسنامها

الطليح : الناقة التي أعيت وتعبت ، وأحق : أى ضمير ، والاستشهاد به في قوله : « أحق صلبها وسنامها » فإن ظاهره أن قوله « سنامها » معطوف على قوله « صلبها » فيكون قوله « أحق » مسلطا عليهما جميعا ، وقد قال نقلة اللغة : إنه يقال : « أحق صلب الناقة » أى ضمير وهزل ، ولا يقال « أحق سنام الناقة » وإنما يقال : ذهب سنامها فيؤول بأحد التأويلين السابقين ، ومن العلماء من أجاز أن تقول « أحق السنام » وأغلب ظنى أنه إنما أجازته على تضمين أحق معنى دق أو فنى أو ذهب أو ما أشبه ذلك.

٣٩٤ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٢٢٤) وكامل المبرد (١/١٩٦) و٢١٨ الحيرية (رغبة الآمل ٣/٢٣٤) وخصائص ابن جني (٢/٤٣١) وأنشده ابن منظور (قلد) وصحة الرواية « ياليت زوجك قد غدا » وهو — كما قال الأخفش — من كلام عبد الله بن

الزبرعى ، ومحل الاستشهاد منه قوله « منقلدا سيفا ورمحا » فإن ظاهره أن قوله « رمحا » معطوف على قوله « سيفا » فيكون قوله « منقلدا » مسلطا وعاملا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وقد قل علماء اللغة : إنه يقال : تقلد فلان سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه ، وقالوا « المقلد » بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام مفتوحة — لموضع نجاد السيف من كتف الرجل ، والكلام في هذا كالسلام الذى ذكرناه في الشواهد السابقة : إما أن يكون « رمحا » مفعولا لمحذوف ، أى منقلدا سيفا ومنقلدا رمحا ، وإما أن يكون « منقلدا » قد ضمن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا كحامل ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « يريد منقلدا سيفا ومنقلدا رمحا ؛ لتعذر حمله على ما قبله ، لأنه لا يقال : تقلدت الرمح » اهـ .

٣٩٥ — عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

فعمطف ماء على تبنا ، وإن كان الماء لا يعلف ، وقال الآخر :

٣٩٦ — \* شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمَرٍ وَأَقِطُ \*

٣٩٥ — هذا البيت أنشده ابن منظور ( ق ل د ) وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص ( ٤٣١/٢ ) وابن هشام فى أوضح المسالك ( رقم ٢٥٨ ) وفى شرح شذور الذهب ( رقم ١١٥ ) وابن عقيل ( رقم ١٦٥ ) والأشمونى ( رقم ٤٤١ ) وابن الناطم فى باب المفعول معه من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ١٠١/٣ ) بهامش الخزانة ( ) والسيد المرتضى فى أماليه ( ٢٥٩/٢ ط الحلبي ) وتقول : علقت الدابة أعلفها — من باب ضرب — تريد أطعمتها ، وانتبن — بكسر التاء وسكون الباء — هو قصب الزرع بعد أن يداس ، وهالة : صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ؛ إذا أرسلت دمعها إرسالا ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « وماء » فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله « تبنا » ولو كان معطوفا على انتبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العامل فى المعطوف عليه وهو قوله علفتها ، ولكنك تعلم أنه يقال : علقت الدابة تبنا ، ولا يقال : علفتها ماء . ولكن يقال : سقيتها ماء ، ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين : الأول أن يكون قوله « ماء » مفعولا به لفعل محذوف — والتقدير : وسقيتها ماء — وتكون جملة الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفة على جملة علفتها تبنا ، والأمر الثانى أن تضمن علفتها معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل ألفتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين ، ونظير هذا البيت والأبيات السابقة قول طرفة بن العبد البكرى :

أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ترعى به الماء والشجر » فإن ظاهره غير صحيح لأنه يقال : رعت الماشية الشجر ، ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، ومن أجل هذا يجب أن تقدر فعلا يعمل فى الماء ؛ وكأنه قد قل : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن ترعى معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل تناول ، وفى بيت طرفة هذا لطيفة ، وحاصلها أن الذى منع من صحة تسلط العامل المذكور فيه هو المعطوف عليه ، وفى كل الأبيات السابقة كان المانع هو المعطوف ، فتأمل .

٣٩٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده أبو العباس المبرد فى الكامل =

فعطف تمرّاً على ألبان ، وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأَرْجُلُ على الرؤوس وإن كانت لا تُمسَحُ .

وأما قول زهير :

[ ٢٥٤ ] \* . . . سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ \* [ ٣٨٩ ]

فلا حجه لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار ، وقولهم « لا يكون

= (١/١٩٦ و ٢١٨ الخيرية ، رغبة الأمل ٣/٢٣٤) من غير عزو ، ولم يتعرض له الأخفش بشيء ، والألبان : جمع لبن ، وهو معروف ، والتمر : معروف أيضاً . والأقط - يفتح الهمزة وكسر القاف وآخره طاء ، مهملة - وهو طعام يتخذ من اللبن الخيض طبخ ثم يترك حتى يتصل ، وقد يقال : أقط فلان القوم يأقطهم - من مثال ضرب يضرب - إذا أطعمهم الأقط ، كما يقال « لبنهم » أى أطعمهم اللبن ، و « لبأهم » أى أطعمهم اللبأ ، وحكى اللحياني : أتيت بني فلان غبزو وأقظوا وحاسوا ، أى أطعموني الحبز والأقط والحيس ، هكذا حكاه اللحياني من غير أن تعدى هذه الأفعال . ومحل الشاهد في هذا البيت قوله « وتمر » فإن ظاهره أن هذه الكلمة معطوفة بالواو على قوله « ألبان » فيكون قوله « شراب » مسلطاً على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن كل من التمر والأقط مطعوم مأكول ، لا مشروب ، كما هو واضح ، ولهذا خرجه العلماء على أحد وجهين : الأول أن تقدر عاملاً للتمر يكون معطوفاً على شراب ، والتقدير على هذا : شراب ألبان وطعام تمر وأقط ، والثاني أن تتوسع في شراب فتضمنه معنى كلمة أخرى يصح أن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً ، والتقدير على هذا : تناول ألبان وتمر وأقط ، وهذا واضح إن شاء الله . ومن شواهد هذه المسألة ما أنشده ابن جنى ( الخصائص ٢/٤٣٢ ) والمرضى ( الأمل ٢/٢٥٩ ) من قول الرازي :

تسمع للأحشاء منه صردا وفي الدين جساءً وبددا  
الجساءة - بالضم - الصلابة واليبس ، والبدد : التفرق ، وكل من الصلابة والتفرق لا يسمع ، فوجب أن تقدر لهما فعلاً ، وكأنه قال : وترى في الدين جساءً وبددا ، أو تضمن قوله تسمع معنى فعل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابة والتفرق ، وكأنه قال : تحس منه .

معطوفا على المور لأنه ليس للقطر سَوَافٍ « قلنا : يجوز أن يكون قد سعى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي . وأما قول الآخر :

\* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ \* [٣٩١]

فقول الرواية « المرمل » بكسر الميم — فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ، وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه . وكذلك قوله :

\* قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَخْلُوجِ \* [٣٩٠]

وقولهم « جحر ضب خرب » محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يحزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

## ٨٥ — مسألة

[ عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوعُ بعد « إن » الشرطية

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٦١/٢) وشرحنا الكبير على شرح الأشموني (٢٣٩/٢) وما بعدها ( وكتاب سيويه (٦٧/١) وما يليها ) ومفصل الزمخشري (١٤٩/١) بتحقيقنا ( وشرح الرضى على الكافية (٢٣٧/٢) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٢١٣ ) .

نحو قولك « إِنْ زَيْدٌ أَتَانِي آتِهِ » فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .  
وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إِنْ » خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المسكن المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما [٢٥٥] قالوا : « جاءني الظريف زيد » وإذا كان مرفوعاً به لم يفترق إلى تقدير فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفصلَ بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إِنْ » خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها » قلنا : نسلم أن « إِنْ » هي الأصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ، يلي لما كانت

« إن » هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع<sup>(١)</sup> بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ؛ لأنها هي الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع ، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يحز في غيرها من حروف الاستفهام ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قول عدى :

٣٩٧ — فَمَتَى وَاعِلٌ يَذُبُّهُمْ يُحْيُو هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

(١) حصل هذا الكلام أن إن الشرطية تختص من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها ، بشرط أن يكون الفعل التالى للاسم المرفوع ماضياً ، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام ، وليس هو مقدماً على عامله كما يقول الكوفيون .

٣٩٧ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى ، وهو من شواهد سيويه (٤٥٨/١) وابن يعيش (ص ١٢١٤) ورضى الدين فى باب الاشتغال وباب الجواز من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٤٥٦/١ و ٦٣٩/٣) والواغل - بالغين المعجمة - هو الرجل يدخل على الشرب من غير أن يدعوه ، يقال : وغل يغل - من مثال وعد يعد - وغلا فهو واغل وهو أيضاً وغل - بسكون الغين - والذى يدخل على انقوم وهم يأكلون من غير أن يدعوه أحد يقال له : وارش ، أو طفلى ، وينهم : أى ينزل بهم ، ويروى فى مكانه « يزهم » ويروى أيضاً « يجهم » و « تعطف » مضارع مبنى للمجهول ، والكأس : وعاء الخمر ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « متى واغل ينهم » فإن الشاعر فصل بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط ، وقد خرجه النحاة على أن هذا الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره افعل المذکور بعد ، وتقدير الكلام : متى ينهم واغل ينهم ، قال الأعلم « الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل فى متى ، مع جزمها له ، ضرورة ، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل » اهـ . وفى عبارته هذه مؤاخذه ؛ لأنه - وقد =

وقال الآخر :

٣٩٨ - صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ

جعل الاسم المرفوع بعد أداة الشرط معمولاً لفعل محذوف يلي أداة الشرط - لا يكون الاسم المرفوع متقدماً ، بل هو - على هذا - واقع في موقعه ، فتنبه لهذا .

٣٩٨ - هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قير - بضم أولهما على زنة التصغير -

ابن عجرة ، أحد بني تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامي كان في عهد معاوية بن أبي سفيان والبيت من شواهد سيويه ( ٤٥٨/١ ) وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢١٤ ) وشواهد رضى الدين في باب الاشتغال وباب الجواز من شرح الكافية وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٤٥٧/١ ) وشواهد ابن عقيل ( رقم ٣٣٦ ) والأشوني ( رقم ١٠٦٦ ) وابن النازم في باب الجواز ، وشرحه العيني ( ٤٣٤/٤ ) وقبل هذا البيت مما يبين معناه قوله :

وضجيع قد تعلت به طيب أردانه غير تفل

والصعدة - بفتح فسكون - القناة التي تنبت مستوية ، والحائر : المكان الذي يكون

وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها ، شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبت بها وهي تميل مع الريح ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله « أينما الريح تميلها » حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة ، وقد خرج النحاة ذلك على أن الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وقد دعاهم إلى هذا أنهم يرون أدوات الشرط تخص بالأفعال ، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعة على الابتداء ، فإن وليها اسم مرفوع فإن كانت الأداة « إن » والفعل المتأخر ماضياً جاز ذلك ، ثم اختلفوا في رافع هذا الاسم الخلاف الذي ذكره المؤلف ، وإن كانت الأداة غير « إن » أو كان الفعل غير ماض لم يكن ذلك جائزاً إلا أن يضطر إليه شاعر ، وحينئذ يكون ارتفاعه على ما ذكرنا . قال سيويه « واعلم أن قولهم في الشعر : إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان في قولك : إن زيداً رأيته يكن ذلك ؛ لأن إن لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها » اهـ .



وقول الآخر :

٣٩٩ — فَمَنْ نَحْنُ نُوْمِنُهُ يَدَبْتُ وَهَوَّ آمِنْ  
وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُنْسِي مِنَّا مُفَرَّعًا

فهو ضعيف لا يجوز في الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد متى وأينما وَمَنْ ، وهي فرع على إن ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عملُ حرفِ الجزمِ ، وذلك [ ٢٥٦ ] ضعيف في إن في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفاً في إن وهي الأصل فقيماً هو فرْعٌ عليه أولى ، ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أسهل : إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام دون غيرها ، وهذا كله شيء يختص بالشعر ، ولا يجوز في الكلام .

وأما قولهم « إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا : جاءني الظريفُ زيد » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد في « جاءني الظريفُ زيد » إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز أن يكون بدلاً

٣٩٩ — هذا البيت من كلام هشام المري ، وهو من شواهد سيويه ( ٤٥٨/١ ) ورضي الدين في باب الجوازم من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى في الخزانة ( ٦٤٠/٣ ) وشواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٦٥٢ ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فَمَنْ نَحْنُ نُوْمِنُهُ » حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداة الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم ، فيظن من لا علم عنده أن هذا المضارع المجزوم قد عملت فيه أداة الشرط المذكورة ، ولكن النحاة البصريين لا يرون ذلك ، ويجعلون الضمير المنفصل فاعلاً بفعل محذوف يفسره هذا الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : فَمَنْ نُوْمِنُهُ نُوْمِنُهُ ، فلما حذف فعل الشرط الذي هو الفعل الأول من هذين الفعلين وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار تقديره نحن برز هذا الضمير فصار الكلام : فَمَنْ نَحْنُ نُوْمِنُهُ ، فهذا الضمير البارز المنفصل المرفوع هو الضمير الذي كان مستتراً في الفعل المحذوف ، وهذا الفعل المذكور جىء به تفسيراً وبياناً لذلك الفعل المحذوف ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبوت .

لتأخر البدل عن المبدل منه ، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بينا بطلان الرفع بالعائد فى موضعه بما يغنى عن الإعادة هاهنا .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بدّ له منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم فى موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرّة أو المقدّرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم .

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء فى نحو قوله تعالى : ( إذا السّماء أنشقت ) لأن « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل ؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم .

## ٨٦ - مسألة

[ هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط ؟ وما يترتب عليه <sup>(١)</sup> ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع ، نحو « إن تأتني زيدٌ يُكرِمُكَ » واختلفوا فى تقديم

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ( ٢٣٨/٢ ) .

المنصوب في جواب الشرط نحو « إِنْ تَأْتَيْنِي زَيْدًا أَكْرِمُ » فأباه أبو بكر كريباً [٢٥٧] يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائي .

وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لجاورته فعل الشرط ، فإذا فارقته بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم ، فبطل الجزم ، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط ؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما ، على ما بينا ، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ، ولا فرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأن الجزم في جواب الشرط إنما كان لجاورته فعل الشرط ؛ فإذا فارقته بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم » قلنا : قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجبة للجزم في موضعه وبيننا فسادها بما يغني عن الإعادة .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من منع جواز تقديم المنصوب قول طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ :

٤٠٠ — وَلَلْخَيْلِ أَيَّامٌ ؛ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا  
وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تَعْقِبِ

٤٠٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لطيفيل الغنوي — وهو أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب « طفيل الخيل » لكثرة وصفه إياها ، كما كان يلقب « المحبر » لجودة وصفه — وبعد البيت استشهد به قوله :

وقد كان حياناً عدوين في الذي خلا ؛ فعلى ما كان في الدهر فارتي =

فنصب « الخير » بتعقيب ، وتقديره : تعقب الخير ، و « تعقب » مجزوم ، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا في المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين ؛ أحدهما : أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فلما وجب تحريكه حركوه حركة النظرير ، والثاني : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ،

= إلى اليوم لم تحدث إليكم وسيلة ولم تجدوها عندنا في التنسب جزيناهم أمس العظيمة ؛ إنما متى ما تسكن منا الوثيقة نطلب وإنما روينالك هذه الآيات لتعلم أن روى هذه القصيدة مكسور لأن لذلك مدخلا في بيان الاستسهاد بالبيت ، والبيت من شواهد رضى الدين في باب الجوازم ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٦٤٣/٣) وقوله « وللخيل أيام » مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، وقوله : « من يصطبر لها » من اسم شرط ، والفعل بعده مجزوم به على أنه فعل الشرط ، وقوله « ويعرف لها أيامها » الفعل معطوف على فعل الشرط ، ولهذا كان مجزوما ، والخير : مفعول مقدم لتعقب ، وتعقب الخير . أى تحدث الخير في عاقبة أمرها ، ومحل الاستسهاد من هذا البيت قوله « الخير تعقب » فإن قوله تعقب فعل مضارع واقع جواب الشرط الذى هو « من » والدليل على أنه جواب الشرط أنه مكسور للروى ، ولا يجوز أن يكون هذا الفعل مرفوعا ولا أن يكون منصوبا ، لأنهم لا يستسيغون كسر الفعل المضارع لأجل الروى إلا أن يكون مجزوما ، والسر في هذا يرجع إلى أمرين ، الأول أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، كل واحد منهما يختص به قبيل منهما ، فالجر يختص به الاسم ، والجزم يختص به الفعل ، فلما وجب تحريك الفعل المضارع المجزوم لأجل الروى حركوه بالحركة التى يختص بها نظيره وهى الكسرة ، والوجه الثانى أن الفتحة والضممة يدخلان الفعل المضارع ؛ فلو أنهم حركوا المضارع المجزوم بالفتحة أو بالضممة حين تدعوهم الحاجة إلى تحريكه لالتبس الأمر فلم يعرف أهذه الحركة أصلية أم عارضة لأجل الروى ، ولكن إذا كسروا آخره للروى وقد علم أن الكسر لا يدخله بالأصالة علم من أول وهلة أن هذه الكسرة طارئة وليست أصلية ، وهذا ظاهر إن شاء الله أبلغ الظهور ، ومتى عرف أن هذا الفعل المضارع مجزوم وقد سبته أداة شرط وفعل الشرط علم أنه جواب الشرط . وأن كلمة « الخير » مفعول به لهذا الفعل تقدم عليه ؛ فدل ذلك على أنه يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط مع أن جواب الشرط مجزوم ؛ فهذا إيضاح كلام المؤلف في هذا الموضوع وبإيانه بأوضح عبارة ، والله سبحانه أعلى وأعلم .

ولا يدخله الجر ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه كَسْرٌ .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أننا أجمعنا على أن المنصوب فَضْلَةٌ فى الجملة ، بخلاف المرفوع ؛ فينبغى أن لا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم .

## ٨٧ — مسألة

[ القول فى تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ، نحو « زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط ؛ فأجازوه الكسائي ، ولم يُجِزْهُ الفراء .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزء على حرف الشرط ؛ لأن الأصل فى الجزء أن يكون مقدماً على « إِنْ » كقولك « أَضْرِبْ إِنْ تَضْرِبْ » وكان ينبغى أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار على ما بيننا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً .  
والذى يدل على ذلك قول الشاعر :

٤٠١ — يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ      إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٢٣٨/٢ )  
فإن كلامه فى هذه المسألة وكلام المؤلف يخرجان من مشكاة واحدة .

٤٠١ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه ( ٤٣٦/١ )  
وقد نسبته إلى جرير بن عبد الله البجلي ، وأقر الأعلم هذه النسبة ، وهو أيضاً من شواهد =

=رضى الدين في باب المجموع وباب الجوازم من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٣/٣٩٦ و ٦٤٣) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٠٧) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٨٠٧) والأشموني (رقم ١٠٨٣) وابن عقيل (رقم ٣٤٢) وشرحه العيني (٤/٤٣٠) وذكر العيني والبغدادي أن الرجز ينسب إلى عمرو بن خثارم البجلي وأسند العيني ذلك إلى الصاغاني ، والأقرع بن حابس : أحد علماء العرب وحكامهم في زمانه ، وكان جرير بن عبد الله البجلي قد تنافر إليه هو وخالده بن أوطاة السكبي ، ويصرع - بالبناء للجهول - أراد يهلك ، ومحل الاستنهاد من هذا البيت هنا قوله « تصرع » فإن الرواية فيه بالرفع بدليل البيت السابق عليه ، وقد اختلف تخريج العلماء لذلك ، فأما سيويوه رحمه الله تعالى فقد جعل جملة « تصرع » خبرا لأن المؤكدة ، وهو مؤخر لفظا والنية به التقديم على أداء الشرط ، وكأنه قد قال : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، وجواب الشرط محذوف لأن هذا دال عليه ومشير إليه ، قال سيويوه : « وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي آتيك إن أتيتني ، قال زهير » وإن أتاه خليل . . . البيت ٤٠٢ « ولا يحسن : إن تأتني آتيك ، من قبل أن إن هي العاملة ، وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البجلي \* . . . إنك إن يصرع أخوك تصرع \* أي إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ومثل ذلك قوله :

هذا سراق للقرآن يدرسه والمرء عند الرش إن يلقها ذيب

أي المرء ذيب إن يلق الرش ، قال الأصمعي : هو قديم ، أنشدني أبو عمرو ، وقال ذو الرمة :

وإني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

أي ناظر متى أشرف ، فجاز هذا في الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزا

أه كلامه ، وخلاصته أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز رفع المضارع الواقع جزء وهذا هو الذي عبر عنه بقوله « وقد تقول : إن أتيتني آتيك » وإذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما لم يجوز أن ترفع المضارع الواقع جوابا ؛ لأن عمل الجازم قد ظهر في فعل الشرط ، وهذا هو الذي عبر عنه بقوله « ولا يحسن : إن تأتني آتيك » لكن إذا وقع مثل هذا في ضرورة الشعر كان تخريجه على ما ذكر من أن المتأخر دليل الجواب ، وليس جوابا ، وأما أبو العباس المبرد فقد جعل المتأخر هو الجواب وتمحل له بأنه على =

والتقدير فيه : إنك تصرعُ إن يُصرعَ أخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، ولوجب أن يكون مجزوماً ، وقال زهير :  
 ٤٠٢ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

== تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جملة المضارع خبراً عنه ، وتقدير الكلام على هذا : إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع جملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، والجملة الشرطية في محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت الذي أنشده الأصمعي على كلام المبرد : والمرء عند الرشا إن يلقيها فهو ذيب ، وتقدير بيت ذى الرمة على هذا : وإني متى أشرف فأنا ناظر ، قل الأعمى في تخريج بيت الشاهد « الشاهد فيه على مذهبه تقديم تصرع في النية ؛ وتضمنه الجواب في المعنى ، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ؛ وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر ، وهو عند المبرد على حذف الفاء » اهـ

٤٠٢ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وهو من شواهد سيدييه (٤٣٦/١) ومفصل الزمخشري ، وشرحه لابن يعيش (ص ١٢٠٦) وابن هشام في معنى الليب (رقم ٦٧٩) وفي أوضح المسالك (رقم ٥١١) وفي شرح شذور الذهب (رقم ١٧٥) والأشونى (رقم ١٠٨١) وابن عقيل (رقم ٣٤١) وابن الناظم في باب الجوازم ، وشرحه العيني (٤/٤٢٩ بهامش الحزانة) والقالى في أماليه (١/١٩٣ ط الدار) وقوله « وإن أتاه خليل » الضمير المنصوب يعود إلى هرم بن سنان الرى ، والخليل : الفقير المحتاج ؛ وأصله الحلة - بفتح الحاء وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثال العرب « الحلة تدعو إلى السلة » أى الفقر يدعو إلى السرقة ، ويوم مسألة : يروى في مكانه « يوم مسغبة » وقوله « لا غائب مالى » يريد أنه لا يعتذر للمحتاج بأن ماله غائب ، وقوله « ولا حرم » هو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، ومعناه المحروم ، وهو على تقدير مبتدأ ، أى ولا أنت محروم ؛ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « يقول » فإنه فعل مضارع وقع بعد أداة شرط وفعل شرط ماض ؛ وقد جاء هذا المضارع مرفوعاً ؛ فأما سيدييه فىرى أن هذا المضارع ليس هو جواب الشرط ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم وإن كان متأخراً فى اللفظ ، فكأنه قل : يقول : لا غائب مالى ولا حرم إن أتاه خليل ، وأما أبو العباس المبرد فيذكر أن هذا المضارع هو نفس الجواب ؛ لكنه على تقدير فاء الربط ، وكأن الشاعر قد قل : إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول لا غائب مالى - إلخ ؛

والتقدير فيه : يقولُ إنَّ أُنَاهُ خليلٌ يومَ مسألة ، ولولا أنه في تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، وقال الآخر :

٤٠٣ — فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا ، وَإِنْ يَمُتْ

قَطَعْنَاهُ لَا غُسَّ وَلَا بِمُغَمَّرٍ

والتقدير فيه : إِنْ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ ، فقدمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل ،

وقد وافق أبو العباس في ذلك مذهب الكوفيين وأبي زيد ؛ وقد رجحه العلامة موفق الدين بن يعيش ؛ قال « فسيويوه يتأوله على إرادة التقديم ، كأن المعنى : يقول إنَّ أُنَاهُ خليل ، وقد استضعف ؛ والجيد أن يكون على إرادة الغاء ، فكأنه قال : فيقول » اهـ .

٤٠٣ — هذا البيت لزهير بن مسعود ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب

(غ س س) وقد أنشده ابن جني في الخصائص (٣٨٨/٢) وأبو زيد في النوادر (ص ٧) ثانياً بيتين ، والغس - بضم الغين وتشديد السين المهملة - الضعيف اللثيم من الرجال ، وجمعه أغساس وغساس - بوزن رجال - وغسوس ، وقال ابن الأعرابي : هم الضعفاء في آرائهم وعقولهم ، والمغمر - بضم الميم الأولى وتشديد اثنائية مفتوحة - هو الذي لم يجرب الأمور والناس يستجهلونه ، ومثله المغمر - بفتح أوله وثانيه ساكن أو مفتوح أو مكسور ، وبضم أوله مع سكون ثانيه - وقال ابن سيده : هو من لا غناء عنده ولا رأى ، وقال ابن الأثير : هو الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فلم أرقه إن ينج منها » حيث قدم ما يصلح أن يكون جواباً على أداة الشرط ، ألا ترى أنه لو قال « إن ينج منها فلم أرقه » لصح الكلام ، فتقديم الشاعر ما يصلح أن يكون جواباً يدل على أن هذا هو موضعه من الكلام ، فيكون قول زهير « يقول لا غائب - إلخ » وقول جرير البجلي « تصرع » مقدماً في النية وإن تأخر في اللفظ ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيويوه رحمه الله من أن الفعل المتأخر عن أداة الشرط وفعل الشرط إذا كان غير مجزوم فهو على نية التقديم ، من قبل أن هذا هو الموضع الأصلي له ، فاعرف ذلك وتنبه له ، فأما البصريون فلا يرون ذلك ، ويعملون التقديم دليلاً على الجواب ، وليس هو نفس الجواب تقدم ، لأن الجواب مجزوم بالشرط ، وقد تكرر أن عامل الجزم ضعيف ، ومن آثار ضعفه ألا يتقدم معموله عليه .



وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم ؛ فوجب جوازُ تقديم معموله على حرف الشرط ؛ لأن المعمول قد وقع في موقع العامل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدرُ الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال « زَيْدًا أَضْرَبْتُ » ؟ فكذلك لا يجوز أن يقال « زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » .

والذى يدلُّ [٢٥٩] على ذلك أنَّ بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا يخفاء به ، ألا ترى أنك إذا قلت « أَضْرَبْتُ زَيْدًا ؟ » كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت « إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ » كان كلاماً معقوداً على الشك ؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه ؛ فينبغي أن يُحْمَلَ أحدهما على الآخر ؛ فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه ؛ فكذلك الشرط .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط » قلنا : لا نسلم ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مُسَبَّبُهُ ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب ، ألا ترى أنك لا تقول « إِنْ أَشْكُرْكَ تُعْطِنِي <sup>(١)</sup> » وأنت تريدُ إن تعطيني أشكرك ؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مَرْتَبَةَ الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك ؛ لأن المعمول تابع للعامل .

وأما قول الشاعر :

\* إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعَ أَخُوكَ تُضْرَعُ \* [٤٠١]

(١) لكنه لو قل « أَشْكُرْكَ إِنْ تعطيني » كان صحيحاً وأفاد المعنى ، وهو موطن الخلاف ، فإلى .

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه إنما نَوَى به التقديم وجعله خبراً لأنَّ لأجل ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .

وأما قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول . . . . . [٤٠٢]

فلا نُسلمُ أنه رفعه لأن النية به التقديم ، وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماضٍ ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو « إن قُمتَ أقومُ » فإنه يجوز أن يبقى على رفعه ؛ لأنه لما لم يظهر الجزمُ في فعل الشرط تركَّ الجوابُ على أول أحواله - وهو الرفع - وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى ، كقولك « يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ » لفظه مرفوعٌ ومعناه دعاء مجزوم ، كقولهم « لِيَغْفِرِ اللهُ لِفُلَانٍ » .

وأما قول الآخر :

\* فلم أرقه إن ينجُ منها . . . \* [٤٠٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرقه » دليلٌ على جواب الشرط ؛ لأن لم أفعل نَقَى لَفَعَلْتُ ، وفعلتُ تنوبُ مَنَابَ جواب الشرط المحذوف ، كما [٢٦٠] قال الشاعر :

٤٠٤ - يَا حَاكِمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ  
أُودِيتُ إِنْ لَمْ تَحَبُّ حَبْوَ الْمُعْتَنِكِ

٤٠٤ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، وأولهما من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ١٥ ) وفي شرح قطر الندى ( رقم ٨٧ ) وثانها وحده من شواهد ابن منظور ( ع ن ك - ح ب ا ) وابن جنى في الخصائص ( ٢ / ٣٨٩ و ٣ / ٣٣١ ) وبين البيتين في أرجوزة رؤبة عدة أبيات ، و « أُوديت » أى هلكت ، وتخبو : له معنيان أحدهما أن يكون من الحبو الذى هو الزحف ، وأصله مشى الصبي على يديه ورجليه ، =

==والآخر أن يكون بمعنى تمنح وتعطى ، تقول : جباه يحبوه حبوا ، تريد أنه أعطاه ، والمعتك - على زنة اسم الفاعل - أصله البعير يسكلف أن يصعد في العانك من الرمل ، والعانك من الرمل هو ما انعقد منه ، ولايتأتى الصعود فيه إلا مع جهد ومشقة عظيمين والبعير قد يحبو فيه ويبطىء في سيره ويشرف بصدره ويتلطف حتى يتمكن من صعوده يقول : إني أهلك إن لم تمنحني من عنايتك وترفقك بى وتلطفك فى معالجة شؤونى مثل ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصعد فى عانك الرمل . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « أوديت إن لم تحب » فإن قوله « أوديت » فى هذه العبارة دليل على جواب الشرط المتأخر وهو قوله « إن لم تحب » ولا يجوز البصريون أن يكون قوله أوديت هو جواب الشرط ؛ لأن جواب الشرط معمول للشرط ، والشرط عامل ضعيف ومن آثار ضعف العامل : ألا يعمل محذوفا ، ولا متأخرا عن الم معمول ، بل لابد أن يكون مذكورا متقدما على معموله ، وقد يجوز حذفه إن قام مقامه شيء ، قل ابن جنى : « أما قوله :

\* فلم أرقه إن ينبج منها ، وإن يمت \*

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينبج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب . وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط محزوم بنفس الشرط ، ومحل تقدم المحزوم على جازمه ، بل إذا كان الجار - وهو أقوى من الجازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المحزوم على جازمه أخرى وأجدر ، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر فى البيت ، ووجه القول عليه أن الفاء فى قوله فلم أرقه لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها أوزائدة ، وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينبج منها ، وقد علم أن لم أفعل نفى فعلت ، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه فى قوله :

ياحكم لوارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبو المعتك

أى إن لم تحب أوديت ، فجعل أوديت المتقدم دليلا على أوديت هذه المتأخرة ، فكما جاز إن تجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف كذلك جعل نفيا الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه « اهـ . والنحاة يستشهدون بهذين البيتين فى مسألتين أخريين : =

أى : إن لم تحب أوديت ، فجعل «أوديت» المتقدم دلالةً على أوديت المؤخر ؛  
فكما جاز أن يجعل فعلتُ دليلاً على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن  
يُجْعَلَ نَفْيُهَا الذى هو لم أفعلْ دليلاً على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشيء على ضده  
كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا «أمرأةٌ عدوَّةٌ» كما قالوا «صديقةٌ»  
وقالوا «مأحفةٌ جديدةٌ» كما قالوا «عتيقةٌ» وقالوا «جوعانٌ» كما قالوا «شبعانٌ»  
وقالوا «علمٌ» كما قالوا «جهلٌ» ولهذا قال الكسائى في قول الشاعر :

٤٠٥ — إذا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

= أما أولاها ففي قوله «يا حكم الوارث» فإن قوله «الوارث» نعت للمنادى قبله ، وهذا  
النعت مقترن بآل ، ونعت المنادى المفرد إذا كان مقترنا بال يجوز رفعه تبعا للفظ المنادى  
ونصبه تبعا لمحلّه ، فإن المنادى المفرد العلم مبنى على الضم في محل نصب ، وأما الثانية ففي  
قوله «أوديت» فإن هذا الفعل ماضٍ في اللفظ ، ولكنه مستقبل في المعنى ، أى إنى  
أودى وأهلك إن لم تتداركنى ، واستعمل الماضى مكان المستقبل تحمقا لوقوعه وثقة منه  
بأنه كائن لا محالة ؛ فكأنه يقول : إن الجود منكم واقع متى أريد وواجب  
متى طلب

٤٠٥ هذا البيت من كلام القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري ، وهو  
من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٢٢٥) وفي أوضح المسالك (رقم ٢٩٨)  
والأشئوني (رقم ٥٥٣) وابن الناظم في باب حروف الجر من شرح الألفية ؛ وشرحه  
اليعنى (٢٨٢/٣ بهامش الحزانة) ورضى الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ؛  
وشرحه البغدادى (٢٤٧/٤) وابن جنى في الخصائص (٣٨٩ و ٣١١/٢) وأبى زيد في  
نوادره (ص ١٧٦) وقشير - بزنة التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن  
صعصعة ، وقوله «لعمرك الله» أراد الحلف بإقراره الله تعالى بالخلود وابقاء بعد فناء  
الحلق ، وقد قالوا : عمرك الله ، وعمري الله ؛ بنصب عمر على حذف حرف القسم ؛  
وبنصب لفظ الجلالة على العظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم  
أو كاف المخاطب ، ويجوز رفع العمر على أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا : أى لعمرك الله  
قسمى . ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله «رضيت على» حيث عدى رضى بعلى ؛ =

إنه لما كان « رضيتُ » ضِدَّ سَخِطْتُ ، وَسَخِطْتُ تُعَدِّي بعلی ، فكذلك « رضيتُ » حملا له على ضِدِّه ؛ فكذلك ها هنا : جعل لم أفعَل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فَعَلْتُ .

== والأصل في هذا الفعل أن يتعدى بعن كما في قوله تعالى (رضى الله عنهم، ورضوا عنه) وللعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات :

الأول: أن الشاعر وضع « على » موضع عن، وزعم من ذهب إلى هذا أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ؛ ومن أمثله ذلك قول دوسر بن غسان اليربوعي :  
إذا ما امرؤ ولى على بوده وأدبر لم يصدر بإدباره ودى  
يريد إذا امرؤ ولى عنى بوده وجفانى ثم رجع إلى الود لم يرجع برجوعه ودى ؛  
فوضع على موضع عن كما في بيت الشاهد ؛ ومن وضع حرف في موضع حرف آخر قول عنترة في معلقته :

بطل كأن ثيابه في سرحة يحذى نعال السبب ليس بتوأم  
يريد أنه طويل اقامة فإذا لبس ثيابه فكأنها نشرت على شجرة مشرفة عالية .  
فوضع في موضع على ، ومن ذلك قول أعرابي من طيء :  
نلوذ في أم لنا ما لتغصب من الغمام ترتدى وتنتقب  
أراد بالأمر جبلا من جبال طيء ؛ وما تغصب : أى أنها منيعة على من أرادها ؛  
وقد وضع في موضع الباء في قوله « نلوذ في أم لنا » لأن « لاذ » يتعدى بالباء .

التخريج الثانى : أن يضموا الفعل المذكور في الكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور ؛ فيضموا « رضى » في قول القحيف معنى عطف أو أقبل ؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بعلی ، وهكذا .

والتخريج الثالث : أن يحمل الفعل على ضده ؛ فيحمل « رضى » في بيت القحيف على سخط ، وسخط يتعدى بعلی ، ويحمل « ولى » في قول الطائي « ولى على بوده » على أقبل ، وأقبل ضد ولى ، وهكذا .

وليس كل كلام يمكن تخريجه على كل واحد من هذه التخريجات الثلاثة ، بل يحمل على ما يمكن منها . وفي هذا ما يكفي أو يغنى

وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه ، كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا » أى : إن فعلت كذا ظلمت ، فحذف « ظلمت » لدلالة قوله « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى ، والله أعلم .

## ٨٨ — مسألة

منه

[ القول في « إِنْ » الشرطية ، هل تقع بمعنى إِذْ ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إِنْ » الشرطية تقع بمعنى إِذْ ، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إِذْ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إِنْ » قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إِذْ ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ) أى : وإذا كنتم في ريب ؛ لأن « إِنْ » الشرطية تفيد الشك ، بخلاف « إِذْ » ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : « إِنْ قامت القيامة كان كذا » لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت « إِذْ قامت القيامة » أو « إِذَا قامت القيامة » كان جائزاً ؛ لأن إِذْ وإِذَا ليس فيهما معنى الشك [ ٢٦١ ] ، وإذا ثبت أن « إِنْ » الشرطية فيها معنى الشك ؛ فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك ؛ فدلَّ على أنها بمعنى إِذْ ، وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : إذا كنتم مؤمنين ؛ لأنه لا شك في كونهم مؤمنين ؛ ولهذا خاطبهم في صَدْرِ الآية بالإيمان ، فقال : ( يَا أَيُّهَا

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢٦ بتحقيقنا ) وخزانة

الأدب للبغدادى ( ٦٥٦/٣ في أثناء شرح الشاهد رقم ٦٩٩ ) وإيضاح القزوينى ( ٨٨ - ٩٥ بتحقيقنا )

الذين آمنوا) ؛ فدل على أنها بمعنى إذ ، وقال تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : إذ كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : ( وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : إذ ، وقال تعالى : ( لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ) أى : إذ شاء الله ، وجاء في الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر : «سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لأحيون » أى : إذ ، لأنه لا يجوز الشك في الحقوق بهم ، وقال الشاعر :

٤٠٦ — وَسَمِعْتُ حَلْفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتُ إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقَرٍ

أى : إذ ، والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى .

٤٠٦ — الحلقة — بفتح الحاء وسكون اللام — واحدة الحلف ، وهو القسم ؛ تقول حلف فلان يحلف — من باب صرب — حلفا بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بفتح فسكر ؛ ومحلوف أيضا ؛ وهذا أحد المصادر التي جاءت على زنة المفعول مثل المجلود والمعقول والمعسور والميسور ؛ وقالوا « محلوفة بالله ما فعل كذا » بالنصب : أى يحلف محلوفة بالله ما فعل كذا ؛ وقال امرؤ القيس في الحلقة :

حلفت لها بالله حلقة فاجر لنا ما ؛ فما إن من حديث ولا صالى

وقال زيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبي :

تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كأئنهن مفائد

والوقر — بفتح الواو وسكون القاف — ثقل في الأذن ؛ ويقال : هو أن يذهب

السمع كله ؛ وقال الله تعالى ( وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه ، وفي آذاننا وقر ) وقال ( والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر ، وهو عليهم عمية ) وقال ( وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه ، وفي آذانهم وقرا ) وقال ( ولى مستكبرا كان لم يسمعها ، كأن في أذنيه وقرا ) ومحل الاستشهاد في هذا البيت هنا قوله « إن كان سمعك غير وقر » فإن الكوفيين زعموا أن « إن » ههنا بمعنى إذ ؛ والكلام تعليل لقوله « سمعت حلفتها » فإن المراد عندهم : سمعت حلفتها لأن سمعك سليم غير ذى وقر ؛ والذي دعاهم إلى هذا أن الأصل في الشرط أن يكون مستقبلا ؛ لأن القصد تعليق الجواب عليه ، وتعليق الشيء لا يكون على شيء مضى ؛ لأنه حينئذ لا فائدة في تعليق وجود الجواب عليه ؛ وإنما يكون التعليق =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في « إن » أن تكون شرطاً ، والأصل في « إذ » أن تكون ظرفاً ، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبهاً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ) فلا حجة لهم فيه ، لأن « إن » فيه شرطية ، وقولهم « إن إن الشرطية تفيد معنى الشك » قلنا : وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك ، جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ، على ما بينا قبل ، ومنه قولهم « إِنْ كُنْتَ إِنْسَانًا فَأَنْتَ تَفْعَلُ كَذًّا » ، وإن كُنْتَ ابْنِي فَأُطِئْنِي » وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه ، ومعناه أن مَنْ كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه ، نخطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم .

= فيما يأتي من الزمان ؛ فلما وجدوا « إن » تدخل على الفعل الماضي قالوا : إنه لا يراد بها التعليق حينئذ ، وإنما يراد بها التعليل ؛ وخرجوا ما أثره المؤلف من الآيات الكريمة ونحوها على هذا ؛ واستدلوا بجملة آيات منها هذا البيت الذي أشده المؤلف ههنا ؛ ومنها قول الفرزدق ؛ وهو من شواهد الرضى في الجوازم وشواهد النفى :

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةٍ حَزَا      جَهَاراً ؛ ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟  
ومنها قول الآخر :

أَتَجْزَعُ إِنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمُدْعَى      وحبل الصفا من عزة المتقطع ؟  
ومما يؤيدهم أنك تجد « إن » - فيما ذكرناه من الآيات الكريمة والآيات - لم يذكر بعدها جواب ؛ وأن الآيات قد قرئ في كل منها بكسر همزة « إن » وقرئ بفتحها ؛ وكذلك الآيات التي رووها تروى بكسر الهمزة وبفتحها ؛ فهذه ثلاثة أشياء : كون الفعل بعدها ماضياً ، وعدم ذكر جواب ، ورواية فتح الهمزة . وكلها يمنع أن تكون « إن » شرطية . وقد تحمل البصريون في كل واحد من هذه الثلاثة : أمامضى الفعل فرعموا أنه - وإن كان ماضياً في اللفظ - مستقبل في المعنى ؛ لأنه سبب لما أريد التعليق عليه ، أو لأن المراد : إن يتبين كذا ، وأما عدم ذكر الجواب فقد ادعوا أنه محذوف لدلالة الكلام عليه وهو مراد ، وأما فتح الهمزة فقد أنكروا ورودها .



وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات ، إلا قوله تعالى :  
(لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ) فإن الجواب عنه من وجهين :  
أحدهما : أن [٢٦٢] يكون الاستثناء وقع على دُخُولهم آمَنِينَ ، والتقدير فيه :  
لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ آمَنِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك ، كما  
قال تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِسَيِّئٍ إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) .

وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه : « وإنا إن شا الله بكم لاحقون » ،  
لأنه لما أذبه الحق تعالى بقوله تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِسَيِّئٍ إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ  
يَشَاءَ اللَّهُ) تَمَسَّكَ بالأدب ، وأحال على المشيئة فقال : « وإنا إن شاء الله  
بكم لاحقون » .

وعلى هذا أيضاً يحمل قول السلف « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » ، ويحتمل  
أيضاً وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكونوا قالوا ذلك تَرَكًا لَزَكِيَةِ النَّفْسِ ، لا للشك ، كما قال تعالى :  
(فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ) وكما قيل لبعض الحكماء : ما الصدق القبيح ؟ فقال :  
ثَنَاءُ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ .

والثاني : أن يكون قولهم « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » شكاً فى وصف الإيمان ، لا فى أصل  
الإيمان ، والشك فى وصف الإيمان لا يقدر فى أصل الإيمان .  
وأما قول الشاعر :

\* إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقَرٍ \* [٤٠٦]

فلا حجة فيه ، لأن «إِنْ» فيه حَرَفُ شَرْطٍ ، لا بمعنى إذ ، واستغنى بما تقدم من  
قوله «وسمعت» عن جواب الشرط ، لدلالته عليه ، على ما بينا فيما تقدم ، والله أعلم .

## ٨٩ - مسألة

[ القول في « إن » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إن زيد قائم » فإنها بمعنى ما . وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إن » تكون بمعنى « ما » وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( إِنَ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ) أى : ما الكافرون إلا في غُرُور ، وقال تعالى : ( إِنَ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : ( إِنَ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : ( إِنَ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ) أى : ما نحن ، وقال تعالى : ( بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ ، إِنَ [ ٢٦٣ ] كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) أى : ما كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : ( قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ) أى : ما كان للرحمن ولد ، إلى غير ذلك ؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى « ما » جاز أن يجمع بينها وبين « ما » لتأكيد النفي ، كالجمع بين إن واللام لتأكيد الإثبات .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هنا زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لا فرق في المعنى بين قول القول القائل « ما إن زيد قائم » وبين « ما زيد قائم » فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة « من » بعد النفي ، كما قال تعالى : ( مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ) أى ما لكم إله غيره ، وكما قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : توضيح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٣٦/١ بولاق ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١١٨٢ ) وشرح الرضى على كافيته ابن الحاجب ( ٣٥٧/٢ ) .

\* . . . وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ \* [١٥٩]

أى أحد ، وأشبهت « ما » إذا وقعت زائدة ، قال الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) أى : فبرحمة ، وقال تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ) أى : عن قليل ، وقال تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) أى : فبمنقضهم ، و « ما » زائدة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها تكون بمعنى ما » قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى « ما » فى موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا يمنع<sup>(١)</sup> أن تقع فى بعض المواضع بمعنى ما .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : (يُسَمَّا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) فلا نسلم أن «إن» ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى ها هنا شرطية ، وجوابه مقدر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) لا نسلم أيضاً أنها ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى شرطية ، وجوابه فأنا أول العابدين : أى الآنفين ، من قولهم «عَبَدَ الرَّجُلُ يَعْبُدُ عَبْدًا فَهُوَ عَبْدٌ وَعَابِدٌ» إذا أنف ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه «عَبِدْتُ فَصَمْتُ» أى أى أنزنت فسكت ، وقال الشاعر :

٢٠٧ — أَوْلَا نِكَ قَوْمِي إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْنَهُمْ

وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَعِيمٌ بِدَارِمٍ

(١) فى ر « إذ لا يمنع أن يقع » .

٢٠٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع ب د) ونسبه إلى الفرزدق ، وقد بحث ديوان الفرزدق فلم أجده ، وإن كان معنى البيت يتكرر كثيرا فى كلام الفرزدق ، كقوله الجير :

ولست وإن فقات عينيك واجدا أبالك — إذ عد المساعي — كدارم =

= وكقوله في العديل بن الفرخ العجلي :

عجبت لعجل إذ تهاجى عبيدها      كما آل يربوع هجوا آل دارم  
وكقوله ، وهو أقرب لبیت الشاهد :

وليس بعدل أن سببت مقاعسا      بآبائي الشم الكرام الحضارم  
ولكن عدلا لو سببت وسبني      بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وتقول « عبد فلان على فلان يعبد عبدا فهو عبد - من مثال فرح يفرح فرحا فهو فرح » وعابد أيضا : إذا غضب وأنف ، وقد عدى الفرزدق هذا الفعل بنفسه من غير حرف الجر في قوله :

علام يعبدني قومي وقد كثرت      فيهم أباعر ما شاءوا وعبدان ؟

والاستنهاد بالبيت ههنا في قوله « وأعبد » فإنه فعل مضارع ماضيه « عبد » من باب فرح ، ومعناه أنف وغضب ، وقال ابن أحمر يصف الغواص :

فأرسل نفسه عبدا عليها      وكان بنفسه أربا ضنينا

قل معنى قوله « عبداً » أي أنفا ، يقول : أنف أن تفوته الدرة . قال ابن منظور :

« وفي التزئيل ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) ويقرأ ( العبدین ) قال

الليث : العبد - بالتحريك - الأنف والغضب والحمية من قول يستحيا منه ويستنكف ،

ومن قرأ ( العبدین ) فهو مقصور ، من عبد يعبد فهو عبد ، وقال الأزهرى : هذه آية

مشكلة ، وأنا ذاكر أقوال السلف فيها ، ثم أتبعها بالذي قال أهل اللغة ، وأخبر بأصحابها

عندي ، أما القول الذي قلته الليث في قراءة ( العبدین ) فهو قول أبي عبيدة ، على أني

ما علمت أحدا قرأ ( فأنا أول العابدين ) ولو قرئ مقصورا كان ما قاله أبو عبيدة محتملا

وإذ لم يقرأ به قارئ مشهور لم نعبأ به ، وأقول اثنائي ماروي عن ابن عينة أنه سئل

عن هذه الآية ، فقال : معناه إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ، يقول : فكأنني

لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، وقال السدي : قال الله للحمدة : قل إن

كان - على الشرط - للرحمن ولد كما تقولون لكنت أول من يطيعه ويعبده ، وقال

الحسن وقتادة : إن كان للرحمن ولد ، على معنى ما كان ، فأنا أول العابدين : أي أول

من عبد الله من هذه الأمة ، وقال الكسائي ( إن كان ) أي ما كان للرحمن ولد ( فأنا

أول العابدين ) أي الآتين ، رجل عابد وعبد وأنف وأنف ، أي الغضاب الآتين من =

أى : آتَفُ ، ومعنى الآية أنا أول الآتفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كنتَ كاتباً فأنا حاسب ، يريد إنك لست [٢٦٤] بكاتب ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلتَ إنها إذا كانت في موضع ما بمعنى « ما » ينبغي أن تكون ها هنا ؟

قولهم « جمع بينها وبين ما لتوكيد النفي كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ؛ لأن نفي النفي إيجاب<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات

== هذا القول ، وقال : فأنا أول الجاحدين لما تقولون ، ويقال : أنا أول من تعبد على الوحداية مخالفة لكم ، وقال ابن الأنباري ( إن كان للرحمن ولد ) ما كان للرحمن ولد ، والوقف على ولد ، ثم ابتدئ ( فأنا أول العابدين ) له على أنه لا ولد له ، قال الأزهرى : قد ذكرت الأقوال ، وفيه قول أحسن من جميع ما قالوا ، وأسوغ في اللغة وأبعد من الاستكراه ، وأسرع إلى الفهم ، روى عن مجاهد أنه قل : إن كان لله ولد في قولكم فأنا أول من عبد الله وحده وكذبكم فيما تقولون ، قل الأزهرى : وهذا واضح ، وما يزيد وضوحاً أن الله عز وجل قال لنبيه : ( قل ) يا محمد ( إن كان للرحمن ولد ) في زعمكم ( فأنا أول العابدين ) إله الخلق أجمعين الذى لم يلد ولم يولد ، وأول الموحدين للرب الخاضعين المطيعين له وحده ؛ لأن من عبد الله تعالى واعترف بأنه معبود وحده لا شريك له فقد دفع أن يكون له ولد في دعواكم ، والله عز وجل واحد لا شريك له وهو معبودى الذى لا ولد له ولا والد ، قل الأزهرى : وإلى هذا ذهب إبراهيم بن السرى وجماعة من ذوى المعرفة ، وهو الذى لا يجوز عندى غيره « اه كلاه .

(١) هذه مغالطة ظاهرة ، لا يجوز أن تأخذ بها ، ولا أن تجدها صحيحة في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق ، وبيان هذا أن النفي الداخلى على النفي يكون على أحد وجهين ؛ الأول أن يكون المراد به نفي النفي الأول ، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً ؛ لأن نفي النفي إيجاب ، والوجه الثانى أن يكون المراد بالنفي الثانى تأكيد النفي الأول ، وحينئذ =

فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً ، بخلاف النفي ؛ فإنه يصير إيجاباً ،  
فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

## ٩٠ - مسألة

[ القول في معنى « إن » ومعنى اللام بعدها ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى « ما »  
واللام بمعنى « إلا » . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها  
لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً  
في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنْ

= يكون الكلام نفياً مؤكداً ، ولا يكون إثباتاً أصلاً ، وذلك وارد في التوكيد اللفظي ،  
فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه . مثل قول جميل :

لا ، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على موثقا وعهودا

ثم إن المؤلف رحمه الله في المسألة الثالثة والثلاثين أبطل قول الكوفيين بأن الصفة  
الصالحة لأن تكون خبراً إذا كان معها ظرف مكرر وجب نصب هذه الصفة حتى يكون  
أحد الظرفين خبراً والآخر حالا ، إذ لو جوزنا فيها الرفع لكانت هي الخبر ، ويكون  
الظرفان حالين ؛ فلا تكون في أحد الظرفين فائدة جديدة ، وحمل الكلام على إفادة  
فائدة جديدة أولى ، فأبطل هذا الكلام بقوله « هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت  
الأولى تفيد ما أفادته الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من  
مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره - إلخ » فما الذي حدث ههنا حتى ذهل عن أن  
من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره بلفظه أو بمرادفه ؟

(١) انظر في هذه المسألة : مغني اللبيب لابن هشام ( ص ٢٣٢ وما بعدها ) وشرح  
الأشبوني مع حاشية الصبان ( ٢٦٧/١ وما بعدها ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى  
( ٢٧٩/١ وما بعدها ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١١٢٩ )

الأرضَ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ) أى : وما كادوا إلا باستَفَزُّونَكَ ، وقال تعالى :  
 ( وَإِنْ يَسْكَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُنَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ) أى : وما كادوا إلا  
 يزلقونك ، وقال تعالى : ( وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنْ عِنْدَنَا ) أى : وما كانوا  
 إلا يقولون ، وقال تعالى : ( إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ) أى : ما كان وعد ربنا  
 إلا مفعولا ، ثم قال الشاعر :

٤٠٨ .. شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا      كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمَعِّدِ

أى : ما قتلت إلا مسلماً ، وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى .

٤٠٨ — هذا البيت من كلام عائكة بنت زيد العدوية ، ترى فيه زوجها الزبير بن  
 العوام الذى قتله ابن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل ، والبيت من شواهد ابن  
 يعيش فى شرح المفضل (ص ١١٢٨) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من  
 شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة ( ٣٤٨/٤ ) وابن هشام فى معنى اللبيب  
 ( رقم ٢٢ ) وفى أوضح المسالك ( رقم ١٤٧ ) والأشعرونى ( رقم ٢٧٩ ) وابن عقيل  
 ( رقم ١٠ ) وابن الناظم فى باب إن وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني  
 ( ٢٧٨/٢ ) بهامش الحزانة ) وشلت : ييست ، وأصل الفعل شال - من باب فرح - وقوله  
 « كتبت عليك » أى فى مكانه « حلت عليك » وروى أيضا « وجبت عليك » ومحل  
 الاستشهاد من هذا البيت قوله « إن قتلت مسلما » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن إن فى  
 هذه العبارة نافية بمعنى ما ، واللام التى فى قوله « مسلما » استثنائية بمعنى إلا ، وكأن  
 الشاعر قد قال : ما قتلت إلا مسلما ، وتجد فى كلام بعض النحاة - منهم الرضى والزحشرى وابن  
 هشام - ما يفيد أن الكوفيين يستدلون بهذا البيت على أنه يجوز أن يقع بعد إن المخففة  
 من الثقيلة الفعل الماضى غير الناسخ ، وهو كلام غير مبنى على التحقيق ، والتحقيق أن  
 جمهور الكوفيين لا يقولون بأن إن تكون مخففة من الثقيلة أصلا ، والكسائى يقول :  
 إذا وليها جملة اسمية جاز أن تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا وليها فعل فهى نافية واللام  
 بعدها بمعنى إلا ، فإن فى هذا البيت نافية عند الكوفيين كلهم أجمعين ؛ لأن الوالى لها  
 فعل ، وقد تنبه لهذا الشيخ خالد فأنكر كلام ابن هشام ، وأما البصريون فيرون  
 « إن » فى هذا البيت مخففة من الثقيلة ، واللام التى بعدها لام فارقة بين الكلام المنفى =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إن » وإن اختلفنا في بطلان عمائها مع التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيد ؛ لأن لها أيضاً نظيراً في كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينسركر لكثرته فحكمنا على اللام [٢٦٥] بماله نظير في كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى « إلا » فهو شيء ليس له نظير في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن « إن » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فلا حجة لهم في شيء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا [إليه] من أن « إن » مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيد ، والذي يدل على ذلك أن « إن » التي بمعنى ما لا تجيء اللام معها ، كما قال الله تعالى : ( إن الكافرون إلا في غرور ) وكما قال الله تعالى : ( إن أتم إلا تكذبون ) وكما قال الله تعالى : ( إن هَذَا إلا إفك افتراه ) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجيء مع شيء منها اللام

فأما قولهم « إن اللام في ( ليستفرونك ) و ( ليزلقونك ) و ( ليقولون ) و ( لمفعولاً ) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز أن يقال « إن اللام تستعمل بمعنى إلا » لكان ينبغي أن يجوز « جاءني القوم لزيدياً » بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يحز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » المخففة من الثقيلة لأن « إن » المخففة

= والكلام مثبت المؤكد ، نفي أنها تدخل الكلام في حال إهمال إن المخففة لتكون فارقة بينها وبين إن النافية ، وهم يختلفون في هذه اللام : أي لام الابتداء التي تدخل لتفيد الكلام زيادة تأكيد أم هي لام أخرى ؟ وليس هذا موضع الإفاضة في هذا الموضوع .



في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي ، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها للفرق بينهما ؛ فها جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سبباً للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم .

الخامس

## ٩١ — مسألة

[ هل يجازى بكيف ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها .

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات [ ٢٦٦ ] المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تكن أكن » : في أى حال تكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تكن أكن » : في أى مكان تكن أكن ، ومعنى « متى ما تكن أكن » : في أى وقت تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت « كيف تكن أكن » فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها

(١) انظر في هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام ( ص ٢٠٥ بتحقيقنا ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١١/٤ )

وذلك متعذر ؛ لأننا نقول : هذا يلزمكم في تجويزكم « كيف تكون أكون » ؟ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعهتموه ؛ فكان ينبغى أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دل على على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثانى : إنما لم يحز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك فى مَنْ وما وأى ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريحها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة ها هنا تلجئ إلى المجازاة بها ؛ فينبغى أن لا يجازى بها ؛ لأننا وجدنا أيّاً تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال « فى أى حال تكن أكن » فهو فى المعنى بمنزلة « كيف تكن أكن » . غير أن هذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن « أيا » كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرها من كلمات المجازاة ؛ فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل .

والتعميل فى الدلالة على أنه لا يجوز [٢٦٧] أن يجازى بها الوجهان الأولان .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها أشبهت كلمات المجازاة فى الاستفهام ، وإن معناها كمعنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نسلم أن

معناها كمعنى كلمات المجازاة ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها ، ألا ترى أنك إذا قلت « كيف تسكن أكن » كان معناها : على أى حال تكون أكون ، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان فى جميع أحوالهما ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقياً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يحمل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يحمل نفسه قوياً ، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « أينما تسكن أكن » فقد ضمنت له متى كان فى بعض الأماكن أن تكون أيضاً فى ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت « متى تذهب أذهب » ضمنت له فى أى زمان ذهب أن تذهب معه ، وهذا أيضاً غير متعذر ، بخلاف كيف ؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق .

وأما قولهم « إن هذا يلزمكم فى تجوزكم كيف تكون أكون بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعموه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازى ؛ فانصرف اللفظ إليها ؛ فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير فى الجزم بها على المجازاة لأن الأصل فى الجزاء أن لا يكون معلوماً ؛ لأن الأصل فى الجزاء أن يكون بيان ، وأنت إذا قلت « إن قمت قمت » فوقت القيام غير معلوم ، فلما كان الأصل فى الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف فى الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتبين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يحز الجزم بها على تقدير حال معلومة ، والله أعلم .

## مسألة [٢٦٨] ٩٢ — مسألة

[السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه <sup>(١)</sup>]

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلًا سوف . وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « سوف » كثر استعمالها في كلامهم وجرتُها على ألسنتهم ، وهم أبدأً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم « لا أدْرِ ، ولم أبلْ ، ولم يكْ ، وخُذْ ، وكُلْ » وأشباه ذلك ، والأصل لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكنْ ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفًا .

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل « سَوُ أفعل » فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال « سَفَ أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال .

والذي يدل على ذلك أن السين تدلُّ على ما تدلُّ عليه سوف من الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وفرَّع عليها .  
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ؛ فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره .

(١) انظر في هذه المسألة : مغني اللبيب لابن هشام ( ص ١٣٨ بتحقيقنا ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ١١٩٩ )

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلاً للحل الخلاف<sup>(١)</sup> ، على أن الحذف لو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلماً يوجد في الحرف ، وإن وُجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .  
وأما ما روي عن العرب من قولهم في سوف أفعل « سَوُ أَفْعَلُ » و « سَفَ أَفْعَلُ » [ ٢٦٩ ] فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن هذه رواية تفرّد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة .

والثاني : إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ؛ لقلته .

والثالث : أن حَذَفَ الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف ؛ لأن ذلك يؤدي إلى مالا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم حرفٌ حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يَبْقَ منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى مالا نظير له في كلامهم مردود .

وأما قولهم « إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد ، ولا شك أن سوف أشدُّ تراخياً في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دَلَّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

(١) ليس هنا قياس ، لأنه قد ورد عن العرب « سوف أفعل » و « سَوُ أَفْعَلُ » بحذف الفاء ، و « سَفَ أَفْعَلُ » بحذف الواو ، وأجمعنا على أن الثاني والثالث مقتطعان من الأول ؛ وورد عن العرب أيضاً « سَأَفْعَلُ » فقلنا : وهذا أيضاً مقتطع من الأول ؛ فالمدار على ورود عن العرب ، فأين القياس ؟

## ٩٣ - مسألة

[ المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو « تَتَنَآوَلُ ، وَتَتَلَوْنُ » - فإنَّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، نحو « تَنَآوَلُ ، وَتَلَوْنُ » .

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء الزائدة للمضارعة والتاء الأصلية - استنقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما ؛ فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة ، أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي ، والأصلي أقوى من الزائد ؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من [ ٢٧٠ ] الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى » قلنا : لا نسلم هذا مطلقاً ؛ فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يحىء لمعنى ، فأما الزائد الذي جاء لمعنى فلا نسلم فيه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ٢٩٤/٤ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٩٩/٢ بولاق )

أن الأصلَ أَقْوَى منه ، وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فسلم أنه أقوى ؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد ها هنا ، وهذا لأن التاء ها هنا جاءت لمعنى المضارعة ؛ فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تَبَقِيَّتُهَا أولى ؛ لأن فى حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذى جاء من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .  
والذى يدل على صحة هذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منهما لا لالتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص « هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ » والأصل فيه « هذا قاضٍ » ، ومررت بقاضٍ » إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لا لالتقاء الساكنين وبقوا التنوين ؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك أيضاً تقول فى المقصور « هذه رحاً وعصاً » والأصل فيه « رَحَى وَعَصَوٌ » فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفاً<sup>(١)</sup> لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف لا لالتقاء الساكنين وبقي التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك ها هنا ، ولهذا كان الواجب فى تصغير منطلق ومغسل : مُطِيلِقٌ ومُغَيْسِلٌ ، وكذلك التسكير نحو : مَطَالِقٌ ومَغَاسِلٌ بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مغسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى — وهو الدلالة على اسم الفاعل — والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ؛ فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما ؛ فإن حذف ما لم يحىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو<sup>(٢)</sup> أن الحرف

(١) فى ر « قلبوها ألفاً » وليس بذاك .

(٢) فى ر « وهو أن — إلخ » والظاهر أن الواو من « وهو » زائدة .

الذي جاء لمعنى قد تَنَزَّلَ في الدلالة على [٢٧١] معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذي لم يحىء لمعنى ؛ فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه ؛ فكذلك هاهنا : يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يحىء لمعنى ؛ فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على ما بينا ، والله أعلم .

### ٩٤ — مسألة

[ هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نحو « أَفْمَلَانْ وَأَفْعَلْنَانْ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ؛ فكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثاني : أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٨٩/٣ ) وتصريح

الشيخ خالد ( ٢٦١/٢ ) .



مستقبل وَقَعَ في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، قُصَارَى مَا يُقَدَّرُ أَنْ يقال : إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فَرَطٌ مَدٌّ ، والمَدُّ يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أئمة القراء ( إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي بِسُكُونِ الْيَاءِ مِنْ ( مَحْيَايَ ) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك ها هنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال « التقت حَلَقَتَا الْبِطَانِ » بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال « لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ » بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لِمَا في الألف من إفراط المد ، ولذلك أيضاً يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءَ ، والهمزة المخففة ساكنة .

[٢٧٢] والذي يدل على صحة مذهبنَا قراءة ابن عامر ( وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهارون ، فدل على ما قلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل ، إذا كان الثاني منهما مدغمًا في مثله ، نحو : دَابَّةٌ ، وَثُمُودٌ ، وَأَصْصِيمٌ » لأننا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو قولك « اضربا ثُعْمَانَ ، واضرباني » فالنون الأولى في قولك « اضربا ثُعْمَانَ » نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية نون « ثُعْمَانَ » وكذلك النون الأولى في « اضرباني » نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم<sup>(١)</sup> ؛ فينبغي أن تميزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع بعدها نونٌ مشددة ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) في قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تميزوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

(١) هي النون التي سموها نون الوقاية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين ، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردّته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَحُلْ ؛ إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تُقَرَّ ساكنة ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً ، نحو « دَابَّة ، وَضَالَّة ، وَتُمُودُ الثوب ، وَمُدَيَّق ، وَأَصَيِّم » وما أشبه ذلك ؛ فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين .

وكذلك أيضاً يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته بإياها لم يَحُلْ ؛ إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداها في الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول « يفعلنان » بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثلين ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداها في الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ؛ فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدي إلى تحريك [ ٢٧٣ ] اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضاً يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا ألحقته النون الشديدة ، نحو « تَضْرِبَنَّ يَا رَجُل » وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو « تَضْرِبَنَّ يَا رِجَال » وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو « تَضْرِبَنَّ يَا امْرَأَة » فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنةً مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء

الساكنين ؛ لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنةً مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حَده ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لا نسلم ، بل كل واحد منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة ، وكلاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والنفية آكد في هذا المعنى من الخفيفة .

والذي يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى : ( لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ) وقال تعالى : ( لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ) أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين ( لَنَسْفَعًا ، وَلَيَكُونًا ) بالألف لا غير .

وقال الشاعر :

٤٠٩ — يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ      شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمًا

٤٠٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي ، وهما من شواهد سيويه ( ١٥٢/٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢٤١ ) ورضي الدين في باب نون التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٦٩/٤ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٤٧٤ ) وابن عقيل ( رقم ٣١٧ ) وقد زعم الأعم أن هذين البيتين في وصف جبل قد عمه الحصب ونما فيه النبات فجعله الراجز كشيخ زمزم في ثيابه معمم بعلمته ، وأنه خص الشيخ لوقاره في جلسته وحاجته للاستكثار =

فقال « يَعْلَمَا » بالألف ، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون ؛ لمكان قوله « مُعَمَّمَا » بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الألف في لغة مَنْ يجعلها وصلا ، ولا رويًا مع الميم إلا في الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال « مُعَمَّمَا » بالتنوين جاز أن يقول « يَعْلَمَنْ » بالنون ؛ لأنهم [ ٢٧٤ ] يجعلون في القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا ، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة ، في اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

== من الثياب. وليس هذا الكلام بشيء ، بل البيتان في وصف وطب لبن قد علتة رغو  
 اللبن وتكورت فوقه فأشبهت العمامة بدليل أن قبل البيتين قوله :  
 وقد حلبن حيث كانت قيما      مثنى الوطاب ، والوطاب الزما  
 \* وقعا يكسى ثماما قشعا \*

قيما : هو - بضم القاف وتشديد الياء - جمع قامة ، والقياس أن يقال : قوم - بالواو - لأن عين هذه الكلمة واو ، ومثنى الوطاب : أى المتكرر منه ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة ، والزمام : جمع زام ، وهو المملوء ، والقمع - بكسر القاف وفتح الميم - هو شيء يوضع في فم السقاء ويصب اللبن فيه مخافة أن يقع على الأرض ، والتمال - بضم التاء - ههنا الرغو ، ويحسبه : أى الوطب الذى علاه التمال ، وما فى قوله « مالم يعلما » مصدرية ظرفية : أى مدة عدم علمه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « يعلما » والعلماء يستشهدون بهذه الكلمة لشيئين : أولهما أن نون التوكيد تنقلب ألفا فى الوقف ، ألا ترى الراجز قد جاء بهذه الكلمة فى آخر البيت بالألف لأن آخر البيت محل الوقف ؟ والثانى أن الفعل المضارع المنفى لم تدخل عليه نون التوكيد تشبيها للم بلا الناهية ، وسيبويه يرى أن ذلك لا يكون إلا فى الضرورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه دخول النون فى قوله لم يعلمن ، وليس المضارع بعد لم من مواضع نون التوكيد ، ضرورة » اه بتوضيح يسير .

٤١٠ — أَقْلَى اللَّوْمِ عَادِلَ وَالْعِتَابِ وَقَوْلِي : إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ  
وكما قال الشاعر :

٤١١ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيًا  
عَلَى صِيرِ أَمْرِ مَا يُمِرُّ وَمَا يَخْلُنْ

٤١٠ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، وهو من شواهد سيبويه ( ٢٩٨/١ ) وابن جني في الخصائص ( ٩٦/٢ ) وفي شرح تصريف المازني ( ٢٢٤/١ ) وابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ٥٦٧ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ١ ) والأشئوني ( رقم ٤ ) وابن عقيل ( رقم ١ ) وشرحه العيني ( ٩١/١ ) بهامش الخزانة ورضي الدين في أوائل شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٣٤/١ ) ومفصل الزمخشري وشرحه لابن يعيش ( ص ١٢٣١ ) وأقلى : فعل أمر من الإقلال ، وهو في الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بته ، وهو المراد ههنا ، واللوم : العذل والتوبيخ ، وعادل : مرخم بمادلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل وهو اللوم والتعنيف ، والعتاب : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد ههنا اللوم في تسخط ، وأصبت : يروى بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروى بكسرها على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العتابن » و« أصابن » حيث لحق التنوين هاتين الكلمتين ، وههنا أشياء لا بد أن تنبهك إليها ، الأول : أن هذا أنتوين يسمى تنوين الترسم ، وهو غير مختص بالأسماء ، بل يدخل الاسم والفعل والحرف ، ويدخل من الأسماء المتمكن وغير المتمكن والمقرون بأل وغير المقرون بها ، ولو كان مختصا بالأسماء لما دخل غير الأسماء المتمكنة المجردة من أل ، والثاني : أن هذا ضرب من ضروب إنشاد القوافي ، قال سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد : « وأما ناس كثير من تميم فإنهم يدلون مكان المدة النون فيما ينون ومالم ينون ، لما لم يريدوا الترسم أبدلوا مكان المدة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد » اهـ . الثالث : أنهم سمو هذا التنوين تنوين الترسم ، مع أنه في الواقع تنوين المقصود منه ترك الترسم كما سمعت في عبارة سيبويه ، وقد قال العلماء : إن هذه التسمية على تقدير مضاف ، أى تنوين قطع الترسم ، أو ما أشبه ذلك .

٤١١ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزني ( الديوان ص ٩٦ ) وهو البيت الثاني من قصيدته التي مطلعها :

وكما قال الشاعر :

٤١٢ — قِفَا تَبْكِ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ  
بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْملِ

== صحا القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق فالثقل  
وصحا القلب : أفاق من سكرة حبه ، وأراد قلبه ، يقول : أفاق قلبى من حب  
سلمى وبعدها عنه ، وقد كاد لا يفيق لشدة تعلقه بها ، وأقفر : خلا ، والتعانيق : أرض ،  
وانثقل يروى بالفاء ، وبالقفاف ، ويروى « اثجل » بالجيم - وقد ورد فى معجم البلدان  
بالثلاثة ، واستشهد بهذا البيت ، وانثقل : موضع فى شق العالية ، وصير الأمر - بكسر  
الصاد - منتهاه وصيرورته ، تقول : أنا من حاجتى على صير أمر ، وعلى صيرورة ،  
وعلى صمات - بضم أوله - وعلى ثبار - بكسر أوله - إذا كنت على شرف منها ، وقوله  
« مايمر » أى ما يكون مرافأ أس منه وأتخلى عنه ، ويحلو : أى ما يكون حلوا فأرجوه  
وأتمنى تمامه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « وما يحلن » حيث ألحق هذه الكلمة  
تنوين الترّم ، أى تنوين قطع الترّم على ما علمت فى شرح الشاهد السابق ، وهذه  
الكلمة فعل مضارع ، فدل ذلك على أن هذا الضرب من التنوين غير مختص بالأسماء  
كما بيناه لك آنفا ، والمنشد قد حذف حرف المد وجاء بدله بالتنوين ، ونريد أن ننهك  
ههنا إلى أن حرف المد الذى حذفه المنشد من كلمة « يحلو » وأتى بدله بالتنوين ، هو من  
أصول هذه الكلمة لأنه لام الفعل ، أما فى « أصابن » وفى « العتابن » فى بيت جرير  
السابق فحرف المد الذى يأتى المنشد بدله بالتنوين حرف زائد على أصول الكلمة وإنما  
يأتى المنشد بحرف المد أيضا إذا قصد الترّم ، واستمع إلى سيويه يقول «أما إذا ترنموا فإنهم  
يلحقون الألف والياء والواو مائنون وملائنون ، لأنهم أرادوا مد الصوت» اه ، ونظير  
هذا البيت إنشادهم بيت رؤبة :

داينت أروى والديون تقضن فمطلت بعضا وأدت بعضن  
بالنون فى « يقضن » وحذف ألف « تقضى » وهى لام .

٤١٢ — هذا البيت هو مطلع قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندى المعلقة (شرح  
المعلقات العشر للتبريزى ص ١) وهو من شواهد سيويه (٢/٢٩٨) وابن هشام فى  
معنى اللبيب (رقم ٢٦٩) وفى أوضح المسالك (رقم ٤١٣) وفى شرح قطر الندى  
(رقم ٢٤) والأشمونى (رقم ٨١٩) وابن الناظم فى باب عطف النسق ، وشرحه العيني =

بتنوين الروى ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف وانواو والياء ؛ فإثبات النون فى « يملن » فى القافية على هذه اللغة لا يدل على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

٤١٣ — [وَيْلَكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

= ( ١٣٠/٤ ) ورضى الدين فى باب الحروف العاطفة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزارة ( ٣٩٧/٤ ) وقفا : فعل أمر من الوقوف ، والألف المتصلة به تحتمل وجهين : الأول أن تكون ضمير المثنى المخاطب ، والثانى أن تكون منقلبة عن نون التوكيد ، والأصل « قفن » ثم أبدل النون ألفا للوقف ، ثم عامل الكلمة فى الوصل معاملتها فى الوقف ، ونبك : مضارع من البكاء مجزوم فى جواب الأمر ، والسقط — مثلث السين والقاف ساكنة — ما تساقط من الرمل ، واللوى — بكسر أوله مقصورا — المكان الذى يسترق فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، والدخول وحومل : موضعان وكان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله « بين الدخول وحومل » ويقول : كان ينبغى أن يحىء بواو العطف فيقول « بين الدخول وحومل » لأن كلمة بين لاتضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان بلفظ واحد كأن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعا نحو أن تقول : جلست بين الرجلين الكريمين ، أو تقول : جلست بين العلماء ، أم كان تعدده بالعطف وذلك لا يكون إلا بالواو ، وقد اعتذر العلماء عن امرئ القيس بأن غرضه بين أماكن الدخول فأما كن حومل ، فهو من باب التعدد بلفظ واحد . ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « ومزملان » وقوله « فحوملن » حيث ألحق المئشد النون فى الكلمتين ، والقول فيها كالقول فى البيتين السابقين

٤١٣ — ما أنشد المؤلف عجز بيت للأعشى ميمون ، ويروى صدره :

\* وذا النصب المنسوك لا تنسكنه \*

وهذا البيت هو البيت العشرون من قصيدته التى كان قد أعدها ليمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدته قريش ( الديوان ١١ - ١٠٣ ) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ١٢٣٩ ) وابن هشام فى معنى اللبيب =

والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً ؛ فلو كانت هذه النون مخففة من الثقلية لما كانت تنغير في الوقف ، ألا ترى أن نون « إِنْ » و « لَكِنْ » المخففتين من إِنْ وَلَكِنْ الثقيلتين ؛ لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تنغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف دلَّ على أنها ليست مخففة من الثقلية ، يدل عليه أن النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً ، تقول في الوصل « هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا ، وهل تَضْرِبُ عَمْرًا » فإن وقفت

= ( رقم ٦١٦ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٤٧٧ ) وفي شرح قطر الندى ( رقم ١٤٩ ) والأشمنوني ( رقم ٩٦٩ ) وكل هؤلاء رووا صدره :  
\* وإياك واليتات لاتقربنها \*

وهو تلفيق بيت واحد من بيتين من أبيات القصيدة ، وقد شرحه العيني ( ٣٤٠/٤ بهامش الحزانة ) وبين انفصال الشطرين ، ويروى :

وذا النصب المنسوب لاتنسكبه بعاقبة ، والله ربك فاعبدا  
والفاء في قوله « فاعبدا » تحتل ثلاثة أوجه : الأول أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون واقعة في جواب أما مقدرة ، وكأنه قد قال : وأما الله ربك فاعبد ، والوجه الثالث أن تكون عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، وكأنه قد قال : تنب فاعبد الله ربك ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « فاعبدا » فإن أصل هذه الكلمة « فاعبدن » بنون تأكيد خفيفة ، فلما أراد أن يقف عليها أبدلها ألفا ، قال ابن بعيش بعد أن أنشد البيت « قال لاتقربنها بالنون الشديدة في النهي ، وقال والله فاعبدا ، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر ، ثم وقف فأبدل منها الألف » اهـ ، ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون صاحب الشاهد الذي نحن بصدد شرحه :

وصل على حين العشيات والضجى ولا تحمد المثرين ، والله فاحمدا  
وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

وقمير بدا الخمس وعشريــــن له قالت الفتان : قوما

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « قوما » فإن هذه الألف لا يجوز أن تكون ألف الاثنين ، لأن الحديث عن واحد ، فوجب أن تكون منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف



قلت « هل تَضْرِبُونَ ، وهل تَضْرِبِينَ » فترد نون الرفع التي كنت حذفتها للبناء ؛ لزوال ما كُنتَ حذفْتَ النونَ من أجله ، ولو كانت مثل نون « إن » ، ولكن « الخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف ، يدل عليه <sup>(١)</sup> أن النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت ، تقول في « اضْرِبَنَّ يَا هَذَا » إذا وصلتْها : اضْرِبِ الْقَوْمَ <sup>(٢)</sup> ، فتحذف النون ولا تحركها لا لتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إن » ، ولكن « لما كان يجوز أن تحذف ؛ فدل على أنها ليست مخففة [٣٧٥] من الثقيلة وأنها بمنزلة التنوين ، وإنما وجب حذفها ها هنا ، بخلاف التنوين ؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ؛ فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين ، على أنه قد قرأ بعض أئمة القراء : ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ \* اللَّهُ الصَّمَدُ ) فحذف التنوين من ( أحد ) لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضاً بعض القراء ( وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ) فحذف التنوين من ( سابق ) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب ( النَّهَارَ ) ؛ لأنه مفعول ( سابق ) ، وقال الشاعر :

٤١٤ — فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

(١) في ر « يدل عليه وهو أن النون » ووضح أن كلمة « وهو » مقحمة ، وقد نبهنا إلى مثل ذلك فيما مضى .

(٢) ونظيره قول الشاعر ، وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٣٧٣ الذي سبق قريبا في المسألة ٧٧ ، وهو :

لا تهين الفقير علك أن تر كع يوما والدهر قد رفعه

٤١٤ — ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيوبه (١/٨٥) وابن جني في الخصائص (١/٣١١) والزحشرى في المفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ١٢٣٥) ورضى الدين في باب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في =

= الحزاة ( ٥٥٤/٤ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ٨٠٨ ) وابن الشجرى في أماليه ( ٣٤٦/١ ) والزغنىرى في تفسير سورة آل عمران من الكشف ( ١٥٢/١ بولاق ) وألفيته : أى وجدته ، وانظر شرح الشاهد ٣٧٤ السابق فى المسألة ٧٨ ، ومستعقب : أى طالب العتي ، وهى الرضا ، والاستشهاد بالبيت يستدعى أن تقدم لك بين يدى بيانه بحثا فى ذكر المواضع التى يحذف فيها التنوين من الاسم وجوبا ، فنقول : إنما يحذف التنوين من الاسم وجوبا فى ثمانية مواضع ؛ الأول : بسبب الإضافة ، نحو قولك : زيد ضارب بكر ، والثانى : بسبب شبه الإضافة ، نحو قولك : لا مال لزيد عندك ، إذا لم تقدر هذه اللام مقحمة ، فإن قدرتها مقحمة كان حذف التنوين بسبب إضافة مال إلى زيد ، فيكون من النوع الأول ، والثالث : بسبب اقتران الاسم بال نحو الضارب والرجل والغلام ، والرابع : بسبب وجود علتين يقتضيان النع من الصرف نحو فاطمة وأحمد وضارب ، والخامس : بسبب اتصال الضمير بعامله نحو ضاربك وصاحبك ، إذا قدرت الضمير فى محل نصب على المفعولية ، فإن جعلته فى محل جر بالإضافة كان من النوع الأول ، والسادس : بسبب البناء ، وذلك فى النداء واسم لائحو يارجل العين ولا رجل عندك ، والسابع : بسبب كون الاسم علما موصوفا بابن مضاف إلى علم نحو يا زيد بن عمرو ، والثامن : بسبب الوقف فى غير المنصوب ، أما فى المنصوب فإن التنوين يقلب ألفا فى المشهور من لغة العرب ، وريعة تعامل المنصوب معاملة غيره . إذا عرفت هذا فاعلم أن محل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا ذا كر الله » والرواية فيه بنصب لفظ الجلالة على اتعظيم ، وهو معمول لذا كر ، وكان من حق العربية عليه أن ينون « ذا كر » لكنه حذف التنوين لضرورة الشعر ، وقد كان يمكنه أن يضيف « ذا كر » إلى لفظ الجلالة ؛ فيكون حذف التنوين حينئذ واجبا ، لا ضرورة ، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة على حذفه للإضافة لقصد حصول التماثل بين المتعاطفين فى التشكير ، قال سيويوه « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبى الاسود الدؤلى \* فألفيته غير مستعقب ، ولا ذا كر الله - البيت \* لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رمى القوم ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك » اه . وقال الأعم « الشاهد فيه حذف التنوين من ذا كر لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده ، وإن كان الوجه إضافته ، وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف =

أراد « ذَاكِرُ اللَّهِ » فحذف التنوينَ لا لتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب « الله » بذَاكِر ، وقال الآخر :

٤١٥ — تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْدِهِ ، وَتُبْدِي  
عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعُذْرَاءَ

= النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضربن ، والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الاعلام إذا وصف بأبن مضاف إلى علم كقولك : رأيت زيد بن عمرو ، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه « اهـ . ٤١٥ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، وقبله قوله :

كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ١٢٣٦ ) وقد أنشد ابن منظور البيتين ( خ د م ) من غير عزو ، وأنشدها ابن السجري في أماليه ( ٣٤٥ / ١ ) وعزاها إليه ، وتبدي : تظهر ، وعدها بن في قوله « وتبدي عن خدام » لأنه ضمنه معنى تكشف ، كما جاء في قول امرئ القيس في المعلقة :

تصد وتبدي عن أسيل ، وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطفل

والخدام - بكسر الحاء - جمع خدعة ، وهي الخللخال ، وربما سميت الساق نفسها خدعة ؛ لكونها موضع الخدعة . والعقيلة : الكريمة المخدرة من النساء ، والعذراء : البكر ، وجملة « تذهل الشيخ » في محل رفع صفة لغارة ، والرابط في هذه الجملة بين الموصوف والصفة الضمير المستتر في « تذهل » فإنه يعود إلى غارة ، وجملة « وتبدي عن خدام » في محل رفع بالعطف على الجملة السابقة ، ورابط هذه الجملة بالموصوف محذوف ، وأصل الكلام : وتبدي العقيلة العذراء لها - أي لهذه الغارة - أي لأجلها - عن خدام ، أي ترفع المرأة الكريمة من شدة هذه الغارة ثوبها طالبة الحرب فيبدو خلخالها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « خدام » فقد كان من حق العربية عليه أن ينون هذه الكلمة لأنها ليست في موضع من المواضع الثمانية التي أحصيناها لك في شرح الشاهد السابق ، ولكنه حذف هذا التنوين للضرورة على نحو ما ذكرناه لك في شرح الشاهد السابق ، ومن العلماء من يذكر أن الشاعر قد حذف التنوين من هذه الكلمة لأنه قدر إضافتها إلى ضمير العقيلة العذراء ، وأصل الكلام على هذا : وتبدي عن خدامها العقيلة العذراء ، =

أراد « عن خِدَامٍ » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « العقيلة » لأنها فاعلُ « تُبْدِي » . وقال الآخر :

٤١٦ — تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهُ الْأَرْضِ مُعَبَّرٌ قَبِيحُ  
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

= حذف الضمير وهو بنوهِ ، فلذلك أبقى التنوين محذوفا ، قال ابن منظور « وخدام ههنا في نية عن خدامها » اهـ . ومن العلماء من يروى هذا البيت على وجه آخر ليس فيه شاهد ، وهو :

كيف نومي على الفراش ، ولما تشمل الشام غارة شعواء  
نذهل الشيخ عن بنيهِ ، وتبدي عن براها العقيلة العذراء

٤١٦ — يعزى هذان البيتان إلى آدم أبي البشر ، وقد أنشدها ابن الشجري في أماليهِ ( ٣٤٦/١ ) وذكر أنه يقولها بعد أن قتل ابنه قاييل أخاه هايل ، ويروى صدر الثاني « تغير كل ذي حسن وطيب » والبشاشة : طلاقة الوجه . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « بشاشة » واعلم أولا أن من العلماء من يروى هذه الكلمة برفع « بشاشة » من غير تنوين ويضيفها إلى الوجه ، فيكون آخر البيت الثاني مجرورا وآخر البيت الأول مرفوعا ، ويكون في هذين البيتين الإقواء ، وهو تغير حركة حرف الروى ، ومنهم من يروى بنصب « بشاشة » من غير تنوين ، ويرفع « الوجه » على أنه فاعل قل ، ويرفع « المليح » على أنه صفة للفاعل ، وعلى هذا يسلم البيتان من الإقواء ، ولكن يقع في ثانيهما ضرورة حذف التنوين من الاسم الذى هو بشاشة لغير سبب من الأسباب الثمانية التى ذكرناها فى شرح الشاهد ٤١٤ وقد قرئ فى قوله تعالى : ( كل نفس ذائقة الموت ) برفع ذائقة من غير تنوين ونصب الموت على أنه مفعول به لذائقة ، وحذف التنوين على هذا للتخلص من التقاء الساكنين كما فى بيت الشاهد والبيتين قبله . وحكى أبو سعيد السيرافى قال : « حضرت مجلس أبي بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيته ، فجلست فى ذيل المجلس ، فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزبان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قاييل هايل وهما \* تغيرت البلاد - البيتين \* فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل فى صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت : إن له وجها يخرجهُ من الإقواء ، فقال : ما هو ؟ قلت : نصب بشاشة ، وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين =

أراد « قَلَّ بِشَاشَةً » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « الوجه » لأنه فاعل « قَلَّ » و يروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ، وقال الآخر :

٤١٧ — حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثْيِ

أراد « حاتم » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

٤١٨ — عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

= لا للإضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع الوجه وصفته بإسناد قل إليه ، فقال لي : ارتفع ، فرفعني حتى أقعدني إلى جنبه »

٤١٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لامرأة من بنى عقيل تفخر بأخوالها من اليمن كذا قال أبو زيد في النواذر ( ص ٩١ ) وهما من شواهد رضى الدين في باب العدد وباب الجمع وباب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٣٠٤ / ٣ ) وقد أنشدهما ابن منظور ( م أ ي ) وأبو زيد فى نوادره ( ص ٩١ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٣١١ / ١ ) وحيدة ، ولقيط ، وعلى : أعلام أشخاص ، و « حاتم الطائي » مضرب المثل فى الجود والكرم . ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم لالتقاء الساكنين ، لالسبب من الأسباب الثمانية التى بينها لك فى شرح الشاهد ٤١٤ ، وهذا الحذف ههنا للضرورة ، وكان الأصل أن يحرك التنوين فتنشأ نون يكسرها على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه لم يفعل ذلك وحذف التنوين رأسا ، وقد سمعت فى عبارة الأعلام الشنتمرى التى أثرتها لك فى شرح الشاهد ٤١٤ أن الحذف فى « وحاتم الطائي » أخف الضرورات لكون الطائي صفة لحاتم ، والصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة ، وفى البيت شاهد آخر ، وذلك فى قوله « المي » حيث حذف النون ، وأصله « المئين » لأنها أخت التنوين .

٤١٨ — هذا البيت لمطروود بن كعب الخزاعى ، من كلمة له يمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان هاشم يسمى عمرا ، فسموه هاشما لأنه كان يهشم الثريد لقومه ويطعمهم فى المجاعات ، وقد روى هذا البيت ابن دريد فى الاشتقاق ( ص ١٣ ) ونسبه لمطروود بن كعب الخزاعى ، ورواه ابن منظور =

وقال الآخر :

٤١٩ — مُحَمَّدُ الَّذِي أَمَجُّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

= (هـ ش م) ونسبه إلى ابنة هاشم ، ولم يسمها ، ثم قال : « وقال ابن برى : الشعر لابن الزبعرى ». وأنشده أبو العباس المبرد في الكامل ( ١٤٨/١ ) ولم يعزه إلى قائل معين ، وأبو زيد في نوادره ( ص ١٦٧ )

قال أبو رجاء : والسرى في هذا الاضطراب أن مطرود بن كعب الخزاعي كلمة على هذا الروى ، ولابن الزبعرى كلمة أخرى على الروى نفسه ، فأما كلمة مطرود بن كعب الخزاعي فرواها السيد المرتضى في أماليه ( ٢٦٨/٢ ) وأما أبيات ابن الزبعرى فرواها ابن هشام في السيرة ، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ، وروى السيد المرتضى منها بيتين أولهما بيت الشاهد ، ومما كان من دواعى الاضطراب أن عجز هذا البيت وقع في الشعرين جميعا : شعر مطرود بن كعب الخزاعي ، وشعر ابن الزبعرى .

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « عمرو » حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب الثمانية التى فصلناها في شرح الشاهد ٤١٤ ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين ، وسكون اللام في « الذى » وليس هذا هو طريق التخلص من التقاء الساكنين الذى اعتاد العرب أن يسلكوه ، وإنما طريقهم أن يحركوا التنوين فتشأ نون مكسورة ، فلما لم يسلك الشاعر طريقهم المعتاد بل حذف التنوين رأسا كان ذلك ارتكابا للضرورة التى يرتكبها الشاعر حين يلجئه إليها ملجئ من إقائه الوزن ونحوه .

٤١٩ — أنشد ابن منظور هذا البيت (أمج) عن أبي العباس المبرد (الكامل ١٤٨/١ الحيرية) ، ولم يعزه ، وابن الشجرى في أماليه (٣٤٥/١) وأبو زيد في نوادره (ص ١١٧) وأنشده ياقوت في معجم البلدان ( أمج ) ثانيا ثلاثة أبيات ، وقال قبل إنشاده : « أمج بالجيم ، وفتح أوله وثانيه ، والأمج في اللغة : العطش ، من أعراض المدينة ، منها حميد الأحمى ، دخل على عمر بن عبد العزيز ، وهو القائل :

شربت اللدام فلم أفلح	وعوتبت فيها فلم أسمع
حميد الذى أمج داره	أخو الخمر . . . البيت
علاه المشيب على حبا	وكان كريما ، فلم يزرع

=

وقال الآخر :

٤٢٠ - ( ٢٧٦ ) لَتَجِدْنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا      وَبِالْقَنَاءِ مِدْعَسًا مَكْرَرًا

\* إِذَا غَطِيفُ السَّلْمَى فَرًّا \*

أراد « غطيف » بالتنوين ، إلا أنه حَذَفَهُ لالتقاء الساكنين ، كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

= ومن هنا تعلم أن في بيت الشاهد الإقواء - وهو كما قلنا في شرح الشاهد رقم ٤١٦ اختلاف حركة الروى في آخر البيت ، فإن حركة الروى في « الأصلع » الضمة ، وحركته في بقية الأبيات الكسرة ، إلا أن يكون الرواة يروون « الأصلع » بالجر للجوار ، لأن كلمة « الشيبة » قبله مجرورة بإضافة « ذو » إليها ، وانظر الشواهد ٣٨٩-٣٩١ السابقة في المسألة رقم ٨٤ . ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « حميد » حيث حذف التنوين من هذه الكلمة لغير سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرناها في شرح الشاهد رقم ٤١٤ وكان الأصل أن يحرك هذا التنوين حتى تنشأ نون مكسورة على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين اللذين هما سكون التنوين وسكون لام الذي لأن بينهما ألف وصل ولا اعتداد بها في الدرج ، لكنه حذف التنوين رأساً في هذا الموضع للتخلص من اتقاء هذين الساكنين ، وهذا الحذف من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر .

٤٢٠ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشد ثلاثها ابن الشجري في أماليه ( ٣٤٥/١ ) وابن منظور ( د ع س ) وأنشد أولها وثانيتها ( د ع ص ) ولم يعزها في المرتين ، وأنشدها أبو زيد في النوادر ( ٩١ ) مع بيتين سابقين من غير عزو ، وتقول : رجل مدعس ، ومدعص - وهو بالصاد أشهر - ومداعس بضم الميم هنا : أى طعان ، وتقول : دعصه بالرمح يدعصه دعصا - من مثال فتح - إذا طمنه به ، وقد يسمى الرمح مدعصاً ؛ لأنه آلة الدعص ، وجمعه مداعص - بفتح الميم - ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « غطيف » حيث حذف التنوين لغير واحد من الأسباب الثمانية السابقة بينها ، بل للتخلص من التقاء الساكنين ، وهو ضرورة ، والقول فيه كالقول في الشواهد السابقة .

والذى يدل على أن نون التوكيد فى الفعل بمنزلة التنوين فى الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبْدَلَتْ منها فى الوقف ألفاً ، وإذا انضم ما قبلها أو انكسر حذفها ، كما تُبْدَلُ من التنوين فى النصب إذا وقفت ألفاً ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » وتحذفه فى الرفع والجر وتقف بالسكون ، نحو « هذا زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فدل على ما قلناه .

وأما قولهم « إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل ؛ فكما جاز إدخالها فى كلِّ فعل ؛ فكذلك فيما وقع فيه الخلاف » قلنا : إنما جاز هناك لجيئته فى النقل ، وصحته فى القياس ، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت فى النقل عن أحد من العرب ، ولا يصح فى القياس ؛ لأنه لا نظيره فى كلامهم .

وأما قولهم « إن الألف فيها زيادةٌ مدَّةٌ » قلنا : إلا أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة ، ولا يعزى عن الثقل ، هذا مع عدم نظيره فى النقل وضعفه فى القياس ؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغماً ، نحو « دَابَّةٌ ، وشَابَّةٌ » لأن الحرف المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثانى متحرك ، إلا أنه لما نبأ اللسان عنهما نبوةً واحدة ، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد فى الألف كأنه لم يجتمع ساكنان .

وأما قولهم « إنه قد جاء فى غير المدغم ، كقوله تعالى : ( إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ) فنقول : وجه هذه القراءة أنه نَوَى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة فى حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف . وذلك إنما يجوز فى حال الضرورة .

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله « التقت حَلَقَتَا البطان » وقول الآخر « ثلثا المال » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حَلَقَتَا البطان ، وثُلثا المال » وما أشبههما ؛ لا لبقاء الساكنين ، وإن صح ما حكىتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذى لا يقاس عليه ، ولا يعتد به لقلته .



وأما قولهم « إنه يجوز تخفيف الهمزة في نحو هَبَاءة ، والهمزة [ ٢٧٧ ] الخفيفة ساكنة » قلنا : لانسلم أنها ساكنة ، بل هي متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر : ( وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها ، والنون فيها للاعراب علامة الرفع ؛ لأن « لا » محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في « ولا » واو الحال ، والتقدير : فاستقيا غير متبعين ، كما قال الشاعر :

٤٢١ - بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِيُوفَهُمْ  
وَلَمْ تَكُنْ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتْ

٤٢١ - هذا البيت من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب ( رقم ٥٩٢ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٢٤٨ ) وأنشده ابن منظور ( ش ي م ) وعزاه إلى الفرزدق ، وقد وجدته في ديوان الفرزدق ( ص ١٣٩ ) بيتا مفردا ، وأنشده ابن رشيق في العمدة ( ١٧٨/٢ بتحقيقنا ) وعزاه إلى سليمان بن قنة في رثاء الحسين بن علي رضي الله عنها وذكر آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال « ويروى للفرزدق » وروى صدره :

\* أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم \*

ورواه أبو العباس المبرد في الكامل ( ١٨٠/١ الحيرية ) ولم يشيموا سيوفهم : أى لم يعمدوها ، أى لم يعيدوها إلى قريها ، وقل قوم : المراد لم يسلوها ، أى لم يخرجوها من أغمادها ، فهو على هذا من الأضداد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ولم تكسر القتلى » فإن جماعة من العلماء - منهم ابن يعيش وابن هشام - ذهبوا إلى أن الواو في قوله « ولم تكسر » إلخ هي واو الحال ، قال ابن هشام « ولو قدرت للعطف لا تقلب المدح ذما » اهـ ، وهذا مبنى على أن معنى « لم يشيموا سيوفهم » لم يعيدوها إلى أغمادها ، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها في حال عدم كثرة القتلى ، أى اتقت إعادتهم السيوف إلى الأغماد في حال عدم كثرة القتلى ؛ فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمادها حال كثرة القتلى ، وهذا مدح أى مدح ، وهو مبنى على جعل =

أى : لم يَشِيمُوا سيوفهم غيرَ كثرة بها القتل ، والمعنى لم يَشِيمُوا سيوفهم<sup>(١)</sup> إلا في تلك الحالة ، وإذا كان محمولا على النفي لا على النهى لم يكن لكم فيه حجة .  
والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغماً .

قولهم « إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضرباً ثَعْمَانُ واضرباً بَأَى ، فينبغى أن تجيزوا هذا للإدغام » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأننا نكون قد رَدَدْنَا النونَ الخفيفةَ مع لزوم حذفها فى حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام ، وذلك خطأ . ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لا عثلت وأدغمت وحذفت فى قول بعض العرب ؟ فإذا كُفُوا مؤنثها لم تكن ليردوها إلى

---

الواو للحال ، فأما إن جعلت الواو للعطف والمفروض أن معنى لم يَشِيمُوا لم يغمدوا . فإن المعنى حينئذ اتفت إعادتهم السيوف إلى أغمادها وانتفت أيضاً كثرة القتل ، يعنى أن الثابت لهم شيآن : عدم إغماد السيوف ، وعدم كثرة القتل ، وهذا ذم شنيع ، ولا شك أنه ليس مراد الشاعر ، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن الواو فى قوله « ولم تكثر القتل » يجوز أن تكون للعطف ، وصححوا المعنى على ما أراد الشاعر بأحد وجهين : الأول أن معنى « لم يَشِيمُوا سيوفهم » لم يسلوها : أى لم يخرجوها من أغمادها . وهذا وجه نقله مع الوجه الأول ابن رشيق فى العمدة ؛ قال بعد إنشاد البيت : « أراد لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتل ؛ كما تقول : لم أضربك ولم تجن على ؛ إلا بعد أن جنبت على ، وقال آخرون : أراد لم يسلوها سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتل ؛ كما تقول : لم ألقك ولم أحسن إليك إلا وقد أحسنت إليك ؛ والقولان جميعا صحيحان ؛ لأنه من الأضداد » اهـ . والحاصل أنك إذا فسر « لم يَشِيمُوا سيوفهم » بلم يغمدوها تعين أن تكون الواو للحال ، وإن فسر « يَشِيمُوا سيوفهم » بلم يسلوها جاز أن تكون الواو للعطف وجاز أن تكون للحال ؛ والوجه الثانى من الوجهين : أن مراد الشاعر بقوله « ولم تكثر القتل » أنهم لم يكثروا من القتل ؛ لأنهم لا يقتلون كل من قدروا عليه ، وإلا لأفئوا أعداءهم إفاء ، وإنما يقتلون أ كفاءهم فى الشجاعة والإقدام على السكاره ، وذلك قليل فى أعدائهم . (١) لعل كلمة « إلا » لا لزوم لها .

ما يستنقلون ، ولو جوزنا هذا في « اضر با نُعمَان » ونحوه لوجب إجازته في قولك « اضر بَانَ أَبَا كَمَا » في قول من لم يهمز ؛ لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام ، وكما لا يجوز أن ترد في هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا ، ولو وجب <sup>(١)</sup> إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نُونَ في أولها ؛ ليكون الحكم فيها واحداً ، وذلك لا يجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعاً ، والمدغم أقل استعمالاً وأندر وقوعاً ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، والله أعلم .

## مسألة ٩٥ — [٢٧٨]

[ الحروف التي وضع الاسم عليها في « ذا » و « الذي » ] <sup>(٢)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في « ذا ، والذي » الذال وحدها ، وما ريد عليها تكثير لها . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما ، واختلفوا في « ذا » : فذهب الأخفش ومن تبعه من البصريين إلى أن

(١) كذا ، وأظن أصل الكلام « ولوجب إجازته »

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٤٤٤ و ٤٥٦ )

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٤٦ و ١٣٧ / ١ ) وتصريح الشيخ خالد ( ١٥٠ / ١ ) و ١٥٦ بولاق ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٧ و ٢٨ / ٢ ) ولسان العرب لابن منظور ( ٢٠ / ١١١ و ٣٣٥ ) وشرحنا المطول على شرح الأشموني ( ١٩٤ / ١ ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ١٥٠ )

أصله : ذَىٌ - بتشديد الياء - إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذَى » فأبدلوا من الياء ألفاً لثلاثا يلتحق بكى ؛ فإذا الألف منه منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الإمالة ؛ فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا في ذا « ذا » بالإمالة ، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يحز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل « حَيِّتُ » وليس لهم مثل « حَيَّوتُ » ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا « ذَوَى » بفتح الواو ؛ لأن باب « شَوَيْتُ » أكثر من باب « حَيَّيتُ » فحذفت اللام تأكيذاً للابهايم ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأما « الذى » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لَذَى » نحو : عَمِي وشَجِي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو « قَامَ ذَانِ ، ورَأَيْتُ ذَيْنِ ، ومررتُ بِذَيْنِ ، وقَامَ اللَّذَانِ ، ورَأَيْتُ اللَّذَيْنِ ، ومررتُ بِاللَّذَيْنِ » ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان ، ولو جب أن يقال في التثنية « الذَّيَّانِ » كما يقال العَمَيَّانِ ، والشَّجِيَّانِ ، و « الذَّيُّونَ » ، كما يقال : العميين ، والشجيين ، وأن تقلب الألف في تثنية « ذا » ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف في تثنية « الذى » ، وذا « دل على أنهما زائدان لا أصلان » ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لا لتقاء الساكنين - وهما الذال والألف في ذا ، والذال والياء في الذى - وفتحوا الذال في « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكسروها من « الذى » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيداً لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذى » على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا [٢٧٩] تدخل على ساكن إلا احتياج إلى تحريك اللام لا لتقاء الساكنين ، كقولهم « الانتظار ، والانكسار » فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام

الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين .

والذي يدل على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر :

٤٢٢ — اللَّذْ بِأَسْفَلِهِ صَخْرَاهُ وَاسِعَةٌ

وَالَّذِ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرْفُ

وقول الآخر :

٤٢٣ — فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةٍ

مِنَ اللَّذِّ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرُ

٤٢٢ — أنشد المؤلف هذا البيت شاهدا للكوفيين على أن أصل ذال الذي ، السكون ، ونظيره في « التي » قول الأقيش بن ذهيل العكلى :

وأمنحه اللت لا يغيب مثلها إذا كان نيران الشتاء نواثما  
وقول الآخر ، وأنشده ابن الشجرى في أماليه عن الفراء ، وأنشده رضى الدين في شرح الكافية :

فقل للت تلومك : إن نفسى أراها لا تعوذ بالتميم

والتميم : جمع تيممة ، وهى المعادة ، ولكن ماوجه دلالة ذلك على أن الأصل هو السكون ، خصوصا إذا راعيت أنه قد جاء مع هذه الشواهد شواهد أخرى بكسر الذال ؛ وسيدكر المؤلف هذا الاعتراض وينشد شواهد أخرى تدل للغات أخر فى « الذى » وستكلم عليها هناك إن شاء الله .

٤٢٣ — العامر : المقيم فى الدار ، كأنه سمي بذلك لأنه يعمرها . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين يستدلون به على أن أصل ذال « الذى » ساكنة ؛ لأنها قد جاءت فى قول الشاعر « من اللذ » ساكنة ، والقول فيه كالقول فى الشاهد السابق فإن أقصى مايدل عليه مجيئها ساكنة فى هذا البيت ونحوه أن يكون سكنها مع حذف الياء لغة من لغات العرب قد جاءت فى هذه الكلمة ، وستكلم على ذلك مع الشواهد الأخرى التى جاءت على لغات أخر فى هذه الكلمة .

وقول الآخر :

٤٢٤ — لَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكَ وَتَجْعَلِينَ اللَّذْمَ مَعِيَ فِي اللَّذْمِ مَعَكَ

وقول الآخر :

٤٢٥ — فَظَلْتُ فِي شَرِّ مَنْ اللَّذْ كِيدًا كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم ، وذلك لأن « ذا ، والذي » كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ؛ فوجب أن يكون الاسم في « ذا » الذال والألف معاً ، والاسم في « الذي » لذي ؛ لأن له نظيراً في كلامهم ، نحو

٤٢٤ — الاستشهاد من هذا البيت في قوله « اللذ معي في اللذ معك » حيث وردت كلمة « اللذ » ساكنة الذال في الموضعين ، والكلام فيهما كالكلام في نظائرها من الشواهد السابقة .

٤٢٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لرجل من هذيل ، وقد أنشدهما ابن منظور ( ٣٤٣/٢٠ ) عن الفراء من غير عزو ، وقد أنشد ثانيهما رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٤٩٧/٣ ) وأنشد ثانيهما أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٥٧ ) وتزبي : اتخذ زبية ، والزبية - بضم الزاي وسكون الباء - حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وفي أمثال العرب : بلغ السيل الزبي ، يقولونه إذا بلغ الأمر منتهاه ، وإنما تتخذ الزبية في الجبال لأنها موطن الأسود ، ويروى « الربا » بالراء مهمله ، وهو جمع ربوة ، وهي ما ارتفع وعلا من الأرض . وكيد : فعل ماض مبني للمجهول من الكيد يقول : لقد ظلمت في شر من الذي كدت في حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها فإذا هو واقع فيها . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « في شر من اللذ » وقوله « كاللذ تزبي » حيث وردت كلمة « اللذ » في الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال ، والكلام فيها كالكلام فيما سبق من الشواهد .

شَجِي وَعَمِي ، وهو أقل الأصول التي تبني عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذا ، والذي » بها ، ألا ترى أن « ذا » كاسم مظهر يكون وصفاً وموصوفاً ؟ فكونه وصفاً نحو قوله تعالى : ( اذهبوا بقميصي هذا ) وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى : ( ما لهذا الكتاب ) وكذلك لا يمكن إلحاق « الذي » بها بأن يحكم زيادة اللام الثانية كاللام التي تزداد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد ، وإنما يحكم زيادتها في كلمات يسيرة نحو « زَيْدٌ ، وَعَبْدٌ ، وَأَوْلَاك » ؛ [٢٨٠] لقيام الدليل على ذلك ، كقولك في معناها : زيد ، وعبد ، وأولاك ، ولم يوجد لها هنا ؛ فبقينا فيه على الأصل .

والذي يدل على أن الألف في « ذا » والياء في « الذي » أصليتان قولهم : في تصغير ذا « ذِيًا » وأصله : ذِييًا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، ووزنه « فَيْلٌ » ؛ لذهاب العين منه ؛ وفي تصغير الذي « اللَّذِيَّ » ولولا أنها أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف في « ذَا » ياء وأدغمت في ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء في « الَّذِي » في التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يبطل بما إذا سميت رجلاً بهلً وبهلً ثم صغرتوه ؛ فإنكم تزيدون فيه في التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأننا نقول : إذا سمينا بهلً وبهلً وما أشبه ذلك فقد نقاناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ؛ فوجب أن نزيد عليه حرفاً توجه الاسمية ،

بِخلاف تصغير « الذى ، وذا » لأننا إنما نصغرهما <sup>(١)</sup> على معافهما الذى وضماله ؛  
فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان  
فى التثنية فى نحو ذان والذان ، فدل على زيادتهما » قلنا : ذان والذان ليس ذلك  
تثنيةً على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » وإنما ذلك صيغة مرتجلة  
للتثنية ، كما أن « هؤلاء » صيغة مرتجلة للجمع .

والذى يدل على ذلك أنه لو كان ذلك تثنية على حد قولهم « زيد وزيدان ،  
وعمر وعمران » لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال : الزيدان ،  
والعمران ، فلما لم يجز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذان والَّذان <sup>(٢)</sup> دل على  
أنه صيغة مرتجلة للتثنية فى أول أحواله بمنزلة « كلا » وكذلك حكم كل اسم  
لا يقبل التنكير . وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمر  
وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير ، والأسماء الموصولة وأسماء  
الإشارة والأسماء المضمرة [٢٨١] لا تقبل التنكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتهما  
عاملوها ببعض ما يكون فى التثنية الحقيقية ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجدوا  
حرف التثنية فى اللفظ بمنزلة تاء التأنيث فى « غرفة ، وقربة » فكما أن التأنيث  
فى « غرفة وقربة » لفظى لا معنوى ؛ فكذلك ها هنا : التثنية لفظية  
لا معنوية .

وقولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا تحذف الألف والياء من ذا  
والذى كما لا تحذف الياء من عى وشجى » قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين :

(١) فى ر « لأننا إنما تصغيرها على معناها » تحريف .

(٢) الأول تثنية « ذا » والثانى تثنية « الذى » مقرونين بأل .



أحدهما : أن تشية عمى وشجى على حد تشية زيدان وعمران ، بخلاف « ذا » ، والذي « على ما بيننا .

والثاني : أن ياء شجى وعمى يدخلها النصب ، نحو « رأيت عمياً وشجياً » بخلاف الياء في « الذي » فإنها لا يدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبداً ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لهما » قلنا : لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن يقتصر في « الذي » على زيادة حرف واحد ، كما زدتم في « ذا » فأما زيادة أربعة أحرف فهذا مالا نظير له في كلامهم ، على أنا قد بينا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليل على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا      كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاضْطِيدًا [٤٢٥]

قلنا : لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى ؛ فإن فيها أربع لغات : إحداها « الذي » بياء ساكنة وهي أفصح اللغات ، والثانية « الذي » بياء مشددة كما قال الشاعر :

٤٢٦ — وَلَيْسَ الْمَالُ فَأَعْلَمُهُ بِمَالٍ      مِنَ الْأَقْوَامِ ، إِلَّا لِلَّذِي  
يُرِيدُ بِهِ الْعِلَاءَ وَيَمْتَنِّهِ      لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

٤٢٦ — هذان البيتان أنشدتهما ابن منظور ( ل ذ ي ) من غير عزو ، وهما من شواهد رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحهما البغدادي في الخزانة ( ٩٧/٢ ) وقد رواهما ابن الشجرى في المجالس الرابع والسبعين من أماليه ، ويروى « ينال به العلاء » ويروى « ويصطفيه » ومعناه يختاره ، ويمتنه في رواية المؤلف بمعنى يهينه ، وهو مجزوم بلام أمر مقدرة - أى ولیمتنه - للضرورة ، وقوله « لأقرب » متعلق بصطفيه أو يمتننه ، والقصى : البعيد ، يقول : ليس المال على وجهه =

والثالثة « اللذ » بكسر الذال من غير ياء ، كما قال الشاعر :  
٤٢٧ — اللذ لو شاء لكانت برّا أو جبلاً أصمّ مشمخراً

= الحقيقة بمملوك لأحد من الناس إلا لرجل يريد به أن يبلغ أعلى درجات الرفعة وعلو القدر ويختاره ليعطى منه القريب والبعيد من غير تفرقة . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله « للذى » حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة، وكسر هذه الياء كسرة بناء وليست الكسرة التى تقتضيها اللام فى الاسم للعرب، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبها افتقاريا ، وتشديد الياء فى « للذى » وفى « التى » لغة من لغات العرب ، وقد مضت لغة أخرى فى الشواهد ٤٢٢ - ٤٢٥ ، وستأتى لغة أخرى فى الشاهد ٤٢٧ فإذا ضمت هذه اللغات إلى اللغة الأصلية - وهى ثبوت الياء ما كنة - كانت أربع لغات ، والمؤلف بصدد تعدادها .

٤٢٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد رضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحها البغدادى فى الحزانة ( ٤٩٨/٢ ) ويروى البيتان هكذا :

والذ لو شاء لكنت صخرا أو جبلا أشم مشمخرا  
وقد قال قوم من العلماء : إن الضمير المستتر فى « لكانت » فى رواية المؤلف عائد على الدنيا ، وإن البر فى هذه الرواية بفتح الباء ضد البحر ، والمعنى : هو الذى لو شاء أن تكون الدنيا كلها برا لكانت برا ولو شاء أن تكون كلها جبلا لكانت جبلا ، والأصم بالصاد ، ويروى « أشم » والأشم : العالى المرتفع ، والمشمخر : البالغ الغاية فى الارتفاع ، أو الراسخ . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « اللذ » فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال ، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر ، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه ، ونظير ذلك فى « التى » قول الشاعر :

شغفت بك اللت تيمتك ؛ فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام

قال ابن منظور فى ( ل ذى ) : « الذى : اسم مبهم ، وهو مبني معرفة ، ولا يتم إلا بصلة ، وأصله لذى ، فأدخل عليه الألف واللام ، ولا يجوز أن ينزعا منه ، وقال ابن سيده : الذى من الأسماء الموصولة ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجل ، وفيه =

والرابعة « اللَّذْ » بسكون الذال ، وبل أولى ؛ فإن « اللَّذْ » بسكون الذال أقلُّ في الاستعمال من « الذي » وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل ، والله أعلم .

## ٩٦ — مسألة

[ الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و « هي » ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هُوَ ، وهِيَّ » الهاء وحدها .  
وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هي »  
هما الاسم بمجموعهما .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها

= لغات : الذي ، والذ - بكسر الذال - والذ - بإسكان الذال - والذي - بتشديد الياء - ثم أنشد البيتين رقم ٤٢٦ « اه ، وقال كلاما نظير هذا عن التي في ( ل ت ي ) وقال ابن يعيش : « أما الذي فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ، وفيها أربع لغات ، قالوا : الذي - ياء ساكنة - وهو الأصل فيها ، واللذ - بكسر الذال من غير ياء - كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها ، فعلموا ذلك كما قالوا : يا غلام ، ويا صاحب - بالكسرة اجتزأ بها عن الياء - الثالثة : الذ - بسكون الذال - ومجازة أنهم لما حذفوا الياء اجتزأ بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجزوا الوصل مجرى الوقف ، وهو من قبيل الضرورة ، وعند الكوفيين قياس لكثرته ، الرابعة : الذي - بتشديد الياء ، للمبالغة في الصفة ، كما قالوا : أحمرى ، وأصفرى ، وكما قال :

\* والدهر بالإنسان دوارى \*

وليس منسوباً « اه ، وإذا ثبت بالنقل الصحيح أن في هذه الكلمة عدة لغات وأن العرب قد تكلموا بها كلها لم تكن إحدى هذه اللغات بأن تكون أصلاً وغيرها فرعاً عنها بأولى مما عداها

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٤١٦ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٩/٢ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١١٨/١ )

دون الواو والياء أن الواو والياء تُحَذَفَانِ فِي التَّثْنِيَةِ ، نَحْو « هُمَا » وَلَوْ كَانَتَا أَصْلًا لَمَا حَذَفَتَا .

والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو العَجَبُ السَّلُولِي جَاهِلِي :

قَبِينَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ :

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ [٣٣٣]

أراد « يَبِينَا هُوَ » وقال الآخر :

٤٢٨ — يَبِينَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا  
حِينَئِذَا يُعَلَّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

أراد « يَبِينَا هُوَ » وقال الآخر :

٤٢٩ — إِذَا هُ سِيمَ الْخُسْفَ آلَى بِقَسَمِ  
بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْكَمَ

٤٢٨ — هذا البيت من شواهد سيويه ( ١٢/١ ) . ولم يعزه ، ولا عزاه الأعلام ، وقد روينا لك في شرح الشاهد ٣٣٣ السابق في المسألة ( رقم ٧٠ ) وبيننا علته عند سيويه ومن نحا منحاه ، وهو ههنا مروي على لسان الكوفيين ، يستدلون به على أن أصل « هو » الهاء وحدها ، بدليل سقوطها في هذا الشاهد وأمثاله ، فإن المعروف أن سقوط الحرف من الكلمة دليل على أنه زائد ، وهو كلام غير منسقيم ، لأن « هو » ضمير منفصل مستقل بنفسه يجرى مجرى الظاهر ، فلا يكون على حرف واحد ، ولأن لزوم الحرف وسقوطه إنما يستدل به في تصريف الكلمات ، وقد عرف أن التصريف لا يدخل الضمائر ونحوها من الأسماء غير المتمكنة .

٤٢٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدها ابن منظور عن الكسائي ( ٣٦٦/٢٠ ) ولم يعزها إلى قائل معين ، والرواية عنده في صدر الأول « إذا ه سام الخسف » . وتقول : سام فلان فلانا الخسف ، إذا أراد إذلاله وظلمه ، وقال الأعشى :

إِذَا سَامَهُ خَطَى خُسْفَ فَقَالَ لَهُ : اعْرُضْ عَلَى كَذَا أَسْمَعُهَا حَار =

= وآلى : حلف ، والقسم : اليمين ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إذاه » فإنه أراد أن يقول « إذا هو » فلما لم يتيسر له ذلك حذف الواو ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن أصل « هو » و « هي » الهاء وحدها ، وأما الواو في « هو » والياء في « هي » فخرقان زائدان قصد بهما دعم الهاء ، والبصريون يقولون : إن الواو والياء حرفان وضع كل واحد منهما مع الهاء ليكون كل من « هو » و « هي » ضميراً منفصلاً ، وإن حذف الواو من « هو » وحذف الياء من « هي » لا يدل على زيادتهما ، لأن أقصى ما يدل عليه الحذف أن يكون لغة من لغات العرب يلجأ إليها من لا يستطيع أن يأتي بالكلمة على أصلها الذي وضعت عليه عند جمهور العرب ، وقد يكون ذلك الذي فعله الشاعر في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر ، والضرورات لا يستدل بها على أحكام العربية ولا تبني عليها قواعد تجعل أسساً للكلام المتكثف ، قال ابن منظور « قال الكسائي : هو : أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل أنت ، فيقال : هو فعل كذا - أي بتشديد الواو مفتوحة - وقد ورد في قول الشاعر :

وإن لساني شهدة يشفي بها وهو على من صبه الله علقم  
ومن شواهد تشديد الياء من « هي » قول الشاعر :

وانفـس ما أمرت بالعنف آية وهي إن أمرت باللفـظ تأتمر

قال : ومن العرب من يخففه فيقول : هو فعل كذا ، أي بإسكان الواو - قال اللحياني : وحكى الكسائي عن بني أسد وتمر وقيس : هو فعل ذلك ، بإسكان الواو ، وأنشد لعبيد :

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا فأصبحت قد جاوزت قوما أعاديا

قال الكسائي : وبعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : حناه فعل ذلك ، وإنما فعل ذلك ، وأنشد أبو خالدة الأسدي :

\* إذاه لم يؤذن له لم ينيس \*

قال : وأنشدني خشاف \* إذاه سيم الحسف . . . البيتين \* ثم أنشد الشاهد ٣٣٣ ثم قال : وقال ابن جني : إنما ذلك لضرورة الشعر ، ولتشبيه الضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وفتاه » اهـ .

أراد « إذا هُوَ » وقال الآخر :

٤٣٠ — \* دَارٌ لِسُعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ \*

أراد « إذا هِيَ » فحذف الياء ؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو في قولهم « ضربتهُو ، وأكرمتهُو » وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم ، فكذلك ها هنا .

٤٣٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

\* هل تعرف الدار على تبراك \*

وهو من شواهد سيويه (٩/١) ورضي الدين في باب المصدر وباب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الحزانة (٣٩٩/٢٥٢٢٧/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤١٧) وابن جنى في الخصائص (٨٩/١) وتبراك - بكسر التاء وسكون الباء الموحدة - اسم موضع بعينه . ومحل الاستشهاد قوله « إذه » فقد ادعى الكوفيون أن مجيء الهاء وحدها مراداً بها « هي » يدل على أن الياء في « هي » زائدة ، وأن أصل الكلمة الهاء وحدها ، والبصريون يردون ذلك ويأبونه ، وهم في الرد عليهم ينهجون أحد منهجين ، الأول أن يقولوا : إن مجيء الهاء وحدها في مكان « هي » و « هو » ضرورة من الضرورات التي تباح للشاعر إذا أُلجأ قصد إقامة الوزن أو الروي ، أما في حال السعة والاختيار فلا يجوز ذلك ، وهذا المنحى هو الذي انتحاه شيخ البصريين سيويه رحمه الله ، ومنهم من حكى في « هو » و « هي » لغات يتكلم بكل واحدة منها قبيلة أو أكثر من قبائل العرب ، وهذا هو المنحى الذي انتحاه الكسائي فيما نقلناه عن ابن منظور عنه في شرح الشاهد السابق ؛ وقد ذهب إلى مثل كلامه ابن يعيش في شرح المفصل (٤١٧) قال : « وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها ؛ واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله \* دار لسعدى إذه من هواك \* وليس في ذلك حجة ؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات : هي بتخفيف الياء وفتحها ؛ وهي بتشديد الياء مألوفة في تقوية الاسم ولتصريح على أبنية الظاهر ؛ وهي بالإسكان تخفيفاً ؛ وينبغي أن يكون الحذف في قوله \* إذه من هواك \* على لغة من أسكن لضعفها ؛ إذ الفتوحة قد قويت بالحركة » اهـ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد سا كنماً متحركاً ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها<sup>(١)</sup> هي الاسم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الواو والياء تحذفان في التثنية نحوها » قلنا : إن « هما » ليس بتثنية على [ ٢٨٣ ] حد قولك في زيد زيدان وعمر وعمران ، وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كأنتا ، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم « زيدان ، وعمران » لقالوا في تثنية هو « هوان » وفي تثنية أنت « أنتان » ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال « الهوان ، والأنتان » كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية ، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجة ؛ لأن الحرف الأصلي قد يحذف لعلّة عارضة ، ألا ترى أن الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم : « قَاضُونَ ، ورامُونَ » والأصل قَاضِيُونَ ، ورامِيُونَ ، فاستنقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها ؛ فبقيت الياء سا كنة وواو الجمع سا كنة ، فاجتمع سا كنان ، وسا كنان لا يجتمعان ؛ فحذفت الياء لالتقاء السا كنين وإن كانت أصلية لعلّة عارضة ، فكذلك ها هنا ، والعلّة ها هنا في إسقاطهما أن الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة ، والضمة في الواو مستنقلة ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنهما لو كسرت لكان ذلك مستنقلا من وجهين :

(١) في ر « فوجب أن تكون الهاء وحدها هي الاسم » وهو ظاهر الفساد .  
( ١٧ — الإنصاف ٢ )

أحدهما : لأنه خروج من ضم إلى كسر ، وذلك مستنقل ، ولهذا ليس في الأسماء ماهو على وزن فُعِلٍ إلا « دُرِل » اسم دُورِيَّة و « رُئِم » اسم للسه ، وهما في الأصل فِعْلَانِ نقلا إلى الاسمية ، وحكى بعضهم « وُعِل » في الوُعِل .

والثاني : أن الكسرة تستنقل على الواو أكثر من استنقال الضمة عليها ؛ ولهذا تضم لالتقاء الساكنين في نحو قوله : ( اشْتَرَوْا الضلالة بالهدى ) ولا تسكسر إلا على وجه بعيد ، ولو بقيت الواو من « هُوَ » كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف كتَوُّهُمْ أنها حرفان منفصلان ؛ فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في الواحد إلى الضم كما غيرت في « أنما » ووجب أيضاً ذلك في « أنما » لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركة لم تكن في الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة ، وأجروا جميع المضمرة في التثنية والجمع هذا المجرى .

وقيل : إنما ضُمَّتِ التاء في التثنية تحملاً على الجمع ؛ لأنها في التقدير كأنها وليت الواو في « أنتمو » وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتركا في ذلك كما اشتركا في الضمير في « نحن » وزيدت الميم في التثنية [ ٢٨٤ ] لوجهين :

أحدهما : أن التثنية أكثر من الواحد ، وفي المضمرات ماهو على حرف واحد ، فكثر اللفظ كما كثر العدد ؛ فلذلك زيد في التثنية حرف ، وحمل جميع المضمرات عليه .

والثاني : أن القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروى مفتوح وُصِلَ بالألف ، ولهذا يسمى ألف الوصل والصَّلَة ، قال الشاعر :

يَا مُرَّ يَا بَنَ وَاقِعٍ يَا أَنتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفَعَا [ ٢٠٤ ]



وقال الآخر :

٤٣١ - أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكَ

وَحَيَّاكَ الْإِلَهُ وَكَيْفَ أَتْنَا

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالثنية ؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس ، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزيادة .

وأما ما أشدوه من قول الشاعر :

\* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ ... \* [٣٣٣]

و \* بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ... \* [٤٢٨]

و \* إِذَاهُ سِيمِ الْخُسْفَ ... \* [٤٢٩]

و \* دَارُ لِسُعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ ... \* [٤٣٠]

٤٣١ — المكشرة : الضحك حتى تبدو الأسنان ، تقول : كشر الرجل يكشر - مثل جلس يجلس - كشرا ، وانكل ، واقر - بتضعيف لامها - أى تبسم ، وقال الشاعر :

وإن من الأخوان إخوان كشرة وإخوان كيف الحال والبال كله

الكشرة - بوزن العشرة والهجرة - مثل المكشرة ، نظير الهجرة والمهاجرة والعشرة والعاشرة . والضحك في بيت الشاهد بكسر الضاد وسكون الحاء ، وقوله « وحياك الإله » يريد لفظ الجملة ، يعنى أن أخاك رجل حسن الصبغة رفيق في معاملة إخوانه يقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحك يحبيهم ، وقوله « فكيف أتنا » يريد هل أنت على غرار أخيك ؟ وما حالك مع إخوانك ؟ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كيف أتنا » حيث ألحق الألف للضمير المنفصل الذى لخطاب الواحد المذكور عند الوقف عليه ، فلو لم نزد الميم قبل الألف في الضمير المنفصل الذى لخطاب الاثنين واكتفينا بزيادة الألف فقلنا « أتنا » لكان يلتبس خطاب الواحد بخطاب الاثنين ، فلما قلنا في خطاب المثني « أتيا » بزيادة الميم قبل الألف ارتفع اللبس

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٤٣٢ — فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَبِيحُهُ

وَلَكِ اسْقِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد « وَلَكِنْ اسْقِي » لحذف النون لضرورة الشعر ، وكقول الآخر :

٤٣٣ — أَصَاحُ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ

كَتَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

٤٣٢ — هذا البيت من كلمة في وصف ذئب ، للنجاشي الحارثي ، واسمه قيس بن

عمرو بن مالك ، وقد اختار هذه الكلمة الشريف المرتضى في أماليه ( ٢١١/٢ )  
والشريف ابن السجري في حماسه ( ص ٢٠٧ ط الهند ) والبيت من شواهد سيديوه  
( ٩/١ ) وابن جني في الخصائص ( ٣١٠/١ ) وابن هشام في مغني اللبيب ( رقم ٤٨٥ )  
وفي أوضح المسالك ( رقم ١٠٠ ) والأشعري ( رقم ٢٥٧ ) والرضي في باب الحروف  
المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي ( ٣٦٧/٤ ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

وماء كلون الغسل قد عاد آجنا قليل به الأصوات في بلد محل

وجدت عليه الذئب يعوى كأنه خلع خلا من كل مال ومن أهل

فقلت له : ياذئب ، هل لك في فتى يواسى بلا من عليك ولا بخل ؟

فقال : هداك الله للرشد ! إنما دعوت لما لم يأت به سبع مثلي

ومحل الاستشهاد في البيت قوله « ولاك اسقى » وأصل العبارة « ولكن اسقى »

فالتقى فيها ساكنان : نون لكن ، وسين اسقى ، وكان الأصل في التخلص من هذين  
الساكنين أن يكسر نون لكن ، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء  
الساكنين حين اضطر لإقامة الوزن ؛ قال الأعلم « حذف النون من لكن لاجتماع  
الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ،  
شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ، وذلك نحو يغز العدو ،  
ويقض الحق ، ويخش الله ، ولما استعمل محذوفاً نحو لم يك ولا أدر » اهـ .

٤٣٣ — هذا البيت هو البيت السبعون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي

( انظر شرح التبريزي ص ٦٩ ) والبيت من شواهد سيديوه ( ٣٣٥/١ ) ولكنه روى

صدره « أحرار ترى برقاً » وابن جني في الخصائص ( ٩٦/١ ) ولكنه روى صدره =

= « أعنى على برق أريك وميضه » و « حار » في رواية سيويه يريد به « حارث »  
 حذف الثاء ، و « صاح » في رواية المؤلف يريد به « صاحبي » حذف ياء المتكلم  
 وحذف آخر المضاف أيضا ، وترى : يريد أترى - بهمزة الاستفهام - إلا أنه لما كان  
 حرف الاستفهام في صورة حرف النداء الذي استعمله وهو الهمزة ، وكان حرف النداء  
 يؤدي من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما يؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء  
 والوميض - بفتح الواو - اللع ، والحج - بفتح الحاء وتشديد الياء - وهو السحاب  
 المعترض بالأفق ، والمشكل : التراكب بعضه فوق بعض ، وقوله « في حي » متعلق  
 بوميضه . ومحل الاستشهاد في رواية المؤلف قوله « أصاح » فإن هذه الكلمة مؤلفة  
 من حرف النداء وهو الهمزة ومنادى مضاف لياء المتكلم وقد رخمه الشاعر بحذف  
 ياء المتكلم ، وحذف حرف من أصل الكلمة ، وأصله صاحبي ، ونظيره في ذلك  
 قول الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع      رد في الضرع ماقرى في العلاب  
 وقول الآخر :

صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو      ت ؛ فنسيانه ضلال مبين  
 وجاء على هذا الغرار قول أبي العلاء المعري :

صاح هذى قبورنا تملأ الرحب فأين القبور من عهد عاد ؟  
 يريد هؤلاء الشعراء « يا صاحبي » حذفوا ياء المتكلم ، ثم استنبعوا ذلك الحذف  
 حذف الباء التي هي آخر حروف الكلمة الأصلية ، وقد حذفوا مع ذلك حرف النداء  
 وهذا الترخيم شاذ ، ولا يكون مثله عند البصريين إلا في ضرورة الشعر ، لما علمت  
 (في المسألة ٤٨) من أنهم لا يجيزون ترخيم الاسم المضاف ، فارجع إلى المسألة التي أحلتناك  
 عليها لتعلم حقيقة الأمر .

وأما في رواية سيويه فلاستشهاد به في قوله « أحر » حيث أراد « يا حارث »  
 فرخم بحذف الثاء ، وهو عند سيويه قليل بالنسبة لترك الترخيم ، قال « واعلم أن الأسماء  
 التي ليس في أواخرها هاء ألا يحذف منها أكثر ؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا  
 عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول ، وإن  
 حذفت فحسن ، وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر ،  
 وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال » اهـ . =

أراد « صاحبِي » حذف الباء والياء ؛ فكذلك ها هنا ، وبَلْ أُولَى ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الواو والياء حرفا علة ، والنون من « لكن » والباء من « صاحب » حرف صحيح ، والمعتل أضعف من الصحيح ؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى .

والثاني : أنه قد حذَفَ حرفين للضرورة - وهما الباء والياء من صاحبِي - وإذا جاز حَذْفُ حرفين للضرورة فحذف حرف واحد أولى .

وأما قولهم « إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كما زادوا الواو [ ٢٨٥ ] في ضَرَبَتْهُوَ » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن « هو » ضمير المرفوع المنفصل ، والهاء في « ضَرَبَتْهُوَ » ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينّا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه ؛ فلا بُدَّ من حرفٍ يبتدأ به وحرفٍ يوقف عليه ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا يجب فيه ما وجب في ضمير المرفوع المنفصل .

والذي يدلُّ على أنها ليست كالواو في « أَكْرَمَتْهُوَ » أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها في « أَكْرَمَتْهُوَ » ولا يجوز تحريك الواو في « أَكْرَمَتْهُوَ » كما يجوز في « هُوَ قَاتِمٌ » ولو كانا بمنزلة [ واحدة ] لوجب أن يُسَوَّى بينهما في الحكم ، والله أعلم .

= ومن ترخيم حارث - غير بيت الشاهد - قول مهلهل بن ربيعة :

يا حار لا تجهل على أشياخنا      إنا ذوو اثورات والأحلام  
وقول الآخر :

يا حار لا أرمين منكم بداهية      لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

## ٩٧ — مسألة

[ القول في هل يقال « لَوْلَايَ » و « لَوْلَاكَ » ؟ وموضع الضمائر <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في « لولاي ، ولولاك <sup>(٢)</sup> » في موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال « لولاي ، ولولاك » ويجب أن يقال « لولا أنا ، ولولا أنت » فيؤتى <sup>(٣)</sup> بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله : ( لَوْلَا أَتَمُّ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا ، وبالأبتداء على مذهبكم ؛ فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « هذا يبطل بعسى ؛ فإن عسى تعمل في المظهر الرفع وفي المسكني النَّصْب » لأننا نقول : الجواب على هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أننا لا نسلم أنها تنصب المسكني ، وإنما هو في موضع رفع بعسى ، فاستعير للرفع لفظُ النصب في عسى ، كما استعير لفظ الجر في « لولاي ، ولولاك » وإليه ذهب

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤٣٧) وشرح الكافية للرضي (١٨/٢) وشرحنا المطول على شرح الأشموني (١٩٢/٣ - ١٩٩) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٨١/٢)

(٢) ومثل الكاف التي للمخاطب والياء التي للمتكلم الهاء التي للغائب في نحو « لولاه »

(٣) في ر « فيأتى »

الأخفش من أصحابكم . والوجه الثاني : أن السكاف في موضع نصب بعسى ، وأن اسمها مضمَر فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم . والوجه الثالث : أنا نسلم<sup>(١)</sup> أنه في موضع [٢٨٦] نصب ، ولكن لأنها حملت على « لعل » فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو هاهنا مقدر ، وإنما حملت على « لعل » لأنها في معناها ، ألا ترى أن « عسى » فيها معنى الطمع ، كما أن لعل فيها معنى الطمع ، فأما « لولا » فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان المكني في موضع خفض لكننا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلولاً ؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر ؛ فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يحىء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز ، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً ؛ فدل على أن الضمير بعد « لولاك » في موضع رفع .

يدل عليه أن المكني كما يستوى لفظه في النصب والخفض نحو « أكرمك ، ومررت بك » فقد يستوى لفظه أيضاً في الرفع والخفض نحو « قمنا ، ومررت بنا » فيكون لفظ المكني في الرفع والخفض واحداً ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع « أنت » رفعاً .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كان الرفع محمولا على الجر في لولاك لوجب أن يُفصل بين المكني المرفوع والجرور في المتكلم كما فصل بين لفظ المكني المنصوب والجرور في المتكلم نحو : أكرمني ، ومررتي » لأننا نقول : النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكني المنصوب والمكني المخفوض ، وإنما دخلت النون في المكني المنصوب لا اتصاله بالفعل ؛ فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا

(١) في مطبوعة أوربا « والوجه الثالث أنا لا نسلم - إلخ » وزيادة لا واضحة

مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر - وهو غير لازم ؛ استثقالاً له - فلا ن لا يدخله الكسر الذى هو لازم استثقالاً له كان ذلك من طريق الأولى . وأما المكسئ المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و « لولا » حرف ؛ فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكسئ فى « لولاي » ، ولولاك » فى موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى مالا نظيره فى كلامهم محال ؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف ، وليس بفعل له [٢٨٧] فاعل مرفوع فيكون الضمير فى موضع نصب ، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون فى موضع جر .

قالوا : فلا يجوز أن يقال « إذا زعمت أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فبأى فعل تتعلق ؟ » لأننا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشئ كقولك « بحسبك زيد » ومعناه حسبك ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا      بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَسْنِي مُضِرٌّ [١٠٠]

وكقولهم « هل من أحد عندك » أى هل أحد عندك ؟ قال الله تعالى : (مالكم من إله غيره) أى مالكم إله غيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعاً فى قراءة من قرأ بالرفع ؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك « لولا » إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى « بحسبك » ومن فى « هل من أحد عندك » ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال « ما أنا كأنت » وأنت : من علامات المرفوع ، وهو ها هنا في موضع مخفوض ، فكذلك ها هنا ؛ الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما في « لولاي ، ولولاك » من علامات المرفوع .

والذى يدل على أن « لولا » ليس بحرف خفض أنه لو كان حرفَ خفضٍ لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ها هنا ما يتعلق به .

قولهم « قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء » قلنا : الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرفٍ زائدٍ دخوله كخروجه كقولهم « بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد » لأن الحرف في نية الاطِّراح ؛ إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك « بحسبك زيد ، وحسبك زيد » في معنى واحد ، وكذلك قولك « ما جاءني من أحد ، وما جاءني أحد » في المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلا بد أن يتعلق بفعلٍ أو معنى فعلٍ ، ولولا : حرف جاء لمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفتهما لبطل [٢٨٨] ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ، بخلاف الباء في « بحسبك زيد » ومن في قولك « ما جاني من أحد » فبان الفرق بينهما .

ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقاً إذا وقع في موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم ها هنا أن الحرف في موضع ابتداء ، وقد بينا فساد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبى العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، وأشعارهم ، قال الشاعر :



٤٣٤ — وَأَنْتَ أَمْرٌ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى  
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوَى

٤٣٤ — هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي صاحب الشاهد رقم ١١١ السابق في المسألة ٢٢ من نفس القصيدة التي منها الشاهد المذكور ، وهذا البيت من شواهد سيويه (١/٣٨٨) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٣٧) ورضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية، وشرحه البغدادى في الحزانة (٢/٤٣٠) والمبرد في الكامل (٢/٢٠٩) وابن جنى في الخصائص (٢/٢٥٩) والأشئوني (رقم ٥٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٠٠) وشرحه العيني (٣/٢٦٢ بهامش الحزانة) وطحت : سقطت وهلكت ، ويجوز في الطاء الضم والكسر ؛ لأن عين هذا الفعل جاءت بالواو وبالياء وإن كانت الياء أكثر ، تقول : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع ، وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو على وزان رى يرمى ، فاما هوى يهوى بمعنى عشق يعشق فوزانه رضى يرضى ، والأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شئ جثته ، والقلة ومثليها اقنة — ضم القاف وتشديد ما بعدها — أعلى الجبل ، والنيق — بكسر النون — أرفع موضع في الجبل ، والمنهوى : الساقط . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «لولاي» حيث وقع الضمير المتصل الذى أصله أن يكون في محل جر أو محل نصب بعدلولا ، ولولا عند جمهرة النحاة حرف من حروف الابتداء تتطلب اسما ظاهرا مرفوعا كما في قول الراجز ، وهو عامر بن الأكوخ رضى الله عنه :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

أو ضميرا منفصلا مرفوعا كما في قوله تعالى (لولا أنتم لكننا مؤمنين) وقد اختلف النحاة في مثل «لولاي» أهو جائز أم لا ؟ فقال أبو العباس المبرد : هو تعبير غير جائز عربية ، فإن وقع في كلام فهو خطأ ، وقال غيره من العلماء : هو جائز لوروده في كلام العرب المحتج بكلامهم ، غير أنه ليس بالمنهج المطرد ولا الميسع المستمر ، قال أبو سعيد السيرافى : «ما كان لأبى العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب» ، ويقول أبو رجاء : وما كان لأبى العباس المبرد أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب ، وهو يروى هذا البيت في الكامل (٢/٢٠٩ الحذيفة) ويروى قبله بيتا فيه هذا التعبير ، وهو قول رجل من الخوارج لم يعينه ، وهو أعشى همدان :

ويوم بحى تلافيته ولولاي لاصطم العسكر =

= وقد ورد في رجز لرؤبة ، وهو قوله :

\* لولا كما قد خرجت نفسها \*

ورؤبة عنده أفصح العرب ، وهو ممن لا تنكر فصاحته .

ثم اختلف القائلون بصحة هذا التعبير ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :

فذهب سيويه رحمه الله تعالى إلى أن هذه الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» والهاء في «لولاه» في محل جر بلولا ، ولولا حينئذ حرف جر ، لاحرف ابتداء ، ولا تتعلق بشيء وعنده أن لولا على وجهين : الوجه الأول تكون فيه حرف ابتداء وذلك إذا وقع بعدها الاسم الظاهر كما في رجز عامر بن الأكوع ، أو وقع بعدها ضمير رفع منفصل كما في الآية الكريمة التي تلونا ، والوجه الثانى أن تكون حرف جر لا تتعلق بشيء كما في هذا البيت ، قال : « هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولًا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم . وذلك لولاك ولولاى ، إذا ضمير فيه الاسم جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه ( لولا أتم لكذا مؤمنين ) ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر \* وكم موطن لولاى .. البيت \* وهذا قول الخليل ويونس » اه كلامه .

والمذهب الثانى : مذهب الأخفش والفراء ، وحاصله أن الياء والكاف والهاء في محل رفع بالابتداء ، ولولا حرف ابتداء على حالها ، وليس لها إلحال واحدة ، ولكن العرب وضعت ضمير الجر في موضع ضمير الرفع ، كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجر فقالوا : ما أنا كأت ولا أنت كأتا .

والمذهب الثالث : مذهب الكسائى ، وتلخيصه أن الاسم المرتفع بعد «لولا» فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام ، وتقدير الكلام : لو لم يكن فعلى ، وذلك لأن «لولا» عنده تختص بالفعل ، ولم أجد نصا صريحا عنه يمنع وقوع الضمير المتصل بعد لولا ويحيزه ، إلا ما ذكره ابن يعيش استنباطا في شرح مذهبه حيث يقول «وأما الكسائى فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمر ، معناه لو لم يكن فعلى ، فعلى هذا ينبغي إذا كنيت عنه أن تقول : لولا أنا ، ولولا أنت ، لأن الفعل لم يظهر فتصل به كنيته ، فوجب أن يكون الضمير منفصلا » اه كلامه بحروفه ، وقوله « فعلى هذا - إلخ » استنباط من عنده بحسب الأصول والقواعد ، ولعل الكسائى يحيز وضع الضمير =

وقال الآخر :

٤٣٥ — أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاكَ دِمَاءَنَا  
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنُ

وقال بعض العرب :

٤٣٦ — [أَوَمَتَ بَعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ] لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُبْ

= المتصل في مكان المنفصل المرفوع كالأخفش والفراء ، والفرق بينهما هو في العامل في الضمير؛ فالأخفش والفراء يريان أن العامل في الضمير هو الابتداء لأن لولا عندهما لاتكون إلا حرف ابتداء ، والكسائي يرى أن العامل في الضمير الفعل المقدر؛ لأن لولا حرف يختص بالفعل فلا يقع بعده إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا ، وارجع إلى المسألة العاشرة .

٤٣٥ — ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص يقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي ، رضى الله عنهم أجمعين ، وقبل البيت قوله :

معاوى إني لم أبايعك فلتة وما زال ما أسرت مني كما أعلن

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٣٨ ) والأشْمُونِي ( رقم ٥٢٤ ) وابن عقيل ( رقم ١٩٩ ) وشرحه العيني ( ٣/٢٦٠ بهامش الخزانة ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو موضع النصب بعد لولا ؛ وبحجىء هذا الاستعمال في كلام العرب المحتج بكلامهم يردأولا على أبي العباس المبرد الذي أنكر مثل هذا الاستعمال ، وللذين يميزون هذا الاستعمال ثلاث تخريجات ذكرناها مفصلة في شرح الشاهد السابق ، فارجع إليها إن شئت .

٤٣٦ — هذا البيت من شواهد الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه ( ص ٤٣٨ ) ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولا يوجد البيت في أصل ديوانه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان أول بيتين ( انظر الديوان ٨٧ بتحقيقنا ) ومن شواهد رضى الدين في شرح الكافية في باب الضمير ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٢/٤٢٩ ) ونسب قوم بيت الشاهد للعرجى - واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان - وهو مثل عمر بن أبي ربيعة أحد شعراء قريش الغزاليين ، وأومت : معناه أشارت ، وأصله أومت ، فسهل الهمزة بقلبها ألفا من جنس حركة ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف للتخلص =

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو « لَوْلَا أَنَا ، وَلَوْلَا أَنْتَ » كما قال تعالى :  
( لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح ، وعدمُ  
مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأت  
في التنزيل تركُّ عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » ، وما عمرو  
منطلق » وإن كانت لغة جائزةً فصيحةً ، وهى لغة بنى تميم ، قال الشاعر :

٤٣٧ — رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهَرُ الصَّيْفِ بَدَنٌ  
وَنَاقَةٌ عَمْرٍو مَا يُحَلِّ لَهَا رَحْلُ  
وَيَزْعُمُ حَسَلٌ أَنَّهُ فَرْعٌ قَوِيمٌ  
وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

== من التقاء الساكنين معاملة لها معاملة الألف الأصلية في نحو سعت ونهت وسقت وشفت  
وأبقت وأفنت وتغاضت وتراضت ، وما أشبه ذلك ، والهودج : مركب من مراكب  
النساء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذى  
يكون في محل الجر أو النصب بعد لولا ، والقول فيه كالتقول في الشاهدين السابقين فلا  
نظيل الحديث بعد أن فصلنا لك ذلك فيما سبق .

٤٣٧ — الركاب : الإبل ، ولا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها راحلة ، وأشهر  
الصيف : مركب إضافي صدره منصوب على الظرفية ، والبدن : جمع بادن ، وهو الكثير اللحم  
العظيم البدن ، ويقال بادن للمذكر والمؤنث ، وربما قيل للمؤنث : بادنة ، وكفى بكون  
ركابه بدنا عن أنها لا تعمل ولا يؤخذ منها شيء من دم أو لبن ، وقابله بقوله « ما يحل  
لها رحل » أى أنها على سفر دائماً ، وحسل : اسم رجل وأصله ولد الثعلب ، وحسيل :  
تصغيره . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله « وما أنت فرع ولا أصل » حيث أهمل « ما »  
النافية فلم يرفع بها الاسم وينصب الخبر ، وإهملها لغة تميم ، وإعمالها لغة أهل الحجاز  
وهى التى وردت في القرآن الكريم في قوله سبحانه ( ما هذا بشراً ) وقوله جلّت كلمته  
( ما هن أمهاتهم ) وقد علمنا أن القرآن الكريم نزل على الرسول الكريم بلغة قومه  
وهم أهل الحجاز ، فعدم وجود لغة أخرى فيه لا يدل على ضعف هذه اللغة المتروكة ، ولا  
على أنه لا يجوز التكلم بها ، نعم الافصح في الاستعمال هو ما جاء في الكتاب العزيز .

ثم لم يَدَلَّ عدمُ مجيئها في التنزيل على أنها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٍ ؛ فكذلك  
ها هنا ، والله أعلم .

## ٩٨ — مسألة

[ الضمير في « إياك » وأخواتها ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من « إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّاي » هي الضمائر المنصوبة ، وأن « إيا » عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَانَ ، وذهب بعضهم إلى أنَّ « إياك » بكامله هو الضمير . وذهب البصريون إلى أنَّ « إيا » هي الضمير [٢٨٩] والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب . وذهب الخليل بن أحمد إلى أنَّ « إيا » اسم مضمَر أُضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنه لا يفيد معنىً بانفراده ، ولا يقع معرفةً ، بخلاف غيره من المضمرات ؛ فنحس بالإضافة عوضاً عما مُنِعَهُ ، ولا يعلم اسم مضمَر أُضيف غيره . وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مُبهم أُضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أُضيف غيره . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، وأنها في موضع جر بالإضافة . وحكى أيضاً عن الخليل بن أحمد — رحمه الله ! — أنه مظهر نابٍ مَنْابِ المضمَر . وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل « إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاهُ وإِيَّأَ الشَّوَابَّ » . والذي عليه الأكثر من الفريقين ما حكيناه عنهما أولاً .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٢٢/١ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١١٩/١ ) وشرح ابن يعيش على الفصل ( ص ٤١٨ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ١٢/٢ )

والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بيانياً لتعتمد الكاف<sup>(١)</sup> والهاء والياء عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد « إيا » ولزومها لفظاً واحداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إيا » هي الضمير دون الكاف والهاء والياء ، وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن تكون « إيا » هي الضمير ؛ لأن لها نظيراً في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا « إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب » ؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجرّ بالإضافة ؛ ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأن الأسماء المضمرّة لاتضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تُرادُ للتعريف<sup>(٢)</sup> ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .

وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أضيف [٢٩٠] لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة — فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة .

والذي يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في « أنت » فإن الضمير هو « أن » وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإن كانت مفتوحة دَلَّتْ على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت

(١) في ر « لتعتمد الكاف - إلخ » . (٢) في ر « تزداد للتعريف »

مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا : جُعِلَتْ هذه الأحرف مبينةً لذلك الإيهام مع كونه معرفة لا نسكرة ، وكما لا يجوز أن يقال « أن » مضاف إلى التاء : فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ « إيا » مضاف إلى السكاف والهاء والياء وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة - ولها نظير في كلامهم - كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ولا نظير له في كلامهم .

وهذا هو الجواب عن مذهب مَنْ ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ؛ لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن السَّكْحَلَ يغنى عن السَّكْحِلِ .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمّر ، كما أنه لما اقتصر بأننا وأنتَ وهُوَ وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو « ذَاتَ مَرَّةٍ » ، وَبُعَيْدَاتٍ بين « ونوعاً من المصادر نحو « سُبْحَانَ ، وَمَعَادَ » . وليس « إِيَّا » ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء .

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحدثنى مَنْ لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فيأياه وإيا الشواب وهي رواية شاذة لا يعتمد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كمتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على مَنْ يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف | ٢٩١ | « إِيَّا » إلى « الشواب » وهو اسم مظهر .

والذى يدل على أنه ليس باسم مُظْهِر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيدا ؛ فلما لم يحز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر .

فأما قول الشاعر :

٤٣٨ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضُمَّتْ  
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

٤٣٨ — هذا البيت للفرزدق هام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ( الديوان ص ٢٦٢ - ٢٦٧ ) وليس لأمية بن أبي الصلت كما قال ابن جني ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

يا خير حى وقت نعل له قدما وميت بعد رسل الله مقبور  
إني حلفت ، ولم أحلف على فند ، فناء بيت من الساعين معمور  
في أكبر الحج حاف غير متمتع من حالف محرم بالحج مصبور

والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٤٧ ) وابن عقيل ( رقم ١٥ ) وأوضح المسالك ( رقم ٢٣ ) وابن جني في الخصائص ( ٣٠٧/١ و ١٩٥/٢ ) ورضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٤٠٩/٢ ) وابن الناظم في باب الضمير من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٢٧٤/١ بهامش الخزانة ) ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضمنت إياهم الأرض » حيث جاء بالضمير منفصلا مع أنه في موضع يمكن الإتيان به متصلا فيقال « ضمنتهم الأرض » والذي صنعه الشاعر في بيت الشاهد مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسبونه إلى طرفة بن العبد البكرى ، ولكنه غير موجود في ديوانه :

أصرمت حبلى الوصل ؟ بل صرموا يا صاح ، بل قطع الوصال هم

وبين هذا البيت والبيت المستشهد به فرق من جهتين : الجهة الأولى أن الضمير في هذا البيت ضمير رفع منفصل وفي البيت المستشهد به ضمير نصب منفصل ، والجهة الثانية أنه قد فصل بين الضمير وعامله في البيت المنسوب إلى طرفة واتصل الضمير بعامله من البيت المستشهد به ، وهذا مما يزيد في قبح الضرورة ، فأعرف ذلك .



وقول الآخر :

٤٣٩ — \* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ \*

وقول الآخر :

٤٤٠ — كَأَنَّا يَوْمَ قُرِّئَ إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

٤٣٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* أَتَتِكَ عَنَسُ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ \*

والبيت من شواهد سيبويه ( ٣٨٣/١ ) ونسبه الأعلام إلى حميد الأرقط ، ودين شواهد ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٤٢٤ ) وتعرض البغدادى لشرحه أثناء شرح الشاهد ٣٨٥ من شواهد الكافية ، وهو الشاهد الآتى . ومن استشهد به ابن جنى في الخصائص ( ٣٠٧/١ و ١٩٤/٢ ) والعنس — بفتح فسكون — الناقة الشديدة القوية على السير ، وقوله « تقطع الأراك » أراد تقطع الأرضين التى هى منابت الأراك ، والأراك — بوزن السحاب — العود الذى يستاك به . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بلغت إياك » حيث جاء بالضمير المنفصل فى المكان الذى يكون فيه الضمير المتصل ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « حتى بلغتك » وكان الزجاج يذهب إلى أن « إياك » فى هذا البيت ليس مفعولا بلبلغت ، ولسكنه توكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولا بلبلغت ، وأصل الكلام على هذا « بلغتك إياك » وهو تخلص من ضرورة بالوقوع فى ضرورة أخرى ؛ لأن حذف المؤكد وبقاء التوكيد مما لا يجوز ؛ لأنه يفوت الغرض الذى سيق إليه الكلام

٤٤٠ — قد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فنسبه سيبويه ( ٣٨٣/١ ) إلى بعض اللصوص ولم يعين اسمه ، ورواه فى ( ٢٧١/١ ) وقال قبل إنشاده « وحديثى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب ينشد هذا البيت » ونسبه ابن جنى فى الخصائص ( ١٩٤/٢ ) لأبى بجيلة ، ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ( ٣٢/١ ط مصر ) إلى ذى الإصبع العدوانى ، والبيت بعد ذلك من شواهد رضى الدين فى باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى خزانة الأدب ( ٤٠٦/٢ ) والزحشرى فى الفصل ونسبه — كما فى كتاب سيبويه — إلى بعض اللصوص ، وابن يعيش فى شرحه ( ص ٤٢٣ ) ونسبه إلى ذى الإصبع العدوانى ، وقرى — بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة — موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب ، وقوله « نقتل إيانا » شبه فيه أعداءهم الذين أوقعوا فيهم القتل بأنفسهم فى السيادة والحسن ، يدل ذلك على هذا قوله بعد بيت الشاهد :

فهو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن السكاف والماء والياء هاءنا هي التي تكون في حالة الاتصال » قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تخالفها ؛ لأن السكاف والماء والياء هاءنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء في « أنت » فإنها في اللفظ مثل التاء في « قُمتَ » وإن كانت التاء في « أنت » حرفاً والتاء في « قُمتَ » اسماً ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء

= قتلنا منهم كل فتى أبيض حسنا  
رى يرفل في برديــــن من أبراد نجرانا

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نقتل إيانا » وقد أراد المؤلف بإيراد هذا الشاهد هنا أن يقول : إنه وضع الضمير المنفصل المنصوب في موضع الضمير المتصل المنصوب ، وكان عليه - على هذا - أن يقول « إنما نقتلنا » ولكنه لوقال « إنما نقتلنا » لكان خطأ ؛ لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشيء واحد ، لا تقول « ضربتني » ولا « ضربتك » بتاء المخاطب ، ولا « زيد ضربه » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وتكون الهاء أيضا عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جيء بلفظ النفس ففعل مفعولا به ، فيقال « ضربت نفسي » و« أكرمت نفسي » و« ضربت نفسك » و« أكرمت نفسك » و« زيد أكرم نفسه » ويستثنى من هذه القاعدة أفعال القلوب وفعلان آخران - وهما عدم وقد - تقول « ظننتني ، وخلتني ، وعدمتني ، وفقدتني » ، فلو أراد الشاعر أن يأتي بالكلام على الطريق المستعمل في كلام العرب كان يقول « إنما نقتل أنفسنا » قال الأعلم « وفصل الضمير من الفعل ضرورة ، وكان الوجه نقتلنا ، والأصل في هذا أن يستغنى فيه بالنفس فيقال : نقتل أنفسنا ، فوضع إيانا موضع ذلك » اهـ . وأحسن مما قال الأعلم قول ابن يعيش « الشاهد فيه وضع إيانا موضع الضمير المتصل ، إلا أنه أسهل من قول حميد الأرقط \* حتى بلغت إياك \* وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالتصل فيقول نقتلنا لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى ، فلما كان التصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما في موضع الآخر » اهـ .

في « أنتَ » اسم ؛ لأنها مثل التاء في « قُمْتَ » فكذلك هاهنا [و] كما أن الاسم المضمَر في « أنتَ » أن وحدها والتاء لمجرد الخطاب وليست عماداً للتاء ؛ فكذلك « إيَّا » هي الاسم المضمَر وحدها ، وليست عماداً للكاف والهاء والياء .

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يُعمد الشيء بما هو أكثر منه ، وأن يكون الأكثر عماداً للأقل وتبعاً له ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

والذي يدلُّ على أن هذه الكاف والهاء والياء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال أن هذه الأحرُف هاهنا ضمائر منفصلة ، وتلك ضمائر متصلة ، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة ، كما أن لفظ الضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة ، وليس شيء منها معموداً ، فكذلك هاهنا .

وأما استدلالهم على أن « إيا » [ ٢٩٢ ] عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بأنْت ؛ فإنما أجمعنا على أن الضمير منه « أن » والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن « أن » ليست عماداً للتاء ، وأن التاء ليست هي الضمير ، فكذلك هاهنا ؛ وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع ؛ لأنها لما كانت دلالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بُدُّ من لحاق علامة التثنية والجمع بها .

على أنا نقول : إن « إياكما ، وإياكم » ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « إياكما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « إياكم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك « أتما ، وأتم » ليس بتثنية ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « أتما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « أتم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك

حكم كل اسم مضمّر واسم إشارة واسم صِلَة . وسنبين هذا في اسم الصلة مستقصى إن شاء الله تعالى .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه بكماله المضمّر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف في « إياك » بمنزلة التاء في « أنت » .

والذي يدلُّ على ذلك أن الكاف في « إياك » تفيد الخطاب ، كما أن التاء في « أنت » تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة التاء في « أنت » تفيد خطاب المذكر ، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمّر الذي هو « أن » في « أنت » وإنما هي لجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ فكذلك الكاف ليست من المضمّر الذي هو « إيا » في « إياك » وإنما هي لجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف في « إياك » من المضمّر كما لم تكن التاء في « أنت » من المضمّر ، واستحال أن يقال إنَّ « أنت » بكماله هو المضمّر ؛ فكذلك يستحيل أن يقال إنَّ « إياك » بكماله هو المضمّر ، والله أعلم .

## ٩٩ - مسألة

[ المسألة الزنبورية <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال « كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ [٢٩٣] لَسَعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » . ويجب أن يقال « فَإِذَا هُوَ هِيَ » .

(١) انظر في هذه المسألة : معني اللبيب لابن هشام ( ص ٨٨ - ٩٢ ) فقد فصل المسألة وخرج المثال موضع الخلاف تخريجا دقيقا .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على الأبرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ؛ حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداؤه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي ، فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدبٍ ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَةً ، ولكن ما تقول في من قال « هؤلاء أبون » ، ومررت بأبين » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعِدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعِدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مراتٍ يحجب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلِّمكم أو يحضر صاحبكم حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقب أشدَّ لُصمةً من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؛ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقال له الكسائي : لَحْنَتَ ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو « خرجت فإذا عبد الله القائم ، والقائم » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجْزَ فيه النصب ، فقال له يحيى ابن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوبٍ ؛ ووفدت عليك من كل ضُفْعٍ ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المِصْرَيْنِ ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم : فيَحْضَرُونَ وَيُسْأَلُونَ ، فقال له يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو قَعْسٍ وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل

التي [٢٩٤] جَرَتْ بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع ، وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلى الله الوزير ! إنه وَفَدَ عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظَرْفَ مَكَانٍ ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وَجَدْتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ؛ فوجب أن يقال « فَإِذَا هُوَ هِيَ » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما روه عن العرب من قولهم « فإذا هو إياها » فمن الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به كالجزم بَلَنَ والنصب بَلَمَ وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جُمُلاً ؛ فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجَدْتُ » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولهم « وَجَدْتُ زَيْدًا قائمًا » فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم « حَسْبُكَ زَيْدٌ » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم « أَحْسِنْ زَيْدٌ » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم « رَحِمَ اللَّهُ فلانًا » لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء ، [٢٩٥] وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع ( لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا ) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي ، وكقوله تعالى : ( فَعَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ) أى : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ، وكقوله تعالى : ( فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ( وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ) أى : ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأماكن التي لا تحصى كثرة ، فكذلك نقول نحن ها هنا : « إذا » بمعنى وجدت وهى في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده ، فوجب أن يقال « فإذا هُوَ هِىَ » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعَمَلْ وجدت ؛ فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعمالوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصب ، وإن أعمالوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل .

وأما قول أبى العباس ثعلب « إن هو في قولهم فإذا هو إياها عمادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين - الذى يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذف العماد الذى هو الفصل من قولك « كان زَيْدٌ هُوَ القائم » فقلت « كَانَ زَيْدٌ القائم » لم يختل معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحاً ،

وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هو إِيَّاهَا » لا ختلَ معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إِيَّاهَا » وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ؛ فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .

## ١٠٠ — مسألة

[ ضمير الفصل ] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفصلُ به بين النعت والخبر يسمى عماداً ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً [ ٢٩٦ ] لأنه يُفصلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك « زيد هو العاقل » ولا موضع له من الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت « جاءني زيد نفسه » كان نفسه تابِعاً لزيد في إعرابه ، فكذلك العماد ، إذا قلت « زيد هو العاقل » يجب أن يكون تابِعاً في إعرابه .

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال : لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٤٣٠) وشرح الرضى على الكافية (٢٢/٢) وتصريح الشيخ خالد ( ٢٧٠/١ ) وما بعدها ( وحاشية الصبان على الأشمونى ( ٢٦٢/١ ) بولاق )



وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ، ولهذا سمى فصلاً ، كما تدخل الكاف للخطاب فى « ذلك ، وتلك » وتثنى وتجمع ولا حظ لها فى الإعراب و « ما » التى للتوكيد ولا حظ لها فى الإعراب ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس فى قولهم جاءنى زيد نفسه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن المكثى لا يكون تأكيداً للمظهر فى شىء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير فى كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه .

وأما قولهم « إنه مع ما بعده كالشئ الواحد » قلنا : هذا باطل أيضاً ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشئ الواحد ؟ والله أعلم .

## ١٠١ — مسألة

[ مراتب المعارف ] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم (٢) - نحو « هذا ، ذاك » - أعرف من الاسم العلم - نحو « زيد ، وعمر » - وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا فى مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر ؛ لأنه لا يُضمر إلا وقد عُرف ؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأستوفى بحاشية الصبان ( ١١٠/١ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١١٢/١ بولاق )

(٢) المراد بالاسم المبهم ههنا : اسم الإشارة

يُوصَفَ كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يُوضَعَ على شيء لا يقع [٢٩٧] على غيره من أُمَّتِهِ<sup>(١)</sup> ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمَر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمَر ، ثم المبهم ، ثم ما عُرف بالألف واللام ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول « مررت بزيد الظريف وزيد آخر » ، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر » وكذلك إذا ثَنَيْتَ الاسم العلم أو جمعته نَسَكَّرْتَهُ نحو « زيدان ، والزيدان ، وعمران ، والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرون ، والعمرون » فتَدْخُلُ عليه الألف واللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة ؛ فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تَصِفُهُ بنكرة في حال من الأحوال ، ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول : الهَاذَانِ ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ، فتنزل منزلة المضمَر ، وكما أن المضمَر أعرف من الأسم العلم فكذلك المبهم .

(١) أُمَّتُهُ : المراد به نوعه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأسم العلم أعرف من المبهم لأن الأصل في الأسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه .

والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره » قلنا : وكذلك الأصل في [٢٩٨] جميع المعارف ، ولهذا يقال : حدّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره ، على أنا نسلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال عن أصل وضعه ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضر الذى لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف فى أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم .

## ١٠٢ - مسألة

[ « أى » الموصولة معرفة دائماً أو مبنية أحياناً ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ١٦١/١ بولاق )  
وتصريح الشيخ خالد ( ١٦٢/١ ) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ( ص ٤٦٢ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ٥٣/٢ وما بعدها ) ومعنى اللبيب لابن هشام ( ص ٧٧ بتحقيقنا )

الصلة مُعَرَّبٌ ، نحو قولهم « لأُضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ » ، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب ، نحو قولهم « لأُضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ » ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « أيهم » مرفوع بالابتداء ، و « أَفْضَلُ » خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأُضْرِبَنَّ الذي يقال له أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، قال الشاعر :

٤٤١ — وَلَقَدْ أَيْبِتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِنَزْلِ فَأَيْبِتُ لَأَحْرَجَ وَلَا مَحْرُومُ

٤٤١ — هذا البيت للأخطل التغلبي ، وهو من شواهد سيويه ( ٣٩٨ و ٢٥٩ / ١ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٤٦٣ ) ورضي الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٥٣ / ٢ ) والخرج - بفتح الحاء وكسر الراء المهملين - الضيق عليه ، والمحروم : الممنوع مما يريده . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لا حرج ولا محروم » فإن سيوبه رحمه الله خرج هذه العبارة نقلاً عن شيخه الخليل بن أحمد على أن قوله « لا حرج » خبر مبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : فأبيت مقولاً في شأني : هو لا حرج ولا محروم ، قال سيويه ( ٢٥٩ / ١ ) « وأما قول الأخطل \* ولقد أبيت من الفتاة ... البيت \* فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا ، ولوجاز هذا على إضمار أنا لجاز « كان عبد الله لا سلم ولا صلح » على إضمار هو ، ولكنه - فيما زعم الخليل - فأبيت بمنزلة الذي يقال له : لا حرج ولا محروم ، ويقويه في ذلك قوله :

على حين أن كانت عقيل وشائظا وكانت كلاب خامري أم عامر  
فإما أراد : كانت كلاب التي يقال لها : خامري أم عامر ، وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي ، كأنه قال : فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به ، وقول الخليل حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :

كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتخلب

أى بنى من يقال له ذلك . والتفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل « اه كلامه . وقال الأعلم « الشاهد في رفع حرج ومحروم ، وكان وجه الكلام نصبها على الحال ، ووجه رفعها عند الخليل الحمل على الحكاية ، والمعنى فأبيت كالذى يقال : لا حرج ولا محروم ، ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمراً كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا قاعد ، لأنه ليس موضع تبعض وقطع ، فلذلك حملة على =

أى : فأبَيْتُ لا يقال لى هذا حَرَجٌ ولا محروم ، وحَذَفَ القول فى كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى ، وذهب يونس بن حبيب البصرى إلى أن «أيهم» مرفوع بالابتداء ، و «أفضل» خبره ، ويجعل «أيهم» استفهاماً ، ويعلق «لأضر بن» عن العمل فى «أيهم» فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو «علمت أيهم فى الدار» .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ [٢٩٩] عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) بالنصب ، وهى قراءة هرون القارىء ومُعَاذُ الْهَرَاءِ ، ورواية عن يعقوب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن القراءة المشهورة بالضم هى حجة عليكم» لأننا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ، لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بناء ، فإن «أَيُّهُمْ» مرفوع لأنه مبتدأ ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن قوله ( لننزعن ) عمل فى ( مِنْ ) وما بعدها ، واكتفى بالفعل بما

الحكاية ، كما قال بنى شاب قرناها ، ويجوز رفعه على الابتداء وإضمار الخبر ، على معنى فأبَيْتُ لا حرج ولا محروم فى المكان الذى أبَيْتُ فيه ، ثم حذف هذا لعلم السامع ، وإذا نفى أن يكون مبيته حرج أو محروم فهو غير حرج وغير محروم ، لأنه فى ذلك المكان اه كلام بحروفه ، وقوله «ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمّر» ليس على إطلاقه ، بل المراد أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره : لأننا حرج ولا محروم ، من غير تقدير حكاية كما هو فى مطلع كلام سيويه عن الخليل ، وكيف لا يكون على تقدير مبتدأ أصلاً والحكاية إنما تقع فى الجمل لا فى المفردات ؟ ولو سلمنا أن الحكاية بالقول تكون فى المفردات فما يكون إعراب لا حرج المرفوع ؟ وكيف كان يقول بنى يحكى كلامه ؟ وقال السيرافى عن التخرىج الثانى الذى ذكره سيويه وذكره الأعمى أيضاً ، وذكر سيويه أنه أسهل «وهذا التفسير أسهل ؛ لأن المحذوف خبر حرج ، وهو ظرف ، وحذف الخبر فى النفى كثير ، كقولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أى لنا اه .

ذكر معه ، كما تقول « قتلْتُ من كل قبيلٍ » ، وأكلت من كل طعام » فيـكتفى الفعل بما ذكر معه ، فكذلك ها هنا : عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك ، ثم ابتداء فقال : ( أيهم أشد ) فرفع ( أيهم ) بأشد كما رفع ( أشد ) بأيهم ، على ما عرف من مذهبننا .

والوجه الثاني : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لنزغن من كل قوم شايَعُوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مُقَدَّر معه ، وأنت لو قلت « لأنظرَنَّ أيَّهُمُ أشد » لكان النظر معلقاً ، لأن النظر والمعرفة والعِلْمَ ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمرَ الجُرُمي أنه قال : خرجت من الخندق - يعنى خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحداً يقول « اضربُ أيَّهُمُ أفضلُ » أى : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يُروَ عن أحد من العرب « اضربُ أيَّهُمُ أفضلُ » بالضم ، فدل على صة ما ذهبنا إليه .

والذي يدل على فساد قول مَنْ ذهب إلى أنه مبنى على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أُضيف أعرب ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، وأى إذا أُفردت أعربت ، فلو قلنا « إنها إذا أُضيفت بنيت » لكان هذا نَقْصاً للأصول ، وذلك محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية ها هنا على الضم ، وذلك لأن القياس يقتضى أن تكون مبنيةً في كل حال ، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت « مَنْ ، وما » لذلك في كل حالٍ ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها - وهو « بَعْضُ » - وعلى نقيضها

وهو « كل » ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، [٣٠٠] كما أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل ، إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ردّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها ، فكذلك ها هنا : لما كان القياس يقتضى أن تكون مبنية ، لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ، يدل عليه أن « أيهم » استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : « اضرب أيهم أفضل » تريد أيهم هو أفضل ، ولو قلت : « اضرب من أفضل ، وكل ما أطيب » تريد من هو أفضل وما هو أطيب لم يجز ، فلما خالفت « أى » أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها ؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه ، فوجب أن تبني إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها **X** كما أن « يا الله » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكذلك « ليس » لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل « لَيْسَ » لَيْسَ ، مثل صَيْدَ البعير ، وصَيْدَ البعير يجوز فيه التخفيف فيقال « صَيْدَ البعير » ويجب فى ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصَيْدَ على الأصل ؛ لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، بخلاف صيد ، ويدل عليه أيضاً أنك لو قلت « صَيْدَتَ يا بعير » لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت « لَيْسَتْ » لم يجز رده إلى الأصل ، كل ذلك لمخالفته الفعل فى التصرف وخروجه عن مشابهة نظائره ، فكذلك ها هنا : لما خالفت [ أى ] سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وبنائها ، وإنما وجب بنؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صاتها بنوها على الضم ، لأنه أقوى الحركات .

والذى يدل على صحة هذا التعامل وأنهم إنما بنوها لخلاف<sup>(١)</sup> المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقلوا « ضَرَبْتُ أَيَّهْمُ هُوَ فِي الدَّارِ » بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة « أَى » ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن « أَى » لا تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها ؛ فلهذا حَسَنَ الحذفُ مع « أَى » دون سائر أخواتها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ ( ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ [ ٣٠١ ] مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيَّهْمُ أَشَدُّ ) بالنصب - فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلافُ في هذه اللغة ، ولا في هذه القراءة ؛ وإنما وقع الخلافُ في اللغة الفصيحة المشهورة ، والقراءة المشهورة التي عليها قرأةُ الأمصار « أَيَّهْمُ » بالضم ، وهي حُجَّةٌ عليهم .

قولهم « إن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ؛ لأن قوله ( لَنَنْزِعَنَّ ) عمل في مِنْ وما بعدها ، واكتفى الفعلُ بما ذكر معه ، كقولهم : قتلنا من كل قبيل « قلنا : هذا خلافُ الظاهر ؛ لأن قوله ( لَنَنْزِعَنَّ ) فعلٌ متعدٌ ؛ فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و « أَيَّهْمُ » يصلح أن يكون مفعولاً ، وهو ملفوظ به مُظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر .

وأما قولهم « إن تقدير الآية فتنبظروا أَيَّهْمُ أَشَدُّ » قلنا : وهذا أيضاً خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله ( لَنَنْزِعَنَّ ) فعلٌ يصلح أن يكون ( أَيَّهْمُ ) مفعولاً له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه .

(١) كذا ، وأظن أصل العبارة « لحذف المبتدأ » .



وأما ما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع «أَيُّهُمْ» بالضم ، وقد سمعه غيره .

والذى يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسَّانَ - وهو أَحَدُ مَنْ تَوَخَّذَ عَنْهُ اللُّغَةُ مِنَ الْعَرَبِ - أنه أنشد :

٤٤٢ — إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ  
برفع «أَيُّهُمْ» فدلَّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها .

٤٤٢ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل ( ص ٤٦٣ و ٤٩٠ )  
ورضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٥٢٢/٢ ) وابن هشام في مغنى اللبيب ( رقم ١١٩ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٥٠ ) والأشموني ( رقم ١١٠ ) وابن عقيل ( رقم ٣٣ ) وشرحه العيني ( ٤٣٦/١ ) بهامش الخزانة ) والبيت لغسان بن علة بن مرة بن عباد ، ويروى « إذا مالقت بني مالك » ومحل الاستشهاد به قوله « على أيهم أفضل » فإن الرواية في هذه الكلمة بضم «أَيُّهُمْ» على ما حكاه أبو عمرو الشيباني ، ويلزم أن تكون «أى» في هذه العبارة موصولة بمعنى الذى ، ويكون «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : فسلم على الذى هو أفضل ؛ ولا يجوز أن تكون «أى» استفهامية مع الضم ، لأنه يلزم على هذا محذوران : أحدهما أن يعلق حرف الجر عن العمل في لفظ المجرور لأن أى الاستفهامية غير مبنية ، وهذا مما لا يقوله أحد ، والثانى أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة ، كما لا يجوز أن تكون أى شرطية ، لأن الشرطية لا تبنى على الضم ، وهى تستدعى فعل شرط وجوابه ، وليس هنا شئ من ذلك ، وإذا لم تصلح «أى» أن تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة ، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « وهذا نص في محل النزاع » اهـ . وقد تمجّل قوم فقالوا : يجوز أن تكون «أى» في هذا البيت استفهامية مبتدأ مرفوعاً بالضمّة الظاهرة ، و«أفضل» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتاً للمعترى محذوف ، وهذا النوع المحذوف هو المجرور بعلى =

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الأفراد ، فأما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لَدُنْ » في جميع لغاتها لما استحققت البناء في حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب ؛ فكذلك ها هنا ، وفي « لدن » ثمانى لغات ، وهى : « لَدُنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَا ، وَلَدُ ، وَلَدَنْ ، وَلَدِنْ ، وَلَدْ ، وَلُدْ » وكلها مبنية على ما بينا .

وأما ما ذهب إليه [ ٣٠٢ ] الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام ، وإنما يجوز مثله في الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « أَضْرِبُ الْفَاسِقُ الْخَلِيثُ » بالرفع - أى : أضرب الذى يقال له الفاسق الخليث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضيف ؛ لأن تعليق « أَضْرِبُ » ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ؛ فكان هذا القول ضعيفاً جداً ، والله أعلم .

\*\*\*

= وتقدير الكلام على هذا الوجه : فسلم على شخص مقول فيه : أيهم أفضل ، وهذا كلام لا يقضى العجب منه ، وهذه المقدرات الكثيرة ما الدليل على حذفها ؟ ولو أن ثبوت قواعد اللغة ارتكب في الوصول إليه مثل هذه التمهلات لما ثبتت قاعدة أصلا

## ١٠٣ — مسألة

[ هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « هَذَا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قال ذاك زيد » أى : الذى قال ذاك زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ( ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) والتقدير فيه : ثم أتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ( ها أتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا ) والتقدير فيه : ها أتم الذين جادلتم عنهم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : ( وما تلك بيمينك يا موسى ) والتقدير فيه : ما التى بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، ويمينك : صلة تلك ، ثم قال ابن مفرغ .

٤٤٣ — عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا المطول على الأشمونى ( ١٨٢/١ - ١٨٥ ) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ( ١٥٦/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ١٦٥/١ - ١٦٦ ) وشرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٤٩٣ ) وشرح الرضى على الكافية ( ٥٥/٢ ) ٤٤٣ — هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ٤٩٢ ) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة ( ٥١٤/٢ ) وابن هشام فى معنى اللبيب ( رقم ٧١٥ ) وفى أوضح المسالك ( رقم ٥٥ فى باب الموصول . وفى باب الحال ) وفى شرح شذور الذهب ( رقم ٦٩ ) وفى شرح قطر الندى ( رقم ٣٣ ) والأشمونى ( رقم ١٠٤ ) وابن الناطم فى باب الموصول من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٤٢/١ ) وعدس : اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهري وغيره ، ومنه قول بهس بن صريم الجرمي : =

= الأليت شعرى هل أقولن لبغلى : عدس ، بعد ما طال السفار وكلت  
وهومبى على السكون ، وربما أعر به الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسي  
فالله بينى وبين كل أخ يقول : أجدم ، وقائل : عدسا  
وربما سموا البغل نفسه عدس ، ومنه قول الراجز :  
إذا حمت بزى على عدس على التى بين الحمار والفرس  
\* فلا أبالى من غزا ومن جلس \*

وقوله فى بيت الشاهد « ما لعباد » أراد به عباد بن زياد والى سجتان فى عهد  
معاوية بن أبى سفيان ، وكان يزيد قد هجا عبادا ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد  
خفيه وعذبه وردّه إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية ذلك أمر بإخلاء سبيله « إمارة »  
أى حكم وسلطان « طليق » حر لا يد لأحد عليه ؛ لأنه قد أطلق سراحه . ومحل الاستشهاد  
من البيت قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين والفراء يشدون هذ البيت  
للاستدلال به على أن « هذا » اسم موصول بمعنى الذى ، وهو مبتدأ ، وجمله « تحملين »  
لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ و طليق : خبر المبتدأ ، وكأنه قد قل : والذى  
تحملينه طليق ، قل الفراء : « العرب قد تذهب بهذا وهذا إلى معنى الذى ؛ فيقولون :  
من ذا يقول ذلك ، فى معنى : من الذى يقول ، وقل يزيد بن مفرغ \* عدس ما لعباد  
البيت \* كأنه قال : والذى تحملين طليق » اه كلامه ، ولم يمنعهم من اعتبار ذا موصولة  
اقترانها التنبيه بها ولا عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين عليها ، مع أن المثال  
الذى ذكر الفراء أن العرب تقول قد تقدم فيه على ذا من الاستفهامية ولم يقرن  
بها فيه حرف التنبيه ؛ وأسكر البصريون صحة الاستدلال بهذا البيت على ما ذهب إليه الفراء  
والكوفيون ، ولهم فى تخريج البيت ثلاث تخريجات ؛ الأول أن يكون هذا اسم إشارة  
مبتدأ ، وخبره قوله طليق ، وجمله تحملين فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى  
طليق ، وكأنه قد قل : وهذا طليق حال كونه محمولا عليك ، والثانى : أن يكون هذا اسم  
إشارة مبتدأ خبره محذوف وجمله تحملين فى محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف ،  
وطليق خبر ثان ، وكأنه قد قال : وهذا رجل تحملينه طليق ، والثالث : أن يكون هذا  
اسم إشارة مبتدأ ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجمله تحمليّن لا محل لهاصلة ، وطليق  
خبر المبتدأ ، وكأنه قد قل : وهذا الذى تحملينه طليق .

يريد : وَالَّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيقَ ؛ فدلَّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

عَدَسٌ : زَجَرُ البغل ، وهو هاهنا اسم لبغلة ابن مُفَرَّغ ، وَعَبَّاد : اسم وَاِلى سِجِسْتَانَ حِينَئِذٍ ، وكان قد حَبَسَهُ ثُمَّ أَطْلَقَهُ ، فركب البغلة وجلس ينشد هذا [ ٣٠٣ ] البيت . وكان الخليلُ يزعم أن « عدسا » كان رَجُلًا عَنيفًا بالبغال في أيام سليمان بن داود ، فإذا قيل لها « عَدَسٌ » انزَعَجَتْ ، وهذا مالا يعرف في اللغة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالًّا على الإشارة ، و « الذى » وسائر الأسماء الموصولة ليست فى معناها ؛ فينبغى أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقى مرتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لم يدل على ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : ( ثم أنتم هولاء تقتلون أنفسكم ) فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هولاء » باقياً على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذى كما زعمتم ، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى هولاء » كما قال عليه السلام « سَلَامُنْ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ » فنصب « أهلَ » على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى أهلَ البيت » وخبر أنتم : هولاء تقتلون (١) .

والوجه الثانى : أن يكون « هولاء » تأكيداً لأنتم ، والخبر « تقتلون » ، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن « تقتلون » عندكم فى موضع نصب ؛ لأنه خبر

(١) كذا ، وأعتقد أن صواب العبارة « وخبر أنتم هو تقتلون » فنبه .

التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم « هذا زيد القأم » بالنصب ، و « هذا زيد قائماً » ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أن يكون ( هؤلاء ) منادى مفرداً ، والتقدير فيه « ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون » و ( تقتلون ) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما قال تعالى : ( يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ) وكما قال تعالى : ( يَوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ) وحذف حرف النداء كثير في كلامهم .

وهذا الذي ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ( هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ) .

وأما قوله تعالى : ( وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ) فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأن ( تلك ) معناها الإشارة وليست بمعنى التي ، والتقدير فيه : أى شئ هذه يمينك و « تلك » بمعنى هذه كما يكون « ذلك » بمعنى هذا ، قال الله تعالى : ( أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ ) أى : هذا [ ٣٠٤ ] الكتاب ، ثم قال الشاعر وهو خُفَافُ بن نَدْبَةَ :  
٤٤٤ — أَقُولُ لَهُ وَالرُّمَحُ يَاطِرُ مَتْنَهُ : تَأْمَلْ خُفَافًا ؛ إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

٤٤٤ — هذا البيت من كلام خُفَافِ بن نَدْبَةَ السلمي ، وخُفَافُ : بَزَنَةُ غَرَاب ، ونَدْبَةُ : بفتح النون أو ضمها ، وهى أمه . وأبوه عَمْرٍو بن الحارث بن الشريد السلمي ، وخُفَافُ ابن عم الحنساء تماضربت عمرو بن الشريد ، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بني شَمَخِ بن فزارة ، وقبله قوله :

فإن تك خيلي قد أصيب عميدها فعمدا على عيني تيممت ما لكَا

والبيت من شواهد رضى الدين في باب اسم الإشارة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٢ / ٤٧٠ ) وقد أنشده ابن دريد في الاشتقاق ( ص ٣٠٩ مصر ) وأبو العباس المبرد في السكائل ( ٢ / ٢٨٥ الخيرية ) وابن قتيبة في الشعراء ( ص ١٩٦ أورية ) وأراد بالعميد الذى أصيب معاوية بن عمرو بن الشريد أخا الحنساء . وتيممت : =

أى : هذا ، والجار والمجرور فى قوله تعالى : (بيمينك) فى موضع نصب على الحال كأنه قال : أى شىء هذه كائنةً بيمينك .  
وأما قول الشاعر :

\* . . وهذا تحمّلين طليقُ \* [٤٤٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « تحمّلين » فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى تحمّلين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

٤٤٥ — لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا

أراد من أَثَرِي ومن أَقْتَرَا ، فحذف للضرورة ، فكذلك ها هنا .

= قصدت ، ومالك : هو مالك بن حمار سيد بنى شميخ ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أنا ذلكا » أى هذا ، والإشارة فيه قد قصد بها تعظيم المشار إليه ، أى أنا ذلك الفارس الذى ملأ سمعك ذكره ، نزل بعد درجته ورفعة محله وعظيم منزلته منزلة بعد المسافة ، ولهذا استعمل مع اسم الإشارة اللام التى للبعد ، ومثل هذا قوله تعالى ( ذلك الكتاب ) ٤٤٥ — هذا البيت للكميت بن زيد ، وقد أنشده ابن منظور ( ق ب ص ) ومسجداً الله : أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة ، زادهما الله تعالى شرفاً ، وأراد بالحصى العدد العديد من البشر ، كما ورد فى قول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكأثر

والسر فى ذلك أنهم كانوا يعدون بالحصى ، وانقبص — بكسر الكاف وسكون الباء وآخره صاد ميملة — أصله مجتمع النمل الكبير الكثير ، ثم أطلق على العدد الكثير من الناس . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « من بين أَثَرِي وَأَقْتَرَا » فإن هذا الكلام على تقدير اسم موصول قبل أَثَرِي واسم موصول آخر قبل أَقْتَرَا ، وأصل الكلام من بين من أَثَرِي ومن أَقْتَرَا ، فحذف الموصولين وأبقى صلتيهما ، ولا يكون الكلام على =

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر ؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : ( مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ) مَنْ يحرفون ، فحذف « مَنْ » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : ( كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ) أى : الذى يحمل أسفاراً ، وإذا جاز هذا عندكم في القرآن ففي ضرورة الشعر أولى ؛ فلا يكون لهم فيه حجة ، والله أعلم .

### ١٠٤ - مسألة

[ هل يكون للاسم الحلى بال صلة كصلة الموصول ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل الذى . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

= تقدير موصول واحد ، لأنه يلزم عليه أن يكون الذى أترى هو نفس الذى أقرر أى افتقر وهو لا يريد ذلك ، إنما يريد من بين جميع الناس مثيرهم وفقيرهم ، ونظير هذا البيت في حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟

التقدير : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ؟ ولا يجوز أن تجعل جملة يمدحه وجملة ينصره معطوفين على جملة يهجو رسول الله ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذى يهجو والذى يمدحه واحداً ، وهذا غير صحيح ، ونظير ذلك قول الآخر :

ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

التقدير : ما الذى دأبه احتياط وحزم والذى أطاع هواه ، وأقول في لزوم هذا التقدير كالقول الذى ذكرناه في بيت حسان .

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازاه الكوفيون والأخفش ، واتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، واشترط في بعض كتبه لجواز هذا الحذف أن يكون الموصول المحذوف معطوفاً على موصول آخر ، وسأثر البصريين لا يقرون ذلك ، ويعملون الحذف من ضرورات الشعر .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية ( ٣٥ / ٢ - ٣٦ )



أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم، قال الشاعر:

٤٤٦ — لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ  
وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

٤٤٦ — هذا البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي أولها قوله:

أسألت رسم الدار أم لم تسأل عن السكن، أم عن عهده بالأوائل؟  
(انظر ديوان الهذليين ١/١٣٩ - ١٤٥) والبيت من شواهد رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية، وشرحه البغدادى في الحزاة (٢/٤٨٩) وأنشده المبرد في الكامل (٢/٥٧ الحيرية) وأكرم: مضارع أكرم، والأفياء: جمع فيء - بفتح فسكون - وهو الظل، وقوله «بالأصائل» الأصائل: جمع أصيل، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس. ومحل الاستشهاد من البيت قوله «لأنت البيت أكرم أهله» فإن الكوفيين يزعمون أن جملة «أكرم أهله» لا محل لها من الإعراب صلة للبيت، وعندهم أن الاسم الجامد المحلى بأل مثل البيت والدار والفرس مثل الأسماء الموصولة كالتي والذى وفروعها فى الحاجة إلى الصلة.

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: كأنهم أرادوا أن يجعلوا الجملة الواقعة بعد الاسم المحلى بأل صفة لذلك الاسم، فمنعهم من ذلك أن الجمل كرات والمحلى بأل معرفة، فامتنعوا من جعل الجملة صفة لذلك، ورأوا أن هذه الجملة من تمام الاسم المحلى بأل كما أن الجملة التى تقع صلة من تمام الاسم الموصول، فقالوا: إن هذه الجملة صلة، يريدون أنها من تمام الاسم المتقدم عليها. أما البصريون فينسكرون ذلك ولا يرتضونه لعدة وجوه.

الأول: أن الاسم المحلى بأل يدل على معنى خاص فى نفسه والاسم الموصول لا يدل على معنى خاص فى نفسه، وإنما يدل على معنى مبهم، وهذا المعنى المبهم الذى يدل عليه الاسم الموصول يتضح وتظهر حقيقته بواسطة الصلة، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاسم المحلى بال محتاجا إلى الصلة كحاجة الموصول إليها.

والثانى: أن هذا المعنى الذى أرادوه من العبارة المذكورة لا ينحصر بطريق إليه فى جعل الجملة صلة، بل يمكن الوصول إليه من غير الطريق الذى سلكوه، وقد ذكر العلماء لذلك طريقين: أحدهما أن تجعل «أنت» مبتدأ، و«البيت» خبر أول، وجملة «أكرم أهله» فى محل رفع خبر ثان، وعلى هذا تكون «ال» الداخلة على =

[٣٠٥] فقلوه «لأنت» مبتدأ ، و «البيت» خبره و «أكرم» صلة الخبر الذي هو البيت ، وهذا كثير في استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه ، وليس كالذي ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصفة توضّحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن في معناه <sup>(١)</sup> فلا يجوز أن يُقام مقامه .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :

\* لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ \* [٤٤٦]

فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون «البيت» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و «أكرم» خبر آخر ، كما تقول : هذا حلوحامض ، فحلوا : خبر المبتدأ الذي هو هذا ، وحامض : خبر آخر ، والمعنى أنه قد جمع الطّعمين ، ونحوه قول الشاعر :

= البيت لا ستغراق الصفات ، كالتى في قولهم : أنت الرجل ، يريدون أنت الجامع لكل صفات الكمال التى فى الرجال ، وكأن الشاعر قد قال : أنت البيت الجامع لكل الصفات الحميدة فى البيوت ، ثم أخبر عنه مرة أخرى بقوله «أكرم أهله» والطريق الثانى : أن يكون قوله البيت خبرا لأنت ، وجملة «أكرم أهله» صفة للبيت ، وعلى هذا تكون الداخله على البيت جنسية ، وقد علم أن الاسم المحلى بأل الجنسية قريب من النكرة ؛ فيجوز أن تكون الجمل بعده صفات له ، وذلك نظير ماقلوه فى قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبى فأمر ثم أقول لا يعينى

والوجه الثالث : سلمنا أن الطريق إلى المعنى الذى أرادوه منحصر فى جعل جملة «أكرم أهله» صلة ، لكن لا نسلم أن هذه الجملة صلة للبيت ، ولم لا تكون صلة لموصول محذوف بقع صفة للبيت ، وأتم معشر الكوفيين تحيزون حذف الموصول وبقاء صلته ، وكأن الشاعر قد قال : لأنت البيت الذى أكرم أهله - إلخ . وفى هذا القدر كفاية . (١) يريد وإذا لم يكن الاسم المحلى بأل فى معنى الموصول .

٤٤٧ - مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَنَى مُصَيِّفٌ مُقِيطٌ مُشْتَى  
تَحْدُثُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ سُودٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ

فَبَنَى : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيط : خبر ثالث ،  
ومشتى : خبر رابع ، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار جاز أن يكون له خبران .  
والوجه الثانى : أن يكون « البيت » مبهماً لا يدل على معهود ، و« أكرم »  
وصف له ؛ فكأنه قال : لأنت بيت أكرم أهله ، كما يقال : إني لأمر بالرجل

٤٤٧ -- هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وأولها وثانيها من شواهد سيويه  
( ٢٥٨/١ ) ولم يعزها ولا عزاهما الأعلام إلى قائل معين ، وأربعتهما من شواهد ابن يعيش  
في شرح المفصل ( ص ١٢١ ) واستشهد بأولها وثانيها أيضاً الأشمونى ( رقم ١٦٤ ) وابن  
عقيل ( رقم ٥٨ ) وشرحه العيني ( ٥٦١/١ بهامش الحزانة ) وتنسب أربعة أبيات  
لرؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجدها فى ديوان رجزه ، ووجدتها فى الزيادات الملحقه به  
والأول والثانى والثالث فى اللسان ( بتت ) من غير عزو ، والثالث والرابع فيه  
( د ش ت ) من غير عزو أيضاً . والبت - بفتح الباء وتشديد التاء - هو هنا كساء من  
صوف ، ويقال على ضرب من الطيالة يسمى الساج يكون مربعا غليظا أخضر ، وقوله  
« مقيط مصيف مشى » يريد أنه يكفيه فى الأزمنة الثلاثة ، والدشت - بفتح الدال  
وسكون الشين - الصحراء . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « هذا بنى مقيط  
مصيف مشى » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد - وهو اسم الإشارة - بأربعة أخبار ،  
وجعل هذه الأربعة أخبارا لهذا المبتدأ المذكور فى الكلام هو مذهب سيويه ، وكان  
شيخه الخليل لا يرى ذلك ، بل كان يرى أنه إذا ورد ما ظاهره تعددا الخبر للمبتدأ الواحد  
نظر ، فإن كانت هذه الأخبار مجتمعة تؤدى ما تؤديه الصفة الواحدة ، ولا يجوز حذف  
بعضها وإبقاء بعضها الآخر نحو أن تقول : فلان أعسر أيسر ، وأن تقول : الرمان حلو  
حامض ، كان الاثنان أو الأكثر خبرين أو أخبارا عن المبتدأ الواحد ، وإلا يكن الأمر  
كذلك كان أحدها خبرا عن المبتدأ المذكور ، وقدرت لكل واحد مما عداه مبتدأ آخر ،  
فتقول : هذا بنى ، هو مقيط ، هو مصيف ، هو مشى ، ومن العلماء من أجاز تعدد  
الخبر للمبتدأ الواحد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة فى الأفراد أو الجملة ، فاعرف  
هذا ، وكن منه على ثبت .

غيرك ، ومثلك ، وخير منك ، فيكون « غيرك » ، ومثلك ، وخير منك » - وهي نكرات - أوصافاً للرجل ؛ لأنه لما كان مبهماً لا يدل على معهود فكأنه قال « إني لأمر برجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك » كما قال الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَافِلَا      وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ [٢٠١]  
أراد « بنات أوبر » وهي ضرب من الكمأة ، وقد جاء هذا النحْو في كلامهم وأشعارهم .

ويحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذي أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبل .

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

### [٣٠٦] ١٠٥ - مسألة

[ همزة بَيْنَ بَيْنَ متحركة أو ساكنة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بَيْنَ بَيْنَ ساكنة . وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة بَيْنَ بَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دلَّ على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يُبتدأ به .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ١٣٠٨ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢٤٩/٤ - ٢٥٣ ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٦٥/٢ - ٤٦٨ ) وكتاب سيويوه ( ١٦٣/٢ - ١٧١ )

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة  
بَيْنَ بَيْنَ في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان  
لا نكسر البيت كقول الأعشى :

٤٤٨ — أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضَرَ بِهِ  
رَيْبُ الزَّيْمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

٤٤٨ — هذا البيت هو البيت العشرون في رواية التبريزي والعاشر في رواية  
أبي العباس ثعلب من قصيدة الأعشى ميمون التي يعدها بعض العلماء من المعلقة ( انظر  
شرح التبريزي ص ٢٧٨ ط السلفية، وديوان الأعشى ص ٤٢ ط فينا ) والبيت من شواهد  
سيبويه ( ٤٧٦/١ و ١٦٧/٢ ) وشواهد الرضى في باب الوقف من شرح الشافية ،  
وشرحه البغدادى ( ص ٣٣٢ ) والأعشى : الذي لا يبصر بالليل ، ويقال له الأجر ،  
وهو الذي لا يبصر بالنهار ، والنون : النية أى الموت ، وسميت منونا لأنها مقدره على  
كل أحد ، تقول : منى الله الشئ ، يمنية - بوزن رى رى - إذا قدره وهيا أسبابه ؛  
وقيل : سميت منونا لأنها تنقص الأشياء : من منى الشئ يمنية ؛ إذا نقصه ؛ وفيه لغة منه -  
بتشديد النون - ومنه قوله تعالى : ( وإن لك لأجرا غير ممنون ) أى غير منقوص ، وعلى الأول  
هى فعول بمعنى مفعول ، وعلى الثانى هى فعول بمعنى فاعل ، والجل - بفتح الحاء وكسر الباء -  
مأخوذ من الحبال وهو الفساد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أن » فقد التقى فى  
هذه الكلمة همزتان أولاها همزة الاستفهام والثانية همزة أن المصدرية ؛ ولك أن تحقق  
الهمزتين فتأتى بهما على أصلهما فتقول « أن أن » ولك أن تخفف الهمزة الثانية ، وقد  
ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة  
وحرف العلة ؛ وقال الكوفيون : همزة بين بين ساكنة ، ويرد عليهم مثل هذا البيت ،  
ووجه الرد أن النون بعد الهمزة الثانية ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة ساكنة أيضا لالتقى  
ساكنان على غير الحد الجائز ، وذلك مما لا يجوز ، وقد روى أن ورشا قرأ فى قوله  
تعالى ( أأنذرتهم ) بقلب الهمزة الثانية ألفا ، وقد أنكر هذه القراءة الرخشرى وزعم  
أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين : أحدهما أنه يلزم على هذه القراءة  
الجمع بين ساكنين على غير الحد الذى يجوز فيه التقاء الساكنين ؛ والثانى أن طريق =

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بَيْنَ بَيْنَ ، فعلم أنها متحركة ؛ لاستحالة  
التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت بَيْنَ بَيْنَ كراهية  
لا اجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستمتعون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من  
كلامهم إلا في بيت واحد أنشدَه قُطْرُبُ :

= تخفيف همزة بين بين هو بالتسهيل لا بالقلب ألفا ؛ لأن القلب ألفا هو طريق تخفيف  
الهمزة الساكنة ، لكن هذا الكلام فيه إكراه السكوفيين بما لم يلتزموه ؛ لأن هذا  
الذي قاله الزمخشري في رد قراءة ورش هو قواعد البصريين التي أصلوها وجعلوها  
معيارا لأنفسهم ؛ وقد قلنا مرارا : إنه لا يجوز الرد على قوم بمذهب غير مذهبهم ؛ كما  
قلنا مرة أخرى : إن القراءة سنة متبعة ؛ فليست خاضعة لما يراه فريق من النحاة ؛  
والسكوفيون يحزون التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع ، ولعلمهم يلتزمون تحقيق  
الهمزتين في مثل هذا البيت . ونظيره قول الشاعر ؛ وهو من شواهد ابن يعيش :

أأن زم أجمال وفارق حيرة      وصاح غراب البين أنت حزين ؟  
ونظيره أيضا قول ذى الرمة غيلان :

أأن ترسمت من خرقاء منزلة      ماء الصباية من عيذك مسجوم ؟  
ونظيره أيضا قول ابن هرمة :

أأن تمننت على ساق مطوقة      ورقاء تدعوهد يلا فوق أعواد ؟  
ونظيره قول مجنون بن عامر :

أقول لظبي رتعي وسطروضة :      أأنت أخوليلي ؟ فقال : يقال  
ونظيره قول ذى الرمة ( كامل المبرد ١٦٨/٢ )

أيا ظبية الوعساء بين جلال      وبين النقا أأنت أم أم سالم ؟  
ونظيره قول الشاعر :

أألخير الذي أنا أبتغيه      أم الشر الذي لا يأتيني ؟  
ونظيره قول عمر بن أبي ربيعة :

أألحق إن دار الرباب تباعدت      أو أنبت جبل أن قلبك طائر ؟  
ونظيره قول تميم بن أبي بن مقبل :

أم تميم إن ترينى عدوكم      ويبقى فقد أغنى الحبيب المصافيا

٤٤٩ — فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي  
وَلَسَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلٌ

٤٤٩ — هذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٣٨) وروى صدره « لعمرك ما تدري متى الموت جائي » وحفظى فى عجزه « أقصى مدة العمر » و« لعمرك » — بفتح العين هنا وسكون الميم — اللام فيه لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف وجوبا ، أى لعمرك قسمى ، أو لعمرك ما أقسم به ، وإذا لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر ، كما قال عمر بن أبى ريعة :

أيها النكح الثريا سهيلا      عمرك الله كيف يلتقيان ؟  
و « تدري » أى تعلم ، و « عاجل » قريب . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « جائي » واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بهزتين وتروى بهمزة فياء متحركة بحركة الإعراب وهى الضمة ، واعلم ثانياً أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة « جائي » ياء ثم همزة ، لأنه اسم الفاعل من جاء يجيء مثل باع يبيع ، فانقلبت ياء همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه ، أولكونها بعد ألف زائدة ، فصار « جائي » بهزتين والقياس فى مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء لكونها ثانية همزتين فى موقع اللام من الكلمة فيقال « جائي » والنحاة يروونه على هذه الصورة ويحركون الياء بالضمة ، ويقولون : إن الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصحيح ، وبعبارة أخرى : إن الشاعر عاود الأصل المهجور ، ورجع إليه ، وترك الفرع الذى صار إليه العمل — وهو تقدير الضمة والكسرة على الياء أو الواو لثقل كل من الضمة والكسرة على كل من الواو والياء — وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر ، ونظيره قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وعرق الفرزدق شر العروق      خبيث الثرى كابى الأزند  
فقد جاء بقوله « كابى » مرفوعاً ، وعامل الياء معاملة الحرف الصحيح فلم يقدّر عليها الضمة ، ونظيره قول الآخر :

تراه — وقد بذ الرماة — كأنه      أمام الكلاب عنهم مصفى الخد  
الرواية برفع « مصفى » بضمة ظاهرة على الياء على أنه خبر « كأن » . ونظيره قول القطامي :

ما للعذارى ؟ ودعن الحياة كما      ودعنى ، واتخذن الشيب ميعادى  
محل الاستشهاد قوله « ما للعذارى » فقد جاء بكسر الياء ، والكسرة أخت الضمة =

ولهذا لم يأت في كلامهم ما عنيه هَمْزة ولا مَهْمزة كما جاء ذلك في الياء والواو نحو « حَيَّة ، وَقُوَّة » وكذلك الحروف الصحيحة نحو « طَلَّل ، وَشَرَّر » وما أشبه ذلك ؛ فلما كانوا يستنقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حرف العلة ، وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا سَلَبَ حركتها عنها بالسكسية .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة » قلنا : إنما لم يجوز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، وإذا جعلت بين

== كما قلنا ، ونظير ذلك في الفعل قول الشاعر :

إذا قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس لا تفك تغريه بالوجد  
الشاهد فيه قوله « يسلو » فقد جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو ، ومثله قول الآخر :

قفمت إلى عنز بقية أعز فأذبجها ، فعل امرىء غير نادم  
فموضنى منها غناى ولم تكن تساوى عندى غير خمس دراهم  
الشاهد في قوله « تساوى » حيث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بالضمة الظاهرة ولم يبال بأن الضمة ثقيلة على الياء ، من قبل أن الأصل الأصيل هو أن تظهر حركات الإعراب على الحروف متى أمكن أن تظهر عليها .

نقول : إن كل النحاة يرون في بيت الشاهد « متى الموت جأى » بالياء مرفوعة بالضمة الظاهرة - على أن الشاعر ارتكب الضرورة ، والضرورة هى معاودة الأصول الملهجورة رغبة فى إقامة وزن أو نحوه ، ولكن قطرب بن المستنير روى هذه الكلمة « متى الموت جأى » بهمزتين ؛ لير من هذه الضرورة ، وفاته أنه وقع فى ضرورة أخرى وذلك لأن الهمزتين المتطرفين إذا تحركتا وانكسرت أولاهما وجب قلب الثانية ياء ، وذلك لأن آخر الكلمة بعرض التسكين للوقف ، فتكون الثانية كأنها متطرفة ساكنة إثر أخرى مكسورة ، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل فى العربية ، فيكون ضرورة ، فيصدق عليه المثل « هرب من المطر فوقف تحت ميزاب » .



بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن ، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذا لا يجوز الابتداء بما [٣٠٧] قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يجرموا مُتَفَاعِلُنَ من السكامل - وهو حذف الحرف الأول - كما خرموا فَعْمُولُنَ ؛ لأجل أن مُتَفَاعِلُنَ يسكن ثانيه إذا أضْمِرَ ، والإضمار إسكان الثانى ، فكان يبقى مُتَفَاعِلُنَ فينقل إلى مُسْتَفْعِلُنَ ، فلو خرموه فى أول البيت لأدّى ذلك إلى الابتداء بالساكن فى حال ؛ فجرى خَرْمُهُ مَجْرَى خرم مستفعّلن ؛ فلما كان يُفْضَى إلى الابتداء بالساكن رَفَضُوهُ ، فكذا ها هنا : لما قربت من الساكن يجعلها بينَ بينَ رفضوا الابتداء بها .

وحكى عن أبى على الفارسيّ أنه سئل عن الخرم فى مُتَفَاعِلُنَ فى حال شبايه ، ولم يكن عنده حينئذٍ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذى بيناه ، والله أعلم .

## ١٠٦ — مسألة

[ هل يُوقَفُ بِنَقْلِ الحركة على المنصوب الحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟ ] (١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى الوقف « رأيتُ البَكْرَ » بفتح الكاف فى حالة النصب .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجر بالضم والكسر ؛ فيقال فى الرفع « هذا البَكْرُ » بالضم ، وفى الجر « مررت بالبَكْرِ » بالكسر .

(١) انظر فى هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٢٧/٢ ) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ( ١٧٧/٤ ) وما بعدها ( وشرح المفصل لابن يعيش ( ص ١٢٧٢ وما بعدها ) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والخفوض نحو « هذا البسكُرُ » ، ومررت بالبَسِكِرُ » ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في الخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ؛ فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

٤٥٠ — \* أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ \*

٤٥٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

\* وجاءت الخيل أثافي زمر \*

وهو من شواهد سيويه ( ٢٨٤/٢ ) ونسبه لبعض السعديين من غير تعيين ، ولم يرد الأعم في نسبته إلى قائله على ما ذكره سيويه ، وجزم الجوهري بأنه لعبدالله بن مأوية الطائي ، وذكر ذلك ابن السيد على سبيل الظن ، ونسبه الصاغاني إلى فدكي بن عبدالله النقرى ( انظر لسان العرب ن ق ر ) وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٥٥ ) . والنقر : أصله - بفتح النون وسكون القاف - قال ابن سيده ومعناه أن تلزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت ، وقيل : هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق وإلى أسفل ، وقد نقر بالدابة نقرأ ، إذا صوت ، وقال الأعم : « النقر صوت يسكن به الفرس عند احتماؤه وشدة حركته . يقول : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اهـ . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « النقر » فإن أصله ما كن القاف متحرك الراء بحركة الإعراب - وهي الضمة هنا - ولكن الشاعر حين أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف الساكنة قبلها ، قال الأعم « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف » اهـ

ونظير ذلك قول الراجز :

تحفزها الأوتار والأيدى الشعر والنبيل ستون كأنها الجر

الشاهد في قوله « الشعر » وقوله « الجر » فإن أصل الكلمة الأولى - بضم الشين وسكون العين وضم الراء - فلما أراد الوقف نقل ضمة الراء إلى العين الساكنة قبلها ، وأصل الثانية بفتح الجيم وسكون الميم وضم الراء ؛ فنقل الشاعر عند الوقف ضمة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها

وكما قال الآخر :

٤٥١ — أَنَا جَرِيرٌ كُنَيْتِي أَبُو عَمْرٍ      أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي الْقَصْرِ  
\* أَجْبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتْرِ \*

وقال الآخر :

٤٥٢ — [٣٠٨] أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا      فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَاكَ الْحِجْلِ  
فَقُلْتُ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي :      أَلَا بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرَّجُلِ

٤٥١ — محل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « عمر » وقوله « القصر » وقوله « الستر » فإن أصل الكلمة الأولى بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء ، فنقل حركة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها الوقف ، وأصل الثانية بفتح القاف وبسكون الصاد وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة إعراب ، فلما أراد الراجز الوقف نقل حركة الراء إلى الصاد الساكنة قبلها ، فصار هذا ما قبله كالكتف ونحوه ، وأما الكلمة الثالثة فأصلها بكسر السين وسكون التاء ، وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة الإعراب ، فلما أراد الوقف نقل كسرة الراء إلى التاء الساكنة فصار بزنة الإبل والبز ونحوهما .

٤٥٢ — هذان بيتان من المتقارب ، وهما من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٢٧٢ ) وابن منظور ( ر ج ل ) ، والحجل — بكسر الحاء وسكون الجيم ، وحكى قوم فتح الحاء مع سكون الجيم أيضاً — هو الخلخال ، وهو حلية تلبسها المرأة في رجلها وقالوا لحلقى القيد حجلا ، وقالوا : هذا فرس محجل ، إذا كان في قوائمه يياض ، على التشبيه . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله : « الحجل » في البيت الأول ، وقوله : « الرجل » في البيت الثاني ، فإن أصل الكلمة الأولى بكسر الحاء وسكون الجيم كما قلنا ، وهاتان حركة وسكون البنية . وبكسر اللام وهذه حركة الإعراب التي يقتضها العامل ، فلما أراد الشاعر الوقف نقل كسرة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها فصارت بزنة الإبل والإبد والبز ونحوهن ، وكذلك الكلمة الثانية ، قال ابن منظور « أراد الرجل والحجل فألقى حركة اللام على الجيم ، وليس هذا وضعا ؛ لأن فعلا لم يأت إلا في قولهم إبل وإطل » اهـ ، يريد أن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التي وضعت الكلمتان عليها ؛ لأن فعلا بكسر الفاء والعين جميعا لم يرد إلا في كلمات قليلة محفوظة ، وليس هاتان الكلمتان من بين ما حفظه العلماء منها .

وقال الآخر :

٤٥٣ — عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجْلٍ شَرَبَ النَّبِيذِ وَأُصْطَفِافًا بِالرَّجْلِ

٤٥٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ع ج ل) وأبو زيد في النوادر (ص ٣٠) من غير عزو ، وعجل : قبيلة من ربيعة ، وهم بنو عجل ابن الجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، وهو في الأصل بكسر العين وسكون الجيم . ومحل الاستشهاد قوله : « عجل » وقوله : « بالرجل » فإن أصل الكلمة الأولى - كما ذكرنا لك - بكسر العين وسكون الجيم ، وهاتان حركة وسكون البنية التي وضعت الكلمة عليها ، وبكسر اللام ، وهذه حركة الإعراب التي يقتضياها العامل ، إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها ، وكذلك فعل بالكلمة الثانية ، قال ابن منظور « إنما حرك الجيم فيهما ضرورة ، لأنه يجوز تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبلها ، كما قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :  
إذا تجاوب نوح قامتا معه ضربا أليما بسبت يلعب الجلدا »  
أه كلامه بحروفه .

قال أبو رجاء ، عفا الله عنه : وفي قول ابن منظور الذي سمعته مأخذان ما كان يصح أن يقع فيهما على جلالة قدره ، الأول : أنه جعل تحريك الجيم ههنا ضرورة ، وكلام الذحاة صريح في أن الوقف ينقل حركة الإعراب إلى الساكن قبله مما يقولونه في الكلام عند الوقف ، إلا أن تكون حركة الإعراب الفتحة فهذه موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قال سيديوه « هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لسكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكر ، ومن بكر ، ولم يقولوا رأيت البكر ، لأنه في موضع التنوين ، وقد يلحق ما يمين حركته ، والمجورور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم ، ومن ثم قال الراجز \* أنا ابن ماوية إذ جد النقر \* » أه كلامه . والثاني أنه جعل بيت عبد مناف بن ربيع الهذلي نظير بيت الشاهد وهما متغايران ، كل واحد منهما عكس صاحبه ، ألا ترى أن بيت الشاهد فيه نقل حركة الحرف الآخر إلى الذي قبله ، وبيت الهذلي فيه تحريك الحرف الذي قبل آخر حروف الكلمة حركة إتباع للحرف الذي قبله ، ولم تنقل فيه حركة من حرف إلى حرف ؟ =

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضاً في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك « رأيت البكر » في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك : « هذا البكر ، ومررت بالبكر » في حالة الرفع والمخفوض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضاً أن يختاروا الفتحة في المنصوب ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها في حال النصب أن يقال « بَكْرًا » فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجذر ، نحو « هذا بَكْرٌ » ، ومررت ببَكْرٍ » فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام<sup>(١)</sup> لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها ؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير .

والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أول أحوال الكلمة التنكير ، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام

= وقد أنشد أبو زيد بيت عبد مناف المذكور في نوادره (ص ٣٠) ثم قال بعد إنشاده « يريد الجلد — أى بكسر الجيم وسكون اللام — فأتبع الكسرة الكسرة » اهـ ، وهو كلام دقيق ، فتنبه لذلك ، والله المسؤول أن يعصمك ويسددك .  
(١) المراد باللام حرف التعريف .

التعريف لأنها لا تلزم السكامة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم في حالة التعريف بالام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم ؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر ، فكما تحرك الكاف [ ٣٠٩ ] في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجر بالكسر ؛ فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال « رأيت البكرًا » كما يقال « رأيت بكرًا » فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دلَّ على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر . على أن من العرب مَنْ يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول « ضربت بكرًا ، وأكرمت عمرًا <sup>(١)</sup> » وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَفَ عليه بالألف <sup>(٢)</sup> ، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف .

والذي يدلُّ على ذلك أن الألف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلًا إلا قليلاً ؛ فدل على ما بيناه ، والله أعلم .

\*\*\*

(١) هذه لغة ربيعة ، يقفون على المنصوب المنون بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع والمخفوض المنونين ، وكما يقفون هم وغيرهم على ذى الألف واللام .  
(٢) في ر « أن يقف عليه بالألف » .

## ١٠٧ — مسألة

[ القول في أصل حركة همزة الوصل ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ؛ فتكسر في « أَضْرِبْ » إبتاعاً لكسرة العين ، وتضم في « ادْخُلْ » إبتاعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنةً ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في « ادْخُلْ » ونحوه لثلاثي يُخْرَج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فُعِل بكسر الفاء وضم العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لثلاثي يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعةً لعين الفعل طلباً للمجانسة ؛ لأنهم يتوخَّون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا « مُنْتِن » فضموا التاء إبتاعاً لضمة الميم ، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه [ ٣١٠ ] من أَتَنَ فهو مُنْتِنٌ ، كما تقول : أَجْمَلَ فهو مُجْمِلٌ ، وأَحْسَنَ فهو مُحْسِنٌ ، إلا أنهم ضموا للتابع ، وكذلك قالوا فيها أيضاً « مِنتِن » فكسروا الميم إبتاعاً لكسرة التاء ، وكذلك قالوا « المِغِيْرَة » فكسروا الميم إبتاعاً لكسرة الفين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومةً ؛ لأنه من أغار على العدو إغارة ، وكذلك قالوا « يُسْرُوع » فضموا الياء إبتاعاً لضمة الراء ، واليُسْرُوع : دابة حمراء تكون في الرمل ،

(١) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص ١٣٣٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٣٣/٤ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد (٤٥٦/٢ وما بعدها) .

وكذلك قالوا « الأسود بن يعْفَرُ » فضموا الياء إتباعاً لضمة الفاء ، وإن كان الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس فى الكلام على وزن يُفْعُول بالضم ، وكذلك قالوا « هو أخوك لِإِمك » بكسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام ، قال الله تعالى : ( فَلَا مِثْلَ الثَّ ) فى قراءة من قرأ بكسر الهمزة ، وهما حمزة الزيات والكسائى ، وهما من سادات القرأة السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن ( الحمد لله ) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبى عَبْلة ( الحمد لله ) بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للاتباع طلباً للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للاتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال : أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأننا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شىء آخر ، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يودى إلى الابتداء بالساكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو الكسر ، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة فى حال الابتداء ؛ لأنه لو لم نَزِد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة فى حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه ؛ فينبغى أن تزداد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر [٣١١] أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبته للساكن أكثر من



غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيهاً بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعةً لحركة العين ، طلباً للمجانسة » قلنا : التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في مُنْتَن بضم التاء « مُنْتِن » بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم « مِنتِن » بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نَتْن ؛ لأنه يقال « نَتْنُ الشيء ، وأنتن » لغتان ؛ فلا يكون الكسر للإتباع . وكذلك قولهم « المِغيرة » يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه « المِغيرة » بالضم . ويحتمل أن يكون من « غَارَ أَهْلَهُ يَغِيرُهُمْ غَيْرًا » إذا مَارَهُمْ ، وكذلك يجوز أن يقال في يُسروع بالضم « يسروع » بالفتح على الأصل ، وقد قالوا إنه أسروع<sup>(١)</sup> أيضاً ، وكذلك يجوز أن يقال في « يُعْفَر » بالضم « يَعْفُر » بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال في قولهم هو أخوك لإمك بالكسر « هو أخوك لإمك » بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ ( الحمد لله ) بكسر الدال وقراءة من قرأ ( الحمد لله ) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس : أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضاً : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة

(١) وقد جاء جمعه في قول امرئ القيس :

وتعطو برخص غير شئن كأنه أساريع ظي أو مساويك إسجل

قليلاً ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ، فإذا كان في المتصل ضعيفاً امتنع في المنفصل البتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم ؛ فلا يكون لأجلها إتيان ، وإذا كان الإتيان في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين .

والذى يدل [ ٣١٢ ] على أن حركتها ليست إتياناً لحركة العين في نحو « اضرب ، وأدخل » أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب « أذهب » بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة ، فلما لم يحز ذلك وقيلت بالكسر علم أن أصابها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت في « أدخل » ونحوه لثلاثي يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك في « أذهب » لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجاء بها على الأصل وهو الكسر .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة الوصل زائدة ، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أولى » قلنا : الكلام على هذا من وجهين :

أحدهما : القاصد للفظ بالساكن إذا قَدَّرَ اجتلاب حرف ساكن - مع علمه بأنه لا يلفظ به - كان تقديره محالاً ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة ، وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد .

والوجه الثانى : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما بينى عليه ؛ إذ لو زيدت ساكنة لثلا يتبدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالاً ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يُفَرِّ منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال ، وأن يقال « يَا زَيْدُ اضْرِبْ وَيَا عَمْرُو ادْخُلْ » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

## ١٠٨ — مسألة

[هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها؟] <sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها .  
 وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .  
 وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها كقولهم « مَنْ أَبُوكَ ، وَكَمْ أَبْلَكَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا [٣١٣] بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس .  
 أما النقل فقد قال الله تعالى : ( أَلَمْ يَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ) فنقل فتحة همزة ( الله ) إلى الميم قبلها ، وحكى الكسائى قال : قرأ على بعض العرب سورة ( ق ) فقال : ( مَنَّاغٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ الَّذِى ) بفتح التنوين ؛ لأنه نقل فتحة همزة ( الذى ) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضاً عن بعض العرب ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ) بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة ( الحمد ) إلى الميم قبلها ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القراء

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش ( ص ١٣٢٠ — ١٣٢٣ ) .

العشرة ( وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ) فنقل ضمة همزة ( اسْجُدُوا ) إلى التاء قبلها ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأنها همزة متحركة ؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في قولهم « مَنْ أَبُوكَ ، وَكَمْ أَبْلُكَ » وما أشبه ذلك .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون « وَاحِدِ اثْنَانِ » فيكسرون الدال من « وَاحِدِ » وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة « اثْنَانِ » عليها لالتقاء الساكنين ، ولا خلاف أن همزة « اثْنَانِ » همزة وصل ؛ فدل على صحة ما ذكرناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو : « مَنْ أَبُوكَ » في « مَنْ أَبُوكَ » و « كَمْ أَبْلُكَ » في « كَمْ أَبْلُكَ » فأما همزة الوصل فنسقط في الوصل ؛ فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها ؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها في الوصل فيقول : قَالَ الرَّجُلُ ، وَذَهَبَ أَلْعَلَامُ ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : « أَخَذْتُ عَنْ الرَّجُلِ » بسكون النون وقطع الهمزة وفتح النون على نقل الحركة كما يقال : « مَنْ أَبُوكَ ، وَمَنْ أَبُوكَ » فلما لم يُقَلَّ ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ( أَلَمْ اللَّهُ ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين - وهما الميم واللام من ( الله ) - وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك في قوله ( أَلَمْ اللَّهُ ) لسكونها وسكون الياء [٣١٤] قبلها لكان يجب أن تكون متحركة في قوله ( أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابِ ) فاما كانت ساكنة دل على

أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها ؛ لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحةً على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعدُّ بكسرتين ؛ فيؤدى في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقیل جداً فعدّلوا عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب ( مُرَبِّينَ الَّذِي ) فإن الفتحة في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة ( الَّذِي ) وإنما حركت لالتقاء الساكنين - وهما التنوين ، واللام من ( الَّذِي ) - وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة ؛ فالياء تعدُّ بكسرتين على ما بيننا ؛ فعدّل في هذه القراءة عن الكسر لثلاث يجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدّل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا « أين ، وكيف » لثلاث ياء بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال ما يوجد ها هنا ، فلأن يفتحوا ها هنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من ( الرحيم الحمد لله ) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ؛ لأنه لما تكرّر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعنى ، كما قالت امرأة من العرب <sup>(١)</sup> :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعِدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُزِ [٢٩٥]  
النَّارِ لَوْ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ  
وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك قبل .

(١) هي الخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه كما تقدم ذكره في شرح هذا الشاهد (ص ٤٧٦)

وأما قراءة أبي جعفر ( وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ) فضعيفة في القياس جداً والقراء على خلافها ، على أنها لا حجة لهم فيها . وذلك من ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ،  
وها هنا ليس ما قبلها ساكناً ، وإنما هو [ ٣١٥ ] متحرك ؛ لأن التاء من ( الملائكة )  
متحركة ، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف .  
والثاني : أن هذا لا يقولون به ؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى  
المتحرك قبلها .

والثالث : أننا نقول : إنما ضمت هذه التاء إبتاعاً لضمة الجيم في ( اسجدوا )  
وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون قد نَوَى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهاً  
بضمة التاء في قراءة من قرأ ( وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنِ ) بإتباع ضمة التاء ضمة الراء ؛  
لثلاثي خرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحو هذا الإبتاع قراءة من قرأ  
أيضاً ( جنات وعيونٍ أُدْخِلُوها ) بضم التنوين إبتاعاً لضمة الخاء من ( ادْخُلُوها ) ،  
وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب . والثاني : أنه أتبع الضم الضم ، كما  
أتبع الكسر الكسر في قراءة الحسن البصري ( الحمد لله ) فكسر الدال إبتاعاً  
لكسرة اللام ، وكقولهم « مِنْتِن » بكسر الميم ، والأصل فيه « مُنْتِن » بضم  
الميم ؛ فكسروها إبتاعاً لكسرة التاء ، ومنهم من يقول « مُنْتِن » بضم التاء ،  
والأصل فيها الكسر ، إبتاعاً لضمة الميم ، كقراءة ابن أبي عَبدِله ( الحمد لله ) بضم  
اللام والأصل فيها الكسر إبتاعاً لضمة الدال .  
وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة في القياس ، قليلة في الاستعمال .

وأما قولهم « إنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة  
القطع » قلنا : قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغني عن الإعادة ؛  
فلا يجوز أن نُحْمَلَ إحداها على الأخرى .

وأما قولهم « أجمعنا على أن كسرة الدال في قولهم واحدٍ اثنان إنما كان لإلقاء حركة همزة اثنان ، وهمزة اثنان همزة وصلٍ » قلنا : إنما جاز ذلك هاهنا لأن « واحد » في حكم الوقف كنهجه من العدد ، و « اثنان » في حكم المستأنف المبتدأ به ، وإذا كان في حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة همزة القطع ، وإن كانت همزة وصل ؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان في الابتداء ؛ ولهذا يقولون « واحدٍ اثنان » فيثبتون فيه الهمزة وإن كانت همزة وصل ؛ لأن « واحد » في حكم الوقف ، و « اثنان » في حكم المستأنف ، ولذلك يقولون « ثلاثة أربعة » فيحذفون الهمزة من « أربعة » ولا يقبلون الهاء من ثلاثة تاء ؛ لأن الثلاثة عندهم في حكم الوقف والأربعة في حكم المستأنف ، وهم إنما يقبلون [٣١٦] الهاء تاء في حالة الوصل ، وإذا كانت في تقدير الوقف بقيت هاء ، وإن أقيمت عليها حركة ما بعدها ، كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شيء ، والله أعلم .

## ١٠٩ — مسألة

[ هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قصرُ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ؛ فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا ينجى في بابه ممدود ، نحو قَعْلِي تَأْنِيثُ قَعْلَانٍ نَحْو سَكْرِي

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٩١/٤) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣٦٨/٢) .

وَعَطَشَى ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ؛ لأن مذكّره سكران وعطشان ، وفَعَلَى تأنيث  
فَعَلَان لا تجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصوراً  
وكذلك لا يجوز أن يُقَصَّرَ من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور ، نحو تأنيث أفعَل  
نحو بيضاء وسوداء ؛ فهذا لا يجوز أن يُقَصَّرَ ؛ لأن مذكّره أبيض وأسود ، وفَعَلَاء  
تأنيث أفعَل لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون  
ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور  
والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من  
المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مدُّ « رَحَى ، وَهْدَى ، وَحِجَى » لأنها إذا مدت  
صارت إلى مثال سَمَاء ودُعَاء ورداء ، ويجوز عنده قصر « سماء ، ودعاء ، ورداء » لأنها إذا  
قصرت صارت إلى مثال رَحَى وَهْدَى وَحِجَى ، فأما ما لا مثال له من المقصور  
والممدود إذا مُدَّ وقُصِّرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر ؛ فهذا تفصيل المذاهب .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء  
ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

٤٥٤ — [٣١٧] قَدْ عَلِمْتَ أُمُّ أَبِي السَّلَاءِ وَعَلِمْتَ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ  
أَنْ نِمْ مَا كُولَا عَلَى الْخَوَاءِ يَالِكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءِ  
\* يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ \*

٤٥٤ — هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدتها — إلا الثاني —  
ابن منظور ( ل ١٥١ ) وأنشد رابعها وخامسها ابن يعيش ( ص ٨٠١ ) والأشموقي ( رقم  
١١٥٧ ) وابن عقيل ( رقم ٣٥٣ ) وقد قال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابي من  
أهل البادية ، ولم يسمه ، وقال أبو عبيد البكري : هو لأبي التقدّام الراجز . والسعلاء  
— بكسر السين وسكون العين — أصله السعلاة ، قيل : هي الغول ، وقيل : ساحرة  
الجن ، وتجمع على السعالى ، والعرب تشبه المرأة المعجوز بالسعلاة ، قال الراجز :  
لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزاً مثل السعالى خمسا =



والسعلاء والخوانء واللهاء كله مقصور فى الأصل ، ومَدَّه لضرورة الشعر ؛ فدلَّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٤٥٥ — إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ ؛ فَهَذَا يُعْطَى ، وَهَذَا يُحَدُّ  
فدَّ الْغِنَاءُ وَهُوَ مقصور ، فدلَّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٤٥٦ — سَيُعْنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

== وقال الأعشى :

رب رقد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال  
وشيوخ حرى بشطى أريك ونساء كأنهن السعالى  
والجراى - بفتح الجيم أو كسر ها - الفتاء ، تقول : هذه جارية بينة الجراء ، والجراية  
والجراية ، والجراى ، أى بينة الصبا والفتاء ، والخوانء : الحلاء ، تقول : خوى الربع  
يخوى ، إذا خلا من أهله ، لكن الأصمى حكى فى مصدر هذا الفعل أنه ممدود فى الأصل  
والشيشاء - بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء - هو الشيص ، وهو أردأ  
التمر ، وينشب : يعلق ، والمسعل : موضع السعال من الحلق ، واللهاء - بفتح اللام ،  
وبالد ، وأصله القصر - جمع لهاة ، وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم . ومحل الاستشهاد  
من هذه الأبيات قوله « السعلاء » وقوله « اللهاء » فإن أصل هاتين الكلمتين القصر  
فأصل الأولى السعلاء ، وأصل الثانية اللهاة ، ولكن الراجز قد مدهما حين اضطر ، وقد  
زعم المؤلف أن « الخوانء » أصله القصر ، ولكن الراجز مده أيضا ، ولكن الأصمى  
كما حدثنا قد حكى أن أصل « الخوانء » ممدود ، والخطب فى ذلك سهل ، فإنه يكفى  
الاستشهاد بالكلمتين السابقتين .

٤٥٥ — يحد - بالبناء للمجهول - أى يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت فى  
قوله « والغناء » فإن هذه الكلمة فى الأصل مقصورة ، والغنى - بكسر الغين مقصورا -  
ضد الفقر ، وفى الحديث « خير الصدقة ما أبقت غنى » وفى رواية « خير الصدقة ما كان  
عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى يغنى » بوزن رضى رضى ، وقد مده الشاعر فى  
هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

٤٥٦ — هذا البيت من شواهد الأشمونى ( رقم ١١٥٦ ) وأوضح المسالك ( رقم  
٥٣٧ ) وشرحه العيى ( ٥١٣ / ٤ ) بهامش الخزانة ) وأنشده ابن منظور ( غ نى ) ومحل ==

وقول الآخر :

٤٥٧ — لم تُرَحِّبْ بِأَن شَخَصْتَ، وَلَكِن مَرَحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا  
فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

= الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصورا ، ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وزعم قوم أنه بفتح الغين من قولهم « هذا رجل لا غناء عنده » فيكون ممدودا أصالة ، وزعم آخرون أنه بكسر الغين وأنه مصدر « غانيته أغانيه غناء — مثل راميته أراميهِ رماء » إذا فاخرته وباهيته في الغنى بكسر الغين وبالقصر ، قال ابن منظور « وأما قوله \* سيغنيى الذى أغناك البيت \* فإنه يروى بالفتح والكسر ، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه ، قال أبو إسحاق : إنما وجهه ولا غناء — يعنى بفتح الغين — لأن الغناء غير خارج من معنى الغنى ، وكذلك أنشده من يوثق بعلمه » اهـ . وقال ابن هشام « واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازة الكوفيون متمسكين بنحو قوله \* فلا فقر يدوم ولا غناء \* ومنعه البصريون ، وقدرُوا الغناء فى البيت مصدرا لغانيت لا مصدرا لغنيت ، وهو تعسف » اهـ .

٤٥٧ — شخص الرجل يشخص — مثل فتح يفتح — شخصا ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ؛ ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصورا ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مده ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود ، ولكن الأخفش — على ما فى اللسان — حكى أن مصدر « رضى » هو الرضا بالقصر ، ومنه قول القحيف العقيلي :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

والاسم الرضاء بالمد ، فيجوز — إن صح هذا — أن يكون الرضاء فى بيت الشاهد اسما لا مصدرا ، فيكون ممدودا أصالة ، وبهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت . وقد أنشد الكوفيون للاستدلال على ما ذهبوا إليه قول العجاج :

والمرء يبله بلاء السربال كرا لىالى وانتقال الأحوال

وهذا البيت من شواهد الأشمونى فى المسألة ( رقم ١١٥٥ ) وإتعا يتم الاستدلال لهم بهذا البيت إذا قرئ « بلاء السربال » بكسر الباء ، فإنه يقال : بلى الثوب يبلى بلى =

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

\* كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَئُفُ \* [٨]

أراد « القَرَئُفُ » وإشباع الكسرة كقوله :

\* لَأَعْهَدَ لِي بِنِضَالٍ \* [١٦]

أراد بِنِضَالٍ ، وإشباع الفتحة كقوله :

\* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ [ ١٠ ]

أراد الكَلْكَالَ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة<sup>(١)</sup> ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالمدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في [٣١٨] الممدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدَّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إنما

== مثل رضى رضى — وأما إذا فتحت الباء فإنه ممدود أصالة ، قال ابن منظور « بلى الثوب يبلى بلى وبلاء ، وأبلاء صاحبه ... إذا فتحت الباء مددت ، وإذا كسرت قصرت ، ومثله القرى والقراء ، والصلى والصلاء » اهـ .  
(١) انظر المسألة الثانية من مسائل هذا الكتاب .

جاز لأنه رَدُّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رَدُّ إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

\* قَدْ عَلِمْتُ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ \* [٤٥٤]

الآيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها<sup>(١)</sup> على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

\* إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْفَنَاءُ مِنْ اللَّهِ \* [٤٥٥]

وقول الآخر :

\* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ \* [٤٥٦]

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والفناء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :  
٤٥٨ — وَلَا تَجْعَلْنِي كَأَمْرِ لَيْسَ هُمُ كَهَمِّي ، وَلَا يُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي

(١) في ر « لتأولناها » وظاهر أن ذلك تحريف عما أثبتناه .

٤٥٨ — هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكري

المعلقة ( انظر شرح التبريزي ص ٩٦ ) وقوله :

إذا مت فأنعني بما أنا أهل له وشقي على الحبيب يا ابنة معبد

وانعني : أى اذكرى من أفعالى ما أنا خليف به وأهل له ، وليس هم كهمنى :

يريد ليس عزمه مثل عزى ولا طلبه للمعالى مثل طلبي ، ولا يغني غنائى : أى لا ينفع فى المواطن التى أتقع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد أنه لا يكون مثله فى المواطن التى تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات . وعمل الاستشهاد من هذا =

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أى فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما يقول : وَالْيَتَةُ أُولِيهِ  
وِلَاءٌ ، وعاديته أعاديهِ عِدَاءٌ بمعنى وَالْيَتَةُ ، قال امرؤ القيس :  
٤٥٩ — فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ دِرَاكَا ، وَلَمْ يَنْضَحْ بِنَاءٍ فَيُفْسَلِ

= البيت قوله « غنائى » فإنه بفتح الغين ، وهو ممدود أصالة ، ومعناه النفع والكفاية ، والمؤلف يريد بإنشاد هذا البيت أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » في الشاهد رقم ٤٥٥ و « غناء » في الشاهد رقم ٤٥٦ مثل « غنائى » في بيت طرفه هذا بفتح الغين وبمعنى الكفاية والنفع ، وعلى هذا يكون ممدوداً أصالة ، ولا يكون فيه شاهد للكوفيين لأن الشاعر أتى به على أصله ، وقد ذكرنا لك هناك أن هذا الكلام لا يصح أن يؤخذ به وذكرنا لك كلام ابن هشام في الرد على هذا الكلام ، وقال في آخره : إن تحلات البصريين في الرد على الكوفيين تعسف .

٤٥٩ — هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى على المعلقات ص ٤٦ ط السلفية) وقد أنشده ابن منظور (عدي) وعزاه إليه ، وعادى : معناه والى بين اثنين فى طلق واحد ولم يعرق ، تقول : عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنها طعنتين متواليتين ، والعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر فى طلق واحد ، ودراكا : أى مداركة ، وهو مصدر فى موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن رآكه من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى إنه لا يعرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فإنه بكسر العين المهملة مصدر عادى ، وهو ممدود قياسى ، وغرض المؤلف من إنشاد هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » فى البيتين (رقم ٤٥٥ و ٤٥٦) اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضى ، بل على أنهما مصدر « غانى » أى فاخر فى الغنى ، ولست فى حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تعسف » وقد وافق الكوفيين فى هذه المسألة ابن ولاد وابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف فى قوله تعالى ( يكاد سنابرقه يذهب بالأبصار ) بمد السنا وأصله مقصور ، فإذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور فى سعة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... .. وَلَيْكِنْ مَرَحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا [٤٥٧]

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مُرَاذاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم [٣١٩] « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف — إلى آخر ما ذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدي إلى تغيير واحدٍ ، وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ها هنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه القراء — من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

٤٦٠ — وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا

٤٦٠ — هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون مطلعها قوله ( وانظر ديوانه ص ٢٢ — ٢٧ ) :

رحلت سمية غدوة أجمالها غضي عليك ، فما تقول بدالها ؟  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

الواهب المائة الهجان وعبدها عودا تزجي بينها أطفالها

وأشد ابن منظور بيت الشاهد ( ع د ا ) وعزاه إليه ، غير أنه روى عجزه « لا تستطيع يد الطويل قذالها » ورواية الديوان كرواية المؤلف ، والعود — بضم العين — جمع عائد ، وهي الحديثة التاج ، والقارح : أراد به الفرس الذي اكتمل سنه ، والطمرة — بكسر الطاء واليم جميعاً مع تشديد الراء — الوثابة ، ويقال : هي المشرفة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت ، قال ابن منظور =

فقصّر « العداء » وهو فعّال من العدوّ ، وفَعَّال لتكثير الفعل ، نحو « ضَرَّاب وقتَّال <sup>(١)</sup> » ولا يجيء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

٤٦١ — وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بَنِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِنْثَلَبُ

فقصّر « إهْدَاهَا » وهو مصدر أَهْدَى يُهْدِي إِهْدَاءً ، ولا يجيء في بابه مقصور ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأُسَاءُ [٢٤٥]

فقصّر « الْأَطِبَّاءَ » وهو جمع طبيب ، ولا يجيء في بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مدّه ؛ لأن الأصل في طبيب أن يجمع على طُبيّاء على مثال فُعَلَاءَ ،

« أراد العداء ، فقصّره للضرورة ، وأراد لا تستطيع يد الطويل نيل قذالها ، خذف للعلم بذلك » اهـ . وأراد المؤلف من الاستشهاد بهذا البيت الرد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يكون قد ورد في بابه مقصور ، ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر « العداء » وهو صيغة مبالغة كما قلنا فعلها عدا يعدو ، ولم يأت في صيغ المبالغة مقصور حتى يحمل هذا عليه .

(١) في ر « وقال »

٤٦١ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ث ل ب ) ولم يعزه ، وقوله « بني » أي بفعي ، وهو متعلق بقوله أهدى ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر إِنْثَلَب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر إِنْثَلَب من إهدائي إياها ، وإِنْثَلَب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الأثلب بلغة أهل الحجاز الحجر ، وبلغة تميم التراب ، وهمزة الإثلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « اهداها » فإن أصل هذه الكلمة « إهداها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداءً — مثل أكرمه يكرمه إكراماً — فهو مدود قياسي ، ولم يجيء في باب مصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحمل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطى إعطاءً ، وأبقى يبقى إبقاءً ، وأرضى يرضى إرضاءً ، وهلم جرا ؛ وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

كشريف وشرَفَاء وظُرِفَاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستنقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعْلَاء إلى أَفْعَلَاء فصار أَطِبَاء ، فاستنقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستنقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أَطِبَاء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فَعِيل من المضاعف ، كقولهم : حَبِيب وأَحِبَاء ، وَخَلِيل وأَخِلَاء ، وَجَلِيل وأَجِلَاء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأَطِبَاء » فقصر ما يوجب القياسُ مدّه دَلَّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

### [ ٣٢٠ ] ١١٠ — مسألة

[ هل يُحذفُ آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ؛ فقالوا في تثنية « خَوْزَلَى ، وَفَهْقَرَى » : خَوْزَلَانِ ، وَفَهْقَرَانِ ، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا في « قَاصِعَاء ، وَحَائِيَاء » : قَاصِعَان ، وَحَائِيَان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٥٩٨ و ٦٠٠ ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٩٤/٤ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد ( ٣٧١/٢ ) .



ازدادا كثرة وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصلي ، وثقل طاريء ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذي يدلُّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم « اشْهَابٌ اشْهَبَابًا ، واحْمَارٌ احْمَرَارًا ، وأصله اشْهَبَابًا واحْمَرَارًا ، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها ، وكذلك زعمتم أن « كَيْنُونَةٌ » أصلها كَيْنُونَةٌ بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبًا للتخفيف ؛ فدلَّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف ؛ فكذلك ها هنا ، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يحذف منهما شيء ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، قَلَّتْ حُرُوفُهُ أو كثرت .

والذي يدلُّ على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حُذِفَ فيما قَلَّتْ حُرُوفُهُ ، فقالوا في تثنية جُمَادَى : « جُمَادَيَيْنِ » من غير حذف ، قال الشاعر :

٤٦٢ — \* شَهْرَيَّ رَبِيعٍ وَجُمَادَيَيْنَهُ \*

٤٦٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد رضى الدين فى باب التثنية من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ( ٣ / ٣٣٨ ) وذكر أنه لامرأة من قعس ، وأنشد قبله :

يارب خال لك من عرينه حج على قليب جوينه  
\* فسوته لا تنقضى شهرينه \*

والقليب : تصغير القلوص ، وهى الناقة الشابة ، وجوينة : تصغير جون ، والجون من الإبل ومن الخيل أيضا : الأدهم الشديد السواد ، وقوله « فسوته — إلخ » الفسوة بفتح الفاء وسكون السين — ريح يخرج من البطن من غير صوت ، والكلام على =

وقال الآخر :

٤٦٣ — [٣٢١] \* جَمَادِيَّيْنِ حُسُومًا \*

= حذف مضاف ، وكأنه قال : نثن فسوته — إلخ ، وشهرينه : منصوب على الظرفية والعامل فيه تنقضي ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن المفتحة لأنه مثنى ، والهاء في آخره للسكت ، وقوله « شهرى ربيع » بدل من الشهرين ، وجمادينه معطوف على شهرى ربيع ، والهاء في آخره للسكت أيضاً . ومحل الاستشهاد هنا قوله « جمادينه » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، وقد قلبها الراجز ياء ، ولم يحذفها ، فيكون رداً على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ، ونحب أن ننبهك إلى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن سقوط الألف في تثنية الاسم الذى كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره ، بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسقط ألفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء ، فلا يرد عليهم بأن العرب قد أبقت الألف وقلبها ياء في « جمادينه » وفي ألف كلمة أخرى ، وقد قالت العرب في تثنية الحوزلى « الحوزلان » بحذف الألف ، ولو أبقيوها لقالوا : الحوزليان ، وقالوا أيضاً : خنفسان ، وقرفصان ، وعاشوران ، في تثنية خنفساء ، وقرفصاء ، وعاشوراء ، حذفوا في التثنية الهمزة والألف التى قلبها ، ولو أبقوا ذلك لقالوا : خنفساوان ، وقرفصاوان ، وعاشوراوان . وقد استشهد الرضى بالبيت على أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء ، وبعد الألف كما في قول الراجز :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشها ظبيانا

٤٦٣ — الاستشهاد من هذا الشاهد في قوله « وجماديين » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، ولم يحذفها الشاعر ، بل قلبها ياء على قاعدة أن الألفات إذا كانت رابعة فأكثر قلبت ياء مطلقاً ، وهذا — فيما زعم المؤلف — يرد على مذهب الكوفيين الذين يقولون : إن المقصور إذا كانت حروفه كثيرة جاز حذف هذه الألف عند التثنية ، وإن الممدود إذا كانت همزته بعد حروف كثيرة جاز حذف هذه الهمزة والألف التى قلبها ، وقد بينا لك في شرح الشاهد السابق أن هذا الشاهد والكثير من أمثاله لا يرد مذهب الكوفيين من قبل أنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور ولا بوجوب حذف همزة الممدود ، وإنما يقولون : يجوز للتكلم إذا استطال حروف الكلمة أن يحذف الألف أو الهمزة ويجوز له أن يأتى بالكلمة على الأصل ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزة واواً ويقيها =

وقال الآخر :

٤٦٤ — \* جَمَادَيَيْنِ حَرَامِ \*

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وَجْهَ له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لا تكون عِلَّةً موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياس ،

== على تفصيل في المدود معروف لك ، وإذا كانوا لا يقولون بوجوب الحذف فنجيء الشواهد العديدة بالإثبات والقلب لا يرد مذهبهم ؛ لأن هذه الشواهد جاءت على الوجه الآخر الذي يجوزونه أيضاً .

٤٦٤ — والاستشهاد بهذا الشاهد في قوله « جماديين » أيضاً ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله ، وقول المؤلف بعد إنشاد هذه الشواهد « والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له » غير مسلم له ، فإنهم لم يقولوا ما قالوه من غير دليل ، فقد حكوا أن العرب تثنى الخوزلى والقهقرى على الخوزلين والقهقرين ، بحذف الألف ، وتثنى القاصعاء والحائياء على القاصعين والحائيتين ، بحذف الهمزة والألف التى قبلها ؛ وقد نقلنا لك زيادة على هذه الكلمات في شرح الشاهد ٤٦٢ أنهم يثنون الخنفساء والقرفصاء وعاشوراء بحذف الألف والهمزة التى قبلها ، فكيف يقال : إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل ؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أحرى بالثبوت ، لأن الكلمات التى ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزة المدود مما عدناه هنا سبع كلمات ، بينما لم يأت هو لمذهب البصريين إلا بكلمة واحدة ، وهى جمادى على تعدد ما أتى به من الشواهد لهذه الكلمة ، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين ، لا لضعف الحجة التى أتى بها الكوفيون ولكن لأن الأصل أن علامة التثنية تزداد على حروف الكلمة كلها ، وأن الحذف من الكلمة قد يوقع فى اللبس بين الكلمة المراد تثنيته وكلمة أخرى تشبهها فى الحروف التى أبقيت بعد الحذف ، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه .

فيجب الاختصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً ؛ فإذا وجب الاختصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف ها هنا للكثرة ؛ لو رُود النقل بخلافه .

وأما استشهادهم بأشهباب وكنيونة والأصل فيهما أشهباب وكنيونة بالتشديد ، فمخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه غير لازم في أصل الكلمة ، بل هو عارض ؛ لأن التثنية عارضة وليست لازمة ، ثم أيضاً استشهادهم بكنيونة وأن أصلها كنيونة بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شيء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم في كنيونة كونيونة ، فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه ، والله أعلم .

## ١١١ - مسألة

[ القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُذفت من نحو « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » لا اختصاص المؤنث به .

وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجرؤوا على الفعل ، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا « شيء حائض » .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٦٩٥ و ٧٧٣ ) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب ( ٢ / ١٥٤ ) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، [٣٢٢] ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحنيض والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ محالٍ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل ، على معنى النسب ، أى : قد عرفت بذلك ، كما يقال : رجل راحم ونابل ، أى ذو رُمح ونَبْل ، وليس محمولا على الفعل ؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ، نحو ضَرَبَتِ المرأة تضرب فهي ضاربة ، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار بمنزلة قولهم « امرأةٌ مِعْطَارٌ ، ومِذْكَارٌ ، ومِثْنَاتٌ ، ومِثْشِيرٌ ، ومِعْطِيرٌ ، وصَبُورٌ ، وشَكُورٌ ، وخَوْدٌ ، وضَنَّاكٌ ، وصَنَّاعٌ ، وحَصَّانٌ ، ورَزَّانٌ » قال حسان :

٤٦٥ - حَصَّانٌ رَزَّانٌ مَا تَزُنُّ بِرَبِّبَةٍ وَتُصْبِحُ غُرْثِي مِنْ لُحُومِ الْعَوَافِلِ

٤٦٥ - هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، يقوله في أم المؤمنين وصفية رسول الله عائشة بنت الصديق أبي بكر ، رضى الله تعالى عنها وعن أبيها وقد أنشد هذا البيت ابن منظور (غرث - ح ص ن - رزن - زن ن) والحصان - بفتح الحاء - العفيفة ، والرزان - بفتح الراء - أى ذات ثبات ووقار وعفاف ، وهى مع ذلك رزينة فى مجلسها ، وما تزن - بالبناء المجهول - أى ما تهم ، والريية : التهمة وموضع الشك ، وغرثى : وصف المؤنث من الغرث - بالتحريك - وهو الجوع ، أو أيسره ، أو أشده ، والعوافل : جمع غافلة ، يعنى أنها لا تغتاب أحدا . ومحل الاستشهاد مجيء هذه الصفات - وهى حصان ، ورزان - من غير تاء التأنيث ، مع أنها جارية على مؤنث ، وذلك بسبب كونها غير جارية على فعل .

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جاريةً على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث ؛ فقيل : طَلَّقَتْ فِى طالقة ، وَطَمِثَتْ فِى طامثة ، وَحَاضَتْ فِى حائضة ، وَحَمَلَتْ فِى حاملة ، قال الشاعر ، وهو الأعشى :

٤٦٦ — أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكِ طَالِقَةٌ      كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ  
وقال :

٤٦٧ — تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ يَوْمَ      أَنِّي ، وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

٤٦٦ — هذا البيت مطلع القصيدة الحادية والأربعين من ديوان الأعشى ميمون بن قيس ( د ١٨٣ ط فينا ) وقد أنشده ابن منظور ( ط ل ق ) وعزاه إليه ، وأراد بالجارة زوجه ، وبينى : أى فارقينى وابتعدى عني ، وأصل معنى البين القطع ، ومنه أخذ البين للفراق والبعد ، لأنه قطع ما كان موصولا بين الأليفين ، وقد علل طلبه منها أن تفارقه وتبتعد منه بقوله « فَإِنَّكِ طالقة » وقوله « كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ » أى أن بعض ما يعرض للناس يعرض لهم في وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم في وقت الطروق وهو الليل ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « طالقة » حيث أتى بهذا الوصف مؤنثا بناءً على التأنيث مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، والسر في أنه أتى بهذا الوصف بناءً على التأنيث هنا أنه حملة على معنى الفعل وهو الحدوث — ألا ترى أن الشاعر يريد أن يقول لامرأته : ابتعدى عني فإنه قد جرى عليك الطلاق وحدث أو يحدث بعد أن لم يكن ؟ قال ابن منظور « وكلهم يقول : امرأة طالق — غير هاء — وأما قول الأعشى \* أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكِ طالقة \* » فإن الليث قال : أراد طالقة غدا ، وقال غيره : هى طالقة على الفعل ، لأنه يقال لها : قد طلقت — بفتح الطاء ، واللام بعدها — فبنى النعت على الفعل « اه كلامه .

٤٦٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت ( ح م ل — أن ا ) ونسبه في المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق ( هكذا ) ورواه رابع أربعة أبيات ( م خ ض ) ونسبها لعمرو بن حسان أحد بنى الحارث بن همام بن مرة ، وأصل معنى تمخض تحرك ، وقالوا : تمخض اللبن ، أى تحرك في المخضة ، وقالوا : تمخض الولد ، =

= أى تحرك فى بطن الحامل، وقالوا: تمخض الدهر بالفتنة، والدنيا تمخض بفتنة منكورة وتمخضت المنون وغيرها، كل هذا على المجاز، والمنون: النية وهى الموت، وأنى: أى أدرك وبلغ مداه، وقوله «ولكل حامله تمام» تذييل، يريد أن لكل حمل مدة ينتهى فيها وتم مدته. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «حاملة» حيث جاء بهذا الوصف متصلا ببناء التأنيث مع أنه خاصر بالإناث لا يوصف به غيرهن، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقة، قال ابن منظور «وامرأة حامل وحاملة، على النسب وعلى الفعل (يريد أنه يقال حامل على النسب، ويقال حامله على الفعل، فهو على طريق اللف والنشر) الأزهرى: امرأة حامل وحاملة؛ إذا كانت حبلى، وفى التهذيب: إذا كان فى بطنها ولد، وأنشد لعمر بن حسان \* تمخضت المنون البيت \* فمن قال حامل - بغيرها - قال: هذانت لا يكون إلا للمؤنث، ومن قال حامله بناء على حملت فهى حامله، فإذا حملت المرأة شيئا على ظهرها أو على رأسها فهى حامله لا غير، لأن الهاء إنما تلحق للفرق، فأما ما لا يكون للمذكر فقد استغنى فيه عن علامة التأنيث، فإذا أتى بها فإنما هو على الأصل، قال: هذا قول أهل الكوفة، وأما أهل البصرة فإنهم يقولون: هذا غير مستمر؛ لأن العرب قالوا: هذا رجل أيم، وامرأة أيم، ورجل عانس، وامرأة عانس، على الاشتراك، وقالوا: امرأة مصيبة، وكلبة مجربة، مع غير الاشتراك، قالوا: والصواب أن يقال: قولهم حامل وطالق وحائض وأشباه ذلك من الصفات التى لا علامة فيها للتأنيث، فإنما هى أوصاف مذكورة وصف بها الإناث، كما أن الربعة والراوية والحجأة أوصاف مؤنثة وصف بها الذكور» اه كلامه، وهو كلام غير محدود ولا معلل، وخلاسته أن الأصل أن يكون وصف المؤنث بعلامة تأنيث، ووصف المذكر بغير علامة، ولكنهم قد يعكسون فيجعلون وصف المذكر مقترنا بعلامة التأنيث ووصف المؤنث خاليا من علامة التأنيث، والكلام الدقيق هو ما قاله أبو البقاء بن يعيش فى شرح الفصل (ص ٦٩٥) وذلك قوله «اعلم أنهم قالوا: امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض، وعاصف فى وصف الرياح من قوله تعالى (جاءت هاريج عاصف) فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث، وذلك لأنه لم يجر على الفعل، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث - حقيقيا كان أو غير حقيقى - نحو هند ذهبت، وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان =

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حَذَفُوا علامة التأنيث من « طالق » ونحوه لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شيء طالق ، أو إنسان طالق ، كما قالوا : رجل رُبْعَةٌ ، فأثبوا والموصوفُ مذكر على معنى نفس رُبْعَةٌ ، وكما جاء في الحديث

= كذلك في الفعل ، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب ، فحائض بمعنى حائضى - أى ذات حيض - على حد قولهم : رجل دارع ، أى دارعى - بمعنى صاحب درع - ألا ترى أنك لا تقول درع فتجريه على فعل - كفرح - إنما قولك دارع أى ذو درع ، وطالق أى أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : مرضع ، أى ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى ( السماء منفطر به ) أى ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت ، إذ لو أريد ذلك لَأَتُوا بالتاء وقالوا : حائضة غدا ، وتطلق غدا ، ومنه قوله تعالى ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وقوله تعالى ( وللسليان الريح عاصفة ) وقول الشاعر :

رأيت جنون العام والعام قبله كحائضة يزنى بها غير طاهر

وذلك كله يجرى على الفعل على تقدير حاضت وطلقت ، هذا مذهب الخليل ، وسيبويه يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : شيء حائض ، لأن الشيء عام يقع على المذكر والمؤنث « اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن ما كان وصفا للمؤنث وليس فيه علامة تأنيث كحائض وطالق وطامث لشيوخ البصرة فيه تأويلان : الأول تأويل الخليل ، وحاصله أن هذا الوصف لا يراد به الحدوث ، وإنما يراد به أنه قائم بصاحبه وأن صاحبه منسوب إليه ، فعنى « امرأة حائض » أنها منسوبة إلى الحيض وإن كانت خالية من دم الحيض حين إطلاق الوصف عليها فعلا ، ومعنى « امرأة مرضع » أنها منسوبة إلى الرضاع نعنى أن لها ولدا في زمن الرضاع ، ويقال لها مرضع ولو لم تكن ترضع وقت إطلاق الوصف عليها فعلا ، فإذا أردت بحائض أن الدم الذى يسمى الحيض يقطر منها أو أردت بمرضع أن ثديها في فم ولدها لم يكن لك بد من أن تلحقهما التاء فتقول حائضة ومرضعة ، وهذا هو الذى يسمونه جاريا على الفعل ، والتأويل الثانى تأويل سيبويه ، وخلاصته أنه تأويل الموصوف بهذه الصفات الحالية من علامة التأنيث بمذكر ، فجعل المرأة بمعنى شيء أو بمعنى إنسان ليصح وصفه بالمذكر ، وقد علمت أن مذهب الكوفيين أنه لا يلزم اقتران علامة التأنيث بالوصف الجارى على المؤنث متى كان هذا الوصف مما لا يوصف به المذكر ، وفى هذا القدر كفاية ومقتنع .



« مذَجَتِ الإسلام » لأن الإسلام بمعنى المِلَّة ، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء قال : سمعت أعرابياً يمانية يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أنتقول « جاءته كتابي » ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ والحملُ [٣٢٣] على المعنى كثيرٌ في كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَسَّكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ ؟ [٣٢٧]  
تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال « ذا غربة » ولم يقل « ذات غربة » ؛ لأن المرأة في المعنى إنسان . وقال الآخر :

٤٦٨ — إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنًا      قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٤٦٨ — هذا البيت من قصيدة لزياد الأعجم برئى فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة وقد أنشد هذه القصيدة ابن عبد ربه في العقد ( ٢٨٨/٣ اللجئة ) وأنشدها أكل منه أبو علي القالي في ذيل الأمالى ( ص ٨ ط الدار ) وقد أنشد بيت الشاهد ابن هشام في شرح الشذور ( رقم ٧٧ ) و السيد المرتضى في أماليه ( ٧٢/١ ) والعباسي في معهد التنصيص ( ٢٦١ بولاق ) والبيت كناية عن ثبوت صفتي السماحة والمروءة للمرثى ، ونظيره في هذا قول زياد أيضاً :

إن السماحة والمروءة والندى      في قبة ضربت على ابن الحشرج

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضمنا » فإن هذا فعل ماض مبني للمجهول مسند إلى ضمير غائب هو ألف الاثنين يعود إلى مؤنثين وهما المروءة والنجدة ، وكان من حق العربية عليه أن يؤنث هذا الفعل ، فيلحق به التاء ، فيقول « ضمنتا » لأن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث يجب إلحاق علامة التأنيث به — سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث — إلا أن الشاعر ترك التاء بسبب كونه أراد المعنى ، وبيان ذلك أن السماحة قد يطلق عليها الكرم أو الجود أو السخاء ، وأن المروءة قد يطلق عليها كرم الطباع أو الشرف أو السمو ، وكل ذلك مذكر ، فذكر الفعل لأنه أراد بالضمير وصفين من هذه الأوصاف المذكورة ، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى ( هذا رحمة من ربى ) وقوله سبحانه ( ولا يزالون مختلفين =

فقال « ضُمَّنَا » ولم يقل « ضُمَّتْنَا » لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكَرَم ، وقال الآخر :

٤٦٩ — فَإِنَّ تَعَهْدِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

== إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم ) إذا جعلت اسم الإشارة في ( ولذلك ) عائداً إلى الرحمة المستفادة من قوله سبحانه ( إلا من رحم ربك ) وهو رأى لبعض العلماء في الآية ألا ترى أنه قد جرى باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكر مشاراً به إلى الرحمة ، وذلك لأن معنى الرحمة هو الفضل والإنعام ، فكأنه قيل : ولذلك الفضل أو لذلك الإنعام خلقهم ، وكأنه قيل في الآية الأخرى هذا فضل من ربي ، ونظير ذلك من الشعر مما لم يذكره المؤلف قول الحسناء :

فذلك — ياهند — الرزية ، فاعلمى ونيران حرب حين شب وقودها  
 فقد أشارت باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكر في قولها « فذلك » إلى الرزية وهي مؤنثة لأنها أرادت من الرزية الرزء أو الخطب أو نحو ذلك ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

برهره رؤدة رخصة نخرعوبة البانة المنفطر  
 البرهره : الرقيقة الجلد ، والرؤدة : الناعمة الرخصة ، والنخرعوبة : القضيبة الغض والمنفطر : المنشق ، فأنت تراه قد قال « نخرعوبة البانة المنفطر » مع أن النخرعوبة مؤنث اللفظ ، وكان من حقه أن يقول المنفطرة ، إلا أنه لما كان النخرعوبة والغض بمعنى واحد أعاد الصفة على النخرعوبة كما يعيدها على الغض .

٤٦٩ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندي وي زيد بن عبد المدان الحارثي ( الديوان ١٢٠ — ١٢٢ فينا ) وقد أشده ابن منظور ( ح د ث ) والبيت من شواهد سيويه ( ٢٣٩ / ١ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٢١٢ ) والأشموقي ( رقم ٣٦٨ ) وشرحه العيني ( ٤٦٦ / ٢ ) بهامش الخزانة ( ورواية سيويه « فلما ترى لقي بدلت » ورواية التأخرين من النحاة « فلما ترى ولي لمة » وكذلك هي في اللسان ، ورواية المؤلف توافق رواية الديوان . واللمة بكسر اللام -- الشعر يلح بالنسكب ، أي يحيط به ، وبدلت في رواية سيويه معناه غيرت من السواد إلى البياض ، وأودى بها : ذهب بما كان لها من بهجة وحسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أودى بها » فإن الفعل الذي هو أودى مسند إلى ضمير مستتر =

= يعود إلى الحوادث ، والحوادث جمع حادثة ، فهو جمع تكسير مفردة مؤنث ، وقد زعم المؤلف تبعا لسيبويه وشرح كلامه أنه كان على الشاعر أن يقول : فإن الحوادث أودت بها ؛ فيؤنث الفعل لكونه مسندا إلى ضمير يعود إلى مؤنث ، ولكنه ترك تاء التأنيث لأن الحوادث يطلق عليها الحدثنان ، والحدثنان مذكر ، ويسند إليه الفعل بغير تاء كما في قول شاعر الحماسة :

رمى الحدثنان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا  
فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا  
قال ابن منظور « فأما قول الأعشى \* فأما ترينى ولى لمة — البيت \* فإنه حذف التاء للضرورة ، وذلك لمكان الحاجة إلى الردف ، وأما أبو على الفارسي فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثنان كما وضع الآخر الحدثنان موضع الحوادث في قوله \* ألاهلك الشهاب المستير \* البيتين الآتين برقم ٤٧٠ » اه .

ولكن خيرا من هذا التخريج أن يقال : إن الحوادث جمع تكسير ، وإن جمع التكسير لكونه لم يسلم فيه بناء المفرد يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكرا أو مؤنثا — سواء أكان مفردة مذكرا أم كان مفردة مؤنثا — وقد تنبه لهذا بعض التنبيه الأعلام حيث يقول « الشاهد فيه حذف التاء من أودت ضرورة ، ودعا إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي ، وهى فى معنى الحدثنان » اه . وقد قلنا « إنه تنبه بعض التنبيه » لأنه تنبه إلى أن تأنيث الحوادث غير حقيقى ، ولم يكن تنبهه كاملا لأن جعل ترك التاء فى مثل هذا ضرورة ، ولأنه عاد فقال « وهى فى معنى الحدثنان » والصواب أن التعليل لترك التاء ههنا هو أن مرجع الضمير جمع تكسير ، وجمع التكسير يصح أن ينظر إليه على أنه جمع فيكون مذكرا ولو كان مفردة مؤنثا ، وأن ينظر إليه على أنه جماعة فيكون مؤنثا ولو كان مفردة مذكرا ، والوجهان جائزان فى سعة الكلام عند علماء المصيرين السكوفة والبصرة فبالهم قد تركوا هذه القاعدة هنا ، ورجعوا إلى أصل الكلام الأصيل ، وانظر لذلك بحثا وافيا كتبناه فى شرحنا على شذور الذهب ( ص ١٧١ — ١٧٤ ) .

ومما ورد فيه إسناد الفعل إلى جمع التكسير الذى واحده مؤنث من غير أن يلحق بالفعل تاء التأنيث قول الشاعر ، وأنشده القالى ( الأمالى ٢/ ٢٨١ ط الدار ) :  
فمالك إذ ترمين يا أم مالك حشاشة قلبى ، شل منك الاصابع =

فقال « أودى » ولم يقل « أودت » ؛ لأن الحوادث في معنى الحدَثَانِ ،  
وقال الآخر :

٤٧٠ — أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنْيرُ وَمِدْرَهُنَا الْكَمِي إِذَا نُغِيرُ  
وَحَمَّالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانُ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ

= ألا تراه قد قال « شل الأصابع » والأصابع جمع إصبع ، والإصبع مؤنثة ، بدليل  
قوله صلى الله عليه وسلم « هل أنت إلا إصبع دमित » وقد جاء الفعل المسند إلى  
الأصابع مؤنثا في بيت الفرزدق المشهور :

إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ؟ أشارت كليب بالأصابع

أى أشارت الأصابع إلى كليب مصاحبة الألف . وقد أثرنالك في شرح الشاهد  
٤٧٠ كلمة لابن يعيش صريحة في ذلك . وفي هذا القدر كفاية وغناء إن شاء الله تعالى .  
٤٧٠ — أنشد ابن منظور هذين البيتين ( ح د ث ) من غير عزو ، والمدره —  
بكسر الميم وسكون الدال وفتح الراء — السيد الشريف والمقدم في اللسان واليد عند  
الخصومة والقتال ، وقيل : هو رأس القوم والمدافع عنهم ، وقيل : زعيم القوم وخطيهم  
والتكلم عنهم والذي يرجعون إلى رأيه ، وكل هذه عبارات متقاربة ، وقال الشاعر :

وأنت في القوم أخو عفة ومدره القوم غداة الخطاب

والكمى — بفتح الكاف وكسر الميم وتشديد الياء — الشجاع المتكى في سلاحه ،  
أى المستتر فيه ، وكان من عادة الفرسان إذا كان عليهم ثارات أن يتكوا في السلاح  
مخافة أن يأخذهم أحد من ذوى الثارات غدرا ، ونغير : من الغارة وهى الهجوم على العدو  
وقوله « وحمال المِثْنِ — إلخ » وصفه بالكرم بعد وصفه بالشجاعة واللسن ، ومحل  
الاستشهاد من هذا البيت قوله « ألمت بنا الحدَثَانِ » حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل  
المسند إلى الحدَثَانِ ، مع أن الحدَثَانِ مذكر ، لأن الحدَثَانِ يطلق عليه لفظ الحوادث ،  
والحوادث مؤنث لكونه جمع حادثة ، فقد راعى الشاعر معنى الحدَثَانِ وألحق به التاء  
بناء على هذا المعنى ، والواقع في هذا البيت عكس الواقع في البيت السابق كما سمعت في  
كلام ابن منظور وهذا ظاهر .

ونظيره قول أبى ذؤيب وهو من شواهد سيويه ( ٢٣٨/١ ) :

بعيد الغزاة فما إن يزا ل مضطمرا طرتاه طليحا

والشاهد فيه قوله « مضطمرا طرتاه » حيث حذف التاء من الوصف الذى هو =

فقال « أَلَمْتُ » لأنه ذهبَ بِالْحَدَّثَانِ إلى معنى الْحَوَادِثِ ، وقال الآخر :

٤٧١ — إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا

دُونِ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَلًا

= مضطمر مع أنه مسند إلى مثنى مؤنث - وهو قوله « طرثاه » - وذلك لأن الطرة يطلق عليها الجانب ، والجانب مذكر ، ونظيره قول الفرزدق ، وهو من شواهد - ييويه أيضا :  
وكنا ورثناه على عهد تبع طويلا سواريه شديدا دعائه

ومحل الشاهد منه قوله « طويلا سواريه » وقوله « شديدا دعائه » حيث حذف التاء من الوصفين ، مع أن كل واحد من فاعلي الوصفين جمع تكسير مفردة مؤنث فمفرد الدعائم دعامة ومفرد السوارى سارية ، ويجرى في هذا ما ذكرناه لك في شرح الشاهد ٤٦٩ .

وقال ابن منظور : « الأزهرى : وربما أنثت العرب الحدثنان يذهبون به إلى الحوادث وأنشد الفراء هذين البيتين \* ألهلك الشهاب المستنير — البيتين \* قال : وقال الفراء : تقول العرب : أهلكتنا الحدثنان » اه .

واستمع إلى كلام ابن يعيش فإنه يقرر ما ذكرناه لك من رأينا في هذا التخريج ، قال ( ص ٦٩٩ ) « واعلم أن الجموع تختلف ، فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه ، نحو قام الرجال وقامت الرجال ، من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير ، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع ؛ فإن قدرته بالجمع ذكرته ، وإن قدرته بالجماعة أنثته ، قال الشاعر :

\* أخذ العذارى عقدها فنظمه \*

وقال الراجز :

إذا الرجال ولدت أولادها واضطربت من كبر أعضادها  
وجعلت أوصابها تعتادها فهي زروع قددنا حصادها  
وما كان منه مجموعا جمع السلامة فما كان منه مؤنث — نحو المسلمات والمهندات —  
كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع المذكورين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه « اه المقصود منه .

٤٧١ — الأحداث: جمع حدث — بفتح الحاء والdal جميعا - وهو الشاب الفتي السن ، ويجمع أيضا على حدثان — بضم فسكون ، أو بكسر فسكون — وعلى حدثان =

فقال « دَبَّرَهَا » لأنه ذهب إلى معنى الحَدَّثِ ؛ لأنَّ الحَدَّثَ ها هنا يؤدي عن الجمع ، وقال الآخر :

٤٧٢ — هَنِئًا لِسَعْدٍ مَا أَقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي

بِنَاقَةِ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدُ

= بضم ففتح — والأنثى حذثة ، والشيخ : الرجل الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ( وانظر شرح الشاهد ٤٠٩ ) وجمعه شيوخ ، وأشياخ ، وشيخان — بكسر الشين — نظير ضيف وضيفان ، ويقال للأنثى : شَيْخَة ، قال عبيد :

باتت على أرم عذوبا كأنها شَيْخَة رُقوب  
وأصل تدبير الأمر أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته ، تقول : دبر الأمر تدبيرا ، وتدبره تدبرا . والمعنى لو أن الأمور قد وكل تدبيرها إلى الأحداث من الشبان وترك فيه الشيوخ ذوو الرأي والحكمة والتجربة لا خُتِلَ نظامها وانقرط عقدُها ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « إذا الأحداث دبرها » حيث أسند الفعل — الذي هو دبر — إلى ضمير غيبة يعود إلى جمع تكسير مفردة مذكر — وهو الأحداث — وجرد هذا الفعل من تاء التأنيث ، وقد بينا لك فيما مضى رأينا في هذه المسألة ، ودللك على أننا لم نبتدع هذا الرأي بما أترناه لك من أقوال العلماء .

٤٧٢ — أنشد الشريف المرتضى هذا البيت في أماليه ( ١ / ٧١ ط الحلبي ) من غير عزو ، والعشى والعشية — بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء فيهما — يقال : هو الوقت من صلاة المغرب إلى العتمة ، وتقول : أتمت عشي أمس ، وعشية أمس ، وقال أبو الهيثم : إذا زالت الشمس دعى ذلك الوقت العشي فتحول الظل شرقيا وتحولت الشمس غربية ، وقال الأزهري : يقع العشي على ما بين زوال الشمس إلى غروبها ، وقيل : العشي من زوال الشمس إلى الصباح . والبرد : ضد الحر ، وبرد الشيء يبرد — على مثال قعد يقعد — برودة ، وماء بارد وبرود وبرود ، وقال الجوهري : برد الشيء — بالضم — وبردته أنا فهو مبرود ، وبردته تبريدا . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « والعشية بارد » حيث أخبر عن العشية وهي مؤنثة ببارد ، وأسقط تاء التأنيث ، وقد علمنا أن لحاق تاء التأنيث في مثل هذا الموضع واجب ، سواء أكان المؤنث الذي هو مرجع الضمير المستتر هنا في الوصف حقيق التأنيث أم كان مجازي التأنيث ، ولكن الشاعر استساع أن يسقط تاء التأنيث لأن العشية يطلق عليها عشي ، فلحظ المعنى ؛ فإملى الفعل كما لو كان مسندا لضمير العشى .

فقال « بارد » لأنه حَمَلَ العشيَّةَ على معنى العَشيِّ . وقال الآخر :

٤٧٣ — وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فقال « عشر أبطن » ولم يقل « عشرة » لأن البطن بمعنى القبيلة ، وقال الآخر :

٤٧٤ — وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تِسْعَةٌ وَفِي وَائِلٍ كَانَتْ الْعَاشِرَةُ

٤٧٣ — أنشد ابن منظور ( ب ط ن ) هذا البيت من غير عزو ، وهو من شواهد سيويه ( ١٧٤/٢ ) ونسبه إلى رجل من كلاب ، ولم يزد الأعم في التعريف بقائله عن ذلك ، وأنشده ابن الناطم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٨٤/٤ ) وقال « قائله رجل من بني كلاب ، يسمى النواح » وأنشده ابن جني في الخصائص ( ١٧/٢ ) والأشعري ( رقم ١١٢٦ ) وأبو العباس المبرد في الكامل ( ٣٨٨/١ ) الحيرية ( قل الأعم « هجا رجلا ادعى نسبه في بني كلاب ، فذكر أن بطون بني كلاب عشرة ، ولا نسب له معلوم في أحدهم » اهـ . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عشر أبطن » والأبطن : جمع بطن ، والبطن مذكر ، فكان ينبغي أن يقول « عشرة أبطن » لأن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ، إلا أنه حذف التاء نظرا إلى المعنى ، فإنه عني بالبطن القبيلة ، بدليل قوله فيما بعد « من قبائلها العشر » والقبيلة مؤنثة ، فاسم العدد معها يكون مذكرا ، قال ابن جني « وذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها » اهـ ، وقال الأعم « الشاهد فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى قبائل ، لأنه أراد بالبطن القبيلة ، وقد بين ذلك بقوله : من قبائلها العشر » اهـ ، وقال ابن منظور « فأما قوله \* وإن كلابا هذه . . . \* فإنه أنث على معنى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله من قبائلها العشر » اهـ .

٤٧٤ — الوقائع : جمع وقعة ، وهي مثل الموقعة والواقعة والوقعة ، كلهن يطلق على المعركة التي تدور بين فئتين من الناس ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « تسعة » فإنه أنث اسم العدد ، والمعدود به مؤنث ، ومن حق العربية عليه أن يأتي باسم العدد مذكرا فيقول « وقائع في مضر تسع » إلا أن العرب تطلق على الموقعة « اليوم » ويقولون =

فقال « تِسْعَة » ولم يقل « تِسْعُ » لأنه حَمَلَ الوقائع على الأيام ، يقال : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر ، وهو عمر بن أبى ربيعة :

٤٧٥ — وَكَانَ جِئْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّبِعِي

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

= أيام العرب » وهم يريدون مواقعها ، فلذلك أنث اسم العدد لأنه أراد بالوقائع الأيام ، والأيام مذكرة . هذا بيان كلام المؤلف وإيضاحه ، ولى في هذا الموضوع رأى يصير به كلام الشاعر صحيحا من غير حاجة إلى تأويل ولا حمل على المعنى ، وملخص هذا الرأى أنك في ذكر العدد ومعدوده إما أن تذكرهما على طريقة العدد فتضيف اسم العدد إلى معدوده فتقول : عندى عشرة رجال أولى بأس ، وعندى عشر نساء ذوات خفر ، وفي هذه الحال يجب مراعاة ما قال النحاة في باب العدد فتذكر اسم العدد مع المعداد المؤنث وتؤنث اسم العدد مع المعداد المذكور كما سمعت في المثالين ، وإما أن تأتى بالعدد ومعدوده على طريق الوصف فتقول : هؤلاء رجال عشر ، وأولئك نساء عشرة ، وفي هذه الحال يتنازعك أصلان : أحدهما أصل العدد ومعدوده الذى بيناه ، وثانيها أصل النعت ومنعوته ، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثا وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرا ، وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأى الأصلين ، نغنى أنه يجوز لك أن تراعى قاعدة العدد والمعداد فتذكر اسم العدد مع المعداد المؤنث فتقول : النساء العشر وتؤنث العدد مع المعداد المذكور فتقول : الرجال العشرة ، ويجوز لك أن تراعى قاعدة النعت مع منعوته فتذكر اسم العدد مع المنعوت المذكور فتقول : الرجال العشر ، وتؤنث مع المؤنث فتقول : النساء العشرة ، وعلى هذا يكون قول الشاعر « وقائع في مضر تسعة » قد جاء على أحد الطريقتين الجائزين له ، وهو طريق النعت مع منعوته .

٤٧٥ — هذا البيت هو السادس والخمسون من رابعة عمر بن أبى ربيعة الطويلة ( انظر الديوان ٩٢ — ١٠٣ بتحقيقنا ) ومنها الشاهد ٣٨٠ الذى سبق في المسألة رقم ٨١ ، وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١٧٥/٢ ) ورضى الدين في باب العدد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة ( ٣١٢/٣ ) وابن جنى في الخصائص ( ٤١٧/٢ ) والأشئوني ( رقم ١١٢٥ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٢٤ ) وابن الناطم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٨٣/٤ ) بهامش الخزانة ( والمجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — أصله اسم الآلة من « جنه يجنه » إذ ستره =



فقال « ثلاث » ولم يقل « ثلاثة » لأنه عني بالشخص نساء ، فعمله على المعنى ، وقال [٣٢٤] الآخر ، وهو الخطيئة :

٤٧٦ — ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِ

= وأخفاه ، وسما الترس مجازاً لأنه يستربدن المحارب ، والكاعب من النساء : هي الجارية حين يبدو ثديها للنفود والاكتناز ، والمعصر : الجارية أول ما أدركت زمن البلوغ . وحمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ثلاث شخص » حيث أتى باسم العدد مذكراً مع أنه مضاف إلى معدود مذكر ، ولو أنه أتى به على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربي لقال « ثلاثة شخص » بالتاء ، لما ذكرنا لك من العلة في شرح الشواهد السابقة ، لكنه لحظ المعنى ، ذلك بأنه أراد بالشخص هنا نساء بدليل تفصيله بقوله « كاعبان ومعصر » ولو أنه ذكرها بلفظ النساء لكان يقول « ثلاث نساء » فلما أراد بالشخص النساء عاملها معاملة ما هو بمعناها ، قال ابن جنى « أنت الشخص لأنه أراد به المرأة » اهـ . وقال الأعمى « الشاهد في قوله ثلاث شخص بحذف الهاء حملاً على المعنى ؛ لأنه أراد بالشخص المرأة ، فأنت العدد لذلك » اهـ .

٤٧٦ — هذا البيت من كلام الخطيئة ، وقيله :

أذئب القفر أم ذئب أنيس أصاب البكر ، أم حدث الليالي ؟

وهو من شواهد سيبويه ( ١٧٥/٢ ) ورضى الدين في باب العدد من شرح الكافية وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٣٠١/٣ ) والأشموني ( رقم ١١٢٧ ) وابن هشام في أوضح المسالك ( رقم ٥٢٣ ) وابن الناظم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٤٨٥/٤ ) بهامش الحزانة ( والدود — بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وآخره دال مهملة — هو اسم جمع يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وليس له واحد من لفظه ، وفي مثل من أمثال العرب « الذود إلى الذود إبل » يعنون أن القليل يضم إلى القليل فيصير كثيراً ، يضرب في الحث على التدبير ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت في موضوعين :

أما الموضع الأول ففي قوله « ثلاثة أنفس » حيث أتى بلفظ العدد مقترناً بالتاء مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث ، وهو الأنفس الذي هو جمع نفس ، والدليل على أن النفس مؤنثة قوله تعالى ( كل نفس ذائقة الموت ) إلا أن النفس قد يطلق عليها لفظ شخص والشخص مذكر ، فلحظ الشاعر ذلك وعبر بالأنفس وهو يريد الأشخاص ؛ فلذلك أتى =

فقال « ثلاثة أنفس » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال القتال الكلابي :

٤٧٧ — قَبَائِلُنَا سَمِعُ ، وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ ،  
وَالسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فقال « ثلاثة » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال لييد :  
٤٧٨ — فَمَضَى وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامَهَا

= باسم العدد كما يأتي به مع العدود المذكور ، ولو راعى لفظ العدود الذي ذكره لقال « ثلاث أنفس » قال الأعم « الشاهد في تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة لأنه حملها على الشخص وهو مذكر » اهـ ، وهذا الموضع هو الذي يعنيه المؤلف هنا من الاستشهاد بهذا البيت .

والموضع الثاني في قوله « وثلاث ذود » حيث أضاف لفظ العدد إلى اسم الجمع الذي هو الذود ، والأصل أن يضاف اسم العدد إلى جمع تكسير من جموع القلة ، فإن لم يكن للمفرد جمع تكسير من جموع القلة انتقل إلى جمع تكسير من جموع الكثرة ، وأنت خير أن اسم الجمع ليس له واحد من لفظه ، وبأن الجمع لا بد أن يكون على زنة من أوزان الجمع المعروفة ، واسم الجمع لا يكون على إحدى هذه الأوزان غالبا ، وفي الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » ونظيره قوله تعالى ( وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ) .

٤٧٧ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١٧٥/٢ ) ونسبه إلى القتال الكلابي ، وأقر الأعم هذه النسبة ، والقبائل : جمع قبيلة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وأتم ثلاثة » مع أنه يريد أن يقابلهم بنفسه ، فهو يريد أن يقول : نحن سبع قبائل وأتم ثلاث قبائل ، فكان ينبغي أن يقول : وأتم ثلاث ، إلا أن القبيلة قد يطلق عليها لفظ البطن كما تطلق القبيلة على البطن ، وقد ذكرنا ذلك في الشاهد رقم ٤٧٣ ، لذلك جاء الشاعر هنا بلفظ ثلاثة مقترنا بالباء كما لو كان العدود مذكرا ، من قبل أنه أراد المعنى فكأنه قال : وأتم ثلاثة أبطن ، قال الأعم « الشاهد في قوله ثلاثة يثبت الهاء وهو يريد القبائل ، حملا على البطون ؛ لأن معنى البطن والقبيلة واحد » اهـ .

٤٧٨ — هذا البيت هو البيت الثالث والثلاثون من معلقة لييد بن ربيعة العامري =

فقال « كَانَتْ » لأن الإقدام فى معنى التَّقْدِمة ، وقال الآخر :

٤٧٩ — يَا أَيُّهَا الرَّآكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ

سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ : مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟

= (انظر شرح التبريزى على القصائد العشر ص ١٤٢ ط السلفية) والضمير المستتر فى « مضى » يعود على حمار الوحش الذى يصفه ، والضمير البارز المتصل فى « قدمها » يعود على الأتان ، يريد أنه مضى وقدمها لكيلا تعند عليه ، وعردت : تركت الطريق وعدلت عنه ، واسم كان هو الإقدام ، وخبرها هو قوله « عادة » ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وكانت عادة إقدامها » حيث ألحق بالفعل الذى هو كان تاء التأنيث مع أن المسند إليه وهو الإقدام مذكر ، قال التبريزى « زعم الكوفيون أنه لما أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنث ، وكان الكسائى يجيز : كانت عادة حسنة عطاء الله ، وكان يقول : إذا كان خبر كان مؤنثا واسمها مذكرا وأوليها الخبر فمن العرب من يؤنث كأنه يتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا ، وقال غير الكسائى : إنما بنى كلامه على : وكانت عادة تقدمتها ، لأن التقدمة مصدر قدمها ، إلا أنه انتهى إلى القافية فلم يجد التقدمة تصلح لها فقال إقدامها » .

٤٧٩ — هذا البيت لرويشد بن كثير الطائى ، وقد أنشده ابن منظور ( صوت ) وعزاه إليه ، وأنشده ابن يعيش فى شرح المفصل ( ص ٦٩٠ ) وابن جنى فى الخصائص ( ٤١٦/٢ ) وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى ١٦٤/١ بتحقيقنا وشرح المرزوقى ١٦٦ ) والمزجى : اسم انفعال من أزعج يزعج ، ومعناه السائق ، والمطية : كل ما يركبه الإنسان ، أخذ هذا اللفظ من المطا — بوزن الفتى — وهو الظهر ؛ أو من المطو وهو السرعة ، وجملة « ما هذه الصوت » فى موضع المفعول لسائل ، ويروى « بلغ بنى أسد » ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « هذه الصوت » حيث جاء باسم الإشارة الموضوع المفردة المؤنثة وأشار به إلى الصوت وهو مفرد مذكر ، وإنما فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ « الجلبة » أو « الضوضاء » أو « الصيحة » وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث ، قل ابن جنى « ذهب إلى تأنيث الاستغاثه ، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابى ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللغوب ؟ قال : الاحمق ، وهذا فى النثر كما ترى ، وقد =

فقال « هَذِهِ » لأن الصَّوْتَ في معنى الصَّيْحَةِ ، وقال الآخر :

\* وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ \*

— ٤٨٠ —

= علله « اه . وقال التبريزي « وأراد بالصوت الجلبة أو الصيحة، وهذا الكلام تمهمك ، ويجوز أن يكون المراد بقوله ما هذه الصوت ما هذه القصة التي تتأدى إلى عنكم ؟ يقال ذهب صوت هذا الأمر في الناس ، أى انتشر ، فكأنه على هذا يوهمهم أنه لم يصب عنه ما يقال ، وأنهم — إن لم يقيموا المَعْدَرَةَ والدلالة على براءة ساحتهم — عاقبهم « اه . وقال ابن منظور « الصوت : الجرس ، معروف مذكر ، فأما قول رويشد بن كثير الطائي \* يأبها الراكب المزجي مطيته . . . البيت \* فإنما أنه لأنه أراد به الضوضاء والجلبة على معنى الصيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيدة : وهذا قبيح من الضرورة — أعنى تأنيث المذكر — لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل ، بدلالة أن الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ؛ فلم بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا ينكر ، ونظير هذا الشذوذ قوله وهو من أبيات الكتاب (كتاب سيويه ٢٥/١) :

إذا بعض السنين تERCقنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم  
قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنة ، وهى مؤنثة وهى من لفظ السنين ، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها « اه . ونظير ذلك قول حاتم الطائي :  
أماوى قد طال التجنب والمهجر وقد عذرتنى فى طلابكم العذر  
٤٨٠ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أزيد بن مصبوح ، فلو غيركم جفى غفرنا ، وكانت من سجيئنا الغفر  
وقد أنشده بتمامه التبريزي في شرح انقصائد العشر (س ١٤٢ ط السلفية) وأنشد  
عجزه ابن منظور (غ ف ر) ولم يعزوا ، والسجية — بفتح السين وكسر الجيم  
وتشديد الياء المثناة — الطبيعة والحليقة والحصلة ، والغفر — بفتح فسكون — أحد  
مصادر « غفر ذنبه يغفره — من مثال ضرب يضرب » ومغفرة ، وغفرانا ، وغفرا —  
بضم العين — وغفورا ، وغفيرة ، وغفيرا ، وقد قال أعرابي يدعو ربه : أسالك الغفيرة ،  
والناقة الغزيرة ، والعز في العشيرة ، فإنها عليك يسيرة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت  
في هذا الموضع قوله « وكانت من سجيئنا الغفر » حيث ألحق تاء التأنيث بكان مع أن  
اسمها مذكر وهو قوله الغفر ، وقد تقدم نظير ذلك في الشاهد رقم ٧٨٤ وذكرنا هناك  
أن العلماء يفترون مثل ذلك في كان إذا كان اسمها مذكرا وقد فصل خبرها بينها وبين اسمها ،  
وقد اختلف العلماء في تخريج العبارة التي في بيت الشاهد الذي معنا الآن ، فمنهم من =

أى : الْمُغْفِرَة ، وقال الآخر ، وهو طُفَيْلُ الْغَنَوَى :

٤٨١ — إِذْ هِيَ أَحْوَى ، مِنَ الرَّبْعَى ، حَاجِبُهُ

وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارَى مَكْحُولُ

يسلك الطريق التي سلكها العلماء في الشواهد السابقة، فيذكر أنه أنث هنا مراعاة للمعنى لأن الغفر يطلق عليه المغفرة والغفيرة، وكل منهما مؤنث اللفظ، ومنهم من يقول: إن خبر كان محذوف، وهو مؤنث، وأصل الكلام: وكانت الغفر سجية من سجاتنا، فلما كان الغفر خبراً عنه بالسجية كان مؤنثاً فلذلك أنث الفعل، قال ابن منظور « فأما قوله \* وكانت من سجاتنا الغفر \* فإنما أنث الغفر لأنه في معنى المغفرة » اهـ . وقال التبريزي « زعم الكسائي أنه أنث كانت لأنه أراد: كانت سجية من سجاتنا الغفر، وقال الذي خالفه: بل بنى على المغفرة، فلما انتهى إلى آخر البيت والمغفرة لا تصلح له، فقال الغفر، لأن الغفر والمغفرة مصدران » اهـ . قال الفراء: وكل قد ذهب مذهبا، وقول الكسائي أشبه بمذهب العرب » اهـ .

٤٨١ — هذا البيت من كلام طفيل الغنوى، وهو من شواهد سيويه (٢٤٠/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٣٦٤) والأحوى: الظبي الذي في ظهره وجنبى أنفه خطوط سود، أخذ من الحوة التي هي السواد، وقوله « من الربى » أى من الصنف المولود في زمن الربيع، وهو أبكر وأفضل، والحارى: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيرى، ومحل الاستشهاد ههنا من هذا البيت قوله « والعين بالإثمد الحارى مكحول » حيث أخبر بمكحول وهو وصف مذكور عن العين وهى مؤنثة، وقد علمنا أنه يجب تطابق المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث، وقد جعله سيويه من باب مراعاة المعنى، وبيان ذلك أن العين يطلق عليها لفظ طرف، وهو مذكور، فالشاعر لحظ العين على أنها طرف فأخبر عنها كما يخبر عن الطرف، وجعل غير سيويه قوله « مكحول » خبراً عن قوله « حاجبه » ويكون قوله « والعين » له خبر محذوف يدل عليه خبر حاجبه، وكأنه قد قال: حاجبه مكحول بالإثمد الحارى والعين كذلك، وجملة « والعين كذلك » معطوفة بالواو على جملة « حاجبه مكحول » والذي رآه غير سيويه خير مما رآه سيويه الذى تبعه المؤلف لوجهين: الأول أنه لا يلزم على ما رآه غير سيويه ارتكاب ضرورة ولا إجراء الكلام على غير المنهج المطرد في كلام العرب، والوجه الثانى أنه يجرى على قاعدة ارتضاها النحاة جميعاً، وهى أنه إذا دار الكلام بين أن يكون الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف =

ولم يقل « مَكْحُولَةٌ » لأن العين في المعنى عضو ، وقال الآخر :  
 ٤٨٢ - أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّما  
 يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا  
 فقال « مُخَضَّبًا » لأن الكف في المعنى عضو .

= ومن الثانى لدلالة الأول على المحذوف كان الأفضل اعتبار الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، وانظر شرح الشاهد رقم ٤٦ فى المسألة ١٣ ، نعم يلزم على الأول أن تجيء بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه . قال الأعلم « الشاهد فيه تذكير مكحول ، وهو خبر عن العين وهى مؤنثة ، لأنها فى معنى الطرف ، ويجوز أن يكون خبراً عن الحاجب ، فيكون التقدير : حاجبه مكحول بالإئتمد والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضرورة ، إلا أن سيويه حملة على العين لقرب جوارها منه » هـ  
 ٤٨٢ - هذا هو البيت الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ( الديوان ص ٨٨ - ٩١ فينا ) ومطلعها :

كفى بالذى تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشيبا  
 وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور ( خ ض ب - ك ف ف - ب ك ي ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فى مجالسه ( ص ٤٧ ) وأبو العباس المبرد فى الكامل ( ١٦ / ١ الحيرية ) وفى الديوان واللسان ( خ ض ب ) « أرى رجلاً منك » وفى اللسان مرتين والكامل « منهم » كما رواه المؤلف ، والأسيف : الأسير ، قال المبرد : والأسيف يكون الأخير ، وبكون الأسير ، فقد قيل فى بيت الأعشى \* أرى رجلاً منهم أسيفاً ... البيت \* المشهور أنه من التأسف لقطع يده ، وقيل : بل هو أسير قد كبّلت يده ، ويقال : قد جرحها الغل ، والقول الأول هو المجتمع عليه « اهـ . والكشج - بفتح الكاف وسكون الشين وآخره حاء مهملة - من الحاصرة إلى الضلع الحلف ، والكف : اليد ، وهى مؤنثة بدليل قول بشر بن أبى خازم :

له كفان كف كف ضر وكف فواضل خضل نداها

فأعاد الضمير عليها فى قوله « نداها » مؤنثاً ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت فى هذا الموضع قوله « كفا مخضبا » فإن الظاهر أن قوله « مخضبا » نعت لقوله « كفا » ومخضب وصف مذكر ، وقد علمت أن من القواعد المقررة التى لا يختلف فيها أحد أن النعت الحقيقى يجب أن يطابق المنعوب فى تذكيره وتأنيثه ، ولهذا قال العلماء فى بيت الشاهد : إنه ذكر النعت حملاً على المعنى ، وبيان ذلك أن الكف يطلق عليها لفظ =

والحملُ على المعنى أكثرُ في كلامهم من أن يُخصَى ، فكذلك ها هنا .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن علامة التأنيث إنما دخلت  
للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف »  
قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : ( يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا  
أَرْضَعَتْ ) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان  
ينبغي أن لا تدخل ها هنا ؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر ، فلما دخلت دل  
على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثاني : أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود  
الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود  
الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم « رجل عاشق ، وامرأة عاشق » [ ٣٢٥ ]  
و « رجل عانس ، وامرأة عانس » إذا طال مُكْتُمهما لا يتزوجان ، و « رجل عاقر ،  
وامرأة عاقر » إذا لم يؤلدا لهما ، و « رأس ناصل من الخضاب ، ولحية ناصل »

= « عضو » والعضو مذكر قال ابن منظور ( خ ض ب ) : « ذكر على إرادة العضو ،  
أو على [ حد ] قوله :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها  
ويجوز أن يكون صفة لرجل ، أو حالا من المضمر في يضم ، أو من المخفوض في  
كشحيه » اهـ . وقال في ( ك ف ف ) : « فأما قول الأعشى \* أرى رجلا منهم  
أسيفا . . . البيت \* فإنه أراد الساعد فذكر ، وقيل : إنما أراد العضو ، وقيل : هو  
حال من ضمير يضم أو من هاء كشحيه » اهـ ، فذكر ما ذكره في الموضع الأول إلا  
أن يكون مخضبا وصفا لقوله رجلا ، والخطب في ذلك سهل ، فإن جعل قوله مخضبا  
حالا من الضمير المستتر في يضم أو من الضمير البارز المتصل في قوله كشحيه مثل جعله  
صفة لقوله رجلا ، وكل ذلك أضعف من الحمل على المعنى .

و « جَلَّ نازِع إلى وطنه ، وناقة نازع » و « جمل ضامر ، وناقة ضامر » و « جمل بازل ، وناقة بازل » في كلمات كثيرة ، قال زهير :

٤٨٣ -- فَوَقَعَتْ بَيْنَ قُتُودِ عَنَسٍ ضَامِرٍ      لِحَاظَةِ طَفَلِ الْعَشِيِّ سِنَادٍ  
وقال الأعشى :

٤٨٤ -- عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ      بَيْضَاءُ مِثْلِ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ

٤٨٣ -- هذا هو البيت الخامس من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني ( الديوان ٣٣٠ - ٣٣٢ دار الكتب ) والقنود : عيدان الرحل ، وواحدها قنود - بفتح القاف والتاء جميعا - والعنس - بفتح العين وسكون النون - الناقة ، والضاير : يقال للذكر والأنثى ، والضمور : لحوق البطن بالظهر ، ولحاطة : صيغة مبالغة من اللحظ ، ومعناه أن هذه الناقة تنظر وتلتفت حين اصفرت الشمس للمغرب ، وهو الوقت الذي تكل فيه الإبل ، وطفل العشي : منصوب على الظرفية ، وهو الوقت قبيل الغروب ، والسناد - بكسر السين - الشديدة ، أو العظيمة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ضامر » فإنه وصف للعنس ، وقد علمت أن العنس اسم للناقة ، والناقة مؤنثة ، وقد أتى بهذه الصفة من غير تاء ، وذلك لأن هذا اللفظ يقال على الذكر والمؤنث بصيغة واحدة ، فيقال : بعير ضامر ، وناقة ضامر ، ويقال : فرس ضامر ، وجواد ضامر ، قال ابن منظور « وجمل ضامر ، وناقة ضامر - بغيرهاء - أيضا ، ذهبوا إلى النسب » اهـ . وقد مضى قولنا في الوصف الذي يقصد به الدلالة على النسب والذي يقصد به الدلالة على الحدوث ، وأنه حين يقصد به الدلالة على النسب يطلق على المؤنث بدون تاء ، فإذا أريد معنى الفعل وأن ذلك حدث الآن أو يحدث بعد لحقته التاء ، وانظر الشاهد ٤٧٧ وشرحه ٤٨٤ -- هذا البيت هو البيت العاشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ( الديوان ص ١٠٤ - ١٠٨ ) ومطلعها قوله :

شأقتك من قتلة أطلالها      بالشط فالوتر إلى حاجر

وقد أنشد بيت الشاهد ابن يعيش ( ص ٦٩٧ ) والعهد - بفتح العين وسكون الهاء - الالتقاء ، والمعرفة ، ومن العهد أن تعهد الرجل على حال أو في مكان ، تقول : عهدي به في موضع كذا ، وفي حال كذا ، وعهديه بمكان كذا ، وعهدي به قريب . و « عهدي بها » في بيت الشاهد مبتدأ خبره محذوف ، أي عهدي بها حاصل ، أو عهدي بها قريب =



وقال زهير :

٤٨٥ — تَهَوَّنْ بَعْدَ الْأَرْضِ عَنِّي فَرِيْدَةً      كِنَازُ الْبُضِيْعِ سَهْوَةُ الْمَشْيِ بَازِلُ

= أو ما أشبه ذلك ، و « قد سربت » جملة في موضع الحال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسربت - بالبناء للمجهول - أى ألبسوها السربال . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المهرة الضامر » حيث وصف « المهرة » وهى أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة بتاء التأنيث ، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصيغة واحدة من غير أن يميز بين الحالين في اللفظ ، والغرض بهذا الرد على الكوفيين في قولهم : إن سقوط تاء التأنيث من طالق وحائض وطامث يكون هذه الصفات تختص بالإطلاق على الأنثى ، ووجه الرد أنه قد جاء سقوط التاء من الوصف المراد به المؤنث في ألفاظ لا تختص بالمؤنث ، بل تطلق على المؤنث وعلى الذكر ، ولو أن ما ذكرتموه كان صحيحا لم يقع ذلك في كلامهم ، قال ابن يعيش بعد أن حكى مقالة الكوفيين : « وهو يفسد من وجوه أحدها : أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث ، بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه الذكر والأنثى ، قالوا : حمل بازل ، وناقاة بازل ، وحمل ضامر ، وناقاة ضامر ، قال الأعشى \* عهدى بها في الحى قد سربت . . . البيت \* فإسقاط العلامة مما يشترك فيه انقبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه ، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث ، الثانى أنه ينتقص ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعة بإثبات التاء فيما يختص بالمؤنث ، الثالث أن التاء تلحق مع فعل المؤنث نحو حاضت المرأة وطلقت الجارية ، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقا لم يفرق الحال بين الصفة والفعل ، فاعرفه » اه كلامه .

٤٨٥ — هذا هو البيت التاسع من قصيدة لزهير بن أبى سلمى الزنى يقولها في سنان بن أبى حارثة المري ، وكان وهو شيخ كبير ركب بعيرا بيطن نخل فذهب به فهلك ( الديوان ٢٩٢ - ٣٠٠ ) ومطلعها قوله :

لسلمى بشرقى القنان منازل      ورسم بصحراء اللبين حائل

والفريدة : التى لا مثل لها ، والبضيّع : أراد لحمها ، وهو جمع بضع - بفتح فسكون - ونظيره كلب وكليب ، ومعنى « كِنَازُ الْبُضِيْعِ » كثيرة اللحم صلبة ، وسهوة المشى : سهلته ، والبازل : التى بلغت أقصى السن ، وذلك بعد نهاية السنة الثامنة ، وما بعد البزول إلا النقصان ، ومحل الاستشهاد من البيت هنا قوله « بازل » حيث وصف به =

وقال لبيد :

٤٨٦ — \* تَرَوِي الْمَحَاجِرَ بَازِلَ عُلُكُومِ \*

وقال آخر :

٤٨٧ — \* بِيَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ \*

كيف والأصمعي قد صنف في هذا النحو كتاباً ؟ ! .

= الناقة من غير أن يلحق به تاء التأنيث ، وذلك يدل على أن هذا اللفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشواهد السابقة .

٤٨٦ — هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو بتمامه :

بصكرت بهاجرشة مقطورة      تروى المحاجر بازل علكوم

وقد أنشد هذا البيت ابن منظور ( ق ط ر - ج ر ش - ع ل ك م ) والجرشية -

بضم الجيم وفتح الراء - المنسوبة إلى جرش ، وهو مخلاف من مخاليف اليمن ، ومقطورة : أى مطلية بالقطران ، قالوا : بعير مقطور ، وقالوا : بعير مقطرن ، أيضا ، وقالوا : قطرت البعير والناقة ، أى طليتها بالقطران ، وقال امرؤ القيس :

أيقنتني وقد شعفت فؤادها      كما قطر المهنوء الرجل الطالي ؟

والمحاجر : أراد به الحديقة ، والعلكوم - بوزن العصفور - الشديدة الصلبة ، الناقة علكوم والجل علكوم ، وكل شديد صلب من الإبل وغيرها علكوم ، وفي قصيدة كعب بن زهير التي مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

غلباء وجناء علكوم مذكرة      في دفها سعة قدامها ميل

ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « بازل » حيث وصف الناقة به من غير أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على الذكر والأنثى من غير تفرقة ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشواهد السابقة ، وقد سمعت في شرح مفردات هذا البيت أن لفظ « علكوم » توصف به الناقة من غير تاء كما يوصف به الجمل ، وسمعت بيت كعب الذي أتى فيه بعدة أوصاف للناقة كلها مؤنث بعلامة تأنيث وبينها « علكوم » بغير علامة تأنيث

٤٨٧ — هذا بيت من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وربما نسبوا

منظورا هذا إلى أمه ، فقالوا : منظور بن حبة ، وقبلة قوله :

والوجه الثالث : وهو أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأة طَلَّقَ ، وَطَمَتْ ، وَحَاضَ ، وَحَمَلَ ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يجوز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع ، فينبغي أن لا يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، ولا يلزم أيضاً على قول مَنْ حَمَلَهُ على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل حائضاً بمعنى ذات

= إن تبخلى ياهند أو تعتلى أو تصبجى في الظاعن المولى

\* نسل وجد الهائم المقتل

وقد أنشد ابن منظور هذه الأبيات (ع ي هل) وعزاها إليه ، وأنشدها بزيادة ثلاثة أبيات بعدها أبو زيد في نوادره (ص ٥٣) والبيت من شواهد سيبويه (٢٨٢/٢) وشواهد ابن جنى في الخصائص (٣٥٩/٢) ورضى الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٢٧) وتبخلى : تمنى وصلك ، وتعلى : تذرعى بالعلل الواهية والأسباب المصنوعة ، والظاعن : المفارق ، والمولى : الذى يعطينا ظهره سائراً في غير طريقنا ، والمقتل : رواه أبو زيد بالغين المعجمة على أنه مأخوذ من الغلة - بضم الغين - وهى فى الأصل حرارة العطش ، وأراد بها حرارة الشوق ، ورواه ابن منظور بالعين المهملة ، ومعناه ذو العلة وهى المرض ، والبازل : تقدم أنه الناقة إذا اكتملت ثمان سنين ودخلت فى التاسعة ، والوجناء : الناقة الشديدة ، والعهيل : أصله بوزن جعفر ، ويقال : ناقة عهيل ، وجمل عهيل ، وربما قالوا : جمل عهيل ، وناقة عهيلة - بالتاء - ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « يبازل » حيث أطلق هذا اللفظ على الناقة بدليل وصفها بالوجناء المؤنث بألف التأنيث ، فبدل ذلك على أن البازل يطلق على المؤنث بغير علامة تأنيث ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون بهذا البيت لتشديد اللام فى الوصل ضرورة ، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل .

حيض ، والفعل لا يدل على نفس الشيء ؛ فيقال : إن هنداً حاضاً ، بمعنى هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

### مسألة ١١٢ [٣٢٦] —

[ عِلَّةُ حذف الواو من « يَعِدُّ » ونحوه ] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو « يَعِدُّ ، وَيَزِنُ » إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدّي . وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يَقَعَانِ فيما فَاوَهُ واو ، فلما تبايرتا في اللزوم والتعدّي واتفقا في وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فبقَوْا الواو في مضارع اللازم نحو « وَجَلَّ يَوْجَلُّ ، وَوَحَلَ يَوْحَلُّ » وحذفوا الواو من المتعدّي نحو « وَعَدَّ يَعِدُّ ، وَوزن يَرِنُّ » وكان المتعدّي أولى بالحذف ؛ لأن التعدّي صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة » لأننا نقول : هذا يبطل بقولهم « أَعِدَّ وَنَعِدَّ وَتَعِدَّ » والأصل فيه : أَوْعِدُّ وَنَوَعِدَّ وَتَوَعِدَّ ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم « أَوْعَدَّ »

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٢٨٥/٤ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهري ( ٤٩٣/٢ )

يُوعِدُّ « بضم الياء فيقال « يُعِدُّ » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخفَّ أمر الاستثقال .

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو « سَيِّدٌ ، وَمَيِّتٌ » كراهية لا اجتماع المثليين ، وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقليل : يَعِدُّ وَيَزِنُ ، وحملوا « أعد ونصد وتعد » على « يعد » [٣٢٧] لثلاث تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة ، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي ، فبقوا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدي » قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو « وَكَفَّ الْبَيْتُ يَكِفُّ ، وَوَنَمَّ الذِّبَابُ يَنِمُّ ، وَوَجَدَ فِي الْحَزَنِ يَجِدُّ » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وَكَفَّ يَوْكِفُّ ، وَوَنَمَّ يَوْنِمُّ ، وَوَجَدَ يَوْجِدُّ ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ولا نَظَرَ في ذلك إلى اللازم والمتعدي .

وأما « وَجِلَ يَوْجَلُ » ، وَجِلَ يَوْحَلُ « فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يَفْعَلُ بفتح العين ، كعلم يعلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يُوجِبُ حذفها ، وأما حذفهم لها من قولهم « وَلَغَ يَلْغُ » ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلا أن الأصل فيه يَفْعَلُ بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لا ماً ؛ فإن حرف الحلق متى وقع لا ماً من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه ، نحو : قرأ يقرأ ، وجبه يَجِبُه ، وسدح يسدح ، وشدخ يشدخ ، وجمع يجمع ، ودمغ يدمغ ، إلا ما جاء على الأصل نحو : نطح الكباش ينطح ؛ ونبح الكلب ينبح ، وكذلك أيضاً إذا وقع حرف الحلق عينا فإنه يقتضى فتح العين أيضاً ، نحو : سأل يسأل ، وجهد يجهد ، ونحر ينحر ، وفخر يفخر ، ونعب ينعب ، وفقر يفقر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو : نعق ينق ؛ فدل على أن « وجل يوجل » لا حجة لهم فيه . وفي وجل يوجل أربع لغات : أحدها تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية « يَاجَلُ » فتقلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو « يَيَجَلُ » وذلك على طريقة سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول ، واللغة الرابعة « يِيَجَلُ » بكسر الياء ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجرى قلبها على سَنَنِ القياس فى نحو ميعاد وميزان وميقات [٣٢٨] ، والأصل فيها موعاد ، وموزان ، وموقات ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت ، إلا أن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء ، فكذلك ها هنا : لمّا لم يمكن الإدغام لمّا ذكرنا وكانت الواو تقلب فى نحو سيد لإمكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها .

وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف من « أَعِدُّ ، وَتَعِدُّ ، وَنَعِدُّ » ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة - التي هي الهمزة والنون والتاء - على الياء ، لأنها أخوات <sup>(١)</sup> ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لثلاثا تختلف طرقُ تصاريف الكلمة ؛ ليجرى البابُ على سَنَنِ واحد ، وصار هذا بمنزلة « أُكْرِمُ » والأصل فيها « أُأْكْرِمُ » إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف وكان حذف الثانية أولى من الأولى ؛ لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى . ثم قالوا « نكرم ، وتسكرم ، ويكرم » فحذفوا الهمزة حملا للنون والتاء والياء على الهمزة طلباً للتشاكل على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم « يُوعِدُّ » ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضاً على « يَعِدُّ » لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل في « يُوعِدُّ » بضم الياء يُوْوعِدُّ . كما أن الأصل في يُكْرِمُ يُوْكْرِمُ ، قال الشاعر :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُوْكَرِمَا \* [١]

فلما كان الأصل يُوْوعِدُّ بالهمزة فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة ، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر :

٤٨٨ — \* وَكَجَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ \*

(١) في ر « ولأنها أخوات » وظاهر أن الواو مقحمة .

٤٨٨ — هذا بيت من مشطور الرجز لجندل بن المثنى الطهوي ، ويروون قبله قوله :

= غرك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر  
\* حتى عظامي وأراه ثاغرى \*

والبيت من شواهد سيبويه (٣٧٤/٢) والزحشرى في المفصل، وابن يعيش في شرحه (١٤٣١) ورضى الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٧٦) وشرحه البغدادى (ص ٣٧٤ بتحقيقنا) وابن جنى في الخصائص (١/١٩٥ و ٣/١٦٤ و ٣٢٦) وعزاه في المرة الأخيرة إلى العجاج، وليس ذلك صحيحا، وابن منظور (ع و ر) والأشموني (رقم ١٢٢٢) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٦٦) وتقاربت أباعرى: كنى بذلك عن قلتها، وأراد أنه غير ذى ثراء، والدوائر: جمع دائرة، وأراد بها أحداث الزمان ومصائبه، وثاغرى: يريد أنه مذهب أسنانه، والعواور: جمع عوار - بوزن رمان - وهو وجع في العين، جعله كحلا على سبيل التهكم. ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « بالعواور » فإن أصله بالعواوير - بياء بعد الواو منقلبة عن ألف المفرد كما تقول في جمع قرطاس: قراطيس، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة بأن تكون قبل آخرها مباشرة تقلب همزة، وكذلك الياء، تقول في جمع أول أوائل، وفي جمع جيد وسيد وصائد: جيائد، وسيائد، وصيائد، وأصلهن: جياود، وسياد، وصوايد، فإن انفصلت الواو أو الياء من الطرف بياء مفاعيل لم تقلب همزة وبقيت على أصلها نحو طواويس ونواويس، وبحسب الظاهر كان يجب قلب الواو من العواور همزة؛ لأنها غير مفصولة من الطرف، إلا أنه لما كان مفرد هذا اللفظ هو عوار، وكان أصل جمعه العواوير - بياء فاصلة بين الواو وطرف الكلمة - إلا أن الراجز حذف هذه الياء للتخفيف، وهو يريد بها، فكأنها موجودة، ولذلك لم يقلب الواو همزة، قال ابن جنى « وصحة الواو في قوله \* وكحل العينين بالعواور \* إنما جاء لإرادة الياء في العواوير وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد » اهـ. وقال الأعلم « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية؛ لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهزم، لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغير والاعتلال، ولولم تكن فيه ياء منوية للزم همزها، كما قالوا في جمع أول: أوائل، والأصل أواول » اهـ كلامه. وقال ابن منظور « فأما قوله \* وكحل العينين بالعواور \* فإنما حذف الياء للضرورة، ولذلك لم يهزم، لأن الياء في نية الثبات، فكما كان لا يهزمها والياء ثابتة، كذلك =



في حكم الثابتة ، ولولا ذلك لما صحت الواو ، وكانت تُقَلَّبُ همزة ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو تجرّى الطرف وهم يقلّبون الواو إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة<sup>(١)</sup> همزة ؛ فهاهنا لما [٣٢٩] صحت الواو دل على أن الأصل فيه « العواير » بالياء كطواويس ونواويس ، وإنما حذف للضرورة ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين ، فبعدت عما تُقَلَّبُ فيه الواو إذا وقعت طرفاً ؛ فلم تقلب همزة .

والوجه الثاني : أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُؤَوِّد » لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدي إلى الموالاة بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا « هَوَى ، وَغَوَى » فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا الواو كما أعلّوا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز ، والله أعلم .

= لم يهمزها والياء في نية الثبات « اه . والعوار - بزنة رمان أيضاً - الجبان ، وجمعه على عواوير ، وربما قالوا فيه : عاور ، فلم يهمزوا ؛ لأنهم يريدون الياء وينوونها ، قال الأعشى في العواوير بثبوت الياء :

غير ميل ولا عواوير في الهيـــــــــجا ، ولا عزل ، ولا أكفال

وقال لبيد يعاتب عمه في العواوير بحذف الياء مع نيتهما :

وفي كل يوم ذى حفاظ بلوتنى قفمت مقاما لم تقمه العواوير

(١) وقوع الواو أو الياء طرفاً وقبلهما ألف زائدة بوجوب قلب كل منهما همزة ومثال ذلك كساء ورداء ، وأصلهما كساو ورداى ، ووقوع الواو والياء قبل الطرف بحرف وقبلهما ألف زائدة يوجب قلب كل منهما همزة ، ومثاله أوائل جمع أول وعيائل جمع عيل - بوزن سيد - وأصلهما أواول وعيايل ، فإن وقعت الواو أو الياء قبل الطرف بحرفين وقبلهما ألف زائدة لم تقلبا همزة ؛ لأنهما بعدتا عن الطرف بعدا حصنهما من القلب ، ومثال ذلك طواويس ونواويس وعواوير ، فأعرف ذلك .

## ١١٣ — مسألة

[ وزن الحماسي المكرر ثانيه وثالثه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « صَحَّحَ وَدَمَّكَمَّكَ » على وزن فَعَلَّلٍ .  
 وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلَّلٍ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فَعَلَّلٍ ، وذلك أن  
 الأصل في « صَحَّحَ وَدَمَّكَمَّكَ » صَحَّحَ وَدَمَّكَكَ ، إلا أنهم استنقلوا جَمَعَ  
 ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجمعوا الوسطى منها ميمًا ، والإبدال لاجتماع الأمثال  
 كثير في الاستعمال ، قال الله تعالى : ( فَكَيْبِكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ) والأصل  
 كُيَّبُوا ؛ لأنه من « كَبَبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ » إلا أنهم استنقلوا اجتماع ثلاث  
 ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

٤٨٩ — مَوَانِعُ لِلْأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا وَيُخْلِفْنَ مَا ظَنَّ الْغَيُورُ الْمُشْفَشَفُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢١٥-٢١٤ و ٢١٠/٤) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٤٨/٢ - ٤٤٩)

٤٨٩ — هذا البيت هو التاسع من قصيدة للفرزدق هام بن غالب ( الديوان ٥٥١

والنقائض ٥٤٨ ليدن ) ومطلعها قوله :

عزفت بأعشاش ، وماكدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وقد أنشده ابن منظور ( ش ف ف )

وقوله « موانع للأسرار » معناه أنهم لا يتزوجن إلا أكفاءهن ، والأسرار :

جمع سر ، وهو الزواج ، من قوله تعالى ( ولكن لا تواعدوهن سرا ) والمشفش -

بصيغة المفعول - الذى كان به رعدة واختلاط ، وذلك من شدة الغيرة والإشفاق على

حرمه ، وقال الأصمعي : هو الذى تشف الغيرة فؤاده ، وهو السيء الظن ، وذلك من

إشفاقه على أهله ، قال : وإنما أراد المشفش فكرر الشين ، كما قالوا : دمع مكشفف ،

وقد تحجفب الشيء من الجفوف وأصله تحجفب ، وهذه ثلاثة أحرف من جنس واحد =

والأصل في المُشَفِّفِ المُشَفِّفُ لأنه من « شَفَّتَه الغيرة ، وشَفَّه الحزن » إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شيئاً ، وقال الآخر ، وهو الأعشى :

٤٩٠ — وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرَوِ سِ بِالصِّفِ رَقَرَّتْ فِيهِ الْعَبِيرَا

= يكره جمعها ، ففرقوا بينها بحرف من الكلمة ، وهو فاء الفعل ، وربما قرئ المشفشف بزنة اسم الفاعل ، ومعناه المقر والمفتش عن المساوي . هذا كلام شارح النقاظ بحروفيه ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المشفشف » فإن الكوفيين زعموا في هذه الكلمة ونظائرهما أن أصلها المشف - بثلاث فاءات - فأبدلوا من الفاء الثانية حرفاً من جنس فاء الكلمة - وهى الشين - فصار المشفشف ، فهذه الشين لام أولى للكلمة لأنها بدل من لامها الأولى ، وعلى هذا يكون المشفشف على وزن المفعول ، والذي يدل على ذلك الاشتقاق ، فإننا رأينا العرب يقولون : شف جسم فلان ؛ إذا هزل ونحل من الوجد والهم ، وقالوا : شفه الوجد والهم يشفه - من مثال مده يمه - إذا ضعفه وهزله ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلي :

فهن عكوف كنوح الكريـم قد شف أ كبادهن الهوى

ثم رأيناهم يقولون في هذا المعنى نفسه : شفشفه الهم والحزن ، فعلنا أنهم أرادوا أن يضعفوا العين على مثال قطع وهذب ، فاجتمع عندهم ثلاث فاءات ، وهم يكرهون اجتماع ثلاثة أمثال ، ففروا من ذلك إلى إبدال الثانية حرفاً آخر ، ووجدوا أن أحسن ما يفعلون أن يبدلوه حرفاً من جنس فاء الكلمة .

٤٩٠ — هذا هو البيت الثامن عشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ٦٧ - ٧٢) ومطلعها قوله :

غشيت ليلي بليل خدورا وطالبتها ونذرت النذورا

وقد أنشد البيت ابن منظور ( ر ق ق ) والزحني في أساس البلاغة ( ر ق ق ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « رقرقت » فإن الكوفيين يزعمون أن أصل هذا الفعل رقت بثلاث قافات ، لأنه في الأصل ر ق بقافين ، من قولهم ر ق اشوب ر ق ، وقالوا : أرقه ، كما قالوا : أمده ، وقالوا : رقه ، كما قالوا : مدده ، والرق - بكسر الراء وتشديد القاف - نبات له عود وشوك وورق أبيض ، وقالوا : رقرقت الثوب =

[٣٣٠] والأصل في رَقَرَقَتْ رَقَقَتْ ؛ لأنه من « الرِّقَّة » فأبدل من القاف الوسطى راء ، وقال الآخر :

٤٩١ - \* بَاتَتْ تُكَرِّرُ كِرُهُ الْجُنُوبُ \*

والأصل في تكر كره تكرره ؛ لأنه من « التكرير » فأبدل من الراء الوسطى كافاً ، وكذلك أيضاً قالوا « تَمَلَّمَلْ على فراشه » والأصل تملل لأنه من

== بالطيب ، يريدون أجريت الطيب فيه ، وأصله رقت بثلاث قافات ، فلما استثقلوا اجتماع الأمثال أبدلوا من ثانيها حرفاً من جنس فاء الكلمة ، على مثال ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق ، ولو تأملت في هذا البيت وجدت الاشتقاق مستصعباً في هذا البيت أكثر من استصعابه في البيت السابق ، فيمكن أن يقال : إن تقارب كلمتين في اللفظ وفي المعنى لا يدل على أن إحداها أصل للأخرى ، حتى إنه لا يكفي أن يتقارب اللفظان ويتحد المعنيان ، بل لا بد من أشياء وراء ذلك من الاشتقاق ومن الاستعمال ، وكيف يكون تقارب اللفظين وتقارب المعنيين دليلاً على أن إحدى الكلمتين أصل للأخرى وفي اللغة العربية المترادف والمشارك ؟

٤٩١ - أنشد الجوهري هذه الجملة في الصحاح ( ك ر ر ) ولم يتم البيت ، ولم ينسبه ، ولم يتمه صاحب اللسان ، ولا ابن بري ، وقال الرخشي في الأساس ( ك ر ر ) « وباتت السحابة تكركرها الجنوب : تصرفها » اه . قال الجوهري : « والكركرة : تصريف الريح السحاب ، إذا جمعته بعد تفرق ، وقال \* باتت تكركره الجنوب \* وأصله تكرره من التكرير » ه وقال ابن منظور « والكركرة : تصريف الريح السحاب إذا جمعته بعد تفرق ، وأنشد \* تكركره الجناوب في السداد \* وفي انصحاح \* باتت تكركره الجنوب \* وأصله تكرره من التكرير ، وكركرته : لم تدعه يعضى ، قال أبو ذؤيب :

تكركره نجدية وتمده مسفسفة فوق اتراب معوج

وتكركره هو : تردى في الهواء ، وتكركر الماء : رجع في مسيله » اه ، ومحل الاستنباط من هذه العبارة قوله « تكركره » فقد ذكر الكوفيون أن أصل هذه الكلمة تكرره - بثلاث راءات - والكلام فيها كالكلام الذى ذكرناه في الشواهد السابقة .

« الْمَلَّة » وهو الرماد الحارُّ ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما ، وكذلك قالوا « تَغْلَلْ فِي الشَّيْءِ » والأصل تغال ؛ لأنه من « الغلَل » وهو الماء الجاري بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا « تكمكم » والأصل تَكَمَّمْ لأنه من « الكُمَّة » وهى القَلَنْسُوَّة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا « حَفَحَتْ » والأصل حَفَّتْ لأنه من « الحَثَّ » إلا أنهم أبدلوا من التاء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال ، فكذلك ها هنا : الأصل فيه « صَمَحَحَ » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال ، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التى تختص بالأسماء . وقلنا « إنه لا يجوز أن يكون وزنه فَعْلَمَلْ » بتكرير العين ؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن صَرَصَرَ ، وسَجَسَجَ وزنه فففع لتكرير الفاء فيه ؛ فلما بطل أن يكون صرصر على فففع بطل أيضاً أن يكون صمحمح على ففعلل .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا ، نحو « احْقَوْفَ الظُّبْيُ ، واغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ » وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن افْعَوْعَلْ ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن افْعَوْعَلْ ؛ لأنه ليس فى الأفعال ما هو على وزن « افْعَلَلَّ » فقلنا : إن وزنه على افْعَوْعَلْ ، بخلاف ما هنا ؛ فإن فى الأسماء ما هو على وزن فَعْلَلَّ ، نحو « سَفَرَجَلْ ، وفَرَزْدَقْ » وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو « خُلْعَلْع » وهو الجُعْلُ ، و « ذُرْحَرَح » وهو دوبيبة ، فإنه على وزن فُعْلَمَلْ ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فُعْلَمَلْ ؛ لأنه ليس فى الأسماء ما هو على وزن فُعْلَلَّ - بضم الأول - وإذا خرج لفظ عن أبْنِيَّةِ كلامهم دلَّ ذلك على زيادة الحرف فيه .

والذى يدلُّ على ذلك أنهم قالوا فى ذُرْحَرَحْ : ذُرَّاحْ ، فأسقطوا أحد المثلين ، ولو كان خماسياً لم يأت منه ذُرَّاحْ على وزن فُعْلَلْ ، نحو : كُرَّامْ ، وحُسَّانْ ؛ فبان الفرق بينهما .

[ ٣٣١ ] وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعْلَعَلْ ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فَعْلَعَلْ ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو « ضَرَبَ وَقَتَلَ » كان وزنه فَعَّلْ ، أو تكررت اللام في نحو « أَحْمَرَّ وَأَضْفَرَّ » كان وزنه أَفْعَلَّ ؛ فكذلك ها هنا : لما تكررت العين واللام في نحو « صَمَحَ وَدَمَكَمَك » يجب أن يكون وزنه فَعْلَعَلْ لتكررها فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادَّعى قلباً بقي مرتبها بإقامة الدليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل صَمَحَ وَدَمَكَمَك » قلنا : هذا مجرد دَعْوَى لا يستند إلى مَعْنَى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه في مَرَمَرٍسٍ وهى الداهية ، ومَرَمَرِيَتٍ وهى القفر ؛ لأنهما من <sup>(١)</sup> المَرَّاسَةِ والمَرَّتِ ، وأما تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال ؛ فهناك قام الدليل فى رَدِّ الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا .

وقولهم « لو جاز أن يقال إن وزنه فَعْلَعَلْ - بتكرير العين - لجاز أن يقال : صَرَصَرٌ وَسَجَسَجٌ ، وَزَنُهُ فَفَعَّعَ لتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحَرْفَ إنما يجعل زائداً فى الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أَحْرَفٍ سِوَاهُ ، وهى فاء الفعل وعينه ولامه ، وَصَرَصَرٌ وَسَجَسَجٌ لم يُوجَدْ فيه ذلك ؛ فلو قلنا إن وزنه فَفَعَّعَ لأدَّى ذلك إلى إسقاط لامه ، وذلك لا يجوز ، بخلاف صَمَحَ وَدَمَكَمَك ؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثة أَحْرَفٍ فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزاً ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين فى أَسْوَدَ زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين فى رَدَّ ومدَّ زائدة ؛ لأننا لو جعلنا

إحداها زائدة لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ؛  
فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

## ١١٤ — مسألة

[ هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟ ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حُرُوفه على ثلاثة أَحُرُفٍ ففيه زيادة ؛  
فإن كان على أربعة أَحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا [ ٣٣٢ ]  
فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائدَ فيما كان على أربعةِ  
أَحُرُفٍ الحرفُ الذي قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أن  
الزائدَ فيما كان على أربعة أَحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة  
أحرف — نحو « سَفَرَجَل » — ففيه زيادة حرفين . وذهب البصريون إلى أن  
بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل ،  
لا زائد فيهما البتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن  
جعفر فَعَلَّل ، ووزن سَفَرَجَل فَعَلَّل ، وقد علمنا أن أصل فَعَلَّل وفَعَلَّل فاءٌ وعينٌ  
ولامٌ واحدة ؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة ، واللامان في وزن  
سفرجل زائدتان ، فدلَّ على أن في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن في  
سفرجل حرفين زائدين ، على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء  
أو الفاء أو العين أو الجيم ؛ فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعَلَّر ؛

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل ( ص ٩٠٠ )

لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعمل ،  
وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فَعَل ، وإن كان الزائد الجيم فوجب  
أن يكون وزنه جَعْفَل ، وكذلك يلتزمون في وزن سفرجل ، وإذا كان هذا  
لا يقول به أحد دَلَّ على أن حروفه كلها أصول .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن إحدى الدالين من قرَدَد ومَهْدَد زائدة ووزنه  
عندكم فَعْلَل ؛ فقد وزتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك صمصح ووزنه عندكم  
فَعْلَل ، وإحدى اليمين وإحدى الحاءين زائدتان ، ولم تَزِنُوهُمَا بلفظهما فتقولوا :  
وزنه فعلح ، ووزنتموها بالعين واللام فقلتم : فعلعل ، وكذلك مَرَمَرِيس  
ومَرَمَرِيت ، ووزنه عندكم ففعفيل ، ولم تَزِنُوا فِيهِ الزائد بلفظه فتقولوا : فعمريل ،  
ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : ففعفيل » لأننا نقول : إنما وَزَنَّا الزائد بلفظ اللام  
دون لفظ الدال ، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى — وإن  
كانت زائدة — فهي تكرير لام الفعل بلفظها ، فَوَزَنَّا باللفظ الذي وَزَنَ به لامُ  
الفعل ، وكذلك صمصح : الميمُ عينُ الفعلِ ، والحاء لامة ، ثم [ ٣٣٣ ] أُعِيدَتَا  
تكريراً لهما ؛ فصار المعاد زائداً ، غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛  
فجعلت عيناً ولاماً معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عيناً ولاماً ، وكذلك  
نقول في مرمريس ومرمريت .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في « مَرَمَرِيس ، ومَرَمَرِيت » زائدة  
مُكَرَّرَةٌ أنه مأخوذ من المَرَاة والمرت ، ألا ترى أن « مَرَمَرِيس » اسم الداهية  
و « مَرَمَرِيت » اسم القفر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه إذا كانت إحدى  
اللامين في وزن جعفر زائدة دَلَّ على أن فيه حرفاً زائداً ، وكذلك إذا كانت  
اللامان في وزن سفرجل زائدتين دَلَّ على أن في سفرجل حرفين زائدين » قلنا :  
هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ، وذلك أن التمثيل



إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصل ، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فثَلَنَاهُ بِفَعْلٍ علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد ، وإذا جئنا إلى صَيَّلَ فثَلَنَاهُ بِفَيْعَلٍ فقد علم بالمثال أن الياء زائدة ، واختاروا الفعل ؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تتصرف ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أو خاصمته ، أو أكرمته ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت ، وكان الثلاثى أولى بذلك من قَبْلِ أَنْ أَقْلَّ الأسماء والأفعال بناتُ الثلاثة وفيها بنات الأربعة والخمسة ؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزنُ الثلاثى به إلا بحذف شيء منه ، ونحن نجد بنات الثلاثة تُبَنَّى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم ، وهو من الضغم وهو العَضُّ ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرَندَى ، وهو من السَرَدِ ، ولم يعلم أنه بنى شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى زِدْنَا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى ؛ فهذا الذى نزيده على الفعل زائدٌ ، وإن كان الممثل به أصليا ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثلُ بالممثلِ به ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

### ٣٣٤] ١١٥ — مسألة

[ وزن « سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ » ونحوهما ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٌ ، وَهَيِّينٌ ، وَمَيِّتٌ » فى الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوِيدٌ وَهَوَيْنٌ وَمَوِيَّتٌ .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (٦٦٣ و ١٤١٠ و ١٤٣٢) وشرح الأشمونى بحاشية الصبان (٢٦٣/٤) وكتاب سيبويه (٣٧١/٢) .

وزهب البصريون إلى أن وزنه **فَعِيلٌ** - بكسر العين - وزهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على **فَعِيلٍ** بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله **فَعِيلٌ** نحو : **سَوِيدٌ** و**هَوَيْنٌ** و**مَوَيْتٌ** لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف **فَعِيلٍ** ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في « **سَادَ يَسُودُ** » وفي « **مَاتَ يَمُوتُ** » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله **سَوِيدٌ** و**هَوَيْنٌ** و**مَوَيْتٌ** ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلّوا الواو كما أعلوها في « **سَادَ وَمَاتَ** » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس **فَعِيلٌ** ب**فَعَلٌ** ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين **فَعِيلٍ** و**فَعَلٍ** ويخرج على هذا نحو **سَوَيْقٍ** و**عَوِيلٍ** ، وأنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه **فَعِيلٌ** ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فمنها **فُعْلَةٌ** في جمع فاعل نحو قاض وقضاة ، ومنها **فَعْلُولَةٌ** نحو كَيْنُونَةٌ وقِيدْدَوَةٌ ، والأصل **كَيْنُونَةٌ** و**قِيدْدَوَةٌ** .

والذي يدل على ذلك أن الشاعر يرده إلى الأصل في حالة الاضطراب ، قال الشاعر :

٤٩٢ — قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ      وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّلْمِينَةَ  
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَةَ      حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ

٤٩٢ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (لبنون) وقال قبل إنشادها « قال أبو العباس : أنشدني النهشلي » اهـ . وشحطت : بدت ، والظلمينة : أصلها المرأة ما دامت في الهودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأة مطلقا ، وقوله « ياليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « ياليت أنا ضمنا » ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « كينونه » فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الكلمة هو ما ورد في هذه الأبيات بفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة — وأن الأصل الأصيل في هذه الكلمة كيونونة — بفتح الكاف وسكون الياء وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها وهى الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيعوهة وديمومة وقيدودة ، لأنها من هاع يهوع هواعا — بضم ففتح — وهيعوة ، أى قاء ، ومن دام يدوم دواما — بفتح الدال — وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدودة ، كل هذا أصله ياء ساكنة فواو مفتوحة ، بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وهذا الوزن قليل في واوى العين كثير فيما كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيرانا وطيرورة ، وحاد يحيد حيودا وحيدة وحيدودة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى الياءين ، فصار ياء ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيدوميت وطيب وهين ، فإن الأصل في هذه الألفاظ تشديد الياء كما في قول الشاعر :

وإن بقوم سودوك لحاجة      إلى سيد لو يظفرون بسيد  
وكما في قوله تعالى ( إنك ميت وإنهم ميتون ) وكما في قول الراجز :  
بني إن الجود شيء هين      المنطق الطيب والطعيم  
ثم قد يحثون بها مخففة ياء ساكنة كما في قول الشاعر :  
ليس من مات فاستراح بميت      إنما الميت ميت الأحياء  
وكما في قول الآخر :

هينون لينون أيسار ذوو كرم      مثل النجوم التى يسرى بها السارى  
قال ابن منظور : « وتقول : كان كونا ، وكينونة أيضا ، شهبوه بالحيدودة والطيرورة =

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحَان ، وأصله رَيْحَان - بالتشديد - على فَيْعَلَان ، وأصل رَيْحَان « رَيْوَحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو [٣٣٥] ياء وجعلوها ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيْد وهَيْن ومَيْت ، إلا أن التخفيف في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كَيْنُونَة وقَيْدُودَة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف ، نخففوه كما خففوا اشمهيب ، فقالوا : اشمهب .

وإذا جاز الحذف فيما قلّت حروفه نحو سَيْد وهَيْن ومَيْت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كَيْنُونَة وقَيْدُودَة . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سَيْد وهَيْن ومَيْت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضِيَ . كما يقال : غازٍ وغَزَيٌّ ، فاستنقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ، وعَوَضُوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عِدَة ، ف عوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيْنُونَة وقَيْدُودَة فالأصل كُونُونَة وقُودُودَة على فُعْلُولَة نحو بُهْلُول وصُنْدُوق . إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرُورَة وصار صَيْرُورَة وسار سَيْرُورَة وحاد حَيْدُودَة ، ففتحوه حتى

= من ذوات الياء ، ولم يجيء من الواو على هذا إلا أحرف : كينونة ، وهي عوعة ، وديمومة وقيدودة ، وأصله كينونة — بتشديد الياء — فحذفوا كما حذفوا من هين وميت « اه ثم قال بعد كلام غير ظاهر : « قال ابن برى : أصله كيونونة ، ووزنها فيعلولة ، ثم قلبت الواو ياء فصارت كينونة ، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصارت كينونة ، وقد جاءت بالتشديد على الأصل ، قال أبو العباس : أنشدني النهشلي ، نم أنشد أربعة الأبيات ، قال : والحيدودة أصل وزنها فيعلولة وهو حيودودة ، ثم فعل بها ما فعل بكينونة « اه ، وفي الذي ذكره عن ابن برى في وزن حيدودة نظر .

تسلم الياء<sup>(١)</sup> ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقبلوا الواو ياء في نحو كَيْنُونَة وقِيدُونَة . كما قالوا الشَّكَايَة وهي من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدَّرَايَة والرَّوَايَة والسَّعَايَة والرَّمَايَة فكذلك ها هنا « لأننا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضِيَ كما يقال غاز وغُزِّي » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضِيَ كغاز وغُزِّي لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يوثق به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قُضِيَ وقُضَاة كما قالوا : غُزِّي ، وغُزَاة ؛ لأن فُعَلًا ليس بمهجور في أبنتهم ، وهو كثير في كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كَيْنُونَة فُعْلُولَة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُونَة وقُودُونَة » ؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما [ ٣٣٦ ] يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كَيْنُونَة ، وقِيدُونَة ، وحِيلُولَة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهي موعة - من المَوَاع وهو القى - فليس جَعْلُ الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له . والذي يدلُّ على صحة ما صرنا إليه أن فِعْعُولًا بناءً يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيْتَمُور ، وَعَيْطَمُوس ، وفَعْعُول لا يكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوق » قال الرازي :

(١) إذ لو بقيت الضمة لوجب قلب الياء واوا ؛ لسكونها بعد ضمة كما قلوها في موسر اسم الفاعل من أيسر

٤٩٣ — مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرَ الطَّامِعِينَ لَا يُبَالُونَ الْغَمْرَ

٤٩٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، من رجز للعجاج بن رؤبة يمدح فيه عمر بن عبيد الله بن معمر ، وكان قد ولى حرب الخوارج الذين كان يقودهم أبو فديك في عهد عبد الملك بن مروان فنال منهم ، وقد أنشده الجاربردى والرضى في شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ٤ بتحقيقنا) والجوهري في الصحاح ، وابن منظور في اللسان (صع ف ق) وقد روى البغدادى مما يتصل بالشاهد :

فهو ذا ؛ فقد رجا الناس الغير من أمرهم على يدك والثور  
من آل صقفوق وأتباع آخر الطامعين لا يبالون الغمر  
وقوله « فهو ذا » أى الأمر هو هذا الذى ذكرته ، و « الغير » معناه أن الناس قد رجوا وأملوا أن يتغير أمرهم ويتحول حالهم على يدك من فساد وفوضى إلى صلاح ونظام ، وذلك بنظرهم فى أمرهم وتدير حالهم ودفع غوائل الخوارج عنهم ورم ما أفسدوه ورتق ما فتقوه ، والثور — بضم الثاء وفتح الهمزة — جمع ثورة ، وهى الثأر ، وآل صقفوق : أصلهم خول — أى خدم وأتباع — باليامة ، وقال ابن الأعرابى : هم قوم من بقايا الأمم الحالية باليامة ضلت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فإن العجاج يريد فى هذا الموضع أرذال الناس وضعا فهم الذين لا يقدم لهم يردعهم عن إتيان المنكرات. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صقفوق » فقد رواه نقلة اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يحىء فى كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم ينكرون هذا الوزن بته ، ومن هؤلاء المنكرين من روه بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمى ، قال الجوهري « بنو صقفوق : خول باليامة ، قال العجاج :

من آل صقفوق وأتباع آخر من طامعين لا يبالون الغمر

وهو اسم أعجمى ، لا ينصرف للعجمة والمعرفة ، ولم يحىء على فعلول شيء غيره ، وأما الحزنوب فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحها العامة « اه . وقال الأزهري « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ، إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صقفوق لحول باليامة ، وبعضهم يقول صقفوق بالضم » وقال ابن برى « رأيت بخط أبى سهل الهروى على حاشية كتاب =

وهم خَوَّلَ باليامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ؛ فما صرنا إليه نظير في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظير له في شيء من كلام ، ثم ألزموا — مع حمله على شيء لا نظير له في كلامهم — قلباً لا نظير له في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيَعْلًا — بفتح العين — » فاحتجَّ بأنه وجد فَيَعْلًا بفتح العين له نظير في كلامهم ، ولم يجدوا فَيَعْلًا بكسر العين فجعله فيعلا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيٍّ : بَصْرِيٍّ ، وكما قالوا في أُمَوِيٍّ : أُمَوِيٍّ ، وكما قالوا « أخت » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أخوة ، وكما قالوا « دُهرِي » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدَّهرُ ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَيَعْلٌ ، قال الشاعر :

٤٩٤ — \* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ \*

= جاء على فعول — بفتح الفاء — صَعْفُوق ، وصَعْقُول لضرب من الكمأة ، وبَعْكُوكَة الوادى لجانبه ، أما بَعْكُوكَة الوادى وبَعْكُوكَة الشَّرْ فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أى بضم الباء ، وأما الصَعْقُول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات « اهـ .

٤٩٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج ( انظر أراجيز رؤبة ص ١٦٠ ) وقد استشهد به سيبويه ( ٣٧٢/٢ ) ورضي الدين في شرح الشافية ، وشرحه البغدادي ( ص ٦١ بتحقيقنا ) والجوهري في الصحاح وابن منظور ( ع ي ن ) وابن جني في الخصائص ( ٤٨٥/٢ و ٢١٤/٣ ) وبعد بيت الشاهد قوله :

وبعض أعراض الشجون الشجن دار كرقم الكاتب المرقن

\* بين تقا الملقى وبين الأجون \*

وقوله « ما بال عيني » أى ما حالها وما شأنها ، والشعيب — بفتح الشين وكسر العين — المزادة الصغيرة ، والعين — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — المتخرقة التي فيها عيون فهي لا تمسك الماء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العين » وللعلماء في هذه الكلمة مذهبان ، الاول — وهو رأى سيبويه وأتباعه — وخلاصته أن هذه الكلمة على وزن فيعل — بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين — وأنه من معتل العين =

فدل على أنه قِيْلَ بفتح العين ، والشَّعِيب : الزَّادَةُ الضَّخْمَةُ ، والعَيْن : المتعينة ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أى خُرَزَها ، فينفتح السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيْنُ قِرْبَتِكَ » أى صُبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخرزِ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيلٌ إلا أنهم أَعْلَوْا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه فى شىء من [٣٣٨] الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فى الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لثلاثا يلتبس فعيل بفعل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز

= وزيدت عليه ياء بين الفاء والعين، وقالوا : إن هذا الوزن جاء كثيراً فى صحيح العين نحو حيدر وصيرف وجيال ، ولم يأت منه فى معتل العين سوى هذه الكلمة ، وذلك لأنهم خصوا المعتل بوزن فعيل — بكسر العين — نحو سيد وهين ولين وصيب وبيع ؛ فتكون هذه الكلمة خارجة عن نظرائها وأمثالها ، وكان القياس فيها أن تكون بتشديد الياء مكسورة لا مفتوحة ، قال الأعمى « الشاهد فيه بناء العين على فعيل بالفتح ، وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عين كما قيل سيد وهين ولين ونحو ذلك ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح كما يختص الصحيح بفعيل مفتوحة العين نحو صيرف وحيدر ، وهو كثير » اهـ ، والرأى الثانى ما ذهب إليه ابن جنى ، وذلك فى قوله « وكذلك ما أنشدته من قول رؤبة \* مابال عيني كالشعيب العين \* حملوه على فعيل مما اعتلت عينه ، وهو شاذ ، وأوفق من هذا عندى أن يكون فوعلا أو فعولا حتى لا يرتكب شذوذه ، وكأن الذى سوغهم هذا ظاهر الأمر وأنه قد روى العين بكسر العين » اهـ .



فيه التخفيف فيقال : سَيْدُومِيَّتْ وَهَيْنٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيَعْل بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بِضْرِي » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فَيَعْلًا لكان ينبغي أن يقال سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمِيَّتْ - بالفتح - ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيْنٌ وَتَيْحَانٌ ، وَهَيَّيَانٌ - بفتح العين - وَالتَّيْحَانُ : هو الذي يعترض في كل شيء ، وَالهَيَّيَّانُ : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بِضْرِي - بكسر الباء - وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء ف قيل بِضْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بِضْرِي ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيَعْل في كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فَيَعْلًا مثل عَيْن مع شذوذه وندوره في بابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فَيَعْلًا على لفظه ، ولو جاز أن يعتقد بقولهم عَيْن - بفتح العين - مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتقد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعهم يقولون جاءت الصَّيْقِل - بكسر القاف - وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أَرَخَتِ الثُّرْقُعَ فقلت : يرحمك الله ! إنا سَفَرٌ ، وفيما أَجْرٌ ، فلو منحطنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحت ، وهي تقول :

٤٩٥ - وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا  
لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبْتِكَ الْمَنَاظِرُ  
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ  
عَلَيْهِ ، وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

[٣٣٨] فَصَيِّقِل - بكسر العين - في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل ،  
وكلا لا يُعْتَدَّ به في الصَّيْقِل لشذوذه فكذلك في عَيْنٍ ، والله أعلم .

\*\*\*

٤٩٥ - هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار ( ٢٢/٤ ) مع نفس  
القصة التي حكاها المؤلف ههنا ، ولم يعز البيتين إلى قائل معين ، ولم ينشد المؤلف البيتين  
للاستشهاد بها على قاعدة من قواعد النحو ولا لبيان معنى كلمة غريبة ، ولكنه أتى بها  
لأنها وردت في القصة التي يحكيها وفيها أن الصيقل سمع من بعض العرب بكسر القاف ،  
وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأصمعي إلى أنه مثبت من رواية الصيقل  
بكسر القاف ، ووجه هذه الإشارة أنه يذكر الظروف والملابسات التي أحاطت به  
وتقول : صقل السيف وغيره يصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقلا ، فهو  
مصقول وصقيل - تريد جلاه ، والصاقل : الذي يحلوه ويشحذه ، وجمعه صقلة على مثال  
فاجر ولجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشحاذ السيوف وجلائها : صيقل - بفتح الصاد  
وسكون الياء وفتح القاف - وجمعه صياقل وصياقلة ، وقد حكى الأصمعي في هذه القصة  
أنه سمع من بعض أصحابه أن قوما من العرب يقولون صيقل بكسر القاف ، وهو شاذ ؛  
لأن هذا الوزن لم ينجى في صحيح العين كما سمعت في شرح الشاهد ٩٤٤ وإعما ينجى  
كسر العين في معتل العين ، والخلاصة أن العرب قد خضت معتل العين المزيد  
فيه بعد الفاء بالهجيء على زنة فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت  
وخضت صحيح العين بالهجيء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف وحيدر وجيال  
ويطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والنيمة ، وهذا هو الأصل الذي جرى عليه كلامهم ،  
ولكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة  
« العين » التي وردت في الشاهد ٩٤٤ وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة  
من الصحيح على الوزن الذي خصوا به المعتل مثل كلمة الصيقل التي حكاها الأصمعي في  
هذه القصة ، وهذا وذاك شاذان ، فاعرف ذلك .

## ١١٦ — مسألة

[ وزن « خَطَايَا » ونحوه <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَايَا » جمع خطيئة على وزن فعَالِي ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد .

وذهب البصريون إلى أن « خَطَايَا » على وزن فعَائِل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعَالِي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطايء » مثل خطايح ، إلا أنه قدُمَتِ الهمزة على الياء ؛ لثلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألفٌ زائدة همزةً ، فلم تقدم الهمزة على الياء في خطايء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي

وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ [٤٤٩]

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقلوبة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاءا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوها

(١) انظر في هذه المسألة : تصرّح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢ / ٤٦٣ وما بعدها ) وشرح الأشموني بحاشية الصبان ( ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٦ ) وشرح رضى الدين على الشافية ( ١ / ٢٥ و ٣ / ٥٩ و ٦٢ و ١٨١ بتحقيقنا )

من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعّالي ، على ما بينا .

وممنهم من قال : إنه على فعّالي ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيَّةٌ وَحْشِيَّةٌ فإنه يجمع على فعّالي دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لا ختلّ الكلام وقلّ ، فجمعت على فعّالي ، فقالوا : وصّايًا ، وحشّايًا ، [٣٣٩] وجعلت الواو في حشّايًا على صورة واحدّها ؛ لأن الواو صارت ياء في حشّية ، فدل على أن خطايا على وزن فعّالي على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطايء » مثل خطايح ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ؛ فصار خطأيء مثل خطاعم ؛ وقد حكى أبو الحسن على بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائيه ؛ مثل خطاعميه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستنقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطأيًا .

وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطأي إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطأيء منقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايا » لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة « هَرَآوَى » وإداوة « أَدَاوَى » وكان الأصل هَرَآو وأدأو مثل هَرَاعو وأدَاعو على مثل فاعل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هَرَآو وأدأو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هَرَآى وأدأى مثل هَرَاعى وأدَاعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هَرَاء وأدَاء مثل هَرَاعا وأدَاعا ، فاستنقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرَعٌ على الواحد ؛ فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له .

والذى يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة أن ما لا يكون في واحده واو لا يحىء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايء مثل [٣٤٠] خطايع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولم نلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض » قلنا : ولم نلتم إنه موجودها هنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لا نكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم وآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فَالِعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جابعة ، فأبدلوا

من الياء همزة فصار جائية مثل جامعة ، فأبدلوا من همزة الثانية ياء لا نكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قَدَّرَ فيه القلبَ لثلاثي جمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وأُخِّرَ العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلبُ الياء همزةً فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتدُّ به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرفُ العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوْ وَرَحَى ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلَّا وَرَشًا ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان «أَصِيلَالٌ» فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرفِ العلة ، لأنه <sup>(١)</sup> الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلافُ الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر [٣٤١] الهمزة فيها فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء وهي تجمع على فعآلى » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل »

(١) في ر « إلا أنه الأصل » تحريف .

إلا أنه يجب قلب الياء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنهم يُجرون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع مُجَرِّى الطرفِ في الإبدال ، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً ، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيَّة حَشَائِي على فعائل على لفظ المُضَيِّفِ إلى نفسه الحَشَأ إذا مَدَّ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحةً ، ومن الياء ألفاً فصار حَشَاءاً ، فاستنقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزة ياء على ما بينا في خَطَايَا ، والله أعلم .

## ١١٧ — مسألة

[ وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه ]<sup>(١)</sup>

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفْعَان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَان ، وإليه ذهب بعضُ الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفْعِلَان من النسيان ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء — التي هي اللام — لكثرة استعمالهم ، والحذفُ لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلامهم ، كقولهم « أَيْشٍ » في أى شيء ، و « عِم صَبَاحًا » في انعم صَبَاحًا ، و « وَيُلمُّ » في وَيَلْ أُمِّه ، قال الهذلي :

٤٩٦ — وَيُلمُّ رَجُلًا تَأْتِي بِهِ غَبْنًا إِذَا تَجَرَّدَ ، لَأَخَالُ ، وَلَا بَحَلُ

(١) انظر في هذه المسألة : صحاح الجوهري ولسان العرب ومفردات غريب القرآن للراغب الأصبهاني ( أن س — ن وس — ن س ي ) .

٤٩٦ — هذا هو البيت الخامس من قصيدة للمتنخل الهذلي ( ديوان الهذليين ٣٣/٢ - ٣٧ ) ومطلعها قوله :

وقال الآخر :

٤٩٧ - - وَيَلْمُ مِسْعَرَ حَرْبٍ إِذَا أَلْقَى فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلُ

= ما بال عينك تبكى دمعها خضل كما وهى سرب الأخرات منبزل ؟  
 السرب - بفتح السين وكسر الراء - السائل ، يكون ثمة وهى فينسرب الماء منه ،  
 والأخرات : جمع خرت - بفتح فسكون وآخره تاء - وهو المثقب ، و يروى « الأخراب »  
 بياء موحدة - وهو جمع خربة ، وهى العروة ، وويل أمه رجلا : كلمة يتعجب بها ،  
 ولا يراد بها الدعاء ، والحال : الخيلة ، أى الخيلاء ، والبخل - بفتح الباء والحاء هنا -  
 مثل البخل بضم فسكون . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويله » فإن أصل  
 هذه الكلمة « ويل أمه » بهمزة قطع من أصول الكلمة ، والأصل أن تتوفر حروف  
 الكلمة بحيث لا يحذف شئ إلا لعلة تقتضى هذا الحذف ، لكنهم لما أكثر استعمالهم لهذه  
 الكلمة وترددت على ألسنتهم كثيرا التمسوا فيها التخفيف فحذفوا الهمزة بقصد التخفيف  
 فيما يكثر استعماله ، وهذا خلاف الأصل والقياس الذى أشرنا إليه . ولذلك لا يجوز أن  
 نقيس على هذه العبارة عبارة أخرى مماثلة لها مثل « ويل أبيه » أو « ويل أخته » لأن  
 من شأن الخارج عن القياس أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره .

والخطيب التبريزي يرى أن أصل « ويله » ويل لأمه فالصدر مبتدأ ، والجار والمجرور  
 بعده خبر ، وقد حذف شيآن : اللام من ويل ، والهمزة من أم ، قال « لفظة ويل إذا  
 أضيفت بغير اللام فالوجه فيها النصب ، فتقول « ويل زيد » والمعنى ألزم الله زيدا الويل ،  
 فإذا أضيفت باللام فقول « ويل لزيد » فكأنه أن يرفع فيصير ما بعده جملة ابتدئ بها ،  
 وهى نكرة ، لأن معنى الدعاء منه مفهوم ، والمعنى الويل ثابت لزيد ، كأنه عده محصلا ،  
 كما يقال : رحمه الله زيدا ، فتجعل رحمه الله خبرا ، وإذا كان حكم ويل هذا وقد ارتفع  
 فى قوله \* ويل لذات الشباب \* فحذف من أم الهمزة ، واللام من ويل ، وقد ألقى حركة الهمزة  
 على اللام الجارة فصار ويلم - بضم اللام - وقد قيل : ويلم - بكسر اللام - كما قيل :  
 الحمد لله ، والحمد لله - الأولى بضم الدال وضم اللام إتباعا لها ، والثانية بكسر الدال إتباعا  
 لكسرة لام الجر بعدها - وقصده إلى مدح الشباب وحمد لذاته ، وانتصب معيشة على  
 التمييز اه ، وهو يتحدث عن بيت الحماسة الذى سنأثره لك مع شرح الشاهد الآتى ٤٩٧  
 ٤٩٧ - أصل المسعر - بزنة النبر - والمسعار : ما أوجت به النار ، أو ما تحرك  
 به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤثرها ، وفى =



والذى يدل على أن «إنسان» مأخوذ من النسيان أنهم قالوا فى تصغيره «أُنَيْسيان» فردّوا الياء فى حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مُكَبَّراً، والتصغير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها، فدلَّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعَلان لأن «إنسان» مأخوذ من الإنس، وسمى الإنس إنساً لظهورهم، كما سُمى الجنُّ جنّاً [٣٤٢] لاجتماعهم أى استتارهم، ويقال «آنستُ الشيء» إذا أبصرته، قال الله تعالى: (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً) أى: أبصرَ، وكما أن الهمزة فى الإنس أصلية ولا أنف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصلية فى إنسان، ويجوز أن يكون سُمى الإنس

= حديث أبى بصير «ويله مسعر حرب لو كان له أصحاب» يصفه بالمبالغة فى الحرب والنجدة، ومنه حديث خيفان «وأما هذا الحى من همدان فأنجاد بسل، مساعير غير عزل» والشليل - بفتح الشين - الغلالة التى تلبس فوق الدرع، وقيل: هى الدرع الصغيرة القصيرة تكون تحت الكبيرة، وقيل: ما يجعل تحت الدرع من ثوب أو غيره، وقيل: هى الدرع ما كانت، وجمعها أشلة، قال أوس بن حجر:

وجئنا بها شهباء ذات أشلة لها عارض فيه المنية تلمع

وقد اشتقوا من الشليل فعلاً فقالوا: شل الدرع يشلها - من مثال مد الحبل يمدّه - إذا لبسها. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويله» والكلام فيه كالكلام فى نظيره من البيت السابق.

ومثل هذا البيت والذى قبله قول ذى الرمة، وهو من شواهد الرضى فى باب التميز:

ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز، والليل مقرب

ومثل ذلك قول علقمة بن عبدة، وهو من شعراء الحماسة (التبريزى ١٨٩/٣ بتحقيقنا) ومن شواهد الرضى فى باب التميز:

ويلم أيام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفقى المثلث الندى

ومثل ذلك قول امرئ القيس يصف عقاباً، وهو من شواهد سيوبه (٣٥٣/١):

ويلمها فى هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب

ومثل ذلك قول الهذلى، وأنشده فى اللسان (ب ز ز) وفى الأساس (ع ز ز):

فويلم بزجر شعل على الحصى ووقر بزما هنالك ضائع

البرز: السلاح، وشل: لقب تأبط شرا، ووقر: صدع وفلل.

إنساً لأن هذا الجنس يُستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيمحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فَعْلَان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنسيانٌ ، إلا أنهم لما كثروا في كلامهم حَذَفُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيش في أى شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويله في ويل أمه » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أى شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه - على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيارٍ ولا ضرورةٍ دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لَيْسَلِيَّة » في تصغير ليلة ، و « عُشَيْشِيَّة » في تصغير عَشِيَّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغَيْرِبان » في تصغير مغرب ، و « رُوَيْجِل » في تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

## ١١٨ - مسألة

[وزن أشياء<sup>(١)</sup>]

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعاء ، والأصلُ أفعلاء ، وإليه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على الشافعية (١/٢٨ - ٣١ بتحقيقنا) ولسان العرب وصحاح الجوهري (ش ي أ) .

ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعَالٌ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفْعَاء ، والأصلُ فَعَلَاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعَاء لأنه جمع شَيْء على الأصل . وأصلُ شَيْء شَيْءٌ مثلَ شَيْع ؛ فقالوا في جمعه أَشْيَاءٌ على أفعِلَاء ، كما قالوا في جمع كَيْن : أَلَيْنَاء ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين [٣٤٣] ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة . والحرف الساكن حازر غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستنقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَائِيَّة « سَوَايَة » فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة ها هنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستنقل فيه ما لا يستنقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستنقل في الجمع ما لا يستنقل في المفرد أنهم أزموا خطايا القلب ، وأبدلوا في ذوائب من الهمزة الأولى <sup>(١)</sup> واواً ، كل ذلك لاستنقلهم في الجمع ما لا يستنقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شَيْء بالتخفيف ، وجمع فعل على أفعِلَاء كما يجمعونه على فُعَلَاء ، فيقولون : سَمِحَ وَسَمَحَاء ، وفُعَلَاء نظير أفعِلَاء ، فكما جاز أن يحى جمعُ فَعَلٍ على فُعَلَاء جاز أن يحى على أفعِلَاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَبِيبٌ وَأَطِبَاء ، وَحَبِيبٌ وَأَحِبَاء ، والأصل فيه طُبيبٌ وَحُببَاء ، نحو : ظريف وظُرَفَاء ، وشريف وشُرَفَاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستنقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاء إلى أفعِلَاء ،

(١) أصل ذوائب « ذائب » لأن مفردة « ذؤابة » وانظر ص ٨١٥ الآتية

فصار أطبياء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أطباء ، فنقلوه من فَعْلَاءَ إلى أَفْعِلَاءَ ، فدلَّ على ما قلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شَيْءٍ ، وشَيْءٌ على وزن فَعْلٍ ، وفَعْلٌ يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : يَنْتِ وأبيات وسَيْفٍ وأسياف ، وإِنَّمَا يمتنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْدٌ وأزناد ، وفَرْخٌ وأفراخ ، وأنْفٌ وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئاً مطرداً ؛ فدلَّ على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التانيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطَرَفَاء قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى [٣٤٤] أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجز ، فلما جاز ها هنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دلَّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطَرَفَاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت تقول مثلاً : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاءَ لأن الأصل فيه شَيْئَاءَ بهزتين على فَعْلَاءَ كطَرَفَاء وحَلَفَاء ، فاستنقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فقدّموا الهمزة التي هي اللام على

الفاء ؛ كما غيروا بالقلب في قولهم : قَسِيَّ في جمع قَوْسٍ ، والأصل أن يقال في جمعها : قَوْوسٌ ؛ إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين ؛ فصار قُسُوو ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة<sup>(١)</sup> ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كِسَاء ورداد لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورداد كأنه قد ولى الفتحة كما وليته في عَصَى وَرَحَى ؛ فكما وجب قلبه في عَصَى وَرَحَى ألفاً لتحركة وانفتاح ما قبله ، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسُوِيٌّ ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجُعِلَت ياء مشددة فصار قُسِيَّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قِسِيَّ كما قالوا عِصِيَّ وَحِقِيَّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غَيَّرُوا أيضاً بالقلب في ذَوَائِب وبالحذف في سَوَايَةِ ، وبَلَّ أَوَّلِي ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذَائِب بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذَوَائِب ، وحذفوها من سَوَايَةِ فقالوا سَوَايَةِ ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان [ ٣٤٥ ] ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفَّة فقالوا « أَيْسَ » في يَس ، و « بَرٌّ مَعِيْقَةٌ » في عَمِيْقَة ، و « عُقَابٌ عَبْنَقَاةٌ وَبَعْنَقَاةٌ » في عَقْنَبَاة ، و « مَا أَيْطَبَه » في ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لَفَعَاء .

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب باء .

والذى يدلُّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فعّالٍ فقالوا في جمعه « أَشَاوَى »  
كما قالوا في جمع صحراء « صَحَارَى » والأصل في صَحَارَى صحارى بالتشديد ،  
كما قال الشاعر :

٤٩٨ — لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرَ يَفْتَالُ الصَّحَارِيَّ

٤٩٨ — ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد راجعت  
ديوانه فوجدته فيه ( ص ٥٦ ) بيتاً مفرداً ، وهذا البيت من شواهد رضى الدين في  
باب التأنيث من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة ( ٣/ ٣٢٤ ) وشواهد  
الرضى أيضاً في شرح الشافية ( ١/ ١٩٤ ) بتحقيقنا ) وشرحه البغدادى مرة أخرى  
( ص ٩٥ بتحقيقنا ) وشواهد ابن جنى في سر الصناعة ( ١/ ٩٧ ) وأغدو : أذهب -  
أو أخرج ، أو أسير - في وقت الغدوة ، والغدوة - بضم فسكون - الوقت ما بين الصبح  
وطلوع الشمس ، والأشقر : الذى لونه الشقرة ، وهى فى الحيل الحمرة الصافية ، وفى  
الإنسان حمرة يعلوها يياض ، وعنى هنا بالأشقر فرسا ، ويقتال : أصل معناه يهلك ،  
واستعاره هنا لمعنى يقطع المسافة الطويلة فى سرعة فائقة ، والصحارى : جمع صحراء ،  
وهى الأرض الواسعة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصحاريا » بتشديد  
الياء - وهذا هو الأصل فى جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، ويان ذلك أن فى صحراء  
ويداء وبطحاء وأسماء ألف مد قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة  
منقلبة عن ألف التأنيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا  
ألف المد التى قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصاييح وقراطيس  
فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التى هى الهمزة ياء أيضاً ،  
فتصير صحارى وييادى وبطحى وأسامى - ياءات مشددة فى أواخرها - ومع أن هذا  
هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الجارية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله  
العرب فى كلامهم استقلالا له ، بل جرت عادتهم أن يحدفوا إحدى الياءين ، ثم لهم بعد  
حذف إحدى الياءين طريقان ؛ أولهما أن يبقوا كسرة الحرف الذى بعد ألف التكسير  
على حالها فتبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما أن يقلبوا كسرة  
الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح  
ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر  
الكندى فى معلقته :

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التانيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلَى ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارَى مثل مَدَارَى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ؛ فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في مَدَارَى فصارت صَحَارَى ، وكذلك « أَشَاوَى » أصلها أَشَائِيُّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في صَحَارَى ، ثم فعل به ما فعل بصحارى فصار أَشَايَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واو فصار أَشَاوَى ، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهم « جَبِيتُ الخراجَ جِبَاوَةً » ، وأتيته أَتْوَةً » والأصل فيه جباية وأْتِيَةً ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أُصِيلَال في أُصِيلَان ، وإن لم يكن هناك استئصال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضمومة ما قبلها نحو مُوسِر ومُوقِن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فَعَالَى فَعِيل أَشَاوَى دل على ما قلناه .

= ويوم عقرت للعدارى مطيق      فيا عجباً من كورها المتحمل  
 فظل العدارى يرتمين بلحمها      وشحم كهداب الدمقس المقتل  
 فجاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :  
 لجب يظل به الفضاء معضلاً      يدع الإكام كأنهن صحارى  
 فجاء به بكسر ما قبل الياء .

والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى القياس عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما في بيت الشاهد ، وكما في قول الآخر :  
 إذا حاشت حواليه ترامت      ومدته البطاحى الرغاب  
 جمع بطحاء على القياس ؛ فجاء بالياء المشددة في آخره .

والذى يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أَشْيَاءَات » كما قالوا في جمع فعَلَاءَ ، فعَلَاوَات نحو صَحْرَاءَ وصَحْرَاوَات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أَفْعَلَاءَ لأنه جمع شَيْءٍ على الأصل كقولهم كَيْنٌ وأَلَيْنَاءُ » قلنا : قولكم إن أصل شيء شَيْءٌ مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يحىء ذلك في شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيِّدٌ وَهَيْنٌ وَمَيِّتٌ لما كان مخففاً من سَيِّدٌ وَهَيْنٌ وَمَيِّتٌ جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يحىء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم - لا في حالة الاختيار ، ولا في حالة الضرورة - دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أَشْيَاءَ في الأصل على أَفْعَلَاءَ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فَعَالَى ؛ لأنه ليس في كلام العرب أَفْعَلَاءَ جمع على فَعَالَى ، فلما جاز ها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شَيْءٍ بالتخفيف وإنهم جمعوه على أَفْعَلَاءَ كما جمعوه على فُعَلَاءَ لأنه نظيره نحو سَمَحٌ وَسُمَحَاءُ » فإن فَعَلَاءَ لا يكسر على أَفْعَلَاءَ ، وإنما يكسر على فُعُولٍ وفِعَالٍ ، نحو فُلُوسٌ وِكَمَابٌ .

والذى يدل على أنه ليس بأَفْعَلَاءَ أنه قال <sup>(١)</sup> في تصغيرها أَشْيَاءَ ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالأنف والتاء ، فيقال « شَيْئَاتٌ » وإنما لم يحز تصغير أَفْعَلَاءَ على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير علمُ القلة ، فلو صغرت مثلاً موضوعاً للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدّين ، وذلك لا يجوز .

(١) كذا ، ولعل الأوفق « أنهم قالوا في تصغيرها - إلخ » .



وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شَيْء وأنه جمع على أفعال كَبَيْت وأبيات فظاهر البطلان؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .  
وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجْرَى نظائره نحو أسماء وأبنساء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رَجُلَة — وإن كان مفرداً لفظاً — لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نَفَر ، وثلاثة قَوْم ، وتسعة رَهْطٍ ، قال الله تعالى : ( وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء — وإن كانت مفردة لفظاً — لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطَرَفَاء ، وحَلَفَاء ، وقَصَبَاء ؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطَرَفَاء لما جاز تذكر ثلاثة <sup>(١)</sup> » ، فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكر ثلاثة أشياء — وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها — لأنها اسم الجمع شيء ، فتنزلت منزلة أفعالٍ من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم : مائة درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء »

(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ، وأنت خير أن لفظ ثلاثة يقرن بالتاء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدوده مؤنثاً .

كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسماً لجمع شيء عِلِمَتْ أن أشياء في المعنى جمع شيء ؛ فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم « ثلاثة أثواب ، وعشرة أبيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

\*\*\*

قال أبو البركات كمال الدين الأَبْبارى :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب « الإِنصاف ، في مسائل الخلاف »  
 واقتصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تَشَعُّبِ أُنْحائِهِ ،  
 لتوفر رغبة الطلبة في سرعة إِنْهائِهِ ، وكثرة الشواغل  
 عن استقصائه ، فالله تعالى يعصمنا فيه  
 مِنَ الزَّلَلِ ، ويحفظنا فيه مِنَ الْخَطَا  
 وَالتَّخَلُّطِ ، ويوفقنا وإياكم  
 لصالِح القول والعمل  
 بِمَنِّهِ وَلَطْفِهِ

وُجِدَ في بعض النسخ زيادة ثلاث مسائل  
ونحن نذكرها هاهنا

## ١١٩ - مسألة

[ علام ينتصب خبر « كان » وثاني مفعولى « ظننت » ؟ <sup>(١)</sup> ]

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثانى لـ « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع - أى غير متعدي - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضَرَبَا رجلاً ، وضَرَبَا رجلاً ، ولا يجوز ذلك فى « كان » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائماً ، وكانا قايماً ، ويدل على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو « ضَرَبْتُ زيداً » فتقول : فَعَلْتُ يزيد ، ولا تقول فى كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نَصَبَ الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإننا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل فى المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد فى حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً فى ظننت زيداً قائماً « ظننت زيداً فى حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال.

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشمونى ( ٢١٨/١ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٢٢٠/١ بولاق ) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة » لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك [ ٣٤٩ ] قام مقام الحال كقولك : ضربت زيدا سَوْطاً ، فإن « سَوْطاً » ينتصب على المصدر - وإن كان آله - لقيامه مقامَ المصدر الذي هو ضَرْبٌ<sup>(١)</sup> ، وكذلك ها هنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم :

٤٩٩ - [ ف ] أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [ وَلَمْ يَذُدْهَا ]

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدِّخَالِ [

(١) ر « الذي هو ضربه » .

٤٩٩ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه ( ١٨٧/١ ) ورضي الدين في باب الحال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة ( ٥٢٤/١ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ٢٤١ ) وابن عقيل ( رقم ١٨٠ ) وشرحه العيني ( ٢١٩/٣ بهامش الخزانة ) والبيت في وصف حمار وحش وأتته ، وقال الأعم : وصف إبلاً وأوردها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنقص - بفتح النون والعين المعجمة جميعاً - مصدر نقص - من باب فرح - تقول « نقص الرجل » إذا لم يتم شربه ، والدخال - بكسر الدال المهمل - أن يدخل الرجل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب من قبل ليشرَب معها ، وذلك إذا كان البعير كريماً . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « العراك » فإن هذه الكلمة حال من الضمير المنصوب في قوله « أرسلها » وهى معرفة ، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، ومصدر ، والأصل في الحال أن تكون وصفاً ، وذلك لأن هذا المصدر المرفوع في تأويل وصف نكرة ، فكأنه قال : فأرسلها معتركة . قال سيبويه « وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة \* فأرسلها العراك ولم يذدها . - البيت \* كأنه قال : اعتركا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » اهـ ، وقال الأعم « الشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال ، والحال لا يكون معرفة وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله =

وطلبته جهْدَكَ ، وطاقَتَكَ ، ورجع عَوَدَه على بدئه ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إِنْ نَصَبَها نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنهما يقعان<sup>(١)</sup> ضميراً فى نحو قولهم « كُنَّاهم ، وإذا لم نكنهم فمن ذَا يَكُونُهُمْ ؟ » قال الشاعر :

٥٠٠ — دَعِ الخُمَرَ يَشْرَبْها الفُؤاةُ ؛ فَإِنِّى

رَأَيْتُ أَخاها مُغْنِيًا بِمَكَانِها  
فَإِنْ لَا يَكُنْها أَوْ تَكُنْها فَإِنَّه  
أَخوها غَدَتْهُ أُمُّه بِلَبائِها

= ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يحز ذلك فيه ( يريد لم يحز تعريفه ) نحو أرسلها المعركة « اه . (١) فى ر « أنهما يقعون » تحريف .

٥٠٠ — هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانیهما من شواهد سیویہ ( ٢١/١ ) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الحزانة ( ٤٢٦/٢ ) وابن عيش فى شرح المفصل ( ص ٤٢٧ ) والأشمونى ( رقم ٥١ ) وكان لأبى الأسود مولى يحمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجارة ، فقال أبو الأسود فيه هذين البيتين ، وقوله « فلا يكنها » أى فلا يكن أخو الخمر هو الخمر ، وقوله « أو تكنه » أى أو تكن الخمر هى أخاها ، فاسم « يكن » الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الخمر ، واسم « تكن » الثانية ضمير مستتر عائد إلى الخمر ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، وحمل الاستشهاد من هذا الشاهد ههنا قوله « يكنها أو تكنه » حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن عيش :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا  
عن العهد ، والإنسان قد يتغير =

أراد بقوله « أخاها » الزبيب ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة .  
وقال الآخر :

٥٠١ - تَتَفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

= وكما في قول العرجي في خبر ليس ، وهو من شواهد سيويو :

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا  
ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا

ولو أن أبا الأسود قد جاء بالكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فإذا يكن إياها  
أو تكن إياه فإنه أخوها ، قال سيويو « وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم ،  
وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ؟ قال  
أبو الأسود الدؤلي \* فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت \* » اه كلامه . وقال الأعلم  
« أراد سيويو كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير  
خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربني وما أشبهه » اه .  
ومن محيى خبر ليس ضميراً متصلاً قول رؤبة بن العجاج ، وهو أيضاً من شواهد  
الرضي وابن يعيش :

عهدي بقوى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى

وليس - كما تعلم - فعل ليس متصرفاً ، بل هو فعل جامد ، ومن النحاة من يذهب إلى  
أنه حرف .

٥٠١ - هذا البيت من كلام خليفة بن براز ، وهو شاعر جاهلي ، وبعده قوله :

والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملا ، والموت دونه

والبيت من شواهد الرضي في باب الأفعال الناقصة ، وشرحه البغدادي في الخزانة

( ٤٧/٤ ) وابن يعيش في شرح المفصل ( ص ١٠١١ ) وابن الناظم في باب كان  
وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٧٥/٢ بهامش الخزانة ) والنحاة يستشهدون  
بهذا البيت في عدة مواضع ، أولها في قوله « تكونه » حيث جاء بخبر كان ضميراً متصلاً  
وهو الذي من أجله جاء المؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق  
والثاني في قوله « تنفك » ولهم في هذه الكلمة شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل  
الفعل المضارع من انفك ، ولما لم يحفظ النحاة من هذا الفعل غير الماضي والمضارع  
حكموا بأنه فعل متصرف تصرفاً ناقصاً ، ومن محيى المضارع قول الشاعر :

=

وكذلك قالوا أيضاً « ظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ » <sup>(١)</sup> والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ؛ فعُدِمَ شروطُ الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نَصْبَ المفعولِ ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجلا ولا يجوز ذلك في كان ؛ فإنه لا يقال كانا قائماً وكانا قياماً » فنقول : إنما لم يجوز في « كان » كما جاز في ضرب ؛ لأن المفعول في « كان » هو الفاعل في المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول في « كان » هو الفاعل

= ليس ينفك ذاغنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع وقول ذى الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة على الحسف أو نرمى بهابداً قفرا والشاهد الثانى من هذه الكلمة أنها جاءت في هذا البيت غير مسبوقة بالنفى أو ما يضايه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفى أو نهى قبل زال وبرح وفتى وانفك . ومثل هذا البيت في الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفى أو نهى قول خداس بن زهير :

وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا وهم يغتفرون أن يسقط الشاعر حرف النفى إذا كان الفعل مسبوقاً بالقسم كقول امرئ القيس :

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولوقطعو أراسى لديك وأوصالى وقول عبيد الله بن قيس الرقيات ( د ١٨٩ ) :

والله أبرح فى مقدمة أهدى الجيوش على شكته حتى أجمعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوته وقول الآخر :

لعمر أبى دهماء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قادح (١) ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد ملثت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

في المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [ بمنزلة الفاعل ، والخبر <sup>(١)</sup> ] بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو « زيد قائم » ؛ فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع في « كان » ما جاز في « ضرب » لا لما ادعيتم ، على أنا لا نقول إنَّ كان بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حَدَث وزمان ، والمرفوع [ به ] فاعل حقيقي ، والمنصوب به مفعول حقيقي ، وأما « كان » فليس فعلا حقيقيا ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعلَ [ ٣٥٠ ] العبارة ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمى المرفوع اسما ، والمنصوب خبرا ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقيا جاز إذا كنى عنه - نحو « ضربت زيدا » - أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلا غير حقيقي ، بل في فعليتها خلاف ؛ لم يجز إذا كنى عنها نحو « كنت أخاك » أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضا في ظننت زيدا قائما : ظننت زيدا في حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأشْرِها ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك في « كان » الناقصة التي وقع فيها الخلاف ، دون التامة التي بمعنى وَقَعَ ، ولم يوجد أيضا في المفعول الثاني لظننت التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف ، لا التي بمعنى التَّهْمَة ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة ، وكثيرا ما يقع خبر كان والمفعول الثاني لظننت معرفة ، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة ؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنها ليسا بحال .



قولهم « إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيداً سوطاً » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنْصَبَ « سَوَطاً » على المصدر ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العِراكَ ، وطلبتَه جَهْدَكَ ، ورجع عَوْدَه على بَدْئِهِ » قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالاً ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت « أرسلها العِراكَ » فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا « العراك » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : ( والله أنبتكم من الأرض نباتاً ) ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما تقول « إنما أنت سَيْرٌ » أى تسير سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جَهْدَكَ ، وطاقَتَكَ » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهداك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ » ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب بـرجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعدياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : ( فإن رَجَعَكَ الله إلى طائفة منهم ) فعُدَى رجع [إلى] الكاف ؛ فدلَّ على أنه يكون متعدياً ، والأكثر على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ؛ فكذا كل ما جاء

من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال ؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

## ١٢٠ — مسألة

[ القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفاً ] <sup>(١)</sup>

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً نحو « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْمًا » : فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٥٠٢ — أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا  
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ( ١٥٩/٣ ) بتحقيقنا ) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ( ١٧٧/٢ بولاق ) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى ( ٤٨٠/١ بولاق ) وأسرار العربية للمؤلف ( ص ٧٩ ) .

٥٠٢ — قد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى الخبيل السعدى واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ( انظر الصبح المنير ص ٣١٢ فينا ) ونسبه ابن سيدة لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليل . والبيت من شواهد الأشموني ( رقم ٥١٤ ) وابن عقيل ( رقم ١٩٤ ) وابن الناطم في باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العيني ( ٢٣٥/٣ بهامش الحزاة ) وابن جنى في الخصائص ( ٣٨٤/٢ ) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وما كان نفسا بالفراق تطيب » فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب ، ونفسا : تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في =

وَجَهُ الدليل أنه نصب « نَفْسًا » على التمييز ، وقَدَّمه على العامل فيه وهو « تَطْيِبُ » [ ٣٥٢ ] لأن التقدير فيه : وما كان الشأنُ والحديثُ تطيب سلمي نفساً ؛ فدلَّ على جوازه .

= سعة الكلام عند البصريين ، وقد أجازوه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت ونحوه مما سنويه لك بعد على أنه جائز لأنه وارد في كلام العرب المحتج بكلامهم . قال ابن جني في الخصائص « وما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبه فعلاً متصرفاً ، فلا نجيز شجماً تنفقات ، ولا عرفاً تصببت ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخليل \* أتهجر ليلى للفراق حبيبها . . . البيت \* فتقابل به رواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق \* وما كان نفسى بالفراق تطيب \* فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ، وذلك أن المميز هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام : تصبب عرقى ، ونفقاً شجعى ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لى ، فخرج الفاعل في الأصل ممزاً ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز — إذا كان هو الفاعل في المعنى — على الفعل » اه كلامه .

ومما جاء فيه تقديم التمييز — سوى هذا البيت الذى وجدوا فيه رواية أخرى يتمسكون بها — قول ربيعة بن مقروم الضبي :

رددت بمثل السيدنهد مقلص كعيش إذا عطفاه ماء تحلبا  
وقول الآخر :

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمما  
وقول الآخر :

ضيعت حزمى في إبعادى الأملا وما ارعويت ، وشييارأسى اشتعلا

وقد اقتصع بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد والكسائى وأبو عمر الجرمي فذهبوا إلى جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

اللهم إني أحمدك أحب الحمد إليك ، وأطيب الحمد عندك ، وأشكرك شكراً يوالى نعمك ويكافئ منيزك ، وأبتل إليك أن تتقبل عملى ، وتجعله لديك فى سجل الحسنات ، إنك سميع قريب مجيب الدعاء ، يارب العالمين ، آمين .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً - نحو قولك : « ضَرَبَ زيد عمراً » - جاز تقدُّمُ معموله عليه نحو « عمراً ضَرَبَ زيدٌ » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيد » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « تقديمُ الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ » لأننا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ، إلا أنه لم يميز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضر على المظهر على ما بينا فى مسألة الحال ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ؛ فصلاح أن يكون إلزاما عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعلُ فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « تَصَبَّبَ زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحمًا » أن المتصبب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت « حَسَنَ زيد غلاماً ، ودابة » لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يميز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحالُ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو « راكباً جاء زيد » فإن راكباً فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت « جاء زيد راكباً » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار

« راكبا » بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو « عمرا ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحمًا ، وحسن زيد غلاماً » لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم [والغلام] ، فلم يكن عرقاً وشحمًا وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن [٣٥٣] الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل <sup>(١)</sup> ، وكذلك قولهم « امتلاً الإناء ماء » فإنه وإن لم يكن مثل « تصبب زيد عرقاً » لأنه لا يمكن أن تقول « امتلاً ماء الإناء » كما يمكن أن تقول « تصبب عرقُ زيدٍ » إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٥٠٢]

فإن الرواية الصحيحة :

\* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ \* [٥٠٢]

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفساً ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة - إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب في « ضَرَبَ زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى ، وأما المنصوب في نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

(١) كذا ، وهو خطأ وصوابه « كما جاز تقديم الحال » .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يمتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يمتقدون صحته ؟ ! قولهم « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يحز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يحز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل ، على أننا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

### [ ٣٢٠ ] ١٢١ — مسألة

[ القول فى « رُبَّ » اسمٌ هو أو حرفٌ <sup>(١)</sup> ؟ ]

ذهب الكوفيون إلى أن « رُبَّ » اسم . وذهب البصريون إلى أنه حرف جر .

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسم حَمَلًا على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رُبَّ » للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسم فكذلك رُبَّ . والذى يدل على أن رُبَّ ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعة أشياء ؛ أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة . والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ،

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف ( ص ١٠٤ وما بعدها ) وشرح الرضى على الكافية ( ٣٠٧/٢ ) وخزانة الأدب للبغدادى ( ١٨٤/٤ بولاق )

وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة ، والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به . وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في رُبَّ « رُبَّ » قال الله تعالى : ( رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ) قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبَّ ورُبَّ ورَبَّ ورَبَّ — بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها — فدل على أنها ليست بحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو « رُبَّ رَجُلٍ يفهم » أى ذلك قليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها اسم حملا على كم ؛ لأن كم للعدد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل » قلنا : لا نسلم أنها للعدد ، وإنما هى للتقليل فقط ، على أن « كم » إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء ، نحو [٣٥٥] حروف الجر ، نحو بـ « كم رَجُلٍ مرت » وما أشبه ذلك . وجواز الإخبار عنه ، نحو « كم رجلاً لآحَاك » وهذا غير موجود في « رُبَّ » فدل على الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء : أحدها أنها لا تقع إلا في صَدْرِ الكلام » قلنا : إنما لا تقع إلا في صدر الكلام لأن معناها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نقيضه ، فأشبهت حَرْفَ النفي ، وحرف النفي له صَدْرُ الكلام .

وقولهم في الثاني « إنها لا تعمل إلا في نكرة » قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل - والنكرة تدل على الكثرة - وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة ؛ ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم في الثالث : « إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة » قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر .

وقولهم في الرابع : « إنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به » قلنا : فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً ، ألا ترى أنك إذا قلت « رُبَّ رجل يعلم » كان التقدير فيه : رب رجل يعلم أدركتُ ، أو لَقِيتُ ؛ فحذف لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : ( وأدخل يدك في جيبك ) إلى قوله تعالى : ( إلى فرعون وقومه ) ولم يذكر مرسلًا ؛ لدلالة الحال عليه . والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد جاء الحذف في الحرف ؛ فإن « أَنْ » المشددة يجوز تخفيفها ، وهي حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم في « سَوْفَ » [ سَفَ أَفْعَلُ ، و<sup>(١)</sup> سَوَ أَفْعَلُ ] فحذفت الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟ والله أعلم .

\*\*\*



يقول المعتز بالله تعالى وحده ، أبو رجاء محمد محيي الدين بن عبد الحميد :

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .

وبعد ؛ فقد أتممت — بحمد الله تعالى ومَعُونَتِهِ — مراجعة كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف ، بين النحويين الكوفيين والبصريين » الذى صَنَّفَهُ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبارى ، النحوى ، المولود فى عام ٥١٣ ، والمتوفى فى عام ٥٧٧ من الهجرة ، وهو كتاب فريد فى بابهِ ، لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر فى موضوعه ، وإن يكن لأسلافنا رضى الله عنهم فى هذا الموضوع عدة مصنفات كلها حَرِيٌّ بالإخراج والذبيوع .

وقد يسر الله تعالى لى — بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من إخراجهِ لأول مرةٍ ، وبعد أن نُشِرَ الكتاب ثلاث مرات — أن أنجز بعض ما وعدت به قراء العربية أن أخرج لهم مع هذا الكتاب شرحاً يبين غوامضه ، ويحلّى فرائده ، ويترصدُ مسالكه ومساربه ، ويكون فيصلاً على أحكامه : يقر صحيحها ، وينقض ما جانب فيه الجادة ، وقد تضخّم بذلك حجم الكتاب فصار ضعف الأصل أو يزيد ، وإن كان فى الأجل بقية وفى القوس مَنزَعٌ عُدْتُ إليه فأضفتُ ونقحتُ وهذبتُ ، والله سبحانه المسئول أن يتولانا بفضله ، وينفعنا بتأييده وتوفيقه .



## فهارس كتاب

« الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأنبارى

ا — فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الثانى

ب — فهرس الشواهد مرتبة قوافيها على حروف الهجاء

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأنبارى  
وكتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٢٧	مذهب الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، ومذهب البصريين عدم جواز الفصل بغيرها	٤٣٨	رد البصريين على النصوص التي استدلت بها الكوفيون
٤٢٧	شواهد الكوفيين على صحة ماذهبوا إليه ، مع ذكر نظرائها	المسألة الثانية والستون	
٤٣١	حجة البصريين أن التضافين كالكلمة الواحدة ، وشواهدهم لجواز الفصل بينهما بالظرف ، مع ذكر نظرائها .	٤٣٩	« كلا » « وكلتا » مثنيان لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؟
٤٣٥	التعليل لجواز الفصل بالظرف والجار والمجرور ، والرد على ما احتج به الكوفيون	٤٣٩	يرى الكوفيون أنهما مثنيان لفظا ومعنى ، ويرى البصريون أنهما مثنيان معنى مفردان لفظا
٤٣٦	هل تجوز إضافة اسم إلى اسم بواقفه معنى ؟	٤٣٩	من حجة الكوفيين مجيء « كلتا » بدون ألف
٤٣٦	الكوفيون يرون جواز ذلك ، والبصريون ينعونه	٤٤٠	هـ استعمال العرب لكلا وكلتا ، وأصل ألفهما
٤٣٦	حجة الكوفيين ورود السماع به في القرآن وكلام العرب	٤٤١	ومن حجة الكوفيين انقلاب ألفهما في حال النصب والجرياء
٤٣٧	وحجة البصريين التعليل بأن الشيء لا يعرف بنفسه ، والغرض من الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه	٤٤١	حجة البصريين على أنهما مفردان لفظا مثنيان معنى
		٤٤٢	يعود الضمير إليهما مفردا تبعا للفظ ، والشواهد على ذلك
		٤٤٦	يعود الضمير إليهما مثنى تبعا للمعنى والشواهد على ذلك
		٤٤٩	رد البصريين على حجة الكوفيين
		٤٤٩	يحذف حرف العلة لدلالة الحركة المجانسة له عليه *

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف جواب الشرط أبلغ من ذكره	٤٦١	توجيه البصريين لانتقال ألفهما في حالتى النصب والجر عند إضافتهما للمضمر	٤٤٩
المسألة الخامسة والستون		المسألة الثالثة والستون	
هل يجوز العطف على الضمير المحفوض ؟	٤٦٣	هل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا ؟	٤٥١
رى الكوفيون جواز العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض مع العطف ، ويرى البصريون أن ذلك لا يجوز	٤٦٣	ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٥١
استدل الكوفيون على الجواز بجمعى ذلك فى القرآن الكريم وكلام العرب ، مع ذكر النصوص التى ورد فيها ذلك ، وذكر نظرائها	٤٦٣	احتج الكوفيون على جواز ماذهبوا إليه بالنقل ، وشواهدهم على ذلك ، مع ذكر نظرائها	٤٥١
واحتج البصريون بالتعليل	٤٦٦	وعللوا صحة ماذهبوا إليه بصحة المعنى	٤٥٤
وردوا دلالة النصوص التى أتى بها الكوفيون على ماذهبوا إليه باحتمال كل منها وجوها أخر	٤٦٧	واستدل البصريون على عدم جواز توكيد النكرة بالتعليل ، وردوا على النصوص التى أوردها الكوفيون	٤٥٥
قطع النعت إلى الرفع وإلى النصب وشواهد	٤٦٨	المسألة الرابعة والستون	
هـ ٤٧٣ العطف على معمولى عامل واحد وعلى معمولى عاملين	٤٧٣	هل يجوز أن تجيء الواو العاطفة زائدة ؟	٤٥٦
المسألة السادسة والستون		أجاز الكوفيون جمعى واو العطف زائدة ومنع البصريون ذلك	٤٥٦
هل يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ؟	٤٧٤	استدل الكوفيون بجمعى الواو زائدة فى القرآن وكلام العرب مع ذكر النصوص التى قد ورد فيها ذلك	٤٥٦
ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر على قبح	٤٧٤	احتج البصريون بأن الأصل دلالة كل كلمة على معنى ، وبيان أن الشواهد المحتج بها على الزيادة يمكن إجراؤها على الأصل وتحقيق ذلك فى كل نص منها	٤٥٩
احتج الكوفيون بورد ذلك فى القرآن الكريم وكلام العرب	٤٧٥		

الموضوع	ص
زعم البصريون أنه لو عطف بلكن بعد الإيجاب لكان معناها الإضراب ، فنستغنى عنها ييل	٤٨٤
هل استغنى العرب عن ماضى يذر ويدع بترك ؟	٤٨٥
المسألة التاسعة والستون	
هل يجوز صرف أفعال التفضيل للضرورة ؟	٤٨٨
ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز صرف أفعال التفضيل في الضرورة ، وذهب البصريون إلى جواز ذلك	٤٨٨
احتج الكوفيون بأن قوة اتصال « من » بأفعال التفضيل تمنع صرفه	٤٨٨
قال البصريون : الأصل في الأسماء الصرف ، فإذا اضطر الشاعر ردها إليه	٤٨٩
ردوا دليل الكوفيين ، وذكروا أن لعدم ثنية أفعال التفضيل ثلاثة أوجه	٤٩١
لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجبهين	٤٩٢
المسألة السبعون	
هل يجوز ترك صرف الاسم الذى يستحق الصرف عند الضرورة ؟	٤٩٣
أجمعوا على جواز صرف الاسم الذى لا ينصرف للضرورة ، واختلفوا فى جواز منع الاسم الذى يستحق صرف للضرورة ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٩٣

الموضوع	ص
واحتج البصريون بالتعليل ، وردوا دلالة الشواهد التى ذكرها الكوفيون ، وخرجوها على وجوه أخر	٤٧٧
المسألة السابعة والستون	
هل تأتى « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى بل ؟	٤٧٨
ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مجيء الواو بمعنى أو وبمعنى بل ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٧٨
احتج الكوفيون بأن ذلك قد ورد فى كتاب الله وكلام العرب ، وذكر النصوص التى تمسكوا بها ، وذكر نظرائها	٤٧٨
واحتج البصريون بأن الأصل أن يدل كل حرف على ماوضع له	٤٨٠
ردوا دلالة النصوص التى احتج بها الكوفيون ، وخرجوها على وجوه أخر	٤٨١
تجاهل العارف ، وشواهد له	٤٨١
المسألة الثامنة والستون	
هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب ؟	٤٨٤
أجاز الكوفيون العطف بلكن بعد الإيجاب ، ومنعه البصريون وأوجبوا إن وقعت لكن بعد الإيجاب أن يؤتى بعدها بجملة مخالفة لما قبلها	٤٨٤
قاس الكوفيون لكن على بل	٤٨٤

الموضوع	ص
استدل البصريون بأن الألف واللام في « الان » للإشارة إلى الوقت الحاضر ؛ فصار معناه « هذا الوقت » فلذلك بنى .	٥٢٢
تعليق المبرد والسيرافي والفارسي لبناء الآن .	٥٢٣
رد البصريون استدلال الكوفيين بأن وصل الألف واللام بالفعل إنما يجيء في الضرورة ؛ فلا يقاس عليه .	٥٢٣
الحكاية ، وأمثلة منها	٥٢٣
المسألة الثانية والسبعون	
فعل الأمر معرب أو مبني ؟ .	٥٢٤
ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو اضرب معرب مجزوم ، وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني	٥٢٤
استدل الكوفيون بأن أصل فعل أمر مضارع مقترن باللام ؛ فحذفت اللام واجتلبت له ألف وصل .	٥٢٤
شواهد من الحديث والشعر لحيء المضارع البدوء بالتاء مجزوماً باللام الأمر	٥٢٥
عمل رب محذوفة بعد الواو أو الفاء أو بل * .	٥٢٩
شواهد لإعمال لام الأمر وهي محذوفة .	٥٣٠
تعمل « أن » المصدرية وهي محذوفة بعد الفاء والواو .	٥٣٤
احتج البصريون بأن الأصل في الأفعال البناء وأن يكون على السكون ، فلذلك كان فعل الأمر مبنيًا على السكون كما هو الأصل	٥٣٤
( ٢٧ — الإنصاف ٢ )	

الموضوع	ص
استدل الكوفيون بورود ذلك في شعر العرب المحتج بهم ، وذكروا شواهد كثيرة منه	٤٩٣
الحمل على المعنى كثير في كلامهم ، وذكر بعض شواهد لذلك *	٥٠٦
قاس الكوفيون حذف التنوين على حذف الحرف المتحرك من نحو « هو » و « هي » واستشهدوا لذلك بأشعار العرب	٥١٢
تمسك البصريون بأن الأصل في الاسم الصرف ؛ فترك صرفه رد من الأصل إلى غير أصل	٥١٤
يجوز أن يمثل الشاعر الضمير المنصوب والمجرور فينشأ عن مطله حرف من حروف العلة ، ويجوز أن يترك ذلك * .	٥١٤
المسألة الحادية والسبعون	
علة بناء « الآن » .	٥٢٠
ذهب الكوفيون إلى أن علة بناء « الآن » أن « آن » فعل ماض فهو على أصله من البناء على الفتح	٥٢٠
وعلى البصريون بناء الآن بأنه أشبه اسم الإشارة .	٥٢١
استدل الكوفيون بأن أل التي في « الآن » اسم موصول ، وقد وصلت بالفعل ، وذكروا لذلك نظائر .	٥٢١

ص الموضوع

٥٥١ استدلال الكوفيين بأننا رأيناه

ينصب إذا سبقه ناصب ويجزم إذا

سبقه جازم ، ويرفع إذا خلا من

ناصب ومن جازم ، ومنعوا أن

يكون حلوله محل الاسم مسببا

لارتفاعه ، لأن الاسم لا يختص

بالرفع ، بل يكون منصوبا ومخفضا .

٥٥٢ واستدل البصريون بأن قيامه

مقام الاسم يشبه الابتداء ، وبأنه لما

قام مقامه أعطى أقوى أنواع الإعراب

وهو الرفع

المسألة الخامسة والسبعون

٥٥٥ عامل النصب في الفعل المضارع

بعد واو المية .

٥٥٥ ذهب الكوفيون إلى أن ناصب

المضارع بعد واو المية هو

الصرف ، ومعناه مخالفة ما بعدها

لما قبلها ، وذهب البصريون إلى

أنه منصوب بتقدير أن المصدرية ،

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه

انتصب بالواو نفسها .

المسألة السادسة والسبعون

٥٥٧ عامل النصب بعد فاء السبية .

٥٥٧ ذهب الكوفيون إلى أن ناصب

المضارع بعد فاء السبية هو الخلاف

وذهب البصريون إلى أن ناصبه

أن المصدرية مقدرة ، وذهب

الجرمي إلى أن ناصبه هو الفاء

نفسها .

ص الموضوع

٥٣٥ اسم فعل الأمر الذي على وزن

فعل مبنى ؛ لأنه ناصب مناب فعل

الأمر ، وشواهد من ذلك .

٥٤٠ رد البصريون استدلال الكوفيين

بأن الحذف لكثرة الاستعمال

يقتصر فيه على ما يكثر استعماله ،

وضربوا لذلك أمثلة من كلام

العرب \* .

٥٤٢ وردوا قياس الكوفيين فعل

الأمر على فعل النهى بأن بقاء

حرف المضارعة في فعل النهى

يقطع بالفرق بينها .

٥٤٥ حذف حروف العلة من الكلمة

اجتزاء بالحركة التي قبلها لدلالاتها

عليها ، وشواهد لذلك \* .

المسألة الثالثة والسبعون

٥٤٩ القول في علة إعراب الفعل المضارع .

٥٤٩ الكوفيون يزعمون أن علة إعراب

الفعل المضارع أنه قد طرأت عليه

المعاني المختلفة ، وذهب البصريون

إلى أنه أعرب لمشابهة الاسم

وذكروا وجوها أشبه فيها الاسم .

المسألة الرابعة والسبعون

٥٥٠ القول في رافع الفعل المضارع .

٥٥٠ ذهب الكوفيون إلى أن الفعل

المضارع يرتفع لتجرده من عوامل

الجزم وعوامل النصب ، ومنهم من

ذهب إلى أنه ارتفع لاقران حرف

المضارعة به ، وذهب البصريون إلى

أنه ارتفع لقيامه مقام الاسم .



ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة السابعة والسبعون		المسألة الثامنة والسبعون
٥٥٩	هل تعمل «أن» المصدرية محذوفة من غير بدل ؟ .	٥٧٠	هل تأتى «كى» حرف جر؟ .
٥٥٩	ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تنصب أن المصدرية محذوفة بدون بدل ، وذهب البصريون إلى أنها لا تنصب محذوفة إلا مع بدل يقع مكانها .	٥٧٠	ذهب الكوفيون إلى أن «كى» لا تكون إلا حرف نصب ينصب الفعل المضارع، وذهب البصريون إلى أنها تكون حرف نصب وتكون حرف جر .
٥٦٠	استدل الكوفيون بأن ذلك قد جاء فى القرآن الكريم وفى الشعر العربى، وذكروا شواهدهم على ذلك .	٥٧٠	احتج الكوفيون بأنهما من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يكون من عوامل الأسماء ، وبأنه قد دخل عليها حرف الجر وهو اللام ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، إلا شذوذاً للتوكيد .
٥٦٢	وأحتج البصريون بأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل محذوفة من غير بدل ، وقاسوها على أن المشددة، وقالوا : هى أولى منها بعدم العمل وهى محذوفة من وجهين .	٥٧٢	واستدل البصريون بدخولها على ما الاستفهامية وتحذف ألفها ، وبأن ألف ما الاستفهامية تحذف فى حال الجر .
٥٦٣	من العرب من يهمل أن المصدرية وشواهد ذلك .	٥٧٤	ردوداعوى الكوفيين أن «ما» الاستفهامية فى محل نصب بفعل مضارع محذوف بأنه كان ينبغى ألا تحذف ألفها .
٥٦٤	ردوا دلالة شواهد الكوفيين باحتمالها وجوهاً آخر ، فيسقط الاستدلال بها .		المسألة التاسعة والسبعون
٥٦٦	هـ شواهد اقتران خبر كاد بأن .	٥٧٥	القول فى ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل .
٥٦٧	قد تحذف الألف من «ها» وتلقى فتحة الهاء على ما قبلها عند الوقف ، وشواهد ذلك .	٥٧٥	ذهب الكوفيون إلى أن لام التعليل هى الناصبة للفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريون إلى أن المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مقدرة .
٥٦٨	هـ حذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء ما قبلها مفتوحاً، وشواهد ذلك .*		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٧٥	استدل الكوفيون بأنها تدل على معنى كي، فيجب أن تأخذ حكم كي فت نصب بنفسها ، وبوجوه آخر	٥٨٥	المسألة الحادية والثمانون
٥٧٦	واستدل البصريون بأنه ثبت أن اللام من عوامل الأسماء ، فلا تكون من عوامل الأفعال .	٥٨٥	هل تجيء كما بمعنى كيما ؟ وهل ينصب بعدها الفعل المضارع ؟
٥٧٧	وردوا قياس الكوفيين اللام على كي بأن اللام تكون حرف جر وهي دالة على التعليل أيضا، وليس حمل اللام عليها في حال النصب بأولى من حملها عليها في حال الجر .	٥٨٥	ذهب الكوفيون إلى أن « كما » تأتي بمعنى كيما ، وإلى أنه يجوز بعدها نصب المضارع ورفعها ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بحجيء كما بمعنى كيما ، ولا يجوز نصب المضارع بعدها
	المسألة الثمانون	٥٨٥	استدل الكوفيون بحجيء ذلك في كلام العرب وذكروا شواهدهم على ذلك
٥٧٩	هل يجوز إظهار « أن » المصدرية بعد « لكي » وبعد « حتى » ؟	٥٩٠	واستدل البصريون بأن « كما » مركبة من كاف التشبيه وما الزائدة فلا وجه لنصب المضارع بعدها
٥٧٩	ذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز	٥٩٠	وردوا دلالة شواهد الكوفيين، إما برد رواية نصب المضارع وإما بشذوذها
٥٧٩	استدل الكوفيون على ذلك بأنه قد ورد في كلام العرب المحتج به ، وذكروا شواهدهم على هذا		المسألة الثانية والثمانون
٥٨١	واحتجوا بأن « أن » إذا ظهرت كانت للتوكيد اللفظي ، وهو واقع في كلام العرب	٥٩٣	هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ وهل يتقدم معمول معمولها عليها ؟
٥٨٢	واستدل البصريون على أنه لا يجوز بأن أن لم تكن مقدرة بعد « لكي » ولا يجوز زيادتها ، وبعضهم استدل بأن « لكي » كالعوض من أن ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعووض منه	٥٩٣	ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود تنصب المضارع بنفسها ، وإلى أنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها ، وذهب البصريون إلى أن ناصب المضارع بعد لام الجحود أن المصدرية مقدرة ، وإلى أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل المضارع عليها
٥٨٣	إبدال الفعل من الفعل، وشواهد ذلك	٥٩٣	استدل الكوفيون على الأول بما ذكروه في مسألة كي ، وهي المسألة ٧٨ وعلى الثاني بوروده عن العرب

ص	الموضوع
٦٠٢	علل الكوفيون مذهبوا إليه بأن الجواب مجاور لفعل الشرط ملازم له لا ينفك عنه .
٦٠٢	الجر بالجوار في كلام العرب ، وشواهد .
٦٠٧	علل البصريون مذهبهم بأن حرف الشرط يقتضي فعل الشرط وجوابه معاً ؛ فوجب أن يعمل فيهما جميعاً .
٦٠٩	رد البصريون دلالة ما استشهد به الكوفيون .
٦١٠	قد يعطف الشيء على الشيء لفظاً والمعنى فيها مختلف ؛ فيقدر عامل المعطوف ، أو يتوسع في معنى العامل الأصلي ، وشواهد ذلك من شعر العرب .
	المسألة الخامسة والثمانون
٦١٥	عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية .
٦١٥	يرى الكوفيون أن عامل الرفع هو الفعل متأخر ، ويرى البصريون أن عامل الرفع فعل مقدر ، ويرى الأخفش أنه مرفوع بالابتداء
٦١٦	احتج الكوفيون بأن أصالة إن الشرطية جوزت تقديم مرفوع معمولها عليه ، وتمسك البصريون بعدم جواز تقديم الفاعل على رافعه .
٦١٧	ذكر الاسم المرفوع بعد غير إن من أدوات الشرط شاذ ، مع ذكر شواهد ذلك .

ص	الموضوع
٥٩٥	استدل البصريون على أنه لا يجوز إظهار أن بعد لام الجحود من وجهين
٥٩٥	وردوا دلالة شواهد الكوفيين على جواز تقديم معمول المضارع على اللام بتقدير عامل للمعمول المتقدم .
	المسألة الثالثة والثمانون
٥٩٧	هل تنصب حق الفعل المضارع بنفسها ؟
٥٩٧	ذهب الكوفيون إلى أن <u>حق</u> تكون حرف نصب ، وأنها حينئذ تنصب المضارع بنفسها ، وتكون حرف جر ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن المضارع ينصب بعدها بأن المصدرية مقدرة .
٥٩٨	استدل الكوفيون بأن حق تكون بمعنى كي ، وكى تنصب ، وبمعنى إلى فتقوم حينئذ مقام إلى أن ، وأن تنصب .
٥٩٨	واستدل البصريون بأن حق من عوامل الأسماء ، فلا تكون من عوامل الأفعال .
	المسألة الرابعة والثمانون
٦٠٢	عامل الجزم في جواب الشرط .
٦٠٢	يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم بجواره فعل الشرط ، وللبصريين قولان : أولهما أن حرف الشرط جزم الفعل والجواب معاوثانيهما أن جازم الجواب هو فعل الشرط ورازم فعل الشرط الأداة .

- ٦٢٧ واحتج البصريون بأن أداد الشرط  
تشبه أداة الاستفهام ؛ فلا يعمل  
ما بعدها فيما قبلها .  
٦٢٧ وردوا دلالة ما استشهد به الكوفيون  
بأن المتقدم هو دليل الجواب ،  
وليس هو الجواب نفسه  
٦٣٠ العرب قد تحمل الشيء على ضده كما  
تحمله على نظيره ، وأمثلة من ذلك

### المسألة الثامنة والثمانون

- ٦٣٢ هل تأتي إن الشرطية بمعنى إذ ؟  
٦٣٢ أجاز الكوفيون أن تأتي إن  
الشرطية بمعنى إذ ، ومنع ذلك  
البصريون .  
٦٣٢ استدل الكوفيون بأن ذلك  
وارد في كلام الله تعالى وفي كلام  
العرب ، وذكرنا من ذلك عدة  
آيات من القرآن وبيتا من الشعر  
وذكرنا أمثاله .

- ٦٣٤ واحتج البصريون بأن الأصل في  
كل حرف أن يدل على معناه ، وردوا  
دلالة النصوص التي أوردها  
الكوفيون بحملها على الشرطية .

### المسألة التاسعة والثمانون

- ٦٣٦ « إن » الواقعة بعد ما النافية ،  
أنافية أم زائدة ؟ .  
٦٣٦ ذهب الكوفيون إلى أن « إن »  
الواقعة بعد ما نافية ، وذهب  
البصريون إلى أنها زائدة .

- س الموضوع  
المسألة السادسة والثمانون  
٦٢٠ هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب  
بجواب الشرط على الجواب نفسه ؟  
٦٢٠ أجاز الكوفيون تقديم المرفوع  
بجواب الشرط ، وعليه يجب رفع  
الجواب ولا يجوز جزمه ، وأما  
الاسم المنصوب بالجواب فمنعه  
الفراء وأجازة الكسائي ، وجوز  
البصريون تقديم المرفوع والمنصوب  
٦٢١ احتج الكوفيون لوجوب رفع  
الجواب حينئذ بأن جازمه هو  
الجوار وقد زال ، واحتج البصريون  
بأن ذلك ورد في شعر العرب  
المتحج بكلامهم ، والجازم هو الأداة  
المسألة السابعة والثمانون

- ٦٢٣ هل يتقدم الاسم المنصوب بجواب  
الشرط على أداة الشرط ؟  
٦٢٣ أجاز الكوفيون تقديم المنصوب  
على أداة الشرط ، وأجازوا كلهم  
نصبه بالجواب ، وأجاز الكسائي  
نصبه بفعل الشرط ، ومنع ذلك  
الفراء ، ولم يجوز البصريون  
نصبه بالجواب ولا بالشرط .

- ٦٢٣ احتج الكوفيون بأن أصل موضع  
الجواب أن يتقدم على أداة الشرط  
وقد جاء متقدما في بعض شعر  
العرب ، فإذا تقدم معموله فقد  
وقع في موقعه .

ص الموضوع  
٦٤٣ ذهب الكوفيون إلى أنه يحازى  
بكيف ، ومنعه البصريون .  
٦٤٣ احتج الكوفيون بأن كيف  
كغيرها من كلمات المجازاة في  
الاستفهام ، وبأن معناها كمعنى  
كلمات المجازاة .

٦٤٤ واستدل البصريون بأن كيف  
قصرت عن كلمات المجازاة من  
ثلاثة أوجه ؛ فلذلك لا يجوز أن تلحق  
بها ، ومنعوا مادعاء الكوفيون  
وبينوا أنه تتعذر المجازاة بكيف .  
لانها تدل على أن المجازاة في جميع  
الأحوال ، وذلك غير ميسور .  
المسألة الثانية والتسعون

٦٤٦ السين مقتطعة من سوف أم أصل  
برأسها ؟

٦٤٦ ذهب الكوفيون إلى أن السين  
مقتطعة من سوف ، وذهب البصريون  
إلى أن السين أصل برأسه .

٦٤٦ استدل الكوفيون بأن العرب تحذف  
بعض الحروف من الكلمة إذا  
كثر استعمالها ، وضربوا لذلك  
الأمثلة ، وبأنهم رأوا العرب قد  
حذفوا الفاء من سوف أحيانا  
وحذفوا الواو منها أحيانا أخرى .

٦٤٦ واستدل البصريون بأن الأصل  
أن كل حرف يدل على معنى  
لا يحذف منه شيء ، وأن يكون  
أصلا في نفسه .

ص الموضوع  
٦٣٦ استدل الكوفيون بأن إن قد  
جاءت نافية في كثير من آيات  
القرآن من غير أن تسبق بما النافية .  
٦٣٦ واستدل البصريون بأنه لا فرق في  
المعنى بين وجودها وسقوطها من  
الكلام .

٦٣٧ وردوا ما استدل به الكوفيون  
بأنهم يسمون محي إن نافية لكن  
عند ما لا تكون مسبوقه بما ،  
وبأن بعضه ليست إن فيه نافية  
أصلا .

٦٣٩ هقف على رد مغالطة جاء بها  
المؤلف في ردا استدلال الكوفيين .

### المسألة التسعون

٦٤٠ معنى إن ومعنى اللام بعدها .  
٦٤٠ ذهب الكوفيون إلى أن اللام الواقعة  
بعد إن حرف استثناء وإن حرف  
نفي ، وذهب البصريون إلى أن إن  
محذوفة من الثقيلة واللام لام التأكيد .

٦٤٠ استدل الكوفيون بورود ذلك  
في كلام الله تعالى وكلام العرب .  
٦٤٢ واستدل البصريون بأن ما ذهبوا  
إليه له نظائر في كلام العرب ،  
بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون ،  
وحملوا شواهد الكوفيين على  
مذهبهم .

### المسألة الحادية والتسعون

٦٤٣ هل يحازى بكيف ؟

- ص الموضوع
- ٦٥٢ واستدل البصريون بأن إلحاق  
نون التوكيد الخفيفة لفعل الاثنين  
إما أن يوقع في اللبس وإما أن  
يجمع فيه ساكنان على غير الحد  
الجائز ، فلهذا منعنا من إلحاقها  
إياه ، وكذلك فعل جماعة الإناث  
على كل احتمال .
- ٦٥٣ استدلال البصريين على أن نون  
التوكيد الخفيفة أصل برأسه .
- ٦٥٤ العرب تلحق التنوين في الإنشاد  
بدلا من حروف العلة .
- ٦٥٩ حذف التنوين لالتقاء الساكنين  
لا للإضافة ، وشواهد .
- ٦٦٠ هـ يحذف التنوين وجوبا في ثمانية  
مواضع .
- المسألة الخامسة والتسعون
- ٦٦٩ الحروف التي وضع عليها الاسم  
في ذا والذي .
- ٦٦٩ ذهب الكوفيون إلى أن الحروف  
التي وضع عليها الاسم فيهما هو الذال  
وحدها ، وذهب البصريون إلى أن  
ذا والذي كل منهما ثلاثي الأصول .
- ٦٧٠ استدل الكوفيون بسقوط  
الألف من ذا والياء من الذي  
في التثنية .
- ٦٧١ أشد الكوفيون أحيانا للاستدلال  
على أن أصل الذال في الذي السكون

- ص الموضوع
- المسألة الثالثة والتسعون
- ٦٤٨ إذا اجتمع تاءان في أول المضارع  
ثم حذفت إحداهما ، فأتيها المحذوفة ؟
- ٦٤٨ ذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة  
تاء المضارعة ، وذهب البصريون  
إلى أن المحذوفة التاء الأصلية  
لا تاء المضارعة .
- ٦٤٨ استدل الكوفيون بأن تاء المضارعة  
زائدة ، وأن الزائد أضعف من  
الأصلي ؛ فكان أولى بالحذف .
- ٦٤٨ استدل البصريون بأن تاء المضارعة  
دخلت للدلالة على معنى وإن كانت  
رائدة ، فهي أولى بالبقاء ، وشبهوا  
ذلك بحذف لام المقصور والمقصود  
وبقاء التنوين ، وبحذف حرف  
من حرفين وجودهما معاً يخل  
بصيغة التصغير .
- المسألة الرابعة والتسعون
- ٦٥٠ هل تلحق نون التوكيد الخفيفة  
فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟
- ٦٥٠ ذهب الكوفيون ويونس إلى جواز  
ذلك ، وذهب جمهور أهل البصرة  
إلى امتناعه .
- ٦٥٠ استدل الكوفيون بأن النون  
الخفيفة مخففة من النون المشددة  
وإذ جاز إلحاق الثقيلة يجوز دخول  
الخفيفة ، ولا يضر اجتماع الساكنين  
لأنه واقع في كلام العرب ، وبأن  
الاستعمال قد جاء فيه ذلك في قراءة  
بعض القراء .

- ص الموضوع  
٦٨١ وردوا استدلال الكوفيين بسقوط  
الواو والياء في التثنية بأن « هما »  
ليس مثنى حقيقة ، وبأن سقوط  
الواو والياء في بعض أشعار  
العرب مع الأفراد ضرورة  
٦٨٥ هـ قف على ترخيم « صاحبي »  
و « حارث » وشواهد  
المسألة السابعة والتسعون  
٦٨٧ هل يقال « لولاي » و « لولاك »  
و « لولاه » ؟  
٦٨٧ أجاز الفريقان هذا التعبير ،  
واختلفوا في موضع هذه الضمائر ؛  
فذهب الكوفيون إلى أن موضعها  
رفع بالابتداء ، وذهب البصريون  
إلى أن موضعها جر بلولا ، ومنع  
أبو العباس البرد أن يقال ذلك .  
٦٨٧ قاس الكوفيون ضمير النصب على  
الظاهر وعلى ضمير الرفع ، وفرقوا  
بين « لولاك » و « عساك »  
٦٨٩ وتمسك البصريون بأن الياء  
والكاف والهاء لا تكون ضمائر  
رفع ، وبأن « لولا » حين تكون  
حرف جر لا متعلق لها  
٦٩٠ اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب  
الكوفيين ، ورد استدلال البصريين  
٦٩٠ الرد على إنكار البرد هذا التعبير ،  
وذكر شواهد ، مع ذكر النظر  
ما أتى به المؤلف منها  
المسألة الثامنة والتسعون  
٦٩٥ الضمير في « إياك » وأخواتها

- ص الموضوع  
٦٧٢ استدل البصريون بأن كل واحد  
من ذا والذي كلمة منفصلة عن  
غيرها ؛ فلا يمكن أن تبنى على  
حرف واحد  
٦٧٣ واستدلوا على أن الألف من ذا  
والياء من الذي أصليتان بتصغيرهما  
على ذيا والذيا - بتشديد الياء - وقد  
علم أن التصغير يرد الأشياء إلى  
أصولها  
٦٧٤ دان والذنان ليسا بمثنيين حقيقة ،  
والاستدلال على ذلك  
٦٧٥ للعرب في « الذي » أربع لغات  
وذكر شواهد  
المسألة السادسة والتسعون  
٦٧٧ الحروف التي وضع عليها الاسم  
في « هو » و « هي »  
٦٧٧ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم  
هو الهاء وحدها ، وذهب  
البصريون إلى أن الاسم هو  
الحرفان جميعاً  
٦٧٧ استدل الكوفيون على ما ذهبوا  
إليه بأن العرب أسقطت الواو من  
هو والياء من هي في التثنية ،  
وذكروا على ذلك عدة شواهد  
٦٨١ واستدل البصريون بأن هو وهي  
ضميران منفصلان ، ولا يجوز في  
الضمير المنفصل أن يكون على  
حرف واحد

## الموضوع

ص

٦٩٥ ذهب الكوفيون إلى أن « إيا » عماد ، وما بعدها هو الضمير .

وذهب البصريون إلى أن الضمير هو

« إيا » وما بعدها حروف

٦٩٥ استدل الكوفيون بأن الثنية

والجمع تردان على ما بعد « إيا »

نحو « إيا كما » و « إيا كم »

٦٩٦ واستدل الكوفيون بأن الضمير

المنفصل لا يكون على حرف واحد

وقاسوا ذلك على ضمائر الرفع

المنفصلة نحو « أنت » وأخواتها

٦٩٨ مجيء الضمير المنفصل مع إمكان

التصل شاذ

٧٠٠ رد البصريون استدلال الكوفيين

بأن الياء والكاف والهاء حين

تكون ضمائر متصلة هي أسماء ،

وحين تلحق « إيا » حروف ،

فلا يقاس أحدهما على الآخر ،

وقاسوا ذلك على التاء حين تكون

ضميراً متصلاً وحين تلحق « أن »

في نحو « أنت »

## المسألة التاسعة والتسعون

٧٠٢ المظارة التي وقعت بين سيبويه

شيخ نخاعة البصرة والكسائي

شيخ نخاعة الكوفة ، والتي اشتهرت

باسم « المسألة الزنبورية »

## المسألة المكملة للمائة

٧٠٦ ضمير الفصل : هل له موضع من

الإعراب ؟ وإذا كان فهل يتبع

ما قبله أو ما بعده ؟

ص

## الموضوع

٧٠٦ ذهب الكوفيون إلى أن له محلاً ،

واختلوا فذهب بعضهم إلى أنه

يتبع ما قبله ، وذهب بعضهم إلى

أنه يتبع ما بعده ، وذهب البصريون

إلى أنه لا محل له .

## المسألة الواحدة بعد المائة

٧٠٧ الاختلاف في مراتب المعارف

٧٠٧ أيهما أعرف ؟ اسم الإشارة

أم العلم ؟

## المسألة الثانية بعد المائة

٧٠٩ « أي » الموصولة : معربة دائماً

أو مبنية في بعض الأحوال ؟

٧٠٩ ذهب الكوفيون إلى أن « أي »

الموصولة معربة في كل أحوالها ،

وذهب البصريون إلى أنها تنبى

إذا كانت مضافة وقد حذف

صدر صلتها

٧١١ استدل الكوفيون بالسماع ،

وخرجوا ما ظاهره البناء على أن

أي ليست موصولة

٧١٢ واستدل البصريون بأن القياس

كان يقتضى بناء أي الموصولة في

كل أحوالها ، ولكنها حملت على

نقيضها وهو كل وعلى نظيرها

وهو بعض فأعربت ، ولما نقصت

عند حذف العائد ردت إلى القياس

وهو البناء ، ولذلك نظائر في

العربية



- الموضوع ص
- ٧٢٤ واحتج البصريون بأن المحلى بأل ليس في معنى الموصول؛ فلا يجوز حمله عليه، وخرجوا البيت على وجوه آخر .
- المسألة الخامسة بعد المائة
- ٧٢٦ همزة بين بين: متحركة أو ساكنة؟
- ٧٢٦ ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة، وذهب البصريون إلى أنها متحركة .
- ٧٢٦ استدل الكوفيون بأنها لا تقع في أول الكلام، ولو كانت متحركة لجاز وقوعها في أول الكلام
- ٧٢٧ واحتج البصريون بوقوعها في الشعر وبعدها ساكن، في مواضع لا يجتمع فيها ساكنان، وذكروا لذلك شواهد، مع ذكرنا الكثير من أمثالها
- ٧٢٩ لم يقع في كلام العرب اجتماع همزتين إلا في بيت أنشدته قطرب، وقد بينا صحة روايته، وذكرنا تخرجه .
- المسألة السادسة بعد المائة
- ٧٣١ هل يوقف على المنصوب المحلى بأل بنقل حركة إعرابه إلى الساكن قبلها؟
- ٧٣١ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

- ص الموضوع
- ٧١٤ ردوا استدلال الكوفيين بأن حملها على الاستفهام في النص القرآنى خلاف الظاهر، وبأن بناءها قد جاء فيما لا يحتمل الاستفهام .
- المسألة الثالثة بعد المائة
- ٧١٧ هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟
- ٧١٧ ذهب الكوفيون إلى أن جميع ألفاظ الإشارة يجوز أن تبنى أسماء موصولة، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك .
- ٧١٧ احتج الكوفيون بأن ذلك قد ورد في كلام الله تعالى وكلام العرب، وخرجوا عليه عدة آيات
- ٧١٩ واحتج البصريون بأن الأصل حمل كل لفظ على معناه الذى وضع له دون غيره، وخرجوا الآيات على وجوه آخر .
- ٧٢١ حذف الموصول وبقاء صلته
- المسألة الرابعة بعد المائة
- ٧٢٢ هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كالاسم الموصول؟
- ٧٢٢ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون للاسم الظاهر المحلى بأل صلة كالاسم الموصول، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك
- ٧٢٣ احتج الكوفيون ب ورود ذلك في كلام العرب، وذكروا لذلك بيتا خرجوه عليه

الموضوع	ص
المسألة الثامنة بعد المائة	
هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟	٧٤١
أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في همزة الوصل ، وذهب البصريون إلى امتناعه فيها	٧٤١
احتج الكوفيون بأن ذلك ورد في كثير من آيات القرآن الكريم وبالقياس على همزة القطع	٧٤٢
واحتج البصريون بأن حركة همزة الوصل غير ثابتة في حال الوصل ، فكيف يتصور نقل حركة معدومة ؟ ووجهوا الآيات توجيهات أخر	
المسألة التاسعة بعد المائة	
هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟	٧٤٥
أجاز الكوفيون مد المقصور للضرورة ، ومنعه البصريون ، وأجاز الفريقان قصر الممدود للضرورة	٧٤٥
استدل الكوفيون بمجيء ذلك في شعر العرب ، وأنشدوا عدة شواهد	٧٤٦
واستدلوا أيضاً بالإجماع على جواز مد الحركات حتى تنشأ عنها حروف العلة ، وهذا ضرب من ذلك *	٧٤٩

الموضوع	ص
قاس الكوفيون حالة النصب على حالي الرفع والجر ، وذكروا شواهد كثيرة من كلام العرب لذلك	٧٣٢
وقاس البصريون حال التعريف بأن على حال التنكير	٧٣٥
اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، ورد ما استند إليه البصريون بأن القياس فاسد ؛ لوجود الفارق بين حال التعريف وحال التنكير	٧٣٥
المسألة السابعة بعد المائة	
أصل حركة همزة الوصل	٧٣٧
ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون تابعة لحركة عين الفعل ، وذهب البصريون إلى أن أصل حركتها الكسر	٧٣٧
احتج الكوفيون بأن في تحريكها بحركة عين الفعل مجانسة ، وهم يتوخون المجانسة في كلامهم ، وضربوا لذلك أمثلة	٧٣٨
واستند البصريون إلى أن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، فالكسرة كثيرا ما تصحب السكون	٧٣٩
وردوا ما استند إليه الكوفيون بأن التحريك للاتباع ليس قياساً مطرداً ، فوجوده في بعض المواضع لا يستلزم وجوده في غيرها	

الموضوع	ص
المسألة الحادية عشرة بعد المائة	
المؤنث بغير تاء ماعلى زنة فاعل ، ما علة حذف التاء منه ؟	٧٥٨
ذهب الكوفيون إلى أن علة مجيئه بغير تاء كونه مما يختص به المؤنث ، وذهب البصريون إلى أن علة ذلك أنهم قصدوا به النسب ، أو أنهم قدروه وصفاً لشيء مذكر	٨٥٨
احتج الكوفيون بأن الأصل في تاء التأنيث أنها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث فلا داعي لإلحاق التاء به	٧٥٩
واحتج البصريون بأن اسم الفاعل تلققه التاء بسبب متابعتها للفعل ، فإذا لم يكن متابعاً للفعل لم تلزمه التاء ، وشبهوه بالألفاظ التي تطلق على المؤنث ولا علامة فيها	٧٥٩
وأيدوا ذلك بأن الصفات المختلف فيها لو حملت على الفعل وجب أن تلققها التاء ، واستشهدوا لذلك	٧٦٠
الحمل على المعنى ، وبعض شواهد *	٧٦٢
رد البصريون حجة الكوفيين بأنه لو كانت العلة ما ذكروا لما لحقت التاء هذه الصفات ولو كانت تابعة للفعل ، وبأنه قد حذفت التاء من أوصاف مشتركة بين المذكر والمؤنث ، وبأنه لو كان الاختصاص هو السبب لحذفت التاء من الفعل أيضاً	٧٧٧

الموضوع	ص
وعلى البصريون المنع بأن المقصور هو الأصل ؛ فقصر المدود رجوع من فرع إلى أصل ، وهذا جائز ، ومد المقصور رجوع من أصل إلى فرع ، وهو لا يجوز	٧٤٩
وأجابوا عن شواهد الكوفيين بردها إلى صيغ قياسية ، فلا تدل لما ذهبوا إليه	٧٥٠
وفرقوا بين مد المقصور وإشباع الحركات ، فلا يجوز قياسه عليه	٧٥٢
رد مذهب الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يجيء في بابه مقصور بأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في باب مقصور ، وذكر شواهد ذلك	٧٥٢
المسألة العاشرة بعد المائة	
هل يحذف آخر المقصور وآخر المدود عند تنسيهما إذا كثرت حروفهما ؟	٧٥٤
ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى منعه	٧٥٤
استدل الكوفيون بأن طول الاسم مع ما يطرأ عليه من زيادة علامة التثنية يجوز الحذف ، وذكروا لذلك نظائر من كلام العرب	٧٥٤
واحتج البصريون بأن التثنية وردت على المفرد ، فيجب أن تتوفر حروفه ولا يحذف منها شيء	٧٥٥
وذكروا أن النظائر التي ذكرها الكوفيون خارجة عن القياس ، فلا يقاس غيرها عليها	٧٥٧

## ص الموضوع

## المسألة الثانية عشرة بعد المائة

٧٨٢ علة حذف الواو من نحو « يعد »

٧٨٢ ذهب الكوفيون إلى أن العلة

هي قصدهم الفرق بين الفعل

المتعدى والفعل اللازم ، وذهب

البصريون إلى أن العلة هي وقوع

الواو بين ياء وكسرة

٧٨٢ احتج الكوفيون بأنهم رأوا

العرب تسقط الواو من مضارع

المتعدى نحو يعد ويقونها في

مضارع اللازم كيوجل ، وبأنها

حذفت من نعد وتعد وأعدوليس

فيها ياء وكسرة

٧٨٣ واحتج البصريون بأن وقوع

الواو بين ياء وكسرة ثقيل ، ولا

يمكن فيه الإدغام ؛ فحذفت الواو

٧٨٣ وأبطلوا تعليل الكوفيين بسقوط

الواو من مضارع أفعال لازمة

كثيرة نحو ونم الذباب نم ووكف

يكف ووقع يقع ، وبأن عدم سقوطها

في يوجل لعدم الكسرة ، وبأن

سقوطها في أعد ونعد ليجرى

الباب على سنن واحد

٧٨٥ قد يكون الحرف محذوفاً وهو

مراعى فيأخذ حكم الثابت

## المسألة الثالثة عشرة بعد المائة

٧٨٨ وزن الاسم الخامس المكرر ثانيه

وثالثه

## ص

## الموضوع

## المسألة الرابعة عشرة بعد المائة

٧٩٣ هل في كل رباعي أو خماسي من

الأسماء زيادة ؟

## المسألة الخامسة عشرة بعد المائة

٧٩٥ وزن سيد وميت ونحوها

٧٩٥ ذهب الكوفيون إلى أن أصل

وزن هذه الأسماء فاعل كرحيم

وذهب البصريون إلى أن وزنها

هو في الأصل فاعل - بفتح العين -

كحيدر ، ثم كسرت العين

٧٩٦ احتج الكوفيون بأن ما ذهبوا

إليه حمل على ماله نظير في كلام

العرب

٧٩٦ واحتج البصريون بأن ما ذهبوا

إليه هو الظاهر ، ويجب التمسك

بالظاهر ما أمكن ، وبأن العرب

تخص المعتل بأبنية ، وذكروا

بعض الأبنية التي خصوا بها المعتل ،

وبأن الشاعر قد يرددها إلى الأصل

حين يضطر

٧٩٩ فاعلول - بفتح الفاء - نادر في

كلام العرب

## المسألة السادسة عشرة بعد المائة

٨٠٥ وزن « خطايا » ونحوه

٨٠٥ ذهب الكهفيرن إلى أن وزن

« خطايا » فعالى ، وهو مذهب

الخليل لكن من طريق آخر ،

وذهب البصريون إلى أن وزن

خطايا فاعل

## ص الموضوع

## المسألة السابعة عشرة بعد المائة

- ٨٠٩ وزن «إنسان»  
 ٨٠٩ ذهب الكوفيون إلى أن وزن إنسان إفعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان .  
 ٨٠٩ احتج الكوفيون بأنه مأخوذ من النسيان وأن أصله إنسيان فحذفت الياء لكثرة الاستعمال ، وذكروا له نظائر حذفت بعض حروفها  
 ٨١٠ ه قف على تخريج قولهم «ويله» واختلاف العلماء فيه ، وشواهد  
 ٨١١ مما احتج به الكوفيون قولهم في تصغير إنسان «أنيسيان»  
 ٨١١ احتج البصريون بأنه مأخوذ من الأنس  
 ٨١٢ وردوا ماذهب إليه الكوفيون بأنه لو كان صحيحا لجاء في بعض كلام العرب كما جاء ما ذكره من المحذوفات على أصله ، وبأن تصغيره على أنيسيان شاذ والياء زائدة ، وذكروا لذلك نظائر

## المسألة الثامنة عشرة بعد المائة

- ٨١٢ وزن «أشياء»  
 ٨١٢ ذهب الكوفيون إلى أن وزن أشياء أفعاء ، وأصله أشيئاء ، ووزن أفعلاء ، فحذفت الهمزة الأولى  
 ٨١٣ وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال

## ص الموضوع

- ٨١٣ وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء ، وأصله شياء على وزن فعلاء فحذفت فيه قلب مكاني ، ومنعه من الصرف لألف التأنيث

## المسألة التاسعة عشرة بعد المائة

- ٨٢١ علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولى ظننت ؟  
 ٨٢١ ذهب الكوفيون إلى أن انتصابهما على الحال ، وذهب البصريون إلى أن انتصابهما كانتصاب المفعول  
 ٨٢١ احتج الكوفيون بأن كان فعل غير متعد ؛ فلا يكون نصب خبره نصب المفعول  
 ٨٢٣ احتج البصريون بأن خبر كان يجيء ضميرآ ، والضمير لا يكون حالا ، وكذلك ثاني مفعولى ظننت

## المسألة العشرون بعد المائة

- ٨٢٨ هل يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ؟  
 ٨٢٨ ذهب بعض الكوفيين وجماعة من البصريين إلى جواز ذلك وذهب بقية البصريين إلى امتناعه  
 ٨٢٨ احتج الكوفيون بالنقل وبالقياس على سائر معمولات الفعل المتصرف  
 ٨٣٠ واحتج البصريون بأن التمييز فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على رافعه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٣١	وردوا شواهد الكوفيين بعدم تسليم الرواية ، وبأنها على فرض صحتها تحمل وجوهاً آخر ، وبالفرق بين التميز وسائر معمولات الفعل المتصرف	٨٣٢	حمل الكوفيون رب على كم ، وذكروا أن رب يخالف حروف الجر في أربعة أشياء ، وأنه قد تصرف فيها بالحذف ، والتصرف بالحذف كما يكون في الأسماء ، لا الحروف
٨٣٢	المسألة الحادية والعشرون بعد المائة	٨٣٣	واحتج البصريون بأن رب لا يحسن معها علامات الأسماء ؛ فلا تكون اسما
٨٣٢	القول في « رب » اسم أم حرف؟		
٨٣٢	ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم ، وذهب البصريون إلى أنه حرف		

تمت فهرس الموضوعات

والحمد لله ذي الجلال ، وصلاته وسلامه على نبيه وصحبه وآله

## فهرس الشواهد

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » للأبناي

### حرف الهمزة

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٦٢	١٠٩	طلبوا صلحنا ولا تأوان
٧٦	١٢٥	فأجينا أن ليس حين بقاء رجم به الشيطان من هوائه
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعمأوه
٢٦١	٤٠٥	فتجمع أيمن منا ومنكم
٣٧٤	٥٧١	فلا والله لا يلقي لما بي
٣٨٤	٥٩١	قلت لشبيان : ادن من لقاءه
٤١٥	٦٦١	تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدي
		عن خدام العقيلة العذراء
		وعلمت ذلك مع الجراء
٤٥٤	٧٤٦	يا لك من تمر ومن شيشاء
		} أن نعم ما كولا على الخواء
		* ينشب في المسعل واللباء *
٤٥٦	٧٤٧	سيغنيى الذى أغناك عني
		فلا فقر يدوم ولا غناء

### حرف الباء الموحدة

٢٣	٦٢	وكيف تواصل من أصبحت
٤١	٨٦	ولما أن تحمل آل ليلي
٤٣	٨٨	وكننا مدماة كأن متونها
٤٦	٩٤	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
٥٥	١٠١	ألا يا اسلمى يأترب أسماء من ترب
٥٨	١٠٢	وقالت : ألا يا اسمع نعطك بخطة
٦٤	١١٢	والله ما ليلي بنام صاحبه
٧٣	١٢٣	فإن أجه يضجر كما ضجر بازل
٨٣	١٣٣	فما قوى بشعلة بن بكر
		ولا بفزارة الشعر الرقابا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٦	١٦٧	لما تعيا بالقلوص ورحلها كفى الله كعبا ماتعيا به كعب
١٠٧	١٨٠	إن من لام في بني بنت حسا ن أله وأعصه في الخطوب
١١٦	١٩١	{ أجذك لست الدهر رأى رامة ولا عاقل إلا وأنت جنب ولا مصعد في المصعدين لمنعج ولاها بطما عشت هضب شطيب
١١٧	١٩٣	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا يبين غرابها
١١٩	١٩٨	كأن وريديه رشاءا خلب
١٣٥	٢٢٠	لك الخير عللنا بها ، عل ساعة تمر ، وسهواء من الليل يذهب
١٥٧	٢٦٧	بها كل خوار إلى كل صعلة ضهول، ورفض المذرعات القراهب
١٦٣	٢٧٥	فمالي إلا آل أحمد شعبة ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٧٠	٢٨٦	ألم تعلمن يارب أن رب دعوة دعوتك فيها مخلصاً لو أجاها
١٧٧	٢٩٣	{ يمرون بالدهنا خفافا عياهم على حين ألهى الناس جل أمورهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق
١٨٠	٢٩٥	وكل من ظن أن الموت مخطئه فندلا زريق المال ندل الثعالب
١٩٧	٣١٦	معلل بسواء الحق مكذوب مكان من أشقى على الركائب
٢٠٢	٣٢٠	وإني حبست اليوم والأمس قبله يبابك حتى كادت الشمس تغرب
٢٠٦	٣٣١	{ فلست بذى نيرب في الصديق ومناع خير وسبابها ولا من إذا كان في جانب أضاع العشيرة فاغتلبها
٢١٩	٣٤٨	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعى مية فيجيب
٢٢٧	٣٥٥	أرق لأرحام أراها قرية لحار بن كعب ، لالجرم وراسب
٢٥٦	٣٩٥	وما زرت ليلي أن تكون جبية إلى ، ولا دين بها أنا طالبه
٢٧٧	٤٤٣	كلانا يا يزيد يحب ليلي بنى وفيك من ليلي التراب
٢٨٢	٤٤٧	كلأها حين جد الجرى بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفهما راني
٢٨٤	٤٥١	لكنه شاقه أن قيل : ذارجب ، ياليت عدة حول كله رجب
٢٨٩	٤٥٨	{ حتى إذا قلت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقبتم ظهر الحجن لنا إن اللثيم العاجز الحب
٢٩٢	٤٦٤	فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيها



الشاهد	ص	رتم الشاهد
من جمح ، والعز فيهم والحسب	٥١١	٣٣١
لمن حمل رخو الملائم نجيب ؟	٥١٢	٣٣٣
من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا	٥١٦	٣٣٧
بزيت كما يكفيك فقد الحبايب	٥٩٢	٣٨٥
أبت للأعادي أن تدخ رقابها	٥٩٦	٣٨٧
ويعرف لها أيامها الخير تعقب	٦٢١	٤٠٠
وقولي إن أصبت : لقد أصابا	٦٥٥	٤١٠
بني من اهداها لك الدهر إئلب	٧٥٣	٤٦١
فإن الحوادث أودى بها	٧٦٤	٤٦٩
يضم إلى كشحه كفا مخضبا	٧٧٦	٤٨٢
باتت تكركره الجنوب	٧٩٠	٤٩١
وما كان نقسا بالفراق تطيب ؟	٨٢٨	٥٠٢

## حرف التاء المثناة

بسجستان طلحة الطلحات	٤١	١٩
كما صدى الحديد على الرماة	٥٩	٢١
عمرو بن يربوع شرار النات	١١٩	٧٠
تدلنا اللمة من للماتها	٢٢٠	١٣٦
بنت ثمانى عشرة من حجته	٣٠٩	١٩١
أنت الذى طلقت عام جعتا	٣٢٥	٢٠٤
أقبلت معتاداً لما تركنا		

\* قد أحسن الله وقد أسأتنا \*

[ قطعها إذا المها تجوفت ]	٣٧٩	٢٣٩
وبثرى ذو حفرت وذو طويت	٣٨٤	٢٤٤
وكان مع الأطباء الشفاة	٣٨٥	٢٤٥
وإن قيل الشفاة هم الأساة		
إذا وطنت يوما لها النفس ذلت	٤٦٢	٢٩١

الشاهد	ص	رسم الشاهد
ولم تكثر القتلى بها حين سلت	٦٦٧	٤٢١
وحياك الإله ، فكيف أتنا ؟	٦٨٣	٤٣١
مصيف مقيظ مشق	٧٢٥	٤٤٧
سود جماد كنعاج الدشت		
سائل بنى أسد ما هذه الصوت	٧٧٣	٤٧٩

حرف التاء الثالثة

ألا فالبنا شهرين أو نصف ثالث ٤٨٣ ٣٠٥

حرف الجيم

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	[نحن بنى ضبة أصحاب الفلج]	٢٨٤	١٦٨
أواخر اللبس أصوات الفرائج	كأن أصوات من يغالطن بنا	٤٣٣	٢٧١
تجد حطبا جزلا وناراً تأججا	مق تأتنا تلم بنا في ديارنا	٥٨٣	٣٧٧
قطنا بمستحصد الأوتار محلوج	كأنما ضربت قدام أعينها	٦٠٥	٣٩٠
لولاك في ذا العام لم أحجج	أومت بعينها من الهودج	٦٩٣	٤٣٦

حرف الحاء المهملة

ومن ذم الرجال بمنزح	وأنت من الفوائل حيث ترمى	٢٥٥	٩
وحب الزاد في شهرى قماح	فقى ما ابن الأغر إذا شتونا	٩٦	٢٨
تقاصر حق كاد في الآل يصصح	[دأبت إلى أن ينبت الظل بعدما وجيف المطايا ثم قلت لصحبى]	٢٣١	١٤٥
ولم ينزلوا : أبردم فتروحوا			
فأنا ابن قيس لا براح	من صد عن نيرانها	٣٦٧	٢٣٠
فلا العيش أهواء ولا الموت أروح	فكلتاها قد خطلى في صحيفة	٤٤٦	٢٨١
وأنت فى العين أملح	بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى	٤٧٨	٣٠١
دوامى الأيدى يخبطن السريحا	وطرت بمنصلى فى يعمالات	٥٤٥	٣٦٥
قد كاد من طول البلى أن يصصحا	[ربع عفاه الدهر طولا فاعمى]	٥٦٦	٣٧١
متقلداً سيفاً ورعاً	يأليت زوجك قد غدا	٦١٢	٣٩٤

الشاهد	ص	رقم الشاهد
فوجه الأرض مغبر قبيح وقل بشاشة الوجه الملبح قبرا يبرو على الطريق الواضح	٦٦٢ ٦٦٣	٤١٦ ٤٦٨
حرف الحاء المعجمة		
فأنت أيضهم سربال طباح فويحك خبرني بما أنت تصرخ فلا زال عظم من جناحك يفضخ ووكرك مهديم، ويضك يشدخ فلا أنت في أمن ولا أنت تفرخ على حر جمر الناريشوى ويطبخ بي الجعيم حين لا مستصرخ	١٤٩ ٢٥٥ ٣٦٨	٨٩ ١٥٤ ٢٣١
حرف الدال المهملة		
بما لاقت لبون بفي زياد بنوهن أبناء الرجال الأباهد هلا رمت ببعض الأسهم السود لولا حدثت، ولا عذرى لمحدود ألا ليتني أفديك منها وأفتدى ليس الإمام بالشحيح الملحد أعيت جوابا، وما بالربع من أحد ولكنني من حبها لعميد في وجوه إلى اللامام الجعاد أعيت جوابا، وما بالربع من أحد والنؤىء كالحوض بالمظلومة الجلد وما أحاشى من الأقوام من أحد فيناء، ومن يرد الزهادة يزهد	٣٠ ٦٦ ٧٣ ٧٤ ٩٦ ١٣١ ١٧٠ ٢٠٩ ٢٦٦ ٢٦٩ ٢٧٨ ٢٩١	١٧ ٢٧ ٣٤ ٤٩ ٨٢ ١٠١ ١٢٩ ١٥٦ ١٥٩ ١٦٥ ١٧٣

الشاهد	ص	رقم الشاهد
الصل والصفصل واليعضيدا	٣١٤	١٩٤
بحيث يدعو عامر مسعودا		
فلسنا بالجبال ولا الحديددا	٣٣٢	٢٠٧
ولا ترموا بها الغرض البعيدا		
إذا ماتلاقينا من اليوم أو غدا	٣٣٥	١٢٠
أبا هذليا من غطارفة نجد	٣٥١	٢٢٢
إن ابن جلمهم أمسى حية الوادى	٣٥٢	٢٢٣
ويكن أعداء بعيد وداد	٣٨٧	٢٤٧
زوج القلوص أبى مزاده	٤٢٧	٢٦٥
كلتاها قد قرنت بزائده	٤٣٩	٢٧٤
يوما جديداً كله مطرداً	٤٥٢	٢٨٥
شلا كما تطرد الجمالة الشردا	٤٦١	٢٩٠
إلى حمامتنا، أو نصفه فقد	٤٧٩	٣٠٢
صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند؟	٥٠	٣١٨
لا بترها مبارك الجلاذ	٥٠٤	٣٢٣
أن الجواد محمد بن عطارذ	٥٠٥	٣٢٤
وكفى قريش المضلات وسادها	٥٠٦	٣٢٦
شراهم قبل إنقادها	٥٠٨	٣٢٨
ومسحت بالثنتين عصف الإعمد	٥٤٦	٣٦٦
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلصى؟	٥٦٠	٣٦٨
وحينما كنتم لاقيتما رشدا	٥٦٣	٣٧٠
وتصنعا نعمة عندى بها ويدا		
منى السلام، وألا تشعرا أحداً	٥٨٥	٣٧٩
والقوم صيد كأنهم رمدوا		
حلت عليك عقوبة التعمد	٦٤١	٤٠٨
ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا	٦٥٧	٤١٣

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٢٥	٦٧٢	فظلت في شر من الذكيدا كالدزبي زية فاصطيدا
٤٥٥	٧٤٧	إنما الفقر والغناء من الله ؛ فهذا يعطى وهذا يحسد
٤٥٨	٧٥٠	ولا تجعليني كأمريء ليس همه كهمي ، ولا يغني غنائى ومشهدى
٤٧٢	٧٦٨	هنيئا لسعد ما اقتضى بعد وقعتى بناقة سعد والعشبة بارد
٤٨٣	٧٧٨	فوقعت بين قتود عنس ضامر لحاظه طفل العشى سناد

## حرف الراء المهملة

٦	٢٣	الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور
	٢٤	وأنتي حيثما يثنى الموى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
٢٢	٦١	وشر المنايا ميت وسط أهله كهلك الفتى قد أسلم الحى حاضره
٢٥	٦٣	كأن عذيرهم بجنوب سلى نعام قاق في بلد قفار
٢٦	٦٤	قليل عيه ، والعيب جم ، ولكن الغنى رب غفور
٤٨	٩٥	إني ضمنت لمن أتاني ماجنى فأبى ، فكنت وكان غير غدور
٥١	٩٩	ألا يا أسلمى ياهند هند بنى بدر وإن كان حيانا عدى آخر الدهر
٥٢	١٠٠	ألا يا أسلمى يادارمى طلى البلى ولازال منها لا بجرعائك القطر
٦٥	١١٤	مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
	١١٥	* جادت بكفى كان من أرمى البشر *
٦٨	١١٨	يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار
٧١	١١٩	يا قاتل الله صبياننا تجيء بهم أم الهنير من زند لها وارى
٧٢	١٢٢	ما أقلت قدم ناعلها نعم الساعون في الأمر المبر
٧٤	١٢٤	إذا هدرت شقاشقه ونشبت له الأظفار ترك له الدار
٧٥	١٢٤	هيجها نضح من الطل مسحر وهزت الريح الندى حين قطر
		* لو عصر منها البان والمسك انعصر *
٧٧	١٢٥	ألم يخز التفرق جند كسرى ونفخوا في مدائنهم فطاروا
٧٨	١٢٧	ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلأكن الضال والسمر
٩٢	١٥٣	وأبيض من ماء الحديد كأنه شهاب بدا والليل داج عساكره

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٤	١٥٦	حراجيج ما تنفك إلا مناخة
١٠٠	١٧٠	بحسبك في القوم أن يعلموا
١٠٢	١٧١	ألا هل أتاها والحوادث حمة
١٠٣	١٧٤	إن امرأ غره منكن واحدة
١٠٥	١٧٧	لا تتركني فيهم شطيرا
١٠٩	١٨٢	فلو كنت ضييا عرفت قرابتي
١١٢	١٨٧	غداة أحلت لابن أصرم طعنة
١٣١	٢١١	يا أبا الأسود لم خليتني
١٣٢	٢١٥	فهبالك والأمر الذي إن توسعت
١٣٩	٢٢٣	تربص بها الأيام، على صروفها
١٤٩	٢٤١	تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي
١٥١	٢٤٤	ولما رأيت الخيل تترى أنا نجحا
١٥٢	٢٥٣	وإني لتعروني لذكراك نفضة
١٦٤	٢٧٦	الناس ألب علينا فيك ليس لنا
١٧٤	٢٩١	على حين من تلبث عليه ذنوبه
١٨٩	٣٠٦	تؤم سنانا ، وكم دونه
١٩٨	٣١٧	بعد أم العمرو من أسيرها
٢٠١	٣١٩	ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
٢٠٨	٣٣٣	كشحا طوى من بلد مختارا
٢١١	٣٣٦	فيا الغلامان اللذان فرا
٢١٨	٣٤٧	خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا
٢٣٢	٣٧١	لمن الديار بقنة الحجير
٢٣٨	٣٧٨	مثلك أو خير تركت رذية
٢٤٦	٣٨٦	إذا ما شاء ضرروا من أرادوا
٢٤٩	٣٨٨	ليس تخفى يسارتني قدر يوم
٢٥٧	٤٠٠	إن الذي أغناك يغنيني جير
		على الحسف أو نرمي بها بلدا قفرا
		بأنك فيهم غنى مضر
		بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا
		بعدي وبعذك في الدنيا لغرور
		إني إذن أهلك أو أطيرا
		ولكن زنجي عظيم المشافر
		حصين عبطات السدائف والخمر
		لهجوم طارقات وذكر ؟
		موارده ضاقت عليك المصادر
		سترمي بها في جاحم متسعر
		بجارية ، بهرا لهم بعدها بهرا
		علمت بأن اليوم أحسن فاجر
		كما انتفض العصفور بلله القطر
		إلا السيوف وأطراف القنا وزر
		يجد فقدها ، وفي المقام تدابر
		من الأرض محدود باغارها ؟
		حراس أبواب على قصورها
		ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
		من يأسه اليأس أو حذارا
		إياكما أن تعقبانا شرا
		أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكر
		أقوين من حجج ومن دهر
		تقلب عينها إذا طار طائر
		ولا يألوهن أحد ضرارا
		ولقد يخف شيعتي إعساري
		والله نفاح اليمين بالحير

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٦٠	٤٠٤	إن امرأ خصى عمدا مودته
٢٦٤	٤٠٧	وقد ذكروا إلى الكثيب مؤالفا فقال فريق القوم لما نشدتهم:
٢٦٦	٤٢٨	عمر على ما تستمر ، وقد شفت
٢٧٣	٤٣٧	وقرب جانب الغربى يادو
٢٧٨	٤٤٣	كلا ثقلينا واثق بغنيمة
٢٩٥	٤٦٨	لا يبعدن قومي الذين هم النازلون بكل معترك
٢٩٨	٤٧٣	أكل امرئ تحسين امرأ
٣٠٤	٤٨٢	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا :
٣٠٩	٤٩٠	فلتأتينك قصائد [ وليدفعن
٣١٠	٤٩٣	طلب الأزارق بالكتائب إذهوت
٣١٢	٤٩٥	إذا قال غاو من تنوخ قصيدة
٣١٤	٤٩٧	أؤمل أن أعيش وإن يومى أو التالى دبار ، فإن أفته
٣١٥	٤٩٧	فأوفض عنها وهى ترغو حشاشة
٣٢٧	٥٠٧	قامت تبكيه على قبره تركتنى فى الدار ذا غربة
٣٣٢	٥١٢	أخشى على ديسم من بعد الثرى
٣٣٤	٥١٥	تراه كأن الله يجدع أنفه
٣٣٥	٥١٦	له زجل كأنه صوت حاد
٣٣٦	٥١٦	أو معبر الظهر ينأى عن وليته
٣٣٩	٥١٧	وأيقن أن الحيل إن تلتبس به
٣٤١	٥١٨	لأعلاطه وسما لا يفارقه
٣٥٣	٥٣٣	من كان لا يزعم أنى شاعر
٣٥٤	٥٣٥	ولأنت أشجع من أسامة إذ
		على التائى لعندى غير مكفور
		قلاص سليم أو قلاص بنى بكر
		نعم ، وفريق : لئمن الله ماندرى
		غلائل عبد القيس منها صدورها
		مدب السيل ، واجتنب الشعارا
		وقد قدر الرحمن ماهو قادر
		سم العداة وآفة الجزر
		والطيبين معاهد الأزر
		ونار توقد بالليل نارا
		ليلاى منكن أم لىلى من البشر؟
		جيشا إليك قوادم الأكوار ]
		بشبيب غائلة النفوس غدور
		بها جرب عدت على بزوبرا
		بأول أو بأهون أو جبار
		فمؤنس أو عروبة أو شيار
		بذى نفسها ، والسيف عريان أحمر
		من لى من بعدك ياعامر؟
		قد ذل من ليس له ناصر
		أبى قضاء الله إلا ما ترى
		وعينه ، إن مولاه ثاب له وفر
		إذا طلب الوسيقة أو زمير
		ما حج ربه فى الدنيا ولا اعتمرا
		يكن لفسيل النخل بعده أبر
		كما يحز بجمعى الميسم البحر
		فيدن منى تنه المزاجر
		دعيت نزال ، ولج فى الدعر

الشاهد	ص	رقم الشاهد
حذار من أرماحنا حذار	٥٣٩	٣٦٢
نظار كي أركبها نظار	٥٤٠	٣٦٣
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر؟	٥٤٤	٣٦٧
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر	٥٨٦	٣٨٠
بعدي سوافي المور والقطر	٦٠٣	٣٨٩
فطعنة لاغس ولا بمغمر	٦٢٦	٤٠٣
وإن يمت	٦٣٣	٤٠٦
وإن كان سمعك غير ذي وقر	٦٣٣	٤٠٦
ولتجدني بالأمبر برا وبالقناة مدعسا مكرا	٦٦٥	٤٢٠
* إذا غطيف السلى فرا *		
من الذله من آل عزة عامر	٦٧١	٤٢٣
أو جبال أشم مشمخرا	٦٧٦	٤٢٧
إياهم الأرض في دهر الدهارير	٦٩٨	٤٣٨
لكم قبصه من بين أثرى وأقتر	٧٢١	٤٤٥
وجاءت الحيل أثاني زمر	٧٣٢	٤٥٠
أضرب بالسيف وسعد في القصر	٧٣٣	٤٥١
* أجبنا وغيرة خلف الستر *		
ومدرهنا الكمي إذا تغير	٧٦٦	٤٧٠
بنا الحدثان ، والأنف النصور	٧٦٦	٤٧٠
وأنت برىء من قبائلها العشر	٧٦٩	٤٧٣
وفي وائل كانت العاشره	٧٦٩	٤٧٤
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	٧٧٠	٤٧٥
وللسبع خير من ثلاث وأكثر	٧٧٢	٤٧٧
غفرنا [ وكانت من سجيئنا الغفر	٧٧٤	٤٨٠
بيضاء مثل المهرة الضامر	٧٧٨	٤٨٤
وكحل العينين بالعوادر	٧٨٥	٤٨٨
س بالصيف رقرقت فيه العيرا	٧٨٩	٤٩٠
ألا هلك الشهاب المستنير	٧٨٩	٤٩٠
وحمال المثين إذا ألت	٧٨٩	٤٩٠
وإن كلابا هذه عشر أبطن	٧٨٩	٤٩٠
وقائع في مضر تسعة	٧٨٩	٤٩٠
وكان مجنى دون من كنت أتقى	٧٨٩	٤٩٠
قبائلنا سبع ، وأتم ثلاثة	٧٨٩	٤٩٠
[ أزيد بن مصبوح فلو غيركم جنى	٧٨٩	٤٩٠
عهدى بها في الحى قد سربلت	٧٨٩	٤٩٠
[ حنى عظامى ، وأراه ناغرى ]	٧٨٩	٤٩٠
وتبرد برد رداء العرو	٧٨٩	٤٩٠



رقم العامد	ص	الشاهد
٤٩٣	٨٠٠	من آل صفوق وأتباع آخر [الطامعين لا يبألون الغمر]
٤٩٥	٨٠٤	وكنت إذا أرسلت طرفك رائدا رأيت الذي لا كله أنت قادر عليه ، ولا عن بعضه أنت صابر

## حرف الزاى

١٩٦	٣١٥	مثل الكلاب تهر عند درابها ورمت لهازمها من الخبز
٢٢٠	٣٤٩	إما ترى اليوم أم حمز قاربت بين عنق وجرى

## حرف السين المهمة

٦٧	١١٦	بئس مقام الشيخ أمرس أمرس إما على قعو وإما اقعنسس
١٦٠	٢٧١	وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس
١٦١	٢٧٣	خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس
٣٧٣	٥٦٨	اضرب عنك الهموم طارقه ضربك بالسوط قونس الفرس

## حرف الصاد المهمة

١٢٢	٢٠١	أكثره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص
٢٧٦	٤٤٢	كلا أخويكم كان فرعا دعامة ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصاً

## حرف الضاد العجمة

٥٧	١٠٢	أمسلم يا اسمع يا ابن كل خليفة وياسائس الدنيا، ويا جبل الأرض
٩٠	١٤٩	جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض
		* أبيض من أخت بنى إياض *
٢٤١	٣٨٣	فقلوا لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم ؛ فإن الشرفى الفرائض
٢٤٢	٣٨٣	أظنك دون المال ذو جثت تبتغى ستلقاك بيض للنفوس قوايض
٢٤٣	٣٨٤	يفادر محض الماء ذو هو محضه على إثره إن كان للماء من محض
		يروى العروق الباليات من البلى من العرفج التجدى ذوباد والخص
٢٥٣	٣٩٠	ولا أدر من ألقى عليه رداءه على أنه قد سل عن ماجد محض

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٢٠	٥٠١	وممن ولدوا عام — ذو الطول وذو العرض

## حرف الطاء المهملة

٦٦	١١٥	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بضيق هل رأيت الذئب قط
٢٤٠	٣٨٠	فخور قد لهوت بهن عين	[نواعم في المروط وفي الرياط]
٣٩٦	٦١٣		شراب ألبان وتمر وأقط

## حرف العين المهملة

٧	٢٤	هجوت زبان ثم جئت معتذراً	من هجوزبان ، لم تهجو ولم تدع
٣٢	٧١	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٩١	١٥١	يقول الحنفى، وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
	١٥٢	وبستخرج اليربوع من ناققائه	ومن جحره بالشيخة اليتقصع
١٠٦	١٨٠	فلو أن حق اليوم منكم إقامة	وإن كان سرح قد مضى فتسرعا
١٢٤	٢٠٣	عبأت له رمحا طويلا وألة	كأن قبس يعلى بها حين تشرع
١٣٧	٢٢١	ولا تهين الفقير، علك أن	تركع يوما والدهر قد رفعه
١٤٧	٢٣٣	فلا تكثرا لومى ؛ فإن أخا كما	بذكراه ليلي العامرية مولع
١٧٥	٢٩٢	على حين عاتبت المشيب على الصبا	قلقت : ألما تصح والشيب وازع؟
١٨٦	٣٠٣	كم بجود مقرف نال المنى	وشريف بخله قد وضعه
١٨٧	٣٠٤	كم فى بنى بكر بن سعد سيد	ضخم الدسيعة ماجد نفاع
٢٨٧	٤٥٥		قد صرت البكرة يوما أجمعا
٣٠٦	٤٨٥	ليت شعرى عن خليلي ، ما الذى	غاله فى الحب حتى ودعه؟
٣٠٧	٤٨٦	فسعى مسعاته فى قومه	ثم لم يبلغ ، ولا عجزاً ودع
٣١٧	٤٩٩	فما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداس فى مجمع
٣٢٢	٥٠٤	تمد عليهم من يمين وأشمل	بحورله من عهد عاد وتبعها
٣٣٨	٥١٧	فإن يك غنا أو سميها فإننى	سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٥٨	٥٣٧	مناعبها من إبل مناعبها أما ترى الموت لدى أرباعها
٣٧٥	٥٨٠	أردت لكيا أن تطير بقربى فتركها شنا ببيداء بلقع
٣٨٦	٥٩٣	لقد عدلتني أم عمرو، ولم أكن مقاتلتها ما كنت حيا لأسمعا
٣٩٩	٦١٩	فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا
٤٠١	٦٢٣	يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
٤١٩	٦٦٤	حميد الذي أمج داره أخو الحمر ذو الشيبة الأصلع

## حرف الغين المعجمة

٢٥٢	٣٨٩	ولكن يدر سائلوا عن بلائنا على الناد، والأنباء بالغيب تبلغ
-----	-----	---

## حرف الفاء

١٣	٢٧	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
٤٧	٩٥	نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض ، والرأى مختلف
٨٧	١٤٠	إذا نهى السفه جرى إليه وخالف ، والسفيه إلى خلاف
١١٣	١٨٨	وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
٢٨٠	٤٤٥	فكلتاها خرت ، وأسجد رأسها كما سجدت نصرانة لم تحنف
٢٩٣	٤٦٥	تعلق في مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط تنانف
٣١٣	٤٩٦	إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو؛ فنبلع حاجتي أو تزحف
٣٧٢	٥٦٨	فإني قد رأيت بدار قومي نواب كنت في لحم أخافه
٣٧٦	٥٨١	قد يكسب المسال الهدان الجافى بغير لا عصف ولا اضطراف
٤١٨	٦٦٣	عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف
٤٢٢	٦٧١	الذ بأسفله صحراء واسعة والد بأعلاه سيل مده الجرف
٤٨٩	٧٨٨	موانع للأسرار إلا لأهلها ويخلفن ما ظن الغيور المشفشف

الشاهد

ص

رقم  
الشاهد

## حرف القاف

١١	٢٦	إذا العجوز غضبت فطلق	ولا ترضاها ولا تملق
٢٠	٥٨	وإن امرأ أسرى إليك ودونه لحقوقة أن تستجيبى دعاءه	من الأرض مومة وبيداء سملق وأن تعلمى أن المعان موفق
٣٠	٦٨	من يلق يوما على غلاته هرمأ	يلق الساحة منه والندى خلقا
٣٥	٧٥	فما الدنيا بياقة لحي	ولا حي على الدنيا بياق
١١٤	١٩٠	وإلا فاعلموا أنا وأتم	بغاة ما بقينا في شقاق
١٢١	٢٠	أما والله أن لو كنت حراً	وما بالحر أنت ولا العتيق
١٢٧	٢٠٥	فلو أنك في يوم الرخاء سألتنى	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٣٣	٢١٥	ياخال هلا قلت إذ أعطيتنى	هياك هياك وحنواء العنق
١٤٠	٢٢٥	حتى يقول الجاهل المنطق	لعم هذا معه معلق
١٤٨	٢٣٣	أفنى تلادى وما جمعت من نسب	قرع القواقرز أفواه الأبارق
١٨٤	٢٩٩	.....	لواحق الأقرباب فيها كالمق
٢٣٣	٣٧٢	حسبت بعام راحلى عناقا	وما هى - ويب غيرك - بالعناق
٢٥٠	٣٨٨	لا صلح بينى - فاعلموه - ولا سيفى ، وما كنا بنجد ، وما	ينكم ، ما حملت عاتقى قرقر قمر الواد بالشاهق
٢٥٨	٤٠١	رضيى لبان ثدى أم تحالفا	بأسحم داج عوض لا تتفرق
٢٨٦	٤٥٣	زحرت به ليلة كلها	فجئت به مؤيداً خفقيقا
٢٩٤	٤٦٦	هلا سألت بذى الجاهج عنهم	وأبى نعيم ذى اللواء المحرق
٣٤٧	٥٢٧	فلتكن أبعد العداة من الصلح	من النجم جاره العيوق
٣٩٧	٦١٧	فمضى واغل ينهم يحيو	وتعطف عليه كأس الساقى
٤٤٣	٧١٧	عدس ، مالعباد عليك إمارة	أمنت وهذا تحمليين طليق
٤٦٦	٧٦٠	أيا جارتا بينى ؛ فإنك طالق	كذلك أمور الناس غاد وطارقه

## حرف الكاف

٢	١٥	والله أسماك سما مباركا	آثرك الله به	إيثاركا
١٣٨	٢٢٢	[ تقول بنى : قد أنى أناكا ]	يا أبنا علك أو	عساكا

الشاهد	رقم الشاهد	ص
يا أيها المأمع دلوى دونكا * يثنون خيرا ويمجدونكا *	١٤٣	٢٢٨
تجائف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا	١٧٩	٢٩٥
يا عاذلى دعنى من عدلكا مثلى لا يقبل من مثلكا	١٨٥	٣٠١
على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حرا الوجه أويك من بكى	٣٥٢	٥٣٢
تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها	٣٥٧	٥٣٧
يا حكم الوارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب جوالعتك	٤٠٤	٦٢٨
لن تنفى ذا حاجة وينفعك وتجعلين الله معى فى الله معك	٤٢٤	٦٧٢
[هل تعرف الدار على تبراكا] دار لسعدى إذه من هواكا	٤٣٠	٦٨٠
[أنتك عنس تقطع الأراكا] إليك حتى بلغت إياكا	٤٣٩	٦٩٩
أقول له والرمح ياطر منته : تأمل خفافا ؛ إننى أنا ذلكا	٤٤٤	٧٢٠

## حرف اللام

كأن فى أنيابها القرنفول ياناقتا ماجلت من مجال	٨	٢٤	[خود أناة كالمهاة عطبول]
على عجل منها أطأطىء شبالى وفار للقوم باللحم المراجيل	١٠	٢٥	أقول إذ خرت على الكلكال :
أصبحت كالشن البال أجل ، لا ، ولا برضاء بال	١٤	٢٨	كأنى بفتحاء الجناحين لقوة
وأى أمر سىء لا فعله كفانى ولم أطلب قليل من المال	١٥	٢٩	لما نزلنا نضبنا ظل أخية
وقد يدرك المجد المؤئل أمثالى وسوئل لو يبين لنا السؤالا	١٦	٢٩	لا عهد لى بنىضال
بها يقتدنا الحرد الحدالا أعرافهن لأيدينا مناديل	٣٦	٧٥	وما الدنيا بياقية بحزن
من داره الحزن بمن داره صول	٣٨	٧٧	
	٣٩	٨٤	أفلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
	٤٠	٨٥	ولكننا أسعى لمجد مؤئل
	٦٠	١٠٦	أفرد على الفؤاد هوى عميداً
	٧٩	١٢٨	وقد نغنى بها ونرى عصوراً
			نمت قنسا إلى جرد مسومة
			ما أقدر الله أن يدنى على شحط

الشاهد	ص	رقم الشاهد
وليس حاملنى إلا ابن جمال	١٢٩	٨٠
ك على أدهم أجش الصهيل	١٣٤	٨٥
دويهة تصفر منها الأنامل	١٣٩	٨٦
بأبيض من ماء الحديد صقيل	١٥٤	٩٣
كأنا رعن قف يرفع الآلا	١٥٨	٩٥
بعده ينزل به وهو أعزل	١٨١	١٠٨
فتنا على ماخيلت ناعمى بال	١٨٣	١١٠
أن هالك كل من يحفى ويتعل	١٩٩	١٢٠
إذا اغبر أفق وهبت شمالا	٢٠٦	١٢٨
ولم تر عيف لزن بلالا	٢٠٧	
وقدما هناك تكون الثملا	٢٠٧	
على هنوات كاذب من يقولها	٢٠٩	١٣٠
أفيد غنى فيه لذى الحق محمل	٢٢٧	١٤٢
منه وحرف الساق ، طى المحمل	٢٣٠	١٤٤
صديق ، وثلث من يدى الأنامل	٢٥٦	١٥٥
وصادف حوطا من أعادى قاتل		
رب هيضل لجب لفقت بهيضل	٢٨٥	١٦٩
حمامة فى غصون ذات أوقال	٢٨٧	١٧١
كيومئذ شيئا ترد رسائله	٢٨٩	١٧٢
إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل	٣٠٥	١٨٨
ثلاثون للهجر حولا كيلا	٣٠٨	١٩٠
ونوح الحمامة تدعو هديلا		
شديداً بأعباء الخلافة كاهله	٣١٧	١٩٩
ودون معد فلتزعك العواذل	٣٣٤	٢٠٩
وعمار وآونة أملا	٣٥٤	٢٢٦
على وعل فى ذى المطارة عاقل	٣٧٢	٢٣٤
كدت أقضى الحياة من جلله	٣٧٨	٢٣٧

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٥٩	٤٠٢	إليك ؟ وكلا ليس منك قليل
٢٦٢	٤٠٥	طرن انقطاعه أوتار محظرة
٢٦٣	٤٠٦	يأتى لها من أيمن وأشم
٢٧٠	٤٣٢	يهودى يقارب أو يزيل
٢٨٨	٤٥٧	بنابطن خبت ذى قفاف عقتل
٢٩٩	٤٧٥	كنعاج الللا تعسفن رملا
٣٠٠	٤٧٦	مالم يكن وأب له لينلا
٣٠٨	٤٨٩	حبك النطاق فشب غير مهبل
٣١١	٤٩٤	بخيف يوم تواكل الأبطال
٣١٦	٤٩٩	عارى الأشاجع ناحلا كالنصل ؟
٣٢٥	٥٠٥	وإن معد اليوم مود ذليلها
٣٤٠	٥١٨	قناعه مغطيا فإنى محتلى
٣٤٢	٥١٩	وأظن أن تفاد عمره عاجل
٣٤٤	٥٢١	ولا البليغ ولا ذى الرأى والجدل
٣٤٨	٥٢٧	فلا أشقى عليك ولا أبالى
٣٥٠	٥٣٠	إذا ما خفت من أمر تبلا
٣٥٦	٥٣٦	وعلام أركبه إذا لم أزل
٣٥٩	٥٣٨	وجرداء مثل القوس سمح حجولها
٣٦٠	٥٣٨	وأيدى شمال باردات الأنامل
٣٦١	٥٣٩	ولكن فراقا للدعائم والأصل
٣٦٤	٥٤٥	ولا وجد العذرى قبل جميل
٣٦٩	٥٦١	ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
٣٧٨	٥٨٤	إن يغدروا أو يجبنوا يغدوا عليك مرجليسن كأنهم
٣٨٢	٥٨٨	عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا
٣٨٣	٥٨٩	تشاوس رويدا ؛ إننى من تأمل

الشاهد	ص	رقم الشاهد
كان نسج العسكبوت الرمل	٦٠٥	٣٩١
أينما الريح تميلها تمل	٦١٨	٣٩٨
على صير أمر ما يمر وما يحلو	٦٥٥	٤١١
بسقط اللوى بين الدخول فحومل	٦٥٦	٤١٢
ولا ذاكر الله إلا قليلا	٦٥٩	٤١٤
حينما يعلننا وما نعلله	٦٧٨	٤٢٨
ولاك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل	٦٨٤	٤٣٢
كلع اليدى فى حى مكلل	٦٨٤	٤٣٣
وناقة عمرو ما يحل لها رحل	٦٩٤	٤٢٧
وما أنت فرع يا حسيل ولا أصل	٦٩٤	٤٢٧
فسلم على أيهم أفضل	٧١٥	٤٤٢
وأقعد فى أفيائه بالأصائل	٧٢٣	٤٤٦
ريب الزمان ودهر مفسد خبل	٧٢٧	٤٤٨
ولكن أقصى مدة الموت عاجل	٧٢٩	٤٤٩
فهبش الفؤاد لذاك الحجل	٧٣٣	٤٥٢
ألا بأبى أصل تلك الرجل	٧٣٣	٤٥٢
شرب النبيذ واصطفافا بالرجل	٧٣٤	٤٥٣
مرحبا بالرضاء منك وأهلا	٧٤٨	٤٥٧
دراكا، ولم ينضح بماء فيغسل	٧٥١	٤٥٩
ما إن تنال يد الطويل قذالها	٧٥٢	٤٦٠
وتصبح غرثى من لحوم الغوافل	٧٥٩	٤٦٥
دون الشيوخ ترى فى بعضها خلا	٧٦٧	٤٧١
لقد جار الزمان على عيالى	٧٧١	٤٧٦
والعين بالإئتمد الحارى مكحول	٧٧٥	٤٨١
كناز البضيع سهوة المشى بازل	٧٧٩	٤٨٥
يبازل وجنا، أو عيبل	٧٨٠	٤٨٧
إذا تجرد، لا خال ولا بخل	٨٠٩	٤٩٦
ألقي فيها وعليه الشليل	٨١٠	٤٩٧
ولم يشفق على نقص الدخال	٨٢٢	٤٩٩
صعدة نابتة فى حائر		
وقد كنت من ليلى سنين ثمانيا		
قفانك من ذكرى حبيب ومنزل		
فألفيته غير مستعقب		
بيناه فى دار صدق قد أقام بها		
فلمست بآتيه ولا أستطيعه		
أصاح ترى برقا أريك وميضه		
ركاب حسيل أشهر الصيف بدن		
كوزعم حسل أنه فرع قومه		
إذا ما أتيت بنى مالك		
لعمري لأنت البيت أكرم أهله		
أن رأيت رجلا أعشى أضربه		
فإنك لا تدري متى أنت جأى		
أرتنى حجلا على ساقها		
كفقلت ولم أخف عن صاحبي:		
علمنا إخواننا بنو عجل		
لم نرجب بأن شخصت، ولكن		
فعداى عدا بين ثور ونعجة		
والقارح العدا وكل طمرة		
حصان رزان ما تزن بريبة		
إن الأمور إذا الأحداث دبرها		
ثلاثة أنفس وثلاث ذود		
إذ هى أحوى من الربى حاجبه		
تهون بعد الأرض عنى فريدة		
[ نسل وجد الهاشم المقتل ]		
ويله رجلا تأبى به غبنا		
ويله مسعر حرب إذا		
فأرسلها العراك، ولم يندها،		



الشاهد	ص	رقم الشاهد
حرف اليم		
فإنه أهل لأن يؤكرما	١١	١
وعمانا أعجينا مقده يدعى أبا السمع ، وقرضاب صمه	١٦	٣
* مبتكرا لكل عظم يلحمه *		
باسم الذى فى كل سورة سمه	١٦	٤
قد وردت على طريق تعلمه		
زياقة مثل الفنيق المكدم	٢٦	١٢
وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم	٤٠	١٨
وإلا يعل مفرقك الحسام	٧٢	٣٣
فطلقها فلست لها بند		
إن تغفر اللهم تغفر جما	٧٦	٣٧
ولكن نصفاً لو سبيت وسبى	٨٧	٤٢
قضى كل ذى دين فوقى غريمه	٩٠	٤٥
ألست بنعم الجار يؤلف بيته	٩٧	٥٠
ألا يا اسلمى لا صرم لى اليوم فاطما	١٠٠	٥٣
يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى	١٠٢	٥٦
بسمسم وعن يمين سسم		
شعواء كاللذعة بالميسم	١٠٥	٥٩
ماوى ، ياربنا غارة		
العاظفون تحين ما من عاطف	١٠٨	٦١
يالجنة الله على أهل الرقم	١١٨	٦٩
ونأخذ بعده بذناب عيش	١٣٤	٨٤
صددت وأطولت الصدود ، وقلما	١٤٤	٨٨
بحسبك أن قد مدت أخزم كلها	١٦٩	٩٩
لقد ولد الأخيطل أم سوء	١٧٥	١٠٤
ويوما تلاقينا بوجه مقسم	٢٠٢	١٢٣
وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه		
تمشى بها الدرماء تسحب قصها	٢٠٤	١٢٥
ثم افعل ما شئت عن علم	٢٠٥	١٢٦
يفوت ، ولكن عل أن أتقدما	٢١٩	١٣٤
نرى العرصات أو أثر الحيام	٢٢٥	١٤١
طلب المعقب حقه المظوم	٢٣٢	١٤٦
حق تهجر فى الرواح وهاجها		

الشاهد	ص	رقم الشاهد
فنمت ، وما ليل المطى بنائم	٢٤٣	١٥٠
عليكن من بين السيل سلام	{ ٢٥٥	١٥٣
عليكن منه وابل ورهام	كولا زال منهل الربيع إذا جرى	
ضنا عن الملحاة والشم	٢٨٠	١٦٦
لو خافك الله عليه حرمة	{ يا أسدى لم أكلته ؟ له ؟	٢٩٩
لحمه ولا دمه *	* فما قربت	١٨٣
وليس عليك يا مطر السلام	٢١١	١٩٢
إني أخاف أن تكون لازما	٣١٥	١٩٥
على قنة العزى وبالنسر عندما	{ أما بدماء ما ئرات تخالها	
أييل الأييلين المسيح بن مريعا	{ وما سبح الرهبان في كل يعة	٣١٨
حساما إذا ما هز بالكف صما	{ لقد ذاق منا عامر يوم لعلع	٢٠٠
فإن الأولاء يعلمونك منهم	٢٢١	٢٠٣
يا يؤس للجهل ضارارا لأقوام	٣٣٠	٢٠٥
أقول : يا اللهم يا الله	٣٤١	٢١٤
صليت أو سبحت يا اللهم ما	{ وما عليك أن تقولى كلما	٣٤٢
* اردد علينا شيخنا مسلما *		٢١٥
غفرت أو عذبت يا الله	٣٤٣	٢١٦
على الناجح العاوى أشد رجام	٢٤٥	٢١٧
سريع إلى داعى الندى والتكرم	٣٥٠	٢٢١
وأضحت منك شاسعة أماما	٣٥٣	٢٢٤
أو أمتدحه فإن الناس قد علموا	٣٥٤	٢٢٥
إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم	{ أقول وما قولى عليكم بسبة	٣٦٣
وركضة جبريل على عهد آدم	حفيرة إبراهيم يوم ابن هاجر	
كان الزناء فريضة الرجم	٣٧٣	٢٣٥
جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما	٣٨٧	٢٤٨
كأن قفراً رسومها قلما	٤٣١	٢٦٨
لله در اليوم من لامها	٤٣٢	٢٦٩
إذا خاف يوما نبوة فدعاها	٤٣٤	٢٧٢
هما أخوا في الحرب من لا أخاله		

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٧٥	٤٤٢	كلا أخوينا ذورجال كأنهم
٢٧٩	٤٤٤	كلا يومى أمانة يوم صد
٢٩٦	٤٦٩	إلى الملك القرم وابن الهمام أودا الرأى حين تغم الأمور
٣٠٣	٤٨٢	فاظبية الوعاء بين جلال
٣٢١	٥٠٢	من سبأ الحاضرين مأرب إذ
٣٣٠	٥١٠	إن تهما خلقت ملموما
٣٤٣	٥١٩	[القاطنات البيت غير الريم]
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قومه
٣٥٥	٥٣٥	عرضنا نزال فلم ينزلوا
٣٨١	٥٨٧	
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأيهقان ، وأطفلت
٤٠٢	٦٢٥	وإن أناه خليل يوم مسألة
٤٠٧	٦٣٧	أولائك قوى إن هجوني هجوتهم
٤٠٩	٦٥٣	يحسبه الجاهل مالم يعلم
٤٢٩	٦٧٨	إذاه سيم الحسف آلى بقسم
٤٤١	٧١٠	ولقد أبيت من الفتاة بمعزل
٤٦٣	٧٥٦	.....
٤٦٤	٧٥٧	.....
٤٦٧	٧٦٠	تمخضت النون له يوم
٤٧٨	٧٧٢	فمضى وقدمها ، وكانت عادة
٤٨٦	٧٨٠	[بكرت بها جرشية مقطورة]
		حرف النون
٢٤	٦٢	أكل عام نعم تحوونه
٢٩	٦٧	كلا يومى طوالة وصل أروى
٣١	٦٩	أصاب الملوك فأفانهم
٥٤	١٠١	ألا يا سلمى قبل الفراق طعينا
٦٣	١١٠	نولى قبل يوم نأى جمانا
٨١	١٣٠	امتلاً الحوض وقال : قطنى
١١٨	١٩٧	وصدر مشرق اللون
		أسود الثرى من كل أغلب ضيف
		وإن لم نأتها إلا لاسما
		وليث الكتبية فى المزدحم
		بذات الصليل وذات اللجم
		وبين النقا ، آنت أم أم سالم ؟
		يننون من دون سيله العرما
		قوما ترى واحدكم صهبا
		قواطنا مكة من ورق الحمى
		لا يشتري كتابه وجهرمه
		وكانت نزال عليهم أطم
		لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
		بالجلبتين ظباؤها ونعامها
		يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
		وأعبد أن تهجى تيم بدارم
		شخا على كرسية معما
		بالله لا يأخذ إلا ما احتكم
		فأبيت لا حرج ولا محروم
		..... وجمايين حوسما
		..... جمايين حرام
		أنى ، ولكل حاملة تمام
		منه إذا هى عردت إقدامها
		تروى المهاجر بازل علىكم
		يلقحه قوم وتنتجونه
		ظنون ، آن مطرح الظنون
		وأخرج من بيته ذا جدن
		تحية من أمسى إليك حزينا
		وصلينا كما زعمت تلانا
		مهلا رويدا قد ملأت بطى
		كأن ثدياه حقان

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٥٨	٢٦٨	وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبك إلا الفرقدة
١٦٧	٢٨٢	وأن تبايان وأن تفدين
١٧٦	٢٩٢	على حين انخبت وشاب رأسى فأى فتى دعوت؟ وأى حين؟
١٧٨	٢٩٤	ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٨٢	٢٩٦	وابذل سوام المال إن سواءها دهما وجوز
١٩٣	٣١٣	تفقاً فوقه القلع السوارى وجن الحارباز به جنود
٢١٢	٣٣٦	فديتك يا لتي تيمت قلبى وأنت بخيلة بالود عنى
٢٢٨	٣٥٧	فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين
٢٥٤	٣٩٠	فلمست بمدرك مافات منى بلهف، ولا بليت، ولا لوانى
٢٥٥	٣٩٤	لا ابن عمك، لا أفضلت فى حسب عنى، ولا أنت ديانى فتخزونى
٢٦٧	٤٢٩	يظفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القصى الكنائن
٢٨٣	٤٤٩	وصانى العجاج فيما وصفى
٣٤٦	٥٢٥	لنقم أنت يا ابن خير قریش فقتضى حوائج المسلمينا
٣٥١	٥٣١	قلقت: ادعى وأدع؛ فإن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٣٨٨	٥٩٩	داويت عين أبى الدهيق بمطله حق الصيف ويغلو القعدان
٣٩٢	٦١٠	إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٤٣٥	٦٩٣	أنطمع فينا من أراق دماءنا؟ ولولاك لم يعرض لأحساننا حسن
٤٤٠	٦٩٩	كأنا يوم قرى إنما تقتل إيانا
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه] شهرى ربيع وجمادينه
٤٩٢	٧٩٧	قد فارقت قربنها القرينة وشحطت عن دارها الطعينة
٤٩٤	٨٠١	يا ليتنا قد ضمنا سفينه حق يعود الوصل كيونه
٥٠٠	٨٢٣	ما بال عني كالشعيب العين [وبعض أعراض الشجون الشجن بين تقا الملقى وبين الأجون]
٥٠١	٨٢٤	دع الخمر يشر بها الغواة؛ فإننى رأيت أخاها مغنياً بمكانها
		فإلا يكنها أو تكنه؛ فإنه أخوها غزته أمه بلبانها
		تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه

حرف الهاء (١)

٥ ١٨ إن أباه وأبا أباه قد بلغا فى المجد غايتها - (١) وضعنا فى هذه القافية الأبيات التى آخرها هاء - وإن لم تكن الهاء حرف =

رقم بد	ص	الشاهد
٤	٨٩	ولقد أرى تغنى به سيفانة تصي الحليم ، ومثلها أصابه
٦٤	١١٢	والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مغالط اللبان جانبه
٧٣	١٢٣	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحاه وغاربه
١١٧	١٩٣	مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
١٨١	٢٩٦	أكر على الكتبية لا أبالي أفيها كان حتى أم سواها
٢١٣	٢٣٩	مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا الله
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعماؤه كأن لون أرضه سماؤه
٢٥١	٣٨٩	مبال هم عميد بات يطرقني بالواد من هند إذ تعدو عوادها
٢٦٩	٤٣٢	لما رأيت سائدا ما استعبرت لله در اليوم من لامها
٢٩٧	٤٧٠	أوكل قوم أطاعوا أمر مرشدكم إلا نمرأ أطاعت أمر غاوبها
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها
٣٢٥	٥٠٥	ولسنا إذا عد الحصى بأقلة وإن معد اليوم مود ذليلها
٣٢٦	٥٠٦	غلب المساميح الوليد سماحة وكفى قريش العضلات وسادها
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين شراهم قبل إنقادها
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرمه
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها
٣٥٨	٥٣٧	مناعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
٣٥٩	٥٣٨	نعاء أبا ليلى لكل طمرة وجرداء مثل القوس باد حجولها
٣٦٩	٥٦١	فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله
٣٧٢	٥٦٨	فإني قد رأيت بدار قومي نوائب كنت في لحم أخافه
٣٨٤	٥٩١	قلت لشييان : ادن من لقائه كما تغدى القوم من شوائه
٣٨٧	٥٩٦	وإني امرؤ من عصبة خندفية أبت للأعادي أن تدبج رقابها
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأيهقان ، وأطفلت بالجهلتن طبأوها ونعامها
٣٩٥	٦١٣	علفتها تبنا وماء بارداً حتى شئت همالة عيناها
٤٠٥	٦٣٠	إذا رضيت على بنو نمر لعمر الله أعجبنى رضاها

= الروى الذى بنيت عليه الكلمة - تيسيراً على من لا إلمام لهم بعلم القافية ، ووضعناها مرة أخرى في موضعها اللائق بها .

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٢٨	٦٧٨	بيناه في دار صدق قد أقام بها
٤٦٠	٧٥٢	والقارح العدا وكل طمرة
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه]
٤٦٦	٧٦٠	أيا جارتا بيني فإنك طالقه
٤٦٩	٧٦٤	فإن تعهديني ولى لمة
٤٧٤	٧٦٩	وقائع في مضر تسعة
٥٠٠	٨٢٣	دع الحمر يشربها القواة ؛ فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها
٥٠١	٨٢٤	تسلفك تسمع ما حيت بها لك حتى تكونه
		حرف الواو
١١١	١٨٤	فليت كفافا كان خيرك كله
٤٣٤	٦٩١	وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى
		حرف الألف اللينة
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاحشنى
		حرف الياء
٩٧	١٦٨	عميرة ودع إن تجهزت غاديا
٩٨	١٦٩	أعان على الدهر إذ حل بركه
١١٥	١٩١	بدالى أنى لست مدرك ما مضى
١٦٢	٢٧٤	وبلدة ليس بها طورى
٣٠٥	٤٨٣	ألا فالبنا شهرين أو نصف ثالث
٣٢٩	٥٠٩	يا بئر يا بئر بنى عدى
		* حتى تعودى أقطع الولى *
٣٤٥	٥٢١	بل القوم الرسول الله منهم
٤١٧	٦٦٣	حيدة خالى ولقيط وعلى
٤٢٦	٦٧٥	وليس المال فاعلمه بمال
٤٩٨	٨١٦	لقد أغدو على